

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des Sciences Humaines et Sciences Islamiques
قسم التاريخ وعلم الآثار

الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في التاريخ الحديث
مشروع السلطة، الاقتصاد والمجتمع بالجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)

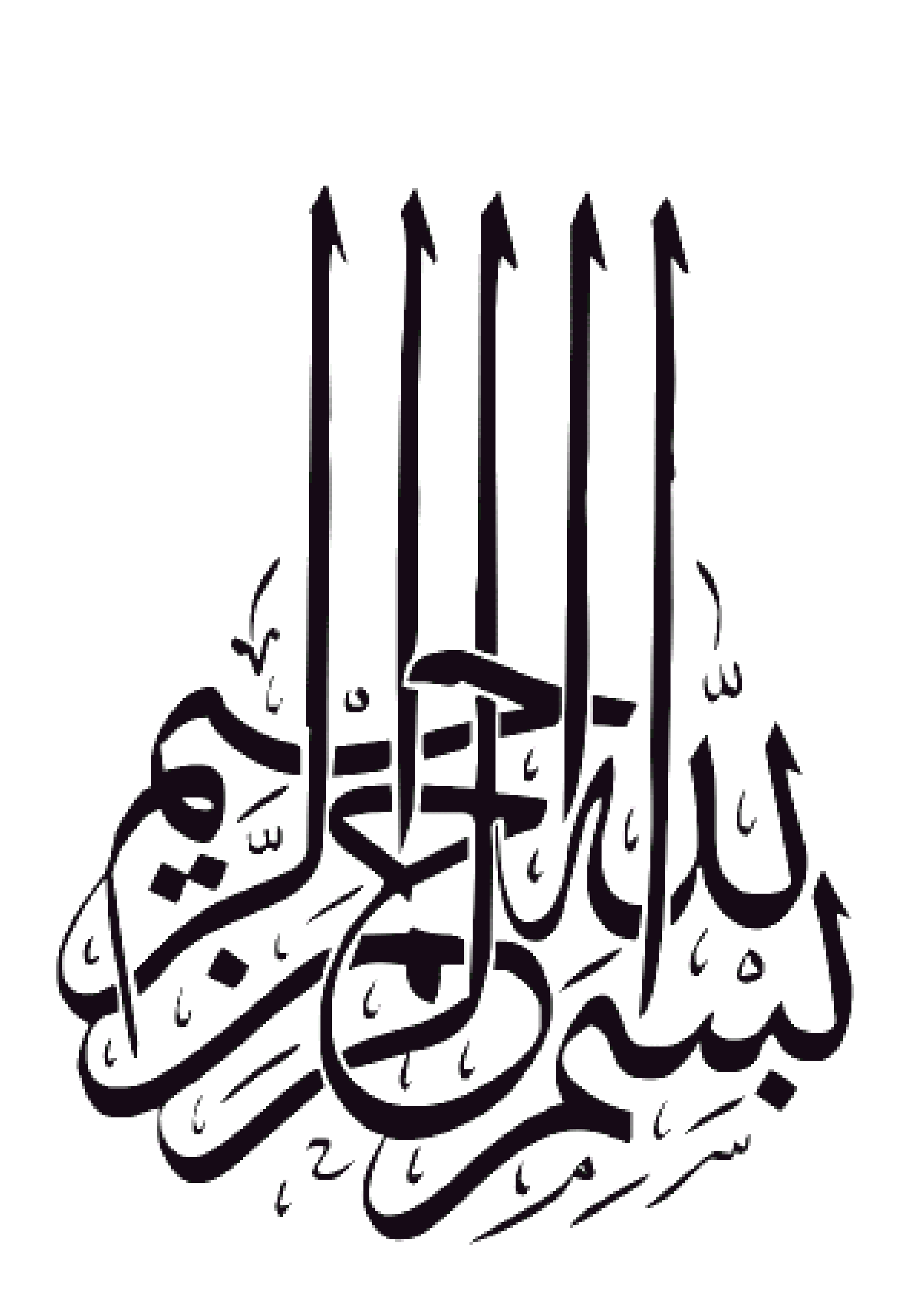
تقديم الطالب:
جيلالي بن فرج حسين

تحت إشراف:
أ. د/ دحو فغرور

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ. د محمد دادة	جامعة وهران 1، أحمد بن بلة	رئيسا
أ. د دحو فغرور	جامعة وهران 1، أحمد بن بلة	مشرفا ومقررا
أ. د بن عمر حمدادو	جامعة وهران 1، أحمد بن بلة	مشرفا مساعدا
أ. د محمد مجاود	جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس	مناقشا
أ. د ودان بوغفالة	جامعة ابن خلدون، تيارت	مناقشا
أ. د أحمد رنيمة	جامعة وهران 1، أحمد بن بلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ / 2021-2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء:

- ✓ إلى روح والدي الشهيد رحمه اللّه
- ✓ إلى أمي الغالية
- ✓ إلى اخوتي الأعزاء
- ✓ زوجتي وأبنائي

أهدي هذا العمل المتواضع

تشكرات

لا يسعني وأنا أقدِّم هذا العمل المتواضع إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد، وأخصُ بالذكر الأستاذ المشرف: أ. د **دحو فغرور**، الذي وفر لي كل الظروف الحسنة، وأزاح عني كل الضغوطات والصعوبات التي كانت تعترض سبيل هذا البحث، فله مني خالص الشكر والدعوات، وكذلك أ. د **حمدادو بن عمر** الذي نأمل أن نكون عند حسن ظنه بشخصنا المتواضع، ومن ورائه سائر أعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه (أ. د **محمد دادة**، أ. د **محمد بن جبور**، أ. د **فاطمة بلهواري**، أ. د **محمد بلحاج**...إلخ)، دون أن ننسى النصائح والخدمات الجليلة التي تفضل بها علينا الأستاذين الكريمين أ. د **عبد القادر بوباية** وأ. د **أحمد رنيمة**، دون أن ننسى السادة الأساتذة الذين شرَّفونا بقراءة هذه الدراسة.

قائمة المختصرات

1ـ باللغة العربية:

%: النسبة المئوية
أ. م. و. ج: أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية
ت: توفي
تح: تحقيق
تر: ترجمة
ج: جزء
سم: سنتيمتر
ص: صفحة
ط. خ: طبعة خاصة.
ط: طبعة
كم: كيلومتر
م: التقويم الميلادي
مج: مجلد
هـ: التقويم الهجري

2ـ باللغة الفرنسية:

A : année.
B. O. G. G. A: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie
A. N. O. M: Archives nationales d'outre-mer.
B. N. F: Bibliothèque nationale de France.
Ibid: ibidem
N: numéro
Op.cit: ouvrage précédemment cité
p: page
R. A: Revue africaine.
T. S. E. F. A: Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie (Ministère de la guerre).
Vol: volume
J. A: Journal asiatique
T: Tome

المقدمة

المقدمة

يتَّجه البحث في مجال الدراسات التاريخية في الجزائر خلال العقود الأخيرة إلى الاشتغال على المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، لا لكون مواضيع الحياة السياسية والعسكرية والثقافية قد استهلكت، ولكن لأن تفسير حركة التاريخ وصيرورته في الزمن، يستدعي الإحاطة بمختلف العوامل والظروف التي اكتنفته، والتي من دونها يظل تفسيرا جزئيا أو قاصرا وعصيّا عن الفهم، وعلى رأسها نشاط الانسان وتفاعله مع البيئة والزمن سلبا وإيجابا، فالتاريخ في النهاية ليس من صنع أفراد مميزين كالملوك والقادة فقط، فهو كذلك حصيلة جهد الفلاح في حقله والراعي مع قطيعه والحرفي في ورشته، ومن هنا يتأكد لنا ضرورة دراسة الجوانب الحضارية للمجتمعات الإنسانية للخروج بتفسيرات أكثر واقعية وموضوعية للأحداث والوقائع، وخاصة التاريخ الاقتصادي لما له من علاقة ماسة ومباشرة بسائر الأحداث التي تتأثر به وتؤثر فيه بدورها.

وقد دفعت أقسام التاريخ بجامعات الجزائر بعدد وافر من الطلبة والباحثين إلى التفرغ لدراسة تاريخ الجزائر الاقتصادي على مر العصور وتعاقب الأنظمة، ومن بين هذه الجامعات جامعة وهران1، أحمد بن بلة، والتي فتح بها قسم التاريخ وعلم الآثار مشروعا متخصصا لطلبة الدكتوراه بعنوان: "السلطة، الاقتصاد والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م)" والذي كنا محظوظين بالالتحاق به، وقد أسندت لنا لجنة التكوين في هذا التخصص بعد مشاورات مع المشرف الفاضل د. دحو فغرور موضوعا بعنوان: **"الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدَّايات (1671-1830م)"** وهو وإن بدا لنا من الوهلة الأولى موضوعا صعبا نوعا ما، لما يتطلبه من جهد ووقت، ومصادر متنوعة، من مواد أرشيفية ومصادر أجنبية، غير أن ذلك الارتباك سرعان ما تلاشى بعد إحكام الخطة والاتفاق على مقاربة معالجته، والاطلاع على القدر المتاح من مصادر ومراجع، والتي منحتنا مادة غزيرة حاولنا توظيفها في هذه الأطروحة.

دواعي اختيار الموضوع

كان للريف الجزائري عبر مختلف العصور مكانة هامة في دعم الحياة الاقتصادية، إذ شكَّلت موارده المصدر الرئيسي لخزينة الدولة، خاصة خلال عهد الدايات (1671-1830م)، حيث شهدت هذه الفترة من تاريخ الجزائر العثماني استفحالا لظاهرة البداوة، وانحصاراً للحواضر والمدن الكبرى، بسبب تكرار الغزو الصليبي على السواحل، وهجوم الأوبئة والأمراض، مما ساهم في انهيار ديمغرافي كبير ونزوح عكسي للأرياف والبوادي، حتى أصبح السواد الأعظم من ساكنة القطر الجزائري _يقدرها البعض بنسبة 95%_ ينتمون للفضاءات الريفية، ورغم هذه الأهمية التي حظي بها الريف في تاريخنا الحديث، إلا أنَّ الدراسات حوله لا تزال عزيزة ونادرة، فالمتصفح _على سبيل المثال _للبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (P. N. S. T) يجد أن جُلَّ الأطاريح المهتمة بتاريخ الجزائر الاقتصادي عالجته في إطار النطاق الحضري، أي دراسة اقتصاديات الحواضر والمدن (مدينة الجزائر، قسنطينة، وهران) وإن كان لهذا التوجه ما يبرره من حيث وفرة المصادر والمراجع، وخاصة المادة الأرشيفية، في حين لا يجد الباحث إلا بضع دراسات تناولت

الريف الجزائري إما ضمنيا أو جزئيا، فالبعض منها تناول الريف بطريقة عَرَضِية فقط، بحيث لم يمثل الريف في دراسته سوى مبحث تكميلي أو هامشي، والبعض الآخر تناول الريف بمقاربة العينة، حيث اقتصر إما على حيز ضيق، أو جهة من جهات الإيالة الجزائرية، كبايلك الشرق أو الغرب، مع ضبط الإطار الزماني بالفترة العثمانية المتأخرة، والتي يجد فيها ما يكفي موضوعه من مصادر ووثائق.

أما موضوع الأسواق الريفية بمختلف أنواعها والتي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية، فيكاد يكون موضوعا بكرا، لم ينل حظه من اهتمام الباحثين والمشتغلين بتاريخ الجزائر الاقتصادي، حيث تطرق إليه البعض عرضا ضمن دراساتهم، أم الأغلبية فقد تناولته بشكل مجمل غالبا، وفي المقابل نجد بعض الدراسات التي تغني الباحثين في تاريخ الاقتصاد الحضري، والتي تطرقت لأسواق المدن وحواضر الجزائر بشكل معمق، حيث درست أنواعها وخصوصياتها وأهميتها، وإن كان لبعض المهتمين بالاقتصاد الريفي عذرهم في عدم الالمام بمختلف أنواع وخصوصيات الأسواق الريفية، نظرا لغياب أو ندرة المادة العلمية التي تشبع نهم الباحثين بخصوص هذا الموضوع.

طرح الإشكالية:

وبناء على ما تقدم نرى بأن موضوع الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدَّايات، من المواضيع الهامة والجديرة بالبحث والدراسة، رغم ما يكتنفها من صعوبات، فحسب الباحث أن يقدم محاولة ويفتح المجال لدراسات أخرى تستوفيه وتستكمل مختلف جوانب النقص فيه، وقد حاولنا قدر الإمكان تغطية مختلف جوانب أنشطة الاقتصاد الريفي في الجزائر بمقاطعاتها الأربعة، وفق ما توفر لنا من مادة تاريخية، والخروج من الدراسات المحلية والجهوية، ليتسنَّى لنا عقد مقارنة بين مختلف الفضاءات الريفية في الإيالة، وكذا معرفة خصوصيات كل جهة وكل إقليم، وقد عملنا من خلال هذه الأطروحة على الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الأسواق والاقتصاد الريفي خلال عهد الدايات في دعم الخزينة وتحقيق الاكتفاء الذاتي؟ وما هي مختلف تأثيرات السياسة الاقتصادية للسلطة عليهما؟

خطة البحث

وانطلاقا من هذه الإشكالية وما تفرع عنها من تساؤلات جزئية ارتأينا وضع خطة بحث للإجابة عليها وتغطية مختلف جوانب الموضوع، حيث استقر بنا الأمر إلى تقسيم البحث إلى مدخل وأربعة فصول، وكل فصل يحتوي مجموعة من المباحث، حيث حاولنا في المدخل التطرق إلى أربع نقاط أساسية وهي: ضبط الإطار الزماني والمتمثل في مرحلة عهد الدايات بين سنتي 1671 و1830م، وذلك لفهم السياق الزماني الذي نتناول فيه هذا الموضوع، وكذلك ضبط الإطار المكاني والمتمثل في "الجزائر"، حيث كنا ملزمين على ضبط الإطار السياسي للأطروحة، والتأكيد على أن الإيالة الجزائرية خلال عهد الدايات لا تختلف في حدودها السياسية عن حدود الجمهورية الجزائرية الحالية، ليتسنى لنا التطرق للريف في الجزائر في ظل هذا الحيز أينما وجد، سواء في الشمال أو

الجنوب، أو الشرق أو الغرب، ثم حاولنا ضبط مصطلحي الأسواق والاقتصاد الريفي من خلال الضبط المعجمي والاصطلاحي.

أما **الفصل الأول** فقد كان حول **مقومات النَّشاط الزراعي في الريف الجزائري ومعيقاته**، ذلك أن هذا النشاط هو المحور الأساسي في الاقتصاد الريفي، وجاء في خمس مباحث، تناول الأول منها، المقومات الطبيعية للزراعة في الريف الجزائري، والمتمثلة خاصة في التربة والأراضي الزراعية والمياه، والوقوف على مختلف ما تزخر به الجزائر من أراضي زراعية سواء في السهول أو الجبال وحتى على ضفاف الأودية والمناطق الجبلية والداخلية والصحراوية، بالإضافة إلى التنوع المناخي وتأثيره في تنوع المحاصيل من فصل لآخر، ومن منطقة لأخرى، وكذا مصادر الماء على الطبيعة في الجزائر بمختلف أشكاله من أودية وعيون وبحيرات، وقد أتبعنا هذه العوامل الطبيعية ذات التأثير المباشر على المردود الزراعي بالعوامل البشرية التي تضمنها المبحث الثاني، والذي تطرقنا فيه إلى مختلف وسائل وأساليب الزراعة التي انتهجها الفلاح الجزائري لنرى مدى انعكاسها سلبا أو إيجابا على القطاع، أما المبحث الثالث فقد استقصى مختلف المحاصيل والإنتاج الزراعي في الجزائر، وخاصة الحبوب والزيتون في الإقليم الشمالي، والتمور في الإقليم الجنوبي، دون أن ننسى الخضر والبقول المختلفة والأشجار المثمرة، ثم تطرقنا في المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل إلى معيقات النشاط الزراعي ومختلف المشاكل التي كان يتخبط فيها، وقد قسمناها إلى مجموعتين (معيقات طبيعية ومعيقات بشرية) وقد أتبعنا ذلك بمناقشة حقيقة المشكل ومدى تأثيره العميق أو النسبي على المردود الفلاحي، ومدى إيجابية أو سلبية الفلاح في التعامل مع هذه المعيقات المختلفة، أما المبحث الأخير فقد حاولنا من خلاله الإلمام بالعلاقة التي جمعت بين السلطة والاقتصاد الريفي، حيث كانت الإدارة وموظفيها يساهمون بقسط وافر إما في الرقي بهذا القطاع أو القعود به في دركات التخلف والانحطاط، فتطرقنا إلى العلاقة بين نوعية الملكية والجباية، من خلال معرفة مختلف صيغ وأشكال ملكية الأرض وما كانت تحصله عليها السلطة من ضرائب، بالإضافة إلى هيكلة منظومة الحكم والإدارة في الأرياف من خلال الموظفين الذين تكلفهم السلطة بتنظيم حياة الريف، ثم الوقوف على أسباب تدهور الاقتصاد الريفي أواخر العهد العثماني والمحاولات الإصلاحية التي قام بها بعض رجال السلطة، حيث وقع اختيارنا على ثلاث نماذج رائدة في إصلاح الاقتصاد الريفي وهم الباي محمد الكبير في الغرب الجزائري وصالح باي في الشرق الجزائري، ويحيى آغا في إقليم دار السلطان.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه لعلاقة سكان الأرياف بالحيوان سواء كان أهليا (أليفا) أو متوحشا إما تربية أو صيدا، حيث تطرقنا من خلاله لموضوع **تربية الحيوانات والصيد في الريف الجزائري**، وذلك لندرك أهمية هذا النشاط في اقتصاد الريف، وهل كان ضروريا أم تكميليا، وجاء هذا الفصل هو الآخر من أربع مباحث، عالج المبحث الأول نشاط تربية المواشي في المنطقة التلية الشمالية، والمبحث الثاني عالج نشاط الرعي في المناطق الداخلية، وذلك أننا قسمنا نشاط تربية الماشية إلى نوعين متباينين في النمط والإقليم، حيث ساد الرعي القار في المناطق التلية والرعي

المتنقل في المناطق الداخلية ومارسته قبائل البدو الرحل، كما خصصنا مبحثا مستقلا لنشاط تربية الخيول والإبل وذلك لأن هذا النمط من الدواب يختلف عن سائر المواشي كمًّا ونوعا، وقد حظيا باهتمام زائد من طرف سكان الأرياف، أما المبحث الرابع فقد عالجنا فيه موضوع الصيد بمختلف أنواعه سواء كان في البر أو في البحر أو في الأنهار، لنقف على مدى التفاعل الإيجابي لسكان الأرياف مع البيئة وما تزخر به من موارد، ولندرك مدى مساهمة هذا النشاط في الاقتصاد الريفي.

أمَّا **الفصل الثالث** فكان حول **الأنشطة الصناعية والحرفية في الريف الجزائري**، وذلك لأن الريف كان يزخر بإمكانيات صناعية كبيرة جدا تؤهله لممارسة مختلف الحرف والصنائع، وعلى رأس هذه الإمكانيات الثروة الحيوانية والثروة الغابية، بالإضافة إلى الإمكانيات الأخرى التي يزخر بها باطن الأرض وسطحها، فجاء المبحث الأول حول الإمكانيات الصناعية في الأرياف الجزائرية، حيث تطرقنا من خلاله لمختلف ما تزخر به الأرياف من معادن وموارد ومدى استغلال سكان الريف الجزائري للثروة المنجمية خاصة ومدى تلبيتها لحاجياتهم الصناعية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لأهم الصناعات الريفية، ألا وهي الصناعة النسيجية والجلدية، ذلك لأن موارد هذه الصناعة تتمثل أساسا في قطعان الماشية التي كان يرعاها الفلاح الجزائري وتشكل له أصوافها وأوبارها وشعرها وجلودها خامات لمختلف الصناعات، وقد أتبعنا هذا النوع من الصناعات بصناعات متفرعة منها كالصباغة والدباغة ومختلف الصناعات الخشبية، أما المبحث الثالث فتناول نشاط الحدادة وصناعة الأسلحة والصياغة، وهي أنشطة مرتبطة أساسا بالمعادن والتعدين والموارد المنجمية، وتطرقنا فيه كذلك لصناعة البارود وامتهان بعض القبائل لنشاط تزوير العملة، وختمنا هذا الفصل بمبحث حاولنا من خلاله الوقوف على خصوصيات الصناعة الريفية وأهم أقاليمها، والفرق بينها وبين الصناعات الحضرية، ثم أهم المشاكل والمعيقات التي كانت تحول دون تطور هذه الصناعة لتضاهي الصناعات الأوروبية.

أما **الفصل الرابع** والذي يمكن اعتباره أهم فصل في هذه الأطروحة، فكان حول **الأسواق وأنواعها في الريف الجزائري**، فإذا كانت الأنشطة السابقة من زراعة وتربية حيوانات وصناعة يخدم بعضها بعضا، ويجد كل نشاط موارده وأسباب قيامه في النشاط الآخر، فقد مثلت الأسواق القناة التي تصرف فيها مختلف منتجات الأنشطة السابقة، وهي الفضاء الذي يجمع بين الفلاح والراعي والحرفي، ويقع بينهم التبادل التكاملي في الوسائل والإنتاج، ويزيد عليهم السوق أهمية من حيث كونه ليس فضاء مقتصرا على تبادل السلع، وإنما هو فضاء آخر للأفكار والأخبار، ونظرا لهذه الأهمية الحضارية والوظائف المختلفة للسوق فقد هيمن هذا الفصل على الأطروحة، وشكَّل القسم الأكبر فيها، وذلك لتعدد أنواع الأسواق زمانا ومكانا، فجاء هذا الفصل من خمس مباحث، وهي:

المبحث الأول والذي بحث في **ظروف تأسيس الأسواق والخصوصيات** التي يتمتع بها موقعها، والعوامل المتحكمة في عمارتها أو تعطيلها، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على **شبكة الأسواق الأسبوعية في الجزائر خلال العهد العثماني**، فتطرقنا لأسواق دار السلطان وأسواق بايلك الغرب والشرق والتيطري، وكذا خصصنا مطلبا للحديث عن أسواق بلاد القبائل التي تعد نمطا

متفردا في كثافة الأسواق الأسبوعية، أما المبحث الثالث فكان حول نمط آخر من الأسواق الأسبوعية، وهو بخلاف النوع الأول الذي يعقد في فضاء ريفي خالص، عند جسر أو مفترق طرق أو ضريح أو نبع ماء، حيث يعقد هذا النوع من الأسواق قرب المدن وعند بواباتها الرئيسية، حيث يمثل همزة وصل بين مبادلات الفضاء الريفي والحضري، أما المبحث الرابع والذي يُعد هو الآخر من أهم مباحث هذا الفصل، فقد تتبع مختلف أشكال وأنواع **الأسواق الموسمية في الريف الجزائري**، وظروف انعقادها زمانا ومكانا، مثل الأسواق المرتبطة بموسم الحصاد أو ذكرى ولي صالح أو بمناسبة مرور ركب الحج أو حتى خلال وقت خروج المحلات العسكرية، ثم جاء المبحث الخامس والأخير حيث تطرقنا فيه لعلاقة السلطة بالأسواق المختلفة أسبوعية كانت أم موسمية ومدى أهميتها وخطورتها على السلطة، ومختلف الرسوم والضرائب التي تطبق على هذه الأسواق والموظفين الذين يعملون على تأطير هذه التجمعات لأهمية الأسواق الريفية بمختلف أشكالها، كما تناولنا مختلف أدوار السوق الحضارية، وهي مختلف الوظائف غير الاقتصادية، والتي كانت تساهم بدرجة كبيرة في انتشارها وعمارتها، حيث كانت الفضاء الوحيد الذي يستطيع أن يوجه القناعات والأفكار.

ثم كانت خاتمة هذه الأطروحة متضمنة لأهم النتائج والخلاصات التي توصلنا إليها، وآفاق هذا الموضوع، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق الوظيفية الهامة والتي لها علاقة مباشرة بمواضيع الأطروحة، حيث كانت ملاحق متنوعة في شكل وثائق أحيانا أو صور أو رسوم توضيحية أو تخطيطية أو خرائط.

المنهج المتبع في كتابة البحث:

هناك عدة عوامل ساهمت في وضع مقاربة معالجة هذا الموضوع، وعلى رأسها عامل المادة المصدرية وما توفر لنا منها، بالإضافة إلى المراجع والدراسات المتقدمة، فإننا وبعد عملية الجمع وتصنيف المادة، قمت بتقسيم ما جمعته على فصوله ومباحثه، وشرعت في عملية التحرير معتمدا المنهج التاريخي الوصفي تارة، بحكم أن الكثير من المصادر الجغرافية وكتب الرحلات تقدم لنا أوصافا لا احصائيات وأرقاما إلا بشكل نادر وعرضي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والنقدي بعدم الاكتفاء والاقتناع بما جاء في المصادر أو مختلف ما انتهى اليه الباحثون، حيث كنت أعالج مختلف المسائل المتعلقة بجزئيات البحث بنقد موضوعي متجرد، كما كنت أبحث عن الأسباب والخلفيات، وعدم الاغترار بظاهر النص أو الوقوع تحت تأثير مختلف الكتاب والمؤرخين الذين ينطلقون من خلفية أيديولوجية معينة في تفسير الحياة الاقتصادية، كأصحاب النزعة المادية والنظرة الاستعلائية الكولونيالية، كما استعنت بالمنهج الاحصائي والاستقصائي، خاصة في قطاع النشاط الزراعي والأسواق حيث كنت أولي عناية شديدة بالمصادر التي تقدم معطيات عددية، وحتى المراجع التي اعتمدت على الأرشيف، وهذا ما يتجلى في كثير من الجداول والإحصائيات والرسوم البيانية والخرائط المدرجة والملحقة بالأطروحة، بالإضافة للمنهج المقارن، سواء المقارنة بين المصادر فيما بينها والترجيح بينها، أو بين مقاطعات الجزائر الأربع، في أسواقها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، كما لا يفوتني التنويه بمختلف العلوم المساعدة التي استعنت بها في فهم الكثير من المعطيات

التاريخية، وعلى رأسها علم الجغرافيا، والذي قدم لي مفتاحا لفهم العوامل الطبيعية المتحكمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا علم الاجتماع وهو على أنواع وأهمها على الاجتماع الريفي، أفادني في معرفة الأسس المتحكمة في المجتمعات الريفية، بالإضافة لعلم الأنثروبولوجيا، والذي مكّنني من فهم العادات والتقاليد والمعارف المختلفة لسكان الأرياف، ويضاف إليها الثقافة الشعبية المتمثلة خاصة في الأمثال الشعبية التي كانت لها دلالات قيمية في توجيه المجتمع الريفي.

نقد المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في دراستنا للأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م) مجموعة من المصادر التاريخية العربية المطبوعة وحتى بعض المصادر المخطوطة التي لم تحقق ولم تنشر بعد، والتي تخصصت في كتابة تاريخ الجزائر الحديث، رغم ما هنالك من صعوبات في انتقاء الأخبار ذات الطابع الاقتصادي من ضمن الحوليات السياسية والعسكرية والأحداث المبعثرة كما يقول المفكر الجزائري عبد المجيد مزيان(1)، حيث لا يجد المؤرخ بها إلا شذرات ونتفا متفرقة، يلقي بها المؤرخ في ثنايا حديثه عن مختلف الحوادث والواقع، حيث يحدثنا أبو راس الناصري في كتابه "**عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**" عن أهم أودية الجزائر، وفي كتابه "**فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته**" يشير إلى حدود الإيالة الجزائرية من جهة الغرب، وكذا إلى وقوف بعض علماء مازونة على شأن غراسة البساتين، أما كتابه الأهم والذي أفادنا كثيرا خصوصا في مبحث الصيد فهو كتابه: "**الشقائق النعمانية في شرح الروضة السلوانية**" وهو شرح لقصيدة عبد الجبار الفجيجي في منافع الصيد، وعلى نفس النمط المتقدم نجد عبد الرحمن الجامعي في **شرح أرجوزة الحلفاوي التلمساني** يحدثنا عن استشراء ظاهرة البداوة في بايلك الغرب بسبب الاحتلال الاسباني لوهران، أما الخوجة حسن التركي المستغانمي في مخطوطه " **در الأعيان في أخبار وهران**" ومسلم بن عبد القادر في "**أنيس الغريب والمسافر**" ومحمد بن يوسف الزياني في "**دليل الحيران وأنيس السهران**" والآغا بن عودة المزاري في "**طلوع سعد السعود**"، فتكاد تكون مادتها الخبرية متطابقة مع شح ما فيها مما يعنينا في الحياة الاقتصادية، غير أنها أفادتنا بمختلف الكوارث والمجاعات والأوبئة والفتن التي تعرض لها بايلك الغرب مما كان له أثره السلبي على الاقتصاد الريفي، أما كتاب أحمد بن سحنون الراشدي "**الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**" فقد استفدنا منه في عدة مباحث مثل إشارته لمختلف طرق صناعة البارود، وكذا حديثه حول الصيد والقنص ومختلف الطيور الجارحة التي اهتم بها الباي محمد الكبير، وكذا الخيول وأنواعها، كما أن أحمد بن هطال التلمساني قد أفادنا في كتابه "**رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري**" في التعرف على بعض الطرق والمسالك التي كانت تسلكها القوافل والمحلات، وكذا الإمكانيات التي يزخر بها جبل العمور وقبائله، بالإضافة إلى إشارته النادرة إلى الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه المحلة العسكرية في المبادلات التجارية، وهي معلومة يكاد ينفرد بها، أما مصطفى بن عبد الله بن

(1) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 13.

زرفة الدحاوي فقد اعتمدنا على مخطوطه "**الرحلة القمرية في السيرة المحمدية**" الذي يشير إلى أهمية تجميع الحطب وتحفيز الباي على ذلك، بالإضافة إلى تحدثه عن القضاء في الأسواق، وكل هذه المصادر المتقدمة استفدنا منها بعض خصال الباي محمد الكبير ومحاولته الإصلاحية بالرقي بالاقتصاد الريفي في بايلك الغرب.

أما الكتابات التاريخية العربية في بايلك الشرق فتبدو قليلة مقارنة بالمصادر حول بايلك الغرب، ويعتبر من أهمها كتاب "**مجاعات قسنطينة**" لصالح العنتري الذي يقدم تفسيرا وتحليلا لمختلف المجاعات التي أصابت بايلك الشرق، كما اعتمدنا كتابه الآخر وهو "**فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها**" والذي تطرق فيه إلى قضية تعهد الأتراك في بداية عهدهم لسكان قسنطينة بالعدل والاكتفاء بجباية الزكاة الشرعية على الأنعام والمزروعات، ثم بداية انحرافهم، كما استفدنا من كتب عبد الكريم ابن الفكون "**منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**" والذي يذكر فيه تأثير انتشار بعض مظاهر التصوف المنحرف وأثرها على فعالية المجتمع الريفي الذي فشت فيه أفكار التقشف والجبرية واهمال الاهتمام بالكسب والرزق، مما كان له أثره على اقتصاد الريف، وكذلك كتابه "**محدد السنان في نحور إخوان الدخان**"، والذي يذكر فيه واقعة الجراد والذي كان يواجهه سكان قسنطينة بإشعال الدخان، كما أفادنا كل من مخطوط "**ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة**" ومخطوط "**أخبار بلد قسنطينة وحكامها**" لمؤلف مجهول، و"**تاريخ بلد قسنطينة**" لأحمد بن العطار، حول اقتصاد ونظام أرياف بايلك الشرق، وبعض أوضاعه وكذا أسعار السلع المختلفة، ونظام محلة الشرق، وبعض منجزات صالح باي في القطاع الزراعي، كما لا يفوتنا التنويه بـ"**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**" والتي ورد بها تفاصيل عديدة حول نظام المحلة والدنوش ومختلف موظفي الأرياف، بالإضافة إلى بعض الكوارث التي عرفتها الجزائر أواخر العهد العثماني.

كما لا يفوتني في هذا المقام التنويه بالأهمية الفائقة لكتب الرحلات والجغرافيين كمصادر أساسية في كتابة التاريخ الاقتصادي، وذلك لكونها كانت تهتم بوصف الطرق والمسالك التجارية، والأسواق المختلفة، وما يزخر به الفضاء الذي يعبرونه من إمكانيات زراعية أو صناعية، حتى أنها تقدم في كثير من الأحيان إحصائيات ومعطيات رقمية وحسابية، ولقد ساعدني هذا النوع من المدونات أكثر من أي نوع آخر، حيث اعتمدت في أطروحتي هذه على ما يزيد من عشرين رحلة، وخاصة الرحلات الحجازية، والتي أفادتني بالدرجة الأولى في ظروف انعقاد الأسواق الموسمية المرتبطة بركب الحج، وكذا مختلف المسالك البرية الجنوبية والتلية التي تجتازها الأركاب، دون أن ننسى الافادات الغزيرة حول مختلف قبائل الجنوب، ونمط عيشهم ومواردهم، وكذا حول الأسعار والعملات المتداولة، وعلى رأس هذه الرحلات **رحلتي العياشي الكبرى والصغرى**، والتي احتوت معلومات حول المبادلات التجارية بالجنوب الجزائري وكذا النشاط الزراعي بالواحات الجزائرية، وانطباعاته حول القصور والقبائل، وعلى نفس النمط جاءت "**الرحلة الناصرية**" لأحمد بن ناصر الدرعي، **والرحلة الناصرية الكبرى والصغرى** لمحمد بن عبد السلام الناصري، ورحلة الهلالي

السجلماسي "**التوجه لبيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام**" ورحلة محمد بن الطيب الشرقي والوزير الإسحاقي، و"**نسمة الآس في حجة سيدنا أبي العباس**" لأحمد بن عبد القادر القادري، ورحلة اليوسي والحضيكي وابن مليح القيسي السراج في رحلته: "**أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب**"، ومعظم هذه الرحلات لم تر النور إلا في السنتين الأخيرتين، ومع ذلك تمكنَّا من الحصول على رحلات حجية خطية لم تنشر بعد، كرحلة عبد المجيد الزبادي "**بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام**" ورحلة أحمد الهشتوكي "**هداية الملك العلام إلى بيت الله الحرام، والوقوف بالمشاعر العظام، وزيارة النبي عليه الصلاة والسلام**"، كما كان لبعض الجزائريين رحلات حجازية مدونة يصفون بها مسالك الحج ومختلف الظروف التي تكتنف رحلتهم، والأسواق التي يتزودون منها، مثل **رحلة عبد الرحمن بن الخروب المجاجي** ورحلة الحسين الورثيلاني "**نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**" والتي وصف خلالها المسلك الجنوبي للركب الجزائري في ذهابه، والمسلك الشمالي في طريق عودته، حيث يمر الأول على بسكرة، والثاني على قسنطينة، بالإضافة إلى احتوائها معلومات قيمة حول بلاد القبائل وأسواقها ونشاطها الزراعي.

أما المصادر الأجنبية فقد كانت معلوماتها حول العمق الجزائري ودواخله قليلة وشحيحة، في حين تقدم تفاصيل واسعة حول المدن والسواحل، وقلة من الرحالة الأوروبيين من تمكن خلال عهد الدايات من الوصول للريف الجزائري ووصف تفاصيل الحياة فيه، في حين اكتفى البعض بتدوين بعض الأخبار التي تلقاها سماعا، ولا نجد سوى مصدرين متقدمين عن الفترة المدروسة من القرن 16م، قدَّما معطيات وتفاصيل عن مختلف مناطق الجزائر وقبائلها، وإن كانت معلوماتهما متطابقة إلى حد كبير، ألا وهما حسن الوزان (ت 1555م) الملقب بليون الإفريقي، في كتابه "**وصف افريقيا**" والإسباني مارمول كاربخال (1520-1600م) في كتابه "**افريقيا**"، وما يؤكد قيمة هذين المصدرين ويجعلهما هامين في دراستنا هذه، أن الكتابات الأجنبية ظلت لعدة عقود لا تعرف عن الجزائر سوى ما جاء في هذين المصدرين ولم تقدِّم أي معلومات إضافية، علما أن المعطيات الجغرافية والمتعلقة بالمناخ والتضاريس والأودية لا يطرأ عليها تغير كبير في مدة وجيزة، بل حتى أنماط العيش وأشكال الاكتساب المعاشي، ومن الرحلات الأوروبية الهامة والتي أعطتنا معلومات غزيرة حول الأرياف الجزائرية نذكر كل من الرحالة الإنجليزي الدكتور توماس شو: Voyage dans la régence d'Alger والتي تضمنت معلومات وأوصاف حول مختلف المدن الجزائرية وضواحيها، وكذا حول مختلف أنشطة السكان الزراعية وتربية الماشية والتصنيع، وتتميز رحلة شو بكونها قدَّمت أوصافا لمختلف جهات الإيالة، بخلاف الرحلات الأخرى، التي تقتصر غالبا على وصف جهة أو مقاطعة واحدة، وذلك نظرا لطول مكثه بالجزائر، إذ استقر بها مدة 12 سنة كاملة بين سنتي 1720 و1732م، وقد قام بتلخيص الرحلة وترجمتها للفرنسية الجغرافي الفرنسي ماك كارتي، وتأتي بعدها في الأهمية رحلتي الطبيبين الفرنسيين بايسونال وديفونتان، الأول الذي زار الجزائر بين سنتي 1724 و1725م، والثاني بين سنتي 1784 و1785م،، إلا أن رحلتيهما طبعتا في كتاب واحد من جزأين تحت عنوان: Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger إلا أن رحلة ديفونتان تعتبر أهم من

رحلة بايسونال لكون هذا الأخير اكتفى بتقديم أوصاف حول بايلك الشرق فقط، أما ديفونتان فقد قدم أوصافا حول مختلف جهات الإيالة الجزائرية ومدنها، مع أن بايسونال قدم وصفا دقيقا للمحلة وسيرها ونظامها في بايلك الشرق، وذلك بفضل تمكنه من مرافقة الباي قليان حسين بوكمية، مثله مثل الرحالة الألماني هابنسترايت والذي تمكن من مرافقة محلة آغا الجزائر والتطواف معه في بايلك التيطري، غير أن هذه المصادر لم تقدم معلومات وافية حول الأسواق الريفية.

إلا أن قيمة هذه المصادر تكمن في تقدمها من حيث الفترة الزمنية، وكون أصحابها ينقلون مشاهدات وواقعا يلامسونه، بخلاف المصادر التي أنتجتها المدرسة الاستعمارية لاحقا، والتي تتميز بغزارة معلوماتها وثرائها واختراقها للحياة الريفية وتعمقها في دواخل البلاد وصولا للصحراء الكبرى، وعلى رأسها هذه الدراسات الهامة والمتخصصة دراسة إ. كاريت نقيب الهندسة في الجيش الفرنسي والمتمثلة في موسوعة "**الاستكشاف العلمي للجزائر سنوات 1840، 1841، 1842**"، والتي كانت نتيجة تقارير عسكرية ميدانية، وتأتي دراسته لبلاد القبائل في جزأين على رأس هذه المصادر الهامة، حيث قدم فيها أدق التفاصيل والاحصائيات المتعلقة بمختلف جوانب الاقتصاد الريفي بهذا الحيز الجغرافي، حيث تحدث عن مختلف الموارد التي تتمتع بها هذه المنطقة وكذا مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية، كما خص الأسواق بفصل مستقل، أما دراسته الثانية التي جاءت بعنوان: "**أبحاث حول الجغرافيا والتجارة في الجزائر الجنوبية**"، ودراسته الثالثة: "**دراسة الطرق التي يسلكها العرب في الجزء الجنوبي من الجزائر وإيالة تونس**"، حيث تطرق فيهما لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالجنوب وحركة المبادلات المختلفة، وخاصة بين التل والشمال في إطار الأسواق الموسمية.

إلا أن ما يعاب على هذه الدراسات هو اقتصارها على دراسة إقليمين بصورة مركزة ألا وهما إقليم بلاد القبائل، والإقليم الجنوبي، وذلك لكون هذه الدراسات جاءت لتلبية رغبة استعمارية متمثلة في كيفية التوغل في هذه المناطق، غير أن إ. كاريت سينجز رفقة صديقه وارني عملا تكميليا في غاية الأهمية وهو **خريطة تقسيم قبائل الجزائر سنة 1846م**، والتي تعتبر من أولى الوثائق التي رصدت مختلف المسالك والطرق البرية في الجزائر بالإضافة إلى اهتمامها بتسجيل أسواق القبائل وضبط أماكن وأيام انعقادها وحركات البدو الرحل، بحيث تدرس الأسواق والمراعي التي يقصدونها في التل صيفا، وأماكن انتجاعهم في الجنوب شتاء، فجاءت وثيقة تسد الفراغ الرهيب الذي كانت هذه الأطروحة في أحوج ما تكون إليه.

هذا، دون أن ننسى مصدرين آخرين في غاية الأهمية، ألا وهما جداول أوضاع المؤسسة الفرنسية بالجزائر والذي ظهر منه 11 جزءا بين سنتي 1839 و1855م، وكانت تصدره وزارة الحربية الفرنسية، بهدف رصد مختلف أوضاع الجزائر في شتى المجالات وخاصة الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة (الأسواق) في الجزائر، كما تضمن دراسات تخدم الأهداف الاستعمارية كدراسة إسماعيل أوربان حول بايلك التيطري والتي رصدت تحركات قبائل البدو الرحل وكذا توزيع الأسواق بهذا الإقليم، والتي أشارت إلى الأهمية السياسية للسوق الريفي، أما

المصدر الثاني فيتمثل في جريدة المبشر، لسان حال الإدارة الاستعمارية والتي بدأ صدورها سنة 1847م، كأول جريدة عربية أسبوعية في الجزائر، والتي كانت همزة وصل بين سلطات الاحتلال و"الأهالي"، حيث كان يقرأها القياد في الأسواق، وتأتي أهمية هذه الجريدة في كونها كانت تنقل بين ثناياها مختلف العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الريفي، وأساليب ووسائل الإنتاج، محاولة اختراق المجتمع الجزائري لرفع انتاجيته وتفاعله مع السياسة الاستعمارية، كما كانت تقوم بالتنويه بقدوم قبائل البدو الرحل إلى التل واحصاء أعدادهم وبضائعهم، ومختلف المبادلات التي تقع في الأسواق، بالإضافة إلى الحديث عن مختلف الكوارث والجوائح وكيفية مواجهتها.

أما المراجع المعتمدة فتأتي على رأسها مؤلفات رائد الدراسات التاريخية العثمانية الدكتور ناصر الدين سعيدوني، حيث مثلت أطروحته "**الحياة الريفية في إقليم دار السلطان**" النموذج الأمثل في دراسة اقتصاد الريف لكل من يريد دراسة أوضاع دواخل البلاد وأريافها التي ظلت لوقت طويل خارج اهتمام الدراسات الأكاديمية رغم أهميتها في معرفة التطور الداخلي والشامل للبلاد، بالإضافة إلى اعتمادنا على دراسته "**النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني**" حيث يعتبر هذان الكتابان من أهم المراجع التي لا يستغني عنهما الباحث في التاريخ الاقتصادي، بالإضافة إلى منور مروش حول "**دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة والأسعار والمداخيل**"، والدراستين القيمتين اللتين تقدما بهما الباحث بن عتو بلبروات، "**المدينة والريف بالجزائر خلال العهد العثماني**" و"**الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري**"، كما لا يفوتني التنويه بأطروحة الباحث العزيزي "**ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث**" والتي تعتبر الأطروحة الوحيدة التي تطرقت للدور الاقتصادي للمحلة في الأرياف الجزائرية، بالإضافة لبعض الدراسات السابقة مثل دراسة الباحث كمال بن صحراوي حول أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني وأطروحة توفيق دحماني حول الضرائب في الجزائر.

ونشير هنا إلى نقطة هامة متعلقة ببعض المصادر، حيث أنني لم أكتفِ بالرجوع إلى المصادر المطبوعة إذا توفرت لنا نسختها الخطية، مثل رجوعنا لمخطوط قانون الأسواق الذي قام بتحقيقه ناصر الدين سعيدوني، ولم نكتف بالرجوع للمراجع أو المصادر المترجمة إذا توفرت النسخة الأصلية باللغة الأم، مثل اعتمادنا على ترجمة المرآة لمحمد بن عبد الكريم والعربي الزبيري، لم يمنعنا من الرجوع للنسخة الأم والتي صدرت باللغة الفرنسية، كما لاحظنا أن مترجمي حوليات بيليسيي وموسوعة الاستكشاف العلمي للجزائر لم يدققوا بعض أسماء الأعلام والبلدان، وكتبوها محرفة بالعربية، مما كان يضطرنا للرجوع كل مرة إلى النسخ الفرنسية الأصلية، كما وجدنا ببعضها سقطا لعدة فقرات وجداول في غاية الأهمية، وكل هذا دفع بنا إلى إجراء مقابلة بين النصوص المترجمة والأصلية مما كان له أثره في إطالة عمر البحث وتقدّمه بخطى بطيئة نسبيا.

الصعوبات

أما الصعوبات التي واجهتني عبر مختلف مراحل هذا البحث فهي كأي صعوبات تعترض طريق الباحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في بلدان العالم الثالث، خاصة ما يتعلق منها

بشح الوثائق الأرشيفية وبخل أصحاب الخزائن والمخطوطات بما عندهم من نفائس وذخائر، أما دور الأرشيف فهي للأسف هياكل بلا روح، فرغم ما تختزنه في أقبيتها من وثائق إلا أن طرق الاستغلال لا تزال لم ترق لمستوى عصر الرقمنة والرصيد الالكتروني، فلا يزال مركز الأرشيف ببئر خادم يحتوي على جهاز ميكروفيلم واحد فقط، يعود لفترة السبعينات، لا يستطيع الباحث قراءة بعض الوثائق لرداءة تصويرها، إذا حظي بالجلوس أمامه، وإلا فإنه من النادر أن تصل وتجده شاغرا، وحتى في حال وفقت للظفر بوثائق تخدم بحثك فإنه لا يسمح لك طيلة عام كامل إلا بتصوير 10 وثائق فقط، مما يجعل إعداد أطروحة بهذه الوتيرة يستدعي منك عمرا إضافيا، وأمام هذه العقبات لا يجد الباحث الحريص على انجاز بحثه إلا بالالتجاء إلى مصادر أخرى ودراسات سابقة، لاستكمال بعض النقائص والثغرات، وهو ما قمنا به بطبيعة الحال، فهذا أهون من أن نستقيل من البحث عند أول امتحان.

كما لا يفوتني التنويه بمن قدم لي يد العون والمساعدة والتوجيه والتحفيز، من قريب أو بعيد، وأخص منهم بالذكر أستاذي المشرف أ. د دحو فغرور، الذي نسأل المولى تبارك وتعالى أن يمد في أنفاسه ويرزقه دوام الستر والصحة والعافية، نظير ما قدمه لي من توجيهات ومحفزات، كانت خلاصة عقود من البحث، ونتيجة تراكم عدة تجارب وخبرات، والمأمول من المولى تبارك وتعالى أن نكون عند حسن ظنه بنا.

ولا يسعني في خاتمة هذه المقدمة إلا التوجه بجزيل الشكر والامتنان للجنة مناقشة هذه الأطروحة، والتي تجشمت عناء قراءتها وتصحيحها وإثرائها، إلا متمثلا بما اعتذر به ابن خلدون في مقدمة مقدمته، حين قال: "وأنا من بعدها موقن بالقصور، بين أهل العصور، معترف بالعجز عن المَضَاء، في مثل هذا القضاء، راغب من أهل اليد البيضاء، والمعارف المتَّسعة الفضاء، في النظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء، والتغمُّد لما يعثرون عليه بالإصلاح والاغضاء، فالبضاعة بين أهل العلم مزجاة، والاعتراف من اللوم منجاة، والحسنى من الاخوان مرتجاة، والله اسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وهو حسبي ونعم الوكيل[2]".

(2) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الجيزة، مصر، ط7، 2014م، ص 287.

المدخل

I. تحديد الإطار الزّماني والمكاني للدراسة:

1) **الإطار الزماني:** عهد الدَّايات (1082 - 1246هـ/1671 – 1830م)

2) **الإطار المكاني:** إيالة الجزائر

II. ضبط المفاهيم:

1) الاقتصاد الريفي

2) مفهوم السوق

I. تحديد الإطار الزّماني والمكاني للدراسة:

1. الإطار الزماني: عهد الدَّايات (1082 - 1246هـ/ 1671 – 1830م):

الدَّاي: كلمة تركية وأصلها **"دايي"** _بيائين_ وصُحِّف عند الباحثين العرب إلى **"الدَّاي"**، وتعني الخال، أخو الأم، والرئيس (قائد الأسطول)، وهو مصطلح أطلق في بداية الأمر للدلالة على الملازم في الخدمة عند الإنكشارية، ثم أصبح يدل في تونس أواخر القرن 16م على رئيس كل فرقة من الفرق الأربعين التي يتكون منها الحرس الأهلي، وفي سنة 1591م انتخب الدَّايات واحدا منهم ليأتمر على الجيش، ومع مرور الزمن أصبح الدَّاي المنتخب على رأس الحكومة والدولة في تونس"[(1)].

يبتدأ عهد الدَّايات في الإيالة الجزائرية بتمرد القباطنة وريَّاس البحر في ميناء مدينة الجزائر، وتحول تمردهم إلى ثورة عارمة أوصلت داياتهم إلى الحكم ليحلوا محل الآغوات، فبدأ بذلك في الجزائر دور جديد سمي دور أو **"عهد الدَّايات"**، حيث أصبح جنود البحرية هم أصحاب النفوذ الفعلي في البلاد، وذلك اعتبارا من سنة 1082 هـ/1671م، والأسلوب الإداري المتبع في هذا الدور سبق أن اتبع في تونس قبل هذا التاريخ وحقَّق نتائج جيدة[(2)].

ولا شك أنه قد كان لنظام الحكم هذا خصوصياته ومميزاته التي أثَّرت على الأنشطة الاقتصادية بالإيالة الجزائرية، فخلال هذه المرحلة أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي، بينما حكامها الدَّايات أصبحوا يعتبرون أنفسهم كحلفاء للباب العالي فقط، خاصة بعد استرجاع الأوجاق[(3)] لنفوذهم، باختيارهم للدَّاي من بين ضباط الإنكشارية، الذي أصبح يمارس سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب وحفظ الأمن الداخلي[(4)].

يمكن للباحث أن يميز بين صنفين من الدَّايات الذين تولوا حكم الجزائر خلال هذه الفترة، حيث اتصف الصنف الأول برغبتهم الجامحة لتخليد ذكرهم من خلال بعض المآثر العمرانية والأعمال الخيرية، من أمثال الداي محمد عثمان باشا (1766-1791م) وهم لا يمثلون سوى عينة قليلة ونادرة، أما الصنف الثاني فهم المنحدرون من فئات اجتماعية بسيطة، حيث كانوا فَحَّامين واسكافيين أو كنَّاسين، _الداي علي الغسَّال كان يغسل الأموات_ توصلوا لمناصبهم بالتمرد والانقلاب، وانتهت حياتهم وحياة عائلاتهم بشكل مأساوي غالبا، مع قصر فترة حكمهم التي ينصرفون خلالها لحياة الترف والتبذير، مثل الدَّاي محمد بن باكير (1748-1754م) الذي أفرغ

---

(1) حسان حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص89.

(2) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 542.

(3) **الأوجاق**: تطلق على صنف من أصناف الجيش، كوجاق السباهية ووجاق الإنكشارية، ووجاق المدفعية، والاستعمال الأخير كان الأكثر شيوعا في العهد العثماني. حسان حلاق، المرجع السابق، ص 232.

(4) ع. بن أشنهو، الدولة الجزائرية في 1830، مؤسساتها في عهد الأمير، تر: لعراجي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص 14-15.

الخزينة بإنفاقه على عائلته وتركها شبه فارغة[1]، والجدول المرفق يحصي عدد دايات الجزائر وبداية حكمهم بالتقويم الهجري والميلادي ونهاية حكم كل فرد منهم:

قائمة دايات الجزائر 1082 -1246 هـ/ 1671-1830م[2]

الداي	بداية الحكم (هـ)	بداية الحكم (م)	نهايته
حجي محمد التريكي	14 جمادى الثاني 1082	أكتوبر 1671	هرب وقيل نفي
بابا حسن شاوش	1092	نهاية 1681	قتل
حسين ميزومورطو	1094	أكتوبر 1683	هرب
الحاج شعبان خوجة	24 ذي الحجة 1101	سبتمبر 1690	قتل
الاسكافي الحجي أحمد	23 ذي الحجة 1106	11 أوت 1695	وفاة
حسن شاوش	26 ذي الحجة 1109	جويلية 1698	استقال
تنشطال صقالي حجي مصطفى	الجمعة 6 صفر 1112	جويلية 1700	قتل
حسن خوجة	26 رجب 1117	نوفمبر 1705	عزل
محمد بكطاش	28 ذي القعدة 1118	4 مارس 1707	قتل
دالي إبراهيم	السبت 21 محرم 1122	22 مارس 1710	قتل (حكم 5 أشهر)
سوكلي علي شاوش (باشا)[3]	الخميس 18 جمادى الآخرة 1122	12 أوت 1710	وفاة بالملاريا
محمد خزناجي	5 جمادى الأول 1130	أفريل 1718	قتل
عبدي آغا الأعمى	20 جمادى الثاني 1136	18 مارس 1724	وفاة
إبراهيم خزناجي	12 ربيع الأول 1145	3 سبتمبر 1732	تنازل
إبراهيم كوجوك	22 شوال 1158	20 أكتوبر 1745	مات فجأة، يحتمل أنه سمم
محمد باشا بن بكير الأعمى	2 صفر 1161	3 فيفري 1748	قتل
فترة شغور من اغتيال الداي محمد باشا يوم 11 ديسمبر 1752 إلى سنة 1754 يشاع أنه تم خلالها اغتيال 5 دايات			
علي ملمولي باشا بوصباع	1168	1754	وفاة
محمد باشا المجاهد	الأحد 21 شعبان 1179	2 فيفري 1766	وفاة

---

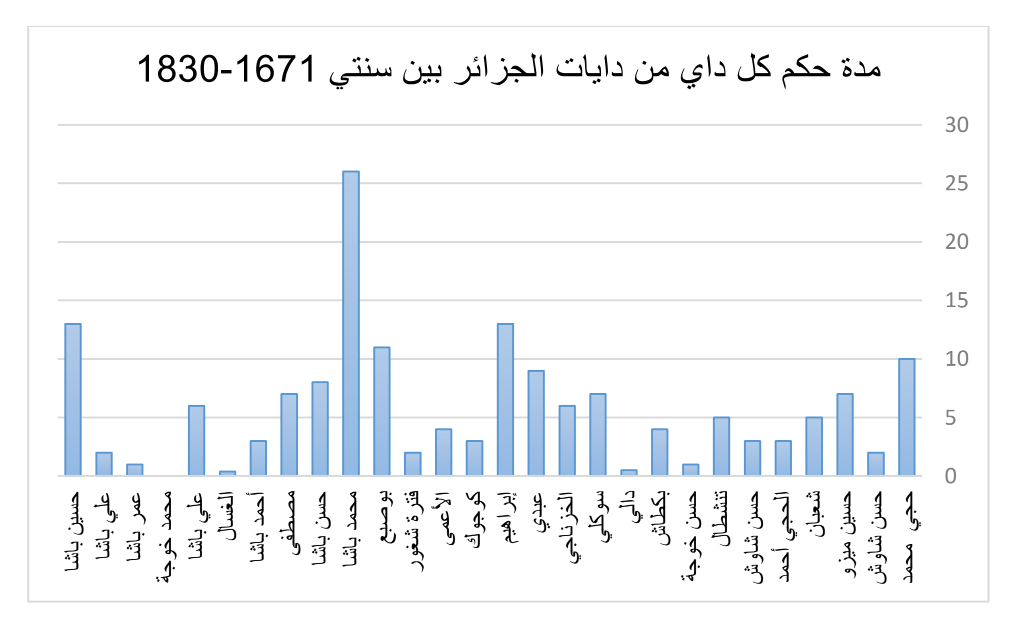
(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني 1792-1830م، البصائر الجديدة، ط3، الجزائر، 2014م، ص 22-24.

(2) تم ضبط قائمة دايات الجزائر وتدقيقها اعتمادا على المصادر والمراجع التالية:
- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط1، 2009.
- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تح: أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- H. D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), E. Leroux, Paris, 1887.
- عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1989م.

(3) رفض الداي علي شاوش (المعروف بأوزن علي الدولاتلي) سنة 1123هـ/1711م استقبال الباشا إبراهيم (ممثل السلطان العثماني) مما سمح له _ولمن أتى من بعده من الدايات_ اكتساب لقب "الباشا" كلقب شرفي، مما يؤكد استقلال حكام الجزائر عن الدولة العثمانية، ويجعل من الجزائر دولة ذات كيان سياسي مستقل.

حسن بن محمد باشا	الثلاثاء 10 ذي القعدة 1205	12 جويلية 1791	تنازل
مصطفى باشا	ربيع الأول 1213	14 ماي 1798	قتل
أحمد باشا	5 جمادى الثاني 1220	30 أوت 1805	قتل
علي باشا الغسال	الاثنين 15 رمضان 1223	7 نوفمبر 1808	قتل (حكم 4 أشهر)
الحاج علي باشا	15 محرم 1224	7 أفريل 1809	قتل
الخزناجي محمد خوجة	1230	1815	قتل (حكم 14 يوم)
عمر باشا	ربيع الثاني 1230	1815	قتل
علي باشا	شوال 1231	8 أكتوبر 1816	مات بالطاعون (حكم 6 أشهر)
حسين باشا	23 ربيع الثاني 1233	فيفري 1818	الاستسلام سنة 1830

ولتوضيح فترة حكم كل من هؤلاء الدايات، نضع هذا المدرج التكراري:



من خلال هذا المدرج التكراري يتضح لنا أن الجزائر تعاقب على حكمها 26 داي في مدة تقارب 159 سنة، بين سنتي 1671-1830م، بمتوسط 6 سنوات حكم لكل داي، من الناحية النظرية فقط، أما في الواقع فقد تراوحت مدة حكم كل من دايات الجزائر من أسبوعين إلى 26 سنة، وأكثر من نصف الدايات كانت مدة حكمهم أقل من 5 سنوات، و4 فقط منهم من حكم أكثر من 10 سنوات، في حين كانت نهاية أغلبهم عن طريق الاغتيال، ووصول مستخلفيهم بالتمرد والانقلاب، كل هذه مؤشرات تدل على أن الأوضاع السياسية للإيالة الجزائرية عرفت اضطرابات مزمنة، كانت تتخللها فترات من الاستقرار النسبي، وكل هذا كان يلقي بظلاله على الحياة الريفية سلبا وإيجابا.

2. الإطار المكاني: إيالة الجزائر

إن البلاد الجزائرية من الحدود التونسية إلى التخوم المراكشية، ومن ساحل بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط) إلى ما وراء الزيبان، قد توحدت إدارتها وخضعت لسلطة واحدة، فتكونت بذلك الوحدة الجزائرية[1].

وإذا كان هذا المجال الجغرافي للإيالة الجزائرية متفقا على حدوده الشمالية المتمثلة في البحر الأبيض المتوسط، وحدوده الغربية المتمثلة في السلطنة العلوية، وحدوده الشرقية والمتمثلة في إيالة تونس، وحدوده الجنوبية المتمثلة في الصحراء الكبرى، فإن حدوده من جهة الجنوب الغربي والجنوب الشرقي لا تزال غامضة ومبهمة بالنسبة لكثير من الباحثين، ولهذا الاعتبار رأينا أنه من الضروري التأكيد على أن هذه الدراسة ستشمل كل المناطق الواقعة في الحدود السياسية المعترف بها لدولة الجزائر الحالية، بما في ذلك منطقة عين الصفراء والمشرية والبيض والنعامة وبشار وكل إقليم توات بالجنوب الجزائري مرورا بتوقرت وورقلة وواد سوف، علما أن هناك عدة مناطق معدودة الآن ضمن حدود المملكة المغربية خضعت في عدة مناسبات لحكم الإيالة الجزائرية، كمدينة وجدة والأعشاش وشراعة وبني يزناسن والمهاية وفجيج، وبما أن الحكم العثماني بهذه المناطق لم يستقر، وكانوا قد تنازلوا عن حكم بعض المناطق طواعية، فإننا لم نشمله بالدراسة في هذه الأطروحة.

والذي حذا بنا إلى ضبط حدود الإيالة الجزائرية في هذه الدراسة، هو تجاوز الوهم الذي وقع فيه الرحالة الإنجليزي توماس شاو Thomas Shaw (ت 1751)[2] وتبعه عليه القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر William Shaler (ت 1833م) والذي يقول أن عرض إيالة الجزائر في اتجاه تلمسان لا يتجاوز 40 ميلا[3] (أقل من 65 كلم)، ومن مدينة الجزائر لا يتجاوز 60 ميلا (أقل من 97 كلم)، وأن متوسط 60 ميلا يمثل عرض المملكة من البحر الأبيض حتى الصحراء، في حين أن هذا الامتداد لا يمثل في الحقيقة سوى منطقة التل، أو الأراضي القابلة للزراعة فقط[4].

إن الإدارة العثمانية استطاعت خلال بضع عشرات من السنين أن تجمع تحت سلطتها قطرا بقيت حدوده الشرقية والغربية كما هي عليه الآن تقريبا، وباتجاه الجنوب كان الإشراف على المناطق الصحراوية إما بصورة مباشرة عن طريق النوبات (الحاميات العسكرية) المستقرة في

---

(1) أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 20.

(2) Shaw (Dr), Voyage dans la régence d'Alger, Tra. J. Mac Carthy, Chez Marlin, Paris, 1830, p. 8.

(3) الميل البري أو الميل الإنجليزي يساوي 1609م.

(4) وليام شالر، مذكرات وليام شالر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 27.

William Shaler, Esquisse de l'état d'Alger considéré sous les rapports politique, historique et civil : Tra. M. X. Bianchi, Librairie Ladvocat, 1830, p10.

مدن الواحات، أو بواسطة الأشكال التقليدية من تقديم فروض الولاء التي يقدمها الشيوخ والأمراء المحليون لباشوات الجزائر، أو بحكم الترابط الاقتصادي الضروري بين مناطق الشمال والجنوب(1).

ومن القرائن التاريخية التي تثبت صحة هذا التوجه هو أن الإدارة العثمانية في الجزائر ولخشيتها من النزعة الاستقلالية لقبائل الجنوب فإنها كانت تقوم بإقفال المنطقة الوهرانية ووضع إجراءات مشددة للدخول إلى الأسواق، إذ يجب على أصحاب القوافل الاعتراف بالسلطة العثمانية ودفع الحقوق القانونية إن أرادوا التزود بالمؤونة، ذلك أن سكان الجنوب كانوا في أمس الحاجة لأسواق التل (مناطق معسكر، تسالة، تلمسان)، لبيع البضائع المنقلة من الصحراء واقتناء الحبوب والسلع ذات الاستهلاك المعتاد، لم يكن لديهم الاختيار، ذلك أنهم كانوا يتجنبون التعامل مع الأسواق المغربية المجاورة لأسباب عدة: منها أن الأسواق الأكثر أهمية كانت بعيدة جدا عن الحدود وهو ما ينجر عنه مصاريف عالية في النقل ثم للدخول يجب نقل البضائع عن طريق إقليم القبائل التي تلزم وضع حقوق مرور مرتفعة(2).

كما أنه خلال عهد الدَّايات استطاعت الجزائر استكمال سيادتها من خلال تصفيتها للوجود الاسباني في وهران والمرسى الكبير سنة 1792م، بقيادة الباي محمد بن عثمان الكبير (ت1212هـ/1798م)، والذي لم يثنه العزم على ترسيخ سلطة الحكم العثماني في مناطق جد متوغلة في الجنوب مثل عين ماضي والأغواط وتاجموت، من خلال حملته الشهيرة سنة 1199هـ/ 1785م(3)، ثم حملته في العام الموالي على الشلالة الظهرانية، حتى قال صاحب دليل الحيران عنه: "كثير الغزو على أهل الصحراء، ففتح بني الأغواط والشلالة(4) وعين ماضي ومزابا وأبا الضروس، ونزل شراعة(5) وهمَّ بفتح بني يزناسن وأبي عروس، وبلغ مبلغا لم يبلغه أحد من ملوك الأتراك، ووصل المواضع التي صعبت على غيره(6)، وهكذا انضوى تحت السلطة

---

(1) المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار، والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ج1، ص 10.

(2) خليفة بن عمارة، تاريخ الجنوب الغربي الجزائري الأعلى، تر: بوداود عمير، دار القدس العربي، وهران، 2016م، ص 75. تعرف تلك الحقوق بـ "الخفارة" أو "الزطاطة" وهي ضريبة تأمين المسافرين، التي كانت تفرضها القبائل المتنفذة. ينظر: معلمة المغرب، مطابع سلا، 1998، ج10، ص 3781.

(3) أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري 1785م، تح: محمد بن عبد الكريم، دار السويدي، ط1، أبو ظبي، الإمارات، 2004.

(4) وردت عند الأغا بن عودة المزاري: "الشلالتين"، احداهما تدعى الظهرانية (140 كلم جنوب البيض) والثانية القبلية (135 جنوب البيض)، وإذا ثبت بأن الباي محمد الكبير غزا الشلالة الظهرانية فإن القبلية تكون قد دخلت في نفوذه من باب أولى، ينظر:

- Louis Bresnier, Expédition de Chellala par le Bey Mohamed el Kebir, R. A, T. 04, N 21, A. 1860, pp175-186.

- خليفة بن عمارة، المرجع السابق، ص 145. - الأغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود، تح: يحيى بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007م، ج1، ص 290.

(5) تقع شراعة حاليا حيث مركز مدينة بركان المغربية.

(6) محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح: المهدي البوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013م، ص261.

العثمانية القبائل الجنوبية كالأحرار وأولاد الشريف وحميان والعمور وسعيد عتبة وأولاد نايل والأرباع[1]، حتى أن الناصري (ت 1239هـ/1823م) لما مرَّ على الأغواط في رحلته الحجية سنة 1211هـ/ 1797م قال أن قبيلة الأرباع "أصابهم هذه السنة الوهن بأخذ الحاكم التركي لهم ونهبهم، فامتلأوا رعبا منه[2]".

في الوقت الذي كان باي الغرب محمد الكبير يدعم الوجود العثماني في الجنوب الوهراني، كان صالح باي (ت 1792م) يقتفي أثره في تأكيد سلطته على الزيبان وواد ريغ، والجنوب الشرقي كله، حيث قاد سنة 1788 حملة كبيرة إلى الجنوب القسنطيني لمعاقبة شيخ الذواودة محمد الذبَّاح وشيخ تقرت فرحات بن جلاب، لرفضهما دفع الضرائب للبايلك، وفي طريقه إلى تقرت مر على واحات طولقة وبوشقرون وليشانة والزعاطشة وسيدي خالد، وأرغم سكانها على دفع الضرائب، ومن هناك واصل طريقه على الزيبان ووادي ريغ وفرض الحصار على تقرت حوالي 70 يوما، حتى أرغم شيخها على الاستسلام وفتح أبواب المدينة وقبل دفع الضرائب المطلوبة منه وغرامة الحملة وخسائرها[3]، كما تعددت حملات صالح باي على الجنوب أربع مرات مستعملا القوة تارة والديبلوماسية تارة أخرى، حتى قال عنه صالح العنتري: "ونال ما لم ينله واحد من البايات قبله ولا بعده، وداس كل الأوطان العامرة والقفراء، وكان وصل إلى تقرت أقصى وطن الصحراء، لم يصلوا إليها البايات السابقين ولا أدركوها المتأخرين"[4].

إن هذه الرغبة التي تجددت للسلطة العثمانية في الجزائر في ضرورة مدِّ نفوذها على المناطق الداخلية، تزامنت مع تراجع مداخيل الدولة من غنائم البحرية، الأمر الذي دفع بها إلى الاتجاه إلى إيجاد موارد جديدة والتعويض عن خسائرها، وخاصة مداخيل الأرياف المتمثلة في فرض ضرائب ورسوم على النشاط الزراعي والنشاط الرعوي وتشديد الرقابة على الأسواق الأسبوعية والموسمية، التي مثلت مظهرا من مظاهر السيادة وفرض السلطة على القبائل المستقلة والممتنعة[5]، وهذا ما يؤكده حمدان خوجة (ت 1255هـ/1840م) حين يقر بأن: "موارد غنى هذه الإيالة ومصادر ثرواتها ووجود حياتها السياسية، متوقفة على هذا القسم الداخلي الصحراوي الذي يشكل أكبر قسم في الإيالة[6].

ولا يمكننا أن نفوت في هذا المقام إشارة نادرة وردت في مخطوط "**القول البسيط في أخبار تمنطيط**" لمؤلفه السيد محمد الطيب بن الحاج عبد الرحيم التمنطيطي اليحياوي، الشهير بـ"ابن

(1) أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013م، ص 146.

(2) محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي، الرحلة الناصرية الصغرى، تح: محسن أخريف، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2019م، ص 146.

(3) أوجان فايسات، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517-1837، تر: أحمد سيساوي، دار كنوز يوغرطا، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2019م، ص 161.

(4) محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلاؤهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تح: يحيى بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 62.

(5) بلبروات بن عتو، المدينة والريف، كوكب العلوم، الجزائر، 2016م، ج1، ص 54.

(6) حمدان خوجة، المرآة، تر: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2017م، ص62.

بابا حيدة التواتي" (ولد 1184هـ/1770م) يروي فيها وقوع منطقة توات تحت نفوذ الحكم العثماني، حيث يقول: "ويحكى أنها _أي توات_ كانت عمالة السلطان العثماني، فبعث لها جيشا ودمرها واعتدى عليها، فإذا بولي من أوليائها يوما دخل على السلطان في إيوانه وبيته فجأة ففجعه ذلك وأهاله، وشكى له ظلم جنده وقال له اكتب له ليقلع، فكتب لجنده وقال له بلدة أمثال هذا لا تملك أو كما قال، فرجع من ساعته لبلده، فقلع ولم يعد لها بعد، فمكثت مدة بلا سلطان حتى تملَّكها سلطان المغرب"، وجاء في طرة المخطوط: "قلت: هو سيدي بلحاج محمد الذي ضريحه وقصره قبلة تمنطيط، قبض قائد العثماني ولده على ما حكى لنا بعض الأجلة[1]، ويقول محمد باي بلعالم (ت 2009م) _الذي يكون قد اطلع على هذا النص_ أن "الدولة المركزية الجزائرية تخلت عن حكم هذه المنطقة في عهد الدولة العثمانية، فمنحتها الاستقلال الذاتي بدلا من ضريبة رمزية، وفي عهد باي قسنطينة صالح تأخر بعض سكان توات عن دفع الضريبة، فغزاهم صالح باي سنة 1788م، فأطلق اسم الباي على مدينة عين صالح[2]"، مما يعني أن هذه الحملة كانت امتدادا للحملة التي شنَّها صالح باي على تقرت، رغم أننا نجهل مصادر الشيخ التي اعتمدها، إلا أننا نؤكد أن اسم "عين صالح" أو "إن صالح" سابق لفترة حكم صالح باي، حيث ورد ذكرها في رحلة القيسي الذي مر على هذه المدينة في حجته سنة 1040هـ/ 1630م[3]، والظاهر أن الأمر متعلق بصالح رايس (ت 963هـ /1556م) والذي تمكن منذ العام الأول لتوليه حكم الإيالة الجزائرية سنة 1552م من ضم كل من مدينتي تقرت وورقلة، بعد رفض حكامهما دفع الضريبة المترتبة عليهم منذ 25 سنة، مما يعني أن خضوع هذه المنطقة للحكم العثماني كان مبكرا جدا، ويشير هايدو Haëdo أن حاكم ورقلة فر رفقة 4000 فارس إلى مدينة تبعد عن ورقلة بسبعة أيام _أو 50 فرسخ[4]_ تدعى القلعة (Alcala)، القريبة من بلاد الزنوج[5]، مما يشير أن مناطق

---

(1) محمد الطيب بن الحاج عبد الرحيم التمنطيطي، القول البسيط في أخبار تمنطيط، (مخطوط)، المكتبة الفرنسية باريس، رقم: 6399، لو: 01.

(2) محمد باي بلعالم، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، دار هومة، الجزائر، 2005م، ج2، ص 41.

(3) محمد بن أحمد القيسي الشهير بالسراج الملقب بابن مليح، أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب (1630-1633م) تح: محمد الفاسي، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس، المملكة المغربية، 1968م، 133.

(4) الفرسخ عند هايدو بين 8 إلى 11 كيلومتر، وعليه فالمسافة بين 400 إلى 550 كلم، مما يعني أن المدينة المشار إليها هي مدينة المنيعة حاليا بشكل مؤكد، بخلاف ما ذهب إليه مترجم كتاب هايدو من أنها عين صالح، ينظر: فراي ديغو هايدو، تاريخ ملوك الجزائر، تر: أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 99.

(5) يبدو أنها هي نفسها "القليعة" التي يذكرها العياشي في رحلته، من أنها تصغير قلعة، قرية حصينة على حجر صلد في سفح جبل منقطع عنه وأنها في طاعة سلطان واركلا (ورقلة) وبها عامله، وقد استغرق وصول الركب الذي قدم معه العياشي من القليعة إلى ورقلة حوالي 8 أيام، ينظر: عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية للبقاع الحجازية، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ج1، ص 67.

Diego de Haëdo, Histoire des Rois d'Alger. Traduite et annotée par de Grammont Henri-Delmas. Éditions Bouchène, p 99.

توات وقورارة والتيدكلت كانت تتبع سياسيا إمارة بني جلاب الخاضعة للحكم العثماني، ويقول الشيخ بلعالم أن هذه التبعية السياسية استمرت إلى غاية سنة 1850م[1].

بقي أن نشير إلى الحدود الغربية التي كانت تفصل بين الإيالة الجزائرية والمملكة المغربية، حيث ينقل لنا أبو راس الناصري (ت 1239 هـ/ 1823م) محادثة وقعت له مع المولى سليمان العلوي (ت 1822م) الذي سأله عن حد المغرب الأقصى، فأجابه بأن ابن خلدون جعل حده "وجدة"، ثم جُدِّد ذلك الحد أول القرن 12 هـ مع المولى إسماعيل (ت 1727م)، إلا أن المولى سليمان كان يرى أن حدَّه تافنة[2]، ونظرا لضعف السلطة المركزية في المملكة العلوية التي كانت لا تستطيع فرض سلطتها على القبائل الشرقية، فإن السلطات العثمانية هي من كانت تتولى أمر اخضاعها، حيث خضعت كل من قبيلة المهاية وبني يزناسن ومدينة وجدة لحكم بايلك الغرب، وفي سنة 1064هـ/1654م غزا محمد الأول (ت 1664م) على بني يزناسن "وكانوا يومئذ في ولاية الترك" ثم استولى على مدينة وجدة التي كانت منقسمة بين الولاء للترك والخارجين عنهم، كما استولى في حركته هذه على كل من الأغواط وعين ماضي والغاسول حسب الناصري السلاوي (ت 1897م) في كتاب الاستقصا[3] إلا أنه لم يتح للأتراك فرصة المواجهة "لأنه يغير ويظفر وينتهب ثم يصحر" أي يلتجأ لصحراء سجلماسة، إلا أنه وبعد مفاوضات تعهد للأتراك ألا يتجاوز وادي تافنا وألا يغزو شرق المغرب الأقصى[4].

أما حدود الإيالة في جهتها الشرقية فيقول أندري نوشي André Nouschi (ت 2017م) أن قبائل هذه التخوم كانت تتحرك بين بايلك الشرق وإيالة تونس دون أدنى اعتبار لحد فاصل، ولا يعترفون إلا بالشيخ الذي يديرهم والذي يمثل الشكل الوحيد لتبعيتهم للباي[5]، وهذا الذي جعل هذه الحدود لا تستقر طيلة الوجود العثماني بالجزائر، وظلت تعرف مدا وجزرا، والجدير بالذكر أن الحدود بين تونس والجزائر قد رسمت بموجب معاهدة وقعت سنة 1614م والتي حددت وادي سرات فاصلا بينهما، وهو نفس الأمر الذي يؤكده الشريف الزهار(1289هـ/ 1872م) في مذكراته[6]، كما تم تثبيت هذا الحد في معاهدة ثانية سنة 1628، إلا أن إرنست كاريت (ت 1889م) يعد الأكثر دقة في تثبيت هذه الحدود، فيقول أنها تتمثل من الجنوب إلى الشمال في بئر

---

(1) محمد باي بلعالم، المرجع السابق، ج2، ص 41

(2) محمد أبو راس الجزائري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تح: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص 107.

(3) أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر ومحمد الناصري، 1956م، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج7، ص 20، 21.

(4) محمد بن عبد السلام الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف الرباطي، تح: محمد البوزيدي الشيخي، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007م، ج1، ص 107.

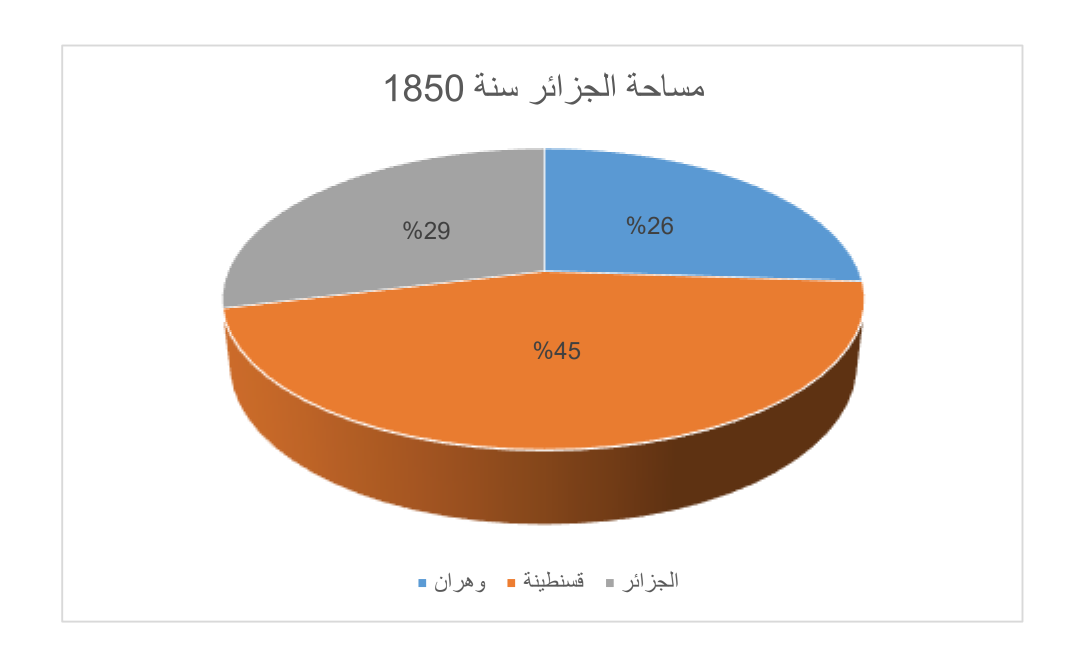
(5) Nouschi, André. Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises. De la conquête jusqu'en 1919. Éditions Bouchène, 2013, p 63.

(6) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 74.

بوناب، والكثبان الرملية المحيطة بواد سوف، وسهل الميطة ووادي غصران ومجرى واد هلال ومضيق البكارية وآثار حيدرة ومجرى واد حيدرة ووادي سرات ووادي ملاق[1].

يقول كزافي ياكونو Xavier Yacono (ت 1990م)أن الأتراك مارسوا سلطتهم الفعلية على حوالي 200.000 كلم^2 فقط[2]، وأعتقد أنه تقدير جزافي غير دقيق، لأنه أقل من مساحة المنطقة التلية، التي تقدر مساحتها بـ: 381.741 كلم^2، مما يعني أن هذا الرقم لا يشمل قصور الصحراء والزيبان وبلاد وادي ريغ، ومع هذا نجد أقرب تقدير للمساحة الإجمالية التي جسد فيها الأتراك سلطتهم وبثوا فيها عمالهم وأعوانهم، هو التقدير الذي تذكره جريدة المبشر سنة 1850م، حيث "قدروا أهل الهندسة جميع أرض الإقليم الجزائري الذي تملك به الفرانسيس طولا وعرضا كما سنذكره مفصلا"[3]، حيث قدرت تلك المساحة بـ 390910 كلم^2، مقسمة على العمالات الثلاث بالشكل التالي:

العمالة	المساحة (كم^2)	المساحة (الزويجة)
وهران	102000	1020000
قسنطينة	175910	1759000
الجزائر	113000	1130000
المجموع	**390910**	**3909000**



(1) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة في الجزائر الجنوبية (ضمن الاستكشاف العلمي للجزائر)، تر: حمزة الأمين يحياوي، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2016م، ج6، ص11.

(2) Yacono, Xavier, Histoire de l'Algérie : de la fin de la Régence turque à l'insurrection de 1954, Editions de l'Atlanthrope (Versailles), 1993, p 19.

(3) المبشر: العدد 73، يوم 15 سبتمبر 1850م. في الأصل: عمالة الجزائر: "1113000 زويجة"! خطأ مطبعي.

II. ضبط المفاهيم:

1. الاقتصاد الريفي:

نلاحظ أن الدراسات التاريخية التي اعتنت بالحياة الريفية بالجزائر لم تول كبير عناية لضبط مفهوم الريف، على غرار دراسة أندري نوشي حول المستوى المعيشي لسكان ريف قسنطينة، أو دراسة ناصر الدين سعيدوني حول الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، واكتفى كل منهما بضبط الاطار الجغرافي للمنطقة محل الدراسة فقط، لذا نرى أننا ملزمين بالتَّعمق أكثر في ضبط هذا المصطلح، وإبراز الفروق بينه وبين الحياة الحضرية، وكذا نقاط التماس بينه وبين البادية، وسنحاول الالمام بهذه المفاهيم باعتماد معاجم اللغة العربية بالدرجة الأولى، وكذا الدراسات الاجتماعية الأنثربولوجية التي تعتبر من أكثر العلوم المساعدة التي أسهمت في دراسة هذه الفضاءات.

أ- الريف والبادية في الاصطلاح المعجمي:

نجد أن المعاجم والقواميس العربية في العصور الوسطى تعرِّف **الرِّيف بأنه الخِصْبُ والسَّعَةُ في المَأْكل والمَطْعَم**[1]، ويعقِّب أبو منصور الهروي (ت 370هـ/981م) على هذا التعريف بقوله: الريف حيث يكون **الحَضَر والمياه**، وجمعه أرياف، وقد تريفنا أي حضرنا القرى ومعين الماء[2]، وفي الصِّحاح أن الريف **أرض فيها زرع** وخصب[3]، ويوافقه على هذا صاحب الفائق في غريب الحديث، ويضيف بأنها كل **أرض فيها زرع ونخل وماء**، وينقل عن ابن دريد أن **الريف ما قارب الماء** من أرض العرب وغيرها[4]، وفي العباب الزاخر ينقل عن بعضهم أن الريف حيث تكون به **الخُضَرَ والمياه والزروع**[5]، إلا أن صاحب لسان العرب ينقل هذا التعريف الأخير عن أبي منصور جاعلا "الحَضَر" عوض الخُضَر[6]، ورغم أن هناك تصحيفا ظاهرا في هذه المفردة، غير أنها لا تغير في المعنى كثيرا، بما أن كلا منهما مما ينطوي عليه مفهوم الريف، كما سيتأكد لنا فيما سيأتي.

أما المعاجم المعاصرة فلا يختلف تعريفها للريف كثيرا عن التعريفات السابقة، غير أنها تضيف بعض المحددات لمفهوم الريف، مما يجعل هذا المفهوم من المفاهيم التي تطور مدلولها عبر التاريخ، حيث نجد على سبيل المثال المعجم الوسيط يعرف الريف بكونه **أرضٌ فيها زرع وخصب**، ويُطلق على ما عدا المدن من القرى والكفور[7]، كما يطلق البعض تسمية الريف على **المناطق ذات السهول**

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج8، ص 280.

(2) أبو منصور الهروي، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج15، ص 172.

(3) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م، ج4، ص 1367

(4) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، ج2، ص 97.

(5) الحسن بن محمد الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، (حرف الفاء) تح: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1981م، ص 232.

(6) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، 1414هـ، ج9، ص 127.

(7) إبراهيم مصطفى وآخرين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ج1، ص 386

الواسعة والخصبة، كما أن المؤرخين والجغرافيين يطلقون هذا اللفظ على الحقول والمزارع، ويضيف صاحب تكملة المعاجم الغربية أن الريف في أفريقية هي مناطق ساحل البحر منها[1].

يتضح من خلال القواميس العربية المتقدمة والمتأخرة العلاقة بين مصطلح الريف والعمران الحضري، وليس أدل على عمق الارتباط بين المعنيين مما ورد في حديث العُرَنيين: "كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف" والذي يشرحه البعض بقوله: "أي إنا من أهل البادية لا من أهل المدن"[2]، إلا أن البعض الآخر يقول أن المفهوم من لفظة "ضرع"، أنها تطلق على الماشية ذوات الظلف والخف، أو للشاء والبقر، ولهذا فيجب تفسيرها بإنا من أهل ذوات الظلف والخف، أي: من الرعاة لا أهل الزرع، والرعاة هم قُطَّان المشارف القريبين من القرى والريف، ولا يقيمون في البادية؛ لأن الشاء والبقر وبقية الماشية باستثناء الإبل لا تعيش في البادية، وإنما ترعى الأماكن الخصبة من الماء والريف[3]، ولعل هذه المشارف هي ما يعده البعض المنطقة الانتقالية التي تفصل بين الريف والبادية، ويسميه البعض "القبلية"، ويعرف في الدارجة المحلية _وخاصة الجزائرية_ بـ"بلاد القبلة" بالقاف المعقودة، وسكانها يدعون "القبالة"، جاء في الشوارد: "القَبَلِيُّونَ من النَّاسِ: ما كانُوا قريباً من الرِّيفِ، وهم القَبَلِيَّةُ"[4].

وفي كل الأحوال يظل الرِّيف _حسب القواميس والمعاجم اللغوية_ فضاء مميزا مختلفا عن البادية، ومختلفا عن المدينة، وإن عدَّه البعض فضاء حضريا، فحسب الاصطلاح القديم، نجد أن صاحب الصحاح يقول أنَّ الحاضِرةُ: خلاف البادية: وهي المدن والقرى والريف[5]، ويتوسع صاحب تهذيب اللغة حيث يقول أن كل مَنْ نَزَل على مَاء عِدَ، وَلم يتَحَوَّل عَنهُ شتاء وَلَا صيفا فَهُوَ حاضِر، سَوَاء نزلُوا فِي القُرَى والأَرْياف والدُّورِ المَدَرِيَّة أَو بنوا الأَخْبِيَة على الْمِيَاه فقَرُّوا بهَا ورَعَوْا مَا حواليْها من الْكلأ، فأمَّا الأعرابُ الَّذين هم بادِيَة فَإِنَّمَا يحْضرون الماءَ العِدَّ شُهُورَ القيْظ لحَاجَة النَّعَم إِلَى الوِرْدِ غِبّاً وَرَفْهاً وربعا فِي هَذَا الْفَصْل، فَإِذا انْقَضتْ أَيَّام القيظ بدوا فتَوزَّعَتْهُم النُّجَع وافْتَلوا الفَلَوات المُكلِئَة، فَإِن وَقع لَهُم رَبيع بِالْأَرْضِ شربوا مِنْهُ فِي مُبْداهم الَّذِي انْتَوَوْه، وَإِن اسْتَأْخَرَ القَطْرُ ارْتَوَوْا على ظُهُور الْإِبِل لشفاههم وخيلهم من مَاء عِدَ يليهم[6].

وعليه فالباديةُ اسمٌ للْأَرْض الَّتِي لَا حَضَر فِيهَا، وَإِذا خرج النَّاس من الْحَضَر إِلَى المراعي فِي الصحاري قيل: قد بَدَوْا، وَالِاسْم: البَدْوُ،[7] كما يقال للبادية مفازة، قال الأصمعي إنما سميت مفازة

(1) رينهارت بيتر آن دُوزِي، تكملة المعاجم العربية، تر: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، 1982م، ج5، ص 266.
(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979، ج2، ص 290.
(3) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط4، 2001م، ج7، ص 289.
(4) الحسن بن محمد الصغاني، الشوارد ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تح: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983م، ص 175.
(5) الجوهري، المصدر السابق، ج2، ص632
(6) أبو منصور الهروي، المصدر السابق، ج4، ص 118.
(7) نفسه، ج14، ص 142.

وهي مهلكة تفاؤلا لصاحبها بالفوز[1].أما الحاضِرَة: الَّذين حَضَرُوا الْأَمْصَار ومساكن الدِّيارِ الَّتِي يكون لَهُم بهَا قَرَار.[2] ويقولَ الْمَاوَرْدِيُّ أَنَّ الْبَادِيَةَ تُخَالِفُ الْحَاضِرَةَ فِي السُّكْنَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: صِفَةُ الْمَسَاكِنِ؛ لِأَنَّ بُيُوتَ الْبَادِيَةِ خِيَامُ نُقْلَةٍ، وَبُيُوتَ الْحَاضِرَةِ أَبْنِيَةُ مُقَامٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ البادية ينتقلون للنجعة طلبا للكلأ، وَالْحَاضِرَةَ يُقِيمُونَ فِي أَمْصَارِهِمْ مُسْتَوْطِنِينَ[3]، ثم يضيف وجها ثالثا من أوجه الاختلاف بأنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ يُخَالِفُونَ الْحَاضِرَةَ فِي الْأَقْوَاتِ وَاللِّبَاسِ، فَأَقْوَاتُهُمْ أَخْشَنُ وَمَلَابِسُهُمْ أَخْشَنُ، وَمَنْ قَرُبَ مِنْ أَمْصَارِ الرِّيفِ وَطُرُقِهَا كَانَ فِي الْقُوتِ وَاللِّبَاسِ أَحْسَنَ حَالًا مِمَّنْ بَعُدَ عَنْهَا[4].

ومن خلال ما تقدم نجد أن الفروق التي يقيمها أهل اللغة بين الريف والحاضرة والبادية، متعلقة بنمط المعيشة (استقرارا أو ترحالا) والنشاط الاقتصادي (الزراعة والرعي)، وهناك من يضيف فارقا آخر وهو متعلق بحجم السكان والعمارة حيث يقول أن الحاضرة وهِيَ الْعِمَارَةُ، فَإِنْ قَلَّتْ فَقَرْيَةٌ، أَوْ كَبُرَتْ فَبَلَدٌ، أَوْ عَظُمَتْ فَمَدِينَةٌ، أَوْ كَانَتْ ذَاتَ زَرْعٍ وَخِصْبٍ فَرِيفٌ، مما يعني أن كُلًّا مِنْ الْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ لَا يُسَمَّى رِيفًا، بَلْ الرِّيفُ الْأَرْضُ الْخَالِيَةُ مِنْ السُّكْنَى الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى زَرْعٍ وَخِصْبٍ، وَالْبَادِيَةَ أَرْضٌ قَفْرَاءُ لَا عِمَارَةَ فِيهَا وَلَا زَرْعَ وَلَا ثَمَرَ[5].

وعليه فالريف مجال جغرافي تمارس به الزراعة والبستنة بشكل أساسي (أهل مدر) حيث السهول والتربة الخصبة والمياه وكثافة التساقط، مما يعني أنهم حَضَرٌ مستقرون، لما تتطلبه خدمة الأرض من الاستقرار قرب الحقول والعناية بها، غير أن هذه الحياة الحضرية ليست مدينية بل ريفية[6]، في حين تعتبر البادية مجال جغرافي قليل الخصوبة والأمطار، يسوده نظام الرَّعي (أهل ضرع)، ويعتمدون على تتبع مواضع العشب والكلأ لقطعانهم، مما يعني أنهم رُحَّل ومتنقلون، (أهل ظعن) وأنهم يسكنون الخيام (أهل شَعر ووبر وعمود)، ومن هنا يصبح الريف مجالا ضروريا ولو بصفة مؤقتة لأهل البادية الذين ينتجعونه طلبا للكلأ ومساقط الغيث، كما تصبح قطعان سكان البادية ضرورية لأهل الريف من أجل تخصيب التربة وتحضيرها للحرث، كما سنتطرق لذلك لاحقا.

ب- مفهوم الريف والبادية عند علماء الاجتماع:

أما مفهوم الريف عند علماء الاجتماع فلا يزال من المفاهيم التي امتد حولها النقاش، وتعددت حولها الآراء ووجهات النظر، بسبب اختلاف معايير التمييز بين المجالين الريفي والحضري، نظرا

(1) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م، ج1، ص 381.

(2) أبو منصور الهروي، المصدر السابق، ج4، ص 117.

(3) الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تح: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ج11، ص 267.

(4) نفسه، ج11، ص 435.

(5) سليمان البجيرمي، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، التجريد لنفع العبيد، مطبعة الحلبي، 1950، ج2، ص 220.

(6) عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص 15.

لتداخل المجالين، واختلاف هذه الفروق من مجتمع لآخر حسب درجة التقدم، ذلك أن العامل الذي يجمعهما هو عامل الاستقرار، مما يضفي تعقيدات شتى للتمييز بينهما والتي لا تزال محل نقاش أكاديمي مستفيض، إلا أن جل التعريفات تجمع على أن الريف هو المجتمع الذي يغلب على بيئته الطبيعية طابع النشاط الزراعي، وما يتعلق به من خدمات، ويعمل أغلب سكانه في الزراعة[1]، وهناك من يضيف خصائص أخرى للمجتمع الريفي من قبيل أن المجموعة الريفية كل فرد فيها يعرف الآخرين، ونسبة هذه المعرفة تنقص كلما انتقلنا من الريفي إلى الحضري، وكذا متانة الارتباط والاشتراك العاطفي، وبساطة العيش الطبيعي كاكتفاء بعضهم بصيد السمك أو محاصيل الغابة، بالإضافة إلى عامل الكثافة السكانية والتي تكون غالبا أقل مما هي عليه في المدن[2].

إلا أن الباحث في علم الاجتماع محمد السويدي يرى بعض القصور في هذا التعريف، حيث يرى ضرورة إدراج موضوع البدو في دراسات علم الاجتماع الريفي، وإلا يصبح هذا العلم خاصا بالمجتمع الزراعي فقط، ويقول أن الباحثين في الوطن العربي الذين درجوا على ذلك التصور القاصر إنما تأثروا بالتقسيم التقليدي الذي يتبعه علماء الاجتماع في أوروبا وأمريكا، ويضيف أن القطاع البدوي في الوطن العربي لا يوجد مثيله في أوروبا وأمريكا، ولهذا عندما يدرسون المجتمع الريفي فإنهم يدرسون التجمعات الزراعية فقط[3]، وهو بهذا يجعل الريف أعم من البادية، بخلاف الطرح الخلدوني والذي يطلق صفة "أهل البدو" سواء على من يمارس الزراعة أو الرعي المتنقل، حيث يقول أنَّ "من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة أو ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها ... تدعوهم الضرورة ولابد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفُدُن والمسارح للحيوان"، ويضيف أن جميعهم يتخذ البيوت من الشّعر والوبر أو الشّجر أو من الطّين والحجارة غير مُنَجَّدة، فمن كان معاشه منهم في الزّراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظّعن، وهؤلاء سكّان المَدَر[4] والقرى والجبال، ومن كان معاشه في السّائمة مثل الغنم والبقر، فهم ظعّن في الأغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم، فالتّقلّب في الأرض أصلح بهم، ويسمّون **شاوية**، ومعناه القائمون على الشّاء والبقر ولا يبعدون في القفر لفقدان المسارح الطّيّبة، وأمّا من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعنا وأبعد في القفر مجالا لأنّ مسارح التّلول ونباتها وشجرها لا يستغني بها الإبل في قوام حياتها عن مراعي الشّجر بالقفر وورود مياهه

---

(1) درويش شريف، التغير الاجتماعي في الريف الجزائري تغير علاقة الانسان بالأرض وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية في ولاية المدية، رسالة ماجستير، إشراف: علي مزيغي كمال، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989-1990م، ص 5.

(2) جمال المحاسب، علم الاجتماع الريفي، دار اليقظة، دمشق، سوريا، 1955م، ص 25-32.

(3) محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990م، ص 151.

(4) في الأصل: المدن، غير أن الدكتور عبد المجيد مزيان يقول بأن ذلك خطأ مطبعي، والصحيح: المدر، وهو المصطلح الخلدوني الذي كثيرا ما يستعمله مرادفا لكلمة قرى، ينظر عبد المجيد مزيان، المرجع السابق، ص 250. وما يعزز هذا الطرح أن العبارة وردت في طبعات أخرى: سكان المدر، ينظر: ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر بيروت، ط2، 1988، ج1، ص 151.

الملحة والتّقلّب فصل الشّتاء في نواحيه فرارا من أذى البرد إلى دفء هوائه[1]"، وهو بهذا التعريف يجعل الريف صنفا من أصناف البداوة.

فالبداوة عند ابن خلدون حالة عامة تشمل المستقرين وأنصاف الرحل، والرحل، مع تفاوت بينهم في المستوى المعاشي، فالمستقرون يسكنون القرى ويعيشون من الزراعة، ولكن معيشتهم وأحوالهم الاجتماعية بسيطة، وهذا ما يميزهم عن المدن، وإن كانوا أهل مدر ومداشر، وليس البدو هم الرحل وحدهم كما يعتقد البعض، فحياة الرحل ذات أنواع عديدة، منها الرحيل الذي يجمع بين الزراعة وتربية المواشي، كما هو الشأن عند سكان الجبال المجاورين لبعض السهول التي تمكن من زراعة الحبوب، ومنها الرحيل المحدود في المساحات الضيقة، والمنظم حسب الفصول، ولا يتعدى رحلتين في السنة، في غالب الأحيان، وهو رحيل خاص بالسكان المعتمدين على تربية الشياه والبقر، ومنها الرحل الحقيقيون أو الرحل الكبار وهم الذين يجوبون القفار الواسعة ويعيشون أساسا من تربية الإبل[2].

ومع هذا يظل مفهوم البداوة أكثر التصاقا بحياة الترحال والرعي، في مقابل النمط المعتمد على الزراعة والاستقرار، فبالبداوة كما يعرفها أحد الباحثين المعاصرين "نمط الحياة القائم على التنقل الدائم للإنسان في طلب الرزق حول مراكز مؤقتة يتوقف مدى الاستقرار عليها وعلى كمية الموارد المعيشية المتاحة فيها من ناحية، وعلى كفاية الوسائل الفنية المستعملة في استغلالها من ناحية ثانية، وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي الذي يمكن أن يتوافر فيها من ناحية ثالثة"، والتنقل هنا يشمل مجموع العائلة التي تحمل معها كافة ما تملك وتسكن الخيام[3].

ج-تداخل الريف والبداوة في الجزائر العثمانية:

غير أنَّ إدراج موضوع البدو في الاقتصاد الريفي رغم ما يبدو من فروقات معتبرة بينهما، والتي تجعل كلا منهما نمطا مستقلا في الحياة، له ما يبرره، خاصة إذا تمت مراعاة المعطيات التاريخية المرتبطة بالمجتمع الجزائري خلال فترة الحكم العثماني، والتي تعكس مدى التداخل الكبير بين حياة البدو والريف إلى حد يقارب التطابق، سواء من خلال نمط المعيشة أو نوعية النشاط وحتى نمط السكن والعلاقات الاجتماعية.

فإذا كان الريف بالمعنى اللغوي وحتى الاجتماعي يسود شمال الجزائر، حيث المنطقة التلية الساحلية، التي تشهد انتشارا واسعا لزراعة الحبوب والبستنة، إلا أنه خلال الفترة محل الدراسة، لا نكاد نجد في هذه المنطقة نمط حياة الاستقرار إلا بالسلاسل الجبلية المنتجة، أو في الفضاء الحضري الصرف حيث المدن والحواضر، أمَّا أغلب السهول فكانت تنتشر بها الدواوير ومساكن الشَّعر والوبر، حيث جمعت هذه الفضاءات بين ممارسة الزراعة والتنقل في آن واحد، حيث يذكر فاغنر أن قبيلة الحشم بعد زراعتها للقمح بسهل غريس ترسل قطعانها مباشرة إلى سهل سيق، فتهدم دواوير

(1) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج 2، ص 467-471.
(2) عبد المجيد مزيان، المرجع السابق، ص 237.
(3) عبد العزيز راس مال، البداوة والمجتمعات المستحدثة دراسة سوسيو-أنثروبولوجية حول قبيلة المجاذبة بالجنوب الوهراني، أطروحة دكتوراه، إشراف: محمد السويدي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1986م، ص 1.

كثيرة ويرحل سكانها ولا يعودون إلا في موسم الحصاد[1]، كما وجد بسهول بايلك الشرق نوع من "الزراعة المتجولة" على حد تعبير أندري نوشي، أي أن الفلاح يغير موضع المساحة المحروثة من موسم لآخر، مما يضطره لاتخاذ الخيمة التي تتناسب مع هذه العملية، غير أن هذا الانتقال كان يسعى من جهة أخرى إلى تأكيد الفلاح على حيازته للأرض، حيث يُسَّهل عليه هذا التنقل تحويط حدود حقله[2]، وكذلك الأمر بالنسبة لقبيلة أولاد عبد النور ببايلك الشرق، فرغم كونها من القبائل الرعوية، التي تتخذ خيام الشعر، إلا أنها كانت تجمع إلى ذلك ممارستها للزراعة بأخصب السهول، والتي بمجرد أن تقوم بزراعة أراضيها بالسروات، وحلول موسم البرد، تنحدر بقطعانها لمنطقة السبخة[3]، أما قبيلة بني ولبان بضواحي القل، فإنها كانت تهجر السهول المنخفضة في الصيف، خشية من حرارة الأراضي وحُمَّى المستنقعات، وتقوم في نفس الوقت بأعمال البستنة والحصاد الربيعي، وينزلون مرة أخرى عند حلول موسم الشتاء[4]، بل إن حياة التنقل الموسمي عرفته عدة مجموعات من قاطني الجبال، وهذا ما دعى البعض إلى أن يسمي هذا النمط من الحياة بأنصاف البدو، أو البداوة الزراعية -الرعوية[5]، والجدول الموالي يوضح بجلاء نمط معيشة عدة مجموعات سكانية في التل، ونمط السكن الذي يستخدمونه[6]:

المنطقة	نمط العيش والسكن
عمي موسى	تستخدم الخيمة في الصيف غالبا، وكملحق بالقربي خلال فصل الشتاء، ولكن بشكل عام يسكنون خلال فصل الشتاء في المشتى، والتي تتكون حصريا من القرابى، وفي بداية الصيف يتم التخلي عن المشتى وتنصب الخيام على مسافة معينة من المراعي والأراضي البور، حيث تجد ماشية الدوار قوتها، وبعد استنفاذه يتم نقل الخيام قليلا بحوالي 1 إلى 2كلم.
حوض الشلف	في بعض الدواوير الجبلية يهجر السكان القرابى مع بداية الصيف ليعيشوا في الخيام بالقرب من المراعي والحقول، وفي الخريف يعودون لمساكنهم.
جندل	لا يعيش السكان بالخيام بشكل دائم، غير أن بعضهم يقضي نهاية الربيع والصيف في خيام قرب منازلهم، وذلك لتجنب الحر ولرعي قطعانهم في أماكن محددة لتسميد أراضيهم.
ثنية الحد	يغادر جميع السكان القرابى خلال موسم الصيف، ويبقون في الخيام التي يضعونها على أرضهم المخصصة للزراعة وينتقلون من مكان لآخر حسب ظروف العمل الزراعي أو تسميد جميع أجزاء أراضيهم بالتناوب.
عمال	يقوم السكان بإخلاء منازلهم وأكواخهم من ماي إلى أكتوبر، ليقيموا في الخيام.
سيدي عيسى	تسكن الخيام خلال الصيف فقط من ماي إلى نهاية سبتمبر.
بلزمة	يمتلك السكان منزلا أو قربي، وفي نفس الوقت الخيمة التي تستخدم فقط من أفريل إلى أكتوبر.

---

(1) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 170.

(2) Nouschi, André. Op.cit. p 91.

(3) Charles Féraud, Notice historique sur la tribu des Oulad-Abden-Nour, Alessi et Arnolet, Constantine, 1864, p 134.

(4) Nouschi, André, op.cit., p 80.

(5) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 42.

(6) Augustin Bernard, Enquête sur l'habitation rurale des indigènes de l'Algérie : faite par ordre de M. le Gouverneur Général, Imprimerie orientale Fontana frères, 1921, P 5-6

عين مليلة	في عدة دواوير يمكث السكان في القرابى خلال فترة الحرث، ثم يهاجرون إلى منطقة الفجوج، حيث يقيمون في الخيام في الربيع وحتى وقت الحصاد، لرعي قطعانهم.
الأوراس	يستخدم السكان القرى والقلاع لتخزين المنتجات الزراعية وغيرها، وتظل مهجورة معظم أيام السنة، حيث يغادرها السكان بقطعانهم ويعيشون في الخيام.
سوق هراس	تمتلك معظم بطون قبائل المنطقة خيمة وقربي، وخلال فصل الشتاء يجتمع السكان في المشتى، حيث يتم انشاء القرابى في مكان محمي جيدا، ثم يتخلون عنه خلال الربيع ويذهبون للاستقرار في الخيام في مجموعات من 4 أو 5 عائلات، على هضبة أو مكان جيد التهوية.

وعليه نستنتج أن الخيام في المنطقة التلية لا تتحرك إلا لمسافات قصيرة لا تتعدى حدود القبيلة، ويسود هذا النمط من التنقل غالبا حيث تنتشر ملكية العرش، كما أن هذا النمط من البداوة مرتبط غالبا بالدار أو القربي، حيث يقيم السكان في القرابى خلال الشتاء، وفي الخيام خلال فصل الصيف.

تؤكد عدة دراسات أن جل سكان إيالة الجزائر تقريبا (90% إلى 95%) يتكونون من سكان الأرياف والجبال، من زراع الأشجار الذين كان يطلق عليهم اسم القبائل بلا تمييز، كما كانوا يتكونون من سكان السهول الذين يحترفون الزراعة وتربية الماشية[(1)]، فلا وجود لمدينة هامة في شرق الجزائر باستثناء قسنطينة، أما المنطقة الوسطى والتي تبدو أكثر تحضرا لا نجد بها سوى مدينة الجزائر كمدينة كبيرة، أما البليدة والمدية ومليانة فظلت مدنا صغرى، وفي غرب الجزائر لا نجد سوى مدينتين هامتين هما تلمسان ومعسكر[(2)]، وعلى أهمية هذه المدن كفضاءات حضارية هامة، نجد بعض الرحالة يصفونها بكونها أقرب للبادية، فالمكناسي (ت 1799م) الذي زار قسنطينة سنة1202هـ/ 1788م، يقول عنها: "وبها رخاء كثير والأشياء موجودة، إلا أنها إلى البادية أقرب[(3)]"، وهو نفس ما يقوله أبو راس الناصري (ت 1239هـ/1823م) عن حاضرة معسكر: "ولو لم يكن إلا سُكنى حاضرة كبادية فناهيك من معذرة بادية[(4)]".

والحاصل أن أدنى إلمام بتاريخ الجزائر الحديث يدل المرء على شيوع البداوة واستشرائها، مما جعل البعض يقدر أن ثلثا $\left(\frac{2}{3}\right)$ سكان الجزائر كان يعيش في الواقع من حياة الرعي[(5)]، بفعل عوامل متعددة، وعلى رأسها توالي الغزوات الأوروبية على السواحل، واستمرار الاحتلال الاسباني لوهران والمرسى الكبير (1505-1792م) حيث يذكر الجامعي في شرحه لأرجوزة الحلفاوي أنه وفد على الشيخ الرمَّاصي (ت 1136هـ/1723م) عقب الفتح الأول لوهران سنة 1708م، فوجده

(1) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، تر: جمال فاطمي وآخرين، شركة دار الأمة، ط1، 2008م، ج1، ص 17.

(2) لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830، تر: حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994م، ص 65.

(3) محمد بن عبد الوهاب المكناسي، رحلة المكناسي إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب 1785، تح: محمد بوكبوط، دار السويدي، أبو ظبي، ط3، 2003م، ص 329.

(4) محمد أبو راس الناصر المعسكري، الدرة الأنيقة في شرح العقيقة، تح: أحمد أمين دلاي، CRASC، وهران، 2007م، ص 176.

(5) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 18.

يسكن بأهله في بيوت الشَّعر قرب غابة في رأس جبل، وحين سأله عن سبب ذلك أجابه: "كنا على هذه الحالة على عهد النصارى خوفا منهم، فإنا كنا لا نأمن في الدور أن يصكونا ليلا، فخرجنا لبيوت الشَّعر ليسهل علينا الفرار إلى الغابة والجبل، فنمتنع منهم(1)"، ويمكن أن نضيف عاملا لا يقل أهمية عن سابقه وهو أن القبائل الجزائرية كانت ترى في المسكن القَّار سببا لخضوعهم لسلطة الحكام الأتراك، كما يقول الرحالة هابنسترايت Hebenstreit (ت 1757م)(2)، وهذا ما يفسر دوافع الاستخدام الرئيسي للخيمة، المتمثل في قابليتها للتنقل، والذي يعد أمرا ضروريا للزراعة الرعوية المتنقلة، وفي حالة الحرب أو الهجوم أو الفرار(3).

كما أننا نلاحظ أن الكتابات المصدرية العربية _والجزائرية منها خاصة والمتعلقة بالفترة محل الدراسة_ لا تقيم أدنى فرق بين مفهوم الريف والبادية، ومن الأمثلة على ذلك أننا نجد أبا راس الناصري يذكر أنه اشتغل بالقضاء في احدى جهات غريس _وهي فضاء ريفي_، وحين تزوج عمل "خيمة من الشَّعر"، ثم يعلّق على هذه الحالة قائلا: "ثم إني رأيت أن آفات العلم البادية" وينقل بعدها مباشرة قول الإمام مالك في وصيته للشافعي: "لا تسكن الريف(4)"، مما يوحي أنه لا يجد فرقا بين بادية وريف، وقبلها قال عن والدته أنها "كانت من أجلِّ نساء البدوية"، وهي من منطقة التوميات جنوب غرب معسكر، ونجد ابن العنتري يصف الفضاء المحيط بقسنطينة بأهل البادية(5)، ويقول كذلك: "كانت أمور الحراثة في زمان الترك ضعيفة ...فلا تجد معتنيا بها إلا أهل البادية(6)" وهو بلا شك يقصد سكان الأرياف، ويقول الشيخ الفكون عن أبي عمران موسى الفكيرين _من المنتسبين للإفتاء بمدينة قسنطينة_ أنه كان يفتي لأهل البدو، ويضيف فكان عند أهل البدو يعرف بالصلاح، وكان يقال يده منطلقة بالأخذ من البادية ومن بعض أهل البلد" ويضيف أنه خرج لنواحي البوادي لجلب مصلحة(7)، وغيرها من الاقتباسات المتكررة في أدبيات هذه الفترة، غير أن أهم هذه الإشارات وأكثرها عمقا ودلالة _في نظري_ هي إشارة حمدان خوجة، الذي نجده يقسم الإيالة الجزائرية إلى قسمين متباينين:

القسم الأول: يضم عدة مدن وقرى ومراسي [وهو الفضاء الحضري المديني الصرف].

القسم الثاني: والذي يسميه بالقسم الداخلي، والذي يقول عنه بأنه الأكثر مساحة، والمورد الأساسي لخزينة الإيالة، حيث يقول أن هذا القسم يقع خلف المدن، وأن سكانه كلهم من البدو، ويؤكد أنه يقصد بالبدو Bédouins، خلاف من يقطن المدن، ويضيف أنه يمكننا تعريف البدوي بأنه ريفي، لأنه

---

(1) عبد الرحمن الجامعي، مدينة وهران الرباط والتحرير من خلال شرح أرجوزة الحلفاوي التلمساني، تح: العربي بوعمامة وحمدادو بن عمر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2015م، ص 78.
(2) ج. أو. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، الجزائر، ط2، 2014م، ص 57.
(3) Augustin Bernard, Op.cit. P 5.
(4) محمد أبو راس الجزائري، فتح الإله، المصدر السابق، ص 22.
(5) محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية، المصدر السابق، ص 47.
(6) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 35.
(7) عبد الكريم بن الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011م، ص 93.

يعيش في الريف وكذلك في مخيمات ويغيِّر أماكنه، ويقول أن بدو الجزائر يضمون شعبين مختلفين وهم العرب ساكني السهول، والبربر قاطنوا الجبال[1].

وعلى ضوء هذه المعطيات نستطيع القول أن الإطار المفاهيمي لهذه الأطروحة سيتناول بالدراسة مختلف قطاعات الاقتصاد الريفي، والمتمثلة في الزراعة والبستنة في السهول والجبال والواحات الجنوبية، وكذا نظام الرعي بنوعيه سواء القار أو المتنقل، بالإضافة إلى الصيد البري والبحري والنهري كمورد اقتصادي سواء في الريف أو البادية والصحراء، وكذا الصنائع والحرف المنتشرة التي امتهنها قاطنو هذا الفضاء، بالإضافة للحركة التجارية الداخلية والتي كانت إما خارج المدن قرب الأسوار والبوابات، أو داخل الفضاءات القبلية في السهول أو الجبال، حيث تتم المبادلات المختلفة بين سكان الريف والمدينة أو بين سكان الشمال والجنوب، وحتى بين سكان الإيالة وقبائل المجال الحدودي أو القوافل المختلفة التي تخترق التراب الجزائري، مما يعني أننا درسنا اقتصاد الأرياف الجزائرية والتي هي كل فضاء سهلي أو جبلي أو صحراوي باستثناء المدن والحواضر، مع أننا نلمح ولا شك إلى العلاقة التي جمعت الريف بالمدينة في إطار التكامل بين هذين الفضائين الهامين في الحياة الاقتصادية لإيالة الجزائر.

2-مفهوم السوق:

نجد أن المعاجم والقواميس العربية تكاد تجمع على أن السُّوق: مَعْرُوفَة، تؤنّث وتُذكّر، وأصل اشتقاقها من سَوْق النَّاس إِلَيْهَا بضائعهم[2]، أو أن الأشياء تُساق إليها، وتُساق منها[3]، والسُّوق: مَوْضِعُ الْبِيَاعَاتِ. أما ابْنُ سِيدَهْ فيقول: السُّوق الَّتِي يُتعامل فِيهَا[4]، ويضيف آخر: سَوُقَ: السِّينُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَدْوُ الشَّيْءِ. يُقَالُ سَاقَهُ يَسُوقُهُ سَوْقًا. وَالسَّيِّقَةُ: مَا اسْتِيقَ مِنَ الدَّوَابِّ. وَيُقَالُ سُقْتُ إِلَى امْرَأَتِي صَدَاقَهَا، وَأَسَقْتُهُ. وَالسُّوقُ مُشْتَقَّةٌ مِنْ هَذَا، لِمَا يُسَاقُ إِلَيْهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ أَسْوَاقٌ[5].

ويعرف السوق حسب المفهوم الاقتصادي بكونه إطار يشتمل على مجموعة من المشترين والبائعين على اتصال وثيق، ويمكن إجراء التبادل بينهم دون أية قيود بصورة مباشرة أو غير مباشرة[6]، ويعرفه بعض الاقتصاديين بكونه ذلك الموقع الذي تتفاعل فيه قوى العرض والطلب لتحديد سعر البضاعة أو الخدمة ونقل ملكية البضاعة أو الاستفادة من الخدمة، ومعنى ذلك أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للسوق على ما تحتويه من قوى فاعلة في إقرار الأسعار جراء

(1) Sidy Hamdan-Ben-Othman-Khoja, Le Miroir : aperçu historique et statistique sur le Régence d'Alger, Tr : Hassouna Deriz, Imprimerie de Goetschy Fils et Compagnie, 1833, p

(2) ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984، ج2، ص 853.

(3) ابن الأنباري، المصدر السابق، ج1، ص 448.

(4) ابن منظور، المصدر السابق، ج10، ص 167.

(5) أحمد بن فارس القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ج3، ص117.

(6) ضرار العتيبي وزملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2018م، ص 180.

التفاعل بين العرض والطلب، أي بين البائع الذي يعرض البضاعة أو الخدمة والمشتري الذي يرغب أو يطلب الحصول عليها، أما المختصون في التسويق فيعرفون السوق بكونه الموقع الذي يشبع فيه الأفراد حاجاتهم وبما يمتلكون من نقود وقادرين على دفعها لقاء حصولهم على البضائع والخدمات[1].

إلا أن مفهوم السوق le marché عند الفرنسي يختلف عن مفهومه لدى الجزائري الذي يسميه سوق suq، وذلك أنه ومع بدايات احتكاك الجيوش الفرنسية بالمدن والأماكن الجزائرية واجهتهم بعض المشاكل المتعلقة بالتموين والغذاء، وهنا كان السوق suq هو المصدر المتاح، ولكنه لم يكن كافيا، ففي تقرير لأحد الضباط الفرنسيين يُعرب لقادته بهذا المشكل، ويقول أن هذا السوق suq ليس بـ marché حقيقي، وإنما هو تجمع للأهالي لشرب القهوة والثرثرة، الشراء وأمر تبادل الصفقات غير الاقتصادية يبدو غير ذي معنى[2]، مما يعطي للسوق عند الجزائري وظائف اجتماعية وحضارية أخرى، وهو ما سنتعرف عليه في أحد مباحث هذه الأطروحة.

كما لا يمكن أن يفوتنا هنا التنبيه إلى أمر غاية في الأهمية، وهو أن السوق ارتبط كذلك لدى الجزائريين كمفهوم تقويمي زمني معلمي، يحددون على ضوئه مواعيدهم ويضبطون رزنامة التزماتهم وأشغالهم، حيث انقلب مفهوم السوق من حيز مكاني معلوم إلى مجال زمني مقداره أسبوع بالضبط، وهذا دليل أن السوق على اطلاقه في الثقافة الشعبية الجزائرية مرتبط خصوصا بالأسواق الأسبوعية، أكثر من أي شكل آخر من أشكال الأسواق، وقد وجدنا صدى لهذا التوظيف لمفهوم السوق في بعض الكتابات الجزائرية، حيث نجد الرحالة الورثيلاني (ت 1193هـ/1779م) في رحلته على سبيل المثال يقول عن مدة مكثه بطرابلس: "حاصله أقمنا بها **نحو السوقين** في إكرام من أهلها[3]"، وهو بلا شك يقصد أسبوعين.

---

(1) هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من مفهوم إداري، قراءات وبحوث، دار اليازوري العلمية، 2011م، ص 120.

(2) سعيد بعلي، الحياة الجماعية وأماكن التعايش الاجتماعي ضمن فضاءات التبادل والتفاوض في الأسواق الأسبوعية، أطروحة دكتوراه، إشراف: سيكوك قويدر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، 2017-2018م، ص 29.

(3) الحسين بن محمد الورثلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثلانية، تح: محمد خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2017م، ص 640.

الفصل الأول:

مقومات النشاط الزراعي في الريف الجزائري ومعيقاته

المبحث الأول: المقومات الطبيعية للزراعة في الريف الجزائري

المبحث الثاني: وسائل وأساليب الزراعة في الريف الجزائري

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي في الريف الجزائري

المبحث الرابع: معيقات الزراعة وطرق تجاوزها في الجزائر العثمانية

المبحث الخامس: علاقة السلطة بالنشاط الزراعي

المبحث الأول: المقومات الطبيعية للزراعة في الريف الجزائري:

إن نجاح الزراعة في أي مكان وزمان مرتبط بالدرجة الأولى بعاملين طبيعيين أساسيين هما: التربة الخصبة والظروف المناخية، وهذا العامل الأخير يندرج تحته ضمنيا بطبيعة الحال عنصر الماء، الذي يُعَدُّ قِوَاما لحياة الكائنات الحية، "فالزراعة تحددها الظروف البيئية المتمثلة في المناخ والتربة، فللمناخ تأثير مباشر على النبات، كما أن له تأثيرا غير مباشر على التربة، كما أن البيئة الطبيعية أهم عامل في تحديد نمط الزراعة وتوزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى الإنسان الذي يساهم في تحديد النشاط الذي يختاره في ضوء البيئة الطبيعية[(1)]"، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة هذه العوامل الثلاثة، معتمدين مقاربة تستند أساسا على المصادر الجغرافية المعاصرة للفترة المدروسة (1671-1830م) أو قريبة العهد منها، علما أن المعطيات الجغرافية نادرا ما تطرأ عليها تغيرات جذرية واضحة في مدة وجيزة.

1- توزيع التربة في الجزائر:

دَرَجَ الجغرافيون القدامى على تقسيم الشمال الافريقي إلى قسمين هما: التّل والصحراء، والتّل كما يقول الرَّحالة المغربي ابن عابد الفاسي (ت 1048هـ/1638م) **"جبال وزرائع وأمواه كثيرة وأرضُ أريافٍ"** أما الصحراء أو ما يُسمى في العُرف الدَّارج خلال هذه الفترة "القبلة" فإنها **"أرض مفاوز وقفار**[(2)]"، غير أن الآغا بن عودة المزاري (ت 1894م) يقول أن قوات الاحتلال الفرنسي حين وصلت إلى مدينة تاقدمت سنة 1840م تبيَّن لهم: "أنَّ أقاليم الجزائر على ثلاثة أنواع: **تل**: يصلح للفلاحة والغراسة بلا نزاع، **ووطاء عال**: يليق لتربية المواشي والحلفا، **وصحراء:** محتوية على قصور لا غير[(3)]".

ويرى إرنست كاريت (ت 1889م) أن "التَّل اسم مشتق من الكلمة اللاتينية *Tellus* (الأرض الزراعية) ويطلق على المنطقة المحاذية للبحر المتوسط، وهي منطقة حرث وحصاد، حيث يتألف من سلسلة من الأحواض الخصبة لا تنتج إلا الحبوب، وفي غالبيتها القمح والشعير، تمثل المناطق السهلية من التل إحدى أغنى الأراضي وأكثرها تشابها، في حين تظهر النباتات العالية في مختلف السلاسل (الجبلية) التي تشكِّل حاجزا فاصلا بين الأحواض[(4)]".

---

(1) علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000م، ص 20.
(2) يوسف بن عابد الإدريسي الحسني الفاسي، ملتقط الرحلة من المغرب إلى حضرموت، تح: أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1988م، ص67. ملاحظة: قال في الرحلة "ويقابل التل أرض صلة" وشرحها المحقق على أنها الأرض الصلبة اليابسة، والظاهر أن "صلة" تصحيف "قبلة" لأن هذا هو العرف الدارج، ولا معنى للكلمة التي أثبتها المحقق ولا للشرح الذي أورده، لأن الصحراء أرض غير صلبة كما هو معلوم.
(3) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص 183.
(4) Ernest Carette, Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale, Impr. royale, Paris, 1844, p 6.

وعن خصوبة تربة الجزائر يقول الدكتور شاو "أن تربة أراضي الإيالة في كل مكان تقريبا خفيفة للغاية بحيث يمكن لزَوْجٍ من الثيران أن يحرثا فدّانا[1] بسهولة في اليوم، حتى في الأماكن التي يعتقد أنها الأقوى، يختلف لون التربة، ففي سهول زيدور يكون لونها مسودا بينما يتحول لونها للأحمر في سهول El-mildegah[2] وغيرها، ومع ذلك فهي خصبة في كل مكان على حدٍّ سواء، وتحتوي على العديد من الأملاح والنترات"[3]، وهو ما يؤكده شالر بقوله: "التربة في هذه المنطقة لم تتدهور ولم تنخفض قيمتها عمَّا كانت عليه في العصور القديمة حين اشتهرت بالخصب، وهي في بعض الجهات سوداء، وفي جهات أخرى حمراء، ولكنها في جميع الحالات خصبة، حيث أنها مشربة بالنيترات"[4].

ويحاول بيليسيي E. Pellissier de Reynaud (ت 1858م) إعطاء تفسير عن خصوبة تربة الجزائر والعوامل التي ساعدت في تكوينها وتنوعها بقوله: "التربة في الإيالة جدُّ متنوعة، فالأراضي المهيمنة ذات تربة صلصالية غنية خفيفة بأكسيد الحديد، ويظهر ذلك من لونها المحمر، والسهول التي جُبناها توفر تربة ممتازة للزراعة، هذه الأراضي تكون تارة قوية وسوداء، وتارة أكثر خفة، ولكنها في الغالب دوما خصبة جدا." وحتى عند إهمال هذه الأراضي فإنها تصبح مغطاة بالحشائش والنخيل القزم الذي ينتشر بوفرة في البلاد، وبعد تآكله يؤدي إلى تشكيل طبقة من التربة العضوية السطحية"[5].

والمتصفح لكتب النوازل الفقهية الجزائرية _مثل نوازل ابن الفكون_ يجد أن الفقهاء كانوا يفصلون فتاويهم المتعلقة بالأراضي الزراعية بناء على نوعية وتركيب التربة، فتجدهم يشيرون إلى الأراضي الصلبة، والأراضي الرخوة، وأراضي تحتمل الزريعة وأخرى لا تحتمل، أي أراضي صالحة للزراعة وأراضي غير صالحة[6].

وبناء على ما تقدم نرى أن مجال انتشار الأراضي الخصبة يكاد ينحصر في المنطقة التلية، سواء في المناطق السهلية أو الأراضي الجبلية وحتى في بطون الأودية وعلى ضفافها، لهذا سنحاول الوقوف على أهمِّ السهول والأراضي الخصبة المنتجة التي احتفى بذكرها الجغرافيون والمؤرخون:

---

(1) **الفدان**: وحدة قياس المساحة، مستعمل في مصر والسودان، وهو يساوي 4200م، ينظر: عبد الله باشا فكري، الفوائد الفكرية للمكاتب المصرية، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، 1893م، ط 4، ص 15.

(2) حسب خريطة شاو فإن هذا السهل ينحصر بين واد مينا وواد رهيو، على طول الضفة الجنوبية من واد الشلف، وتقطنه قبيلة سويد.

(3) Shaw (Dr), Op.cit. p22.

(4) وليام شالر، المصدر السابق، ص 29.

(5) بيليسيي، حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة، دار الأصالة (طبعة خاصة بوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2013م، ج 2، ص322.

(6) بلخوص الدراجي، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16-17م (10-11هـ)، رسالة ماجستير، إشراف: مختار حساني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012م، ص 87.

أ- في المناطق السهلية:

رغم ما توصف به أراضي **بايلك الغرب** من قلة المساحة والخصوبة مقارنة بأراضي بايلك الشرق كما يدّعي حمدان خوجة[1]، إلا أننا نجد بها سلسلة من السهول الخصبة أبرزها:

سهل تلمسان: والذي يمتد شمال الهضبة التي بنيت عليها المدينة، ويقول عنه بيليسيي أنه "سهل شاسع وجميل ومزروع وأرضه خصبة[2]".

سهل زيدور: الواقع غرب رأس فيقالو، ويبدأ من واد يسر ويمتد على مسافة 12 فرسخ[3] إلى أن يصل إلى واد المويلح، وهذه المنطقة خصبة ومروية بعدد كبير من الينابيع والجداول[4]، وفحص زيدور كانت له مكانة هامة في العصور الوسطى حيث يذكر صاحب الاستبصار: "أن فحص زيدور بين أرشقول وتلمسان لحرث القمح وهو مبارك مشهور البركة[5]".

سهل ملاتة: الواسع الخصب الذي يمتد جنوب بحيرة مسرغين، وبهذا السهل توجد مساكن الدوائر والزمالة[6].

سهل تليلات: يوصف بكونه عبارة عن حقول واسعة إلى حدٍّ ما، ولكنها قليلة الخصوبة، تغطيها الأوحال والأدغال الكثيفة[7].

سهل سيق: يقول عنه موريتز فاغنر Moritz Wagner (ت 1887م) "وامتد أمام أنظارنا سهل سيق الخصيب مرجا أخضر لا يُرى له حد"، ويؤكد أن "أجمل سهلين في مقاطعة وهران هما سهل غريس في الجنوب، وسهل الشمال الخصب الجميل الذي يتغير اسمه ثلاث مرات، فيدعى "سيق" طورا، ويدعى "هبرة" أو "سيرات" طورا آخر[8]".

سهل غريس: يبلغ طوله _حسب فاغنر_ 12 ساعة، وعرضة 03 ساعات، ويضيف أن أرضه بدت له أصلح للزراعة منها للرعي، كما أنه لا يحتوي على المستنقعات، وذلك ما يجعله مكانا صحيا، غير أنه أقلُّ خصوبة من سهل سيرات، ولا سيما فيما يخص الأعشاب الطرية، ويعود السبب في ذلك إلى افتقاره إلى الماء الوفير[9]، والظاهر أن سهل غريس كانت له أهمية عظيمة خلال فترة العصور الوسطى وحتى خلال الفترة الحديثة، فهو حسب المزيلي "إنما سمي غريسا لأنه مغروسا

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 70.
(2) بيليسيي، المصدر السابق، ج3، ص 51.
(3) الفرسخ: وحدة قياس، والفرسخ البري الواحد يساوي: 4444م، ينظر: عبد الله باشا فكري، المرجع السابق، ص 15.
(4) Shaw (Dr), op.cit. p 245.
(5) مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، تح: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، 1988م، ص 134.
(6) هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا، تر: أبو العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008م، ج2ص40.
(7) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص130.
(8) نفسه، ص 136-153.
(9) نفسه، ص169.

بالأشجار ذوات الألوان، وأهله كانوا قاطنين بقرى صغار تنيف عن المائة[1]"، ويقول أبو راس الناصري أن غريس كان في القديم في غاية الخير والأمن والعافية والبساتين المتصلة، فقد كانت قرية الجمعة منها المزيلة تخرج منها مائة فرس بالشكايم للتجارة لتلمسان وغيرها"، ويضيف أبو راس الناصري أن غريس "استمر على ذلك إلى أن دخلوها الحشم أواخر المائة التاسعة لما ضعف ملك متبوعهم من بني زيان، فأذهبوا معالمها ودرسوا مراسمها، فسارت كأمس الدابر والميت الغابر[2]"

سهل قري: الذي تسكنه قبيلة بني مادون الكبيرة، وتربة هذا السهل تربة خصبة، ويكاد أن يكون عظيما مثل سيرات، وخاصة أنه خصب ومسقي جيدا[3].

سهل شلف: وقد قسَّمه ديفونتان Desfontaines (ت 1833) إلى قسمين، هما سهل مليانة الممتد من مليانة إلى عين الدفلى، ووصفه بالسهل الضخم، ثم سهل مينا الذي قال عنه أنه خصب للغاية، واعتقد أنه أفضل من سهل متيجة[4]، وعندما عبر المارشال بيجو سهل شلف من الغرب إلى الشرق لأول مرة في ماي 1842م اعتبره أفضل من سهل متيجة بمائة مرة، وشبَّهه بأجمل أجزاء وديان فرنسا كلوار وغارون ونهر السين[5].

أما في مقاطعة **دار السلطان** فيعتبر **سهل متيجة** هو أهم سهولها، بل يبالغ شالر عندما يزعم أن "سهول متيجة هي على الأرجح أجمل امتداد للسهول على وجه الكرة الأرضية، سواء نظرنا إليها من زاوية اعتدال المناخ أو لجمال موقعها" ويضيف أن هذا السهل يمتد على مساحة "مائة ألف ميل مربع[6]". أما بيليسيي فيقول أن أبعاده تتمثل في 20 فرسخا في طوله، وأما عرضه فيتراوح ما بين 4 إلى 5 فراسخ، ويضيف أن السبخات لم تشغل إلا جزءا صغيرا منه، أما البقية فقد كانت ذات خصوبة مثيرة للإعجاب[7]، يقول فندلين شلوصر Wendelin Schlosser عن سهل متيجة أن أراضيه شديدة الخصوبة ويقول أن طوله يبلغ 730 ساعة وعرضه أربع أو سبع ساعات[8] تحيط به جبال الأطلس وتشقه عدة أنهار صغيرة من بينها واد ماء الزعفران في الغرب، والحرَّاش في الشرق

---

(1) محمد الجوزي بن محمد المزيلي الراشدي، فتح الرحمن في شرح عقد الجمان، مخطوط بخزانة الشيخ بلقرد بوكعبر (معسكر)، ص 159.

(2) أبو راس الناصري، كتاب الدُّر المهدي لغوثية أبي مهدي، (مخطوط) م. و. ج، رقم: 3326 ص 3.

(3) T. S. E. F. A (1839), p 282.

(4) Peyssonnel et Desfontaines, voyage dans les régences de Tunis et d’Alger, publiés par M. Dureau de la malle, Paris, 1838, T2, p 148-149

(5) Xavier Yacono, Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'Ouest du Tell algérois : (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou), Edition larose, Paris, 1953, p 35.

(6) وليام شالر، المصدر السابق، ص 106.

(7) بيليسيي، المصدر السابق، ج1، ص 93.

(8) يقول الدكتور ناصر الدين سعيدوني أن سهل متيجة يشكل حوضا طويلا ممتدا من الأطلس ومنطقة الساحل، يمتد من الغرب إلى الشرق على مسافة تزيد عن 100 كلم، أما عرضه فيتراوح ما بين 15 و18 كلم، على مساحة تقدر بـ 130.000 هكتار. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2014م، ص 43.

على حدود التلال، وتكوِّن هذه الأنهار عددا من المستنقعات على سفوح التلال تجعل الإقامة بها خطيرة[1]".

إلا أن حمدان خوجة يصف سهل متيجة بكونه: "أرض مستنقعات موبوءة، ويصبح مستنقعا خلال فصل الشتاء، أما في الصيف والخريف فيسوده الوباء باستمرار" ويرى سعيدوني أن وصف متيجة بالأرض الموبوءة والبور من قبل حمدان خوجة من أجل تثبيط المعمرين الفرنسيين عن الاستحواذ على الأحواش الكثيرة الواقعة في السهل، حيث يذكر لوجي دو تاسي أن سهل متيجة كان يشتمل على ألف بستان ومزرعة، كما أنه وفي سنة 1797 أكد تيدينا أن سهل متيجة يقدم أمام مشهد بستان واحد متصل[2].

سهل حمزة: وهو بدوره يقع في مجال مقاطعة دار السلطان، إلا أنه يعتبر أقل اتساعا وخصوبة من سهل متيجة، ويتميز ببنيته الرملية والصخرية على العموم، ولكنها تحتوي الكثير من الواحات المناسبة كثيرا لزراعة الحبوب[3]. وهو يمتد من إقليم قشطولة ببلاد القبائل إلى جبال ونوغة، وهو حسب شاو كبير وغني[4].

أما عن سهول **بايلك الشرق** التي تعتبر الأهم من حيث مساحتها وخصوبتها، بشهادة أحد الرحالة الأوروبيين حيث قال: "لم أتوقع أن أراضي الإيالة وخاصة الشرق الجزائري خصبة لهذه الدرجة، فالحبوب تغطي السهول، وخضرة الأشجار الوارفة نور المتعة للمشاهد[5]"، ولعل من أبرز المناطق الزراعية الخصبة بقسنطينة منطقة الحامة والتي تعرف كذلك بالفحص الأبيض، والتي كانت تمون المدينة بالغلال والبقول والخضر[6]، ويحدثنا شلوصر عن تل يدعوه "سيدي عبد القادر" وأن الأراضي الواقعة غربه وشماله متنوعة جدا وكثيرة الخصوبة، وهناك سهل جميل يمتد من المدينة حتى جبال القبائل وهو مُستغل بصورة جيدة، خاصة في المناطق الممتدة على ضفة الوادي الكبير، ويضيف أن مدينة ميلة تحتل سهلا خصيبا، ولها حدائق جميلة يزرع فيها العنب بكثرة، كما تنتج أجمل أنواع الكيف، وبها حمضيات كثيرة مثل الليمون والبرتقال والبطيخ الجيد والرمان الكبير الحجم[7].

---

(1) فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 11.

(2) Marcel Emerit, Les aventures de Thédenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIIIe siècle), (Mémoires de Thédenat), R. A. T92. A 1948. p. 143

(3) بيليسيي، المصدر السابق، ج1، ص 94.

(4) Shaw (Dr), op.cit. p 315.

(5) نسبت الباحثة فلة موساوي –القشاعي هذا القول إلى فانتور دي بارادي، غير أننا بعد العودة لهذا المصدر وفق التهميش الذي ذكرته، لم نجد هذه العبارة، والظاهر أن الباحثة ترجمته من مصدر آخر، ووقع منها سهو في التوثيق، ينظر: فلة موساوي-القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص 43.

(6) أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2011م، ص 24.

(7) شلوصر، المصدر السابق، ص 76.

سهول مجانة: يقول شاو أنه يحدها شمالا منطقة ذراع الحمَّار وغربا جبال ونوغة، وهذه السهول واسعة وخصبة، غير أن الكمية الكبيرة من المياه الراكدة التي يحمل السهل اسمها، والتي تتجمع بعد موسم الأمطار، تفسد في الربيع وتسبب حمى خطيرة[1].

سهل العسل: الواقع بمنطقة العلمة، وسمي بهذا الاسم نظرا لخصوبة تربته[2].

سهل عنابة: يقول بيليسييه أنه بنفس امتداد متيجة، وينتهي شرقا عند جبال تشكل نصف دائرة من ضفة واد مفرق إلى غاية البحر شرق القالة[3]، أما بيسونال الذي زار عنابة سنة 1723م فيقول أن سهل عنابة الكبير يبدأ من واد بوبياس ويمتد بطول حوالي 10 فراسخ وعرضه أربعة أو خمسة فراسخ، حيث تحده الجبال العالية من الجنوب والبحر شمالا، وينتهي على جانبه الغربي ببركة كبيرة نوعا ما تدعى فتزارة[4]، ويقول مالتسان: "ولعل سهل السيبوس أخصب السهول في الجزائر كلها، فقد كان بايات قسنطينة السابقون يكسبون من محاصيله وحدها مبالغ تكفي لتسديد الإتاوة السنوية التي تدفعها الولاية كلها لباشا الجزائر [5]".

ونلاحظ أن **بايلك التيطري** لا يتوفر على سهول كبيرة وواسعة، لهذا غالبا ما يوصف بكونه أفقر وأضعف وأصغر بايلك في الجزائر، ويقول بشأنه صاحب الثغر الجماني: "غير أن نفع الأمير بها _بايلك التيطري_ قليل بالنسبة لقلة رعاياه، فغالب رزقه على أطراف سلاحه بغاراته على الأعراب الآبين من الدخول في طاعته وسرياه[6]" ويضيف الشريف الزهار أن أغلب أراضي التيطري "صحراء وسكانها العرب أصحاب غنم ولا حرث لهم[7]".

ب- في المناطق الجبلية وضفاف الأودية:

نظرا لعدة اعتبارات تاريخية واجتماعية فإننا نجد أغلبية القبائل البربرية كانت تفضل سكنى الجبال، بعيدة عن السهول والطرق السلطانية والمسالك الرئيسية، وعلى قمم الجبال تمكنوا من تأسيس عدة مدن وقرى ومداشر، واشتغلوا بالزراعة والبستنة وتربية المواشي والدواجن، فحسب جغرافيي العصر الحديث فإن معظم السلاسل الجبلية التلية والصحراوية، كانت مأهولة وتشهد نشاطا زراعيا مميزا، حيث نجد الحسن الوزان يقول أنه "يوجد غرب تلمسان عدة جبال قرب الشاطئ، وكذلك في إقليم تنس وفوق بلاد الجزائر عدد لا يحصى من الجبال، غير أنها كلها منتجة[8]" ومن هذه الجبال نجد جبل طرارة قرب ندرومة، الذي ينبت الشعير، والكثير من الخروب، وجبل بني ورنيد الذي

---

(1) Shaw (Dr), op.cit. p.354

(2) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص64.

(3) نفسه، ج2، ص 61

(4) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. p 275

(5) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج، 2ص242.

(6) أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 133.

(7) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 47.

(8) حسن الوزان، وصف افريقيا، تر: أحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983م، ج2، ص 10.

ينتج كمية وافرة من الفواكه، لا سيما التين والكرز، وكذلك جبل زاتيمة على مقربة من تنس، وجبل الونشريس الذي يقول عنه مارمول أنه توجد بسفحه أماكن مستوية وأرض صالحة للزراعة[1].

أما في الجهة الشرقية من البلاد فنجد جبال بجاية الوعرة المكسوة بالغابات، وجبال جيجل التي تعتبر صالحة لزراعة الشعير والكتان والقنب، ويقول مارمول أن جبال إقليم قسنطينة التي تبدأ من حدود بجاية وتمتد على طول الساحل إلى غاية عنابة على مسافة تزيد عن 45 فرسخا، وأرضها طيبة رائقة كثيرة الزرع[2].

وجاء في مذكرة للضابط الفرنسي سان هيبوليت والتي كتبها سنة 1832م أنه وإلى الشمال الشرقي لمدينة قسنطينة ينتصب جبل المنصورة في اتجاه جنوبي شرقي إلى شمالي غربي، وهذه الجبال مع أنها جرداء من الأشجار إلا أنه يمكن استغلال أرضها في الزراعة، حتى أنه يمكن مقارنتها من حيث الخصب بأراضي برج الرياح المقابلة لقسنطينة[3].

يغلب على المنطقة التلية الطابع الجبلي، إذ تخترق سلسة جبال الأطلس الجزائر ممتدة من الشرق إلى الغرب، والتي تشكل ألوانا مختلفة في التشكيلات الجبلية والأودية، ويقول شالر أن: "الأهالي يؤكدون أن جميع هذه الجبال تعلوها الغابات، وأن قممها مأهولة بالسكان من القبائل الذين يجدون فيها مراتع وافية وتكفي لرعي قطعانهم وأراضي زراعية محدودة تفي بحاجاتهم[4]".

ولكن الواقع يقول أن المساحات الصغيرة المخصصة لزراعة الحبوب بالمناطق الجبلية وضفاف الأودية، خاصة في منطقة القبائل لا تشغل إلا مساحات ضيقة على ترابها، حيث تمتد على طول المجاري المائية وتكون محصورة بين حدود الضفتين، وتتبع التعرجات، وهي تضيق كلما توجهنا نحو المجاري المائية ثم تتسع عند الملتقى، كما أنها تتسع أكثر عند الخطوط القاعدية المهمة، لكن في الغالب تطغى عليها الغابات أو الصخور أو البساتين حيث تظل مساحتها ثانوية، لهذا فإن تلك الأشرطة الضيقة والمتعرجة التي بقيت مخصصة للحبوب إضافة إلى الظروف غير المواتية التي ترافق هذه الزراعة من انزلاق التربة وغيرها، وكذا نوعية التربة، تجعل كمية القمح التي تنتجها القبائل الجبلية لا تكفي على الاطلاق لتغطية استهلاكهم، كما يدَّعي شالر[5].

ت- في المناطق الداخلية والصحراء:

كما أننا نجد في المناطق الداخلية الكثير من السهول والمواضع الخصبة المخصصة للزراعة أو الرعي، غير أنها أقل أهمية بطبيعة الحال من المناطق الساحلية والتلية، حيث يحدثنا إ. كاريت عن مجموعة من السهول في الجنوب الشرقي الجزائري، وأهمها السهول الكبرى التي يمر بمنتصفها

---

(1) مارمول كاربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرين، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، 1984م، ج2، ص 361.
(2) نفسه، ج3، ص 15.
(3) ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2014م، ص 130.
(4) وليام شالر، المصدر السابق، ص 28.
(5) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج1، (ضمن الاستكشاف العلمي للجزائر)، تر: حمزة الأمين يحياوي، عالم المعرفة، طبعة خاصة 2016م، ج3، ص 200-201.

واد الجدي، وهي **سهول الميطة والوزارن** والفيض والمنسف، و**سهل الفيض** الذي يقع في الجزء الشرقي من واحة الزيبان عند مصب وادي العرب، ترويه مياه الجبل لفترة طويلة من الشتاء، وهو من أكثر المناطق الجزائرية انتاجا، إذ يعطي قبيلة النميلة التي تزرعه محاصيل هائلة، **وسهل الحضنة الكبير**: الواقع في المنحدرات الشمالية لجبال الضاية، وفي عمقه بحيرة المسيلة المالحة، **وسهل الوطاية**: الذي يسقيه وادي القصب، ويوجد به القليل من النخيل، **وسهل المحاقن**: ويوصف بكونه طويل وعريض، وتقطنه قبيلة أولاد نايل، ويقول كاريت أنه مستغل جيدا للزراعة خاصة في جوار طلواق، وهو مسقي بواد الشعير، خاصة في قسمه العلوي، أما القسم الآخر منه فهو أقل وفرة، حيث يظل بورا أو يخصص للرعي(1).

رغم التشويه الذي تعرضت له الصحراء من قبل بعض المبالغين من الجغرافيين والشعراء، حيث كانوا يدعونها بلاد القفر والمفاوز، إلا أن الحقيقة أنها لم تكن أرض جدب وخراب، بل إن تسميتها ببلد التمور يوحي بفكرة الإنتاج والعمل، فالصحراء أرخبيل واحات تبعث الحياة في مجموعة من المدن والقرى، ويحيط بكل قرية حزام عريض من الأشجار المثمرة، صحيح أن النخيل هو ملك تلك البساتين، سواء من حيث شموخ طوله أو من حيث قيمة انتاجه، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أصناف أخرى مثل شجر الرمان والمشمش والدراق والعنب(2).

2- المناخ:

إن الذي يميز المنطقة التلية عن الصحراوية ليس خصوبة التربة ونوعيتها فحسب، بل هناك عامل آخر يجعل منهما إقليمين متباينين، ألا وهو عامل المناخ، فالجزائر يتقاسمهما مناخين أساسين، حيث يسود المناخ المتوسطي شمالا، والمناخ الصحراوي جنوبا، وتعتبر سلسلة الأطلس الصحراوي الحد الفاصل بين المنطقتين(3).

يعتبر شو أن المنطقة المأهولة من إيالة الجزائر والمحصورة بين خطي عرض 34 و37 شمالا، تتمتع دائما بهواء صحي معتدل، أي أن الجو ليس حارا جدا في فصل الصيف، ولا باردا جدا في فصل الشتاء، ويضيف أنه خلال الاثنتي عشرة سنة التي قضاها في الجزائر لم ير مقياس الحرارة ينخفض لدرجة التجمد سوى مرتين، وكان كل شيء مغطى بالثلوج، ولم يره سوى مرة واحدة مرتفعا جدا عندما هبت رياح من الصحراء، ويضيف أنه نادرا ما تتساقط الأمطار في الصيف على السواحل، وتقريبا لا تتساقط أبدا في الصحراء، كما أنها لا تمطر قط في الجزائر لمدة يومين أو ثلاثة أيام متتالية، يعقبها عادة طقس جيد من ثمانية إلى خمسة عشر يوما(4).

تتساقط الأمطار الأولى في شهر سبتمبر، وأحيانا تتأخر بعده بشهر، عندها يبدأ الأهالي في حرث أرضهم، ثم يزرعون القمح ويغرسون الفاصولياء، أما الشعير والعدس وgarvanços (نوع

(1) Ernest Carette, Op.cit. p28- 228.
(2) Ibid. p 7.
(3) حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، طبيعية بشرية اقتصادية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 1968م، ط1، ص 72.
(4) Shaw (Dr), Op.cit. p 11.

من الحمص) فلا يبذرونه إلا بعد أسبوعين أو ثلاث، ولكن دائما قبل نهاية شهر نوفمبر، إذا هطلت أمطار الموسم المتأخرة في منتصف أفريل كما يحدث عادة فسيكون الحصاد أمرا مفروغا منه، حيث يتم في نهاية شهر ماي وبداية شهر جوان[1]، كما أن رطوبة الشتاء التي تتعمق كثيرا في التربة تعوِّض انقطاع المطر الذي يصبح نادرا جدا ابتداء من شهر أبريل وحتى شهر أكتوبر[2].

أما دي فونتان فيتحدث عن المناخ في قسنطينة قائلا: "الهواء في قسنطينة حاد ولاذع، وغالبًا ما تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء إلى عدة درجات تحت الصفر، وفي شهري فبراير ومارس، تتساقط الثلوج بكميات كبيرة إلى حدِّ ما بسبب الرياح الغربية، ويقول أن الرياح الجنوبية تجلب المطر، وتهب الرياح الشرقية بعنف لدرجة أنها غالباً ما تهدم المنازل في الجزء العلوي من المدينة، أما الرياح الشمالية فتبدد السحب وتعطي الطقس الجميل[3]".

الرياح الأكثر شيوعا هي ريح البحر أي الشمال الغربي والشمال الشرقي، تسود رياح الشرق بشكل شائع من ماي إلى سبتمبر، ورياح الغرب بقية الأشهر، في بعض الأحيان خاصة في موسم الاعتدالات تهب رياح قادمة من الجنوب الغربي بقوة وتهور ورياح جنوبية تكون حارة وعنيفة تستمر من 5 إلى 6 أيام متتالية خلال شهري جويلية وأوت، ويبقى الهواء بعدها خانقا، بحيث يضطر السكان لتبريد منازلهم بإلقاء المياه باستمرار على الأرضيات، كما أن الرياح القادمة من الغرب والشمال الغربي والشمال يتبعها عادة الطقس الجيد في الصيف، والمطر في الشتاء، لكن الرياح الشرقية والجنوبية دائما ما تكون جافة، على الرغم من أن السماء تكون ملبدة بغيوم كثيفة[4].

تتميز المنطقة الصحراوية من الجزائر بقلة أمطارها التي تكاد تنعدم في بعض الجهات، وكذلك بهبوب رياح حارة تتسبب في الغالب في إثارة عواصف رملية شديدة، وهذا ما جعل الغطاء النباتي بهذه المنطقة يكاد يكون منعدما، باستثناء بعض الواحات القليلة[5].

3- المياه:

رغم أن موسم تساقط الأمطار على المنطقة التلية الشمالية يستمر طيلة ستة أشهر، حيث يمتد من شهر نوفمبر إلى شهر أفريل، وغالبا ما تكون الأمطار الغزيرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر، كما أن كمية الأمطار التي تنزل سنويا تتراوح بين 24 و28 بوصة[6]، إلا أن الفلاح الجزائري كان يقوم بسقي حقوله وبساتينه من عدة مصادر طبيعية تتمثل في: مياه الأودية والأنهار، مياه العيون، مياه البحيرات:

---

(1) Idem, p12.

(2) ج. أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص 48.

(3) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. p 337-338.

(4) Shaw (Dr), Op.cit. p10.

(5) Gauthier (A), l'Algérie : décolonisation- socialisme industrialisation- géographie économique, Bréal, 1976, p 23.

(6) وليام شالر، المصدر السابق، ص 29.

أ- مياه الأودية والأنهار:

نجد ببايلك الغرب مجموعة هامة من الأودية والأنهار، التي تسقي سهول المنطقة، ومن أهمها:

واد سكاك: تُشكِّل ينابيع لوريط شلالا خلابا يتحول بدوره إلى واد يدعى "لوريط" في الجبال، و"سفيزف" في سهل تلمسان قبل أن يلتقي بواد يسر، يصبح اسمه واد سكاك(1).

واد المالح والتافنة: تسقي مياههما سهل زيدور ويصبان قرب هُنين(2).

نهر سيق: يقول فاغنر أنه يجري في الحدود الجنوبية لسهل سيق في الاتجاه الجنوب الشرقي، ويصفه بالواد الصغير، تشبه ضفتاه العاليتان المنحدرتان سورين متواصلي الامتداد، وأن مياهه ذات لون أسود، "ويدعي العرب أن مياهه مسمومة، وأن الحيوانات تقضي بمجرد أن تشرب منه(3)".

نهر الهبرة: يسقي سهل سيرات، بالإضافة إلى نهر سيق الذي يصب في نهر الهبرة، ثم يصب في خليج أرزيو(4).

نهر الشلف: أكبر مجرى مائي في إيالة الجزائر، يعتقد شالر أنه يمكن الملاحة فيه على مسافة كبيرة من مصبه(5)، ولكنه حسب بيليسيي كان مخطأ حيث يقول أنه على ارتفاع مازونة توجد مياه قليلة جدا للتمكن من حمل القوارب(6)، يطلق الجزائريون على واد الشلف تسمية "ملك الأنهار" (سلطان الوديان) وهو ينبع من المنحدرات الشمالية لجبل العمور، يتجه شرقا أولا، ثم يخترق جزءا من الصحراء من الجنوب إلى الشمال، وعند دخول المنطقة التلية يتحول بحدة إلى الغرب، ويجري لمسافة طويلة موازية تقريبا للساحل بين كتلتي الونشريس والظهرة، وأخيرا يلقي بنفسه في البحر على بعد ميل واحد من رأس مستغانم(7)، كما أن نهر الشلف يتغذى من منبع مائي يقع عند سفوح الونشريس يطلق عليه "سبعون عيون"، ويزعم "العرب" بمبالغتهم المعتادة أنه مثل النيل يفيض صيفا(8)، ويطلق أبو راس الناصري على واد شلف اسم "النهر الأعظم"، ويقول أن منبعه من جبل بني راشد (جبال العمور بالأغواط) وأن سائر أودية المغرب الأوسط تجتمع فيه مثل: مينا وغيرها، إلى أن يصب في البحر الرومي [البحر الأبيض المتوسط] بين كلميتو ومستغانم(9).

---

(1) بيليسيي، المصدر السابق، ج3، ص123.
(2) نفسه، ج1، ص240.
(3) أبو العيد دود، المرجع السابق، ص 136.
(4) نفسه، ج1 ص 239.
(5) وليام شالر، المصدر السابق، ص 31.
(6) بيليسيي، المصدر السابق، ج1ص237.
(7) F. Élie de La Primaudaie, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la Conquête Française, C. Lahure et cie, 1861, P 225.
(8) Walsin Esterhazy, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, C. Gosselin, 1840, p 164.
(9) أبو راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تحقيق: محمد غالم، منشورات CRASC، وهران، 2008م، ج2، ص 49.

أما في **إقليم دار السلطان** فنجد أن أهم الأودية الرئيسية التي تسقي سهل متيجة تتمثل في: يسر وقورصو والحميز والأربعطاش، ووادي مزفران، الذي ينتج عن تجمع وادي شفة وواد جر، وليس أيٌّ منها مخصص للملاحة، وكلها تمتد وتجري من الجنوب للشمال[1]، فأما **وادي يسر** (230 كلم) يتشكل من اجتماع وادي المالح ووادي الزروة المنحدرين من الكاف الأخضر وجبل ديرة بين المدية وسور الغزلان، كما يصب فيه وادي عزيز ووادي الزيتون، أما واد الحميز (65 كلم) فينشأ في جبال بني جعاد، وهو نفسه واد أربعطاش (مشتق من الرقم 14)[2].

ومن أهم أودية دار السلطان **وادي الحراش** (67 كلم) ينبع من جبل بني صالح ويتشكل شرق البليدة مع اجتماع وادي المقطع ووادي عكرة، ويقسم سهل متيجة إلى جزأين اثنين، ويصب في خليج مدينة الجزائر[3]، أما سهل حمزة فيتم سقيه _حسب بيليسيي _ **بنهر دهوس** الذي يصب في البحر شرق بجاية، وببعض الأنهار التي يشكل تجمعها نهر يسر[4].

أما في بايلك الشرق فتتمثل أهم أوديته في:

واد الصومام: الذي ينبع من جبال البيبان ويصب في خليج بجاية، ويقدر طوله بـ 210 كلم، ويعرف كذلك بوادي بني منصور والوادي الكبير[5].

نهر سيبوس: ويدعوه كل من حسن الوزان ومارمول بنهر ايدوغ، يتشكل سيبوس من التقاء عدة روافد مثل الواد الكبير ويأخذ منبعه بالقرب وبالتوازي مع قسنطينة، كما يتدفق على مسافة طويلة بين سفوح جبل الوحش ثم يجتاز السهل الكبير ويصب في البحر قرب عنابة[6].

أما في القسم الجنوبي من الجزائر فأهم الأنهار فتتمثل في:

وادي امزي: بالأغواط، حيث يقسمها إلى شطرين، وهو يجري في وسطها، واعتبره الأغواطي "الواد الأشهر بالناحية"[7]، ويقول عنه كاريت أنه يكون جافا في أغلب الأوقات في مجراه بين سفح الجبل والأغواط، ولا يكون في الواقع سوى مجرى لمياه الأمطار، غير أنه على بعد نصف فرسخ من المدينة يتلقى وادي مزي مياه عدد من الينابيع التي تخرج بغزارة من رمال الوادي وتسمى "رؤوس العيون"، وهذه المياه تزود وادي مزي وتوفر الماء للأغواط، وهناك جدول آخر اسمه

---

(1) بيليسيي، المصدر السابق، ج1، ص 93.
(2) عبد القادر حليمي، من الأطلس المتيجي سكان وادي أربعطاش، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ط. خ، 2015م، ص 3.
(3) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 51.
(4) بيليسيي، المصدر السابق، ج1 ص 93.
(5) Charles Féraud, Les Mokrani, Seigneurs de la Medjana, Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine, V 15, année 1871-1872, L. Arnolet, libraire éditeur, Constantine, p 200 -206
(6) الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 252. مارمول، المصدر السابق، ج1، ص 40.
(7) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011، ج2، ص 251.

وادي مسعد يجري من الغرب إلى الشرق ويجتمع بوادي مزي جنوب الأغواط ليشكلا بذلك وادي جدي[1].

وادي ريغ: وهو ينحدر من هضبة الصحراء نحو شط ملغيغ، فتتكون حواليه واحات تقرت، وتماسين، وغيرها من بدائع الواحات الجزائرية[2].

وادي كير: يقول مارمول: "نهر كير نهر كبير من جبل الأطلس يتجه نحو الجنوب مارا بالمفازات، ثم يدخل في امارات بني قومي ومنها في رمال ليبيا أو الصحراء، حيث يتحول إلى بحيرة يجول حولها عدد من جماعات الأعراب والأفارقة بقطعانهم[3]"، ويصفه العياشي في رحلته بأنه وادي كبير أفيح ملتف الأشجار قليل الأحجار، يجتمع إليه السيول من المسافات البعيدة، ويقول أنه يجتمع بوادي الأساور [الساورة] ثم يمر على توات، "وهو من أطول أودية المغرب مسافة، وأقلها فائدة وأكثرها مخافة[4]".

تتميز أودية الجزائر عموما بضعف جريانها في غالب الأحيان، باستثناء فترات تهاطل الأمطار بغزارة التي تحدث فيضانات تحمل معها تراكمات معتبرة من الأتربة، يرى بيليسيي أن من أكبر معيقات الزراعة بالجزائر هو النقص التام للملاحة الداخلية[5].

ب-العيون:

يؤكد حسن الوزان أن المنطقة الممتدة على ساحل البحر المتوسط من مضيق جبل طارق إلى تخوم مصر "تنبع في جميع جبال هذا الساحل عيون عديدة تتفرع عنها جداول صافية رائقة بديعة المنظر[6]"، فقد مثلت جبال الأطلس خزانات طبيعية للمياه الجوفية، تساهم في تفعيل الحياة الزراعية بالجزائر، كما فرضت على السطح شبكة هيدروغرافية من أودية ومجاري مائية متعددة، كما يذكر الأستاذ سعيدوني أن بسهل متيجة "ينابيع ماء كثيرة تتوزع على طول شرخ جيولوجي، وقد تكونت من احتكاك تشكيلات كلسية متصدعة وأخرى طينية صماء، ويمتد خط الينابيع هذا من غرب متيجة إلى شرقها[7]"، وتعتبر منطقة زواوة من أغنى المناطق بالثروة المائية، وخاصة بالعيون والينابيع الطبيعية، فجمعة الصهاريج لوحدها كانت تحتوي على حوالي 99 عينا للمياه، وهو ما يؤكده الورثيلاني بقوله: "وما ذكرناه من بني يعلى وزمورة وطن واحد، كثير الأمطار والعيون[8]".

كما اشتهرت الصحراء وجبال الأطلس الصحراوي بوفرة العيون، والتي يذكرها الرحالة والحجاج في منازل حلهم وترحالهم، ومن ذلك أن ابن هطال يذكر في رحلته أن محلّة الباي محمد

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية من خلال التقارير الفرنسية، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2019م، ص 21.
(2) أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، تونس، 1952، ص 42.
(3) مارمول، المصدر السابق، ج1، ص 47.
(4) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1، ص 35.
(5) بيليسيي، المصدر السابق، ج3ص298.
(6) حسن الوزان، المصدر السابق، ج1 ص 71.
(7) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 54.
(8) الحسين الورثيلاني، المصدر السابق، ص 97.

الكبير التي قصدت قصدت الجنوب الجزائري وخاصة جبال العمور والأغواط وعين ماضي وتاجموت، وصلت موضع "الخير"، "وهذا المنزل فيه ثلاثة عيون، كل عين منها في غاية ما يكون من صفاء الماء وقوته، واتساع الأرض التي تسقى به"، ويضيف أن تلك العيون رغم افتراقها في مواضعها إلا أنه بعد انحدارها تجتمع مشكلة واد شلف[1]. أما الأغواطي في رحلته يذكر أن عدد العيون التي تشكل "نهر الخير" أو الشلف فعددها مائة عين جارية[2].

ث- البحيرات:

يرى بعض الرحالة والجغرافيين أنه "لا توجد بحيرات بالمعنى الدقيق للكلمة في الإيالة" حسب تعبير شاو، غير أنه تحدث عن بحيرة في بايلك التيطري تحمل نفس اسمه _بحيرة التيطري_ يبلغ طولها 8 فراسخ وعرضها 2.5 فرسخ، أما البقية كالشط وملغيغ فهي مجرد مستنقعات شاسعة[3]، إلا أن مترجم رحلة الدكتور شو، وهو الجغرافي الفرنسي ماك كارثي Mac Carthy يقول أنه يوجد عدد قليل جدا من البحيرات في الجزائر، وأبرزها بحيرة فيزارة المجاورة لعنابة والتي تبلغ مساحتها 4 آلاف هكتار، وبحيرة حلولة جنوب غرب الجزائر العاصمة و18 كلم عن القليعة، والبحيرات التي بضواحي القالة[4]، إلا أن بعض هذه البحيرات تحتفظ بجزء من مياهها عندما تكون حوافها محاطة بالغابات، حيث يمكن عبورها بالقوارب حتى في موسم الصيف، وعلى سبيل المثال بحيرة تونغا في القالة وبحيرة فيزارة على بعد 20 كلم من عنابة[5]، ويحدثنا إرنست كاريت عن بحيرة الأرنب التابعة لقبيلة النمامشة[6]،

بحيرة الضاية: أو مقطع الشط، جنوب بايلك الغرب، والتي يتراوح طولها ما بين 20 إلى 30 فرسخ من الشرق إلى الغرب، أما عرضها فستة فراسخ من الشمال للجنوب، غير أنها لا تحتوي على الماء إلا خلال فصل الشتاء، وفي الصيف تكون جافة، ويغطي سطحها الملح، حيث يبيعه أولاد سيدي خليفة الذين يعيشون على ضفاف البحيرة بكميات كبيرة للجعافرة وحميان[7].

(1) أحمد بن هطال، المصدر السابق، ص 41

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 253.

(3) Shaw (Dr), op.cit. p9.

(4) Mac Carthy, Géographie physique : économique et politique de l'Algérie, Dubos frères, 1858, p52.

(5) Jules Gérard, L'Afrique du Nord : description, histoire, armée, populations, administration et colonisation, chasses, le Maroc, E. Dentu, Paris, 1860, p10

(6) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المصدر السابق، ج6، ص 10.

(7) T. S. E. F. A (1839), p275.

المبحث الثاني: وسائل وأساليب الزراعة في الريف الجزائري

إذا كنا تحدثنا في المبحث السابق عن المقومات الطبيعية للزراعة، والتي يتوقف عليها نجاح أي مشروع زراعي، فإن موضوع هذا المبحث يمكن اعتباره أهم العوامل البشرية التي تساهم إما في تنمية الحياة الزراعية وازدهارها أو في تدهورها وتراجعها، لأن العامل البشري المتمثل في الإنسان هو الذي يستطيع حسب فاعليته تطويع العوامل الطبيعية والتكيُّف معها، بما يستطيع انتاجه من وسائل وابتكاره من أساليب.

1- الوسائل الزراعية:

أ- وسائل الحرث والحصاد:

يذكر الباحث بلبروات بن عتو أن عمال الأرض خلال العهد العثماني استعملوا الأدوات الزراعية التالية: المحراث الحديدي ذو المقبض الخشبي، العربة، الفأس، المنجل، المعزقة لقلب التربة بعد نكشها، المذراة ذات الثلاث أو الأربع أصابع، مشط التربة، المعول، المجرفة[1]" ويصف شارل أندري جوليان هذه الوسائل المستخدمة بكونها "بدائية للغاية، ولم تعمل السلطة أبدا على تطويرها[2]"، وبما أن المحراث الخشبي كان أهم تلك الأدوات شأنا، فنتكلم باختصار عن أهم خصائصه ومميزاته:

المحراث: يوجد نوعان من المحاريث في شمال افريقيا، المحراث الأوراسي، ومحراث الظهرة، ويبدو أن هذين النوعين عرفا منذ العصور القديمة في البحر الأبيض المتوسط، مع بعض الاختلافات[3]، وقد قدَّم القس بواري (Poiret) في سنة 1785 وصفا للمحراث الخشبي الذي كان يستعمله الفلاح الجزائري بقوله: "شكل محراثهم لا يسمح لهم بتكوين حشوات عميقة جدا، إنه ذراع بسيط مرتبط بقطعة طويلة من الخشب، ينثني في المنتصف، وينتهي بنير متصل بقرني ثورين[4]"، ويقول جوليان أن سكة المحراث الخشبية صلبة جدا مدعومة غالبا بنعل حديدية، ويقوم بجرها إما ثوران وإما ثور وحمار، ولا يقوم بذلك إلا بخدش ظاهر الأرض، وكان يضاف إلى ذلك أحيانا مشط خشبية، أو حزمة من الأشواك في الغالب التي توضع عليها الحجارة، وكانت أجود المحاريث تصنع في منطقة القبائل[5].

ويقدم لنا المستشرق الفرنسي ديسبارمي وصفا دقيقا للمحراث الجزائري خاصة، مع ذكر الأجزاء التي يتشكل منها بأسمائها الدارجة، ومعدّدا إيجابياته وسلبياته، فيذكر أن هذا المحراث مصنوع من الخشب، وفي بعض الأحيان لا يحتوي على أي حديدة، وتستعمل قبائل حوض الشلف بايلك الغرب محاريث خشبية مصنوعة من خشب الزيتون البري المعروف بصلابته، ويحتوي المحراث

(1) بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص 642.
(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ج1، ص17.
(3) Servier J, Les rites du labour en Algérie, Journal de la Société des Africanistes, 1951, tome 21, fascicule 2. P 182.
(4) Jean-Louis-Marie Poiret, Voyage en Barbarie, chez J. B. F. Née de la Rochelle, 1789, TOM 1, p 74.
(5) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ج1، ص17.

الجزائري على: "**المَضْمُضْ**" يوضع على رقبة الثيران، "**الوصلة**" يد المحراث، "**اللازمة**" وهي أداة تركب عليها السكة، هذه الأجزاء كلها مصنوع من الخشب، "**الوسادة**" توضع تحت المضمض فوق رقبة الثور لكيلا يجرح، وهي من الديس وتلف بشطاطة صوف، "**السكة**" تشترى من عند الحداد(1).

أما ديلفان فيذكر أن العرب تسمي المحراث **بالمضمد**، وأن قبائل الغرب الجزائري تسميه "العُودْ"، وهو عندهم يتكون من ثمان أجزاء وهي:

الوسادة: وهي لوح كبير من عرعار تصنع عند النجار، طولها ذراعان وعرضها شبر، توجد في الأسفل وتخترق الأرض.

السهم: وهو عمود أعوج في أعلاه، يثبت في الوسادة، ويثقب من أعلاه ويتم تعشيقها في البطون.

البطون: قطعة خشبية من 3إلى 4 أذرع، تمر تحت بطن الثيران، يعمل عليها شق دائري على كل جانب لتلصق فيه الحجايل، (الروابط).

الوصلة: طولها ذراعين، تثبت وراء السهم في الوسادة، ويقوم الخماس بالدك فوقها بيده اليمنى.

الوذاين: مثبتين في الوسادة على أيمن الوصلة، وعلى يسارها لتفتيت الطوب.

السيف والرديف: قطعتان خشبيتان بطول ذراع، تخترق السهم والوسادة، لتمنعهما من الانفصال، وسمي رديفا لأنه خلف السيف كداعم.

الشبابة: هي سدادة تخترق السيف والرديف من الأعلى لمنعهما من الخروج(2).

يذكر ديسبارمي من **سلبيات** هذا المحراث: أنه لا يقلِّب الأرض ولا يغوص فيها كثيرا، فهو حسب بيليسيي أداة غير دقيقة، وتكفي فقط لأراضي خفيفة(3)، ويرى الدكتور سعيدوني أن من عيوب هذا المحراث كذلك أن "طريقة ربطه في عنق الحيوان تحدُّ من قوة الدفع بدل وضعه على جبهة الحيوان حتى يستطيع جره بقوة(4)". غير أن الجزائريين متعلقين به بحكم أنه تراث من الأجداد، ويرون أن كل صناعة بيد المسلمين مباركة، ومن **إيجابياته**: أنه غير مكلِّف، فالفلاح يصنعه بيده ولا يشتريه، خفيف على الحيوانات، خاصة أن ثيران الجزائريين هزيلة، يحرث به انسان واحد، يحسن استعماله في الجبل والأرض المستوية والتي تحتوي على حجارة كثيرة، لأنه لا يغوص في الأرض، بخلاف المحراث الأوروربي الذي يقلب الطوب الكبير، مما يستدعي استعمال "**الخباشة**" ومن عادة

(1) جوزيف ديسبارمي، كتاب الفوائد في العوائد والقواعد والعقائد، مطبعة السيد موقان، البليدة، 1905م، ص 128.

(2) Gaëtan Delphin, Recueil de textes pour l'étude de l'arabe parlé (جامع اللطايف وكنز الخرايف), E. Leroux, 1891, (Paris), pp 177-179.

(3) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص 322.

(4) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014م، ص 172.

المسلمين الذين يحرثون بالمحراث يزرعون أولا ثم يحرثون[1]، وتضيف فلنزي أن من مميزاته الإيجابية أنه يراعي التربة ويخفف من حدة التعرية[2].

أما في بلاد زواوة وسكان الجبال عموما فتتم عملية الحرث على الخطوط القاعدية **بالمحراث، وبالمعول** عند الخطوط الثانوية، بالمناطق التي يتم فيها استعمال المحراث، فإنه يكون معرقلا بحوادث انزلاق التربة، وبذلك يكون الجهد كثيرا والمحصول قليلا، أما بالمناطق التي يستعمل فيها المعول فإن المنتوج يكون جد ضئيل، جاء في مخطوط سيرة زواوة: "أما الحراثة ببلاد زواوة شيء قليل، وأكثرهم يخدم بالفأس لوعر الأرض وضيقها، ولكنهم يتقنوا حراثتهم حيث يقفوا على نقشها بالقادومة مرتين أو ثلاث حتى يطيبوا الأرض غاية، ولا يبقوا فيها الحشيش أبدا قدر قلامة ظفر[3]، يرى الفلاحون من سكان الجبال أن ما يقوم به المحراث التقليدي يعادل أو يفوق عمل عشرة أشخاص[4]، ويقول شو أن المحراث الجزائري الذي يجره ثوران يمكنه من حرث فدان واحد يوميا[5].

المنجل: وهو الأداة المستخدمة في حصاد القمح أو الشعير، يقول بيليسيي: "وعند حلول موسم الحصاد يقطعون الغلال بمناجل مشابهة لمناجلنا" ويصفه سعيدوني بكونه منجلا بسيطا يتلف السنابل أكثر مما يحصدها[6]، أما جوليان فيقول أنه منجل مستقيم[7]، إلا أن ديفونتان يقول أن منجل الفلاح الجزائري أصغر مما هو مستخدم في فرنسا، وأنه يحتوي على مقبض في وسطه، ولا يقطع إلا ابتداء من المنحنى إلى غاية الرأس، وأن الجزء الذي يلمسه المنجل لا يتعدى سوى الثلث الأعلى من سيقان السنابل، ثم يكوم الفلاح قبضة السنابل ويربطها على شكل باقة ويضعها في المكان المخصص لجمع الحبوب[8]، وتعقيبا على وصف سعيدوني للمنجل فإننا نعتقد أن المنجل الذي يستعمله الفلاح الجزائري يعمل بفعالية عالية جدا ولا تضيع معه أي حبة قمح، وعليه فإننا لا نعلم مصدر حكمه هذا، فهل هو مبني على حكم التجربة والمشاهدة أم من المصادر الأجنبية التي أغفل ذكرها.

ب- وسائل السقي والري:

الآبار: يقول الأستاذ سعيدوني أن الآبار في فحوص الجزائر كانت تحفر في المنازل والبساتين، وأكثرها يعطي الماء على عمق لا يتعدى 25 أو 30م، ومن أشهرها: الأبيار، بئر مراد رايس، بئر الخادم، بئر طرارية[9]، ويضيف عبد القادر حليمي أنَّ أسماء الآبار كثيرة في ضواحي مدينة الجزائر

(1) جوزيف ديسبارمي، المرجع السابق، ص 128.
(2) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص 56.
(3) مجهول، كيفية سيرة الزواوة، (مخطوط) م. و. ج، رقم: 3012، ورقة 9.
(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل ج1، المصدر السابق، ج3، ص 200.
(5) Shaw (Dr), Op.Cit. p 13.
(6) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 173.
(7) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ج1، ص17.
(8) Peyssonnel et Desfontaines, Op. Cit. p 277
(9) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص 85.

مما يدل على اعتماد السكان في عهد الأتراك بالخصوص على حفر الآبار للري والشرب، وكان عددها يزيد عن ألف بئر حيث كان في بعض الأحيان لكل منزل بئره الخاص، وحوضه الخاص[1].

غير أن أهم المناطق التي كانت تدعوها الضرورة لفقد الماء لحفر الآبار تبقى المناطق الداخلية والصحراوية، والتي كانت تعتبر خزانا طبيعيا للمياه الجوفية، حيث يذكر ابن هطال في رحلته أنه بمنطقة البيضاء بالأغواط توجد "آبار كثيرة وهي سهلة التناول، منها ما يكون ماؤها على قامتين ومنها ما يكون على أقل أو أكثر بقليل إلا أن بعضها أطيب من بعض[2]".

أما سكان وادي ميزاب فيقومون بحفر آبارهم في الرمل الذي يغطي مجاري السيول، أما العمق الذي يجدون الماء فيه فغير ثابت، أما في ورقلة فيحفر البئر على عمق 170 ذراعا حيث يصل إلى "البحر الحلو" _حسب تعبير الأغواطي_ فيمتلئ البئر في الحال بالماء ويصبح جدولا جاريا[3].

وعلى طول حوض وادي ريغ والذي يضم واحات وادي ريغ وورقلة وتماسين يتم التزويد بالماء عن طريق آبار ارتوازية حقيقية[4]، وفي هذا الصدد يصف العياشي في رحلته طريقة حفر الآبار الارتوازية بورقلة قائلا: "ومن غرائب هذه البلدة استخراج عيون الماء الغزير بحفر الآبار، فيحفرون بئرا نحوا من خمسين قامة ثم يصلون إلى حجر مصفح على وجه الأرض، فينقرونه فإذا نقبوه فاض منه الماء فيضانا قويا، ويطلع كذلك بسرعة إلى فم البئر ويصير عينا فإن لم يتدارك الحافر بالجذب أغرقه الماء، ومتى احتاجت العين إلى الكنس حصلت لمتعاطي كنسها مشقة كثيرة وربما تركوها بلا كنس للمشقة فتندثر[5].

ويصف كاريت هذه الآبار بكونها كبيرة ومربعة، أما هيكلها فهو غير متقن ويتمثل في أجذاع نخيل مضمومة مع بعضها، وموضوعة بطريقة تسمح بتقدم عملية الحفر، وبهذا نصل حتى لطبقة تشبه كثيرا حجر الأردواز وهي تغطي وتضغط على الطبقة المائية، يعتبر ثقب هذه الطبقة عملية جد صعبة تتطلب حسب ما يقال اتخاذ احتياطات كبيرة، إذ يربط العامل الذي ينزل داخل البئر لثقب هذا الغشاء بحزام موصول بحبل يشده رجال كثر من طرفه الآخر، فسرعان ما يقوم بكسر الحاجز الذي يمنع صعود الماء بضربة معول، ينبغي الإسراع في سحبه لأن الماء يصعد بسرعة وسرعان ما يتجاوز حواف البئر ويغمر أرجاء البئر، فيتم توجيهه عن طريق القنوات المخصصة لاستعمالها للغرض الموجه له، ومنذ ذلك الحين لا تتوقف عن التدفق[6].

كما كانت تلجأ الكثير من المناطق إلى وضع السدود على الأودية، وهي حواجز بسيطة من الطين والأخشاب، تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزراعة، وكانت هذه السدود تقام على أودية:

---

(1) علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار المعرفة الدولية، الجزائر، طبعة خاصة، 2015م، ص 133.
(2) أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 38.
(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 256.
(4) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المصدر السابق، ج6، ص 66.
(5) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1، ص 73.
(6) كاريت، المصدر السابق، ج6، ص 66.

مينا، سيق، الهبرة، الشلف، واصل، الصومام وغيرها[1]، كما لجأ البعض الآخر خاصة في المناطق الداخلية إلى إقامة الصهاريج، حيث يتحدث الناصري في رحلته الصغرى أن أهالي قرية دمد كان لهم عين ماء تدعى البرج، ويجتمع ماؤها في صهريج يسقى به بعض حرث[2].

ت- وسائل التخزين والإدخار:

كان الجزائريون يقومون بجمع الحبوب في **"مطمورات"**، ويقومون بذلك بفن رائع ثم يتم حفظها بجودة، أكوام القش يتم تكديسها عادة فوق مخازن الحبوب التي يحفر منها العديد في نفس الناحية، كل عائلة لديها مطمورة أو العديد منها حسب أهمية محاصيلها، العرب لا يستعملونها فقط لحفظ الحبوب، بل وكذلك كل مؤنهم المنزلية مثل: الزبدة والزيت والدهن والعسل والمربى والملح ..الخ، وحسب بايسونال أن المطمورة تحفر في مكان جاف مرتفع مقوس جدا عند الفتحة، وعادة ما تكون كبيرة بما يكفي لاستيعاب من 3 إلى 400 حمولة من القمح، عندما تكون ممتلئة، وهو ما يعادل 30 قنطار تقريبا، ويتم اغلاق مدخلها جيدا بحجر كبير يكون مغطى بالأرض، ويضيف أن من ميزات المطمورة أنها لا تتطلب إلا القليل من النفقات، ولا تتطلب أي صيانة تقريبا[3]، ويذكر شو أنه رأى أحيانا مائتين أو ثلاثمائة من هذه المطمورات مجمعة معا[4].

وعندما يراد طمر الحبوب يتم انتقاء أماكن ليست معروفة لدى جميع الناس، ويتم صنعها بطريقة محكمة، وذلك تحسبا للمخاوف المرتبطة بالغزو والنهب، وبناء على ذلك فإن العدو عندما يغزو حدود أصحاب المطامير لا يستطيع كشف هذه الأماكن ولو مشى بأقدامه فوقها، ما عدا لو كان هناك أحد الخونة فيفشي أسرار تلك الأماكن المودعة فيها الحبوب[5].

يؤكد حمدان خوجة أن الجزائريين _وخاصة سكان السهول_ لهم معرفة بكيفية تدخير الحبوب لمدة 10 سنوات دون أن يلحقها فساد، حيث توضع الحبوب في المطامير لمنع دخول الهواء وتسرب الرطوبة إليها، ويضيف أنه: "يوجد عندهم _بدون مبالغة_ حبوب من القمح قد مضى عليها أكثر من 50 سنة[6]، وأستطيع أن أؤكد حقيقة هذا العمل المعروف جدا في افريقيا الشمالية"، ويشهد لهذا بايسونال حيث حدثه تاجر فرنسي مقيم بمدينة الجزائر أنه اشترى قمحا ظل مخزنا لمدة 20 سنة، دون أن يلحقه أي تلف، ويضيف قائلا: "وقد أكد لي العرب أنهم احتفظوا بقمحهم في هذه الحفر لمدة 40 عاما"[7]، غير أن هذا النوع من الحبوب المدخرة ولطول مدة الادخار تفقد عند طحنها بياضها

---

(1) ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص57.

(2) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الصغرى، المصدر السابق، ص 148.

(3) Peyssonnel et Desfontaines. Op.cit. T.II. P279.

(4) Shaw (Dr) .Op.cit.P14.

(5) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 53.

(6) في نسخة المرآة التي ترجمها العربي الزبيري يجعل المدة 15 سنة فقط، والصحيح ما ذكر أعلاه وهو الموافق لما في النسخة الفرنسية، ينظر:

حمدان خوجة، المرآة، تر: العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص37.

sidy Hamdan-Ben-Othman-Khoja, Op.cit. p 34.

(7) Peyssonnel et Desfontaines. Op.cit. T.II. P279.

نسبيا، ويتغير طعمها، إلا أن ذوقها يظل مفضلا على طعم الحبوب الجديدة، فيقدم للضيف كشيء نادر، ويسمى هذا النوع من "**القمح بالمطموري**[1]".

وهو نفس الأمر بالنسبة لسكان الجبال حيث كان سكان جبال القبائل يدخرون ذخائر حبوبهم، ولا يمسكون لديهم سوى ما هو ضروري لقوتهم، وكانوا يتقنون كيفية ادخار الحبوب لمدة 20 سنة ويزيد[2].

يذكر سعيدوني أنه من النادر أن تتعرض الحبوب للتلف في مطاميرها، كما أنها تفقد قدرتها على النماء[3]، إلا أن هذا لم يجعل مطاميرهم في منأى عن المخاطر وخاصة المرتبطة بتسرب الماء والرطوبة، حيث تذكر جريدة المبشر أن "كثير المطامر دخلها الماء وأفسد حبوبها" خاصة بنواحي سيدي بلعباس، "وأما بنواحي معسكر أشد حالا من ذلك لأن حيطان المطامر ببلادهم تهدمت لكثرة السيل، واختلطت حبوبها مع التراب حتى لا يمكن الانتفاع بها أصلا المبشر، وهذا أدى إلى كسادها وعدم القدرة على بيعها في الأسواق لكثرة فسادها[4].

كما كان للسلطة مخازنها الرسمية، وعلى رأسها **مخزن الجنينة** بمدينة الجزائر، والذي كان القصر القديم للدايات، وهو يحتوي على مخزون كبير من الحبوب، وتعتبر احتياطي مخصص لتلبية احتياجات السكان في حالة الندرة والمجاعة، ووفقا للحسابات التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسي بعد استيلائها على هذه المخازن سنة 1830م، ظهر أن سعة مخازن الجنينة تؤكد أنها تصل إلى حوالي 15500 صاع[5]، كما كانت لسلطات البايلك مطاميرها الخاصة التي تجمع فيها حبوب ضريبة العشور، ويتولى قياد العشور حراستها، وهي تنتشر بشكل رئيسي على الطرق السلطانية[6]، كما تحفظ أيضا بأمر من آغا العرب في مستودعات ومخازن الحصون والحاميات، قبل نقلها إلى مدينة الجزائر، كما يستخدم حوش موزاية وبرج الأربعاء قرب بحيرة حلولة لتخزين حبوب العشور التي تجمع في متيجة الغربية[7].

2- الأساليب والمعارف الفلاحية:

رغم إدخال الأندلسيين زراعات جديدة وتطويرهم وسائل الري وإنشاء الحنايا والسواقي في الفترة الأولى من العهد العثماني، فإن أوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن 17م، حيث تميزت الفلاحة الجزائرية خلال عهد الدايات بالأساليب البسيطة والطرق البدائية، تقول لوسات فلنزي: "فإن

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 53.
(2) نفسه، ص 45.
(3) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص266.
(4) المبشر: العدد 133، 15مارس1853.
(5) Berthezène (Baron p. de), Dix-huit mois à Alger, ou récit des événemens qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830 jusqu'à la fin de décembre 1831, imp. Ricard, 1834, p 129.
(6) Auguste Warnier, L'Algérie devant le Sénat, Paris, Dubuisson, 1863, p 125.
(7) Laoust (E), Étude sur le dialecte berbère de Chenoua, comparé avec ceux des Beni-Menacer et des Beni-Salah, E. Leroux, 1912, (Paris), p 5.

ما يسترعي الانتباه هو ركود الطرق الزراعية والآلات الفلاحية، حتى في المناطق التي يتم فيها استغلال الأرض استغلالا مكثفا، ويتسم فيها عمل الفلاح بالدقة[1].

إلا أن هذا لم يحل دون اتباع طرق ملائمة والالتجاء إلى وسائل تتماشى وظروف الفلاحة وطبيعة البيئة الخاصة مثل توزيع المزروعات حسب نوعية التربة وطبيعة المناخ، فالأراضي الفقيرة خُصِّت بزراعة الشعير، والأراضي الرطبة استغلت في زراعة البقول والذرة، والأراضي الجبلية استنبتت فيها الأشجار المثمرة، بينما خصصت المرتفعات الجبلية للرعي، وهذا ما سمح بخلق نوع من التوازن بين مواصفات البيئة ومستوى المعارف الفلاحية آنذاك[2].

أ- العمل الزراعي من تحضير التربة إلى ادخار الإنتاج أو تسويقه

كانت القبائل التلية غالبا لا تستغل إلا قطعة الأرض التي تراها ضرورية لسد حاجاتها، باتباع التقنية الاعتيادية في الزراعة الخفيفة المتسعة، مع اللجوء إلى تغيير المزروعات وترك الأرض بورا للاستراحة، ولم تكن تلك الزراعة تدر إلا مردودا ضئيلا، وعادة ما يكون مرهونا بالطوارئ المناخية، يقول بيليسيي: "على الرغم من أن العرب هم أبعد ما يكون عن الكسل الذي يعتقده عامة البعض، فهم لا يزرعون إلا جزء صغيرا من البلد، أولا لأنهم ليس لديهم سوى احتياجات قليلة، وثانيا لأن عددهم لا يتناسب مع المساحة الشاسعة لأراضيهم، أما القبائل (يعني سكان الجبال) الذين يتكتلون في تجمعات أكثر من العرب، يتركون مساحات غير مستغلة أقل، لم يكن في وسعهم التفريط في أي شبر من الأرض فكانوا يتقنون زراعة فصل الربيع وتسميد التربة بدمال الحيوانات وكانوا يمارسون الزراعة التناوبية[3]، وكان العمل الزراعي يمر بالمراحل التالية:

القطع والحرق: وهو أسلوب زراعي يتضمن قطع وحرق النباتات في الغابات أو الأراضي الخشبية لصنع الأراضي الزراعية، وعادة ما تكون زراعة الكفاف مرافقة لهذا الأسلوب، والتي تستخدم تقنيات بسيطة جدا، وقد جرت عادة الجزائريين أن يقوموا بتحضير التربة والعناية بها قبل حرثها، بحرق الأعشاب الطفيلية أو قصب السنابل والتبن المتبقي من الموسم السابق، فكانت عملية إحراق العشب لتخصيب الأرض ممارسة مألوفة، إذ كان يتم القيام عند نهاية فصل الصيف بإشعال النيران في أشواك الغابات وفي أراضي البور، أو كان يعمد إلى شذب النباتات الهشة ثم تحرق قبل نثر رمادها على الأرض، ويتم التحضير لموسم الحرث في فصل الخريف، حيث تغطي نار القش والأعشاب المساحة الشاسعة لأحواش متيجة التي وصفت ببحر من اللهيب ومن الحرائق المرعبة[4]، وكانت الفلاحة التي تجري على الأرض المحروقة تسمح بتخصيب التربة، حيث لم يكن يفرش عليها السماد المتكون من دمال الحيوانات، بل كانت تترك فيها الجذور أو الجذم غير المستهلكة تماما ويتم تمرير المحراث في ثناياها[5].

(1) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص57.
(2) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص172-174.
(3) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص 321.
(4) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص265.
(5) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ج1، ص 17.

وكانت عملية الحرق كثيرا ما تؤدي إلى كوارث وخسائر مادية وبشرية، خاصة مع التهاون في أخذ الاحتياطات والتدابير اللائقة بمثل هذه العملية من انتظار سكون الرياح، وتحديد الأرض المعنية بالعملية بحرث حدودها أو إقامة سواقي مائية عليها، كي لا يتسرب الحريق خارج المساحة المعنية بالحرق، حيث يحدثنا فيلو بنانتي أنه غالبا ما ينتج عن هذا الاستخدام شرور كبيرة، حيث تمتد النيران إلى أبعد مما يريد المرء، كما أنها تخلق في الجو حرارة مخيفة تنتشر بسرعة كبيرة، حيث يجد الكثير من الناس والحيوانات صعوبة في حماية أنفسهم من هذا السيل المشتعل، ويضيف أن هذه الحرائق تستمر أحيانا لمدة شهرين تقريبا، وتعطي السماء مظهرا رهيبا[1].

وفي بداية الاحتلال الفرنسي لسهول الشلف سجلت جريدة المبشر حدوث محرقة هائلة بناحية مرجة سيدي عابد بسبب عادة حرق الأرض: "بلغنا أن العرب الذين بمرجة سيدي عابد في وادي شلف حدوا أولاد خويدم، أطلقوا النار في أرضهم كعادة العرب قبل وقت الحراثة، وكان وقتئذ ريح غربي، وقد حصلت ضرورة كبيرة لأولاد بن زيان احترقت ديارهم وزرعهم وكثير من أموالهم احترق، وقد توفيت عشرة أناس في تلك الساعة، وستة تألموا وماتوا في اليوم الثاني" وتضيف أنه وقع مثل ذلك عند العطاف من جبل تمولقة إلى وادي الروينة وكذلك عند بني وراغ والرياحات[2].

استعمال السماد: استعمل الفلاح الجزائري أثناء حرث المراعي في فصل الخريف أسمدة تقليدية، تتمثل في حرق براز الثيران والأغنام والماعز والحطب، بغية تجديد خصوبتها[3]، وهو ما يؤكده الباحث نور الدين عبد القادر: "سماد الأرض كان من سرجين[4] (غبار) الحيوانات ومن رماد الأشواك وغيرها، التي تحرق بعد الحصاد والدراس ورفع الحبوب، ويتركون المزارع والحقول تستريح سنة أو سنتين للتقوي، وترعى فيها الحيوانات وهذا أيضا سماد لها[5]، وكان لسكان الصحراء اعتناء كبير بمسألة السماد، فكانوا يستغلون مرور الأركاب والقوافل المختلفة ويلتقطون أبعار الإبل وأرواث الماشية ويعالجون بها زراعة النخيل وأنواع الخضر والبقول وسائر ما يغرسونه، كما شاهد ذلك العياشي في رحلته عند نزوله بواد سوف[6]، ويقول الحسن الوزان أن أهالي قورارة كانوا يقومون بتوفير الإيواء للغرباء دون أجر، "ليحصلوا على سماد الخيل ورجيع الناس، حتى إن أكبر ما يسيء به الغريب لمضيفه أن يتغوط خارج بيته[7]".

---

(1) Pananti, Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuele cette Régence, les rapports des états Barbaresques avec les puissances Chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de es subjuguer, Imprimerie le Normand, Paris, p. 358.

(2) المبشر: العدد 20، يوم 30 جوان 1848.

(3) بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص642.

(4) قال الإشبيلي في كتاب الفلاحة: "السرجين وهو الزبل، يزيد في طيب الأرض الطيبة، وأما الأرض الردية فإنه يصلحها إصلاحا كثيرا ويقويها" أبو زكريا يحيى بن العوام الإشبيلي، كتاب الفلاحة، ترجمة الراهب خوسي أنطونيو بانكيري، مطبعة ريال، مدريد، 1802، ج1، ص 98.

(5) نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص280.

(6) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1، ص 77.

(7) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 134.

الحراثة: يعتبر موسم الحرث أصل الحياة الاقتصادية في الريف الجزائري، فبدون حرث لا يكون اقتصاد، ولا رخاء، ولا ازدهار، من أجل ذلك ألفينا الفلاحين الجزائريين يلحون على الحرث والابكار به[1]، فبعد الانتهاء من عملية حرق نباتات الأرض المحددة للزراعة، يبدأ الفلاح بعملية حراثة الأرض ابتداء من شهري **سبتمبر وأكتوبر ويناير**، بعد سقوط الأمطار الخريفية، ويعتبر شهر سبتمبر هو الشهر الأمثل للحراثة في المناطق التلية، حيث شاع مثل عربي دارج يقول: ""**إذا تحب نادرك يكبر احرث في شتنبر**[2]" أما الأغواطي فيذكر أن "زمن الحراثة في ناحية تقرت هو شهر أكتوبر وشهر مايو[3]".

وهناك عدة عوامل تساهم في تأخر موسم الحراثة، وعلى رأسها: الجفاف، حيث يمتنع الناس عن الحرث انتظارا لسقوط الأمطار، وقد ذكر الزياني أن الناس في بايليك الغرب سنة 1239هـ/1823م تركوا الحرث في وقته وأوانه، بسبب رفع المطر عن العباد في إبانه، ولكن من عجيب ما أورده أنه وفي ذلك العام "ولما بقي للصيف نحو الشهر الواحد، أمطر الله العباد بالمطر النافع المتزايد، فحرثت الناس فيه وحصدوا، وبلغت مناهم فشكروا مولاهم وحمدوا، فسميت تلك السنة بـ"صابة شهر"، وتعاطى اسمها في البدو والحضر[4]".

كما أن كثرة التساقط _كذلك_ غالبا ما تؤدي إلى تعطل الحراثة[5]، وكذلك ما يقع بين الأعراش من النزاع حول "بلاد الحراثة" مثل النزاع بين شوشاوة وبني بودوان وبين موزاية وسوماتة[6]، وقد ذكر ابن المفتي في تقاييده أن والده حسين بن رجب شاوش _مفتي حنفي بمدينة الجزائر_ كانت ترد عليه في بعض أيام فصل الخريف نحو الثلاثين سؤالا، لأن ذلك زمان الخصام على أراضي الحراثة[7]، كما تعتبر الأراضي المراحة أكثر الأراضي صعوبة فيما يخص عملية الحرث، حيث تمتلئ خلال فترة الإراحة بالبصل البري والنباتات العشبية وغيرها من البصليات، وتضاف إلى ذلك في بعض الحالات نباتات العوسج التي يصعب اقتلاعها وفي هذه الظروف يسفر الحرث على مردود متواضع لا يزيد عن 6 قنطارات للهكتار الواحد في المتوسط، خاصة إذا لم يُعمل المحراث سوى مرة واحدة[8].

بقي أن نشير أخيرا إلى أن الجزائريين عامة عربا وقبائل وطيلة الفترة العثمانية لم يكونوا يباشرون عملية الحرث دون إشارة من مرابطيهم، والذين يدينون لهم بالولاء، فقبيلة عمراوة ببلاد القبائل والمتخصصة في زراعة القمح كانت تتخذ زاوية أولاد سيدي عمر الشريف كمرجعية دينية،

---

(1) عبد الملك مرتاض، في الأمثال الزراعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م، ص 9.
(2) مختار المومني، الفلاحة في أمثالنا العامية، الإتحاف مجلة ثقافية جامعة، اللجنة الثقافية الجهوية بسليانة، تونس، العدد: 143-144، السنة: 20 (جانفي-فيفري 2004م)، ص69.
(3) سعد الله، المرجع السابق، ص 265.
(4) محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 311.
(5) تشير المبشر أن الحراثة بعمالة قسنطينة قد تتعطل بسبب كثرة نزول المطر في أوائل الشتاء، العدد 33، يوم 15جانفي1849.
(6) تشير المبشر أن غالب الفساد هو تنافس العرب على حدود بلاد الحراثة. العدد 36، يوم 28 فبراير1849.
(7) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 36.
(8) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص 265.

وكانوا يعطون لهم إشارة بدء الحرث، حيث يأتي أربع طلبة من الزاوية في يوم الجمعة لسوق يسر حاملين الأعلام، ويردد البراح عبارة "يا ناس، سيدي عمر الشريف يعلمكم أن وقت الحرث قد حان" ويقدم له رواد السوق الزيارة التي تخصص لفائدة الزاوية[1].

مرحلة البذر والعناية: حسب بيليسيي فإن الجزائريين يزرعون القمح والشعير والذرى والتبغ وبعض الخضروات، لا يعطون سوى حرثين للأرض على الأكثر وفتح الأرض، وفي غالب الوقت مرة واحدة، بمعنى أنهم يضعون البذور قبل جني المحصول ويقومون بعد ذلك بتمرير المحراث لتغطية البذور وفتح الأرض ويتصرفون هكذا خصيصا للشعير، ويزرعون البذور مع الأمطار الأولى في نوفمبر وديسمبر[2]، ويعتبر بداية شهر نوفمبر أفضل وقت لبداية البذر، وإذا تأخر المطر لفترة طويلة يمكننا أن نزرع حتى 12 يناير تقريبا، وبعد ذلك سيكون الوقت متأخرا وسيكون من الأفضل أكل القمح بدلا من وضعه في الأرض[3]، كما جاء في المثل السائر: **"اللي خلى زريعته ليناير، يأكلها خماير**[4]".

وقد لاحظ الضابط الفرنسي صالدان أن فلاحي متيجة يقومون بعملية البذر قبل أن يحرثوا ويدفنون الحبوب مع المحراث[5]، إلا أن دي فونتان يذكر أن الفلاحين الجزائريين بعد عملية انتقاء أجود أنواع الحبوب كبذور، والتي تستخدم عادة لمدة عامين، فإنهم بعد الحرث يتركون الأرض للراحة لمدة أسبوعين ثم يلقون فيها الحبوب وعلى الفور يمررون عليها المحراث لتغطية البذور، وأن الشعير يزرع بعد القمح بـ12 إلى 15 يوم[6].

يتابع الفلاح بعدها العناية بمحصوله، حيث يقوم بفرز حقوله بعناية كبيرة، ولذلك تكون سنابله في الصيف تسرُّ الناظر، ولديه اهتمام خاص بإبعاد الطيور عنها، والتي تتواجد بأعداد كبيرة، إلى درجة أن مجرد نقص حيطة المزارع قد تؤدي إلى نهب ثمار عمل عائلة بأكملها في بضع ساعات[7]، ويقولون في أمثالهم: **"في مارس نقي زرعك وحارص**[8]"، وكان للفلاحين في الصحراء نفس الاعتناء بزروعهم وبساتينهم، ويجتهدون في ذلك غاية الاجتهاد، فقد كتب الرحالة الهلالي أن ببلدة بوسمغون "شعير جيد جدا" وسبب ذلك يعود إلى كونهم "يعالجونه في الحرث وما بعده، ويقاسون فيه جهدا[9]".

---

(1) كاريت، دراسة حول بلاد القبائل، ج1، المصدر السابق، ص 209. ينقل ديسبارمي بصيغة التمريض أن بعض مداشر آقبو كان من عادتهم عند ابتداء الحرث في الشتاء، يقومون باصطياد الخنزير وأكله، مع علمهم بحرمته، ويتذرعون بكونه من عادة الأجداد! جوزيف ديسبارمي، مرجع سابق، ص 104.

(2) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص 323.

(3) Servier J. Op.cit. P 180.

(4) عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 202.

(5) Jean Huber-Saladin, Lettre sur la colonisation des possessions Françaises dans le nord de l'Afrique, Imprimerie de Labor et Ramboz, 1837, p 38.

(6) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII, p 268.

(7) بيليسيي، المصدر السابق، ج2 ص322.

(8) مختار المومني، المرجع سابق، ص 68.

(9) أبي العباس الهلالي السجلماسي، التوجه لبيت الله الحرام، تحقيق: محمد بوزيان بنعلي، مطبعة جسور، وجدة، ط1، 2012م، ص 131.

أساليب الري: يدعي تانثوان (R. Tinthoin) أن الفلاحين في الجزائر كانوا يلجأون في أغلب الأوقات إلى حفر سواقي تحويل مجرى الماء، وكانوا لا يعتنون بها، ولذلك كثيرا ما كانت تتحول تارة إلى مجاري سيول حقيقية محفورة، وتارة أخرى إلى برك على إثر انسدادها بالطمي الكثير[1]، ويخالفه في هذا بيليسيي حيث يقول أن الفلاحين الجزائريين بارعون في مجال الري، ويشهد بيرثوزان (Berthezéne) أن سكان وطن بني خليل عرفوا كيفية استخدام المياه التي تنحدر من الجبال للري الموجه بذكاء كبير[2]، كما نجد سكان فحوص مدينة الجزائر ومن أجل الاستغلال الأمثل للموارد المائية لسقي بساتينهم، قاموا بإنشاء النوريات، وحفروا الآبار، وأقاموا القنوات لنقل مياه الينابيع والقناطر، حيث تميزت قناطر فحص باب عزون بغزارة مياهها، حيث تمتد بساتين زراعة الخضر على طول طريق الحراش، وتروى بمياه المرتفعات المشرفة عليها بواسطة منشآت أقيمت بإتقان، وفي الأماكن المسطحة يوزع مياه العيون لسقي بساتين الخضر والأشجار المثمرة الكثيرة[3]، وهو نفس ما نجده بفحوص القليعة، حيث كتب جان باربيي: "أن المياه الغزيرة توزع بإتقان لسقي بساتين رائعة تغطيها أشجار البرتقال والليمون والرمان، وتجري المياه بعد ذلك في واد عميق ومتعرج يطلق عليه الأهالي عنق الجمل[4]"،

ولم تكن العناية بالسقي من اختصاص فلاحي الأحواز والفحوص في المنطقة التلية، بل شاركهم فيها كذلك الفلاحون والبستانيون في الجنوب، حيث يذكر الرحالة الاسحاقي أن "بلد أولاد جلال بلدة كثيرة النخل مليح الغراسة عليه مزارع كثيرة تسقى بفقاقير خارج البلد شبه الخطارات على أعمال وحركات قدروها في الاستسقاء[5]"، وهو نفس ما لاحظه السجلماسي في رحلته عند مروره بقرية واكدة قرب بشار حيث قال: "وماؤهم مجلوب بالفقاقير[6]"، ويعرف العياشي الفقاقير بكونها آبار متعددة بفقر من جنب كل واحد إلى الآخر، فيزيد ماؤه وينمو مع زيادة ماء غيره عليه، ولا يزال كذلك حتى يخرج على وجه الأرض فتسقى به الأجنة والمزارع، ويجزأ أجزاء كثيرة بالأيام، وقد يجزأ اليوم الواحد بأجزاء كثيرة فتباع تلك الأجزاء، ويقول أن الفقاقير هي وصف ماء بلاد توات كلها[7]، ويحدثنا مارمول والحسن الوزان أن فلاحي قرية البرج الواقعة غرب بسكرة، ونظرا لقلة الماء بها فإن كل فلاح على انفراد يجلب الماء إلى حقله ساعة أو ساعتين من نهار حسب سعة أرضه، وذلك من القناة التي تمد الحقول، ويضيفان أن لهؤلاء الفلاحين ساعات مائية يملؤونها،

---

(1) شارل أندري جوليان، المرجع سابق، ص18.

(2) Berthezène (Baron p. de), Op.cit. p 218.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص91.

(4) Barbier, Jean, Itinéraire historique et descriptif de l ' Algérie, avec un vocabulaire français-arabe des mots les plus usités et un résumé historique des guerres d'Afrique, L. Hachette (Paris), 1855, p 134-135.

(5) أبي محمد الشرقي الاسحاقي، رحلة الوزير الإسحاقي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، ط1، 2017م، ج1، ص287.

(6) أبو العباس الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص113.

(7) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1، ص 40، 41.

وعندما تفرغ يكون وقت السقي المخصص لهم قد انتهى، ولا يحق للمستفيد من الماء أن يحتفظ به حينئذ، وكثيرا ما تهيج الخصومات بينهم بسبب ذلك ويسقط القتلى(1).

غير أن الكثير من قبائل الريف الجزائري لم يكن لهم مثل هذا الاعتناء والاتقان والاهتمام بالري وأساليبه، بل كانوا يوكلون أمر زروعهم لنزول الأمطار، حيث يؤتمن على الموسم متى سقطت أمطار الربيع بوقتها المحدد في شهر أفريل(2)، فـ**"مطر فبريل خير من فيض النيل"** كما جرى ذلك على ألسنهم في أمثالهم(3)، ويدعى هذا النوع من الأراضي الغير مروية بالماء المجلوب من الأنهار أو العيون بـ**"أراضي البعل"**(4).

كما كانت حقوق استغلال المياه من الأسباب العادية في إثارة النزاع والحروب بين القبائل، خاصة في المواسم الجافة، حيث تقل نسبة الأمطار، وفي المناطق الجنوبية، ومن ذلك ما ذكره السجلماسي عن الاقتتال الواقع بين قرى بوسمغون، حيث ذكر أن فريقين منهم احتكموا إليه على عيني ماء، إحداهما تسمى عين ماله، والأخرى عين القدح، فسلم أحد الفريقين للآخر الاشتراك في عين ماله، وادعى الاختصاص بعين القدح، وأن الفريق الآخر إنما كان يتصرف فيها على وجه التعدي والقهر(5).

الحصاد: يقوم الفلاح الجزائري في المناطق التلية بحصد زرعه في نهاية شهر ماي وبداية جوان، ويقول بايسونال أن الشعير هو أول الحبوب حصادا على طول الساحل، يتم قطعه في نهاية أفريل أو بداية ماي، ويتم حصاد القمح بعد حوالي شهر، ولكن يبدأ حصاد الشعير الصحراوي في شهر مارس(6)، أما في مناطق واد ريغ والحضنة والفيض فيبدأ موسم الحصاد في أفريل لينتهي في شهر ماي(7)، وعندئذ يحصده الرجال بالمناجل، حيث قالوا في أمثالهم: **"في ميو احصد زرعك لو يكون فليو**(8)**"**، إلا أن مالتسان لاحظ أن الحصاد كانت تشارك فيه حتى النسوة عند مروره بسهل يسر بايلك الغرب "مئات من الفتيات السمر يطفن بالحقول الجميلة، وبأيديهم مناجل بشكل الهلال، والمنجل في الوقت نفسه رمز عقيدتهم، فيحنين جانبا القاطع ويجمعن بحركة مناسبة السنابل المثقلة بالحبوب في حياكهن البيضاء(9)"، كما كان يشارك في عملية الحصاد البدو الرحل الذين يقدمون للتل صيفا لرعي مواشيهم واكتيال القمح(10)، وكانت عملية الحصاد تحظى بقدسية وأهمية كبرى تفوق كل اعتبار، إذ تتوقف خلال هذا الموسوم الحروب والغارات والفتوحات وكل العمليات

(1) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 139. مارمول، المصدر السابق، ج3، ص 168.
(2) وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 143.
(3) الزجالي أبو يحيى، أمثال العوام في الأندلس، تح: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، المملكة المغربية، 1971م، ج2، ص 349
(4) بلخوص الدراجي، المرجع السابق، ص 87.
(5) أبي العباس الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص130
(6) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII. P 277.
(7) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص197.
(8) مختار المومني، مرجع سابق، ص69.
(9) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج2ص43.
(10) Nouschi, André. Op.cit. p 95.

العسكرية المختلفة، حتى أن الباي محمد الكبير غير موعد حصاره لوهران لمصادفته لموسم الحصاد، وأخره إلى زمن الخريف(1)، ويضيف الزياني أن من أسباب التفاف الناس حول الدرقاوي في بداية أمره أن "قدومه لوهران في إبان الحصاد، فسارت إليه وأطاعته جميع العباد، لا عربي ولا مخزني، ولا شريف القدر ولا دني، مخافة على زرعهم وضرعهم(2)".

الدِراس: بعد عملية الحصاد تأتي عملية الدرس، حيث يغرس الفلاح عمودا في الأرض ويضع حوله القمح أو سنابل الشعير، ثم تدوسها خمسة أو ستة بغال بأقدامها لفصل الحب عن السنابل، ويقول شو "أن المور والعرب قد حافظوا على العادات الشرقية في درس القمح بأرجل الأحصنة لنزع قشوره، إنها طريقة تعتبر أسرع من طريقتنا ولكنها أقل نظافة(3)، وقد لاحظ أحد الرحالة المغاربة أن عملية الدراس بمنطقة "دمد" ببلاد أولاد نايل تختلف عما ألفه في بلاد سوس المغربية حيث يقول: "ووجدنا أهلها يدرسون، ودوابهم تدور لجهة الشمال، عكس بلادنا، ولا يجلعون للأندر خشبة، بل تدور الدواب وحدها(4)". ويذكر بايسونال أن عملية الدرس في بعض جهات بايلك الشرق كانت تتم باستخدام منضدة مصنوعة من لوحين أو ثلاثة ألواح متحدة معا، وسطحها السفلي مغطى بمسامير حديدية وأحجار صغيرة حادة، مصنوعة لسحب القمح بواسطة البغال والثيران وغيرها من الدواب التي تحتمل الأثقال، ويقول أن هذه الوسائل سريعة للغاية، ويتم فقدان كمية أقل من الحبوب مقارنة بطريقة الدرس بالضرب بالعصا(5).

وبعد درسه بهذه الطرق يتم تصفيته بالاستعانة بالرياح في اتجاهها المعاكس، حيث تسقط حبوب القمح على الأرض بحكم ثقل وزنها مقارنة بقشورها وغبارها الذي يتطاير في الهواء لتسقط في مكان بعيد عن مكان التصفية الذي يشترط أن يكون مفتوحا ومعرضا للرياح(6)، ويرى بيسونال أن هذه الطريقة المستعجلة تكون أقل مردودا من عملية الدرس التقليدية الأكثر أمنا وفعالية(7).

بعد انتهاء فترة الحصاد تحفظ أكوام التبن في أكواخ دائرية الشكل، ذات أوتاد، والتي يغطيها التبن الذي يعرف بالديس أو الحجارة، وتترك أكوام القش الصغير في بداية الأمر في الحقول كعلف للمواشي، أما الحبوب فيخزن جزء منها في المطامر، والقسم الآخر من غلته يذهب ليبيعه في السوق(8).

طحن الحبوب: يقول روزي أن الدقيق المستخدم في صناعة الخبز والعجائن التي يتم تناولها في الجزائر العاصمة يتم صنعه داخل المدينة بفضل طواحين خيول "سيئة"، تشبه إلى حد بعيد تلك الموجودة في إسبانيا، غير أنها تكفي استهلاك السكان، وعادة ما يكون الحصان الذي يحرك الماكنة أعمى وتغطى عيناه بقطعة قماش، ثم يقدم وصفا دقيقا لمختلف أجزاء الطاحونة ومبدأ عملها، ولاحظ

---

(1) محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران، ص 216.
(2) نفسه، ص 275.
(3) Shaw (Dr). Op.cit. p14.
(4) مختار السوسي، المعسول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة 2014م، ج13، ص 321.
(5) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII. P 278.
(6) بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص 641.
(7) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII. P278.
(8) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 90.

أنه رغم انتشار طواحين المياه بكافة نواحي الإيالة، غير أنه لا يوجد في العاصمة ومحيطها أيا منها، رغم توفر الجداول والأنهار الصغيرة القادرة على قلبها، وإمكانية الحصول على الماء بسهولة خلال فصل الشتاء عن طريق العيون العديدة التي تنبع من الجبال المجاورة، ويقول أنه كان في السابق طواحين هواء في منطقة الثغريين، وأخرى قرب قصر الداي الريفي، ولا يزال في الإمكان رؤية أطلالها على حافة الطريق، ويضيف أن أحد دايات الجزائر المتأخرين لم يقتنع بأن الرياح قادرة على تحريك الطواحين، وفسَّر بأنها تدور بتعويذات سحرية، وأمر بتدميرها![1]، وهذا ربما ينطبق على قصبة مدينة الجزائر فقط، وإلا فإن فحوص المدينة وأحواشها كانت تضم عدد كبيرا من الطاحونات المائية والهوائية، وكذلك بالنسبة للأوطان، وأهمها: تلك الواقعة بفحوص مدينة الجزائر، وبوطني بني موسى وبني خليل، وخاصة منها طاحونتي وادي المغاسل، ووادي القناصل، حيث يجلب سكان الفحوص حبوبهم لطحنها، أما طاحونة بني موسى فقد بنيت على مجرى مائي يخرج من بحيرة ويتجه صوب وادي الحراش، ويؤم هذه الطاحونة أفراد القبائل بغية طحن انتاجهم من الحبوب، وقد بنيت طاحونة في نواحي قروار على مجرى مائي يتفرع من وادي بوشملة، كما نجد بالبليدة 7 طاحونات مائية قدرتها الإنتاجية 1000بالة من طحين القمح في اليوم، وطاحونة مائية بالدويرة وأخرى ببوفاريك والقليعة والرغاية وشرشال[2]. ويقول بيليسيي أن الحكومة التركية منحت بني ميزاب حق احتكار الحمامات والمطاحن منذ القرن 16م كمكافأة لهم على المجهود الذي أبدوه في مواجهة شرلكان[3]، أما استرهازي فيقول أن هذا الامتياز منح لهم بعد تعاونهم في صد حملة أوريلي، حيث منحهم الباشا بابا محمد تساكالي امتيازا حصريا للحمامات والقصابات والمطاحن في جميع مدن الإيالة ما عدا تلمسان[4]، وقد "اتفق بنو ميزاب والكواشون الذين يقومون بتحضير خبز العسكر بشأن الرحى على أن يدفعوا أربعة دراهم للصاع الواحد، وإذا كان وزن الربعية خمسة وسبعين رطلا فإنه يكون في كل صاع سبعة وثلاثون ونصف رطل لكل صاع[5]" وهذا الاتفاق تم سنة 1018هـ/1609م.

انتشرت الطواحين المائية بسائر أنحاء الجزائر، حيث يذكر شو أنه يوجد على نهرٍ شرق تلمسان عدد كبير من الطاحونات في حركة دؤوبة، ويصفها بيليسيي بأنها ذات بناء بدائي وبسيط للغاية، ويضيف أنه بوهران يوجد واد متدفق يسقي الحدائق الجميلة ويقوم بتدوير الطواحين، كما كان كذلك على عدة نقاط من واد الشلف عدة أرحية، ويشهد لذلك ابن مسايب في قصيدته التي يعدد فيها منازل الحجيج، حيث يذكر أنه كان بمدينة القلعة عدة أرحية، يديرها واد يلل:

وادها يسمى يلل=تحتها بمياه يهوطل

(1) Claude-Antoine Rozet, Voyage dans la régence d'Alger, Arthus Bertrand, 1833, TIII, PP98-100

(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 97 وص278.

(3) E. Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, Librairie Militaire Dumaine, Alger. Librairie Bastide, 1854, 1854, V1, p79.

(4) Walsin Esterhaz, Op.cit. p314.

(5) عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014م، ص 69.

على **ارحيها** ديما سايل=رايح لا من يلقاها[1]

أما في بايليك الشرق فيقول روزي أنه توجد بقسنطينة عدة أرحية على النهر، وعملها يحقق الاكتفاء لأهالي المدينة[2]، وحين زار دي فونتان قسنطينة وجد بها 22 طاحونة مائية، 10 منها قرب سيدي ميمون، 2 قرب سيدي إبراهيم، 10 برأس الحامة، وتطحن كل طاحونة يوميا 22 كيس قمح في كل الأوقات، وتبلغ طاقتها مجتمعة 484 كيسا أو 605 هيكتولتر، وتتوفر المدينة بداخلها بالإضافة إلى هذا على 5 طاحونات تدار بالخيول، واحدة برحبة الصوف، واثنتان بحومة اليهود، واثنتان في بيت القايد، ويمكن لكل واحدة منها طحن 10 أكياس يوميا، وطاقتها مجتمعة 50 كيسا أو 62 هيكتوليتر[3]. كما كان على مسافة قصيرة من واد الرمل حوالي 20 طاحونة مائية[4]

ويذكر شو أنه بواد الذهب قرب سطيف، كانت لقبيلة أولاد عبد الخالق عدد كبير من المطاحن، ويقول أنه مشهد نادر جدا في هذا البلد[5]، كما انتشرت الأرحية حتى في المناطق الجنوبية من الجزائر، وقد شاهد العياشي عند مروره ببسكرة "أرحاء متعددة تطحن بالماء[6]، يقول سعيدوني أن الطواحين المائية تقع في الغالب بالقرب من المراكز العسكرية أو عند مخارج المدن، تقوم قبائل المخزن بحراستها.[7]

يستعمل الجزائريون في الأمكنة التي لا توجد بها طاحونات مائية مطحنة يدوية، وهي عبارة عن حجرين مستديرين تصل بينهما خشبة مثلما هو الأمر في الطاحونات الكبيرة إلا أنها أصغر منها، ويدار الحجر الأعلى بواسطة مقبض خشبي في حين يظل الحجر الأسفل ثابت في مكانه وهكذا تطحن الحبوب التي تلقى عن طريق فتحة في الحجر الأعلى ويقوم العرب بهذا العمل بضع ساعات في اليوم ليعدوا ما يلزم يوميا من الدقيق أما غربلة الطحين فتترك للنساء[8].

يقول روزي: "رأيت في العديد من المنازل الخاصة مطاحن يدوية صغيرة مكونة من حجرين، قلبت امرأة الجزء العلوي منها بسرعة كبيرة بيد واحدة، وكانت تستخدم لطحن جزء كبير من الحبوب اللازمة لطعام أهل المنزل[9]"، يرى بيليسي أن "الطحن هو أصعب جزء من عمل النساء في القبائل؛ يقومون بتنفيذها، عند الاقتضاء، بمطاحن يدوية صغيرة، والتي غالبًا ما تستغرق جزءًا من لياليهم، تختلف عن مطاحن القهوة لربات البيوت لدينا في أوروبا. أعترف أنه حدث لي أكثر من مرة، وأنا أسمع ضوضاء الليل والضوضاء الحزينة لأحجار الرحى في دواوير العرب".

---

(1) ابن مسايب، ديوان ابن مسايب، تحقيق: محمد بن الحاج الغوثي بخوشة، نشر ابن خلدون، تلمسان، 2001، ص 167

(2) Claude-Antoine Rozet, op.cit. TIII P 331.

(3) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII, P 341

(4) ibid. TII, P 335.

(5) Shaw (Dr). OP.CIT. PP241, 355.

(6) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج2، ص 523.

(7) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المصدر السابق، ص 208.

(8) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 90.

(9) Claude-Antoine Rozet, op.cit. TIII P 240.

توجد عدة أماكن في الجزائر تتوفر على حجر الطحن، الذي يقوم الجزائريون باستخراجه ونحت حجارته، حيث نجد بجبال جرجرة وجبال فليسة مليل، وبالقرب من بجاية بقرية تازروت يملكه ويستغله أولاد تامزالت، وكذلك بجانب قرية زوينة أولاد أمريوب، الذين يشكل لهم حجر الطحن المورد الرئيسي من خلال بيعه، ونفس الأمر يقال عن قبيلة أولاد أم بوروبة حيث يعتبر حجر الطحن المستخرج من محاجرهم أكبر تجارتهم وهم من يزود به كل القبائل المجاورة وحتى البعيدة بأحجار الطحن ذات الأيدي[1].

ب- **نظام الخمّاسة:** هو عقد استئجار يحصل بموجبه الخماس على أجرة عينية مقابل خدماته وأعمال الحرث والحصاد خلال سنة كاملة، تنتهي بانتهاء موسم الحصاد، وهو ممارسة قديمة جدا، وقد شملتها الأحكام الفقهية والفتاوى النوازلية منذ العصور الوسطى، فعند القبائل الداخلية يقوم العرب بالتشارك طوعا لزراعة بعض المساحات من الأراضي، أصحاب المزارع يقومون باستغلال المزارع بأنفسهم بتشغيل مزارعين يحملون اسم **"خمَّاس"** بمعنى أنه يجني المحاصيل ويتحصل مقابل ذلك على خمس الإجمالي، وبطبيعة الحال يتحمل صاحب المزرعة تكاليف كل العملية الزراعية، وللخمَّاس نصف كل مزروعات الحديقة، طريقة الاستغلال هذه شائعة كثيرا في ضواحي المدن في ملكيات تابعة لقاطني المدينة، ويحدث في أغلب الأحيان أن يؤجر هؤلاء مزارعهم وتكون الأسعار دائما منخفضة جدا[2].

يقول حمدان خوجة: "أغنياء إقليم السهول يتخذون لهم عمالا وخدمة عن طريق المشارطة، فعندما يقرر أحد الأغنياء أن يأخذ شخصا ليعمل في فلاحته، يتعهد أولا بدفع ما عليه من ديون إن كان الشخص مدينا وإن لم يكن مدينا دفع إليه قدرا من المال مسبقا، ليستعين به على عوزه، ويكون في نية هذا الغني أنه قد ربط هذا الشخص بما دفعه إليه مسبقا، وتكون سكنى هذا الشخص مع عائلته وأولاده لدى ذلك الغني، فالغني صاحب المزرعة أو الأملاك يسلِّم إلى هذا الشخص الذي يعمل عنده بقرة أو بقرتين حسب الخطة التي قد بنيا عليها شروطهما، فيتعهد الفلاح أن يدفع عدة أرطال من الزبدة إلى صاحب الشاة أو البقرة مثلا، وبناء على ذلك ففي نهاية كل فصل من فصول السنة يسلِّم الفلاح مقدارا من الزبدة المتفق على جمعه إلى صاحبه، وأحيانا قد يعجز بعض الفلاحين عن المقدار الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين على دفعه عادة، فيتحتَّم عليهما أن يجددا عقد اتفاقهما مرة ثانية، واذا امتنع الفلاح عن ذلك بقي مدينا للغني بالمقدار الذي عجز عن دفعه فيتولاه من يستخدمه من الأغنياء الآخرين[3]".

يضيف حمدان خوجة أنه في آخر السنة الزراعية يوفي صاحب المزرعة للخماسين، بإعطاء كل عامل منهم خُمسا من محصول الحبوب، وإذا لم يفِ بعوزه مقدار هذا الخمس، فإنه يتفق مع صاحب المزرعة على قرض آخر يستعين به، ولا يكون هذا القرض سوى حبوب من شعير أو قمح،

(1) كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص 281.
(2) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص 324.
(3) حمدان خوجة، المصدر السابق ص48.

وفي آخر السنة الزراعية يطرح صاحب المزرعة ذلك القرض من حصة الخمس المعتاد دفعه ويأخذ العامل ما تبقى له من حبوب بعد الطرح المذكور(1).

ج-التويزة: وهي مساعدة جماعية تطوعية، أصلها من الأمازيغية: تويزي من فعل جذره ي س، بمعنى حمل أو ساعد على حمل شيء ثقيل، وهي مساعدة جماعية في شكل عمل، تقدم عن طواعية وبدون أي إكراه، من طرف أهل الدوار، أو القبيلة لفرد، أو عائلة لا تستطيع بمفرد طاقتها أن تقوم بذلك العمل، وهي لا تلزم المستفيد أداء أي أجر أو مقابل(2).

وهذه العادة تكاد تكون خاصة بمجتمعات شمال افريقيا، وهي مرتبطة بالأعمال المرتبطة بالأرض، كالحرث والحصاد، ونزع الأعشاب المضرة، وجمع المحصول ونفضه ودراس السنابل، وهذا النوع من التويزة هو الذي حظي باهتمام الاثنوغرافيين، من أمثال هانوطو ورونيه مونييه وغيرهما.

تعد التويزة واجبة في حق بعض الأشخاص، كالأرامل والأيتام والمرابطين، حيث يتم التضامن معهم في سبيل الله، فإذا كان الفلاح من غير طائفة المرابطين، أي "عضايدي" وداهمه موسم الحرث أو الحصاد، أو جني الزيتون _كما في منطقة القبائل_ وخشى أن يفوته الموسم يطلب التويزة، فيقوم بإبلاغ العرش الذي ينتمي اليه ويخبرهم باليوم الذي عينه لها، إلا أن التويزة عند الجزائريين سلف فإذا عمل فرد تويزة فلا يستطيعون عدم تلبية طلبه إلا إذا كان قد سبق منه تخلف بلا عذر، وهنا يكون مستحقا للمعايرة(3)، وفي اليوم المحدد يأتي أفراد العرش بمحاريثهم وثيرانهم، في حين تشتغل عائلة الفلاح في إعداد الإفطار للفلاحين، وإذا كان الفلاح غنيا فإنه يحضر غداء وعشاء، أما الفقير فلا يكلف إلا وجبة الغداء، فلا أجر للتويزة إلا الأكل ورد تويزة كل من لبى طلبه.

أما المرابطين والقياد وشيوخ الفرق عادة لا يردُّون التويزة، فالمرابط احتراما لأجداده، أما القياد وغيرهم فخوفا من بأسهم، حيث تكتسي هنا طابع إكراهي، وتكون أشبه ما تكون بالسخرة، وينتفي عنها طابعها الاجتماعي التضامني(4)، حيث يقول سعيدوني أن موظفي البايليك وجدوا في نظام التويزة وسيلة ملائمة للحصول على كميات هامة من الإنتاج الفلاحي دون أن يضطروا إلى تغطية مصاريف خدمة الأرض وجني المحصول من عائدات الضرائب، ولعل هذا ما جعلهم يتوسعون فيها فأصبحت عملا مفروضا على الفلاحين بغض النظر عن وضعيتهم(5).

إلا أن الجميع يفطر ويجعلون غداء التويزة الكسكس، إما بالحليب واللبن أو باللحم، وإذا كان غنيا يذبح لهم كبشا أو اثنين على قدر من أتاه، وكان للتويزة وزن اجتماعي فالذي يلبي نداءها يقول

---

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 51.

(2) معلمة المغرب، المرجع السابق، ص 2652.

(3) A. Hanoteau et A. Letourneux, La Kabylie et les coutumes Kabyles, Imprimerie impériale, 1873, Paris, T. 2, p 498.

(4) Ibid. p 499.

(5) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر، الجزائر، 2014م، ص 193.

عنه الناس "**فلان مولى ميعاد**" وعند القبائل تعمل التويزة في الحرث وفي الحصاد وفي البنيان أما أهل متيجة فالتويزة في الحرث أو البحائر(1).

د- المعارف الفلاحية العلمية: يقول الحسن الوزان أن عدد وافرا من الفلاحين العرب في إفريقيا الشمالية رغم كونهم في غاية الأمية فإنهم يحسنون الكلام بإسهاب في الفلك، ويستنتجون من أقوالهم استنتاجات متناهية في الدقة والقواعد التي يتبعونها في ذلك، وهي عندهم ضرورية أتت من اللاتينية وترجمت منها إلى العربية، ويوجد كتاب ضخم في ثلاثة أجزاء يسمى "**كنز الفلاحة**" ترجم من اللاتينية إلى العربية في قرطبة أيام المنصور ملك الأندلس، ويتعرض هذا الكتاب لجميع المسائل الضرورية للفلاحة كالفصول وطرق الزرع والغرس وتلقيح الأشجار وتغيير كل ثمر أو حب أو خضرة بواسطة الفلاحة(2).

يقول كاريت أن الفلاح الجزائري كمسلم يعتمد التقويم القمري المرتبط بنشاطات الحياة الدينية، إلا أن الأعمال السنوية التي تضمن التمتع بخيرات الأرض من تحديد فترة الهجرة والعودة أو موسم الحرث وموسم الحصاد، والتي تخضع لحركة النجم (الشمس) التي وحدها تتحكم في الفصول، "اضطرته لاعتماد الرزنامة الرومانية، التي وصلته عبر التلقين الشفهي"(3).

والحقيقة أن هذه المعارف انتقلت بدورها كذلك عن طريق المؤلفات والتصانيف التي تركها علماء الجزائر، وتنوعت شعرا ونثرا، ومتونا وشروحا، وعلى رأس هذه المؤلفات التي تضمنت هذه المعارف منظومة "**السراج في علم الفلك**" للعلامة الموسوعي عبد الرحمن الأخضري (ت 953هـ/1546م) والتي كان لها شهرة وذيوع طيلة فترة حكم العثمانيين للجزائر، سواء داخل الجزائر أو خارجها، إذ أصبحت من المقررات التي تدرس بالمعاهد الإسلامية الكبرى، كالزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب والأزهر بمصر، وتنافس العلماء في شرحها، ولعل من أشهر هذه الشروح شرح سحنون بن عثمان الونشريسي الموسوم بـ: "**مفيد المحتاج في شرح السراج**"، والذي يقول أنه فرغ من تأليفه يوم الثلاثاء السادس من ربيع الثاني عام ستة عشر بعد الألف من الهجرة النبوية، وقد تضمن المتن والشرح بعض المعلومات التي تدل على اعتناء العلماء الجزائريين بتسجيل المعارف الفلكية، ليستفيد منها الفلاح الجزائري، ومن ذلك تقسيم السنة على الفصول، حيث يقول الأخضري عن ذلك:

ويدخل الربيع في فبرايرا=ليلة **يه** [15] فالتكن مثابرا

ليز [17] ميب يدخل المصيف=ومثله من غشتج الخريف

ويدخل الشتاء في نونبرا=ليلة **يو** [16] فاستمع ودبرا(4)

---

(1) ديسبارمي، المرجع السابق، ص 129.
(2) حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 80.
(3) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة في الجزائر الجنوبية، المصدر السابق، ج6، ص 200.
(4) بوزيان الدراجي، عبد الرحمن الأخضري العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، مؤسسة Bled، ط2، 2009م، ص 295.

ويعقب شارح المنظومة الشيخ سحنون بن عثمان الونشريسي على هذه الأبيات بقوله: "اعلم أن هذا التقسيم هو المذهب المعروف، وهو مذهب الفلاحين، وعلّتهم في ذلك أنهم جعلوا أول الربيع حين نبتت الأعشاب في الأرض، وتورقت الأشجار في الغالب، وتفصح الطيور وتفرخ الأحدية والغرابان ويظهر النمل ويُقبل الزمان، وذلك في فبراير، فجعلوا إبداء الربيع من نصفه، وجعلوا أول الصيف في نصف ميب، لأن في آخره تشتد الحرارة وتموت الأرض، فلا تنبت شيئا في الغالب، وجعلوا الخريف في نصف غشتج لأنه فيه تظهر الفواكه الخريفية، ويبدأ طيبها ويعقد البلوط، وجعلوا الشتاء في نصف نونبر، لأن فيه عموم الزريعة وفيه تسقط أوراق الشجر وتموت كل دابة ليس لها عظم وتغلق الحيات أعينها[1]" ويذكر أن هذا التقسيم ينطبق فقط على الجزء الواقع شمال خط الاستواء من الكرة الأرضية.

ويذكر ابن حمادوش في رحلته أنه ألف كتابا في "الروزنامة" أو "الروض نامه"، انتهى منه في محرم من سنة 1157هـ[2]، وتأليفا ثانيا مرتبط بالتقويم يقول أنه جمع فيه "غريب ما أتعلم، فمنها سبعة تواريخ فيه كلها تعلمتها: العربي والمسيحي والاسكندري، كنت تعلمتها قبله، وزدت فيه الفارسي والملكي والقبطي والعبري[3]".

كما يعتبر كتاب **"معالم الاستبصار بتفصيل الأزمان ومنافع البوادي والأمصار"** للشيخ محمد بن علي الشريف الزواوي الشلاطي والذي ألفه سنة 1192هـ من الكتب العلمية الهامة التي تضمنت إشارات في غاية الأهمية للحياة الفلاحية خلال تلك الفترة، المنقولة عن أهل التجارب، فمن ذلك على سبيل المثال: "اليوم الثامن والعشرون هو آخر شباط في هذا الشهر، فيه تغرس الكرم والأشجار في الأرض الرطبة من البصل، وفيه يورق بعض الأشجار، وتزبر الكرم، وتزرع مباقل الصيف، ويكثر العشب والكمئات، وتنقل الغراسات ويغرس الورد والياسمين والسوسان، ويغرس القرع والفقوس البكير، وأفضل وقت تنقى فيه الشجر الصغير الذي مضى له عامان وثلاثة، ويقطع باليد ولا يقطع بالحديد، فإنه يضعفها ويضعف ولادتها على ما ذكره أهل التجارب[4]".

هـ - المعارف الروحية والمجربات: ويمكن أن نضيف ضمن المعارف الفلاحية ما يمكن أن نجعله في المجربات الغير علمية والتي كان يوردها بعض المتصوفة في كتبهم، ومن ذلك ما يذكره ابن سليمان الجزولي في كتابه "كعبة الطائفين: "أن من كتب اسم سيدنا محمد ﷺ مع أسماء أجداده القرباء إلى عدنان، **وجعلهم في زرع، فإن الله ينزل فيه البركة ويحفظه من السوس**[5]"، كما ينقل عن

(1) سحنون بن عثمان الونشريسي، مفيد المحتاج بشرح السراج، مخطوط مكتبة بوردو (Ms 1114)، لوحة: 9. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (5117)، لوحة: 5.

(2) عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش الجزائري، تح: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983م، ص 110.

(3) نفسه 264.

(4) محمد بن علي الشلاطي الزواوي، معالم الاستبصار بتفصيل الأزمان ومنافع البوادي والأمصار، (مخطوط م. و. ج، رقم: 2684، ص: 74.

(5) قيداري قويدر، كعبة الطائفين وبهجة العاكفين في الكلام على قصيدة حزب العارفين (ج1) لمحمد بن سليمان الصائم التلمساني الملقب بالجازولي، تقديم وتحقيق، أطروحة دكتوراه، إشراف: شايف عكاشة، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013م، ص175.

الشيخ السنوسي قوله: "ومما يكتب للسوس في القمح وغيره في شقف سورة الفيل، ثم الخلفاء الأربعة، ثم الفقهاء السبعة رضي الله عن الجميع ثم قوله تعالى: (**فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا**) ويرمي الشقف في الزرع فيحفظه بإذن الله[1]"، ويذكر كذلك أن من ذكر اسمه تعالى الحي والأسماء التي أوائلها الحاء وهي: (الحي، الحكيم، الحليم، الحميد، الحنان، الحفيظ الحق، الحسيب) عند طلوع الشمس في زمان القيظ لم يحس بألم الحر ذلك اليوم، ومن نقش أول حرف من هذه الثمانية الأسماء، في فصِّ خاتم في ثامن شهر في الساعة الثامنة من يوم الأربعاء، وحمله معه أمن من الحيات ويقطع ألم العطش، **وينمي خير البساتين والزرع إذا علق على شجرة**[2]".

ومن المجربات كذلك ما ينقله ابن زرفة الدحاوي في تلخيص الحيوان: "وإذا اتخذ من جلد الضبع منخل، ونخل به البذورات **وزرعت لا يضرها الجراد**، وإذا جلد بجلده مكيال وكيل به البذر **أمن الزرع من سائر الآفات**[3]"، "وإذا علق العاج الذي هو عظم الفيل شجرة لم تثمر تلك السنة، **وإذا بخر الكرم والزرع بعظمه لم يقرب ذلك المكان دود**"، ويقول في موضع آخر "جلد القرد إذا علق على شجرة دفع عنها البرد، وإذا اتخذ من جلده غربال وغربل به الزريعة وزرعت فإنها تسلم من آفات الجراد[4]".

يضاف إلى هذا بعض التعاليم الإسلامية والتي درج عليها المسلمون في سنوات القحط والمسغبة، مثل اجتماعهم لصلاة الاستسقاء، حيث يذكر غويون Goyon أن الداي أمر في 16 أفريل 1818م السكان "بإقامة صلاة استسقاء عامة رجاء نزول غيث من السماء[5]"، كما تذكر فلنزي أن البعض كان يلجأ أحيانا إلى القيام ببعض الأعمال السحرية التي لا علاقة لها بالدين الإسلامي مثل تكليف بعض العائلات المشهورة بكراماتها بتدشين أعمال الحرث في منطقة القبائل بالجزائر[6].

و- المعارف الشرعية: ولارتباط كثير من الوسائل والأساليب الفلاحية بالحياة الدينية، كان لابد أن تتدخل كتب الفقه والأحكام والأقضية والنوازل في الفصل والبت فيها على ضوء الأحكام الشرعية، لذا لا نستغرب أن الكثير من وثائق المحاكم الشرعية تدور حول هذه المسائل المرتبطة بالقسمة والشركة والمغارسة، كما أن علماء الجزائر تركوا لنا رصيدا زاخرا من الفتاوى والنوازل والكتب التي تعتبر مصدرا هاما في معرفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، ومن ذلك النوازل التي جمعها المازوني في كتابه: "**الدرر المكنونة في نوازل مازونة**"، وما أضافه إليه أحمد بن يحيى الونشريسي في **المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، دون أن ننسى نوازل ابن الفكون القسنطيني، والتي تضمنت إشارات ومعلومات في غاية الدقة عن الأحوال الفلاحية ببايلك الشرق خاصة، من خلال تطرق الكثير من النوازل لمسألة الملكيات الزراعية،

(1) نفسه، ص ص175.
(2) نفسه، ص333.
(3) تقي الدين بوكعبر، تلخيص الجمان من حياة الحيوان لمحمد المصطفى بن زرفة الدحاوي المعسكري دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه، إشراف: دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، 2019-2020م، ص 367.
(4) نفسه، ص 393-394.
(5) سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص 337.
(6) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص 57

ومسائل السقي، ومختلف المحاصيل الزراعية التي كانت تنتجها أراضي الشرق الجزائري، وكذا النظم الزراعية المنتشرة مثل: نظام المزارعة، والمغارسة، والتعويض، والخماسة[1].

كما ألف عبد الرحمن المجاجي (1020هـ/ 1611م)كتابا في المغارسة بعنوان: " **التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج**"، مستكملا مبحثا هاما لم يتطرق له خليل المالكي في مختصره، وكان من بين أغراض تأليفه لهذا الكتاب تنظيم الصيرورة الاقتصادية الفلاحية الجديدة التي ظهرت بمقدم الأندلسيين إلى المغرب العربي، هذا الجانب الحساس في حياة الجزائريين الذين كانوا أحوج ما يكونون إلى تنظيمه، وذلك لطغيان الفلاحة على نشاطهم اليومي، وأغلبهم كان هذا مصدر قوتهم وعيشهم، وفي المقابل شاعت بعض المعاملات الفلاحية التي لا تمت إلى الفقه بصلة، كما نقل ذلك المجاجي في كتابه[2].

(1) بوحفص بولنوار، نوازل ابن الفكون القسنطيني المالكي، دراسة وتحقيق من الأكرية إلى منتصف الحبس، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي ميهوبي، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الدراسية: 2018-2019م.

(2) عبد الرحمن المجاجي، التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج، تحقيق: خالد بوشمة، دار التراث ناشرون، الجزائر، ط1، 2005م، ص 50.

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي في الجزائر العثمانية

نشير ابتداءً أنَّ الإنتاج الزراعي في الجزائر العثمانية تشكل أساساً من ثلاث محاصيل رئيسية، حيث يتصدر **انتاج الحبوب** (القمح والشعير) الصدارة، والذي كان ينتج في مختلف سهول الإيالة، ثم يليه في الأهمية إنتاج الزيتون خاصة في المناطق الجبلية، ثم إنتاج التمور الذي كان يجنى من المناطق الجنوبية والصحراوية، وظلت بقية المحاصيل من خضر وفواكه وأعلاف محاصيل ثانوية ليس لها دور بارز في اقتصاديات الأرياف الجزائرية خلال هذه المرحلة، ومع ذلك سنخصص لها ما يناسبها من الحديث حسبما تسمح به المعطيات التي وقفنا عليها.

1- انتاج الحبوب:

أ- القمح:

هناك عدة مؤشرات تعكس مدى أهمية زراعة الحبوب في الجزائر خلال العهد العثماني، ذلك أنَّ جزءً معتبرا منه كان يوجه للاستهلاك المحلي، باعتبار القمح الغذاء الرئيسي للجزائريين، كما كان جزءٌ مهمٌ منه تتم جبايته من قبائل الرعية، أو تحصيله من الأراضي الشاسعة التي كان يملكها البايلك ويمارس عليها زراعة الحبوب بشكل رئيسي، حيث كان يوجه هذا الإنتاج لمخازن البايلك الذي كان يحتكر تصديره للخارج، وكما يوجه جزء مهم منه كذلك لنجوع القبلة التي تتوافد على المنطقة التلية في موسم الحصاد قصد الاكتيال، وكذلك الأمر بالنسبة لقبائل الجبال الذين يعملون على استكمال كفايتهم من هذه المادة من سكان السهول.

يقول لويس بياس: "من المعلوم للجميع أن الجزائر كانت سلة خبز (مخزن حبوب) روما، ويضيف أن انتاج الحبوب قبل الاحتلال الفرنسي كان يتكون من القمح الصلب والشعير والذرة والبشنة أو الدخن"[(1)]. يحتل انتاج القمح صدارة المحاصيل الزراعية في الجزائر، لكونه مصدر الغذاء الأساسي للسكان، حيث يصنع منه الخبز والكسكس، ويقول شالر أن الجزائريين "قلَّما يزرعون أية حبوب أخرى، غير الحنطة والشعير[(2)]"، ويورد صالح بن العنتري أبياتاً من الشعر الملحون تعكس القيمة والأهمية التي كان يوليها المجتمع الجزائري لزراعة القمح:

القمح يا باهي اللون=من شبعتك لا زيادة

أنت قوت كل مسكين=بك الصلاة والعبادة[(3)]

(1) Louis Piesse, Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie, comprenant le Tell et le Sahara, Paris, Hachette, 1862, p L.

(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 29.

(3) محمد صالح بن العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 43

ومثله قول الشيخ عبد الرحمن المجذوب في رباعياته: **القمح يسموه الربح= درِّيه يمشي غباره**[1]، ومن كلامه المأثور في التشجيع على زراعة القمح قوله: "**الحرَّاث يحرث القمح، إذا باعه يفكُّه، وإذا كلاه يدكُّه**"، يعني إذا باعه يستطيع أن يسدّد ديونه، وإذا أكله يسمنه[2].

يقول سبنسر: "وقد كان القمح من المحاصيل الجزائرية الهامة، وكانت الأنواع الصلبة هي وحدها التي تزرع في الايالة[3]"، وهو ما يؤكده دي فونتان بقوله: "اشتهرت السواحل الجزائرية بزراعتها للقمح الصلب ذو الملمس الرملي (السميد) والصعب العجن، ولكنَّه يعطي خبزا ممتازا، هذا الدقيق مقدَّر جدا في إيطاليا حيث يستعمل في صنع العجائن، أما القمح اللين (الفرينة) فلم يكن موجودا في أي مكان[4]"، ويضيف دي بارادي أن أحسن أنواع القمح الجزائري هو القمح القسنطيني، فلا يفوقه إلا قمح ناحية سردينية[5].

في حين يرى ديستري أن أفضل قمح في الجزائر يأتي من مقاطعة تلمسان، وهو المسمى بـ"**المرواني**"، والذي ينمو كذلك بضواحي مدينة المدية[6]، وفي المنطقة المعروفة بالسلة الجزائرية للخبز حول المدينة، وكان معدلها هو 50 حبة للنبتة الواحدة، وكان يضرب المثل بجودته، فيقال: "**اللي يزرع، يزرع المرواني، واللي يغرس، يغرس الغداني**" (ضرب من التين)[7].

كما اشتهرت الجزائر بإنتاجها لنوعية جيدة من القمح تعرف **بالبليوني،** أو القمح الصلب الذي يصنع منه الخبز الجيد، وحسب سعيدوني فإن "القمح البليوني يتفوق في نوعيته على قمح سردينيا المشهور آنذاك"، ويُقبل التجار الأجانب على تصديره وتزويد الأسواق الأوروبية منه، وكانت أراضي الأطلس التلي والهضاب العليا هي المنتجة له، على عكس المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة التي كان قمحها رديئا بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة[8]، ويدَّعي دي فونتان أنه لا يزرع في الجزائر سوى نوع واحد من القمح وهو القمح الصلب أو القمح الملتحي، ويصفه بكونه رائع للغاية وأنه ملفت للنظر، ويسهل تمييزه[9]، يضيف الدكتور عبد القادر حليمي أن الجزائر عرفت منذ القديم

(1) Henry de Castries, Les gnomes de Sidi Abd er-Rahman el-Medjedoub, Ernest Leroux, Paris, 1896 P 51

(2) Gaëtan Delphin, Op.cit. p.175

(3) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص143.

(4) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. TII. P 260.

وليام شالر، المصدر السابق، ص 29.

(5) Venture de Paradis, Alger au XVIIIe siècle, Ed. E. Fagnan, Alger, 1898, p22.

(6) Stéphan d'Estry : Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Admame et Cie, ed. Tours 1845, P.128.

(7) عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 202.

(8) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 174.

(9) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. TII. P 270.

عدة أنواع من القمح، وأشهرها: البيدي والزناتي والبسكري والملياني[1]، وهناك من يضيف نوعا باسم: "جناح النسر (*Jennah-nassr*)[2]".

كما يذكر خبير المحاصيل الحقلية الأستاذ وصفي زكريا أن أنسب أصناف القمح الصلب الموافقة للشروط الإقليمية في الجزائر هي: صنف المدية، المقاومة للفحة، وسنبلته شديدة السمرة، وسفاه طويل وقوي وأسود، وحبه متطاول[3]، والرياتي[4] والمانيتوبا المستعملة في السميد، والعجيني والحجة، ومحمد بن بشير والمحمودي والحدبا، والأصناف المستعملة في الدقيق هي: الكحلاء، والحمراء، والتونسي والحاشد، ويضيف أن المحمودي من أجلِّ الأصناف قدرا، وهو ذو ساق ضخمة طويلة، وتِبن قاس، وسنبلته طويلة كثيفة مفلطحة قليلا، مربعة الشكل وذات سفا شديد السواد، أما حبُّه فضخم وملآن مكتل لامع، وهو ينتج سميدا من الطراز الأول[5].

وحسب دي فونتان فإن السنبلة الواحدة من القمح قد تنتج عددا كبيرا جدا من السيقان[6]، وينقل عن شو أن خليفة تلمسان أحضر يوما سنبلة من القمح تحتوي على 80 ساقاً[7]، بالإضافة إلى أن ارتفاع سنابل القمح والشعير يزيد في بعض الأحيان عن قامة الرجل، حيث أنه تهمل السنابل القصيرة أثناء الحصاد[8]" ويقول فونتور دي بارادي أن أحسن الحبوب، والسنبلة التي تحمل أكبر عدد من الحبِّ هو الذي في مقاطعة قسنطينة، ثم معسكر ثم جنوب التيطري الذي يرى أنه أقلُّ المناطق انتاجا[9].

يمتاز قمح بايليك الشرق بنوعيته المختلفة عن بايليك الغرب، حيث يذكر دي فونتان بأنه قام بطحن 80 رطلا من القمح الجيد جلبه من ضواحي قسنطينة، فمنحه 70 رطلا من السميد، و4 من الطحين و6 من النخالة، و30 رطلا من هذا السميد بإمكانها أن تعطي 40 رغيفا من الخبز الأبيض الجيد جدا، وإذا قارنا ذلك بالنواحي الغربية مثلا نجد القمح هناك يعطي أكثر بقليل من الطحين عن السميد، أما قيمته فهي أقل من قيمة قمح قسنطينة، حيث أن 70 رطلا من القمح الجيد في نواحي معسكر يمنح 43 رطلا ونصف من السميد، و11 ونصف من الطحين، و14 من النخالة، و29 رطلا من السميد يعطي 37 رغيف ونصف من الخبز الأبيض فقط، ويضيف قائلا أنه من المحتمل أن يكون هذا الاختلاف الملحوظ يعود إلى درجة الحرارة الجافة والرطبة[10].

---

(1) عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 210.

(2) M. de Larfeuil, Guide du colon en Algérie, et description des productions de ce beau pays, Dentu et Garnier (Paris), 1848, p 17

(3) ينظر صورته في الملاحق.

(4) كذا في الأصل، ولعله "الزناتي" سابق الذكر.

(5) وصفي زكريا، زراعة المحاصيل الحقلية، دار رسلان، دمشق، 2015م، ج1، ص 55 و68.

(6) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. TII. P 271

(7) Shaw (Dr), op.cit. TII, P 271.

(8) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 49.

(9) Venture de Paradis, op.cit. p

(10) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII, p 282.

ورغم أن سهل متيجة يعدُّ من أخصب سهول الجزائر وأهمها إلا أن قمحه "يعدُّ من أحطِّ قموح الأراضي الأخرى، _حسب حمدان خوجة_ فلونه أدكن ونشاؤه قليل بالنسبة إلى جميع القموح الأخرى، ولا يمكن تدخيره أكثر من سنة، لأنه سريع التأثر بما يفسده ويتلفه، ولهذا يؤتى بحبوب البذر من مكان آخر" ويُرجع سبب رداءة قمح متيجة إلى "مناخ البلد وهواء الأرض" ويضيف أن الفلاحين يرجعون ذلك "الكثرة الندى المتساقط على سنابل القمح قبل نضجها(1)"، ولعل هذا الموقف من حمدان خوجة جاء في سياق تثبيطه للمعمرين الفرنسيين عن الاستحواذ على الأحواش الكثيرة الواقعة في السهل(2)، بدليل أن جغرافيي القرن 16م يقولون أن سهل متيجة يُنبت القمح الجيد بكثرة(3)".

عدد مواسم الحصاد: وتختلف المصادر حول ما إذا كان هناك موسم واحد أو موسمان للحصاد يحصل عليها المزارعون الجزائريون، حيث يذكر أحد الرحالة الألمان وهو فرديناند فينكلمان نقلا عن بعض الجغرافيين القدامى أن أرض الجزائر تنتج القمح مرتين في السنة، مرة في الربيع ومرة في الصيف، وينقل عن أحد الأهالي قوله أن الأرض لا تزرع مرة أخرى بعد حصاد الربيع، وانما يكتفي الفلاح بقلب تربة حقول الحنطة، فتنتج الحبوب، التي سقطت في الحصاد الأول غلة كبيرة في الصيف(4)، وهو ما يؤكده هابنسترايت في رحلته حيث يقول أن سهل متيجة غني جدا بالحنطة وباقي أنواع الحبوب التي تزرع في موسمين سنويا، وتعطي محصولين في السنة الواحدة(5)، ويقول الباحث كمال بن الصحراوي أن "هذا المنتوج يعرف بالغرب الجزائري "**بالعادي**" أي الذي ينمو بصفة تلقائية دون حاجة إلى عملية بذر أخرى(6)، إلا أن شو يؤكد أنه لم يسمع عن أي جزء من أجزاء الإيالة ينتج أكثر من محصول واحد سنويا(7)، مما يجعلنا نعتبر أن السنوات التي شهدت انتاج محصولين كانت مواسم استثنائية ونادرة.

مردود القمح: يقول شو أن مقدار صاعين ونصف من القمح أو الشعير تكفي لزراعة أكبر مساحة يمكن لزوج من الثيران حراثتها في يوم واحد(8)، ويقول حمدان خوجة أنه كان يزرع حصته بسهل متيجة من حبوب القمح حوالي 160 حملا من أحمال الجمل، ومن حبوب الشعير 120 حملا(9)،

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 65.
(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 129.
(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 37.
(4) أبو العيد دودو، المصدر السابق، ص 24.
(5) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 53، وقع سبق قلم من الأستاذ سعيدوني في دراسته حول الحياة الريفية بدار السلطان (ص 252)، حيث نقل عن هابنسترايت أنه يذكر أن حصاد القمح والشعير يكون مرتين أو ثلاث مرات في السنة، وبالعودة إلى الرحلة الأصلية في نسختها الفرنسية وجدنا أنه يذكر أن الحبوب يتم حصادها مرتين فقط، ينظر:

Jean Ernest Hebenstreit, voyage a Alger, Tunis et Tripoli, Nouvelles annales des voyages, A 1830, T 46, p 31.

(6) كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، إشراف: دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013م، ص 207.
(7) Shaw (Dr) .op.cit. p 13.
(8) Idem. P13
(9) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 65

ويضيف شالر أن الكمية التي يزرعونها في الأكر[1] هي 5 بيكات، يبلغ مردودها على الرغم من حالة الزراعة البدائية ما يتراوح بين 8 و11 بيك[2]، ويقول مارمول أن قسنطينة كثيرة الخصب بحيث أن الصاع الواحد من البذور يعطي ثلاثين صاعا من الغلة[3]، أما بيليسيي فيقول أنه رغم جودة المحصول إلا أن العرب لا يتحصلون سوى على نسبة 10 إلى 12 من الواحد من مجموع حصادهم في سهول الجزائر العاصمة، وفي سهول سيرات بإقليم وهران تكون النتائج أفضل، وتصل النسبة إلى 14 إلى 15 من الواحد[4]."

عادة ما يقدر متوسط مردود القمح بين 8 و12 قنطار للهكتار الواحد، إلا أن مردوده يصل إلى أزيد من 15 قنطار للهكتار في الحقول المهيأة بشكل جيد، وفي حوش حسن باشا (المزرعة النموذجية) بلغ انتاج القمح عام 1831م كمية قدرت بـ 20 قنطار للهكتار الواحد[5].

وعلى العموم فإن غلة البذور في الجزائر كما هي في أي مكان آخر مرتبطة بطبيعة الأرض، فيمكن للأرض العادية أن تعطي مردودا من 9 إلى 15 في الواحد، وعلى هضبة زيدور الغنية التي يعتبرها أهالي المقاطعة الغربية مخزن بايلك وهران تنتج 22 في الواحد، ويشير دي فونتان أن بعض الأقاليم يمكن أن يكود عائدها أكثر من 50 وأكثر في الواحد، غير أن الجزائريين عادة بالكاد يحصلون على 6 أو 7 بسبب أنهم يقولون أن ما يأخذونه يكفي حاجتهم، ومن غير المجدي لهم أن يزعجوا راحتهم[6].

اشتهرت سهول عنابة وسطيف وبجاية ونواحي وادي الزناتي وقالمة بإنتاج الحبوب، لا سيما المنطقة المحيطة بقسنطينة التي اشتهرت بنوع جيد من القمح يقاوم الرطوبة، ويمكن الاحتفاظ به في المطامير لمدة قد تصل إلى 50 سنة، كما كانت الشركة الافريقية تصدر من ميناء عنابة كميات ضخمة منه، قدرت سنة 1787 بحوالي 25000 قنطار من الحبوب[7].

بالنسبة لبايلك الغرب فقد كانت السهول هي الأراضي الصالحة للزراعة وخاصة سهل غريس الخصب الذي كان ينتج كميات كبيرة من الحبوب ويعتبر المصدر الرئيسي للقمح في كامل الغرب الجزائري، حيث كان يزرع نصفه قمحا والنصف الآخر شعيرا، بالإضافة إلى سهول وهران والشلف والهبرة ومليانة، فالمتتبع للجغرافية الوصفية لحسن الوزان يجده يعدد عدة مناطق بالغرب الجزائري مشتهرة بإنتاج وفير من الحبوب، مثل إقليم تنس، وسهل تفسرة، ويقول أن سهل تسالة ينتج قمحا جيدا جميل اللون غليظ الحب، يمكنه وحده أن يزوِّد تلمسان بما تحتاجه من حبوب، وكذلك سهل مدينة البطحاء [بلدية المطمر حاليا] ينبت فيه القمح بكثرة، حيث كان يحرثه في القرن 16 أحد

(1) يقول مترجم مذكرات شالر: مقياس انجليزي أمريكي للمساحات الزراعية يساوي 4840 ياردة مربعة=4000 مترا مربعا، ويترجم غالبا بالفدان.
(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 29.
(3) مارمول، المصدر السابق، ج 3، ص 12.
(4) بيليسيي، المصدر السابق، ج2 ص322.
(5) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص 252.
(6) Louis de Baudicour, La colonisation de l'Algérie : ses éléments, J. Lecoffre, 1856. p 23-24.
(7) فلة موساوي-القشاعي، المرجع السابق، ص 44.

المرابطين وكان عُشر أراضيه يصل إلى 8000 كيل (رودجي) من القمح في السنة[1]، وكان بايلك الغرب ينتج في معظم السنوات زيادة تكفي للتصدير ففي النصف الأول من القرن 18م كان صاحب معامل بريطاني مقيم في وهران يبعث كل سنة بين 7 و8 آلاف طن من ذلك الميناء إلى إنكلترا[2].

أما في بايليك التيطري فقد كانت تزرع الحبوب في جيوب المناطق الجبلية وفي الأراضي المستوية المحاذية لها، كما هو الحال في سهول بني سليمان وسهل عريب وسهل البرواقية نظرا لتوفر الشروط الطبيعية الملائمة لإنتاج هذا النوع من الزراعات[3]، ومن الأعراش التي كانت تعتمد على زراعة الحبوب عرش أولاد بويعقوب وعرش حسن بن علي الذي تشمل أراضيه على سهول البرواقية التابعة للبايلك ومساحتها حوالي 100 هكتار، وكذلك قبيلة عريب[4].

تنحصر زراعة الحبوب ببلاد القبائل في أشرطة ضيقة ومتعرجة، ولا توجد وفرة من هذه المادة إلا بدلس حيث يملك أهلها أراضي زراعية كثيرة تنتج القمح، حسب وصف حسن الوزان[5]، وتعزى ندرة الحبوب في بلاد القبائل خاصة إلى العامل الجغرافي المتمثل في تضاريس المنطقة الجبلية، وكذا الظروف الغير المواتية التي ترافق هذه الزراعة كنوعية التربة، فلذا كمية القمح التي تنتجها المنطقة غير كافية على الإطلاق لتغطية استهلاكهم، مما يدفعهم إلى شرائه من الأسواق العربية، أو استعمال طحين البلوط في الخبز، أو التعاون مع بعض القبائل العربية المحيطة بهم من أجل استغلال السهول التي يشغلها هؤلاء[6].

أما في الجنوب فتحتل زراعة الحبوب مرتبة ثانوية ضمن موارد الصحراء، غير أن هذا لم يمنع من تواجده ببعض جهاتها، ومن ذلك سهل الفيض في الجزء الشرقي من واحة الزيبان، حيث يعتبر من أكثر المناطق الجزائرية إنتاجا، إذ يعطي قبيلة النميلة التي تزرعه محاصيل هائلة، حيث تقوم بتصريفه بأسواق واد سوف، حيث لا تضطر قبائل واد سوف للذهاب للتل لجلب الحبوب، كما كانت قبائل أولاد نايل وقبائل حوض الحضنة تنتج من الحبوب بمعدل استهلاكها[7].

ب-الشعير:

يذكر دي فونتان أن الشعير هو أول محصول يتم حصاده على طول سواحل الإيالة، حيث يتم ذلك مع نهاية أفريل وبداية شهر ماي، ولكن في الصحراء يبدأ حصاد الشعير في شهر مارس[8]، ويضيف واصفا نوعية الشعير المنتشر في الجزائر بأنه "ذو الأوجه الستة والذي يعتبر النوعية

(1) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 24، 25، 28، 36.
(2) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص143.
(3) نور الدين إيلال، إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900) أطروحة دكتوراه، إشراف: شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014/2013م، ص 48.
(4) فايزة بوشيبة، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073-1245هـ / 1662-1830م، رسالة ماجستير، إشراف: عمر بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص40، 41
(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 42
(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل ج1، المصدر السابق، ج3، ص 201.
(7) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة في الجزائر الجنوبية، المصدر السابق، ج6، ص 196.
(8) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. TII, p 277.

الوحيدة التي تزرع في البلاد، هذه النوعية هي ذات مردودية معتبرة، وناجحة جدا في البلاد الدافئة مثل الجزائر"[1].

ويتحدث مبارك الميلي عن نوعية نادرة من الشعير الذي كان يزرع في الجزائر، وهو الشعير السلت، ويقول أن قشرته قشرة الشعير وحبته حبة القمح، وأن العوام يدعونه **"شعير النبي"**[2]، ويضيف الدكتور حليمي أنه يسمى بالبربرية "تيمزين"، ويمتاز بمقاومته للحرارة الشديدة والجفاف، وأن ساقه يقرب من المتر طولا[3]، ويصف الرحالة السجلماسي شعير قرية بوسمغون بأنه "جيد جدا، بسبب اعتنائهم به عند حرثه وما بعده، ويقاسون فيه جهدا"[4].

تجنى في جميع جبال الجزائر كمية من الشعير، لأن السكان ورغم كون الأراضي وعرة حجرية، فهم يتخذون سطوحا من الحدور التي يزرعونها بعد دعم الأرض بالجدران، ومحصول الشعير فيها جيد جدا وغليظ، رغم أنه حامض بعض الشيء يزعج أضراس الخيل مثل جبال مطغرة قرب ندرومة، فجبالهم لا تنبت سوى الشعير والخروب، وجبل زاتيمة الذي يكثر عندهم الشعير وجبال بجاية[5].

وتمتد حقول الشعير بالشرق الجزائري في الأراضي السبخية بجهات الحضنة والأوراس[6]، كما يزرع خاصة في حقول قبائل الأطلس التي يتأقلم فيها الشعير مع أنواع من التربة تفتقر إلى التحضير والمواد المخصبة، والتي يعطي فيها الشعير مردودا أحسن من مردود القمح، حيث يعطي ما بين 19 إلى 40 قنطار لكل هكتار، وللفلاح الجزائري ولعٌ بزراعته، لنموه السريع، ومردوده العظيم، بالإضافة إلى كونه غذاءهم الرئيسي، وعلف لخيولهم[7]، وهذا ما دفع بالباحث بلبروات إلى اعتبار أن زراعة الشعير كانت هي المهيمنة على زراعة القمح، خاصة بفحص مدينة الجزائر[8].

البشنة: في بعض الأحيان يستعيض الأهالي عن زراعة القمح بنوع من الحبوب يسمى محليا **"البشنة"** وهو عبارة عن نبات يشبه الذرة، وحبوبه أصغر ولونها أبيض، تفيد سيقان هذا النبات في تغذية المواشي، حيث تبقى حقول البشنة بعد الحصاد مغطاة بسيقان كثيرة من هذا النبات، فيتم إطلاق المواشي فيها[9].

---

(1) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII, p 270

(2) مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، د. ت. ن، ج1، ص 56.

(3) عبد القادر حليمي، الفضائل المروية في الأعشاب الطبية، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ط. خ، 2015م، ج2، ص 47.

(4) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 131.

(5) مارمول، المصدر السابق، ج1، ص 32. ج2، ص 360، 351 و384.

(6) فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 44.

(7) M. de Larfeuil, Op.cit. p 17

(8) بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص 643.

(9) L. De Baudicourt, Op.cit. p 23

زراعة الذرة: تنجح زراعة الذرة في البلدان الحارة جيدا، وهي تنتج من 20 إلى 80 هكتولتر لكل هكتار، خاصة إذا تم ريها[1].

2- زراعة الأرز:

كان دايات الجزائر يعتمدون في تموين جنود الإنكشارية على الأرز، حيث ورد في دفتر التشريفات: "ووفقا للوائح القديمة فإن كل فصيل عسكري من الفصائل العاملة والفصائل الاستطلاعية تتحصل على 25 رطل من الأرز[2]، كما وجد بمدينة الجزائر أمين للأرز، يشرف على زراعته وجمع الضرائب المتعلقة به ويدفعها للخزينة، ولهذا اضطروا إلى استيراده من مصر خاصة، أو من بلدان المشرق بصفة عامة[3].

غير أنه ومنذ القرن 17م، نجد زراعة الأرز تزدهر في عدة مناطق من الإيالة الجزائرية، حيث أصبح يعتبر من الزراعات النادرة، والتي تنحصر زراعتها في المناطق التي تتوفر فيها مياه كافية في الصيف، مثل سيق والهبرة وبعض الحقول الرطبة بمتيجة السفلى، وخاصة في الجهة الغربية على ضفتي وادي جر، والمروج التي تقع شمال سوق علي (بالقرب من بوفاريك) حيث تظهر المستنقعات وتتوفر مياه العيون المنبجسة هنا وهناك طوال السنة، وقرب نهر الحامة أسفل قسنطينة[4]، ويذكر فايسات أن كاتبا عربيا يذكر أن الأرز كان يزرع أيضا بجندل قرب مليانة[5].

أما تيدينا Thédenat الذي مر على مليانة سنة 1758م فقد اعتبر مليانة هي بلد الأرز[6]، واعتبر بوتان أن زراعة الكثير من الأرز بمليانة، جعل البلاد غير صحية[7]، ويقول روزي أن الأرز يزرع على نطاق واسع بمقاطعة وهران[8]، وهو ما يؤكده فونتير دي بارادي، الذي كان مقيما بالجزائر منذ سنة 1788م، إذ لاحظ أن زراعة الأرز ببايليك الغرب كانت تتم على ضفاف نهر مينا، حيث شرع في زراعته منذ سنوات" _أواخر القرن 18م_، ويقول أن أرز مليانة أفضل جودة من أرز مينا، لأن أرز مينا لين جدا ويكسر عند طهيه، وهو عيب كبير عند تحضير طبق البيلاف pilau المفضل لدى الأتراك، ويضيف أن أرز البلد يتراوح سعره من 10 إلى 11 فرنك للقنطار، غير أنه يباع بالصاع أو بقنطارين[9].

---

(1) M. de Larfeuil, Op.cit. p 18.
(2)Albert. Devoulex, Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, impr. du Gouvernement, Alger, 1853. p. 31.
(3) عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر، المرجع السابق ص 295.
(4) نفسه، ص 295.
Dépôt de la guerre (France), Aperçu historique, statistique, et topographique sur l'état d'Alger, C. Picquet, 1830, TII, p 104.
(5) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 169.
(6) Marcel Emerit, Op.Cit. p 162.
(7) Gabriel Esquer, collection de documents inédits sur l'histoire de l'Algérie après 1830, librairie ancienne honoré champion (paris) 1927, p86.
(8) Claude-Antoine Rozet, Op.Cit. TI, p 213.
(9) Venture De Paradis, Op.Cit. p 23.

ويذكر دي فونتان أن الأرز يزرع على حواف نهر مينا في بداية شهر ماي، ويكون حصاده خلال شهر أوت، حيث تسقى الأرض جيدا لعدة أيام دون أن تنبش التربة، ويلقى الأرز على سطح الماء بين الأعشاب، إلا أنه يقول أن أرز الإيالة أقل جودة من الأرز المستورد من مصر[1]، ولشيوع زراعة الأرز وازدهارها نجد أنه كان على نهر مينا كوناق يسمى "كوناق حقول الأرز"، بسبب حقول أرز الباي، وشيخ الكوناق هو قايد بلاد مينا نفسه، وكان يعقد في ذلك المكان سوق أسبوعي كل خميس، يقصده العرب لشراء الأرز[2].

ويقول الباحث خليفة حماش أن زراعة الأرز كانت تقع خارج مدينة مليانة، وكانت تختص بها حتى أنها سميت "بلاد الأرز" ويستند في ذلك على وثيقة أرشيفية تضمنت تقسيم تركة فطومة بنت أحمد بن غالب في أواسط ذي الحجة 1064هـ (1654م)[3]، أما توماس هيس فيذكر أنه شاهد يوم 4 ديسمبر 1676 على الجهة الغربية من وادي جر مزرعة صغيرة والعرب يضربون الأرز بالقوالب[4].

يذكر دوبارادي أن الجزائر كانت تستورد الأرز من الإسكندرية، ولكن بعد الشروع في زراعة الأرز تمكنت الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاجه، حيث "قدر الإنتاج السنوي لهذا المحصول في مليانة ومنطقة مينا "ما بين 5 و6 آلاف قنطار، تسد حاجة البلد وتغني عن استيراده من مصر، ويضيف أن السيد جيمون وهو تاجر فرنسي قام منذ 3 أو 4 سنوات، بإحضار شحنة أرز من مدينة دمياط المصرية وأجبر على التخلص منها وبيعها بخسارة، وارسال ما لم يستطع بيعه لمرسيليا[5].

غير أن جريدة المبشر الاستعمارية تزعم أن زراعة الأرز لا تصلح في الجزائر، "لأنها تفسد الهواء وتجلب الأسقام، لكونه يزرع في الأراضي المنخفضة التي يعلوها الماء"، غير أنها أعطت احتمالية زراعة نوع من الأرز يدعى "**كارو**" يزرع في أواخر أبريل حين تزداد الأرض حرًّا مع احتياجه لسقاية الماء، وكيفية ذلك تحرث الأرض مرتين ثم تخطط أسطار على مسافة ذراع ويزرعوا الحبوب بداخلها ويغطوها بالتراب ثم تسقى مرتين في الأسبوع وتنقى من الخصب كما هو المعلوم، وأما مقدار الزراعة ففي كل هكتار الذي هو عُشر الزويجة يكفيه وزن 25 ليتر من الأرز، ومحصول ذلك يكون 3000 كيلوغرام أضعاف يعني 150 مرة ما زرعوه[6].

3- زراعة الدخان (التبغ):

يعتبر التبغ من أهم المنتوجات التجارية التي عرفتها الإيالة حسب ما ذكره دي بارادي، والذي كان يزرع خاصة في نواحي مدينة الجزائر ويتميز بجودته العالية، ويرسل منه الكثير إلى تونس

---

(1) Peyssonnel et Desfontaines : Op.cit. TII, p158.

(2) Walsin Esterhazy, Op.cit. p 250.

(3) خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص 740.

(4) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 257.

(5)Venture De Paradis, Op.cit. p .79

(6) المبشر: العدد 86، 31 مارس1851.

وطرابلس، وخاصة دخان عنابة الذي يعتبر أجود من دخان فحوص الجزائر، ويقدر سعر النوع العادي منه بـ 2 موزونات للرطل (16 أوقية)، أما النوعية الرفيعة فسعرها 3 موزونات، يباع بالجملة على شكل 100 كتلة، تضم كل كتلة حوالي رطل[1].

ومن المناطق المشتهرة بزراعة التبغ نذكر "**وطن بني موسى** الذي ينتج نوعا من التبغ الجيد يكثر عليه الطلب[2]"، وكذلك حقول أولاد الشبلي المشتهرة بغراسة نوعية ممتازة منه، تعد من أرقى أنواع التبغ في العالم[3]، و**سكان وطن بني خليل** "اشتغل بالجد وغاية الجهد في غراسة الدخان، لما شهدوا من ربحه"[4]، وتذكر صحيفة المبشر أن أهل هذا العرش قدموا للجزائر لبيع الدخان للبايلك "فاشترى منهم أحسنه ورد رديئه لغلظة قطميره وعدم يبسه"[5].

كما اشتهرت جبال القبائل بإنتاج التبع وخاصة عند **قبيلة بني إسماعيل** بمقاطعة قنديرو الواقعة في حدود بلاد القبائل والتي اضطرت إلى انشاء صناعة خاصة بها وهي زراعة التبغ، فهي تجني ما يكفي لتغطية استهلاك سكان جميع آقبو، ويقال أن هذا التبغ قوي جدا[6].

ويزرع سكان الصحراء نباتا يدخنه العرب والأتراك بكثرة يدعى "**الكيف**"، ويشبه نبات القنب، وبعض أوراقه طويل وبعضها الآخر قصير، وتقتلع سيقانه في الخريف وتجفف وتباع بكميات كبيرة أو صغيرة، ويقتلع المدخنون الأوراق الصغيرة ويقطعونها بسكين قطعا صغيرة ويدقونها ويخلطونها بتبغ قليل مدقوق أيضا، ويستعملون في تدخينها قصبة رقيقة طولها قدم بغليون في حجم قمع الخياط، وفي مقاهي قسنطينة يجلس الناس في حلقة ويسحب الواحد منهم بعد الآخر سحبتين أو ثلاث من نفس القصبة، ويبلع الدخان ولا ينسفه الا بعد أن يصله الدور للمرة الثانية، وتصبح المجموعة كلها بواسطة غليونين من هذا النوع سكرى تغط في نوم عميق[7].

كما كانت وحات الصحراء تستنبت التبغ، وخاصة واحات وادي سوف حيث يمزج تبغها بحشائش طبيعية تعطر نكهته، مما ضاعف الاقبال عليه، وأصبح القنطار منه يباع بما لا يقل عن 20 بوجو[8]، والظاهر أن أهل الصحراء كان لهم اقبال كبير على اقتناء الدخان، ويبالغون في البحث عنه واشترائه مهما غلا ثمنه، فقد ذكر السجلماسي في رحلته أن أحد الأعراب الذين التقاهم ركبهم بين قصر الغاسول وعين ماضي اشترى "ورق العشبة المذمومة المسماة عند أهلها "تبغى" بشاة، وطلبوا من الركب من يشتري منهم حمارا بها[9]"، ويذكر أوجين دوما أن استهلاك التبغ أصبح سائدا

---

(1)Venture De Paradis, Op.cit. p 24.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 111.

(3) حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 297. ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 176.

(4) المبشر: العدد 41، 15 ماي 1849.

(5) المبشر: العدد 55، 15 ديسمبر 1849.

(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3 ص275.

(7) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص102

(8) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 176.

(9) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 138.

وضرورة أساسية بالنسبة لجميع سكان الصحراء باستثناء المرابطين، حتى أن أحدهم عرض نفسه لقافلة ليكون عبدا مقابل إعطائه التبغ[1].

ورغم النقاش العلمي الحاد الذي أثاره موضوع التبغ والتدخين إلا أننا لم نقف على أي تدخل يذكر لسلطة البايلك، واستمر الناس بتناوله إلى حلول الاستعمار الفرنسي وقيام دولة الأمير عبد القادر، الذي "**أمر بحرق الدخان أينما كان، وحرم بيعه**[2]".

4- زراعة القطن والكتان:

يذكر حمدان خوجة أنه كان يزرع القطن بمتيجة، ويقول أن العرب لا يعرفون زراعته، إلا أن بن عبد الكريم _مترجم المرآة_ يعلق قائلا: "لعله يقصد بالعرب عرب متيجة فقط وفي عصره فقط لأن القطن كان يزرع في القطر الجزائري منذ القديم حسبما حدثنا بذلك المؤرخون والجغرافيون والرحالون[3]، وما يؤكد هذا أن القنصل الفرنسي في الجزائر السيد تانفيل D. Thainvilleيؤكد أنه "قد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر فكانت النتيجة جيدة[4]". كما كان القطن ينتج في سهل شلف وجهات مستغانم، لصناعة الملابس، ويقول لوي بياس أن زراعة القطن كانت زمن الأتراك تمارس في عدة مناطق من التل، وكانت قبائل محيط القالة تحصد ما كان ضروريا لهم لصنع ملابسهم، وينقل أن بعض الموروث التقليدي يشير إلى أن سهول هبرة وسيق كانت مغطاة بالقطن أيضا[5]، وينقل حسن الوزان أن أهالي ندرومة ينتجون على الخصوص أقمشة القطن، لأنه ينبت بكثرة في الناحية[6]، كما تؤكد جريدة المبشر أن "القطن الناتج بأرض الجزائر مطابق للقطن الجيد من أرض غيرها[7]".

أما عن زراعة الكتان فيذكر دوبارادي أن الكتان أصبح محل عناية كبرى من طرف سلطة الأوجاق، خاصة وأنه أصبح مادة أولية لصناعة الأقمشة التي تصنع في الجزائر ويرسل منها أحيانا الهدايا إلى إسطنبول[8]، كما أن هذه الزراعة كانت من اختصاص قبيلة بني غبري (بلاد القبائل) فهم يصدرون كمية كبيرة منه، ويذهبون لبيعها في الأسواق الرئيسية للمناطق المجاورة، وفي جميع القبائل المجاورة يصنع النساء من الكتان المبتاع من قبيلة بني غبري قمصانا بكتان خشن، وفي نفس الصدد فالقبائل التي تعتمد على قبيلة بني غبري هم: قبيلة بني خليلي، قبيلة بني شعيب، قبيلة بني فراوسن، وقبيلة بني إيراثن، وتصنع قبيلة بني وغليس أقمشة الكتان أيضا ولكنهم يزرعونه بأنفسهم

---

(1) Eugène Daumas, Le grand désert itinéraire d'une caravane du Sahara au pays des négres (Royaume de Haoussa), Michel Lévy frères (paris), 1860, p 53

(2) سيدي عدة بن غلام الله، هذه نبذة عن حياة سيدنا عدة بن غلام الله البوعبدلي، مخطوط بخزانة بوعبدالله شراك (وهران)، ص 3.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 65.

(4) Gabriel Esquer, op.cit., p 144.

(5) Louis Piesse, op.cit. p LIV

(6) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 14.

(7) المبشر: 149، 15 نوفمبر 1853.

(8)Venture De Paradis, Op.cit. p 24.

مثل قبيلة بني غبري، ومع ذلك فإن ما ينتجونه لا يغطي متطلبات حرفتهم، فيشترون من قبيلة بني بومسعود الذين يزرعونه كذلك، هذه القبائل الثلاث هي الوحيدة التي تكرست فيها زراعة الكتان[1].

5- انتاج الزيتون:

تشكل زراعة الزيتون إحدى النشاطات الاقتصادية الأساسية للجزائر، لكنها ليست منتشرة على كامل ترابها، حيث يمكن أن نحصي ثلاث نقاط تعرف تطورا كبيرا في هذه الزراعة، وهي:

1. بساتين بسكرة
2. المنحدرات الجنوبية لجبل الأوراس
3. جبال القبائل[2]

كان سكان منطقة القبائل ينتجون الزيت على مساحة أكبر بمائة مرة من تلك التي يشغلونها، ويصدرونه إلى المنطقة الممتدة حدودها من مقاطعة الجزائر العاصمة إلى غاية تونس، ومن البحر المتوسط إلى بلاد الزنوج، يحتل مركز هذا الإنتاج الهائل مساحة مستوية على العموم تقع بين ينابيع ومصبات الأنهار القبائلية الثلاث: يسر والنسا وآقبو، هنالك وعلى التموجات المنحدرة للشواطئ تتكشف غابات أشجار الزيتون، وعدد لا يحصى من المعاصر التي تقدم سيلا من الزيوت لا يتوقف، التي تنتج سنويا في كل قرية في كل منزل وتنتشر منها إلى الأسواق.

بمجرد أن يسوَّد الزيتون يُنفضُ من الأشجار ويلتقط من طرف سكان القرى المختلفة، وتوجد أمام كل قرية (دشرة) فوق ميدان واسع معصرتان أو ثلاث معاصر، ويعمل فيها كل العزَّاب من الذكور والاناث، وهي تمثل أعياداً بالنسبة لهم، تختم بالرقص والموسيقى في بهجة كبيرة، والزيت الجديد خائر جدا لونه أخضر غامق وله طعم لذيذ، ويوضع مصفى كان أو غير مصفى في جلود الماعز وينقل فوق البغال إلى أبعد القرى ويباع فيها، ويدعى **"زيت القبائل"**، ويستعمل في جميع الأطعمة، ويجب التفريق بينه وبين نوع آخر يدعى **"سيسنى"** يستخرج من زيت مر وهو فاتح اللون وذو طعم كريه ولا يستعمل إلا بمثابة وقود، وفي الصيف يجمع القبائل من الزيتون العذب كمية كبيرة من الزيتون الأخضر ويشق طولا وعرضا بسكين ويوضع لفترة وجيزة في ماء ساخن مالح ثم يؤكل، وطعمه مر ولكنه مقبول[3].

وقد لاحظ بربروجر أثناء زيارته بلاد وادي الزيتون الغني والمستغل بإتقان "وجود ثلاثة تلال مستغلة تمت تهيئتها في شكل مساحات متدرجة الواحدة فوق الأخرى، وبجوارها عدد كبير من أشجار الزيتون، ولا يوجد ما يشبه هذا في كامل الإيالة، وإنه لفخر حتى لأكثر البلاد تحضرا[4]".

يذكر كاريت أن أحد أغنياء قرية القلعة في بني وغليس كان يملك 300 خابية زيت، قدرة تخزين كل واحدة منها 150 لترت من الزيت، و5 منازل مليئة بالتين المجفف، و3 منازل مليئة

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3 ص275.
(2) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 185.
(3) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 95
(4) أدريان بيربروجير، مع الأمير عبد القادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة، تر: أبو القاسم سعد الله، دار عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2011، ص 30.

بالزيتون، وعند حديثه عن أمثلة للثراء الفاحش الذي تكون لدى بعض رجال القبائل يذكر شخصا اسمه حسن بن هيني من قبيلة عمال المجاورة لبني خلفون حيث توفي دون أن يترك وريثا، وترك ثروة استحوذت عليها الحكومة التركية، فكان من بينها 720 شحرة زيتون. كما تمتلك قبيلة إلولة بمقاطعة جرجرة الجنوبية غابة زيتون تقدر بـ 3000 إلى 4000 شجرة، لا تعتبر تجارة الزيوت في بلاد القبائل ذات فائدة إلا عند امتلاكهم وسائل تسمح لهم بنقل هذه السلع، سواء إلى الأسواق الرئيسية أو إلى المدن الكبيرة، لأنها لو اقتصرت على البيع محليا، فإنها تعتبر تجارة فقيرة، يقدر ثمن 5 لتر من زيت الزيتون بسوق الفناية بفرنكين و50 سنتيما، وثمن حمولة حمار من العنب بـ 5 فرنكات(1).

تتحدث صحيفة المبشر عن بلاد القبائل "ولقد كان عندهم في زمان الترك من العمارة والتجارة ما هو معلوم، وإن كانت تجارتهم لا تربح على حسب مرادهم، لكن في ذلك الوقت كانوا يبيعون من الزيت في سوق بجاية شيئا عظيما، وكان يشتري منهم عمال الترك 20 فرنك مقدارا يشتريه الفرانساويون الآن بـ 60 فرنك أو أكثر(2)"

إلا أن الزيت المطلوبة والمرغوبة أكثر من غيرها _حسب كاريت_ هي تلك التي تنتجها منحدرات الأوراس، فنواحي خيران وبلد أحمد وأرض أولاد عمران وخاصة أراضي بني بربر مغطاة بأشجار الزيتون ويصرف انتاجها عبر مدينة خنقة سيدي ناجي وبلاد النمامشة وأسواق جبل الأوراس، وكذلك الأمر بالنسبة لزيت بسكرة ذي الجودة العالية، على قلة وفرته، فهو يزود ثلاث واحات وهي الزيبان ووادي ريغ وورقلة، فزيت بلاد القبائل لا يتفوق على زيوت بسكرة والأوراس إلا من حيث كمية الإنتاج، واتساع دائرة تسويقه، حيث تمتد غربا إلى شرشال وشرقا تشمل كل بايلك قسنطينة، وهناك جزء يسوق من مدينة الجزائر إلى مرسيليا لصناعة الصابون(3)، وكان أهل يسر والزواتنة وتل عمال القبائل الثلاث التي تحتكر تموين مدينة الجزائر بالزيوت(4).

أما بإقليم دار السلطان فتتركز زراعة الزيتون حول الأحواش وعلى ضفاف الأودية كوادي الشفة ووادي جر، وبالجهات القريبة من مدينة الجزائر حيث توجد مزرعة الحاج مصطفى وتضم 28 ألف شجرة، وقدر مردود أشجار الزيتون بسهل متيجة وفحوص مدينة الجزائر بـ 42 لتر للشجرة الواحدة، كما قدرت أشجار الزيتون بالأطلس البليدي ما بين 210 و230 شجرة للهكتار، حيث تبلغ الأشجار أقصى انتاجها بعد 6 أو 7 سنوات، حيث يمكنها انتاج 12 لتر من الزيت للهكتولتر الواحد، أو 15 لتر للقنطار الواحد(5)، كما اشتهر وطن الخشنة بإنتاج الزيتون الذي يستعمله أهالي عمال وبني عائشة في صناعة صابون الزيت(6).

كما انتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة، خاصة بعد استقرار مهاجري الأندلس بها، ومن أشهر الأندلسيين الذين استقروا بها مصطفى دي كارديناس أو القردناش، والذي يوصف بكونه شيخ

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 218، 219، 226.
(2) المبشر: العدد، 40، يوم 30أفريل1849.
(3) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 185-186.
(4) أدريان بيربروجير، مع الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 24.
(5) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 254.
(6) نفسه، ص107.

الأندلسيين بتونس وطرابلس لمدة ما يقرب من نصف قرن، وبعد التجائه إلى عنابة فرارا من علي باي تونس قام بنهضة زراعية في مجال زراعة الزيتون الكثيفة، حيث غرس حوالي 30 ألف عود زيتون، حتى أصبح من كبار الملاك القرويين الجدد[1].

6-زراعة الخضر:

يقول لويس بياس: "تنجح في الجزائر زراعة جميع الخضروات المطحونة والخضروات الخضراء سواء الأصلية أو المستوردة من أوربا، بل إن بعضها يتكاثر هناك بشكل عفوي تقريبا دون أي رعاية بسبب الخصوبة الهائلة للتربة، خلال شهر ديسمبر ترى حقول الجزائر مغطاة بأكثر الخضروات رواجا، مثل الخرشوف والثوم والكرنب والخيار والقرع واليقطين، والفراولة والفاصوليا التي تزرع في الجزائر أحد عشر نوعا من الخس واللفت والجزر الأبيض والبصل والحميض والبازلاء والبطاطس التي يتم حصادها ثلاث مرات[2]، كما كان الفول على رأس المحاصيل الشتوية الرئيسية، وهو يزرع منذ أقدم العصور، ويقال أن أصله البري في الجزائر[3].

وقد اشتهرت السهول الساحلية ببجاية وجيجل والقل وعنابة، وكذلك فحوص الحامة خاصة بإنتاج أجود أنواع الخضار التي كانت تسد حاجات مدينة قسنطينة وتوفر المعاش لما لا يقل عن 10000 نسمة يشتغلون في هذه الزراعة، كما انتشرت زراعة الخضار في بطون الأودية بالأوراس وبالواحات الصحراوية، كما عرفت أيضا زراعات نادرة أخرى كالقطن بنواحي الحضنة وسطيف، والتبغ بجهات الأوراس والهضاب العليا وعنابة وسوف، والزعفران والكمون والكروية ببطون الأودية بالأوراس وكذلك قصب السكر بنواحي قسنطينة وعنابة وواحات الصحراء، وتضاف لهذه المزروعات النادرة التي تميزت بضآلة مردودها مزروعات نادرة أخرى هي النيلة، الخشخاش أو الكيف، القنب، الكتان، وقد عرفت زراعتها بالساحل ومنطقة سوف الجنوبية[4].

ويذكر المشرفي صاحب بهجة الناظر أن قبيلة كرشتل بوهران "شأنهم عمل البحاير والخضر والتجارة" وقبل تحرير وهران كانوا يحملون خضرهم للإسبان بالزوارق[5]، كما أن الأراضي الجبلية هي الأخرى كانت تستغل بشكل مكثف، نظرا لقلة المساحة الصالحة للزراعة، وبالرغم من ذلك فإن الفلاح كان يزرع بعض الحبوب لاستهلاكه الشخصي، مثل الحمص والعدس والذرة والشعير، ونفس الأمر يقال لسكان الصحراء الذين اهتموا بزراعة بعض الخضار، حيث يحدثنا على سبيل المثال الرحالة السجلماسي أن أهل عين ماضي لهم بحيرات داخل سورهم فيها أشجار وقرع

(1) ميكال دي ايبالزا، حول ثلاثة أحداث غير معروفة من العلاقات التاريخية بين عنابة واسبانيا، ترجمة عبد الحميد حاجيات، مجلة الأصالة، العدد 34-35، ص 117، ميكيل دي إيبالثا، الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى، ترجمة جمال عبد الرحمن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص 270. ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص175.

(2) Louis Piesse, Op.cit. p LII

(3) وصفي زكريا، المرجع السابق، ج1، ص 233.

(4) فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 45.46 نقلا عن بيليسيي ج2 ص325، شلوصر ص 182.

(5) عبد القادر المشرفي الجزائري، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر تح: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2017م، ص 13-14.

وللقرع عندهم شأن، وأن أهل رباوات جاؤوا للحجيج بلفت يبيعونه، غير أنه وصفه بكونه رديء[1]، أما أولاد جلال فكان يوجد عندهم الدلاع في فصل الشتاء كثيرا، وهم يخزنونه ليبيعوه للحجاج[2].

7-الأشجار المثمرة:

وكان الفلاح الجزائري ينتج أنواعا مختلفة من الخضر والفواكه، وقد انتشر هذا النوع من الزراعة في الأجنة، والبساتين والضيعات الواقعة خارج المدن، وكذا في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل والأوراس ومليانة والأطلس البليدي، ومرتفعات تلمسان، واشتهرت هذه المناطق بأشجارها المثمرة كالتين والزيتون والكروم والتفاح والأجاص والجوز والكرز، ينتج جبل بني ورنيد كمية وافرة من الفواكه، لا سيما التين والكرز[3]، ويقول مارمول أن بريشكار، عندهم أجود ثمار التين في افريقيا، وتحمل إلى تنس والجزائر وقسنطينة، وإذا كانت يابسة فإنها تحمل إلى جميع مدن بلاد البربر إلى حدود تونس[4].

يقول دي بارادي أن بجاية اشتهرت بإنتاج التين، الذي يباع بثمن يتراوح ما بين 7 إلى 8 بدقة شيك[5]، يساوي القنطار الواحد منه 200 ليرة، أما الجيد منه فيباع بـ10 إلى 12 ليرة لنفس القنطار، ويضيف أن البايلك يقوم ببيع ما تبقى من التين في نهاية العام والمرسل إليه من قائد سباو بكمية تقدر بـ200 حمولة جمل[6].

أما في نقاوس فيجري قربها نهر ينبت على ضفافه شجر التين والجوز، وتين البلاد شهير بأنه أجود تين في مقاطعة بايلك الشرق، وكان يحمل إلى قسنطينة، كما يكثر في ميلة التفاح والإجاص، بحيث أن اسم هذه المدينة مشتق من الاسم اللاتيني بمعنى التفاح[7]، أما عنابة، فهي مشهورة عند الكثير من الناس باسم بلد العناب لكثرته في ذلك المكان، يجفف هذا العناب ويؤكل في فصل الشتاء[8]، والجدول الموالي يوضح أوان نضج مختلف الفواكه في الجزائر[9]:

الشهر	الفواكه
آخر أفريل	نضج الكرز (حب الملوك)
منتصف ماي	باكور التين
أواخر يونيو	بداية نضج العنب
بداية يوليوز	نضج الإجاص والتفاح والخوخ والمشمش

(1) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 132. 141

(2) نفسه، ص158

(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 44.

(4) مارمول، المصدر السابق، ج2، ص 355.

(5) بدقة شيك (Pataque-Chique): تعني الدرهم الأبيض باللغة التركية، ينظر: سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 192.

(6)Venture De Paradis, Op.cit. p 31.

(7) مارمول، المصدر السابق، ج2، ص60.

(8) نفسه، ج2، ص 61.

(9) نفسه، ج1، ص 30، حسن الوزان، ج1، ص 80.

بداية غشت	نضج التين والرمان والسفرجل
دخول شهر سبتمبر	نضج جميع أصناف الفواكه، وتجفيف العنب
شهر نوفمبر	جني الزيتون

ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة وعنابة وقسنطينة، وإن كانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة وأوفرها انتاجا، فهي تمتد بمحاذاة المدينة على مسافة عشرة فراسخ، وتضم 20000 ما بين بستان ومزرعة، كما تلحق بها 16000 حوش بسهل متيجة الخصيب[1]، وكمثال عن مختلف أشجار الفحوص نشير أن جنان قارة إبراهيم كان يضم مختلف الكروم وأشجار البرتقال والزيتون والليمون والتين والزعرور والرمان والتوت الأبيض والأحمر والعناب والتفاح والكرز والبرقوق، ويكفي إنتاج بساتين الفحوص لتغطية احتياجات سكان مدينة الجزائر ونواحيها[2]، وجاء في ملاحظات الجنرال كلوزيل أن أشجار الفاكهة الرئيسية بإقليم فحص مدينة الجزائر هي أشجار البرتقال والليمون والمشمش والخوخ والرمان واللوز والإجاص والتفاح، بالإضافة إلى أشجار الموز[3].

وقد قدر عدد الأشجار المثمرة بفحوص البليدة بحوالي 50.000 شجرة مثمرة، من مختلف الأنواع، وأكثرها انتشارا أشجار البرتقال والتين والليمون والزيتون والكروم، وحسب عمليات المسح التي تمت في بداية الاحتلال الفرنسي تغطي بساتين أشجار البرتقال 400 هكتار، وتنتج أشجار البرتقال بناحية البليدة ثمارا تفوق من حيث الكم والنوع برتقال جزيرة ميورقة كما أن أشجار الزيتون بها أكبر حجما من أشجار الزيتون في أوروبا[4].

كانت غراسة الأشجار المثمرة نوع من الزراعة الكمالية والتي لا يقصد بها غالبا المتاجرة والربح، حيث يذكر حسن الوزان أن جبل مليانة مكسو بأشجار الجوز، حتى إن الجوز هنالك لا يشترى ولا يقتطف[5]، كما يغرس القبائليون أشجارا مثمرة من باب الترف والرفاهية لاستهلاكم الخاص لا من باب الحاجة، حيث تتواجد أشجار الرمان والخروب والتفاح والخوخ والمشمش في معظم الحدائق وتشغل مساحة معتبرة، ففي قرية بني عثمان عند قبيلة بني خلفون ذكر لنا أحد الملاك أن لديه 1600 قدما من أشجار الخوخ[6]، وكان القائمون على العناية بالأشجار المثمرة هم النساء غالبا.

ولم تخل قصور وواحات الجنوب والصحراء من الأشجار المثمرة، فقد كان أهم نشاط بالنسبة للرجال في الأغواط هو البستنة، حيث تتوفر الأغواط على بساتين جميلة يوجد بها عدد كبير من

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص32.
(2) نفسه، ص93.
(3) Bertrand Clauzel, Observations du Général Clauzel sur quelques actes de son commandement à Alger, Paris, A.-J. Dénain. 1831. P. 133
(4) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص98
(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 35
(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3ص215.

النخيل وكل أصناف الأشجار المثمرة الأوروبية(1)، ويذكر السجلماسي أن قرية تجموت كثيرة أشجار التين والرمان(2)، ويذكر ابن هطال في رحلة الباي محمد الكبير للأغواط أنهم وجدوا بمنطقة تاويلة بيتا مملوء بالرمان، "وهذا دليل على كثرته بهذا البلد، لأنه ليس وقت إبانه"، مع العلم أن ثمر الرمان عندما يخزن يستعمل عادة لصباغة نسيج الخيم، أو يدخر لركب الحج حين يمر عليهم(3).

أما مدينة بسكرة فكانت محاطة بحزام عريض من البساتين كان في الماضي يثير إعجاب الرحالة العرب الذين شبه بعضهم المدينة بالجنة، بينما ربط بعضهم اسمها بالسُّكر، وفسروا تسميتها بجمال البساتين وطيب ثمارها، وقد غرس في هذه البساتين عدد كبير من أشجار الزيتون تعطي زيتا لطيفا ومطلوبا، بالإضافة إلى أشجار الزيتون هناك أشجار النخيل والرمان والتين، فضلا عن أشجار قليلة من المشمش والتفاح والإجاص والكروم والخوخ(4).

أشجار التوت: يقول سعيدوني: "أما زراعة التوت فقد فقدت أهميتها مع تقلص دور الأندلسيين بالأرياف، وانحصرت في بعض أحواش متيجة وفحوص مدن الجزائر، والبليدة وشرشال، وتنتشر حول المدينة الأخيرة أشجار توت يخصها فلاحون من أصول غرناطية بعناية كبيرة ويستعملونها لتربية دود القز، وهو ما يذكره حسن الوزان من أن الغرناطيين أعادوا تعمير شرشال واقتسموا الأراضي بينهم، كما أنهم وجدوا بها كمية لا تحصى من أشجار التوت الأبيض والأسود، وقاموا بتربية دودة القز لإنتاج الحرير، الأمر الذي ساهم في رخاء المدينة وازدهارها ، ويقول كاربخال أن أهالي القليعة لهم غابات شاسعة من الأشجار المثمرة ومن أشجار التوت وأنهم يكسبون ثروات عظيمة من تربية دودة القز(5)، ونظرا لانتشار هذا النوع من البستنة، طبقت الإدارة العثمانية رسما خاصا على بساتين أشجار التوت، قدر عام 1830 بـ 60 سنتيم للشجرة الواحدة، ويحصل على هذا الرسم الموظف المعروف بخوجة التوت(6).

زراعة الكروم: اشتهرت الكثير من جبال الجزائر بزراعة الكروم (العنب) حيث كان يسمح لأي فئة كانت بشرائه لصنع الخمر، وذلك حسب وفرة الغلة، ويضيف بارادي أنه في سنة 1788 حدد سعر العنب بثمن قدره 23 موزونة للقنطار الواحد، ففي السنوات التي تعرف الوفرة تقدر قيمته بربع سكة جزائرية للقنطار الواحد منه، يباع في الغالب أيضا ببدقة شيك واحد، ويورد دي بارادي أن الأسرى المسيحيين هم من يتولون إدارة الحانات ويكلفون بصنع الخل الذي تخزن كمية منه تكفي لسد حاجة البايلك و"القراصنة" والمعسكرات، أما بالنسبة للعنب المجفف فيباع تقريبا بنفس الثمن الذي يباع به التين المجفف والذي يستهلك محليا فقط(7).

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 22.
(2) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 143
(3) أحمد بن هطال التلمساني، حملة الباي محمد الكبير على قصور جبل عمور والأغواط، تح: ناصر مجاهد، المطبعة العربية، غرداية، 2010، ص 10.
(4) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص39.
(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 362.
(6) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 185.
(7)Venture De Paradis, Op.cit. p 25, 26, 31.

أشجار الخروب: يقول الوزان أنه يوجد حول مدينة ندرومة بساتين عديدة وأراض مغروسة بأشجار الخروب التي يأكل السكان ثمارها بكثرة[1]، ويقول أن أهل تبحريت لهم عدة ممتلكات مغروسة بأشجار الخروب[2]، جبل بني يزناسن تكسوه غابات كثيرة تنتج كمية وافرة من الخروب الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان، إذ ليس لهم سوى القليل من الشعير، وكذلك الأمر بالنسبة لسكان جبل مطغرة، وولهاصة[3].

8-إنتاج التمور:

يتم إنتاج التمور بعدة واحات بالجزائر وأشهرها هي الأغواط ووادي ميزاب وورقلة وتقرت وتماسين والزيبان، ورغم أنها مجتمعة تنتج محصولا وفيرا، وتعتبر المصادر التي تزود كل الجزائر تقريبا بالتمور، إلا أنها لا تنتج نوعية ممتازة، وذلك يعود أساسا إلى الظروف الجغرافية المتعلقة بالموارد المائية وطبيعة الأرض، فتربة الأغواط في معظمها طين مغراء، في حين تعاني واحة ميزاب من السقي اليدوي، مما يخلق ظروف صعبة للفلاحين، ووقوع الواحات الأخرى في سهول مكشوفة تعرضها لتغيرات مستمرة في درجات الحرارة، تضر بنوعية الثمار[4].

في حين يعتبر القفر هو الموطن الحقيقي للنخيل، فهناك تظهر كل قوته وخصوبته، تحت تأثير طقس بيئته الأصلية، حيث نجد واحة توات تعطي سنويا محصولا هائلا، وحتى نوعية الثمار فيها أجود من ثمار الشمال التي تكون أصغر حجما وأقل نصاعة، وتمور تيدكلت هي المرغوبة أكثر من تمور الجنوب، وهي التي تصدر للوحات الجزائرية[5].

يذكر العياشي أن بِقُرى توات من التمر أنواع كثيرة[6] دون أن يسمي أي نوع، غير أن مصادر أخرى تحدثنا عن ثلاثة أنواع وهي: الحميرة (الحمراء)، التيماسر (البيضاء) الفرانة (المبكرة) وقد أطلق هذا الاسم على النوع الأخير لأنه يجنى في منتصف الصيف، بينما يجنى النوعان الآخران نهاية أكتوبر، وتمور الفرانة طويلة وحمراء وذات مذاق طيب، غير أنها غير قابلة للحفظ، فهي بمثابة فاكهة نوعية، ولعل هذا النوع الأخير هو الذي تذكره المصادر التواتية باسم بامخلوف[7]، وهو من أجود أنواع التمور في الإقليم.

ويقول العياشي عن تمر سوف "وتمرهم من أطيب ثمار تلك البلاد"، يقول كاريت أنه لا يوجد في إيالة تونس ولا إيالة الجزائر تمور أشهر من تمور وادي سوف، ولا تنازعها واحة أخرى في جودتها، وتسمى أجود نوعية من التمور **"دقلة نور"**، وهي تباع بالعرجون، في حين تباع التمور

(1) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 14.
(2) نفسه، ج2، ص 15.
(3) نفسه، ج2، ص 43
(4) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المصدر السابق، ج6، ص 191، 192.
(5) نفسه، ج6، ص 191.
(6) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1ص38،
(7) ضيف الله بن محمد بن أب التواتي، رحلتي لزيارة قبر الوالد (1160هـ/1747م)، تح: أحمد أبا الصافي جعفري، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2015م، ج 1، ص 208، 284.

العادية بالحمولة في الصحراء، وبالوزن بالساحل[1]، ولعل سر جودة تمور وادي سوف يعود إلى العناية الفائقة التي يولونها له، حيث يذكر العياشي أن أهل وادي سوف إذا أرادوا غرس النخل بحثوا في الأرض قليلا حتى يصلوا إلى الماء، فيغرسونها بحيث تكون أصولها في الماء ثم يردون عليها الرمل فلا تحتاج إلى السقي أبدا، ويعالجونها بعد ذلك بأبعار الإبل وغيرها، فيضعونها في أصولها ولولا ذلك لماتت وكذلك يفعلون بأنواع الخضر والبقول وسائر ما يغرسونه[2].

يسكن واد سوف عرب لم يهجروا حياة البداوة يطلق عليهم اسم الطرود، يمتلكون مساحات شاسعة من بساتين النخيل تضم حوالي 65.000 نخلة، وقد اشتهر سكان الوادي بجودة منتجاتهم[3]، كما أن ورقلة يحيط بها حزام من النخيل تشكله حولها 60.000 نخلة[4]، في ورقلة وبني ميزاب وفي كل المناطق التي تنتشر فيها زراعة النخيل، لا تثمر النخلة سنتين متواليتين، إذ تحتاج لسنة لتستريح فيها، وعلى العكس من ذلك فإنه في أوقروت، من بين العراجين الاثني عشر أو الأربعة عشر التي تنتجها النخلة يتم جني خمسة أو ستة عراجين قبل نضجها، وعندها تنتج النخلة كل سنة، وبالإضافة إلى ضمان انتاج سنوي منتظم، تسمح هذه الطريقة بتوفير غذاء جيد للجمال والخيول والحمير وحتى الغنم التي يمتلكها صاحب البستان، فالعراجين الكثيفة التي تجنى في شهر ماي عندما يكون التمر في مرحلة البلح تشكل غذاء جيدا للحيوانات، تنتج النخلة الجيدة في ورقلة وبني ميزاب كل عام من عامين حمولتي جمل أو أربع غرارات (أكياس) أما أوقروت فلا تنتج النخلة إلا حمولة واحدة ونصفا، غير أن انتاجها كل سنة ما يجعلها أكثر مردودا[5].

كما انتشرت بالجنوب الغربي عدة بساتين لإنتاج التمور، حيث يتحدث الهلالي السجلماسي أن قرى بشار ذات تمر ونخل لا بأس به، وكذلك قرية واكدة وأن أكثر نخيلهم تملكه الأعراب، وهم مضرون بهم غاية[6]، ويؤكد العياشي أن بمنطقة بشير قرى كثيرة ذات نخيل، وأنها أكثر قرى وادي جير تمرا، وتقصدها العرب كثيرا للميرة[7]، كما أن بني ونيف بها 10.000 نخلة يملكها الزناقة وأولاد سيدي الشيخ وأولاد جرير والعمور[8]، وفي مغرار التحتاني من 8 إلى 14.000 نخلة محاطة بجدران متميزة وبسياج عام تحميه أبراج[9]، أما بريزينة فتضم حوالي 8000 نخلة لا تنضج فيها التمور تماما باستثناء التمر المبكر المعروف **بالفرسانة** وهو تمر ممتاز غير أنه لا يمكن حفظه[10].

(1) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 193.
(2) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1 ص77
(3) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص473.
(4) Henri Duveyrier, Exploration du Sahara : Les Touâreg du nord, Challamel aîné, 1864, p 290.
(5) Daumas, Eugène, Le grand désert, Imprimerie et librairie centrales de N. Chaix, 1848, p 94.
(6) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص113.
(7) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1ص37
(8) خليفة بن عمارة، المرجع السابق، ص 105.
(9) نفسه، ص106
(10) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 379.

أما عن بساتين النخيل في الأغواط فيقول مالتسان أنه "ليس هناك شيء مما نعرفه نحن في أوروبا يمكن أن يقارب جمال بساتين النخيل في الأغواط، فليتصور المرء مساحة تقدر بحوالي 500 هكتار مقسمة إلى عدة أقسام، كل قسم منها يحيط به سور يشبه صور المدينة نفسها، ويشكل سطحا تغطيه نباتات خضراء زكية الرائحة، وفوق هذه السطوح الجميلة التي قد ترتفع وقد تنخفض تشمخ غابة من النخيل تقدر بحوالي 60 ألف نخلة يبلغ طول أقصرها 24 وأطولها 60 قدما، وقد يزيد عن ذلك[1]"

تخزن التمور في غرف مغلقة بإحكام ويكون حفظ التمور أفضل إذا ما تركت تجف لوقت أطول في النخلة، وهذه الفاكهة الثمينة مصدر غنى لمنتجيها، فهم يستبدلونها بما يجلبه العرب من زرع ولحم وزبدة وملابس، ويقولون أنهم يعيشون من نخيلهم كما يعيش أهل الخيمة من قطعانهم، ويعتبرون التمر أساس ثروتهم[2].

عانى انتاج التمور عدة مشاكل طبيعية أثرت عليه كمًّا وكيفا، تتمثل أساسا في قسوة الشتاء، حيث لا يمر عام لا يرى فيه الصقيع والجليد الأبيض الذي أصبح ظاهرة مألوفة بالصحراء، ما ساهم في تراجع محاصيل التمور في الواحات، وأصبحت بساتين النخيل لا تنتج سوى محصول جيد كل عامين فقط، كما تعرض النخيل للانغمار الرملي أو كثرة الأملاح في تربتها، بسبب الإهمال، بالإضافة لتعرضها لبعض الأمراض الطفيلية كمرض البيوض فيقل انتاجها إلى درجة كبيرة، أو تتعرض بساتينه للقطع والتدمير أثناء الحروب والغارات الخارجية، أو هجوم أسراب الجراد، كما حدث بتوات سنة 1761م ما أدى إلى حدوث مجاعة[3]، أمام عجز التواتيين عن دفعه كما يظهر ذلك من بيت للشيخ محمد بن أبَّ (ت 1747م):

حف الجراد بنا من كل ناحية=لكننا ما لنا على الدفاع يده

يا ربنا الطف بنا في كل حادثة= يا من على فضله في الخطب نعتمده[4]

هذا بالإضافة إلى تفاوت نوعية التمور وجودتها، حيث يقول السجلماسي أنه عند مروره ببسكرة "ومع كون هذه البلدة معروفة بكثرة النخيل والحرث، وجدنا التمر فيها معدوما في فصل الخريف"، ويقول عن تمر قرية سيدي خالد: "وهو كثير عندهم وأجوده عندهم يسمونه **الحرة**، ولقد كان مثله وأفضل منه في بلدنا تأكله الدواب[5]".

(1) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص198ج3

(2) Daumas, Eugène, Op.cit. p 94.

(3)فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين 18 و19م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م، ص57.

(4) ضيف الله بن محمد بن أب التواتي، المصدر السابق، ج1، ص 391.

(5) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 155، 165.

المبحث الرابع: معيقات الزراعة وطرق تجاوزها في الجزائر العثمانية

عرف النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني عدة صعوبات ومشاكل، غالبا ما كانت تؤدي إلى تذبذب أو ندرة في الإنتاج، مما يدعونا إلى التساؤل عن حقيقة هذه المعيقات وخلفياتها، وكيف عمل الفلاح الجزائري على تجاوزها أو التخفيف من حدَّتها وآثارها السلبية، وبما أن العمل الفلاحي مركب من عوامل طبيعية وأخرى بشرية تساهم في تطوره أو تراجعه، عمدت إلى تقسيم المعيقات إلى معيقات بشرية وأخرى طبيعية.

1-المعيقات البشرية:

أ-طبيعة الفرد الجزائري بين التحامل والانصاف:

ونعني بها تلك المشكلة المتصلة بشكل أساسي بطبيعة الفرد الجزائري، ونظرته للفلاحة وموقفه من الأدوات والتقنيات الزراعية، ودوره في الدفع بعجلة النشاط الزراعي أو عرقلته، وكذا محاولاته للبحث عن الحلول والإجراءات لتجاوز المعيقات بشتى أشكالها أو التخفيف من آثارها السيئة.

يمكن للباحث أن يتقصى من المصادر الغربية والعربية عشرات الشواهد التي تدل على أن شريحة واسعة من المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية كانت تميل إلى التكاسل والخمول والخلود إلى الراحة والدَّعة، وعلى رأس الأنشطة التي نجدهم ينفرون منها الفلاحة والعناية بالأرض، حيث نجد لامبير يصف الفرد الجزائري بقوله: "العربي لا يغرس الأشجار ولأنه كسول في الغالب فهو يخشى التعب"(1)، أما الكاتب غراسي دي سان سوفور أن العيب الثاني في أهل إفريقيا الشمالية هو الكسل، "ذلك أن الطبيعة تخصب الأرض بتبعيتها، ولكن المواطنين الكسالى لا يصغون إلى دعوات الطبيعة(2)"، كما أن حمدان خوجة لا يتوانى عن وصف سكان متيجة بكونهم "لم تكرمهم الطبيعة سوى بالتواني والكسل والجبن والنذالة ..إلخ حتى أصبحوا مضرب المثل، "فعندما ينعت شخص بلقب الكسلان أو البائس يقال على وجه الحقارة: "إنه من متيجة"، ويضيف أن سكان البليدة كذلك يشبهون سكان متيجة في بعض الخصائص(3).

رغم ما تنطوي عليه هذه الشهادات من قدح وجفاء، إلا أنه لا يمكن تعميمها على سائر المجتمع الجزائري، الذي استطاع _رغم كل التحديات_ أن يموِّن نفسه بالحبوب وأن يدخر جزءا منها لمعاشه ويصرف جزءا منها لسكان الجبال والجنوب، ومقدار آخر للجباية، والدليل على ذلك أننا نجد حمدان خوجة نفسه يعترف أن مناطق أخرى من الجزائر اشتهرت بممارسة الفلاحة، حيث يقول عن سكان تلمسان أنهم يفلحون أرضهم(4)، وأن سكان مليانة "رجال فلاحة(5)" وكذلك عن

(1) L'abbé Edmond Lambert, A travers l'Algérie, histoire, mœurs et légendes des Arabes, R. Haton, 1884, p 54.

(2) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص 18.
(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 64 وص 69.
(4) نفسه، ص 71.
(5) نفسه، ص 72 وص 73.

سكان معسكر، كما أننا نجد مالتسان يقدم شهادة بخصوص النشاط الزراعي في متيجة، حيث يقول أنه كان يشتغل بمتيجة في الزراعة في بداية القرن 19م ما يزيد عن 150 ألف عامل[1]، حتى وإن كانوا يعملون كخماسين أو مستأجرين أو رعاة، فإن ضخامة العدد يدل على جدية في الإنتاج ومردودية معتبرة، كانت تكفي لتغطية جميع حاجيات سكان الإيالة من الحبوب.

ويذكر ابن العنتري أن تدني سعر الحبوب الذي كان قبل سنة 1804م ما بين 1 ريال إلى 1.5 ريال للصاع الواحد، جعل الناس لا يكترثون به وفرة أو ندرة، "بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم من أمر الزرع أبدا" إلا أن هذا أدى إلى نتيجة سلبية تتمثل في إهمال الزراعة وعدم الالتفات إليها، "ومن أجل بخس قيمته كانت أمور الحراثة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس" ويقول أن جل من يهتم بها صنفان هما: أهل البادية الذين يزرعون قدر ما يكفيهم لاقتياتهم فقط، وأصحاب المخزن[2]، مما يعني أن المجتمع كان خلال فترات الرخاء ينصرف بصفة استثنائية إلى الخمول والتواكل ولا يخطط وفق رؤية استشرافية لحالات الندرة والأزمات.

وبناء على ما تقدم يتَّضح لنا بجلاء أن ادِّعاء بعض المؤلفين حول طبيعة الفرد الجزائري المتصفة بالكسل والركون للراحة، فيها كثير من المبالغة والتجني، خاصة أن الكثير من الباحثين لاحظ أن الأمثال الشعبية الزراعية في الجزائر تلّح على الابكار في حرث الأرض وتوصي به، وتنعي على كل فلاح متراخ، أو مزارع متساهل في حرث الأيام الأخيرة من الموسم أو تجاوز حدوده، مما يعني أنهم كانوا حراصا على إتمام موسم الحرث في إبانه المعلوم، كما أن تلك الأمثال تعكس نظرة الفلاحين الجزائريين للأرض وترسم لنا صورة دقيقة عن ومقهم لها، وتعلقهم بها، وحرصهم الشديد على خدمتها وملازمتها، ومن تلك الأمثال: "احرث بكري وإلا رح تكري، إذا فاتوكم بالكثرة فوتوهم بالبكرة، مين ينور اللوز ما يحرث غير المدبوز[3].

أما الرحالة الألماني هابنسترايت فيبدو طرحه أكثر عمقا وموضوعية حين يقول أن النساء هن من كن مسخرات للعمل، فيعتنين بالمواشي ويشتغلن بالزراعة، وهذا ما يجعل الرجال الذين لا يشتغلون بشؤون المنزل يعيشون حالة من الفراغ[4]، خاصة إذا علمنا أن "كل بدوي تقريبا يتزوج عدة نسوة، وعوض أن يكلفنه ثمنا يصبحن على العكس من ذلك مكسبا له، فهن فتيات عاملات يشغلن في حقوله دون أن يقدم لهن أجرا[5]".

ويضيف هابنسترايت أن الفلاح الجزائري لا يمارس فلاحته إلا في الأراضي ذات التربة الخصبة التي توفر منتوجا بدون جهد، أما عن مشكل نقص المياه فيرجع ذلك إلى جهل السكان وكسلهم في البحث عن منابع الماء التي يمكنهم الوصول إليها بأقل جهد، ويقول أنه في الحالات التي ينقص فيها العشب ويشح كلأ الحيوانات ينتقل العربي إلى بيع إنتاجه من القمح والصوف والشمع

(1) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج1 ص 138.
(2) صالح ابن العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 35.
(3) عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 9.
(4) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 57.
(5) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج1، ص 77.

والعسل في المدن المجاورة، وينتقلون بخيامهم إلى الأودية الخصبة، حيث كان العرب يرفضون الإقامة في مساكن قارة لأنها في نظرهم سبب في خضوعهم وعبوديتهم لحكام الأتراك[1].

ولعل هذا يفسر عاملا من أهم عوامل شيوع البداوة في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني وتراجع النشاط الفلاحي بصورة كبيرة، وانصراف الناس لحياة الترحل والرعي المتنقل، حيث نجد أن مربي الماشية يقول: "إن النشاطات الرعوية هي أنبل من الانحناء على الأرض"، وهو تعبير عن رفض المراقبة والمجتمع العسكري الذي يتسم بالقهر وتقييد الحرية[2]، وإن كانت هذه النظرية البدوية القديمة التي تعتبر الفلاحة عملا مهينا، مستمدة جزئيا من السنة الإسلامية، حيث ورد أن النبي ﷺ رأى سكة ببعض دور الأنصار فقال: "ما دخلت هذه دار قوم إلا ذلوا" وحمله البخاري على الاستكثار منه وترجم عليه: "باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو تجاوز الحد الذي أمر به"، ونجد صدى لها في فصل كامل من مقدمة ابن خلدون، حيث جعل فصلا في أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو، ويقول أن سبب ذلك "ما يتبعها من المغرم المفضي إلى التحكم واليد العالية فيكون الغارم ذليلا بائسا بما تتناوله أيدي القهر والاستطالة[3]، وبالعكس من ذلك هناك نظرية دينية موالية للعمل الفلاحي الذي تعتبره جديرا بالتقدير[4].

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق من أسباب تراجع الفلاحة انتشار أفكار الزهد والتصوف، والتي كان يرى بعض شيوخها أن الاعتماد على الفلاحة والكسب منافي لتمام التوكل والتجرد، فتركوا ذلك واشتغلوا بالأوراد والأذكار، حتى ضاعت فلاحتهم وما ورثوه عن أسلافهم، وهذا سيدي عدة بن غلام الله (ت 1866م) يعترف في إحدى رسائله أنه "كنا في أول شبابنا قبل معرفتنا لكل شيخ من مشايخ الطريق، مهما حلَّ الحرث إلا شرعنا في تنبيه الأنام، فهذا حرثنا على الدوام، سيما إن صادف رمضان رعايته حتى أفنى الله ما بأيدينا من الأنعام الذي خلفوها الوالدين رحمهم الله ذهبا وفضة وقمحا وشعيرا وغنما إلى آخر الخيرات، ولم يبق ما بأيدينا شيء ولم نترك ما أنا عليه فبهذا رباني الرب الكريم بالجلاليات بعد الجماليات[5]"، وقال أحد كتاب سيرته: "وكان يقول سبب انقطاع الفلاحة من يدي أنه يشتغل في وقتها بالصلاة على النبي ﷺ وعلى آله في تنبيه الأنام، والناس يحرثون وهو لا شغل له بشيء غيره حتى يتممه، فإذا أتمه يلتفت لما يخصه فيجد الابان انقضى فلم يحرث شيئا، وإن حرث لما يأتي كغيره للحكمة الجارية المصادفة حتى لم يبق له شيء من متروك أبيه[6]".

على أن هذا العامل لا يمكن تعميمه واعتباره عاملا رئيسيا في تراجع النشاط الفلاحي، لأننا نجد الكثير من أهل الطرق الصوفية والزوايا لهم أوقاف عقارية تشتمل على حدائق وبساتين وأراضي

(1) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 57.
(2) عبد العزيز راسمال، المرجع السابق، ص 20-21.
(3) ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 849.
(4) روبار برنشفيك، تاريخ افريقيا في العهد الحفصي، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج2، ص 204.
(5) عدة بن غلام الله، رسائل سيدي عدة بن غلام الله، مخطوط بزاوية الشيخ الموسوم قصر البخاري، ص 49
(6) عدة بن غلام الله، مخطوط حول سيرة سيدي عدة، مخطوط بزاوية سيدي الحاج بن شرقي بالعطاف، ملك للشيخ بونجار بلقاسم، ص 43.

فلاحية، يقومون بالاعتناء بها، ويكلفون من طلبتهم ومريديهم من يكفيهم مؤنتها، وفي هذا الصدد يذكر أبو راس الناصري أنه لما قدم قرية أبي علوفة قرب مازونة وجد الشيخ محمد بن لبنة "قائما على عملة يغرسون بستانا لله تعالى[1]" ويذكر التوجيني في عقد الجمان النفيس أن "السيد أبو عمر عثمان بن عمر" وهو من أشراف غريس وأوليائها "اشتهر في زمانهم (القرن 11هـ/17م) بالفلاحة، ويحكى أنه كان له عدد من المعز يرعاه بنفسه ولا يترك غيره يرعاه مخافة أن يقع في زرع المسلمين أو غلاتهم[2]. وكذلك مولاي العربي بن عطية الونشريسي (ت 1855م) الذي كانت له عدة أراضي أوقفها عليه محبوه كان يكلف مريديه بحرثها والاهتمام بها، حيث يذكر كاتب سيرته: "وحبسوا عليه أهل البلد عدة بلدان يحرثونها له الأحبة والإخوان، وفي وقت الإبان يقام مناديا في السوق فتأتي الناس بدوابهم وآلتهم وبذرهم، كل بقدر وسعهم من بر وشعير، ويبعث لهم الشيخ الخبز والتين، وفي وقت الحصاد كذلك[3]".

كما لا يمكن أن نغفل بهذا الصدد ما كان ينشب بين شرائح المجتمع ومختلف قبائله وأعراشه من فتن واقتتال كان يتجدد بشكل مزمن كل موسم حرث حول الحدود ومنابع المياه، هذا المشكل الذي يجعل من كثير من الأراضي تظل لعقود متطاولة أرضا بور، يطلق عليها أرض الخلاء والبارود، وتتحول إلى مرتع للسباع والدواب الضارية[4]، وقد اشتد النزاع بين الأعراش في أواخر العهد العثماني كما يذكر ذلك الشيخ البوزاغتي (ت 1867م) في مذكراته قائلا: "وأما أمر الباي علي قارة باغلي فقد حكم في الرعية، ولم يكن له يد الطاعة إلا على شلف وما والاه من القبائل، وكثر الشقاق والقتال بين القبائل كبني راشد وتاشتة، وحميس وبني مادون، وغيرهم، والعطاف وبني زقزوق، وكثر الفساد في البر من السرقة، والمحاربة في الطرق في هذه الواسطة، وبلغنا أنه في ناحية تلمسان أكثر من هذا[5]" ويلاحظ أن كل هذه القبائل كانت قبائل متجاورة، مما يدل أن الاقتتال غالبا ما كان بسبب خلافات حول الحدود.

كما أن الفتن والحروب والاقتتال سواء بين القبائل فيما بينها أو بين القبائل والسلطة كانت لها انعكاساتها السلبية على النشاط الفلاحي، حيث يذكر ابن العنتري أن ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق والتي كانت سنة 1219هـ /1804م، "كانت أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلّة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي، فإن الأعراش قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد ومن أجل ذلك الاضطراب انعدمت الحراثة في تلك السنة أيضا في جهات كثيرة،

(1) محمد أبو راس الجزائري، فتح الإله ومنته، المصدر السابق، ص 20.

(2) أبي زيد عبد الرحمن بن عبد الله التوجيني، عقد الجمان النفيس في ذكر الأعيان من أشراف غريس، دار الخليل القاسمي، المسيلة، الجزائر، 2005م، ص 20، 21.

(3) الشيخ الحاج العربي عمر، نبذة حول الشيخ مولاي العربي بن عطية البوعبدلي الونشريسي، مخطوط بمكتبة زاوية سيدي عدة بن غلام الله بتيارت، ص 1-2.

(4) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 13.

(5) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 51

وإنفقدت حبوب الزرع[1]"، كما نجد أن بعض الروايات تذكر هي الأخرى أن درقاوة في الجهة الغربية "جاسوا بلاد اغريس وأفسدوا زرعه واحتطبوا جناته[2]".

وفي ظل غياب السلطة في المناطق الجنوبية خاصة، أصبحت فضاءات واسعة تحت تصرف الأعراب المتنفذين، الذين كانوا يفرضون على أصحاب القصور والمدن والقبائل الضعيفة وعلى المسافرين والقوافل والأركاب الجزية والمغارم، ويستولون على زروعهم ونتاج حرثهم، مما يساهم في تعطيل الحيوية والفعالية الاقتصادية للقبائل المتضررة، وقد يؤدي أحيانا إلى ترك الفلاحة والإنتاج رأسا، ومن ذلك أننا نجد تسلط قبيلة حميان على أعراش وقصور الجنوب الغربي، كان عاملا من عوامل تخلي أصحاب القصور عن البستنة والزراعة، حيث يذكر الناصري في رحلته أن حميان كانوا ينهبون قرية أبي سمغون ويأخذون منهم العطاء[3]، ويذكر الهلالي السجلماسي في رحلته أن أهل عين ماضي "تركوا الحرث لئلا تأكله الأعراب كما أكلوه في العام الماضي[4]".

إن العوامل البشرية السابقة وغيرها مما سنذكره في المبحث الخامس حول علاقة السلطة بالاقتصاد الريفي، كان لها عملها في ترسيخ الوسائل والأساليب التقليدية سواء لدى موظفي البايلك ورجال السلطة أو الفلاح الجزائري، حيث لم يهتم أيٌّ منهم كثيرا بتحسين الإنتاج، بقدر اهتمامه بتوفيره بأقل التكاليف والخسائر الممكنة، كما لم يكن هناك أي مبادرات جادة لتطوير الوسائل، خاصة الضرورية منها، المتعلقة بالحرث والسقي، الأمر الذي كان له دوره في تذبذب مردود القمح خاصة، ورهن القطاع الفلاحي برمته بما تجود به الظروف المناخية، فقد ظل الفلاح الجزائري طيلة الفترة الحديثة يستعمل محراث إفريقيا الروماني الذي وجد منذ العصر القديم، والذي تجره الدواب، ولم يعمل على تغييره ولا تطويره، وكذلك الأمر بالنسبة للمنجل وطرق وأساليب الري.

غير أن هناك طرحا آخر يؤكد أنه ليس من الانصاف أن نحمل الفلاح الجزائري في الفترة الحديثة تبعات ركود حضاري عرفته الأمة الإسلامية منذ سقوط دولة الموحدين، فالانغلاق والانكفاء على الذات وعدم التطلع على ما توصل له الغرب بفضل النهضة الأوروبية والثورة الصناعية كان محكوما هو الآخر بحدة الصراع العسكري لمواجهة الحملات والتحرشات التي لا حصر لها، والتي شغلت العقل الإسلامي وخاصة الجزائري طيلة الفترة العثمانية، حيث ظل العلماء والمفكرون وكذا السلطات العثمانية في الجزائر مشتغلين بشأن تحرير وهران والمرسى من الإسبان، أكثر من اهتمامهم بأي شأن آخر، بدليل أننا سنجد أنه وبعد تحرير وهران مباشرة ظهرت عدة محاولات جادة وحقيقية للنهوض بالفلاحة والاقتصاد الريفي ممثلة في محاولة كل من صالح باي قسنطينة (1771-1792م) ومحمد بن عثمان الكبير فاتح وهران (1778-1799م) ويحيى آغا (ت 1826م) هذه التجارب الثلاث التي سنتعرض لها في المبحث الموالي.

(1) صالح ابن العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 33.

(2) مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 94.

(3) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2013م، ج1، ص 193.

(4) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 141.

كما أن تلك الوسائل مناسبة لطبيعة التربة التي يحرثها الفلاح ومناسبة كذلك لطبيعة الفرد الجزائري والتي سبق وتكلمنا عليها، وهي ليست بذلك القدر من السوء، بل لم تكن تفرق عن الوسائل التي أنتجها عصر النهضة والثورة الصناعية بفارق كبير، خاصة إذا علمنا أن الجزائري ظل وفيا لهذه الوسائل والأساليب حتى بعد الصدمة الاستعمارية، حيث رأى أن المحراث الأوروبي هو الآخر له سلبياته، فالمحراث الفرنسي يحرث بعمق أكبر من محراث الفلاح الجزائري مما يتعب الأرض الخالية من النباتات والمتعرضة لمناخ قاس، كما أن استعماله يتطلب أسمدة طبيعية أو كيميائية، بالإضافة إلى أنه أثقل من محراث الفلاح الجزائري، ويتطلب قوى أكبر لجره بالإضافة إلى تكاليف تصليحه[1]، كما أن هذا المحراث ونظرا لتعمقه في التربة فإنه ينتج طوبا كبيرا يحتاج لآلة أخرى لتكسيره تدعى "الخباشة" التي لا يحتاجها الفلاح الجزائري الذي يستعمل محراثه التقليدي[2].

كما أننا نجد الكثير من المناطق في الجزائر تستعمل أساليب وتقنيات مبتكرة لتطوير الفلاحة على مستواهم، حيث ينقل لنا السجلماسي أن أهل بوسمغون كانوا ينتجون شعيرا وصفه بـ "جيد جدا"، وذلك أنهم "يعالجونه في الحرث وما بعده ويقاسون فيه جهدا[3]"، مما يدل على أنهم استخدموا تقنية تنقية البذور، كما أن أهل واد سوف الذين اشتهروا بإنتاج نوعية رفيعة من التمور وهي "دقلة نور" استخدموا طريقة خاصة في غراسة النخيل استغنوا بها عن السقي، "إذا أرادوا غرس النخل بحثوا في الأرض قليلا حتى يصلوا إلى الماء، فيغرسونها بحيث تكون أصولها في الماء، ثم يردون عليها الرمل فلا تحتاج إلى السقي أبدا، ويعالجونها بعد ذلك بأبعار الإبل وغيرها، فيضعونها في أصولها"، والغريب أنهم كانوا يصنعون ذلك مع مختلف أنواع الخضر والبقول وسائر ما يغرسونه، كما أتقن أهالي ورقلة تقنية استخراج الماء بحفر الآبار الارتوازية[4]، كما عرف سكان مختلف المناطق التي تمر بها الأودية إقامة حواجز بسيطة من الطين والأخشاب تسمح لهم بتخزين المياه للانتفاع بها في الزراعة، حيث تشير المبشر إلى السدود التي كان الجزائريون قد أقاموها على أوديتهم، حيث تذكر أن أعراش ناحية تلمسان جعلوا بعض السدود بالأنهار التي كانوا غفلوا عن خدمتها من مدة، وتضيف أن جنرال العمالة وجد سدين متروكين بواد سكاك[5]، وكذلك فعلت أعراش صور الغزلان، ومستغانم، الذين أقاموا سدود على أراضي هبرة ويلل ومينا[6]، وتضيف أن البرجية جعلوا بهبرة سدا طوله 5000 متر، يكفي لحراثة 60 زويجة سقاية[7]، وكذلك كان يفعل دوي حسني وأولاد عياد وبني لنت على نهر واصل، حيث كانت تسقي هذه السدود 5000 هكتار (500 زويجة)[8]، كما حرصوا على صيانة هذه السدود بشكل دوري، وكانت تزداد عنايتهم بها زمن الشتاء وعند تراجع مردود محاصيلهم وخشية ضياع موسمين متوالين مما قد يسبب مجاعة محتملة، هذا

---

(1) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 76.
(2) ديسبارمي، المرجع السابق، ص 128.
(3) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 131.
(4) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1، ص 73 وص77.
(5) المبشر: العدد 70 يوم 30 يوليه 1850.
(6) المبشر: العدد 76، يوم 31 أكتوبر 1850.
(7) المبشر: العدد 78، 30 نوفمبر 1850.
(8) المبشر: العدد 81، يوم 15 جانفي 1851. العدد 83، يوم 15 فيفري 1851.

دون أن نغفل بطبيعة الحال رسوخ ثقافة التخزين والإدخار للمواد الاستراتيجية وخاصة الحبوب في التل والتمور في الجنوب.

كما أن الجزائريين أبدعوا أساليب فلاحية نالت اعجاب وانبهار الغزاة الفرنسيين، حيث ورد في تقرير وضع عقب قمع انتفاضة أهالي يسر من طرف ضباط فرنسيين: "إننا وجدنا أدلة ساطعة لإتقان العرب وخاصة القبائل خدمة الأرض التي يسكنونها"، أما بيربروجر فقد اعترف أن تقنية المدرجات المستخدمة في بلاد وادي الزيتون، أنها فخر حتى لأكثر البلاد تحضرا[1]، كما لا يفوتنا أن نذكر دور مهاجري الأندلس المورسكيين وما استحدثوه من طرق ري وتقنيات زراعية وما استصلحوه من أراضي وما أدخلوه من زراعات جديدة بفحوص مدن الجزائر والبليدة وشرشال والقليعة، حتى أصبحت أشبه ما تكون بنواحي غرناطة وبلنسية، حتى أن أغلب الرحالة أشادوا بطريقة استغلالها وجودة منتجاتها وأعجبوا بمناظرها التي تثير الخيال وتبعث الراحة في النفس[2].

إن الفلاح الجزائري كان يتماشى والظروف التي تفرضها عليه معارفه وضغوطات البيئة فاشتغل على توزيع مزروعاته حسب نوعية التربة وطبيعة المناخ، حيث خصص الأراضي الفقيرة للشعير والأراضي الرطبة للبقوليات والذرة، والأراضي الجبلية للأشجار المثمرة، الأمر الذي جعله ينجح في الموازنة بين معطيات البيئة ومستوى معارفه، وهو ما توصل إليه نوشي في معرض حديثه عن سكان أرياف قسنطينة بقوله: "إن هذا التوازن الناشئ من معرفة عميقة بالأرض وثرواتها، قد طبع بشدة حياة فلاحي قسنطينة، ولكن الفرد يندمج في الجماعة التي تدعمه، نجد في نظام حيازة الأرض العناصر المختلفة للتوازن بين الفرد والمجتمع والإنسان والتقنيات والأرض[3].

ومنه نستنتج أن الفلاح الجزائري لم يقف متفرجا على مختلف المشاكل والمعيقات التي كانت تحيق به، بل كان يسعى بما يملكه من تقنيات ومعارف لتجاوزها، كما سنتعرف في المطلب الموالي كيف واجه مختلف المشاكل الطبيعية التي كانت تعصف بالقطاع الفلاحي ودوره الإيجابي في التخفيف من آثارها أو التصدي لها.

ب-اتساع دائرة الأراضي الموات والمراعي:

يقول تيدنا الذي كان أسيرا للباي محمد الكبير باي الغرب الجزائري أنه شاهد بتلك المقاطعة أجمل السهول غير أنه تأسف بسبب أن تلك الأراضي لم تكن مزروعة رغم الخصوبة التي تظهر منها[4]، ويقول ياكونو أنه حوالي سنة 1850 كانت الأراضي المزروعة تشكل نسبة ضعيفة، حيث لم تمثل سوى ثمن الأراضي في دائرة تنس، وبالكاد تزيد قليلا عن تلك الموجودة في مليانة، ونادرا ما توجد قبائل مثل قبيلتي جندل والوزاغرة (دوار واقناي) تزرع ما يقرب ربع تربتها، أما المناطق الجبلية مثل هروات الغرابة والشراقة (شمال ثنية الحد) يزرعون فقط 25/1 أو 30/1 من الأرض

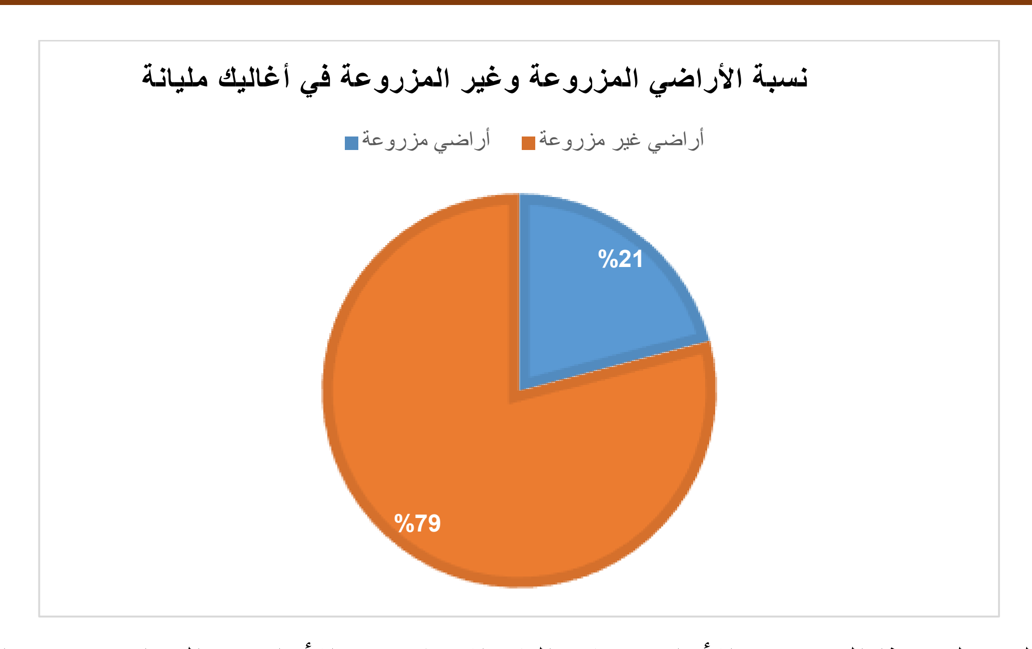
(1) أدريان بيربروجير، المصدر السابق، ص30
(2) ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014م، ص 43.
(3) Nouschi, André, Op.cit. p 112.
(4) تيدنا، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، تر: احميدة عميراوي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 86.

الموجودة تحت تصرفهم[1]، وقد عثرنا بالأرشيف الفرنسي على سجل إحصائي يعود لسنة 1856م، يخص 46 قبيلة من قبائل دائرة مليانة، وكان أهم ما ورد فيه ضبط المساحة المزروعة وغير المزروعة لكل قبيلة، وقد قمت بتلخيصه في الجدول الموالي[2]:

القبيلة	أراضي مزروعة	أراضي غير المزروعة	القبيلة	أراضي المزروعة	أراضي غير المزروعة
ريغة	2240	10760	أولاد موسى	1090	6110
بوحلوان القنطاس	1650	2850	أولاد حميدة	370	7930
بوحلوان الزمول	1340	1860	عزيز الشراقة	2310	6090
أهل الواد تافشنة	1520	5180	عزيز الغرابة	2020	25380
أولاد ميرة	2440	3060	سيوف والحوامد	2420	12580
وزاغرة	2170	5050	أولاد سيدي سليمان	970	7020
أولاد عبو	990	4470	بني سومر	1500	6700
أولاد الشيخ	1430	7970	الصواحية	1950	11550
هراوات الشراقة	750	150	أولاد عيسى	3100	4200
هراوات الغرابة	800	12200	أولاد يحيى	272	728
بوراشد	2310	600	بني بوكني	1600	3400
الطيابين	890	2170	الأحرار	1340	7660
خوبازة	1310	5690	براز القبايل	660	8540
بطحية	2070	13930	بني ماحوسين	530	4670
بني بودوان	3360	20940	بني غمريان	1050	11950
بني بوعتاب	760	5240	بني فرح	2150	14850
أولاد مريم	500	1500	عريب	890	5010
بني مناد	4300	33700	حشم	3190	5010
جندل	4580	5420	الفغايلية	780	1520
بني حامد	3940	2160	العبيد	830	770
دوي حسني	1260	2240	محبس	290	2910
بني فاطم	2970	5230	صباحية	900	3400
أولاد سعادة وأولاد مظفر	7029	7425	العطاف	12130	33870
المجموع	**الأراضي المزروعة**	**92951**	**الأراضي الغير مزروعة**		**351643**

ولتقريب معطيات هذا الجدول كان لزاما أن نوضحه بدائرة نسبية، حيث اتضح أن نسبة الأراضي المزروعة هي 21% في حين بلغت نسبة الأراضي الغير مزروعة 79% ، مما يدل على ضخامة الأراضي المهملة، الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن سبب ذلك؟

(1) Yacono X. Les Bureaux arabes … Op.cit. p 53.
(2) ANOM : GGA 62II 25.



يطلق على هذا النوع من الأراضي في الفقه الإسلامي "الأراضي الموات" وهي التي تترك دون استغلال، إما لكونها من غير مالك، أو غير صالحة للزراعة، وقد تحولت الكثير من الملكيات الخاصة والمشاعة في الجزائر أواخر العهد العثماني إلى أرض موات، خاصة خلال فترات الفوضى والاضطراب[1]، ويقول ياكونو أن تلك الأراضي غير المزروعة كانت غير المواتية في كثير من الأحيان، غير أنه يضيف السبب الوجيه في رأيه، وهو نوعية الزراعة التي يمارسها الجزائريون والقائمة أساسا وحصريا على الشعير والقمح الصلب، مع الاهتمام المتزايد بحجز أكبر المساحات للقطعان[2]، أما تيدنا فيرجع ذلك إلى شح المياه، فالعرب حسبه يجهلون استعمال الآبار والخزانات ولا يستعملون سوى مياه الأنهار، ويضيف سببا آخر وهو احتمال انعدام السكان بتلك الجهة الأمر الذي لم يسمح إلا بزرع مساحة من الأراضي، وغالبا ما تكون هذه المساحة المزروعة للفئة التي تسكن هذه السهول القريبة من المدن[3]، أعتقد أن السبب الثاني هو الأكثر اعتبارا، وهو أن الفلاح الجزائري المنضوي تحت غطاء عرشه وقبيلته كان لا يفلح من الأرض إلا بالقدر الذي يسد به احتياجات القبيلة، مما يجعلنا نستشف قلة عدد السكان خلال هذه الفترة، ويقول الأستاذ سعيدوني أن اتساع أراضي الموات ظل طيلة العهد العثماني يتناسب طردا مع قلة السكان وحلول القحط وانعدام الأمن وضعف السلطة المركزية[4]، حيث ساهم الانهيار الديمغرافي بفعل تكرر الطاعون في تحويل قسم كبير من الأقاليم الجزائرية إلى صحراء كبيرة[5]، مع أنه وحسب بويان فإن نسبة الأراضي الموات كانت تقدر بـ4 مليون هكتار من مجموع 9 مليون هكتار صالح للزراعة[6]، مما يعني أن نسبة الأراضي المزروعة كانت لا تقل عن 55%، وهو نفس ما يقول به فانتور دي بارادي من أن أراضي الجزائر خصبة جدا غير أنها نصفها بور[7]، مما يعني أنها ليست بالنسبة المقلقة والتي

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 51.
(2) Yacono X, Les Bureaux arabes … Op.cit. p 54.
(3) تدنا، المصدر السابق، ص 86.
(4) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 51.
(5) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، ص 75.
(6) M. Pouyanne, La propriété foncière en Algérie, Jourdan, Alger, 1900, p 304.
(7) Venture de Paradis, Op.cit. p 18.

تطرح عائقا أمام النشاط الفلاحي وفعالية الفلاح الجزائري، كما أنها تدل أننا لسنا أمام مشكل متعلق بقلة المساحة الزراعية، والتي كانت في حقيقة الأمر تفيض عن حاجيات السكان، ولكن حول أسباب شساعة الأراضي البور.

ويدخل في هذا الإطار توسع دائرة الرعي، حيث يندرج هذا في الدورة الزراعية التقليدية التي ينتهجها الفلاح الجزائري، الذي كان يترك قسما من أراضيه للرعي وقسم آخر يزرعه، ويتم ذلك بالتناوب عام بعام، حيث يتسنى للتربة المتروكة للرعي أن تستريح وتستعيد خصوبتها، وقد لاحظ هابنسترايت عند عبوره لسهل متيجة قطعان من المواشي ترعى لا يمكن عدها وهي تدوس بأقدامها الزهور والنباتات النادرة أو قضمتها[1]، غير أن هذا هو الآخر يندرج ضمن التقاليد الزراعية في الجزائر، وهو ما يسمى بالقسيل، حيث تترك الدابة تعلف وترعى في حقل يرغب صاحبه في الحصول على غلة جيدة، ولا يضيره أن تأكل الدابة أطرافا منه، لأن ذلك بمثابة التشذيب والتلقيح فيزداد الزرع توالدا وتسامقا[2].

كما أن اتساع دائرة الأراضي الموات غالبا ما تكون في المناطق السهلية التي تعرف زراعة موسعة وأفقية، تفيض عن احتياجات القبيلة، أما في المناطق الجبلية وبسبب قلة الأراضي الزراعية، فإن ساكنتها كانوا أحرص على أن لا يضيعوا شبرا منها، حيث كانوا يحرثون المنحدرات بالمعاول، وأحيانا يستعملون حبالا تشدهم أثناء عملهم في حقولهم خشية الوقوع في هاوية المنحدر[3]، ويقول لامبير عن سكان بلاد القبائل أن العمل يحتل المرتبة الأولى في أذواقهم، وأينما كان موضعه يجد فائدة في مختلف الموارد الطبيعية للتربة، حيث نجده راع وفلاح في السهول الضيقة المتاخمة لمجرى النهر، وبستاني على منحدرات الجبال، يقضي حياته وسط البساتين، فالبستاني القبائلي يعرف جيدا أهمية الزراعة.[4].

2-المعيقات الطبيعية:

أ-صعوبات السطح في الجزائر:

عانت الزراعة في الجزائر من بعض الظروف المناخية والطبيعية الاستثنائية والتي كثيرا ما أدت إلى ندرة في المحاصيل أو تعرضها لآفة قبل اكتمال نضجها ما كان يؤدي غالبا لوقوع المجاعة، وشيوع الفتن والاضطرابات والنزوح الريفي، ومن أهم هذه المعيقات:

صعوبات يطرحها سطح الجزائر وبنيتها الجيولوجية، حيث لاحظ بيليسيي أنه يجب أن تسقى السهول بالكثير من جداول الماء الصغيرة، غير أن الجزائر لا تتوفر على أنهار كثيرة، كما أن تربة الوديان والسهول المحيطة بالجبال رغم خصوبتها إلا أن المياه وبسبب اتجاه التلال لم يكن لديها مجرى حر نحو البحر بشكل دائم، مما نتج عنه تشكل بحيرات ومستنقعات، وهناك مشكل متعلق بالغطاء النباتي في الجبال، حيث يكون معرضا لتيارات مائية قوية تجرف دباله مما يؤثر على

(1) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 53.
(2) عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 181.
(3) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، تونس، 1931م، ص 104.
(4) L'abbé Edmond Lambert, Op.cit. p 337.

خضرته وكثافته، ورابع مشكل متعلق بوعورة تضاريس البلاد واعتدال درجة الحرارة في الشمال فقط، وإن كان هذا يؤدي إلى تنوع المحاصيل بالضرورة، ورغم إقراره بخصوبة الجزائر ومناسبتها للتنوع الكبير في المنتوجات والذي يؤهلها لتطور ضخم في مجال الزراعة، غير أنه يرى أن أكبر عقبة أمام هذا يتمثل في غياب نهر صالح للملاحة مما يشكل عائقا لنقل المحاصيل، وكذلك اتجاه التلال الموازي للبحر[1].

في الحقيقة إننا نجد أن المنطلق الذي يتكلم به بيليسيي عن الصعوبات التي يطرحها سطح الجزائر قائمة أساسا على منطق امبريالي استعماري بحت، يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الاستغلال للموارد، لذا هو هنا يهتم بأمر التسويق أكثر من اهتمامه بالإنتاج في حد ذاته، كما أنه لا يرى في الحاجز الجغرافي سوى عائق لتقدم الحملة الفرنسية لداخل البلاد، أما الفلاح الجزائري فلم يكن يعنيه ذلك بما أنه يشتغل لتحقيق اكتفاء ذاتي له وللمجموعة التي ينتمي إليها، مع أنه حقق فائضا بشكل متواتر ومنتظم طيلة الفترة العثمانية كانت تسوق لأوروبا ودول الجوار والمناطق الجبلية والجنوبية.

ب-الجفاف وغزو الجراد:

ساهمت عدة عوامل طبيعية في تذبذب الإنتاج وحدوث المجاعات، إلا أن هناك عاملين اثنين مباشرين كان وقوعهما يؤدي بشكل شبه متيقن إلى حدوث مجاعات هائلة، الأول متعلق بالجفاف وتذبذب التساقط الذي يؤدي غالبا لنقص الإنتاج أو انعدامه، أو رداءته على أحسن الأحوال، والثاني: زحف أسراب الجراد والتي تأتي على المحاصيل وتلتهمها بشراهة، مما يؤدي لفشل الموسم الزراعي، والتسبب في الندرة والمجاعات المهلكة.

فبالنسبة للعامل الأول: فهو نتيجة طبيعية للمناخ الذي تتميز به منطقة شمال افريقيا، حيث ساهم تذبذب سقوط الأمطار، في إحداث سنوات من القحط والجفاف، الأمر الذي يرادف المجاعة والمسغبة، فضلا عن أن قلة الأمطار خلال شهري مارس وأفريل يكفي لجعل المحصول رديئا، وإذا لم يتحسن الوضع خلال عام أو عامين، يتسبب الجفاف حتما في نقص الغذاء ومشاهد الخراب في الأرياف[2].

ومن أشهر المجاعات التي عرفتها الجزائر وكانت بسبب استمرار فترة الجفاف، وتُحدثنا بها المصادر، المجاعة الرهيبة التي يحدثنا عنها دي غرامون والتي كانت سنة 1718م، في عهد الداي محمد بن حسن، حيث أن الإيالة أصيبت بجفاف استمر 6 سنوات متتالية، كان نتيجة لغزو الجراد الهائل، متسببا في مجاعة رهيبة، حتى قيل أن بعض المناطق أكل وبيع فيها اللحم البشري في الأسواق[3].

أما الشريف الزهار فيذكر أنه في سنة 1184هـ/1770 وقعت مجاعة، وذكر لها عدة أسباب كغلاء الأسعار والقحط وقلة القمح، مما تسبب في هلاك كثير من الناس جوعا، غير أنه يصف هذه المجاعة بـ"الداء"، حيث يقول أن "الرجل كان يأكل مقدار ما يأكل رجلان ولا يشبع، وبعد الأكل

(1) Pellissier de Reynaud, Op.cit. T. 1, p 2.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص 324.

(3) H.-D. De Grammont : Op.cit. P278.

يموت[1]"، ومن أشهر المجاعات التي ضربت بايلك الشرق كما يحدثنا صالح ابن العنتري مجاعة 1219هـ/1804م التي استمرت 3 سنوات، بسبب القحط، والجائحة فإنها قد أصابت الزرع بأكله وأعدم حصاده في جهات كثيرة سيما ناحية القبلة وأعراشها... ولم تنجو من ذلك إلا ناحية السواحل والصراوية فإن زرعها لم يقع فيه ضرر كبير" إلا أنه يضيف سببا آخر وهو ترادف الأفتان والأهوال التي لم تطمئن نفوس الناس للحراثة معها[2]، وهو في هذا يوافق النظرة الخلدونية في وقوع المجاعات، حيث يرى ابن خلدون أن المجاعات غالبا ما تكون نتيجة "لقبض النّاس أيديهم عن الفلح في الأكثر، بسبب ما يقع في آخر الدّولة من العدوان في الأموال والجبايات، أو الفتن الواقعة في انتقاص الرّعايا وكثرة الخوارج لهرم الدّولة، فيقلّ احتكار الزّرع غالبا، وليس صلاح الزّرع وثمرته بمستمرّ الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلّتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف ويقلّ ويكثر، والزّرع والثّمار والضّرع على نسبته، إلّا أنّ النّاس واثقون في أقواتهم بالاحتكار، فإذا فقد الاحتكار عظم توقّع النّاس للمجاعات فغلا الزّرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا، وكان بعض السّنوات الاحتكار مفقودا فشمل النّاس الجوع[3]".

أما في بايلك الغرب فقد عرف عدة مجاعات، كمجاعة 1190 هـ /1776م في عهد الباي خليل، "حل بالناس قحط عظيم ودام إلى نصف إحدى وتسعين [1777م[4]]، أما أشهر مجاعة عرفها سكان هذا البايلك فقد كانت سنة 1779م والتي يقول بشأنها مسلم بن عبد القادر أنها كانت مسغبة عظيمة أهلكت أمما كثيرة حتى أكلوا الميتة والدم ولحوم بعضهم بعضا[5]، والذي ظل محفورا في الذاكرة الشعبية باسم "**عام الشر**[6]".

غير أن تذبذب الإنتاج كان نتيجة لعوامل طبيعية أخرى مثل الفيضانات وهبوب العواصف بفعل رياح السيروكو في الصيف، وتراكم الثلوج في الشتاء، هذا بالإضافة إلى بعض الآفات الطبيعية والأمراض التي كانت تتلف المحاصيل مثل التسوس والشقران التي غالبا ما تتسبب في الإضرار بجهود الفلاحين، وكمثال على هذا التذبذب فقد لاحظ دنوفو De Neveu أن قبيلة أولاد عبد النور بالشرق الجزائري قد تنقص كمية انتاجها إلى الثلث في السنوات الجافة، وقد يصل إلى حوالي ثماني أضعاف وفي بعض الحالات النادرة اثنا عشر ضعفا عند توفر الأمطار وملائمة الظروف المناخية[7].

ويقول دي فونتان أن قمح الجزائر معرض للصدأ والبخار، كما هو الحال في أوروبا، وقد لاحظ في عدة أماكن عدة سنابل هاجمها التعفن، ويضيف أن العرب لا يستخدمون أي وسيلة لمنعها، ويتكلم كذلك عن الديدان التي تلتهم الحبوب أحيانا في الأرض، وكذلك الضباب الكثيف الذي يسود غالبا في فصل الشتاء على طول الساحل الجزائري والذي غالبا ما يجفف ويحرق المحاصيل، كما

---

(1) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص31.
(2) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 27-39.
(3) عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 722.
(4) الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 289.
(5) مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 64.
(6) Walsin Esterhazy, Op.Cit. p 190.
(7) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 46، 74.

تنبت بين الحنطة نباتات ضارة جدا، حيث تقوم بحرمان السنابل من الأملاح أو بخنقها ومنع نموها، أو حتى بإعطائها طعما سيئا، وخاصة نبات البرواق الذي ينتشر جدا في الريف، مسببا الضرر الكبير بالمحاصيل، حتى أن الماشية ترفض أكل هذه النبتة والعشب الذي اختلط بها، وكذلك نبات الخلة (يدعى بالدارجة سنايرية[1]) ضار جدا بالمحاصيل، حيث ينمو في جميع السهول تقريبا، وفي عدة مناطق من الجزائر، كما يظهر ببايلك الغرب نوع من نبات عرق السوس تبعث أوراقه وسيقانه رائحة نتنة للغاية تختلط بالقمح والعلف، وهي كريهة للإنسان والماشية على حد سواء، وكذلك الشوفان البري المنتشرة بكثرة في شمال افريقيا، والذي يصعب إتلافه بسبب سقوط بذوره قبل الأوان، يضر بالقمح بامتصاصه للأملاح المخصصة لتغذيته، وخنقه بعدد أوراقه وسيقانه، حيث يدمر الشوفان البري الحقول المزروعة كثيرا، لدرجة اعتقاد البعض أن القمح تحول إلى هذا النبات[2].

كما تنتشر العصافير بشكل فوضوي في موسم الحصاد، حيث تتكاثر هذه الطيور في عدة مناطق من الإيالة، ولا سيما بجانب مليانة، فهذه الطيور تأكل وتسقط كمية كبيرة من الحبوب على الأرض، بالإضافة إلى الجرابيع وأنواع أخرى من الفئران تعرف باسم الجرد، التي تأوي وسط الحقول محدثة تلفا وضررا كبيرا بالمحاصيل[3].

إلا أن الفلاح الجزائري لم يقف مكتوف اليدين _كما يزعم دي فونتان_ أمام مختلف هذه الآفات حيث يقول ديلفان: "***العرب مشغولين في الفصول الأربعه، الشتا والربيع والصيف والخريف، أول خدمتهم يحرثوا ويزبروا ويوصلوا ويتبنوا، والربيع ينقوا ويسقوا وينوهوا على المال ومنين يثمر الحب ويعمر يحدوا الزاوش..إلخ***" وما يهمنا من هذه المهام هي ما كان يقوم به زمن الربيع وخاصة تنقية الحقل من "الهيشر"، الذي ينبت كثيرا في هذا الفصل، وكذلك المهمة الأخرى وهي "النوهة" والتي تعني منع وصول الماشية إلى الحقل وكذلك طرد العصافير[4].

غير أن الخطر الحقيقي الذي كان يؤرق الفلاح ويسبب له الخسائر الفادحة، ليس هذه النباتات الطفيلية أو العصافير والقوارض، وإنما أسراب الجراد المهاجر (الجنادب) الذي يلتهم الأخضر واليابس، يقول دي فونتان: "في بعض السنوات يكون عددهم كبيرا، فهم يغطون الأرض بسمك عدة أصابع، ويلتهمون سيقان النباتات ولا يتركون أي أثر للخضرة في طريقهم، ولا يبدو أنه من الممكن إيجاد أي وسيلة لإبادة هذه الحشرات الضارة، عددها الكبير يجعل من غير الممكن حماية الحدائق منه[5]"، أما شو فيقول عن الجراد الذي اجتاح متيجة سنة 1725 بأنه بعد شهر لم يدمر المساحات الخضراء فقط، وإنما قضم الأغصان الصغيرة ولحاء الأشجار فضلا عن الأوراق والأشجار[6]، أما بيسونال فيقول أنه رأى أسراب الجراد بالجزائر العاصمة تلتهم أشجار الزيتون وجميع الأشجار المثمرة، وحتى أشجار الصنوبر، ويقول أنه شاهد وصول سرب جراد لحقل التهمه في أقل من 12

---

(1) عبد القادر حليمي، الفضائل المروية، المرجع السابق، ج1، ص 415.

(2) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII, p 275-277.

(3) ibid. TII, p 274.

(4) Gaëtan Delphin, Op.cit. p 201.

(5) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TII, p 273

(6) Shaw (Dr), Op. Cit. p 70.

ساعة[1]، أما الطبيب الدنماركي شونبيرغ (ت 1841م) فيقول أنه في صيف سنة 1815م وصلت من الصحراء جيوش من الجراد لا تحصى، وأحدثت أضرارا بالغة في أقاليم الجزائر، فأخفت ضوء النهار، وغطت الحقول كلها، وقضت على الأعشاب والنباتات والأوراق في لحظات محدودة[2].

أما عبد الكريم بن الفكون (ت 1662م) فيذكر من أهوال الجراد ما يحسن إيراده هنا، حيث اشتهر بقسنطينة ما يسميه بـ"**وقعة الجراد**: "في سنة ثلاث وعشرين وأربع وعشرين وخمس وعشرين [1614، 1615، 1616م] حتى عم الأفق كثرته، وأجذب السهل والجبل وطأته، حتى إنه في سنة أربع وعشرين جعل في واديها قناطير، يذكر لي من أثق به حين خرج مع أهل البلدة لمحاربته أنه يجاز على متنه عدوة الوادي، وأنه يرفع أضخم حجر ويرضه به، فيمسك الحجر متنه، وقد تغير منه الوادي ما يزيد على شهر، وصار كالقطران لونا، وكالجيفة نتنا، وأخرج ما به من الحشرات والديدان حتى فزع له أهل البلدة في أول جريه قبل تغيره التغير المذكور، كبارا وصغارا، يلتقطون الحيتان من الضفة، ويأتون بالأحمال منه، وبعده نبذ أكلها خيفة من وبائها، وفي مدة التغير انقطع السقي من الوادي وفقد الماء فغلا ثمنه وصار الناس يستقون من العيون والآبار[3].

عرفت الجزائر عدة أنواع من الجراد المهاجر، وحسب ما تذكره جريدة المبشر فهناك جراد القصب والجراد المراد، الأول تقول أنه ظهر ببلاد بني عامر وسقنية وبني دويلة في موسم الخريف، والثاني بنواحي قسنطينة في فصل الشتاء، إلا أنها تقول أن كلاهما يحتمل أن يموت أوان صب المطر، كما تذكر نوعا آخر ظهر بناحية ونشريس وتقول أنه بخلاف الجنس الذي عم البلاد السنة الماضية، وتقول أن منبع هذا الجراد المهاجر جبل السحاري[4]، مما يدل على أن حركته وتوجهه من الجنوب للشمال في الغالب، وإلا فإن مصادر أخرى تذكر أن مناطق الجنوب والصحراء كانت هي الأخرى تغزوها أسراب الجراد، مما يعني أن منابعه قد تكون من دول جنوب الصحراء، حيث يذكر الناصري في رحلته أن أراضي قرية دمد "جردتها الجراد[5]" كما يذكر ضيف الله بن أبَّ أن الجراد حل بتوات في أحد السنين، وأنهم لم يستطيعوا دفعه[6].

ولمعرفة حجم الدمار الذي يسببه الجراد تنقل جريدة المبشر "أن كل جرادة تأكل في حياتها أكثر من 30 سنبلة من الحبوب"، مما يعني أن سربا من الجراد مكونا من مليار و250 مليون جرادة بإمكانها اتلاف 8700 زويجة (أكثر من 87 ألف هكتار[7]) أي بمعدل زويجة (10 هكتارا) لكل 15 ألف جرادة، فسرب من الجراد أشبه ما يكون بالغيوم التي تحجب الشمس كما يقول توماس شو الذي

---

(1) Peyssonnel et Desfontaines, Op.cit. TI, p 331.

(2) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 65.

(3) عبد الكريم بن الفكون، محدد السنان في نحور إخوان الدخان، تح: أبو عبد الرحمن محمود، منشورات سيرتا، الجزائر، ط1، 2017م، ص 101.

(4) المبشر: العدد، 49، يوم: 15سبتمبر1849/ العدد: 83، يوم 15فيفري 1851. / العدد 68، يوم: 30 جوان 1850.

(5) أحمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية، تح: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2011م، ص 716.

(6) ضيف الله ابن محمد بن أُبَّ، المصدر السابق، ص 391.

(7) المبشر: العدد 135: 15 أفريل 1853م.

شاهدها بنفسه خلال رحلته في بايلك الشرق سنوات 1724 و1725[1]، وتقول المبشر أنه يشكل أحيانا مربعا بمساحة 10 ساعات طولا وعرضا[2]، والجدول الموالي يلخص أهم السنوات التي هجمت فيها أسراب الجراد على مختلف مناطق الجزائر والآثار السلبية التي تركتها:

السنة أو الفترة	المنطقة المتضررة والآثار	المصدر
1710	تجريد أراضي دمد (الجنوب الجزائري[3])	الرحلة الناصرية، ص716.
1723-1724- 1725	تدمير حقول الكروم (متيجة)	T. Shaw, Op. Cit., p 21, 67
1761	نواحي توات وتسابيت والتسبب في المجاعة	فرج محمود، ص 57.
1760-1768	قدم من الجنوب الغربي واتجه شرقا	KÜNCKEL, op. cit. p. 7.
1778-1779	دمر المحاصيل لمدة عامين وتسبب بالمجاعة	H.DE Grammont, op.cit P331.
1780	اتلاف المحاصيل والتسبب في النزوح الريفي والمجاعة	KÜNCKEL, op. cit. p. 9.
1799-1800	نزوح بعض قبائل توات إلى درعة	KÜNCKEL, op. cit. p. 12.
1800-1801م	أفسد زروع وثمار بايلك الغرب فسادا عظيما	دليل الحيران، ص 272.
1810	جحافل من الجراد دمرت كل ما مرت به في طريقها من كل ما هو أحضر	مذكرات وليام شالر، ص 90
حكم الباي قارة باغلي (1813-1816)	ظهر جراد كثير غير معهود أفسد ما وجد، وعم البلاد شرقا وغربا جوفا وقبلة	أنيس الغريب والمسافر، ص 107
1230هـ/ صيف 1815	أكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء	مذكرات الشريف الزهار، ص 114
1822-1824	الهضاب العليا لسبدو	KÜNCKEL, op. cit. p16.

قاوم الفلاح الجزائري آفة الجراد بكل السبل والمعارف المتاحة له، فكان يبادر بمجرد تيقن وجوده إلى إفساد بيضه قبل أن يصبح يرقة أو طائرا، حيث يصبح هناك أشد فتكا وخطرا، وتضعف أسباب مواجهته، أما عندما يكون يرقة (صغيرا بدون أجنحة) ولا يزال زاحفا في الأرض، فكانوا حينها ينظمون التويزة ويهب كل سكان العرش صغيرا وكبيرا نساء ورجالا إلى جعل حفر في الأرض ثم يسوقونه إليها بالعصي والمشاطب وبعد أن يدخل الحفر يوقد عليه النار، بعدما يلهبونها بالحلفاء وغير ذلك وأحيانا يقودونه إلى حقول الحلفاء ويشعلونها نارا[4]، وأحيانا تغمر تلك الحفر بالماء كما ينقل توماس شو[5]، وتذكر جريدة المبشر أن أعراش بني لنت وبني مايدة قرب ثنية الحد كانوا يفترشون له حايك على الأرض يمسك من طرفه ثم يقوم النساء والصبيان باقتياده للحايك وعند

(1) Shaw (Dr), Op.cit. p 67.

(2) المبشر: العدد، 115، يوم: 15جوان 1852.

(3) Jules Künckel d'Herculais, Invasions des acridiens vulgo sauterelles en Algérie, Alger-Mustapha, 1893, T1, p 4.

(4) المبشر: العدد، 16، يوم: 30 أفريل 1848، العدد، 35، يوم: 15فبراير 1849.

(5) Shaw (Dr), Op.cit. p 69.

امتلائه يعصرونه إلى أن يموت بداخله، ثم يطرحونه على الأرض ويكررون العملية إلى أن يقضوا عليه[1].

أما عبد الكريم بن الفكون فيذكر طريقة أخرى لمواجهة الجراد كانت قد استخدمت لطرده في وقعة الجراد الشهيرة التي سبق ذكرها، حيث يقول أن الله ألهم الناس إلى دفعه عن الزرع والأشجار "أنهم يدخنون له فيبتعد عنهم[2]".

وتذكر المبشر حصيلة لبعض عمليات مجابهة الجراد ببعض جهات الوطن، حيث تقول إنه قد هلك منه بنواحي الشرق الجزائري ما ينيف عن 300 قنطار[3]، أما أهل ديرة وعريب فاشتغلوا على قتله خمسة أيام بالجد والاجتهاد بالنار والعصا وحوافر الخيل حتى حرقوا ألفين حمل من الحلفة في يوم واحد[4]، وتقول إنه بناحية بوغار اشتغل على قتله 2000 شخص في مدة 20 يوم، وكانت الحصيلة أن جمعوا منه أكثر من 25 ألف كغ[5]، غير أن الجزائريين لم يهتموا بدفن الجراد الذي يقومون بقتله وتجميعه، بل يشكلون أكواما تترك للتعفن، مما يسبب في انبعاث روائح كريهة، قد تسبب مرة أخرى في نشوب أمراض وبائية[6].

كما وجدت أسباب أخرى للقضاء على الجراد، تندرج ضمن التوازن البيئي، حيث كان غالبا ما يهلك بسقوط الأمطار، وأحيانا تتسلط عليه بعض الطيور والعصافير تقتات عليه، حيث تذكر جريدة المبشر الطائر المعروف محليا بـ "**غريب صارة**" الذي يشبه الحمام "كان عونا لهم في هلاكه أكثر منهم، حيث حكى فلاح من ورسنيس أنه قتل منه عند دخوله لحقله مقدار صاعين والطير المذكور أكل منه أربعة أصواع[7]، ويضيف دي فونتان أن العديد من الطيور تشن حربًا مستمرة ضد أسراب الجراد، مثل طيور **اللقلق** وخاصة **البكرات**، تدمر الكثير منها خلال فصلي الربيع والصيف، ويضيف أن بعض الجزائريين أخبره أن **الزرزور**، الذي يرى المرء منه عددًا كبيرًا من الرحلات الجوية لدرجة أن السماء في بعض الأحيان تحجبهم، وكذلك العديد من الطيور الأخرى المهاجرة، مثل **الفانو**، **الزقزاق**، **الشنقب**، التي تأتي في أسراب كبيرة خلال الشتاء على سواحل إفريقيا، والتي تسكن بشكل أساسي المستنقعات والأماكن الرطبة، حيث تودع هذه الجنادب بيضها، وتلتهم كمية كبيرة، وتضع عقبة أمام التكاثر المذهل لهذه الحشرات ويذكر طائرا آخر يحمل اسم ***cher agra*** من فصيلة القيق (الزرياب) يتغذى هو الآخر على الجراد[8]، ويضيف دي فونتان أن عرب المناطق الداخلية وخاصةً تلك الصحراوية يعرفون كيفية الاستفادة من بعض أنواع الجنادب، فهم يجمعون مؤنًا كبيرًة منها كل عام، ويملحونها بعد تجفيفها في الشمس ويأكلونهم على هذا النحو

---

(1) المبشر: العدد، 44، يوم: 30 جوان 1849
(2) عبد الكريم بن الفكون، المصدر السابق، ص 102.
(3) المبشر: العدد، 17، يوم: 15 ماي 1848
(4) المبشر: العدد، 115، يوم: 15جوان 1852
(5) المبشر: العدد، 135، يوم: 15افريل1853
(6) Jean Louis Geneviève Guyon, Histoire chronologique des épidémies du Nord de l'Afrique, Imprimerie du gouvernement Alger, (1855), p 92.
(7) المبشر: العدد 68، يوم 30جوان 1850.
(8) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. TII, p.157- 273

منذ عدة قرون[1]، وهذا لا يستعبد خاصة وأنه قد صح في الحديث النبوي: "أحل لكم ميتتان: ..السمك والجراد[2]".

ج-الأوبئة والطواعين:

تعتبر الأوبئة والطواعين آفات وافدة على الجزائر التي لا يوجد بها الطاعون في الأصل، وإنما يحمل إليها من القسطنطينية والإسكندرية وأزمير، أو من غيرها من مدن الشرق، وعندئذ يجتاح البلاد بسرعة جنونية، وأكثر الطواعين التي عرفتها الجزائر خلال فترة الدايات هو **الطاعون الدملي أو الدبلي** Peste bubonique الذي يطلق عليه في الجزائر اسم "**الحبوبة**[3]"، ورغم شدة وطأة هذه الأوبئة على المدن خاصة، فقد ظل تأثيرها محدودا وهامشيا على الفضاءات الريفية والجنوبية، لتناثر المجموعات السكانية وقلة الكثافة بها، مما يخلق تباعدا صحيا، بخلاف الفضاء الحضري الذي ترتفع به نسبة الوفيات والضحايا غالبا لوجود اكتظاظ سكاني خانق والاحتكاك المباشر في الشوارع والأزقة الضيقة، يقول ابن خلدون: "ولهذا تبيّن أنّ تخلّل الخلاء والقفر بين العمران ضروريّ ليكون تموّج الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات ويأتي بالهواء الصّحيح، ولهذا أيضا فإنّ الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب[4]" لذلك مثلت الأرياف ملاذا آمنا من الوباء وهناك أمثلة عديدة تدل على ذلك، في عهد البايلرباي محمد باشا (1555-1556م)[5] ضرب وباء حاد مدينة الجزائر، كان يقضي على الأرواح يوميا، فر من العدوى وخرج من المدينة واستقر بـ"كاسيناس"، وهي مكان غير مأهول (على مشارف مياه حمام ريغة) ونصب معسكره وخيمته رفقة عائلته ووزرائه[6].

وحين ضرب الوباء الجزائر سنة 1793م قام الأوروبيون بالخروج من مدينة الجزائر ونزحوا نحو فحوصها وأريافها، وهو نفس ما قام به ممثل القنصلية في مدينة بونة حين ضرب الوباء المدينة سنة 1817م، حيث نزح للريف، كما أن اليهود والقبائل القاطنين في العاصمة وبمجرد تيقنهم بالوباء سنة 1817 نزح القبائل إلى جبالهم، وخرج اليهود للريف حتى كادت تصبح مدينة الجزائر مهجورة[7].

---

(1) Peyssonnel et Desfontaines, op.cit. TII, p 274.

(2) ياسين كمال بن صادق، أحكام الحشرات في الفقه الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض (السعودية) ط1، 2007م، ص 20.

(3) أ. ف شونبيرغ، الطب الشعبي الجزائري في بداية الاحتلال، تر: أبو العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، ط. خ، 2009م، ص 39.

(4) عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 723.

(5) يسميه هايدو تيكولي Thécheoli Pacha وبعض المصادر تدعوه كورت أوغلو، أما أوليا جلبي فيذكره باسم محمد باشا الترك، أما دي قرامون فيقول أن المشهور أنه يدعى تيكريلي Tekelerli، أين نجده بوثائق الأهالي، وهذا الاسم يكتب تيكالي Tekali أو تيكرلي Tekerli. ينظر الهامش بعده، وكذلك: سامح ألتر، المرجع السابق، ص 198.

(6) Diego de Haëdo, Histoire des Rois d'Alger, op.cit. p112- 119.

(7) Jean Marchika : La peste en Afrique septentrionale : Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830. J. Carbonel, Alger, 1927, P156.

يقول صاحب أنيس الغريب والمسافر أن الباي محمد بن عثمان عند حدوث الطاعون في بداية توليه بايا على معسكر سنة 1778م "خرج بأهله ومخزنه فارا منه وظعنوا ظعون الأعراب البادية زمانا طويلا[1]"، ويذكر الزياني في الترجمانة الكبرى أنه عندما ضرب الوباء مدينة تلمسان في حدود سنة 1206هـ/1791م فر منها إلى مدينة الجزائر، وقال أن الوباء "كان عاما في العمائر التي بينها وبين الجزائر، فما نزلنا منزلا إلا وجدنا أهله يدفنون موتاهم" ولا شك أنه يعني بالعمائر المدن التي صادفها في طريقة للعاصمة والتي ذكر أنه مر عليها مثل معسكر والقلعة ومستغانم ومازونة والمدية والبليدة، ويضيف الزياني أنه بعد بلوغه مدينة الجزائر وجد بها الوباء خفيفا، ومع ذلك فضل الإقامة خارجها، حيث بنى مضاربه[2].

وكذلك الأمر بالنسبة لأهل الجنوب والصحراء والذين كانوا يتحرزون غاية من دخول الوباء لقصورهم وقراهم، فكانوا يمنعون دخول الغرباء وحتى القوافل والأركاب الحجية في حال الاشتباه بوجود وباء، كما يخبرنا العياشي في رحلته أن أهل دمد أشاعوا أن بالركب وباء مما حذا بأهل الأغواط إلى اغلاق أبواب مدينتهم، ولم يتركوا أحدا يدخل، وكانوا يدلون الزرع من فوق السور ويأخذون الريال ويغسلونه ولا يتناولونه إلا بعد الغسل[3]، وهو غاية ما يمكن في الاحتراز من الوباء وتفشي عدواه، مما يدل على وعي صحي مبهر.

ومن هنا نقول بأن تأثير الطاعون على الحياة الزراعية ظل ضعيفا وباهتا، وإنما قد يكون له تأثيره في تسويق المحصول بعد حصاده وجنيه، حيث تتعطل الأسواق ويقل الطلب، فيحصل الكساد، وبخس الأسعار، مما قد يعطل الحراثة في الموسم اللاحق، ثم وقوع الندرة والمجاعة، مع أن هذه المجاعات يتضرر منها غالبا أهل الحواضر والمدن، بخلاف سكان الأرياف والبوادي، الذين يعتمدون نظام التخزين في المطامير وحياة مبنية على التقشف في كل شيء، ومع ذلك نجد الأستاذ سعيدوني يشير إلى أن وباء 1784-1788 كاد أن يؤدي إلى توقف النشاط الزراعي[4]، وأن وباء 1793-1804م، تسبب في تضاؤل الإنتاج الفلاحي بعد انتقال العدوى إلى الفلاحين بالحقول والبساتين إثر فرار عدد كبير من سكان مدينة الجزائر إليها، وأما وباء 1816-1822 فقد عم الريف والمدينة حيث هجر الفلاحون الحقول وترك المزارعون أراضيهم وكادت المحاصيل أن تنعدم في الأسواق[5].

---

(1) مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص64. ووردت هذه العبارة في أنيس الحيران (ص 269) هكذا: "ثم حدث الطاعون الذي لم يحدث في هذا الإقليم قبله قط، فمات به جل الناس بدوا وحضرا، آل الأمر فيه إلى أن انتقل أهل الحضر والباي بأهله ومخزنه إلى البدو في خيام الشعر ظاعنين، ظعون الأعراب البادية زمانا طويلا، وقد جعل الباي خيمة حمراء من الوبر وأدار بها الزمالة ثم الدوائر، فسمي العام بعام الخيمة الحمراء".

(2) أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى، تح: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة، الرباط، المملكة المغربية، 1991م، ص 148 وص 151.

(3) عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج2، ص530.

(4) وهو ما يشير إليه سامح ألتر بقوله: "في ربيع سنة 1787م/1202هـ تعرضت الجزائر لوباء شديد، وبعدما قتل العديد من الأهالي زال في تموز (جويلية)، وانتقل إلى وهران، فغدت البلاد خالية من الرجال حتى أن معظم المحاصيل بقيت دون أن تجنى". عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص 541.

(5) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 113.

كان الطاعون يتواتر على المدن الجزائرية ويستمر في بعض الأحيان فترة طويلة، ويبدو كأنه قد اختفى نهائيا في أشهر معينة، ثم يعود من جديد بشكل أشد وأعنف، ومن أهم هذه الأعوام التي نجد ابن الشويحت يسردها في محلق مخطوطه حول قانون أسواق مدينة الجزائر[1]:

اللقب الذي التصق بالطاعون	السنة
حبوبة في زمن صالح باشا	960هـ / 1553م
حبوبة في زمن أحمد اعراب	979هـ / 1571م
حبوبة في زمن الأندلس	992هـ / 1584م
حبوبة زرخفاوة[2]	1010هـ / 1601م.
الحبوبة الكبيرة	1040هـ / 1630م
حبوبة يوسف باشا	1071هـ / 1660م
حبوبة الغولي	1073هـ / 1662م
حبوبة في زمن الترك	1088هـ / 1677م
حبوبة في زمن مصطفى باشا	1101هـ / 1689م
حبوبة في زمن اللاج	1109هـ / 1697م
حبوبة في دولة بابا حسن قاره بغلي	1112هـ / 1700م
حبوبة في دولة إبراهيم باشا سميت حبوبة العصر	1153هـ / 1740م
حبوبة جات [قدمت] من الغرب في دولة امحمد باشا	27 رجب 1161هـ / 4 أوت 1747م

وفي الذاكرة الشعبية لسكان الأرياف الجزائرية خاصة يتم حفظ التواريخ المعلمية الهامة والبارزة بتلقيب ذلك العام بالحدث الأهم الذي ميزه، كالحروب والصواعق وموت السلطان والداي ومختلف الظواهر الطبيعية والفلكية، وخاصة سني الجوع والمسغبة والطواعين، التي ظلت محفورة في ذاكرتهم وعصية عن النسيان، فكان سكان الأرياف يطلقون على تلك السنوات أسماء ترتبط بتلك الوقائع كأحداث بارزة ومعلمية، حيث نجد مثلا:

عام الحبوبة: وهو الطاعون الذي ضرب بايلك الغرب سنة 1139 هـ /1738م[3].

عام الشر أو عام الخيمة الحمراء: وهو سنة 1192هـ/ 1779م العام الذي تولى فيه محمد الكبير حكم بايلك الغرب، والذي عرف "مسغبة عظيمة"، ثم حدث الطاعون الذي لم يحدث في هذا الإقليم قبله قط، فاتخذ الباي في الريف خيمة حمراء من الوبر[4].

(1) عبد الله محمد الشويحت، كتاب قانون بالجزائر على الأسواق وغيرهم، مخطوط م. و. ج، رقم: 1378، ص 94-95. نشير أن صاحب المخطوط لا يولي أهمية لقواعد الإملاء العربي، حيث كان لا يكتب الحرف الذي لا ينطق في آخر الكلمة: فنجده يكتب: الحبوبَ بدل الحبوبة مثلا، والأرقام يكتبها أحيانا بالعربية وأخرى بالهندية، بالإضافة إلى استعمال الكلمات والأساليب الدارجة.

(2) كتبها ناصر الدين سعيدوني في تحقيقه لمخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر "زرخباو"؟ وقال أنه نوع من الطاعون يكون على شكل طفح جلدي، غير أن الصحيح ما ذكر أعلاه والله أعلم وزرخفاوة قبيلة بآزفون ببلاد القبائل. ينظر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر، تح: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، 2014، ص 139.

(3) كذا في الأصل، الصحيح أن 1139 هـ يقابلها: 1726م، ينظر: Walsin Esterhazy, Op.cit. p 175.

(4) محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 270.

عام قرامو: مجاعة وقعت قبل تولية صالح باي بقسنطينة (حكم من 1771 إلى 1792م) بنحو 130 سنة، أي حوالي سنة 1057هـ/1647، وصفها صالح العنتري بالمسغبة والمجاعة الهائلة، حيث ارتفع فيها سعر البر إلى 5 ريالات، "ويسمون تلك المجاعة بعام قرامو، وذلك الاسم كناية على الشهر [كذا: والظاهر أنه يقصد الشَّر]، ويدل على شدة القحط وغلاء الأسعار أيضا[1]، إلا أن فايسات يقول أن سعر الصاع من القمح أصبح يباع بثلاثة ريالات[2].

حبوبة لمجاد: سنة 1200 هـ/ 1786م، والذي ضرب المنطقة الغربية، وفتك بأسرة من الأمجاد المشتهرة بغناها وسمعتها الطيبة[3].

عام الثلج: وهو سنة 1204هـ/ 1788م ببايلك الشرق في عهد صالح باي، حيث عرفت المناطق الواقعة جنوب قسنطينة تهاطل كثيف للثلوج، مما يعتبر حدثا غريبا في تلك المناطق الجنوبية، لدرجة أن فايسات يقول أن هذه الثلوج كادت تلتهم جيش صالح باي الذي كان متوجها لغزو ورقلة[4].

عام حبوبة عثمان: سنة 1208هـ /1794م، ضرب بايلك الغرب، وقد أتى به الحجاج، وسمي باسم عثمان بن محمد الكبير باي وهران، لأنه تفشى حول منزله، فاضطر أن يغادر وهران ويذهب ليخيم في سهل ملاتة حيث مكث به ثلاثة أشهر[5].

عام العرعار: وهو سنة 1804م، انتشر فيه القحط والمرض بنواحي بوسعادة، "فعاش الناس لفترة يقتاتون بحب العرعار، فيفورونه كالكسكس تحت بخار الماء ثم يخلطون ثماره المفور بعد نزع النواة بالغرس (التمر المرفوس) فيحصلون على مربي مغذي[6]".

عام الخمسطاس أو عام عبد الله باي: والذي يشير إلى المجاعة التي ابتدأت في سنة 1219هـ/ 1804م، في عهد عثمان باي (باي قسنطينة) بسبب ثورة ابن الأحرش وأصبح الزرع يباع بـ 15 ريال، واستمرت بعده في فترة حكم الباي عبد الله باي قسنطينة[7]،

عام التّركة: وهو الطاعون الذي ضرب مدينة بوسعادة سنة 1818م، وخلف عدة ضحايا[8].

في حين يذكر الشريف الزهار الوباء الكبير الذي ضرب مدينة الجزائر سنة 1201هـ /1787م، واستمر عشر سنوات إلى سنة 1211هـ /1796م، وقال أنه قدم به رجل يدعى بن سماية من بر الترك[9]، كما يذكر وباء آخر استمر 7 سنوات ما بين 1232 و1239هـ (1816-1823م)[10]،

(1) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 45.
(2) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 95.
(3) Walsin Esterhazy, Op.cit. p 190
(4) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص162.
(5) Walsin Esterhazy, Op.cit. p 190, p 196.
(6) محمد يحيى حرزلي، وقفات في تاريخ بوسعادة النضالي وذكرى وراء القضبان، المنهل، 2012م، ص 34.
(7) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص 39.
(8) نفسه، ص 34.
(9) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 78.
(10) نفسه، ص 185.

وهو نفس الوباء الذي يقول عنه صاحب دليل الحيران أنه حدث في عهد الباي حسن بن موسى الباهي، آخر بايات وهران (حكم بين سنتي 1817-1830م) ووصفه بـ"الوباء العظيم العسير، وتكرر رجوعه بعد ذهابه إلى أن مات به الخلق الكثير[1]".

يتحدث حمدان خوجة عن الآثار التي خلفها الطاعون في الجزائر أواخر العهد العثماني بقوله: "ولقد حضرت في مدة حياتي وهي تنيف على ستين، وقوع الوباء بالجزائر متفرقة على سنين، كان مجموع مدة تلك المحنة عشرين سنة، فشوهت خلقة الجزائر بعد أن كانت عذراء مستحسنة، فأقفرت معالم البلاد وتشوشت أحوال العباد، واضمحل العلم وذووا الاستعداد، وانقرض من العساكر من كان عدة في العمران والفلوات، وخلف جميعهم بعد العناء والتعب خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، فغشي فيها يومئذ الفساد واكتهل، واتسع الخرق ولم يبق للراقع محل، فيا لها من رزية تقشعر لها الجلود الحساسة، ويا لها من خسارة[2]".

غير أن هذه الظروف الاستثنائية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، من تواتر سنين القحط والأوبئة وآفة الجراد وحتى انقطاع السبل بفعل الفيضانات والأمطار، كانت أوقات مثالية لتفشي ظواهر إجرامية قد تكون أشد فتكا من الآفة في حد ذاتها، وهي انتعاش السرقة وقطع الطريق والحرابة والقتل والسطو على مخازن الحبوب والمواشي، وقد رصدت جريدة المبشر هذه الظاهرة وأشارت إليها في عدة مناسبات، تقول في أحد أعدادها : "قد تكاثر اللصوص _في عمالة الجزائر_ وترادفت الخيانة في الشهر الماضي ببعض جهات العمالة، وهذا بأسباب القحط الذي حل بالعباد في هذا الأوان، ويحتمل غرض اللص لطول الليل خصوصا الخطار (المسافرين) الذين يمشون بعد المغرب ولم يبيتوا بالعمارة إلى أن يجدوا السراق بهم فرصة[3]"، وتذكر في عدد آخر أنه بعمالة وهران وقعت "الخيانة في المواشي والتعرض في الطرق بالقتل مع عدم وجد [كذا] المجرم، وكان غاية سبب هذا الذنب وقوع القحط الذي حل بتلك النواحي[4]".

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى الدور الريادي الذي كانت تقوم به مؤسسة الزوايا خلال سنوات الجوع والمسغبة وانتشار الجوائح والآفات والطواعين والزلازل، حيث كانت تفتح أبوابها لإيواء الفقراء والمساكين وإطعامهم وعلاجهم، حيث تذكر المصادر أن المرابط الحاج بن عودة الذي ينحدر من أسرة الغبريني بشرشال قام خلال فترة ندرة الحبوب التي شهدتها الإيالة عام 1811م بجعل مخزونه الوفير تحت تصرف البؤساء والفلاحين، حيث يقول غوان (L. Guin) أن هذا المرابط تمكن بفضل عمله الخيري من تفادي انتشار المجاعة التي كانت قاب قوسين أو أدنى[5].

---

(1) محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 311. الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 350.

(2) حمدان بن عثمان خواجه الجزائرلي، إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز عن الوباء، دار الطباعة العامرة، القسطنطينية، 1254هـ/ 1838م، ص 4.

(3) المبشر: العدد 80، يوم 31ديسمبر1850.

(4) المبشر: العدد 82، يوم 31جانفي 1851.

(5) L. Guin, Notice sur la famille des Robrini de Cherchell, R. A, A 17/1873, p 453.

المبحث الخامس: علاقة السلطة بالنشاط الزراعي

I. الملكية والجباية

مثَّلت الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي في الجزائر العثمانية، المصدر الأول والأساسي للخزينة، وخاصة الضرائب المرتبطة بالإنتاج الفلاحي، وكانت هذه الرسوم والضرائب مختلفةً باختلاف وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة أو أملاك بايلك أو أراضي عرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مراكز الحكم وطبيعة سكانها الرُّحَّل وشبه الرُّحَّل(1). الأمر الذي حذا بنا إلى ضرورة الربط بين طبيعة ملكية الأرض والجباية، خاصة وأن القوانين التي سنَّها العثمانيون في القطاع الزراعي كان لها اتصال وثيق بطبيعة الإنتاج وكيفية الاستغلال، الأمر الذي سيؤثر حتما على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف الجزائرية، لهذا تعددت أشكال ملكية الأراضي في الجزائر خلال عهد الدايات، فحسب تقرير وزير المالية الفرنسي كلاماجران Clamageran (1827-1903م) حول أنواع ملكية الأرض في الجزائر في ظل الإيالة العثمانية قبل سنة 1830 خلص إلى النتائج التالية:

- **1.5 مليون هكتار** في التل، تشكل ملكية الدولة، تحت اسم **"أراضي البايلك"**.
- **5 ملايين هكتار**، للقبائل في إطار الاستفادة الجماعية، تدعى **"ملكية العرش"**.
- **3 ملايين هكتار**، ملكيات خاصة في بلاد القبائل، تدعى **"أراضي المِلك"**، تنتشر خاصة في بلاد القبائل.
- **1.5 مليون هكتار**، ملكيات خاصة للعائلات العربية المخزنية.

3 ملايين هكتار، يدخل فيها الغابات، الأراضي البور، السهوب، والأجمات، ومجاري الأنهار، وغيرها مفتوحة بحُرِّية للناس والرعي "بلاد الإسلام(2)"، غير أنه أغفل شكلا آخر من أشكال الملكيات، والمتمثلة في الأراضي الوقفية.

1-أراضي البايلك: وهي التي نجدها في الوثائق الأرشيفية العثمانية باسم المخصَّصات أو الأراضي الميري(3)، **وهي التي كانت ملكا للدولة تكتريها بثمن معين**، يختلف حسب مواقع الأرض، لأن من المعقول أن فيها الخصبة وفيها ما ينقصها الخصب، وكانت لها أراضي تحرثها على حسابها الخاص، ويعمل فيها مستخدمون تحت نظر وإدارة وكيل تركي(4)، كما شمل هذا النوع من الملكيات الأراضي التي تعود ملكيتها لبيت المال، وذلك بعد انقطاع الورثة أو نتيجة هلاكهم جماعيا كما كان يحدث في

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 83.

(2) Jean Jules Clamageran, L'Algérie, impressions de voyage (17 mars-4juin 1873; 14-29 avril 1881) suivies d'une étude sur les institutions kabyles et la colonisation, G. Baillière, Paris, 1874, p 266-267.

(3) مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000م، ص 44.

(4) عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 151.

زمن الوباء والزلزال، غير أن هذه الأراضي تباع بالمزاد العلني وتدفع أموالها في شكل سائل نقدي إلى بيت المال[1].

سيطر البايلك على أهم الأراضي المشتهرة بالإنتاج الجيد للقمح، كأراضي غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتي بلغت مساحتها أكثر من 3500 جابدة، وقد قدرت مساحة أراضي الحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800 جابدة، بالإضافة إلى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة مقابل الأجور والترضيات في مختلف الأقاليم، مع العلم أن مساحة الجابدة الواحدة يتراوح ما بين 8 إلى 10 هكتارات[2].

ولما كان الجند التركي قليل العدد فإن الدولة التركية أقطعت لبعض القبائل (الأعراش) والجماعات من الأهالي بعض الأراضي الزراعية تسمى **بأرض المخزن**، وكانت تزودهم بما يلزم من آلات الفلاحة والأسلحة للدفاع عن أنفسهم، وكان هؤلاء يجيبون نداء البايلك عند الحاجة إليهم لتوطيد الأمن والحراسة لقابضي الضرائب، وهذه الأراضي والعقارات لم تكن ملكا خالصا لمن كانت بأيديهم، والبايلك كان له الحق في أن يفتكها إذا لم يوف مستغلوها بالشروط التي التزموا بها، وأرض المخزن كانت تسمى **بالعزل**، في القطاع القسنطيني، وتقدر حسب تقرير وارني بمليون ونصف هكتار، وقد أضاف إليها الأراضي التي كانت تحتوي على مطامير البايلك (المطمور)، والمواضع التي تستقر بها حاميات المراقبة (القوناق)، والعزيب أو الأكدال المخصصة لحيوانات البايلك[3].

تختلف أراضي العزل من بايلك لآخر، حيث نجدها متناثرة وسط أراضي العرش والملكيات الخاصة في كل من بايلك التيطري والغرب ودار السلطان، أما في بايلك الشرق فقد كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة، لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة، وهذا ما جعلها تكتسب أهمية خاصة، حيث ترتكز على جودة الأراضي وسعة المساحة الإجمالية التي قدرت في تقرير كاريت ووارني سنة 1841 بـ: 112.351 هكتار[4].

وأراضي البايلك كانت تشتمل على أخصب الأراضي والأكثر ملائمة للفلاحة، وقد كانت تتوسع بفعل استحواذ الإدارة عن طريق الشراء أو الحيازة في حالة الشغور أو انتفاء الورثة أو عند الترحيل والمصادرة، وكانت تستغل باعتماد السخرة أو الخمَّاسين، الذين تُعِينهم الدولة بالوسائل، مقابل خُمس الإنتاج كأجر لهم، وتوكل عادة أراضي العزل لكبار موظفي الإدارة أو قبائل المخزن مقابل قسم من المحاصيل للباي يكون أقل مما تعطيه بقية القبائل، أو يتولى أفراد زراعتها مقابل

---

(1) مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص 45.

(2) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 175، الجابدة في إقليم الشرق تتوافق مع الزويجة في إقليم الجزائر، وقد حددت الزويجة بعد خبرة بقرار من البلاط الملكي تقريبا كما يلي: في السهل 12 هكتار، في الساحل: 7 هكتارات، وفي الجبل 5 هكتارات. أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 29.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص 379.

(4) بلبروات بن عتو، المدينة والريف، المرجع السابق، ج2، ص 629.

ضرائب تفرض عليهم[1]، كما يتم استغلالها أحيانا باللجوء إلى تسخير القبائل الخاضعة "الرعية" في الأعمال الفلاحية التطوعية المعروفة **بالتويزة** أثناء عمليتي البذر والحصاد، كما هو الشأن بأراضي البايلك الواقعة بمنطقة دار السلطان أو ناحية الجزائر[2].

عندما يتعذر على الدولة استغلال أراضيها تُعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل المرابطين وشيوخ القبائل والعشائر المتعاملين مع البايلك، وتعرف الأراضي المقطوعة في الشرق الجزائري بأراضي **الجوابرية**، وهي أملاك يفرض عليها **الجبري**، وهي إتاوة سنوية ثابتة مهما كانت مساحة الأرض المزروعة[3]، وفي بعض الأحيان تسلم أراضي الدولة إلى عشائر المخزن لتستغلها وتقيم عليها مقابل خدمات عسكرية ومهام إدارية، ولا تدفع عنها سوى **فريضة العُشْر** وهو **صاع من الشعير للجابدة الواحدة**، كما تدفع إضافة إلى الضرائب الشرعية رسما عينيا بالتموين بالزبدة والتبن الضروري لدار الباي، ودفع ضريبة نقدية تدعى **بحق الشبير** أو **ثمن المهمز**، والذي هو اقتطاع خاص بهذه القبائل، بحيث كان يدفع 0.50 فرنكا عن كل هكتار من الأراضي المحروثة، و0.25 عن غير المحروثة، بحيث كانت لا تتعدى 10% من قيمة محاصيلها[4].

هذا وقد يلجأ الحكام إلى كراء أراضي البايلك لسكان الدواوير المجاورة، ويعرف هذا الكراء **بالحكر**، وهو يبلغ في أغلب الأحيان 12 صاع من القمح و12 صاع من الشعير على الجابدة الواحدة أي حوالي 50% من انتاج الأرض[5]، أما فايسات فيقول أن **الحكور** في بايلك الشرق ضريبة مالية قدرها 25 فرنك على كل جابدة[6].

تشكل حكور الأراضي مصادر مهمة للبايلك، وقد أحدثه في الشرق الجزائري صالح باي وظل مطبقا على جميع الأراضي التي صادرها البايلك من القبائل المتمردة، وقد أصبحت تؤلف مساحات معتبرة في الهضاب العليا وحول قسنطينة، ومن أهم عمليات المصادرة ما قام به محمد تشاكر باي من وضع يده على الأراضي الواسعة لعائلة ابن السايح، والأملاك الريفية للقايد عمر بن الحملاوي، ومحمد بن مكي بن ساسي الباش كاتب، والشيخ أحمد العلمي القاضي الحنفي وغيرهم[7].

ويقول الباحث توفيق دحماني أنه من خلال الوثائق المتوفرة حاليا لم يستعمل الحكور في باقي بايالك الجزائر، إلا لدى قبيلة أولاد قصير في بايلك الغرب، حيث تمت مصادرة أراضيها نهاية القرن 18م، بعد مهاجمتها لخليفة باي الغرب إبراهيم حين كان متوجها للجزائر حاملا الضرائب، الأمر الذي أدى لمعاقبتها وطردها من أراضيها التي أصبحت ملكا للبايلك، وفي سنة 1774 وبعد سنتين

---

(1) عبد اللطيف بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 27.
(2) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 60.
(3) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 30.
(4) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792-1865م دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: عمار بن خروف، 2007-2008م، ص 171.
(5) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 166.
(6) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 29.
(7) نفسه، ص237.

قام الباي بتعيين بني زقزق والفغايلية وأولاد فارس قبائل زمول على إقليم أولاد قصير، غير أن هذه الأخيرة قامت بعدة أعمال ضدهم، حتى اضطر العثمانيون إلى إعادتهم إلى أراضيهم مقابل دفع ضريبة خاصة كثمن استئجار لأراضيهم، حيث رصدت التقارير الاستعمارية أن أولاد قصير هي القبيلة الوحيدة في مقاطعة الجزائر التي كانت تدفع الحكور الذي كان مألوفا ومهما في مقاطعة قسنطينة(1)، ويمكن أن نضيف إليهم بعض قبائل بني عامر مثل أولاد إبراهيم الذين ساهموا في الثورة الدرقاوية، حيث أصبحوا يدفعون حقوق ايجار تقدر بـ 02 ريال بوجو للسكة المزروعة(2).

2-أراضي العرش (المشاعية): وتدعى أيضا بالأرض العروشية، أو **السبخة** أو **"سابْقة"** بسكون الباء وبالقاف المعقودة، في بايلك الغرب، هي التي كانت ملكا خاصا لقبيلة (عرش)، أو عشيرة، فهي ملك بالشركية لجميع عائلات القبيلة، ويسمح لكل واحدة منها أن تحرث وتزرع قطعة منها سنة أو سنوات، ولا تصير ملكا خالصا لها بأي وجه من الوجوه، ومن خصائصها أنها مُشاعة غير مقسومة، فهي لأهل القبيلة أو المدشر يتوارثونها جيلا بعد جيل، ليس فيها تفويت، أي بيع ولا شراء ليدوم لهم الاستغلال مدى الدهور، **والمشمل** هو أيضا في معنى أرض العرش إلا أنه دونها في المساحة والاتساع، والمشمل بجنوب قطر الجزائر وببلاد جرجرة بالخصوص، فإذا كان فيه بعض الاتساع فيحرث شيء منه ويزرع، وتكون فيه أشجار كالتين والزيتون وبعض المرعى فيقتسمون الغلة بلا نزاع(3).

المشاعية في حيازة الأرض لا تعني شيوع محصولها، فهذا الأخير يعود لمن حققه، رغم أن هذا النوع من الحيازة سمح بانتشار الأعمال التضامنية بين العائلات، وذلك بفضل نظام التويزة، وهناك من يرجع سبب انتشار هذا النوع من الملكيات العقارية إلى ضعف وسائل الإنتاج والظروف الطبيعية القاسية التي تحد من نمو المردود الفلاحي(4).

لم يقتصر استغلال أراضي العرش على ممارسة الزراعة فقط، فقد انتشر بها بالموازاة النشاط الرعوي، فالعرش عبارة عن ملكية جماعية للملكية تؤدي إلى القيام على المراعي في مناطق القبائل المربية للحيوان أو لدى القائمين على الحبوب(5)، ولا تزرع القبائل في أراضيها العرشية إلا الحبوب، وفي الأراضي المواتية لهذه الزراعة، وذلك لتبقى مساحات شاسعة للتنقل مع القطيع(6)، وحسب تقرير وارني فقد قدرت سلطات الاحتلال أراضي العرش بـ 5 ملايين هكتار، إلا أن البعض يرجح

---

(1) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 173. نقلا عن:
X. Yacono, Les bureaux arabe, op.cit, p: 176.

(2) نفسه.

(3) عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 153.

(4) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، ط3، 2011م، ص 377.

(5) مجموعة مؤلفين، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 192.

(6) Ernest Mercier, La Propriété foncière musulmane en Algérie, AD. Jourdan, Alger, 1898, p 16-17.

أنها كانت أكثر من ذلك بكثير، باعتبار التغييرات التي أحدثتها سلطات الاحتلال خلال 40 سنة قبل إصدار التقرير المذكور سنة 1873م[1].

تفرض على الأراضي المشاعية غرامة سنوية وتأخذ منها في بعض الأحيان **اللزمة والمعونة**، وكانت الغرامة تدفع نقدا في الغالب، بينما اللزمة والمعونة تستخلص من الإنتاج، ويضاف لها بعض المقادير من النقود، هذا بالإضافة إلى مطالبة الحكام مستغلي الأراضي المشاعية ببعض الضرائب الفصلية التي كانت تعرف بالعوائد، مثل **ضيفة الداي** و**ضيفة الدنوش** و**خيل الرعية** و**حق البرنوس** و**مهر الباشا** و**الفرح** و**الفرس** و**البشارة** وغيرها، وقد بلغت قيمة **ضيفة الدنوش** ببايلك التيطري أواخر العهد العثماني 248000 ريال بوجو، وقدرت قيمة **الفرح والبشارة** ببايلك الشرق في نفس الفترة بعشرين ألف ريال بوجو، ومما يلاحظ أن بعض القبائل التي كانت تقيم على أراضي العرش الواقعة في المناطق الجبلية أو الجهات الصحراوية ظلت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، ولهذا لجأ الحكام منذ أواخر القرن 18م إلى شن حملات عسكرية عليها، وإلزامها بتقديم الإعانات والهدايا عن طريق شيوخها، مثل قبائل الزيبان بالصحراء الشرقية، التي كان شيخ العرب يقدم نيابة عنها معونات مختلفة قدر ثمنها سنويا بما يربو على 21850 ريال بوجو[2].

3- أراضي الملك: كان أصحابها يتصرفون فيها كما يشاؤون ولا مدخل للبايلك في شأنها سوى المغارم التي يدفعونها عليها، فهي إذا الملكيات الفردية أو الخاصة، التي يجري عليها حق التصرف بالبيع والهبة والإرث، ولا يتوجب عنها شرعا سوى واجب العُشر والزكاة، وهذا النوع إذا كان بمحاذاة المدن سمي فحوصا وأحوازا، وغالبا ما تعود الملكية لطبقة الحضر من أتراك وكراغلة ويهود، إلا أن هذا النوع من الملكيات عرف انتشارا واسعا في المناطق الجبلية خاصة، كجبال طرارة والونشريس والظهرة وبني مناصر وجرجرة والأوراس، كما شمل جميع واحات الصحراء[3]، ويقول الأستاذ سعيدوني أن من خصائص أراضي الملك أنها تتصف بعدم الاستقرار وصغر المساحة، وذلك بسبب خضوعها لأحكام الوراثة والبيع والمصادرة[4]، وكانت الملكيات الخاصة غالبا ما تكون مسيَّجة، ومعلومة الحدود بمعالم طبيعية كالمجاري المائية أو الأشجار أو وضع الأحجار المسماة بالأرجام، ويكون لها غالبا اسم شائع تلقب به، ويظهر ذلك جليا في جل عقود البيع والشراء خاصة، مع أن بيع الأراضي لدى القبائل شبه منعدم، لأنهم يعتبرون ذلك عارا أن يبيعوا أملاكا ورثوها عن أجدادهم[5]، فبقدر ما كان المجتمع يسمح بتحويل الملكية، كان يضيق على عملية البيع الذي ظل نادرا[6].

ومن عوائد سكان الإيالة أن بعض الملاك يعطون مجانا لأحد الناس قطعة من الأرض لحرثها وزرعها وحصدها فينتفع بغلتها، وتسمى هذه القطعة المعارة **بالعزلة**، وربما تولى مالكها بكل ما

---

(1) كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 138.

(2) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 168.

(3) M. Pouyanne, Op.cit, p 226.

(4) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المصدر السابق، ص 79.

(5) Noushi, Op.Cit., pp 89 - 90

(6) كمال الدين بن صحراوي، المرجع السابق، ص 134.

ذكر تكرما منه، ومعنى هذه الكلمة ظاهر فإن صاحبها يعزلها وينحيها لمدة سنة أو أكثر من مكسوباته لأجل الاعانة والمساعدة[1].

لا يتوجب على الملكيات الخاصة إزاء الدولة سوى فريضتا العُشر والزكاة، والعشور يساوي مبدئيا عُشر المحاصيل، يدفعه الجميع بما فيه الفئات التي لها امتيازات، ما عدا أراضي القبائل المخزنية، وأراضي المرابطين، غير أن حمدان خوجة يقول أنه وبعدما لاحظ الأتراك اختلاس الجباة المرتكب، بمعنى أنهم دائما لا يدفعون إلى الحكومة المبلغ المعين دفعه، كما أنهم ألزموا الرعية أن تدفع أكثر مما فرض عليها، فعندئذ فكَّر الأتراك في وسيلة تدفع دابر هذا الاختلاس الذي راح يخمد من نشاط الفلاحين ويثبط عزائمهم، تلك الوسيلة هي أن الحكومة جعلت على كل محراث يجره ثوران (يعرف بالجابدة أو الفدان أو السكة) ضريبة، قدرها حمل جمل من شعير وآخر من قمح، وعندما يدفع السكان مقدار الضريبة يجب على الجابي أن يسلم إليهم وصلا يشهد على ذلك، ويجب على رئيس كل قبيلة أن يقوم بإحصاء عدد الفلاحين أصحاب المحاريث، ويسلم قائمتهم إلى الجابي الذي يعتمد عليها عند قبضه للضرائب، وعند تسليمه إلى كل فرد وصلا مقابل ما قبض منه، ويجب على الجابي (العادي) أن يحقق عن كل كمية مقبوضة، ليبرئ نفسه أمام الجابي المركزي للحكومة (رئيس الجباة) غير أنه إذا تحقق بأن هناك أراضي لم تنتج شيئا من غلاتها، فإن جميع الضرائب تسقط على أصحابها[2].

لا يكتفي الأتراك عادة بأخذ العشور بل يفرضون إلى جانبه كمية من التبن، ويسميها البعض "الشبكة[3]"، كما نجده في القبائل السبع المجاورة لمدينة المدية حيث يدفع الأهالي الذين يخضعون للعشور شباكين من التبن عن كل زويجة، لمزارع الباشا، بينما يدفع الذين يقطنون أراضي المونة 4 شبكات لمزارع الباي[4].

أما الزكاة فقط كانت تقتطع عينا وبصفة نسبية من المزكين وتؤدى على الإبل والبقر والضأن والماعز، وتتم وفقا للشريعة الإسلامية، إلا أن استرهازي يذكر أن الأتراك كانوا يقتطعون جملا عن كل 25 رأسا، وبقرة عن كل 30 رأسا، أما الغنم فكان يؤخذ عن كل عشرة شاة، كما حصلت الزكاة كذلك عن الصوف والزبدة والعسل والشمع وغيرها بقيمة 3 %، وترتفع بحسب حاجة البايلك[5].

4-أراضي الوقف: وهي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية، وينقسم الوقف إلى قسمين: الوقف الخيري الذي يصرف مباشرة للصالح العام، والوقف الأهلي الذي يعود مردوده على صاحب الوقف وعقبه من بعده، تركزت أراضي الوقف بجوار المدن، وأراضي الوقف لا تباع ولا تشترى ولا تحجز ولا تصادر، بالإضافة إلى عدم خضوعها لأي نوع من

---

(1) عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 153.
(2) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 114.
(3) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 29.
(4) FEDERMANN (H), AUCAPITAINE (B), Notices sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri, N° 62, 1867, p 119.
(5) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 169.
Walsin Esterhazy, op.cit, 240.

الضرائب والرسوم، ولعل هذا ما ساهم في توسع دائرة انتشار هذا النوع من الملكيات، خاصة في أواخر العهد العثماني، حيث يرى البعض أن الوقف شكل من أشكال مجابهة استيلاء السلطة وغيرها من أصحاب النفوذ على أراضي الملك، وهي نفس الوسيلة التي استعملها كبار المسؤولين الأتراك للحفاظ على أملاكهم التي كانت مهددة بالمصادرة، إلا أنها أدت من جهة أخرى إلى انكماش أو بالأحرى اختفاء الملكيات المشاعة والقائمة على وحدة الجماعة وتماسكها، كما نتج عن هذا التوجه تقلص كبير في الملكيات الخاصة وكذلك في ملكيات الدولة (أراضي البايلك)[1].

5- أراضي الموات: وهي التي لا يملكها أحد ولم ينتفع بها، وتكون عادة خالية من السكان بعيدة عن العمارة، فإذا لم يستصلحها أحد فهي ملك للبايلك أي الدولة، مثلها مثل الغابات والمناجم (المعادن) ومقاطع الحجر فكانت للبايلك، والملاحظ أن الأراضي الموات ظلت طيلة العهد العثماني في اتساع يتناسب طردا مع قلة السكان وحلول القحط وانعدام الأمن وضعف السلطة المركزية، ففي السنوات الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر مثلا قدر الفرنسيون مساحة الأرض الصالحة للزراعة في منطقة التل بحوالي 9 ملايين هكتار، لم يكن مستغلا أو منتجا منها سوى 5 ملايين هكتار[2].

II. إدارة الأرياف وموظفيها:

تعتمد إدارة أرياف الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات تنظيما هرميا، يتشكل من مجموعة من الموظفين موزعين على مختلف البيالك والوحدات الإقليمية من دوار وقبيلة وعرش، ويمكن تصنيفهم إلى مجموعتين تضم الأولى كبار الموظفين كالداي والباي وآغا العرب وخوجة الخيل، أما المجموعة الثانية فتضم الموظفين المحليين الخاضعين لسلطة كبار الموظفين ويعملون على تأطير سكان الريف، وذلك بضمان دخول الضريبة للخزينة وضمان خضوع الرعية للسلطة المركزية، غير أننا نقتصر بالتعريف بالموظفين الذين لهم احتكاك مباشر بالحياة الريفية وهم:

الخليفة: كان الخليفة في بايلك الشرق يشرف على شؤون الأوطان (مناطق السهل) ويمتد نفوذه على كامل الإقليم، ويأتمر القياد بأوامره، ويتصرف في كل الميليشيات النظامية لجمع الضرائب وإبقاء السكان طائعين، وعليه الذهاب مرتين في السنة إلى مدينة الجزائر في فصل الربيع والخريف لتسليم الدنوش عندما لا يذهب الباي بنفسه، وكانت تحت ادارته المباشرة تسع قبائل تمده بمائتي فارس، أما في مدينة الجزائر فإن هذه المهام هي من اختصاص الأغا[3]، أما في بايلك الغرب فالباي له خليفتان، يسمى الأول خليفة الشرق يسير المنطقة الممتدة بين واد الشلف والمرتفعات المجاورة من مازونة حتى حدود دار السلطان أي بوحلوان، وكان مقره بمدينة مليانة[4]، أما الخليفة الثاني فيدعى بخليفة الكرسي، أي ينوب عن الباي في مقر البايلك فقط، لذلك كان بمثابة آغا الباي[5].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، أعمال الندوة العلمية الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19م، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014، ص 46.

(2) M. Pouyanne, La propriété foncière en Algérie, Jourdan, Alger, 1900, p 304.

(3) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 22.

(4) توفيق دحماني، النظام الضريبي، المرجع السابق، ص 36.

(5) نفسه، ص 38.

آغا العرب: وهو بمثابة وزير مطلق الصلاحية يسهر على مراقبة إقليم دار السلطان وملحقاته من سهول سباو السفلي وعريب المشتهر بوفرة انتاجه الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى قيادات متيجة والسواحل السبعة (بني خليل، بني موسى، الخشنة، بني جعد، بني سليمان، عريب، حجوط)، كما يتحكم بشكل مباشر في مخزن بوحلوان الذي يحرس جبل بني مناد وجبل سماتة، ويشرف على مخزن سباو، الذي يحرس إقليم زواوة وبلاد القبائل[1].

القياد والشيوخ: الموظفون الأساسيون المكلفون بالجبايات بالأرياف واستخلاص ما يتوجب على سكانها من مغارم وضرائب وعوائد فهم جماعة القياد والشيوخ، فالقياد وهو الحكام المكلفون بالإشراف على المجموعات القبلية بالأرياف ويهتمون مباشرة بالنظر في شؤون القبائل وإقرار الأمن بالأرياف وجمع الضرائب المستحقة على سكانها بالرجوع إلى شيوخ وزعماء القبائل، أما الشيوخ فيتولون شؤون القبائل الجبلية والعشائر البدوية ويختص كل واحد منهم بدوار أو عرش أو دشرة حيث يعيش عدد محدود من العائلات في الخيام أو الأكواخ أو المنازل الريفية البسيطة، ووظائف الشيوخ تشبه وظيفة القايد المتصلة بجمع الضرائب، ولكن في نطاق القبيلة[2].

ويذكر فايسات مجموعة من الموظفين الذين يقول بشأنهم أنهم مكلفون بإدارة عائدات البايلك، وهم:

- **قايد العشور:** مكلف بتقدير حجم الأرض المحروثة وتحديد الضريبة حسب مساحتها، ويشغل هذه الوظيفة في كل بايلك إثنان، أحدهما في الشرق والآخر في الغرب[3]،
- **قايد الجبري:** مكلف بجمع الضريبة العينية المسماة الجبري المفروضة على أراضي الدولة، ويقوم بهذه الوظيفة عونان تحت إمرة قايد الدار.
- **قايد عزيب الجمال:** مكلف بمراقبة جمال البايلك
- **قايد عزيب البقر:** مكلف بمراقبة قطيع البقر.
- **قايد عزيب الجلب:** مكلف بحراسة قطيع الغنم
- **الباش خزناجي:** مكلف بحراسة القوافل الخاصة بنقل الضرائب، وكذلك بتهيئة البهائم الضرورية لنقل أمتعة الباي في خرجاته
- **قايد مهور الباشا:** ويسمى أيضا خوجة الخيل، مكلف بإسراع سير الخيول والبغال، وكان يصحب الخليفة إلى مدينة الجزائر عندما يذهب لدفع دنوش الربيع، وكان مكلفا بنقل أمتعة الحامية القادمة من هذه المدينة لتعسكر في قسنطينة[4].

غير أن هذا الأخير دون **خوجة الخيل** الذي يعتبر منصبه منصبا ساميا في دار السلطان، حيث كان مكلفا بالإشراف على مواشي الدولة التي يتكفل بها الأهالي، بتقديمها في شكل ضرائب عينية، كما كان يشرف على تموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية، وقد ذكر حمدان خوجة

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المصدر السابق، ص 164.
(2) فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، المرجع السابق، ص 96-98.
(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص 346.
(4) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 24 و30.

أنه كان يقوم بختم حيوانات البايلك بخاتم حكومي قبل توزيعها على العشائر لرعايتها والمحافظة عليها، وفي حال ادعاء هلاك بعضها يلزمهم باستظهار قطعة الجلد المختومة(1). ويقول الزهار أن خوجة الخيل له رعية من عرب الصحراء وهم نجوع فأولهم: نجع رحمان، ونجع الزناخرة، ونجع البواعيش، وكثير من النجوع الأخرى، فيدفعون له الخراج والزكاة، ويضيف بأن لخوجة الخيل قايد يدعى قايد العرب مقره بمتيجة، وأن له أعوان يتصرف على نجوع الصحراء، كما أن له أشياخ لجمع المطالب المخزنية(2).

كما كانت دار السلطان تعرف وجود عدة قياد أنيطت بهم مهام اقتصادية أو اجتماعية من أمثال: قياد العيون، قايد مخزن الزرع، قائد الرحبة، قايد الجلد، قايد الفحم، قايد التوت(3).

كان موظفو الأرياف يخضعون لنظام ضريبي أوجبته الإجراءات المتعلقة بتوليهم مناصبهم الإدارية المختلفة، وذلك بغرض الاعراب عن الروابط والتعاون مع موظفي البايلك، مثل حقوق التولية وهدايا المواسم، كما أن منها ما انجر عن الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بكراء الأراضي مثل الحكور، أو المبادلات التجارية بالأسواق والرسوم والمكوس حقوق الأسواق وغيرها(4).

III. نظام المحلات:

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة عادية في غالب الأحوال، بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه في كثير من النواحي، وذلك من خلال تنظيم طوابير عسكرية تدعى **بالمحلات**، والتي تستعين في مهامها بقبائل المخزن وفرق زواوة، حيث تشكل قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين 500 و1000 رجل، على رأسهم الباي وآغا المحلة، ويمكن استنتاج خط سير محلات جمع الضرائب الموجهة لشرق البلاد وغربها في أوقات الحصاد (شهر أفريل)، مستعينة بالشواف العارف بمضارب خيام القبائل(5)، وكانت المحلة المتنقلة داخل البلاد تجد أماكن معدة للراحة ليس فيه بناء في الغالب، ولكن بحذائها خيام لعرب المخزن الموكلين بحراسة السيارين الحاملين لرسائل الدولة، وهذه المواضع المعدة للراحة تسمى القناقات، والمفرد قناق(6).

تخرج المحلات المركزية من مدينة الجزائر بعد تجمعها في عين الربط، وذلك بعد قدوم الخلفاء خلال شهر الربيع، ثم تنقسم إلى ثلاثة محلات يقود كل واحدة منها آغا، منطلقة إلى البيالك الثلاث، حيث تتشكل محلة قسنطينة من 60 خيمة، تشكل كل واحدة منها صفرة متكونة من 16 رجلا

---

(1) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 99. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 162.
(2) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 75.
(3) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 163.
(4) فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، المرجع السابق، ص 110.
(5) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 115.
(6) عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 94.

تقريبا، وتدوم مهمتها حوالي ستة أشهر، أما محلة الغرب فتتكون من 80 خيمة، وتعود بعد أربعة أشهر، أما محلة التيطري فتضم 15 خيمة فقط وتعود بعد حوالي شهرين[1].

تنطلق محلة التيطري من عين الربط وتمر على كل من قوناق الحميز، قوناق جسر بني هيني، قوناق دراع البغل، قوناق كرمة الحيط بأراضي قبيلة عريب، وصولا لقوناق سور الغزلان، حيث تشرع في تحصيل الضريبة، ومنها إلى وادي فرشة وتخيم بين العذاورة وأولاد مريم، ثم في شلالة العذاورة فعين الشارف عند أولاد علان، ثم إلى الربعية فمرجة أولاد ذايد، وصولا إلى البرواقية، ثم جنان الباي بمدينة المدية، وتعود المحلة مع الأغا عبر أقاليم حسن بن علي وبني يعقوب، وادي الآخرة، حوش ميمون[2].

أما محلة الغرب فقد كان الباي يرسل ضابطا إلى أسفل مليانة ينتظر عودة الخليفة مع المحلة، وبعد وصولهم لمليانة تمكث ثلاث أيام، وتقسم إلى عدة أقسام:

قايد جندل: يعطى 10 خيام و50 فرسا لجباية ضرائبه إضافة لمخزنه المتكون من حضر وكراغلة مليانة، وفرسان بني أحمد وأولاد السحاري عبيد عين الدفلى.

قايد فليتة: يعطى 10خيام و50 فرسا إضافة لمخزنه المتكون من قربوسة لجباية ضرائبه.

الخليفة: يبقى معه 60 خيمة يرسل منها 30 إلى الباي بقيادة آغا المحلة، ويترك لنفسه 30 الباقية، لجباية ضرائب اقليمه.

تجوب هذه الجيوش الأربعة أرياف بايلك الغرب وأوطانه، وعند الانتهاء تلتقي ثانية أسفل مليانة، لتعود للجزائر ويعود المخزن إلى قبائله والقيادة والخليفة لإقامتهم قبل فصل الخريف، وتستريح محلات بايلك الغرب بعدة قناقات مثل: قوناق سيق، ويلل ومينة (قوناق الروازة) وقوناق جديوية وقوناق واد سلي ببلاد أولاد قصير وقوناق واد الروينة ببلاد العطاف[3].

أما محلة بايلك الشرق فإن خليفة باي قسنطينة وبعد عودته من الجزائر مصحوبا بالمحلة يلتقي في طريقه بقوة عسكرية مع الباي في قصر الطير (نواحي سطيف) حيث تلتحق بالباي 40 صفرة، وتبقى مع الخليفة 20 صفرة يجوب بها ساحل البابور وفرجيوة وزواغة والموية وبني ولبان وبني مهنة وايدوغ وساحل عنابة ومرداس وبني صالح، أما الباي فيتوجه بقواته لأولاد بوطالب وأولاد سلطان والحراكتة والحنانشة ويلتقي بالخليفة بفج العرب ليعودوا بقوات المحلة إلى قسنطينة[4].

بالإضافة إلى جباية الضرائب من السكان كان للمحلة وظائف وأهداف مختلفة، كمراقبة الطرق والدخول في مفاوضات دائمة مع مختلف القوى المحلية ونشر العملة وتحريك الدورة

(1) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 56. صالح عباد، المرجع السابق، ص 314.
(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 314.

(3) Walsin Esterhazy, op.cit, 249.

(4) جهيدة بوعزيز، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير، إشراف: جميلة معاشي، قسم التاريخ جامعة قسنطينة 2، 2011-2012م، ص 62.

الاقتصادية وتنظيم الأسواق، بالإضافة إلى إبراز مكانة الدولة وهيبتها وتثبيت حكمها، وتجديد فروض الطاعة والولاء[1].

IV. اهتمامات السلطة بالاقتصاد الريفي:

اشتهر الكثير من موظفي الإدارة العثمانية بالجزائر باهتمامهم بالشأن العام، وخاصة ما تعلق بالاقتصاد الريفي، وترقية نشاطاته، واسعاف ساكنته ومواساتهم وخاصة عند النوائب والجوائح، وعلى رأس هؤلاء نجد الداي محمد باشا المجاهد (1766-1791م) والذي اشتهرا بالعدل والانصاف والتزام أحكام الشريعة بالإضافة إلى زهده ورأفته بالرعية، حيث يذكر الشريف الزهار أنه قد دفع بالمهر الذي أراد أن يتزوج به لخزانة الدولة للجهاد ودفع العدو، بالإضافة إلى بنائه للأبراج والمساجد "ومن خيراته أنه أتى بماء الحامة للبلاد وبنى له ساقية وأوقف عليه أوقافا لخدمة مجرى الماء إن فسد[2]، كما سنَّ الداي محمد بن عثمان باشا قانونا يمنع بمقتضاه تصدير الحبوب للأجانب خلال الفترات الحرجة، وعاقب بشدة كل من خالف أوامره، ومن ذلك معاقبته للخزناجي الذي خالف أوامره وقام ببيع الحبوب إلى الشركة الملكية الإفريقية بعد تزوير تسريح الداي[3]، وفي عهد هذا الداي تولى حكم بايلك الغرب الباي محمد بن عثمان الملقب بالكبير (1779-1797م) كما تولى على بايلك الشرق صالح باي (1771-1792م) وهما شخصيتان تصلحان نموذجا للإصلاح والدفع بعجلة الاقتصاد الريفي في الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات.

1-إصلاحات الباي محمد بن عثمان الكبير: يقول الكاتب عبد القادر نور الدين: "وكان الباي محمد الكبير معروفا بالكفاءة لما يشغله من المناصب والصدق والإخلاص للدولة المركزية بالجزائر، وقد شمَّر عن ساعد الجد، فأنشأ المطامير العامة في الجهات المختلفة من عمالته لخزن القمح ليكون ذخيرة في سنوات الجدب واليبس، وجلب الماء في القنوات إلى مدينة وهران"[4]، ومن جملة مآثره أنه حين لاحظ أن سهل سيق لا ينتج شيئا خلال سنوات الجفاف، بادر إلى بناء سدّ في المكان الذي يدخل به واد سيق إلى السهل، ومن خلال نظام الري كان هذا السد يتكفل بإنتاج كميات وفيرة في جميع الأوقات[5].

ويقول صاحب الثغر الجماني أنه وقبل فتح وهران "نادى في رعيته من ارتحل إليه سقطت عنه المطالب المخزنية، وبقي محترما موقرا، فاجتمعت فيه أمة من الناس من كل ناحية بأموالهم وأولادهم، فنزلوا فيما بين سيدي معروف والبريدية إلى عين تانسالمت، فقام لهم بكفايتهم من العدة والخيل وغيرهما، وأباح لهم الحرث في تلك الجهة، فكانوا يحرثون إلى قرب البلد الوهرانية، وجعل عليهم قوادا يقومون بأمرهم، وكان يبعث لهم في كل شتاء وصيف ما يعمهم به من وافر سببه، مما

(1) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 218.
(2) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 37-39.
(3) نادية فتيسي، المرجع السابق، ص 232.
(4) عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 121
(5) T. S. E. F. A (1839), p. 266.

كانت الأمراء قبله لا تسمح بعُشره مرة في العمر فضلا عن مرتين في السنة، ويوجه لهم مع ذلك من يقسمه بينهم من خواص العلماء[1]".

كما أشار ابن زرفة في الرحلة القمرية إلى البستان الفسيح الذي كان يملكه الباي محمد ابن عثمان والمشهور بأشجار الزيتون التي ناظر زيتونها زيتون إفريقية، وقد أقام هذا الباي في ربوع بستانه معصرة لزيتونه، ومن ثم يعد هذا البستان وما يحويه استثمارا فلاحيا، لقد سعى الباي محمد بن عثمان جاهدا لتشجيع العمل الفلاحي وتحقيق التوازن بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وأولى عناية بالغة بالمحاصيل الفلاحية الاستراتيجية وعلى رأسها الحبوب التي تعد مادة أساسية للإنسان والحيوان معا، وكذا الزيتون وزيته الذي كان مستعملا في الإنارة وزينة النساء وفي غذاء الإنسان طبعا[2]، كما يذكر ابن هطال أن محمد الكبير في غزوته على الأغواط أوصى عسكره على الأشجار والنخيل، فلا يقطعون شيئا منها، ومن قطع شجرة أو نخلة فالله حسيبه ومتولي الانتقام منه[3]، مما يعكس حرسه على المقدرات الفلاحية والحفاظ عليها.

ويمكن أن نذكر بهذا الصدد أن الباي مصطفى بوشلاغم (1686-1734م) وبعد التحرير الأول لوهران بين سنتي 1708-1732م قام بضم مزرعة كانت ملكا لأحد الاسبان وتحتوي على منبع هام، فعمل فيها على غرس الزيتون والأشجار المثمرة من مختلف الأنواع، كما أنشأ فيها بركة ماء لسقي القمح والشعير، ورغم تعرض المزرعة للإتلاف بعد عودة الاسبان سنة 1732 إلا أن الباي محمد الكبير أعاد انشاءها مجددا، كما أنشأ الباي شعبان الزناقي (1679-1686م) مزرعة في أراضي أولاد علي وفرع الهبرة في إقليم سيرات وأنشأ لها نظام ري، وظلت هذه المزرعة تنتج لحساب البايات الذين خلفوه، كان القسم المسقي منها يفلح من طرف العبيد الزنوج، كما أن أولاد علي ظلوا بدون أرض حتى سنة 1740 حيث سلِّمت لهم أراضي أخرى بين عين البيضاء وزيدور، وفي بايلك التيطري قام الباي مصطفى بومزراق بإنشاء مزرعة في ناحية أولاد أحمد بن سعيد على أراضي فيض الأحمر تسقى بواسطة سدود بنيت على وادي الأحمر بالقرب من قصر البخاري[4].

2-إصلاحات صالح باي: كما مثل صالح باي مثالا رائدا للإصلاح الريفي ببايلك الشرق، حيث تجمع المصادر على التنويه بدوره في النهضة بالقطاع الفلاحي في إقليمه منذ توليه إدارته، فقد أحدث تنظيمات اقتصادية وإدارية جعلت من قسنطينة المدينة الثانية من حيث النشاط التجاري والصناعي في الإيالة الجزائرية، فقد عمل جاهدا على تحسين أوضاع الزراعة وتنمية الإنتاج الفلاحي وإدخال منتجات جديدة واستحداث نظام الري الدائم المعتمد على تشغيل عدد من النوريات (النواعير) بالحامة قرب قسنطينة، كما استصلح سهول مليلة (الزمول) في الوقت الذي اهتم فيه بتطوير المواصلات ومراجعة نظام الضرائب، وصاحب ذلك تشجيعه للصنائع والحرف والتبادل التجاري، فعرفت موانئ الشرق الجزائري نشاطا ملحوظا من حيث المبادلات[5]، يشهد له نقيب

(1) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 205.
(2) بن عتو بلبروات، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016م، ص 308.
(3) أحمد بن هطال، المصدر السابق، ص55
(4) صالح عباد، المرجع السابق، ص 390.
(5) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 239.

الأشراف بقوله: "وكانوا (النصارى) يوسقون القمح والشعير سنين عديدة، حتى صار الباي لا يقبل الدورو من النصارى ولا الضبلون المعهود بيننا، عندما تعمَّرت خزائنه أمرهم بأن يجعلوا له الضبلون فيه مائة ضلبون، فامتثلوا أمره وصنعوا له مثل ما أمرهم[1]".

وعن اهتمامه بالغرس والزراعة تقول المصادر أنه "كان شديد الرغبة في الغرس، فغرس جنة بسيدي محمد الغراب، وجنات أخرى وبنى أبراجا وصهاريج للفلاحة، وأكثر من غرس الزيتون، وأكثر غرسه في بر النصارى ويحسن للذي يأتيه بالغرس، وأمر المخازنية وأهل بلده بالغرس، حتى قيل أن من شدة اعتنائه أن كل من تنبت عنده شجرة يعطيه ريالا، ومن تنبت عنده مائة يعطيه مائة، وأمر بتلقيم الأشجار وتفقدها وعلاجها بالسقي والخدمة، لأن ذلك من الصلاح المؤدي للثبات[2]، ويضيف أنه: " وقف وقوف الجد يعمر المخازن بالقمح والشعير والصوف والسمن والعسل والزيت، واستقام حال الدولة حتى صار للبايليكماية عزلة وعزلة، وعمرها وأمرها على يده، ويعامل أهل البلد المعاملة التامة لصلاح حاله[3]".

ويقول فايسات: "وفي الحامة نشر زراعة الأرز، وأنشأ ناعورة، وذلك لسقي حقول الأرز التي أسسها بنفسه في ذلك المكان، وفي عنابة أسس حبوسا خصصت عائداتها إلى أعمال حفر وصيانة قنوات موجهة لاستيعاب مياه السهل الراكدة، وصبها في وادي سيبوس، بالإضافة إلى أنه تنازل عن مصبات المياه لطالبيها مع تصاريح ببناء طاحونات، تلك الصناعة الضرورية التي كانت تشهد نقصا كبيرا في كامل أرجاء البلاد[4]".

ويقول الحاج أحمد بن المبارك مجملا أوصافه وخلاله: "وحسنت أيامه، وبلغ ما لم يبلغه من هو أكبر منه من ولاة الجزائر، وولاة تونس، وجمع ما لم يجمعه غيره[5]" ويضيف إخباري آخر: "كان رحمة الله عليه حسن السيرة، حسن النقيرة، صاحب حق وعدل، وكانت تحبه جميع الأوطان والجبايلية، وكسب من الأموال والخيول والبغال والإبل والغنم والبقر ما لا يحصي عدده إلا الله سبحانه وتعالى[6]".

3- الإصلاحات بإقليم دار السلطان: كما عرفت دار السلطان عدة شخصيات من مختلف الرتب الإدارية كان لها فضل كبير على الحياة الاقتصادية وتنمية الأرياف، ومن بينهم الداي مصطفى باشا (1798-1805م) الذي بنى بستانا بعين الربط، وبنى به دورا وقصورا، وغرسه بجميع الفواكه والثمار[7]، ومن المواقف الدالة على اهتمامه بشؤون الإيالة وساكنتها أنه بعدما ضرب زلزال مدينة

---

(1) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 88.
(2) مجهول، ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، ص 23.
(3) نفسه، ص 40.
(4) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 169.
(5) أحمد بن المبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة، تح: عبد الله حمادي، دار الفائز، قسنطينة، 2011م، ص 138.
(6) رياض بولحبال، أخبار بلد قسنطينة وحكامها لمؤلف مجهول (دراسة وتحقيق) رسالة ماجستير، إشراف: إسماعيل سامعي، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010م، ص 42.
(7) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 107.

القليعة سنة 1802م، "ركب من حينه وذهب إليها بنفسه، وأمر بإخراج من كان تحت الردم، فمن وجده حيا كساه، وأعطاه نصيب مال بيده، وأمر بتكفين جميع الأموات، وفرق أمولا هنالك، وكسا كثيرا من الفقراء[1].

وعلى عهد الداي علي باشا نراه يقوم بعدة منجزات عمرانية، خاصة ما يتصل بالمواصلات، حيث نجده يجدد قنطرة وادي الحراش التي بناها الداي الحاج أحمد ثم رممها الداي إبراهيم عام 1736، كما انتدب سنة 1814 **عمر آغا** لبناء جسر عريض متين على واد يسر (قنطرة بني هيني) لتسهيل المواصلات بين الجزائر والقطاع القسنطيني وبين برج أم نايل والبويرة، فكان لهذا الجسر أهمية كبرى للمعاملات التجارية ومرور الأمحال التركية إذا اقتضى الحال[2]، وفي نفس السنة يقوم ببناء قنطرة شلف عند جبل دوي (عين الدفلى) في مدة شهرين فقط، وذلك بفضل 467 عامل منهم 167 أسير مسيحي، ، كما تذكر المصادر أن عمر آغا وبعد توليه حكم الجزائر سنة 1814م كان له دور في التكفل بالحياة اليومية للسكان، فحين شهدت المدينة غزوا هائلا للجراد تلته مجاعة فأمر أناسا (يهودا) بالترويح على حقول القمح لمنع نزول الجراد عليها، كما قام بنفسه على توزيع الدقيق على أفران الأحياء السكنية وألزم أصحابها بعدم رفع الأثمان[3].

غير أن أهم شخصية ذات مشروع إصلاحي في الإدارة العثمانية بدار السلطان هو يحيى بن مصطفى آغا (1818-1827م) الذي تتفق المصادر العربية والأجنبية على الإشادة بخصاله ومآثره الحميدة، يقول عنه الشريف الزهار: "ويحيى آغا هذا، هو أحسن رجال تلك الدولة عقلا ومعرفة[4]"، أما بارتزن فيقول: ""كان هذا الوزير يعارض الحرب، فالمشاعر الرفيعة والآراء المتنوعة جعلته أعلى بكثير من أبناء وطنه، شعر بالحاجة إلى الإصلاح، واعتقد أن من أفضل السبل لتحقيق ذلك هو تشجيع الزراعة، لهذا الغرض؛ بنى على نفقته الخاصة، على الضفة اليمنى لنهر الحراش، بالقرب من مصبه، هذه المزرعة الرائعة التي تحولت خلال الحرب إلى نوع من الحصن (الدار المربعة)، كان ينوي تربية الماشية في هذا الجزء من متيجة، وقد أعرب عن رغبته بأنه سيعمل أيضًا على توطين العرب هناك[5]" ويقول عنه الأستاذ سعيدوني أنه يتميز بمهاراته كفارس ومسير إداري وبنشاطه الدؤوب وبروح المغامرة، وبتعامله الحسن مع أهالي الريف، وبقسوته مع القياد وشيوخ القبائل الذين يتجاوزون صلاحياتهم، وقبل أن يعينه الداي حسين في منصب آغا العرب عام 1818 تدرج بسرعة في مختلف مستويات الوظيف في جهاز البايليك، فعمل خزندار عمر آغا قائد بوفاريك (1815) ثم قائد لبني جعاد (1817) وقد نجح في تنظيم إدارة الأوطان وفي مد سلطة الدولة إلى المناطق الجبلية المتمردة، واكتسب خلال ممارسة مهامه ود سكان الأرياف نظرا لعدله وإخلاصه[6].

(1) نفسه، ص 111.
(2) نفسه، ص 139، عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 124.
(3) مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط1، 1999م، ص 46.
(4) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 163.
(5) Berthezène (Baron p. de), op.cit, p 12.
(6) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 159.

ولعل من أهم أعمال الأغا يحيى الإصلاحية في المجال الزراعي أنه شيد عدة سدود بنواحي التيطري مثل سد واد اللحم، الذي استقدم لبنائه عمالا مهرة من جهات جرجرة، كما قام ببناء مخزن لحفظ الحبوب واصطبلا لجمع مواشي الدولة والمحافظة على الخيول التي يستعملها فرسان المخزن ورجال المحلة والتي كانت تقدر بما لا يقل عن 300 حصان، كما نجح في تحسين أنواع جيدة من المزروعات وسلالات من الحيوانات بحوض الرغاية، الذي كان يضم ما لا يقل عن 200 حصان من السلالات العربية الأصيلة، وكان في كل ذلك يحاول حمل السكان على تقليده[1]، ويذكر شالر في مذكراته أنه قدم ليحيى آغا محراثا صغيرا حديث الصنع، وأن يحيى آغا أعجب به كثيرا" لأنه قد يساعده في تطوير خدمة الأرض وتحسين الإنتاج[2].

كما كانت السلطة المركزية تعمل علي تقييد حركة الأفراد والمجموعات في البلد، لمنع ما يسمى في عصرنا **بالنزوح الريفي،** فالضرورة الاقتصادية والعسكرية تقتضي أن لا يغادر أهل منطقة معينة مكان إقامتهم، فقد وصل إلى السلطان العثماني خبر انتقال سكان مناطق ريفية إلى المدن وإلى مناطق أخرى بهدف التخلص من دفع الاتاوات، فطلب التحقيق في ذلك "وإذا ثبت صحة الخبر وجب إعادة السكان الذين خرجوا من مناطقهم الأصلية منذ أقل من 10 سنوات وارغامهم على دفع الاتاوات، أما الذين غادروها منذ أكثر من 10 سنوات فلا ضرورة لإعادتهم إلى مناطقهم، ولكنهم يلزمون بدفع الاتاوات[3]".

كما تؤكد المصادر أنَّ الحكَّام والبايات كانت لهم عادة حسنة مألوفة، وهي "أنه مهما نكب عرش من الأعراش نكبة من حجر أو يبس أو جراد أعفاه المخزن من المطالب في تلك السنة التي نكب فيها، وهذا أهم ما يحكى، وقد قيل أن بعض البايات كان لا يترك المطلب المخزني رأسا، وانما يتربص بطلبه إلى وقت تيسير حال المصابين فيأخذه منهم، وهذا أقرب بالنظر لضعف ذلك المخزن[4]"، ومن ذلك اعفاء عبدالله باي قسنطينة رعيته عام المجاعة سنة 1804م من المطلب المخزني، "ولم يطالب أحدا به، وعلى كل حال ففعله ذلك جميل منه وحسن، خصوصا حيث صار أمرا مقتدى به[5]" كما يؤكد ذلك صالح العنتري، أما صاحب أنيس الغريب والمسافر فيقول عن الباي قار بغلي "وكانت له خصوصية حسنة وهو لا يقبل كلام أحد في أحد، ولا يخطيء أحدا من أهل البلد والمخزن خلاف ما كانت عليه الملوك قبله"، يعني أنه لا يعاقب بالتغريم[6]، أما حمدان خوجة فيقول في مرآته أن الحكومة التركية كانت تعين السكان وتساعدهم على المشاريع التي يتخذونها وسيلة لإنماء ثروتهم، كما أنها تحميهم في طريقهم إلى الغنى، لكنها على يقين بأنها ستصبح غنية بسبب غنى هؤلاء السكان[7].

(1) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 365.
(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 248.
(3) نفسه، ص 40.
(4) صالح العنتري، مجاعات، المصدر السابق، ص 42.
(5) نفسه، ص 42.
(6) عبد القادر بن المسلم، المصدر السابق، ص 107.
(7) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 99. وينظر كذلك: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ط8، 2008م، ج4، ص134.

ونقرأ في عهد الأمان المعطى للمحلات الثلاث المتوجهة لبايلك الغرب والشرق والتيطري، تقرير مبدأ المساواة في أداء الضريبة ودفعها، واسعاف الفقراء والخماسين، "وبموجب اتفاقنا تكون الرعية على حد السواء يعطوا حق الدار الكريمة من غير قال ولا قيل، ولا يمكن لأحد أن يمتنع من أداء حقوقها بدعوة النسب والقرابة وما أشبه ذلك، والخماس الذي هو من العزارة إذا كان فقيرا ولم يملك خمسة بقرات يعطى له خمسة زياني في العام مع العفو عنه من أداء الغرامة، والذي هو في ملكه خمس بقرات يعطي الغرامة مثل سائر الرعية" وقد تم إقرار هذا الاتفاق أواخر رمضان 1107هـ في عهد الداي الحاج أحمد، حيث جاء في مقدمته أن سبب "ترتيب القانون المحرر في هذا الكتاب المسمة بالعهد والأمان، وذلك من أجل عمارة بلادنا، وراحة عسكرنا ورعيتنا[1]".

V. انعكاسات السياسة الضريبية أواخر العهد العثماني

تعهَّد الأتراك منذ حلولهم بالقطر الجزائري بمعاملة الجزائريين بالعدل والانصاف، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، "نحن قدمنا من حضرة الدولة العثمانية إلى الجزائر ففتحناها ومهدنا أوطانها، وحُكمنا جار فيهم بالعدل والكمال، وما ناخذوا من وطنها إلا الشيء الحلال، الذي هو مثل الزكاة (كذا) الواجب إخراجه من الأموال، والنعم والمزروعات، على نمط الشريعة والطريقة المستقيمة القويمة[2]"، وقد التزم الكثير من الحكام بهذه التعهدات كما سبق وقدمنا نماذج عنهم، ولكن منذ أواخر القرن 18م، بدأ الانحراف والخروج عن الجادة وارهاق الأهالي بالضرائب والغرامات، وأصبح السمة التي طبعت هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد إلى أن سقطت في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830.

يقول الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أن نهاية حكم صالح باي تعتبر الحد الفاصل بين عهدين مختلفين من الحكم التركي للجزائر، العهد الذي سبق صالح باي والذي حكم أثناءه، وهو عهد عرفت فيه الجزائر الازدهار والرقي والاستقرار بأتم معنى الكلمة، وقد توِّج هذا العهد بحكم محمد عثمان باشا المجاهد (1179-1766/1205-1791م) والذي استرجعت أثناءه الجزائر مدينة وهران وفرضت كلمتها على الدول الأوروبية، وكان على رأس النواحي ولاة أكفاء منهم: محمد الذباح بقيادة سباو، ومصطفى الوزناجي ببايلك التيطري وصالح باي ببايلك قسنطينة ومحمد الكبير ببايلك وهران، بينما عرف العهد الذي أعقب صالح باي الثورات المتعاقبة والفتن المتلاحقة والاغتيالات الكثيرة والمصادرات العديدة في جو تميز بالانهيار الاقتصادي والتردي الثقافي والاجتماعي، فقد عرفت قسنطينة تعاقب 19 بايا قتل أغلبهم بأوامر صادرة من دايات الجزائر[3].

وهذا ما يؤكده صالح العنتري بقوله: " منذ تولي مصطفى باي الوزناجي (1795-1798م) "ومن هذا الوقت صاروا الترك يأخذون الجور، ونبذوا الحقوق المشروطة، وبدى (كذا) منهم الفجور، وبالجملة أنه من حين موت الباشا الذي اسمه باب محمد (يقصد الداي محمد عثمان باشا)

(1) أ. م. و. ج: الملف الأول من المجموعة 3205، رقم: 45، ص 1، 3.
(2) محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، المصدر السابق، ص 45.
(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص250.

ومات صالح باي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وبدأ النقص في ملكهم[1]"، إلا أن الزهار يؤرخ لبداية انهيار الإيالة بتولي الداي عمر آغا، "ومن ولاية هذا الظالم تقهقرت بلادنا ورجعت إلى الوراء[2]".

غير أنَّ أبى القاسم سعد الله يبدو أكثر قسوة على الحكم العثماني بالجزائر بصفة عامة، ويستشهد بأنّ معظم الكتَّاب الجزائريين أثناء هذه الحقبة كانوا يصفون الحكام العثمانيين بكونهم مغامرين لا فائدة لهم من الحكم إلا جمع المال والتسلط، "ثم إنهم كانوا يحكمون الجزائريين بيد من حديد ويسلبونهم أموالهم وثرواتهم عن طريق الضرائب والرشى والهدايا ونحوها، ويضيف أن فرض الضرائب الإضافية وضعف الغنائم البحرية وظلم الحكام كانت وراء بعض الثورات[3]، وقد وقع شيخ المؤرخين في تعميم الأحكام، فمن المعلوم أن الكثير من الحكام الأتراك نالوا الكثير من المدح والاشادة من طرف نخبة من المفكرين والعلماء العرب والأجانب، غير أننا نجد هذا الوصف أشد انطباقا مع الفترة التي سبق تحديدها، ألا وهي نهاية القرن 18م.

لقد كان موضوع المغارم واثقال كاهل الجزائريين بالضرائب هو السبب الأول في تدهور حال البلاد، وتخبطها في الاضطرابات والهجرة والنزوح الريفي وشيوع البداوة والامتناع عن الحرث والبذر، حيث يذكر صاحب كتاب أنيس الغريب والمسافر أن سبب قيام ثورة درقاوة أن عامتهم كانوا يشتكون لمقدم الطريقة عبد القادر بن الشريف "أضرار المخزن وما هم فيه من أداء المغارم، فكان يعدهم بالفرج القريب[4]"، ويضيف أنه بعد قيام الثورة وانتصارهم في معركة فرطاسة كتب لجميع الرعايا بالبشائر والتهاني قائلا إليهم: "إنا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الذل والمسكنة وأداء المغارم الثقيلة والمؤن الجليلة الذي جميع ذلك حرام على من انتظم في سلك الإسلام[5]".

وفي السياق ذاته يرى الأستاذ سعيدوني أن تجريد الحملات من أجل تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية كأراضي الجنوب كانت له آثار وخيمة حيث أضرت بالإنتاج الزراعي والفلاحي، بل وأدت إلى الركود الاقتصادي واهمال الزراعة، بالإضافة إلى شيوع البداوة بمناطق الهضاب العليا القسنطينية وجنوب التيطري والسرسو والجنوب الوهراني، ونفور سكان الريف من الحكام[6]، وهو يؤكد ما ذهب إليه الزهار: "إن المحلات العسكرية كانت في بداية أمرها تخرج لاستخلاص الخراج والزكاة والأعشار على المنهج الشرعي، أما "الأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين[7]"، وفي هذا السياق يذكر شالر ما آل إليه سهل متيجة الخصيب في أواخر العهد العثماني بقوله: "وهذه السهول الآن بفضل الاستبداد الصامت، والضغط البربري الذي تمارسه حكومة الأتراك، قد أصبحت صحراء قاحلة موحشة[8]"،

(1) محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، المصدر السابق، ص 68.
(2) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 155.
(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج1، ص 15، و191.
(4) عبد القادر بن المسلم، المصدر السابق، ص 72.
(5) خوجة حسان، تاريخ بايات وهران، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1634، ص 5.
(6) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 229.
(7) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 56.
(8) وليام شالر، المصدر السابق، ص 106

ويقول في موضوع آخر عن التأثير السلبي للمحلات العسكرية: "وهذا الظلم الذي لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد ويتركون السهول الخصبة، ليلجأوا إلى الجبال ويسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك وأعوانهم إليها، أو إلى أطراف الصحراء[1]"

ولعل أصدق مثال يجسد العسف والظلم الذي نال الجزائريين من قبل بعض حكام الإيالة المتأخرين، هو مثال حسن بن موسى، آخر بايات وهران، قال في طلوع سعد السعود: "وكانت الأولياء في المستبين تقول **آخر الترك من يسمى حُسين**، ومنهم من يقول **سيأتي الباي حسن يأكل الرتعة ويزيد الرسن**، ومعنى هذه الإشارة بالكمال، أنه يأكل الرتعة وهي الرعية، ويزيد الرسن وهم العمال، فكان الأمر كما قالت الأولياء[2]"، "وعاتب الباي يوما بعض أصدقائه على كثرة الخطية، التي ضعفت بها الرعية، فقال له إن أهل الجزائر قد أكلوني بالكلية، ولذلك تراني أكلت الرعية، مما يعني أنه كان تحت ضغط نزوات الموظفين السامين بدار السلطان، ويضيف ذات المصدر قائلا: "ثم صار مهما مات أحد من رعيته، وهو ذو مال وفلوس إلا صير نفسه واحدا من الورثة، ويأخذ حظه معهم على عدد الرؤوس[3]"، وأكثر من الخطية وهي العقوبة بالمال للرعية، ولم يراقب فيها قط الأحوال المرعيّة، حتى صار يقول لعماله من اصطاد لنا حجلة فله جناحها، وربحها ونجاحها، يريد بذلك أن من سعى عنده بأحد للعقوبة بالمال والساعي من الخواص، فإنه يأخذ حظه من الخطية وهو القدر الذي يأخذه من الأجرة لما يذهب للخلاص[4].

إلا أن هذا يخالف تماما ما ذهب إليه حمدان خوجة بخصوص هذا الباي، حيث حلاّه بأوصاف لا تليق إلا بالشخصيات العادلة النزيهة، المتميزة بالكفاءة وعلو الهمة، حيث يقول عنه: "وقد سير هذا الباي إقليمه بأحاسيس أبوية، فلم يكلف السكان إلا بضريبة طفيفة، ولم يعاملهم أبدا بالعنف والقوة، ولذلك كان الإقليم مزدهرا في عهده، وشهد له بالجميل[5]"، ويقول المهدي البوعبدلي أن انطباعات حمدان خوجة حول هذا الباي تحمل بناء على ما اشتهر به قبل توليته بايا، فهذا محل اتفاق، ويستشهد بشهادة كاتبه الخاص حسن خوجة في در الأعيان إذ يقول: "وقد ولاني كاتبا عليه للأمور الشاملة، ولازمته سنة كاملة، فلم أسمع منه قط جناحا، ولا كلمة ولا منا ولا فخرا ولا مزاحا، وإنما يظهر محاسن الأخلاق، وما يرضي الملك الخلاق، وكان قليل الغضب، كثير الرضى، يمسح برؤوس اليتامى ويعيد المرضى، كثير الترحم والتردد إلى الفقراء والمساكين" إلى أن يقول: "ولما استوثق له الملك، وأذعنت له الرعية، رفض ما كان عليه من الوصف السابق، وكثر ظلمه وغضبه وبغضه وعبثه بالرعية[6]".

---

(1) نفسه، ص 58.
(2) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 361.
(3) نفسه، ج1، ص 352.
(4) نفسه، ج1، ص 351.
(5) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 136.
(6) محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران، المصدر السابق، ص 21.

الفصل الثاني: تربية الحيوانات والصيد في الريف الجزائري

المبحث الأول: تربية الماشية في المناطق التلية (الرَّعي المستقر)

المبحث الثاني: نمط الرعي المتنقل

المبحث الثالث: تربية الخيول والإبل

المبحث الرابع: الصيد البري والبحري والنهري

المبحث الأول: تربية الماشية في المناطق التلية (الرَّعي المستقر)

1-عوامل انتشار الرعي وتربية المواشي:

حسب الباحث السوسيولوجي عدي الهواري فإن المجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي كان يستند إلى نشاطين أساسين: زراعة الحبوب وتربية الماشية، ففي السهول وحتى تخوم الصحراء كانت تسود الإقامة في مناطق الكلأ، ونصف البداوة، إقامة تطلبتها أعمال تربية الماشية ونظام زراعة الأرض مرة واحدة كل سنتين، وزراعة الحبوب، تتغير نسبة تربية الماشية ونسبة زراعة الحبوب تبعا لاتجاهنا شمالا وجنوبا، أما في السهول الداخلية المرتفعة فقد كان النشاطان يتشابكان بحيث يكون الواحد دعما للآخر، ولا تسود في الجبال زراعة الحبوب وتربية الماشية، مع أنهما تتوفران هناك[1].

وبناء على ما تقدم نلاحظ أن تربية الماشية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت عنصرا رئيسيا ومهما في اقتصاد البوادي والأرياف، ومصدر الرزق والمصدر الغذائي الرئيسي للسكان، كما كانت تعد تربية المواشي من الناحية الاقتصادية إحدى أشكال الثروة ورأس المال إلى جانب الأراضي الزراعية، وتُحدد المكانة الاجتماعية للفرد بمقدار ما يملك من رؤوس الماشية والأراضي، في كل المجتمعات الريفية والرَّعوية على السواء.

في حين يرجع الأستاذ عبد القادر حليمي الانتشار الواسع لتربية المواشي في الجزائر إلى عوامل طبيعية بحتة، متعلقة بالتضاريس والمناخ خاصة، حيث يقول أن انتشار تربية المواشي في المناطق التلية ساهم فيه صعوبة الحياة الفلاحية بسبب الجبال الوعرة والسفوح الشديدة الانحدار حيث تختفي التربة الناضجة أو يقل سمكها، ولا يبقى لسكان الجبال حينها إلا استغلال المنطقة بتربية المواشي، أما في منطقة النجود وعلى الهوامش الشمالية للصحراء حيث تقل الأمطار إلى ما دون 200مم سنويا، وهي كمية لا تضمن النشاط الزراعي وجد السكان في تربية الأغنام أحسن حل لقساوة المناخ[2].

ويمكن أن نضيف عاملا تاريخيا متعلقا أساسا بالفترة محل الدراسة (العهد العثماني) والمتمثل في تلك الصعوبات والمشاكل التي كانت تعاني منها الفلاحة الجزائرية أواخر العهد التركي، ليس من الناحية الطبيعية من شح الأمطار وامتداد التضاريس، ولكن بسبب السياسة الضريبية وعدم الاستقرار السياسي التي دفعت بالكثير من الفلاحين إلى تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها، أو الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لا سيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء[3]، أما شارل أندري جوليان فيرى أن الجزائريين كانوا يستكملون الفلاحة الخفيفة المتسعة بتربية الماشية التي كانت هي الأخرى خفيفة متسعة، وتتمثل أساسا في تربية الأغنام التي يكون قد بلغ القطيع فيها 7 أو 8 ملايين رأس وكان يؤمن أجود اللحوم،

(1) عدي الهواري، المرجع السابق، ص15.
(2) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 245.
(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص33.

ولقد كان الأغنياء من الجزائريين يأكلون اللحم كل يوم تقريبا، وأما الفقراء فكانوا لا يأكلونه إلا في الأعياد[1].

في حين يرى البعض أن تربية الماشية لم تكن كما يزعم جوليان كمكمل مساعد للزراعة، ولكنها في الواقع ضرورية ضرورة الزراعة في الجبال والسهول على حد سواء، في حين أنها كانت بالنسبة للبدو الرحل في الصحراء وفي التخوم الصحراوية النشاط الوحيد، وكان يتم الحصول على الحبوب بمبادلتها بمنتوجات تربية الماشية، حيث كان ثلثا السكان يعيش من حياة الرعي، كما يقول بذلك أستوبلون وليفيبور[2]

ويضيف الباحث في علم الاجتماع عبد العزيز راسمال عاملا متعلقا بطبيعة البدوي وذهنيته، حيث يقول أن مربو المواشي من البدو الرحل يعتبرون أن نشاطاتهم الرَّعوية أنبل من الانحناء في الأرض، وهو ليس تعبيرا عن احتقار العمل الفلاحي بقدر ما هو تعبير عن رغبة البدوي في الاستقلالية المجالية عن الأرض، فهو يستفيد منها ويدافع عنها، إذا تعرضت للغزو لكن لا يريد أن يكون مصيره مرتبطا بها، لذلك يعتبر نمط الحياة الزراعي مقيدا لحريته، لذا يترفع عنه، كما أنه يعوض امتلاك الأرض بامتلاك القطيع التي يعتبرها رأس ماله، ووسيلة انتاجه، في نفس الوقت[3].

وبناء على المعطيات السالفة الذكر تأكد للباحثة لوسات فلنزي أن العرب _تقصد ساكنة الشمال الافريقي_ لا يعرفون سوى نشاطين اثنين، أولا تربية الماشية (وبالخصوص الغنم وبنسبة أعلى الإبل في الجنوب) ثم زراعة الحبوب[4]، وهو نفس ما يجزم به المهندس الزراعي الفرنسي لويس مول قائلا: "نحن نعلم أن العرب والقبائليين _وخاصة العرب_ يربون عددا كبيرا من الماشية، فهم عموما رعاة أكثر من كونهم مزارعين[5].

غير أن الرعي كعملية أو نظام يندرج تحت نمطين رئيسيين، إما أن يكون متنقلا أو رعيا مستقرا، والترحال كعملية بما تحتويه من سعي دائب وراء العشب والماء يشكل الحد الفاصل بين كلا النمطين، بمعنى أن الاختلاف بين كليهما اختلاف كمي وليس كيفيا، لأن الرعي كهدف موجود ومتوافر لدى النمطين، وحتى ثقافة الرعي وتنظيماته وتأثيراته على الحياة الاجتماعية لكل من النمطين، سواء المتنقل منها أو المستقر[6].

لم يكن الرعي القار مقتصرا على المنطقة التلية فحسب، بل كذلك انتشر هذا النمط من الرعي بالمناطق الصحراوية، حول القصور والواحات، التي لم يعرف عن أهلها الترحال والتنقل، بل اقتصروا في ممارسة الرعي في محيط إقامتهم فقط، حيث كانت المراعي متوفرة حيث تطفوا المياه الجوفية أو مجاري الوديان بعد جفافها، وحيث تنمو بعض الحشائش كالرقيق والرتم والعزل والحض

---

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 18.
(2) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 18.
(3) عبد العزيز رأسمال، المرجع السابق، ص 20-21.
(4) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص 54
(5) Louis Moll, Colonisation et agriculture de l'Algérie, Librairie Agricole de la Maison Rustique, 1843, Paris, TI, p 167.
(6) صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع البدوي التأصيل النظري، دار الغريب، القاهرة، 2002م، ص 374.

والعاندة والباقل والمرخ والقطف والدردين، ومن ثم تصبح أماكن صالحة لرعي الحيوانات، حيث اشتهرت _على سبيل المثال_ منطقة تيديكلت بتوات بوفرة المراعي التي يطلق عليها التواتيون اسم "الغابة[1]"، كما استخدموا نوى التمر في التعليف، غير أن ثروة التواتيين كانت غالبا من الإبل التي كان يستخدمها أولاد مختار وأولاد رنان في نقل السلع التجارية والمسافرين إلى أسواق السودان، أما الأغنام والماعز فكانت عندهم بأعداد قليلة، إلى جانب بعض الحمير والخيل، أما الأبقار فكانت شبه معدومة[2].

2- أهمية تربية الماشية واستعمالاتها: تعتبر تربية المواشي من أهم قطاعات الاقتصاد الريفي حيوية وانتشارا في الجزائر _كما سبق بيانه_، حيث كان يعيش ثلثا سكان الجزائر في الواقع من حياة الرعي، يوفر القطيع، لا سيما الماعز، الحليب الذي يشكل الطعام الأساسي للعربي وعائلته، ويستخدم صوف الخروف لصنع الثياب والبرنس، كما يستعمل بعد مزجه بالوبر لتحسين الخيمة، مسكن البدوي، هكذا نفهم أهمية الخراف والماعز في حياة أبناء المنطقة[3]، ومثلت تربيتها والاعتناء بها مصدر العيش الرئيسي في الجهات السهبية كمنطقة النمامشة التي كانت تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال، وتتنقل معها عبر مجال رعوي قدرت مساحته بـ 2 مليون هكتار، تكفي لتربية ما يمتلكه السكان هناك من حيوانات، والتي قدرت بـ

- 32000 رأس من الأغنام
- 1000 رأس من ماعز
- 1000 بقرة
- 2000 بغل
- 7000 حصان [كذا في الأصل]
- وعدد ضخم من الجمال[4].

بالإضافة إلى استخدامها في عمليات الحرث والدَّرس وتدوير الطاحونات، والاستفادة من روثها في تسميد التربة وحتى في التدفئة واشعال النار، خاصة عند افتقاد الحطب، وهو ما يسمى بالوقيد، والذي يستعمل خاصة لتحضير الشاي ونحوه في الحماد[5]، كما استعملت أرواث الأبقار خاصة في تلبيس جدران البيوت المعروفة باسم "القرابى"، وذلك لحمايتها من دخول الريح[6]، كما استخدمت الخيول _خاصة_ في الحروب للقتال، وفي مختلف التظاهرات الاحتفالية، خاصة تلك المرتبطة باستقبال الحجاج ومواسم الأولياء والصالحين، كما استخدمت الجمال في الحروب في عدة

---

(1) فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين 18 و19م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م، ص 58.
(2) نفسه، ص 59.
(3) عدي الهواري، المرجع السابق، ص18، نقلا عن أستوبلون وليفيبور في كتابهما قانون الجزائر المشروح.
(4) Louis de Baudicour, La colonisation de l'Algérie : ses éléments, J. Lecoffre, Paris, 1856, p 27.
(5) عبد الله حمادي الإدريسي، الاستبصار في تاريخ بشار وما جاورها من الأمصار، كوكب العلوم، الجزائر، ط1، 2019، ج1، ص 562.
(6)Venture de Paradis, Alger au XVIIIe siècle, R. A. N39, A 1895, p 270.

مناسبات، وكان دورها حاسما في كسبها والانتصار فيها، ومن ذلك دورها الكبير في صد الحملة الاسبانية سنة 1189هـ/1775م (حملة الكونت أوريلي)، حيث ينقل ابن رقية التلمساني أن سَوْقَ صالح باي للجمال كان سببا لانهزام اللعين في ذلك اليوم، ويقول أنه رأى ذلك مكتوبا في "غزوات الإسبان وكتبهم(1).

بالإضافة إلى ما سبق فإن القبائل التي تملك قطعان الماشية كانت تقدم لسلطة البايلك جزءا منها كزكاة أو ضريبة أو غرامة، كما كانت الماشية هي المهر المقبوض، ومنها الدية خاصة لدى قبائل البدو الرحل(2)، كما استعملت الخيول والبغال والجمال للجر والركوب ونقل البضائع والأفراد، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً**﴾ [النحل: 8] والجدول الموالي يوضح وسيلة النقل التي يفضلها الجزائريون خلال العهد العثماني لتنقلهم أو نقل بضائعهم، حسب الجهات والأقاليم المختلفة(3):

الجهات والأقاليم	البضائع	الأفراد
التل	الجمال والبغال	البغال والأحصنة
الصحراء	الجمال والحمير نادرا	الجمال والأحصنة
البادية	الجمال وبصفة كمالية الحمير المصرية	الجمال والجمال العربية (المهارة)
الطوارق	الجمال والجمال العربية	الجمال العربية والجمال

كما ساهمت الجزائر خلال فترات متفرقة في عملية تصدير مختلف أنواع المواشي، خاصة في مواسم السلم والأمن التي تطبع علاقة السلطة بالقبائل البدوية، يقول سبنسر William Spencer: "وقد احترم الأتراك السلطة التقليدية لرؤساء القبائل على النشاطات الاقتصادية والشؤون الداخلية للقبائل الراعية وقد خدم هذا السلم التركي المنطقة أكثر، وشجع نمو تربية المواشي إلى أقصى مستوى سواء للتصدير أو للحاجة المحلية(4)".

3-وفرة المراعي: تعتبر المراعي أراضي هامشية لا تصلح للزراعة، ونظرا لعدة عوامل كقلة التساقط أو وعورة التضاريس، أو ضعف خصوبة أو سمك التربة، أو ارتفاع نسبة الملوحة أو كثرة الأشجار(5).

نظرا للعوامل الطبيعية والبشرية السابقة الذكر، والتي ساهمت في انتشار ممارسة الرعي بالجزائر على نطاق واسع، نضيف هنا ما كانت تزخر به الجزائر من مراعي وما توفره للقطعان من كلأ وأعشاب مختلفة، فقد كانت المراعي تمتد على مساحات شاسعة، وتزداد اتساعا خاصة في موسم الصيف وبعد الحصاد، حيث كانت المجالات الواسعة للأراضي الخاضعة لنظام الزراعة تشكل مرة كل سنتين مراعٍ للقطعان، التي يعتبر زبلها سمادا طبيعيا، وبهذا الصدد ينقل سبنسر عن

---

(1) محمد بن رقية التلمساني، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق: خير الدين سعيدي، أوراق ثقافية، جيجل، الجزائر، ط1، 2017م، ص 156.
(2) قوراري عيسى، قبيلة حميان من القرن 5-8هـ، أطروحة دكتوراه، إشراف: حاجيات عبد الحميد، كلية الآداب، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006، ص 466.
(3) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 141.
(4) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص142.
(5) معلمة المغرب، المرجع السابق، مج 13، ص 4375.

نيكولاي أنه كان لعنابة وطن سهلي يحتل المقام الأول في الاتساع والجودة، وهو يمد بكمية كبيرة من الذرة التي تحمل لها، فتتغذى الأبقار وما إليها والغنم والأنعام الأخرى، وبهذا الإنتاج البهيج فليست مدينة عنابة وحدها هي التي تتزود بالحليب والزبدة ولكن مدينة تونس وجزيرة جربة أيضا[1]".

وفي إقليم دار السلطان امتدت المراعي الخصبة الواقعة على ضفتي وادي الحميز جنوب طريق رأس تامنتفوست، وبين وادي الحراش ووادي السمار، وكانت مجالا لرعي قطعان كثيرة، وقد وصفها ضابط التموين الفرنسي غايا بقوله: "قطعت وادي الحميز في شهر ماي 1833 ومررت أثناء ذلك بمراع شاسعة عشبها قصير لأن القطعان ترعى فيها باستمرار[2]"، كما كان حوش الأغا الذي أنشأه الداي عبدي باشا (ت 1732م) عام 1724 يضم قسما تغلب عليه المستنقعات ويستعمل كمراع غنية ووافرة لقطعان البايليك، يقول البارون بيرتوزن أنه عبره خلال شهر ماي حيث كان العشب طويلا وسميكا مما جعل الخيول محرجة أثناء سيرها[3]، يقول حمدان خوجة أن أراضي سكان السهول مخصبة بحيث أن طول سنابل القمح والشعير يزيد على قامة الرجل أحيانا مما أدى إلى اهمال السنابل القصيرة إبان الحصاد وتركها مع التبن في الحقول لتأكلها فيما بعد مواشيهم وبسبب ذلك نراها سمينة جدا ونرى حليبها لذيذا ومغذيا كثيرا[4].

أما في بايلك الغرب ورغم كون سهل غريس أصلح للزراعة منه للرعي، مما أوجد صعوبة لدى قبائله في رعي مواشيهم دفعتهم إلى الانتقال إلى سهل سيق مباشرة بعد موسم الحرث، ولا تعود إلا بعد الحصاد[5]، كما أن سهل السرسو الكبير الواقع جنوب شرق تيارت اشتهر بأنه يوفر أفضل الأغنام في الجزائر، حتى نسب لسيدي أحمد بن يوسف أنه قال عنه: "السرسو فرجة، كل عين بمرجة، لو كان ما شفت الغنم تلد الغنم، نقول السرسو يلد الغنم[6]"، كما كان رعاة الماشية يعمدون إلى حرق الأعشاب بهدف تجديد أو تشبيب المراعي، حيث كان ينمو العشب الجديد الذي يوفر الكلأ الوفير لقطعان الماشية، ويقول فيرو أن هذا تقليد بربري يسمونه "الكسير" الغرض يهدف إلى عدة أغراض وعلى رأسها: تجديد المراعي، قلع الأشجار اليابسة، تحسين وتخصيب أراضي الفلاحة، وأخيرا ابعاد الحيوانات المفترسة التي غالبا ما كانت تهاجم القطعان، كما كانوا يستعملون أوراق العيص اللينة الجديدة في الوقت نفسه لعلف المواشي[7].

وفي أوائل القرن 19م اندثر قسم هام من الغابات الجزائرية نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية، وتعرضت منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر لاجتياح البدو،

---

(1) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 140.

(2) Gaillard, Marie, Sur Alger, Imp. de Boniez-Lambert, Paris, 1837, p 27.

(3) Berthezène (Baron p. de), op.cit. p 216.

(4) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص49

(5) كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 187.

(6) René Basset, Les dictons satiriques attribués à Sidi Ahmed ben Yousof, Imprimerie nationale, 1890, Paris, p 53.

(7) شارل فيرو، تاريخ جيجلي، تر: عبد الحميد سرحان، دار كردادة، بوسعادة، 2013، ص 61.

فلم تعد سوى منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة، ونفس الأوضاع عاشتها المناطق الشرقية، كل ذلك ساهم في تدعيم الحياة الرعوية، فأصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة أراضي العرش الجماعية لدى سكان الهضاب العليا القسنطينية ومرتفعات بني راشد، كما اتخذت مهنة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل لذاته ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب(1).

كما انتشرت المراعي على طول الحدود بين إيالة الجزائر وإيالة تونس شرقا، والمملكة العلوية غربا، حيث أننا نجد المنطقة التي تفصل واحة سوف عن واحة الجريد عبارة عن منطقة مغطاة بالنباتات والشجيرات التي ترعى عليها الأنعام وتجوبها قبيلة ربيعية السوفية، كما كان شمال حوض بحيرة ملغيغ وكل من سهل الميطة ومجرى واد غسران مسرحا لقطعان قبائل النمامشة، كما كانت قبائل تبسة وضواحيها مثل أولاد سي يحيى بن طالب ترعى قطعانها بواد ملاق، كما كانت بعض القبائل الحدودية تتبع نظام الترحال السنوي، على غرار قبائل الجنوب، إذ يقضي أولاد سيدي عبيد مثلا الشتاء والربيع بين قريتي شبيكة ونقرين في سفح الأطلس بإيالة تونس، ثم ينتقلون إلى نواحي تبسة بإيالة الجزائر عند حلول فصل الصيف(2).

وفي ختام هذا المطلب لابد من البحث في موضوع جديد بالكتابة ألا وهو نوع الملكية في المجال الرعوي؟ رغم أن ملكية القطيع تبدو في ظاهر الأمر ملكية خاصة لفرد أو عائلة تتوارثه وتتصرف فيه بالبيع والاستهلاك، غير أن وجود الفرد في القبيلة والتي تعتبر الإطار الوحيد لقيام الحياة في الكلأ، وكون أراضي الترحال الواسعة لا يمكنها أن تكون ملكية فردية، تجعله يستجيب لضرورة الحفاظ على همِّ الجماعة في إنتاج الشروط المادية للحياة، وعليه تكون الملكية الخاصة للأرض _خاصة في نمط حياة نصف البداوة_ بالنسبة للبدوي جماعية لا فردية، مستجيبة بذلك لمنطق الحياة الرعوية، كما أن الرَّاعي نصف البدوي قد يكون من الصعب عليه الدفاع عن أراض التجوال الواسعة، لو أنه تملكها ملكية خاصة فردية بوجه الحصر، ومن هنا نشأت الملكية الجماعية بتعبير العرش الذي يعني القبيلة، التي تمتلك ملكا واسعا للتجوال يكون أعضاؤها المنتفعين الوحيدين منه، وهي تملك وسائل الدفاع عن ملكها، وإذا رأت مجالها ضيق انتقلت إلى حيث الأرض متوفرة، أو أنها تتوسع _إذا كانت واثقة من قدرتها_ ميدانها العقاري بالوسائل الحربية، وعليه فقد كان أي عضو من أعضاء القبيلة يستعمل الأراضي لغايات التنقل والرعي دون أن يكون هناك أي مجال لتعاطي الريع داخل القبيلة(3).

وهذا الطرح في حقيقة الأمر مستمد من الشريعة الإسلامية ونظرتها إلى الموارد الطبيعية التي ينتفع بها الجميع وجعلتها مشاعا بين المسلمين، حيث جاء في الحديث النبوي: "المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار"، فلا يحق لأحد أن يبيع ولا أن يتسلط على هذه الأشياء، حيث يرى

(1) سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 31.
(2) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص10-14
(3) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 39-40.

الإمام مالك أن المقصود بالكلأ، كلأ الفلوات والصحاري فقط، وجعل الرجل أحق بكلأ أرضه إن أحب المنع(1).

4-تربية الأغنام وأشهر السلالات:

تنتشر الأغنام بأعداد كبيرة في جميع أنحاء الجزائر، وتمتلك القبائل الصحراوية قبل كل شيء قطعان لا حصر لها، حيث تشكل أهم ثروة للقبائل الرعوية، وتوفر عنصر التصدير الرئيسي للبلاد، بالإضافة إلى توفير اللحوم التي تستهلك بشكل عام من قبل الجزائريين.

يذكر سبنسر أن القبائل الجزائرية اشتغلت على تربية النعاج ذات الذيل الشحمي (كراكول Karakul) والتي تتميز بخشونة صوفها، كما عرفوا تربية النعاج ذات الذيل المستقيم(2)، والظاهر أن النوع الأول من الغنم هو نفسه "غنم شعيب" الذي تحدثنا عنه كتب الرحلات الحجازية والذي كان منتشرا في منطقة الزيبان بالجنوب الشرقي الجزائري، حيث يذكر الناصري في رحلته زريبة الوادي "أول موضع رأينا به الغنم المنسوبة لشعيب عليه السلام، ذات الذنب الكبير المملوء شحما، يكاد يعدل الربع من الشاة"، ويضيف أن هذا النوع من الغنم هو الكثير فيما استقبلهم من البلاد حتى برقة والحجاز(3)، في حين يذكر العيني أن الأعراب أتوا للركب بغنم سيدنا شعيب عندما كان بوادي غسران، وقال أن أذناب ضأنها عريضة، وأنه قبض منها كبشا فوجد في عرضه شبرا وخمس أصابع(4).

كما كانت الجزائر تزخر بانتشار نوع من الأغنام يعرف بـ**"المارينوس"** وهو سلالة مشهورة عالميا كان الاسبان قد استوردوا هذا النوع الجيد من الغنم من افريقية، ولا تزال هذه الأغنام موجودة عند كثير من قبائل الجزائر، وقد سمي باسم قبيلة **بني مرين** التي تسكن الآن في أرباض تلمسان(5)، كما يحدثنا حمدان خوجة في المرآة أن صوف سكان الصحراء من النوعية العالية الجودة، مثل صوف ضأن بني مرين(6)، وشهرة هذه السلالة منبعثة عن جودة صوفه وغزارته، وهو يغطي حتى جبين النعجة وخديها ويبلغ رأس منخرها أحيانا، والصوفة متينة مرنة جدا، وربما دقت فلم يزد ثخنها على (10-100/15) من المليمتر، وقد نقلت هذه السلالة من المغرب إلى الأندلس واستعمل صوفها في صناعة المنسوجات الصوفية الدقيقة التي استفاضت شهرتها في أنحاء أوربا وافريقيا والشرق

---

(1) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف، المغرب، 1988، ج19، ص1.

(2) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 142.

(3) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، المصدر السابق، ج1، ص 239.

(4) المختار السوسي، المعسول، المرجع السابق، ج13، ص 291.

(5) Reinhart Pieter Anne Dozy, Supplément aux dictionnaires Arabes, E.J. Brill (LEYDE), 1881, TII, p 105.

L. Marcel Devic, Dictionnaire étymologique des mots français d'origine orientale, Imprimerie nationale, (PARIS) 1876 p 162.

(6) sidy Hamdan-Ben-Othman-Khoja ; Op.cit, p 36.

العربي، ثم احتفظ الاسبان به بعد العرب وسموه **مرينوس** نسبة لبني مرين، وهو اليوم أكثر عروق الضأن انتشارا[1].

ويحدثنا شو عن نوع آخر من الأغنام يقول أنه ينتشر بالقرب من غدامس (ليبيا) وورقلة وأجزاء أخرى من الصحراء الكبرى، وهو بارتفاع الغزال الإنجليزي، ويشبهه كثيرا، باستثناء الرأس، ولحم هذه الأغنام جاف وصوفها قريب من شعر الماعز الخشن، ويمكن عزو كل ذلك إلى ارتفاع حرارة الجو، وإلى ندرة المياه والمراعي السيئة[2].

عرفت قصور توات تربية نوع من الأغنام يعرف باسم "الدمان" يؤتى بها من السودان الغربي وتمتاز بجسمها الكبير وذيلها النحيلة، وصوفها الرديء، ولعلها نفس النوع الذي تكلم عنه الأغواطي في رحلته، حيث يقوله أن غنم تيميمون تشبه غنم السودان، وأنها مغطاة بشعر أسود يشبه شعر الماعز، ولها أذناب طويلة، بالإضافة إلى امتلاكهم قطعانا كبيرة من الماشية[3]، ولعل هذا النوع هو نفسه الدمان الذي اهتمت بتربيته قبائل الجنوب الغربي، ويوصف بكونه حيوانا داجنا وشكله مثل الخروف، كانت توجد منه قطعان عند ذوي منيع وبلاد الساورة بصحراء بشار[4]، ويعتبر الجغرافي الحسن الوزان أقدم مصدر يشير إلى هذا النوع الغنمي، حيث يقول أن الدمان يشبه شكل الخروف إلا أن قامته قامة حمار قصير، وأذناه طويلتان، يملك أهل ليبيا قطعان أغنام من هذا النوع، يستخرجون منه كمية من اللبن يصنعون منه الزبد والجبن، وصوفها جيد لكنه قصير، وللإناث وحدها قرون بخلاف الذكور، وهذا الحيوان هادئ جدا" ويذكر أنه جرب ركوبه عندما كان صغيرا، حيث حمله لمسافة نصف ميل، ويذكر أن مجال انتشار هذا النوع يكاد يقتصر على صحاري ليبيا، وأنه ينظر إليه بنوع من الاستغراب في بلاد نوميديا[5].

5- تربية الماعز:

لقيت تربية الماعز اعتناء جميع قبائل الإيالة، غير أن الذين يولونها عناية خاصة ويمتلكون أعداد كبيرة منها هم سكان منطقة القبائل (الجبال) والحضر، والماعز الجزائري أشبه بماعز كورسيكا، فهي صغيرة ومنخفضة الساقين بشعر أسود أو أبيض طويل جدا، ويعتبر شعر الماعز موردا هاما يتم تجميعه كل عام، ويستخدم إما بمفرده أو مخلوطا مع شعر الإبل أو الصوف لصنع الحبال وفليج الخيام، والبرانيس، والعرب لا يقرفون من رائحة الماعز، ويأكلون لحمه بغير اشمئزاز، ويفضلون لحوم الجديان[6]، غير أن لحمه حسن في الصيف رديء في الشتاء لما فيه من البرودة[7]، علاوة على ذلك فإن المنتج الرئيسي للماعز وهو الحليب الذي يصنفه العرب في المرتبة الثانية بعد

(1) سعيد أفغاني، من حاضر اللغة العربية، دار الفكر، لبنان، 1971م، ص 119.
(2) SHAW. Op.cit. p 44.
(3) الحاج ابن الدين الأغواطي، رحلة الأغواطي في شمالي افريقية والسودان والدرعية، تر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011، ج2، ص 257.
(4) عبد الله حمادي الإدريسي، الاستبصار في تاريخ بشار...، المرجع السابق، ج1، ص 572.
(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 264.
(6) Louis Moll, Op.cit., p 201.
(7) إبراهيم محمد الساسي العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تح: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، ثالة، الجزائر، 2007م، ص 81.

حليب الضأن، والذي يستخدم خاصة لتحضير الجبن، كما أن جلد الماعز له قيمة عالية إلى حد ما، حيث يستخدم بشكل كبير في صناعة الجلود المغربية، ولتخزين ونقل السوائل.

ورغم أهمية الماعز عند الرعاة سواء لما تدره من ألبان أو تعطيه من جلود، لكنها أيضا تؤدي إلى تحويل الصحراء الكبرى إلى صحراء جرداء بمعنى الكلمة بالقضاء على كل نبات في قسوة وبجد[1].

6-تربية الأبقار:

الأبقار الجزائرية صغيرة الحجم، متوسط وزن اللحوم الصافية بين الثيران حوالي 175 كغ، ووزنها الإجمالي المفترض من 320 إلى 340 كغ، وعندما يتم تسمينها ببعض الاعتناء يصل الوزن الصافي غالبا إلى 230 كغ، والأبقار الجزائرية حيوية وقوية وأشكالها رائعة، وليس فيها أي عيب من العيوب التي ترى عادة في السلالات الضعيفة الرعاية ونصف البرية، فرأسها صغير وكذلك القرون، وجسمها طويل أسطواني وأرجلها قصيرة البنية العظمية بشكل عام، وشعرها ناعم ولامع وجلدها مرن ومنفصل جيدا، مما يؤهلها بسهولة كبيرة لاكتساب الدهون، الأمر الذي يؤدي لزيادة وزنها لمدة 8 أشهر في السنة[2].

كما تتميز الأبقار الجزائرية بالقامة المتوسطة، أما انتاجها من الحليب فيتراوح ما بين 2 و5 لترات في اليوم، وهي كمية قليلة إذا ما قورنت بإنتاج البقرة الأوروربية التي تدر يوميا ما يقرب من 20 لتر[3].

تستخدم الأبقار عادة في انتاج الحليب، والذي يستهلكه السكان بشكل واسع، وكذلك مشتقاته من زبدة وجبن وسمن، كما تستخدم الأبقار والثيران في الحراثة، وكذلك جلودها تعتبر بضاعة رائجة، غير أن انتاج البقرة الجزائرية من الحليب ضعيف مقارنة بالبقرة الأوروربية، حيث تنتج نصف دزينة فقط، كما أن من عيوبها أن ضرعها يجف بمجرد فقد عجولها[4]، لذا فكمية الحليب القليلة التي يستهلكها الناس تأتي من الماعز.

اشتهر الشرق الجزائري بتربية الأبقار حيث تكثر في هضاب قسنطينة، وتقل في المناطق الجبلية المعقدة، لأن الأبقار بطيئة الحركة وتتطلب المروج حيث الأعشاب الكثيرة، والأرض المستوية الخالية من السفوح الشديدة الإنحدار[5].

كما تنتشر بالجزائر نوعية من الثيران يطلق عليها العرب تسمية بقر الوحش، وهو يختلف عن الثور العادي باستدارة جسمه ورأسه المسطح وقرونه القصيرة، ويعتقد شو أنه هو نفسه "جاموس القدماء" ويمكن ترويض صغار بقار الوحش ورعيهم مع الثيران الأخرى، كما يطلق العرب (بقر

---

(1) ريمون فيرون، الصحراء الكبرى، تر: جمال الدين الدناصوري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1963م، ص 104.

(2) Louis Moll, Op.cit. p 188.

(3) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 250.

(4) Shaw (Dr). Op.cit. p 43.

(5) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 250.

الوحش) نفس التسمية على نوع من الغزلان له قرون الأيل، لكنه ليس كبيرا جدا، وقد شاهده شو بجبال سكيكدة وبدا له لطيفا جدا، وأنثاه ليس لها قرون، مما دعى العرب للتندر بتسميته بـ "الفرطاس[1]"، كما انتشر بقر الوحش بالجنوب الغربي الجزائري بكثرة، حيث يذكر القادري في رحلته "نسمة الآس" أنهم لما وصلوا جبل عنتر "فألفينا بإزائه وحشا كثيرا، فعنَّ لنا سرب من الحمر وآخر من البقر والمهاة، بل حف بنا الوحش وانتشر من كل الجهات، فشنوا الغارات عليه، وعقروا ما أمكن الوصول إليه"، ويقول أنها كانت ترد ماء "مشربة عنتر[2]".

7-تربية البغال والحمير:

ظلت البغال والحمير تستخدم في الركوب وجر المحراث في الجزائر منذ فترة سابقة لدخول العثمانيين، وذلك لكونها تتميز بصبرها الشديد وتحملها للأثقال، وكانت أفضل وسائل النقل في المناطق الجبلية التي تفتقر للطرق المعبدة على الخصوص، وأفضلها لجر المحراث في السهول، وكان لها شهرة وانتشار واسع في بايلك الشرق، وخاصة في منطقة سطيف[3].

ويقول مول أن الحمير كثيرة بالجزائر، ولكنها أكثر انتشارا بين الحضر والقبائل (سكان الجبال)، وتوجد بالشرق أكثر من الغرب، إنها مطية الفقراء والنساء، وتستخدم قبل كل شيء كدابة حمل، وعلى الرغم من ملائمة المناخ فإن هذه الحيوانات _حسب مول دائما_ لا يتم الاعتناء بها بشكل جيد، بل وتعامل معاملة سيئة لدرجة أنها نحيفة جدا بشكل عام، ومع ذلك تظل قوية، ومتحفزة، وحسنة التكوين إلى حد ما، ويقول أن العرب أو القبائل الأكثر فقرا يتوفر لهم ما لا يقل عن حمارين أو ثلاثة لاستخدامها في الحرث، ويعقد مول مقارنة بين حمير تونس والجزائر، بحيث أنه يقول أن التوانسة هم الأكثر اعتناء بتربية سلالات الحمير الأجمل والأكبر والأقوى، من أجل انتاج البغال التي يستوردها الجزائريون[4].

ورغم اهتمام سكان الجبال عامة وبلاد القبائل خاصة بتربية الحمير إلا أننا نجد من الطريف والغريب ما ينقله كاريت عن قبيلة آيت ورت أوعلي، فالسائد في هذه القبيلة _بل وفي غيرها من القبائل على هذا الساحل_ هو الكره الشديد للحمير، بحيث يعتبر أهالي تلك القبائل من العار تربية الحمار، أو امتلاكه أو حتى السماح له بالمرور على أرضهم، فإذا دخل رجل من قبيلة مجاورة لا توجد لديها هذه النظرة بحماره حقل رجل منهم، فإن هذا الأخير يمتعض من الأمر لكنه لا ينأى بنفسه عن أن يقترب من الحمار لطرده، فيلجأ إلى دواء أمر من الداء، إذ يقصد صاحب الحمار ويتوسل إليه أن يبعد تلك الدابة المقيتة عن أرضه، يشترك أهل بني امحمد مع القبائل المجاورة في كراهيتهم للحمير فهم أيضا يعتبرون من العار تربيتها أو اقتناؤها[5].

---

(1) Shaw (Dr). Op.cit. p 46.

(2) أحمد بن عبد القادر القادري، نسمة الآس في حجة سيدنا أبي العباس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2020/1441م، ص 182.

(3) حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 250.

(4) Louis Moll, Op.cit. p 186.-187.

(5) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج2، ص 416 و418.

كما انتشرت البغال في جميع أنحاء الإيالة الجزائرية، وخاصة في بايلك الشرق حيث يتم تربيتها بأعداد كبيرة، وقد لاحظ مول التشابه الكبير بين البغال الجزائرية والبغال الكورسيكية، غير أن البغال الجزائرية أصغر حجما، ولكنها أكثر حيوية ويقظة وقوة من بغال القارة الأوروبية، ويقول أنها صفات مكتسبة من الأمهات (الأفراس) التي تنحدر منها، أكثر من المناخ، ويضيف أن البغال الجزائرية تستخدم لحمل الأثقال والجنود وكانت مؤهلة حتى لتتزين بالسروج، فهي بالنسبة للجزائري أكثر قيمة من الخيول العادية، خاصة وأنها أمهر من الخيول في اجتياز المسالك الجبلية الوعرة، ويشير صاحب تحفة الزائر أن البغال الفارهة هي المركوب المفضل لأغلب مشايخ البلاد وعلمائها وأهل وظائفها الدينية دون الخيل، وسبب تفضيلهم لها نظرا لسرعة مشيها ولين ظهورها[1]، ويضيف فاغنر أن عرائس الطبقة الراقية كنّ يحملن إلى بيت العريس على ظهور البغال فيما يشبه القفص[2].

تتشابه عملية تنشئة البغال والحفاظ عليها مع تنشئة وتربية الخيول تقريبا، باستثناء أنه لم يتم تدريبها بنفس القدر من العناية، وكانت قيمة البغال تساوي النصف وأحيانا الثلث من قيمة الخيول، أما الحمير فكان سعرها قبل الحملة الفرنسية (1830م) من 10 إلى 12 فرنك على الأكثر، ولم يرتفع سعر البغال والحمير بنفس النسبة التي يرتفع بها سعر الخيول والأبقار والأغنام. تنتج القبائل الرعوية البغال من الأفراس الكبيرة والسيئة فقط، أما سكان الجبال والمزارعين العرب فينتجونه من الدواب الأكثر قوة[3]، وكانت الحمير المستخدمة في انتاج البغال يؤتى بها من تونس ومصر[4].

وقد أبدى الرحالة المكناسي الذي زار قسنطينة سنة 1202هـ/ 1788م إعجابه البالغ بكثرة البغال التي يؤتى بها لسوق قسنطينة، حتى نعتها بـ"منبع البغال" "فمنها تفرق في البلاد، فلو ترى ما يدخل منها إلى السوق في كل يوم لتقضيت العجب، يأتي بها العرب يسوقونها كأنها القطيع من البقر[5]"، ويذكر السجلماسي أن التجار كانوا يأتون بالبغال من قسنطينة إلى بسكرة قصد التعرض بها للحجاج[6]، ويضيف الرحالة الإسحاقي أن هذه البغال من البغال الفارهة المتميزة بالصلابة وشدة السير[7]، أما الناصري الذي زار قسنطينة سنة 1212هـ/1798م فيضيف إلى كثرتها وجودتها رخص أسعارها، إلا أنه يقول أنه في هذه السنة غلت جدا إلى أن بلغت 100 ريال للبغلة الجيدة، وذلك لكثرة الحاج وقلتها في بقية المدن التي مر بها الركب[8].

8-تربية الدواجن:

وقبل أن نطوي البحث عن تربية الماشية نرى لزاما علينا الإلمام ولو بشيء يسير بتربية الدواجن والنحل ودودة القز، رغم ما يبدو من ضحالة عائداتها، ولكن "فكم من مرة ومرة اتفق

---

(1) محمد باشا الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، تح: داود بخاري ورابح قادري، دار الوعي، الجزائر، 2012، ج1، ص 36.
(2) أبو العيد دودو، المصدر السابق، ص 120.
(3) Louis Moll, Op.cit. p 187-188.
(4) Yacono, Xavier, Histoire de l'Algérie,… Op.cit. p 28.
(5) المكناسي، المصدر السابق، ص 329.
(6) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 166.
(7) الاسحاقي، المصدر السابق، ج1، ص 290.
(8) الناصري، الناصرية الصغرى، المصدر السابق، ص257.

للفلاحين في السنين الممحلات التخلص من ارتكاب الديون ومن انتظار المستقبل بالطيور المرباة في منازلهم وعسل عمائرهم وشمعها[1].

الدجاج والحمام يعتبران الدواجن الوحيدة التي اعتنى بها الجزائريون خلال العهد العثماني، حيث نجد تربية الحمام تنتشر بشكل خاص بين الحضر وسكان الجبال أكثر من العرب، فالعرب يربون عددا كبيرا من الدجاج، حيث كان الدجاج المطبوخ مع الكسكس هو الطبق الجزائري المفضل، كما كان بيض الدجاج والحمام أصغر مما هو عليه في فرنسا، كما أن الجزائريين لم يعرفوا اخصاء الديكة، ومع تجاهلهم لتسمين الدواجن إلا أنهم كانوا يمنحون هذه الحيوانات كمية كبيرة إلى حد ما من الحبوب، وخاصة الذرة والبشنة (*sorgho*) التي يزرعونها خصيصا لهذا الغرض[2]، والبشنة نبات يشبه الذرة، وحبوبه أصغر ولونه أبيض، تفيد سيقانه في تغذية المواشي، حيث تبقى حقول البشنة بعد الحصاد مغطاة بسيقان كثيرة من هذا النبات ويتم إطلاق المواشي فيها[3].

والظاهر أن تربية الدواجن كان يشارك فيها أهل الجنوب بقدر كبير، حيث تذكر كتب الرحالة المغاربة عدة محطات كانوا يمرون عليها يُعرض عليهم فيها الدجاج والحمام، حيث يذكر الناصري أن أهل عمورة تسوقوا مع الحجيج بما تيسر وأتوا بالدجاج، والظاهر أنه كان عندهم بكميات وفيرة، حيث يذكر أنهم كانوا يتعرضون للأركاب نهارا بمساوقة الدجاج، وقد عرضوا منه على الركب الناصري في ذهابه وإيابه[4]، ونفس الأمر بالنسبة لأهل زريبة الوادي حيث كانوا يقدمون للحجيج الدجاج كما يذكره كل من الرحالة الفاسي الشرقي والهلالي السجلماسي، هذا الأخير الذي يذكر كذلك أن أهل دمد تلقوهم يعرضون "دجاجا وحماما وشويهات للبيع[5]".

وفي الجنوب الغربي الجزائري اشتهر قصر مغرار التحتاني بتربية النعام الذي استحسن لحمها وخاصة شحمها حيث استخدم كدواء عام[6]، كما يتحدث ياكونو عن وجود مزرعة صغيرة للنعام في منطقة الساحل قرب مدينة الجزائر، غير أنه يقول أنه لم يتم العثور على أي أثر لها غداة الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، ويضيف أن حقل المزرعة كان يضم الدجاج فقط، ولم تتم الإشارة لوجود أي تكاثر للإوز والبط والحمام الديوك الرومية[7].

9-تربية النحل:

تعيش بالجزائر عدة أنواع من النحل، غير أن الأكثر شهرة لا يختلف عن النحل الأوروبي إلا بكونه أصغر منه قليلا، يكاد يقتصر الاعتناء بتربية النحل على سكان الجبال والحضر، حيث

(1) Gouvernement Générale de l'Algérie, L'Enseignement de l'Apiculture Rationelle en Algérie, Imprimerie Orientale Fontana Frères & Cie., 1910, p 3.
(2) Louis Moll, Op.cit. p 202.
(3) Louis de Baudicour, Op.cit. p 23.
(4) أحمد بن ناصر الدرعي، المصدر السابق، ص 134. ص 715.
(5) محمد بن الطيب الشرقي الفاسي، الرحلة الحجازية، تح: نور الدين شوبد وحسناء بوتوادي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2018، ج2، ص 517. الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 152، ص167.
(6) خليفة بن عمارة، المرجع السابق، ص 107.
(7) Yacono, Xavier, Histoire de l'Algérie ... Op.cit. p 28.

يستخدم سكان الجبال في الغالب خلايا للنحل مصنوعة من قطعة واحدة أو أكثر من الفلين أو قصب التبن أو الأغصان وسيقان النباتات، تكون بشكل أسطواني أو رباعية الزوايا، أو استغلال خلايا النحل البرية التي تتواجد في جذوع الأشجار الفارغة أو أخاديد الصخور، ويتم جني العسل والشمع في الربيع أو الخريف، وأحيانا في منتصف الشتاء أو الصيف، إلا أن أفضل مواسمه هو فصل الربيع حيث ينتج عسلا جيدا، غير أن العسل البري يظل أفضل من العسل الذي يتم رعاية نحله[1].

ويؤكد شوصلر على اهتمام سكان جبال القبائل البالغ بتربية النحل، خاصة وأنهم يجدون الظروف المناسبة والمواتية لرعي النحل في الأزهار والغابات الكثيفة، حيث تعتبر بيئة مثالية لتربية الأجباح، ويضيف أن القبائل يستعملون كذلك في تصميم خلايا النحل سلالا طويلة من الخيزران أو بيوتا صغيرة من الطين، ويضع القبائلي السلال خلف بيته فيدخلها النحل بنفسه، ويبلغ ارتفاع البيوت الطينية ثلاثة أقدام وعرضها قدمين، وهي مزودة بجدران في داخلها ومقسمة إلى غرف ويبنيها خارج القرية حيث تكثر الزهور وإذا شاهد القبائلي تجمع قدر كاف من النحل فإنه يكسر البيت ويأخذ العسل والشمع ويبيعهما في المدينة وطعم العسل جد لذيذ ويوجد بكثرة[2]، وعدما يريد مربي النحل جمع العسل أو الشمع في الربيع أو الخريف أحيانا وحتى في منتصف الشتاء والصيف فإنه لا يعرف سوى خنق النحل بالدخان[3].

ومع هذا يعتبر كاريت أن العسل والشمع من الموارد الثانوية بالنسبة للقبائل الغنية، أما بالنسبة للقبائل الفقيرة فهو مكمل نفيس لوسائل المعيشة، حيث كان يستعمل كتتبيل للفطائر المقلية التي يضيفها "الأهالي" من العرب والقبائل إلى طبق الكسكسي. ونظرا لغلاء القمح في بلاد القبائل، فغالبا ما تستبدل الفطيرة بعجة بيض يفرغ عليها العسل بكثرة، ويضيف أن العسل كان يباع في الأسواق على الرفوف والشمع على شكل خبز، ثم يعدد كاريت أهم القبائل المنتجة للعسل بهذا الترتيب:

في مقاطعة بجاية نجد قبيلة توجة بقرية إعزوقن تنتج العسل بكثرة، وكذلك قبيلة بني ميمون، على سبيل المثال، حيث كان شمع بجاية مشهورا لجودته، وأصبح الإيطاليون يدعونها "بوجيا"، أي الشمعة، وفي بودواد قبيلة آيت سعيد وفي آزفون قريتا تيويديوين وتابودوشت معروفتان بإنتاجهم الكبير للعسل، وفي دلس نجد إنتاج كبير للعسل ببلدة تاورقة وفي أقفادو قبيلة بني وغليس تنتج الكثير من العسل والشمع، وفي البيبان قرية تالة تربي عددا كبيرا من الأجباح، أما في مقاطعة قنديرو فتوجد أجباح كثيرة في قرية سيدي رهان بالقرب من البحر[4]، حيث يذكر أحمد شريف الزهار أن قيادة سباو كانت تدفع من بين ما تدفعه للبايلك 100 قنطار شمع[5].

كما كان أهالي بايلك التيطري يشتغلون بتربية النحل بدليل أنهم كانوا يدفعون لحاكم المدية ضريبة على مادة العسل، ومن بين القبائل التي تمتهن هذه الحرفة نجد جماعة وزرة وجماعة ريغة

---

(1) Louis Moll, Op.cit. p 203.

(2) شلوصر، المصدر السابق، ص 96.

(3) Louis Moll, Op.cit. p 203.

(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص 264.

(5) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 47.

وبن يعقوب وحسن بن علي، حيث كانوا يدفعون 03 قلل من العسل، أما جماعة وامري وهوارة فيدفعون قلتين، مما يعكس الاهتمام الكبير لسكان البايلك بتربية النحل على نطاق واسع[1].

وفي بايلك الغرب نجد أن القبائل التي تسكن في المنطقة المجاورة لتنس كأولاد يونس الذي تنتصب خيامهم على بعد 15 كلم جنوب غربي تنس، لا يزالون يبيعون العسل الفاخر مثلما كانوا في القرون الوسطى ذلك العسل الذي كان يصدر من افريقيا إلى الجمهوريات الإيطالية[2].

كما حظي الشمع باهتمام بالغ من طرف الإيالة حيث كان موردا هاما من مواردها، احتكرت الحكومة وحدها تصديره للخارج، وكانت تشتري من القبائل كل ما ينتجونه من شمع بسعر معدد سلفا، حيث كانت تصدر منه سنويا ما قيمته 200.000 فرنك فرنسي[3]، وكان الشمع يصدر من معظم موانئ الإيالة لكن بكميات قليلة مقارنة بالمواد الأولية الأخرى كالصوف والجلود والمرجان، وقد قدر تصدير الشمع من عنابة سنويا بـ 400 إلى 1000 قنطار، ومن ميناء القالة بـ 100 قنطار، وتعتبر بجاية في مقدمة المناطق المنتجة والمصدرة لهذه المادة.

10-تربية دودة القز:

تنتج دودة القز كميات كبيرة من نسيج الحرير، الذي يقوم الحرفيون المتخصصون بتحويله إلى خيوط الحرير التي تصنع منها مجموعة من الأقمشة الفاخرة، والتي كانت لها مكانة مرموقة، ويكاد يختص الأندلسيون في الجزائر بتربية دودة القز المنتجة للحرير، حيث لاحظ حسن الوزان أنه يوجد بشرشال كمية لا تحصى من أشجار التوت الأبيض والأسود المعد لهذا الغرض[4]، وقد ساهم هذا النشاط في ثراء ساكنة شرشال وازدياد عمارتها، حيث قدر كاربخال عدد دورها بخمسة آلاف[5]، كما عرفت فحوص الجزائر وأحواش سهل متيجة انتشارا لأشجار التوت لنفس الغرض، غير أن أهميتها تضاءلت في أواخر العهد العثماني[6].

11- مكانة الرَّاعي في الجزائر العثمانية:

كان الراعي قبل الاستعمار الفرنسي يعمل بدون أجرة، وإنما يقوم برعاية أغنام الفلاح مقابل الغذاء والكساء، وكان مبيته في الزريبة مع الأغنام لحراستها، والبعض من الفلاحين فقط من كان يجود على الراعي عند رأس كل سنة بخروفين أو ثلاث قدر ماشيته، وذلك من أجل انشاء رأسمال، ويضيف ديسبارمي أن الرعاة في وطن متيجة كانوا في وضعية بائسة، حتى أن الناس ترفض أن تزوجهم، ويضرب بهم الأمثال في الفقر، لذا لا يبقى على حرفة الرعي إلا العجزة أو السفهاء والأطفال[7]، والظاهر أن هذا كان مقتصرا على محترفي الرعي في الشمال، أما المناطق الداخلية

(1) حبيبة علليش، الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في بايلك التيطري أثناء العهد العثماني، مجلة تاريخ المغرب العربي، القسم 3، العدد 6، ص188.

(2) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج1، ص 225.

(3) Louis Moll, Op.cit. p 203-204.

(4) الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 34.

(5) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص 356.

(6) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 218.

(7) ديسبارمي، المرجع السابق، ص126.

فكان الفلاح يقوم بتقسيم قطعانه على مجموعات ما بين 100 و200 رأس، ويعهد بها لراع يدعى "العزّال" الذي يخير بين قبض أجرة، أو الحصول على نصف كمية الصوف ونصف كمية السمن مقابل خدمة سنة، ويعرف هذا النظام الأخير **بالعزيلة** الأشبه بنظام الخماسة في الفلاحة(1).

في حين يقول بيليسيي أن رعاية القطيع كانت تقع على عاتق الخماس كذلك، ولا يدين لصاحبها سوى استحقاقاته من الحليب ونصف كمية الصوف وله نصف كل مزروعات الحديقة، ويضيف أن طريقة الاستغلال هذه شائعة كثيرا في ضواحي المدن في ملكيات تابعة لقاطني المدينة(2)، مع أن اتخاذ الرعاة كان مقتصرا على الفلاحين الكبار، أما أغلبية السكان فكانت تعتمد في سوق القطعان إلى المرعى على نسائه وأطفاله فقط(3).

12- مشاكل ومعيقات تربية المواشي:

يُجمل الدكتور ناصر الدين سعيدوني أم المشاكل والمعيقات التي كانت تعيق تربية الماشية في الجزائر العثمانية بقوله أن هذه الثروة الحيوانية "كان ينقصها التهجين وانعدام المراعي الاصطناعية والعلف الاحتياطي، ويحد من تكاثرها الجفاف وانعدام الأمن وانتشار الأمراض والتنقل الصعب عبر المناطق الجبلية في الصيف نحو جهات التل في الشمال، ونحو منخفضات الصحراء وبطون الأدوية في الشتاء(4)".

كان للجوائح والكوارث تأثيرها على الحيوانات هي الأخرى، فقد طالت آثار الطاعون السلبية البشر والبهائم على حد سواء، وذلك عن طريق الجائحة الحيوانية (épizootie) جعل أحد الجزائريين يكتب حسبما أورده غويون Guyon بأن: "البهائم تموت مثلها مثل البشر، وقد نفق في الأسبوع الفارط 14 حصانا في اسطبلات القصر، غداة وفاة علي خوجة (مارس 1818م)(5)، وقد تمت ملاحظة نفوق مختلف الحيوانات بشتى أنواعها من خيول وأبقار وأغنام وطيور وغيرها في فترات مختلفة أين كان يضرب الطاعون مما يؤكد أن السبب في ذلك لا يمكن أن يكون خارجا عن الطاعون نفسه، لا سيما وقد لوحظ أن الحيوانات تعاني نفس الأعراض التي تظهر في الإنسان من دمامل وغيرها، في حين يشير مارشيكا أن وباء الطاعون الذي أصاب مدينة البليدة عام 1793 انتشر بسبب جائحة حيوانية، وذلك عن طريق الجرثومة التي كانت في الفئران ونقلها البسكريون من الميناء إلى البليدة عند افراغهم للبضائع(6)، كما أن الجراد والذي يتسبب في التهام المحاصيل الزراعية، يقضي على المراعي مما يؤدي إلى نفوق الماشية، خاصة إذا علمنا أن الناس في سنوات المجاعة كانت تلتهم ما تلتهمه المواشي من حشائش وأعشاب.

كما كانت المواشي تتعرض إلى أمراض تفتك بها مما يؤدي إلى تراجع في مادة الصوف، مثل مرض يدعى "داء الثعلبة" أو سقوط صوف الغنم، وقال فونتور دي بارادي بهذا الصدد: "إن

---

(1) كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 211.
(2) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص322.
(3) شلوصر، المصدر السابق، ص 90.
(4) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 178.
(5) سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 444.
(6) J. Marchika, Op.cit. p.141.

تلك الصوف التي تسقط بموتها فإنها تصنع منها أغطية للعبيد والجند، والباقي منها يباع عن طريق المزايدة أو المضاربة مثل الجلد، فتوضع في حزم يصل وزن الواحدة ما بين 5 إلى 6 قناطير، ويؤلف منها المئات بحيث أن جزءا كبيرا منها هو عبارة عن شوائب من أشواك وعوالق[1].

كما ساهمت الظروف المناخية الصعبة والقاسية في هلاك القطعان في كثير من المناسبات، وخاصة في المناطق الجبلية، التي يسقط فيها الثلوج بمقدار عظيم، "حتى أن القطعان تموت أحيانا من جراء ذلك، إن لم تسحب باكرا إلى السهول" حسب تعبير مارمول، كما يضيف أن برد الرياح القارس الذي يسببه تهاطل الثلوج يؤدي هو الآخر إلى هلاك الماشية وحتى رعاتها[2]، وتذكر جريدة المبشر أنه بعمالة قسنطينة "قد اشتد البرد الكالح في مرتفع بلادهم وحصل ضرر لبعض الأعراش بموت أغلب مواشيهم كبني عامر جيرة سطيف ونحوهم، ثم نقلت في عدد لاحق إحصاء جزئي لبعض الخسائر "قد ضاع كثير الأموال لأهل هذه العمالة كعشعاشة ومستمولة وغمسية والعمارنة حتى بقي لهم ثلث أموالهم فقط، وقائد الحنانشة ضاع له 250 راس بقر وأثوار، ما عدا الغنم وأن الضرر بأهل الوطا أكثر من أهل الجبل[3].

كما كانت الكثير من الحيوانات تهلك بسبب تسممها واستهلاكها لنبات سمي أو مياه موبوءة، حيث يروي فاغنر أن واد سيق ذو اللون الأسود "يدعي العرب أن مياهه مسمومة، وأن الحيوانات تقضي بمجرد أن تشرب منه، ويدعون أيضا أنه ما من فارس يترك حصانه يشرب من مياهه وإلا ويتركه للغربان ويواصل سفره بسرجه وعنانه[4]".

كما أن هناك مشاكل متعلقة بالأساليب المتميزة بعدم الاهتمام والتأثر بالأفكار الغير مثبتة علميا، كتعمد بعض الجزائريين إلى احداث جرح بليغ في أكتاف الحمار بالمنقاز، وتوسيع مناخيره ليتنفس جيدا بحسبهم[5]، ويقول شوصلر أن "العربي لا يعرف عن قضية جمع التبن إلا القليل أو هو لا يعرفه اطلاقا[6]" ويرى جوليان أن عدم وجود الاسطبلات والحضائر زيادة على الجفاف والغزوات التي كانت تشنها قبائل المخزن وانعدام الأمن كانت تعمل على الحاق الضرر البالغ بالأنعام[7]، وتؤكد المبشر أن عدم امتلاك مربي المواشي لإسطبلات وحضائر تأوي إليها أنعامهم بالإضافة إلى ترادف الأمطار بعد مرحلة طويلة من الجفاف واليبوسة كانت تؤدي إلى هلاك المواشي، حيث تورد أنه قد ضاع بدوار سيق الغرابة 2500 من الأغنام من جملة 5000 رأس، وكان هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تدني الأسعار إلى حد عدم الإقبال على شرائها رأسا[8].

والظاهر أن اتخاذ المعالف والاسطبلات كان خاصا بسلطة البايلك فقط، حيث توفرت دار السلطان على سبيل المثال على معالف للخيل واسطبلات مغلقة ومخازن للعلف، يمكنه إيواء ما لا

(1) Venture de paradis, Op.cit. p 20

(2) مارمول، المصدر السابق، ج1، ص 29.

(3) المبشر العدد، 11، يوم: 15 فيفري 1848/ العدد 13، يوم: 15 مارس 1848

(4) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 136.

(5) ديسبارمي، المرجع السابق، ص 131.

(6) شلوصر، المصدر السابق، ص 90.

(7) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 19، لوسات فالنزي، المرجع السابق، ص 570

(8) المبشر: العدد 66، يوم 30 ماي 1850.

يقل عن 100 حصان وقطعان ماشية عديدة[1]، بالإضافة إلى القبائل وسكان الجبال، حيث كانوا يخصصون لماشيتهم أحواشا خاصة[2]، غير أنها _بطبيعة الحال_ لا تضم أعدادا هائلة كالتي يملكها الرعاة في السهول والجنوب، ورغم قلة اعتناء الرعاة الجزائريين بتحسين السلالات الضعيفة، التي حتى وإن كانت قليلة الإنتاج فإنها كانت تتكيف بسهولة مع الطبيعة[3]، في حين لا يتوانى حمدان خوجة عن الادعاء بأن الجزائريين كانت لهم "معرفة بعلم البيطرة لا تقل عن معرفة الأوروبيين[4]".

كما ساهمت بعض جوانب الحياة الروحية لدى بعض الأفراد المنتسبين لحياة الزهد والتقشف أو الطرق الصوفية إلى إهمال العمل سواء في الحقول أو رعي الأغنام، والذي كان يسمى بـ"السعاية" ببعض جهات الوطن، وخاصة الغرب الجزائري والمناطق السهبية، بل وجد من شيوخ التصوف من ينهى مريديه عن الاشتغال بالكسب والتجرد عن ذلك، ويعاقب كل من تناهى إلى سمعه أنه مارس السعاية، حيث يخبرنا سيدي عدة بن غلام الله (ت1866م) أن شيخه مولاي العربي بن عطية الونشريسي (ت 1855م) ينهى مريديه عن السعاية ويعاقبهم عليها، جاء في بعض رسائل سيدي عدة: "واعلم أن شيخنا مولاي العربي بن عطية رضي الله عنه لما أن كان ببلاد أولاد نايل قال لأصحابه اتركوا السعاية فإن الذي تسعوه لبيوتكم يأتون به الناس إلى بيتي، وإذا سعيتم لأنفسكم ينقصون علي، وكان فقير اسمه بركان شأنه السعاية على الأبد لا حرفة له غيرها، فلم يقدر الصبر عليها وبقي بالجوع أياما مع زوجه وأولاده، فسعى ذات يوم فأتى بخروف وغنم وشيء قليل من الشعير، فسمع الشيخ رضي الله عنه بذلك فقدم بنفسه المكرمة وأتى بجميع الحب والخروف لبيته وأكله مع عياله، وبات بركان وأهله جوعا، ثم سوَّط بركان بيده المباركة خمسين ضربة[5]"، غير أن مثل هذه الأفكار لم يكن لها سوى تأثير محدود معزول لا يمكن أن يتعدى مداها دائرة تأثير الشيخ الصوفي ومريديه، غير أنها تعكس مختلف مستويات التفكير التي كانت تحكم فعاليات المجتمع الجزائري قبيل صدمة الاحتلال الفرنسي سنة 1830.

13-الثروة الحيوانية بالجزائر: يقول الأستاذ سعيدوني أن الإحصاءات الأولى للجيش الفرنسي قدرت عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني كما يلي:

- 6.850.205 رأس غنم
- 3.384.902 رأس ماعز
- 1.013738 رأس بقر
- 213.321 جملا وناقة
- 178.864 حمارا
- 131.035 حصانا

(1) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 112.
(2) شلوصر، المصدر السابق، ص 100.
(3) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 17.
(4) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص52.
(5) عدة بن غلام الله، مخطوط به رسائل سيدي عدة بن غلام الله، ملك السيد عبد الرحمن ميسومي، زاوية قصر البخاري، (المدية)، ص 156.

- 109.069 بغلا

غير أن هذه الإحصاءات تعود إلى سنة 1854م، حيث أوردها جدول أوضاع المؤسسات الفرنسية بالجزائر والذي كانت تصدره وزارة الحربية منذ بداية الاحتلال، واعتمده كل من مكارثي وبوديكور[1]، والظاهر أن أول إحصاء للثروة الحيوانية في الجزائر كان سنة 1844 بأمر من وزير الحربية، والذي أعطى تعليمات بضرورة الاهتمام بإحصاء القطعان والخيول والأفراس والبغال والإبل، غير أن هذا الإحصاء _على أهميته_ ظل جزئيا، ولم يورد المعطيات المتعلقة بكل من الجزائر العاصمة والأصنام ومعسكر.

جاء في التقرير أن عمالة قسنطينة تم فيها إحصاء 354.644 رأس من الثيران والأبقار، و2.270.131 من الأغنام، و291.451 ماعز، و92.194 حصانا وأفراس، و75.253 بغل، و270.087 جمل، بمجموع 3.353.780 رأس.

وفي دائرتي المدية ومليانة: 61.774 رأس بقر وثور، 709.179 غنم، 81.263 ماعز، 8781 حصانا وأفراس، 3.794 بغل، 37.781 جمل، التي تملكها قبائل الصحراء ولا سيما أولاد نايل، بمجموع 902.572 رأس.

أما جهات وهران ومستغانم وتلمسان والتي رغم تضررها بشدة بفعل المقاومة، تم إحصاء 105.784 ثيران وأبقار، 334.620 غنم، 235.234 ماعز، 15.746 حصانا وفرسا، 3.659 بغل، 6032 جمل، بمجموع 701.075.

وبلغ ما تم احصاؤه 4.957.427 رأس[2].

إحصاء للثروة الحيوانية بالجزائر سنة 1844م

أسماء الأغاليك والقيادات			القبائل	الفروع القبلية	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيول	البغال	الجمال
أولاد عياد	دائرة مليانة	عمالة الجزائر	2	30	667	14.052	//	185	21	352
أولاد بسام			5	38	1300	15.462	//	220	58	63
بني مايدة			2	12	538	17.108	//	170	21	383
مليانة وضواحيها			//	//	250	2600	800	50	55	//
جندل			9	17	12.014	63.935	12.705	896	357	418
براز			8	11	7590	47.346	4588	521	334	//
زتيمة			9	//	2588	//	7749	103	316	//
بني مناصر			1	40	2611	//	8969	150	233	//
بني زقزق			10	15	5035	43.526	24.060	517	394	//
بني فرح			3	15	350	//	6000	30	120	//
حجوط			8	38	4369	9080	3126	447	299	295
التل			12	75	5252	19.400	8566	321	506	//

(1) T. S. E. F. A, (1852-1854), P 173.
Mac Carthy, Géographie physique, économique et politique de l'Algérie, Dubos frères, 1858, p 182.
Louis de Baudicour, Op.cit. p 28.
(2) T. S. E. F. A, (1843-1844) P 285.

	دائرة المدية	الشرق	18	58	10.540	85.700	6700	1320	795	3.070
		القبلة	13	39	3130	48.500	//	726	92	2360
		أولاد نايل الغرابة	10	40	3280	197.500	//	1715	13	16.150
		أولاد شعيب	6	12	460	92.000	//	980	//	10.800
		المويعدات	//	4	200	25.000	//	200	//	2000
		المخزن	3	19	1700	28000	500	430	80	1900
مجموع ما في دائرة مليانة					**37.212**	**214.079**	**65.497**	**3289**	**2208**	**1501**
مجموع ما في دائرة المدية					**24.562**	**295.100**	**15.766**	**5492**	**1486**	**36280**
المجموع العام					**61.774**	**509.179**	**81.263**	**8781**	**3794**	**37781**
عمالة وهران	دائرة وهران	الدواير	6	110	7742	11.135	5.497	1.003	93	787
		الزمالة	3	82	3661	5882	2659	406	41	387
		الغرابة	4	99	6741	9247	4653	492	58	636
	دائرة مستغانم	مستغانم	5	//	3190	32.720	6900	1131	190	257
		مجاهر	13	//	4450	7020	22.450	800	172	//
		فليتة	21	//	6487	19.680	20.955	1.113	146	118
		الشرق	21	//	11.175	75.676	41.100	1269	276	188
		بني وراغ	6	//	5375	19.600	14.665	705	95	60
	دائرة تلمسان	الجهة الشرقية	1	7	13.590	35.100	14.800	1.971	121	1470
		الجهة الغربية	3	9	15.000	40.600	17.050	2105	219	1554
		الجبل	6	6	8300	24.950	21.245	890	310	445
		الغرب	11	24	8270	21.380	32.590	1805	722	898
		ندرومة	6	//	1570	8320	8550	405	365	80
		الغوسل	1	12	9405	10.460	6900	1030	213	190
		ترارة	2	7	2865	9150	12.370	336	270	//
		تلمسان	2	13	777	3700	2650	285	465	//
مجموع ما في دائرة وهران					**19.340**	**26.264**	**13.809**	**1901**	**192**	**1754**
مجموع ما في دائرة مستغانم					**26.677**	**154.696**	**106.070**	**5018**	**882**	**641**
مجموع ما في دائرة تلمسان					**59.777**	**153.660**	**115.355**	**8827**	**2685**	**4637**
المجموع العام					**105.784**	**334.620**	**235.234**	**15.746**	**3659**	**6032**
عمالة قسنطينة	دائرة القالة	قيادة الغرب	9	//	64.020	33.340	2030	2829	1101	//
		قيادة الشرق	9	//	15.300	7350	4100	1700	705	//
		قيادة الحناشة	//	//	22.840	61.100	2280	3555	1975	1570
		قيادة تبسة	//	//	500	4000	1000	50	200	//
	دائرة عنابة	قيادة دائرة عنابة	20	//	34.192	61.390	4266	8085	1661	//
		قيادة الايدوغ	24	//	24.030	31.600	8100	1916	2205	//
	دائرة القالة	قيادة قرفة	20	//	17.000	37.600	6450	2817	1853	//
		قيادة جيجل	14	//	10.550	12700	2880	1155	980	//
		قيادة بني فوغال	9	//	6200	11515	3450	525	1010	//
		قيادة بني توالخاسن	18	//	11.495	20.900	6580	1400	1600	//
	دائرة قسنطينة	قيادة دائرة سكيكدة	16	//	16.163	26.891	8849	1268	1331	//
		قسنطينة	22	//	91.984	1.126.560	123460	34.179	26.303	170.905
		بسكرة	12	//	362	82.941	5920	5027	1034	67.094
		باتنة	5	//	10.000	310.000	10.000	7000	7000	1000
	دائرة سطيف	سطيف	10	//	15.400	149.848	27.012	11.036	12.269	168
		مجانة	31	//	14.628	292.396	74.674	9652	14.027	29350

	مجموع ما في دائرة عنابة	206.127	281.495	41.356	24.032	13.289	1570
	مجموع ما في دائرة قسنطينة	118.509	1.546.392	148.229	47.474	35.668	238.999
	مجموع ما في دائرة سطيف	30.028	442.244	101.686	20.688	26.296	29.518
	المجموع العام	354.664	2.270.131	391.451	92.194	75.253	270.087

المبحث الثاني: نمط الرعي المتنقل

تقول لوسات فلنزي: "وإذا توغلنا نحو الجنوب في اتجاه المناطق شبه الصحراوية تصبح تربية الماشية شغل السكان الرئيسي، ولم يعد للزراعة سوى دور زهيد، وهكذا يكاد النمامشة لا يحرثون الأرض، مقتصرين على تربية الماشية دون سواها[1]، ونتيجة للهجرة الهلالية _خلال فترة العصور الوسطى_ فقد اتسع نطاق حياة الترحل وتراجع استقرار السكان، فتغير الطابع الزراعي الخالص ليفسح المجال على نطاق أوسع من ذي قبل لتربية الماشية، وبالخصوص الصنف الملائم أكثر لحياة الترحل، أي تربية الإبل والغنم خاصة[2].

إلا أن نمط الرَّعي لهذه القبائل يختلف عن الرعي القار الذي تمارسه القبائل التلية، حيث كانت قبائل الهضاب العليا من البدو الرحل تمارس الرعي المتنقل، غير أن هذا التنقل كان يتم وفق خطوط ثابتة وتنظيم يندرج ضمن التقاليد الثابتة لهذه القبائل، فهجرة القطيع هي عملية منظمة بين مختلف المناطق، ومن الخطأ الاعتقاد أن البدو كانوا يهيمون على وجوههم في الصحراء، بل انهم يتوجهون دوريا نحو مراعٍ تتجدد ونحو ينابيع مياه يعرفونها، وهو ما يؤكده ماسكيراي بقوله: "لا يتنقل البدو بشكل عشوائي، بل يتبعون خطوط تجوال محددة بوضوح، بعضها من الشرق إلى الغرب، والبعض الآخر من الشمال إلى الجنوب، ربما إن توفر المراعي مرتبط بالفصول وبامتداد السماء، فإن تنقلاتهم تشبه تنقلات البيسون واللقلاق والسنونو[3]".

وفي المقابل نجد أن انتجاع الطوارق وعرب الصحراء لا يخضع للتغيرات الموسمية، بل هم ينتجعون كلما نفد الكلأ في المنطقة التي يقيمون فيها، ويسيرون في اتجاه المناطق التي هطلت الأمطار فيها، وذلك بصفة عفوية، وهذه الفئة من الرحل لا يتنقلون مسافات طويلة، مثل رحل الهضاب، فإن تنقلهم في السنوات الحسنة الأمطار لا يتجاوز نطاق نحو 50 كلم، وهذا يصدق بصفة خاصة على الرحل من الطوارق[4].

1- قانون الحركة والتجارة لقبائل الجنوب:

تبقى أهم حركة هي تلك التي يقوم بها البدو الصحراء الكبار القادمين من المنطقة السهبية والهضاب العليا الجزائرية، القائمة على لنظام الترحال السنوي، والذي وجد منذ العصور القديمة، وذلك لأنه يعتمد على طبيعة الإنتاج والمناخ، وعلى الضروريات المعاشية، ويشهد هذا الترحال في الجزائر حركتين كبيرتين، يصطلح على الحركة الأولى اسم **"العزَّابة"**، وعلى الحركة الثانية اسم **"العشَّابة"**.

(1) لوسات فالنزي، المرجع السابق، ص 55.
(2) روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، المرجع السابق، ج2، ص 233.
(3) Emile Masqueray, Souvenirs et visions d'Afrique, E. Dentu, 1894, p 65.
(4) إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص 39.

أ- الحركة الأولى (العزابة):

تتم هذه الحركة العامة على النحو التالي: تقضي القبائل البدوية الشتاء والربيع في مستنقعات الصحراء، لأنها خلال هذه الفترة من العام تجد الماء والكلأ هناك، لكنها لا تمكث في كل مكان تنتجعه سوى 3 أو 4 أيام فقط، ثم تطوي خيامها عندما تنضب المراعي وتنتقل لتستقر مؤقتا مرة أخرى في مكان آخر بعيدا بعض الشيء عن المكان الأول[1]، وتسمى هذه الحركة بالعزيب أو الحدرة باتجاه الجنوب، ومصطلح العزيب كلمة عربية فصحى تعني الإبل والشاء التي تعزب عن أهلها في المرعى، أي تبتعد[2]، غير أنها تطلق محليا على الفلاح أو "الكساب" الذي ينزح بمواشيه طوال الموسم الزراعي من ناحية إلى أخرى، طلبا للكلأ وخصب المرعى[3].

وهناك من يضيف أن الغرض من الانحدار جنوبا هو تجنيب القطعان التأثيرات المناخية والأمراض المعدية كالجدري والرية، فالعزيب تقنية رعوية ترمي لحماية القطيع بالدرجة الأولى، فأولاد يعقوب زرارة مثلا يلتحقون بالصحراء حوالي 15 أكتوبر دافعين بقطعانهم إلى ما وراء سهول لبعايج الممطرة، مبتعدين عن قساوة الطبيعة هناك والتي تؤدي في حالة عدم تجنب الجو البارد بها في أغلب الأحيان إلى هلاك القطيع[4].

وعند اقتراب نهاية الربيع تمر القبائل البدوية على مدن المنطقة الصحراوية حيث يخزنون بضائعهم، ويشحنون جمالهم بالتمر والأقمشة الصوفية ويتحركون شمالا، آخذين معهم الحي البدوي بأكمله، بما في ذلك النساء والكلاب والقطعان والخيام، إنه الوقت الذي تبدأ فيه الآبار في الصحراء بالجفاف وتذبل النباتات، وهو الوقت الذي ينضج فيه القمح في التل ويصلون إلى هناك في وقت الحصاد عندما تكون الحبوب وفيرة وبأسعار منخفضة[5].

ب- الحركة الثانية (العشَّابة):

وهي حركة من الجنوب إلى الشمال يقوم بها الرحل مع بداية فصل الصيف هروبا من حر الصحراء وقساوتها طالبين العشب لقطعانهم، وكلمة "**عشابة**" مشتقة من العشب الأخضر، تنطلق هذه الرحلة من السهول العليا السهبية باتجاه المناطق التلية في الشمال للإقامة بها في الفترة الصيفية، مرافقة لعمليات الحصاد، غير أنه وفي بعض الأحيان يكون قدوم نجوع الصحراء إلى التل قبل أوانهم، فيأتون مع بداية شهر مارس، عندما يعم القحط وتجف المستنقعات، فعلى سبيل المثال تذكر جريدة المبشر قدوم عدة قوافل من السحاري أولاد نايل وأولاد شعيب وأولاد سيدي عطا الله قبل أوانهم للتل "ليبس أرضهم من عدم المطر" وانتشر عدد كثير من دوابهم ومواشيهم بنواحي بوغار

---

(1) MacCarthy, Géographie physique, Op.Cit, p 228.

(2) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011م، ج2، ص 227.

(3) عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 178.

(4) فوزي مجمج، حياة الترحال بين الاستمرار والزوال، دراسة أنثروبولوجية حول نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل منطقة عين عبيد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأنثربولوجية، إشراف: حسني بوكرزازة، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010م، ص 65.

(5) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 162.

قبل أوانهم لجدب الأرض وقلة المرعى[1]، كما يحدث هذا الأمر في حركة العزابة في حال فقد الماء والمرعى، حيث تذكر المبشر أن قبائل حميان الغرابة فروا من بلادهم لفقد الماء وجدب الأرض لا نبات فيها لرعي أموالهم، ونزلوا بين الضاية والسعيدة في أرض موطية لكثرة الماء والخصب في الأرض[2].

ينتهز الرُّحل فرصة وجودهم بالتل للقيام بنشاطات أخرى كالتجارة والعمل في الحقول، فيشاركون في عمليتي الحصاد وجمع المحاصيل، ويستبدلون منتوجاتهم بالقمح والشعير، فالمنطقة التلية هي سلة خبز الصحراء، ويقول عنها سكان الصحراء أنها "أمُّهم" التي تزوجها "والدهم"، فهم تابعون بالضرورة لسكان التل، لتفادي تعرضهم للمجاعة[3].

تقضي قبائل الصحراء الصيف في التل حيث يوجد خلال هذا الوقت نشاط تجاري كبير، يتم استبدال التمور والأقمشة الصوفية التي يتم جلبها من الجنوب بالحبوب والصوف الخام والأغنام والزبدة، وأثناء ذلك تستريح الأرض بعد تمام الحصاد، وجمع الحبوب، حيث تترك القطعان ترعى بحرية في المراعي، مما يساهم في خصوبة التربة، وتنتهي فترة النشاط التجاري الكبير في سبتمبر أو أكتوبر بعد قضاء بضعة أسابيع في التل، يستأنف الرحل طريقهم إلى مخيمات الخريف والشتاء[4].

تعطي نهاية الصيف إشارة المغادرة، فيتم شحن الجمال وتطوى الخيام وتبدأ الأحياء بالسفر والتحرك مرة أخرى باتجاه الجنوب في أيام قليلة مثل قدومها الأول، يصلون إلى الجنوب في وقت نضج التمور أي حوالي منتصف أكتوبر، وبعد تمام شهر من جمع المحصول يخصص الشهر الموالي لاستبدال القمح والشعير والصوف الخام بتمور السنة والأقمشة الصوفية التي تنسجها النساء[5].

عند اكتمال هذه العمليات تودع البضائع في المخازن، حيث أن لأغلب القبائل البدوية في مدن الصحراء أملاك عديدة معتبرة وعقود تضمنها، ولديها مستودعات لسلع ذات قيمة كبيرة، خلال مدة تنقلاتها، وتبقى هذه الأملاك تحت عناية شخص يحرسها، وبعد ذلك تبتعد القبائل عن المدينة وستقود قطعانها من مرعى لآخر في المناطق الصحراوية القاحلة، إلى أن يعود فصل الصيف، وتعيد نفس الرحلات ونفس الوظائف، هذا هو بصورة عامة **قانون الحركة والتجارة لقبائل الجنوب**[6].

---

(1) المبشر: العدد 37، يوم 15 مارس 1849.
(2) المبشر: العدد 4، يوم 30 أكتوبر 1847.
(3) Eugène Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie : Tell, Kabylie, Sahara, Hachette, 1858, p 283.
(4) Xavier Yacono, Les Bureaux arabes, Op.Cit, p 43.
(5)MacCarthy, op.cit. p 229.
(6) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 163.

2- خصوصيات الانتجاع في الجزائر:

الانتجاع هو طلب النجعة، والنجعة عند العرب طلب الكلأ ومساقط الغيث، أو كما يعرفه بول جيرهارد ميرنر: "بأنه عبارة عن تنقل مستمر وكثيراً ما يكون موسمياً، لقبيلة بأسرها تملك ماشية طلباً للكلأ(1)"، وقد قسم ابن خلدون البدو إلى صنفين:

الشاوية: معاشهم على السائمة مثل الغنم والبقر، يظعنون لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم.

أهل الإبل: فهم أكثر ظعنا وأبعد في القفر مجالا، لأن مسارح التلول ونباتها وشجرها لا يستغني بها الإبل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالقفر وورود مياهه الملحة والتقلب فصل الشتاء في نواحيه فرارا من أذى البرد(2)، حيث تهيم أحيانا الإبل في الصحراء عدة أيام من غير راع ثم تعود إلى مضاربها عند بئر قد ألفت وروده، ويطلق على هذا النوع من الإبل، الإبل الشاردة أو الهاملة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه حركة العزابة والعشابة _التي سبق شرحها_ خاصة بالبدو الرحل ذوي النطاق المحدود، والمحصورون في منطقة الهضاب العليا السهبية، وليس البدو الرحل الأبعد نجعة، الذين يجدون بالعرق والحمادة موارد كافية لحيواناتهم(3)، حيث يكون الصنف الأول في اتصال مباشر بالفضاء الريفي خلال موسم الصيف بسكان التل، وعلى رأي هؤلاء نجد: قبيلة الأرباع بإقليم الأغواط، وسعيد عتبة بورقلة، وعرب الشراقة وعرب الغرابة وأولاد زكري في إقليم تقرت، ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض هؤلاء البدو يتجاوز خط رحلتهم 700 كلم أحيانا من الجنوب إلى الشمال.

رغم أن الانتجاع ينطوي على بعض العيوب بالنسبة للغنم إلا أنه يجبنها الأمطار والأوحال ورطوبة التل في الشتاء، كما يجنبها الحرارة المرتفعة في الصحراء أثناء الصيف، وهذه الهجرة المستمرة هي رياضة تحافظ على صحة المواشي وتعطيها القدرة على مقاومة التأثيرات المناخية المضطربة(4).

وانتجاع الرّحل قد يقع في أوقات معلومة وشبه منتظمة كما يحدث أن تتجه جماعات من الرحل في نفس الوقت إلى منطقة رعوية واحدة ويقع التزاحم والتسابق بينها، وفي هذه الحالة تحكم قواعد العرف المتبع فتعطى الأولوية في استغلال المراعي للأوائل بدون نزاع، وهذه القواعد ذات أهمية قصوى، ولا سيما بالنسبة إلى أصحاب قطعان الغنم الذين يملكون كثيرا من الرؤوس ولا يجدون تحت تصرفهم سوى مساحات محدودة من المراعي، وذلك في مقابل رعاة الجمال الذين يتنقلون في مساحات شاسعة ولا يلقون منازعا في طريقهم(5).

---

(1) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 39.

(2) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 471.

(3) Lehuraux (Léon), Le nomadisme et la colonisation dans les hauts plateaux de l'Algérie, Éd. du Comité de l'Afrique Française, 1931, p 7.

(4) Alfred Turlin, F. Accardo, G. B. M. Flamand, Le pays du mouton, imp. de Giratt, 1893, p 7.

(5) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 40.

وكثيرا ما كانت تنشب الصراعات والأحقاد التي لا تتلاشى بالتقادم بين القبائل الرعوية، والتي تمتهن الترحال الموسمي، ولعل من أصدق الأمثلة على ذلك الصراع الذي كان بين قبيلة أولاد نهار وأولاد سيدي الشيخ، حتى أن الذاكرة الشعبية تتناقل ما أجاب به سيدي الشيخ الوفد الذي سعى للصلح بينه وبين أبناء عمته (أولاد نهار): "في الحقيقة لن أسالم أولاد نهار، حتى يسالم الليل النهار، والماء النار، والقط الفار[1]"، إننا لا نعلم على وجه الدقة أسباب وخلفيات هذا الصراع بين هذه الفروع القبلية، لكن المؤكد أن للأمر علاقة بقيادة القبيلة والرغبة في الزعامة، حيث تذكر الروايات أن السيدة لالة صفية، وهي والدة سيدي يحيى الذي ينتسب إليه أولاد نهار وعمة سيدي الشيخ، فارقت إخوتها بعد أن حزَّ في نفسها معارضتهم لتدخل ابنها يحيى في شأن القبيلة، والتي أمرها بالنزول خلال غياب أخواله الذين سبقوا "ليرتادوا المحل اللائق بهم للنزول[2]".

يعتبر البئر النواة التي تجتمع حولها قبيلة من الرحل، ولكنه قد تنزل قبيلتان أو أكثر حول نفس البئر وتتوقف حياة جميع أبنائها على مياهه، وفي هذه الحالة أيضا يطبق العرف وقاعدة الأولوية للقبيلة التي حطت رحالها حول البئر قبل غيرها، وفي فصل الشتاء لا تحتاج حيوانات الرحل إلا كميات قليلة من الماء، حيث أن العشب يسد كثيرا من حاجتها إلى ذلك، ولكنه في الصيف تصبح الحاجة إلى الماء لري الحيوانات ضرورة قصوى، ومن المعلوم أن حاجة الحيوان إلى الماء أقوى من حاجة الإنسان، لأن مخيم القبيلة يمكنه استجلاب الماء الذي يحتاج إليه لبضعة أيام من بئر قد تقع على مسافة 50 كلم، بواسطة جملين أو ثلاثة محملين بالقرب، ولكنه حينما تكون المسألة مسألة ارواء المواشي يحتاج الأمر إلى السير مع القطعان كلها بالخيم والمتاع، ومربي الأغنام أكثر ارتباطا بحكم الضرورة بالآبار ومواقع المياه من مربي الجمال، لأن الغنم يحتاج إلى الماء في كل يوم في فصل الصيف، وكل يومين أو ثلاثة في فصل الشتاء، أما مربي الجمال أنفسهم فهم يكادون يستغنون عن ماء الشرب بحليب الناقة في الشتاء، وحاجتهم إلى الماء في الصيف أقل من حاجة مربي المواشي، ونحن نعرف أن الجمل صبور متقشف ويستطيع أن يبقى عدة أيام بدون شراب[3].

إن البدوي يرى في نشاطه بتربية قطعان الماشية نشاطا اقتصاديا مربحا، واستثمارا استراتيجيا، ولا يصبو من وراءه إلى تحقيق الكفاف أو التقوت، فالبدوي لا يستهلك اللحم، بقدر ما يستهلك الحليب، لأن اللحم متعلق بالطلب الخارجي، كما أن البدو من ساكني الخيام لا يقومون بذبح الماشية إلا للضيوف أو في مناسبات معينة، كالأعياد والوعدة[4].

كان بعض شيوخ القبائل التلية يفرض على القبائل الرعوية القادمة من الجنوب، بعض الرسوم والضرائب مقابل استقرارهم على أراضيهم واستفادتهم من مراعيهم، وتجاوزهم عن انتهاك قطعانهم لبعض محاصيلهم، كما أنَّ القبائل القوية كانت تفرض على القبائل الضعيفة حقوقا تدفعها مقابل مرورها أو استغلالها لأراضي الرعي التي تسيطر عليها، ويمكن أيضا أن تدفع مغارم مقابل حمايتها

(1) F. Gourgeot, Situation politique de l'Algérie, Challamel Ainé, 1881, P 32.33

(2) الجيلاني بن عبد الحكم، كتاب المرآة الجلية في ضبط ما تفرق من أولاد سيدي يحيى بن صفية، تح: حسين جيلالي بن فرج، دار النعمان، الجزائر، 2018، ص70، 71.

(3) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 40

(4) رأسمال عبد العزيز، المرجع السابق، ص 27.

من أطراف أخرى، وقد تطلب قبيلة ضعيفة حماية قبيلة قوية من هيمنة وسطو القبائل المخزنية[1]، وبهذا الصدد تنقل جريدة المبشر أن 500 خيمة من فرق ألاد نايل دفعوا لأولاد عياد ودوي حسني وبني مايدة 1400 بجه لطول مكثهم ببلادهم خلافا عن عادتهم السالفة وقد حصل بينهم هذا التأويل بتوافق الجميع[2].

3- المراعي في الصحراء:

ليست الصحراء قاحلة بالمرة كما يتوهم البعض، بل تنبت في واحاتها وأرضها الأشجار والنباتات العشبية والحشائش التي ترعاها البهم السائمة وقطعان الرحل من البدو، فما كان لخصوص الرعي أنواع كثيرة منها: الحلفاء والبشنة والصفار والعرجف والسمهري والعضيد والسعد والحارة والدسلس والعقفارية والنتين وذنب الفار وكرش الأرنب والخدة والخبيز وبوقريبة والقريطفة والنصى والقطف والنمص والخذلانة والطازية والمنيتنة واللبين والحاذ والغبيثاء والأزول والحميض والسويدة وبزول النعجة والبدانة والقصيبة والبهمة وسن العجوز وساق الغراب والنجم، واللافة والقيطوط ومغزل اليتيمة والشيخ وغير ذلك[3]، والمميز في هذه النباتات الصحراوية المنتشرة بالجنوب الشرقي خاصة أنها تنمو من تلقاء نفسها ولا تحتاج للرعاية أو السقي، بل تنمو بفعل المطر أو قرب السباخ والأودية ونحوها.

يذكر العياشي في رحلته أن واد الناموس وهو وادي كبير ملتف بأشجار الطرفا، في حلاها قيعان تمسك الماء وتنبت الكلأ، يكفي الأنجاع من العربان إذا أووا إليه، ويذكر أن واد جير وادي كبير أفيح ملتف الأشجر قليل الأحجار كثير المرعى، يقول العياشي أنه مر بقرية الدميرنة، وهي تصغير **"دمران"** اسم شجرة تأكلها الإبل كثيرا وتصلح عليها وسمي بها المحل لوجودها[4].

يصف الناصري أراضي الظهرا (الهضاب العليا الغربية) قائلا: "أراضي الظهرا قفراء صحراء، لا علم حرث بها على طريق الحاج، أعرابها مع كثرتهم أهل إبل وغنم سيارة من تلمسان وتازة، وبها مرعى الإبل من حلفاء وكريم [الصواب: قديم] وقطف وشيح[5]"، حيث تعتبر هذه النباتات الغذاء الممتاز لغنم الهضاب العليا.

تتميز النباتات الصحراوية كلها على العموم بقدرتها على حماية نفسها من الجفاف، وهي ملتصقة بالأرض مخافة الرياح، كما أنها مجردة من الأوراق أو مزودة بأوراق ضامرة شوكية هزيلة تستمد الكلوروفيل اللازم لها من فروع ذات لحم غليظ، يكاد كل منها أن يكون مستودع ماء صغير، ولها جذور تضرب في الأرض عجبا، بحثا عن الطبقة المائية في الغور البعيد[6].

---

(1) فوزي مجمج، المرجع السابق، ص 62

(2) المبشر: العدد 28، 30 أكتوبر 1848م.

(3) إبراهيم محمد الساسي العوامر، المرجع السابق، ص 59

(4) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج2 ص533/ ج1 ص35/ ج1ص37

(5) الناصري، الرحلة الناصرية الصغرى، المصدر السابق، ص 142.

(6) جوتييه، الصحراء، تر: أحمد كمال يونس، وكالة الصحافة العربية، ناشرون، الجيزة، مصر، 2018م، ص 44.

كما انتشرت بالصحراء عدة نباتات تضر بالحياة الرعوية، وعلى رأسها نبتة الدرياس السامة، والتي يذكرها كل من الدرعي والناصري في رحلتيهما، حيث كانت الأركاب الحجية تتجنب المرور على قرية تجموت "لما بها من الدرياس، نبت يضر بالإبل" غير أن الأول يقول أن أهل القرية أخبروه أنه لا يكون وقتئذ، وصدقوهم فسلم الله، إلا أنه في رحلة العودة قال أن أحد رفقائه فقد ناقة له أكلت الدرياس بقرية دمد، مع جملين آخرين، وقال أن الدرياس قطع أمعاءها ورآها تقذفها مع أرواثها، ونحر جملا آخر، أما الثالث "قد أزال ما عليه وساقه غير حامل والغالب عليه اللحاق بصاحبيه لكون الدرياس سما قاتلا للإبل، فكثيرا ما فعل بها الأفاعيل، "فليحذر العاقل وينكب أماكنه، وقد ذكر في طريق الحج بأماكن بواد شبور وتجموت ودمد حول القرية بمزارعها وبدرنة حوالي برقة[1].

وهذا النبات _الدرياس_ له عدة تسميات محلية بالعربية والبربرية (ثافسيا، بوفانغ، جدريقس، توفلت، تاشبالت، بولبال، أدبيب، حيانسو.إلخ) وينمو في جوانب الطرق، والأراضي البور، ويكثر في إقليم النجود والأطلس الصحراوي، ولا ترعاه الحيوانات لسمومه، إلا أن رعاة الأغنام يشربونه للماشية لإزالة الجرب والهزال والبثور ويستعمله سكان الإقليم للإسهال وعصارته نافعة لداء الثعلبة[2].

ومع ذلك فرعاة الإبل كانت لهم طرقهم في الوقاية من نبتة الدرياس، كما لهم طرق في العلاج منها، فللوقاية منها كانوا يقومون بتكميم أفواه الإبل أو جعل الأزمَّة لها وتعليقها بأقتابها بها، أما إن تناولته فإنهم كانوا يعالجونه بعدة طرق من بينها "أن يؤخذ القمح ويغلى في السمن حتى يطيب ويبرد ويؤكل للبعير، والقدر المأخوذ من القمح حثية أو حثيتان لا أقل من حثية ولا أكثر من حثيتين، أو يؤخذ زبل البقر ويفت في الماء ويسقى للجمل" إلا أن هذه الطرق تكون أنجع إذا تمت معالجته بها فور أكله للدرياس قبل أن يتمكن من أمعائه ويستولي على أحشائه، أو يلقم العجين بالسمن[3].

الأمراض التي تصيب الأغنام الجنوبية عديدة جدا، لم تعرف مسبباتها على وجه الدقة، فالرعاة البدويين ينسبون كل الأمراض غالبا لتناول الأغنام نباتا ساما أو حشرة سامة لا يمكنهم معرفتها، وهناك ثلاث أمراض رئيسية تصيب القطيع وهي الجدري والجرب والرُّعش (el roch)[4].

(1) أحمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية، المصدر السابق، ص 132 وص 717. محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، المصدر السابق، ج1، 205.
(2) عبد القادر حليمي، الفضائل المروية في الأعشاب الطبية، المرجع السابق، ج1، ص 444.
(3) أحمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية، المصدر السابق، ص 720.
(4) Léon Lehuraux, Op.Cot, p 243.

4- أصناف البدو وأهم القبائل الرعوية في الجزائر:

يتفق البحاثة الألماني بول جيرهارد ميرنز في كتابه القيم عن الرحل في شمال افريقية "الرُّحل" مع أ. برنار و ن. لاكروا في كتابيهما حول تطور البداوة في الجزائر على وجود أربع أصناف أساسية من البداوة في الجزائر:

رحل الهضاب: الذين يصيفون في التلال، وهم من صنف العشابة والعزابة، وهم الأهم من بين جميع الأصناف المذكورة.

ورحل الصحراء: الذين لا يخرجون من الصحراء، مثل قبائل الرقيبات التي تبحث عن مراعيها في أودية الجبال وفي المكثبات الكبيرة غير المملوكة، ويجتاز بعضها مسافة 1500 كلم، ليقضي الشتاء على ضفاف الأطلسي، وتأتي قبيلة الشعانبة من الصحراء الغربية أو الشرقية لتصطاف بجوار الواحات، ويرعى توارق الهوقار قطعانهم حتى النيجر عندما تجف وديان جبالهم.

ومن هذا الصنف كذلك بعض القبائل التي كانت تنتشر حول بلدة كوينين مثل: أولاد منصور، القوايد، الجبيرات، المطور، أولاد حمزة، والتي كانت تقضي الشتاء والربيع في الصحراء حيث ترعى قطعانهم عدة نباتات متوفرة هناك، مثل: الرتم، والمرخ والأدزهيد والسماري واللسلس والبدانة والحارة والحلفاء، ويمتد الجزء من الصحراء الذي يرتادونه بين وادي سوف وتقرت وأهم النقاط التي يستقرون بها هي: وادي جدر وشوشة وعريق سعيد وبوحمار وغيطان وعزون. وفي بداية الصيف تعود هذه القبائل إلى جهات كوينين لتقضي بها الصيف والخريف وتمتلك رؤوسا كثيرة من الخرفان والماعز والإبل وبعض الجمال(1).

وأشباه الرحل: أو أنصاف البدو الذين يبحثون عن المراعي في تنقل قصير المدى من 20 إلى 25 كلم، وهم المنتشرون ما بين التلال المتفاوتة الرعي والسهوب، يتنقلون من مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، من أجل تجديد المراعي، غير أن القطيع لا يرعى بالضرورة على مسافة تبعد بضعة أمتار عن المخيم، فمساحة المراعي واسعة كفاية بحيث تبتعد القطعان عدة كلومترات عن المخيم يصطحبها أعضاء ذكور من العائلة، ومن أجل أن يحتمي هؤلاء من الشمس ومن العواصف بدرجة أقل يبنون ملجأ مؤقتا يسمى القربي، ومن بين أنصاف البدو القبائل الواقعة في السهوب الجنوبية للونشريس، وأولاد سيدي محمد وأولاد عامر (فرع من أولاد نايل) وقبائل آفلو والبيض وسعيدة والشلالة والمسيلة وسيدي عيسى، إلا أنهم يصعدون إلى التلال خلال سنوات الجفاف ويصلون حتى سيدي بلعباس وبرج بوعريرج وسوق هراس(2).

ورحل الجبال: الذين يخيمون صيفا في أمكنة متميزة عن تخييمهم شتاء.

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء...، المرجع السابق، ص31، 32.
(2) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 55.

إلا أن برنار وزميله يضيف صنفا خامسا يدعونه "شبه الحضريين" الذين يتنقلون بغرض تسميد الأرض والهرب من الطفيليات، وهذا الصنف لا يعنينا هنا لكونه لا يمتهن الرعي كنشاط أساسي[1].

إن الخاصية التي تشترك فيها جميع فئات الرحل أنهم جميعا يعيشون في نظام اقتصادي يقوم أساسا على تربية الحيوانات، وينتجعون مناطق الرعي تبعا لما تمليه ظروف الطقس وتوفر العشب والماء، أما رحل الهضاب فيقيمون في المناطق الواقعة جنوب الأطلس الصحراوي في فصل الشتاء والربيع حين تهطل كميات كافية من الأمطار في هذين الفصلين، وأما في فصل الصيف والخريف فهم مضطرون إلى التنقل في اتجاه الشمال، حتى يصلوا في كثير من الأحيان إلى التل، وهذه تمتد مسافة طويلة قد تصل أحيانا إلى 700 كلم[2].

منذ شهر ماي يقترب البدو الرحل من الأطلس الصحراوي، ويكون تقدمهم بمجموعات من 5 إلى 6 عائلات تدفع أمامها بقطعان كبيرة من الضأنيات، تدخل قبائل الأرباع عبر المنخفض الذي ينفتح أمامها ما بين جبل عمور وجبل أولاد نائل، هذه القبائل الآتية من منطقة الأغواط تفرق قطعانها في مناطق قصر الشلالة وسور الغزلان، وهناك تنصب خيامها، وتعرض في الأسواق المحلية الخراف والصوف والتمر، وتطلب مقابلها منتوجات التل، لا سيما الحبوب[3].

وفي القسم الغربي من الجزائر ليست قبائل الأرباع هي القبائل الصحراوية الوحيدة التي تأتي لتصيف عند التلال، هناك قبائل سعيد عتبة التي تنطلق من ورقلة، وتعبر واد ميزاب صاعدة لتقيم حتى منطقة تيارت[4]، أما في بايلك التيطري نجد أن خوجة الخيل كان "له رعية من عرب الصحراء، وهم نجوع فأولهم نجع رحمان، ونجع الزناخرة، ونجع البواعيش، وكثير من النجوع الأخرى[5]" على حد تعبير أحمد شريف الزهار.

وفي القسم الشرقي من البلاد فإن بدو منطقة تقرت العرب الغرابة والعرب الشراقة وأولاد زكري يصلون إلى السهول القسنطينية العليا، بعد أن يجتازوا أو يدوروا حول هضاب بلزمة والأوراس والحضنة، وثمة قبائل أخرى تقيم على تخوم الصحراء، تسكن في الصيف الأطلس الصحراوي، وتقضي الشتاء داخل الصحراء، وهم أساسا العلاونة والبرارشة وأولاد رشاش الذين ينتمون إلى تحالف النمامشة الكبير، في الشرق، أما في الغرب فهناك أولاد نايل، أولاد يعقوب، أولاد سيدي الشيخ أولاد سيدي التاج[6].

وتذكر لنا كتب الرحلة أن من أهم قبائل الجنوب الغربي المشتهرة بتربية الأغنام، قبائل بني الأغواط الغربية، حيث يذكر القادري في رحلته الحجية أن ركبهم في طريق العودة أقام يوما

(1) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 38، عدي الهواري، المرجع السابق، ص 97.
(2) نفسه، ص 38-39
(3) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 98.
(4) Robert Capot-Rey, La migration des Saïd Atba ou « La Zénétie ressuscitée», R. A, V. 85 - 1941, p. 170-186.
(5) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 49.
(6) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 98.

بالمشرية ووجدوا بها أعرابا كثيرة من بني لغواط وغيرهم فملؤوا الركب غنما وسمنا وشعيرا وجلود بقر الوحش وغير ذلك مما عندهم، وكان ذلك اليوم عند الحجاج من كثرة ما ذبحوا من الغنم كأنه عيد أضحى، ويقول أنه بعد ارتحالهم "سارت معنا دولة كبيرة من الغنم للحجاج فضلت لهم عما ذبحوا، فجلعوا لها رعاة من صعاليك الركب يسوقونها لهم بالأجرة[1]".

كما يغادر سكان المرتفعات في الأوراس _يصنفون كأنصاف بدو_ قراهم قبل تساقط الثلج، من أجل الحفاظ على قطعانهم، ويحتلون الهضاب المحيطة بهم، حيث هناك أراضي زراعية رعوية لهم جميعا، وتكون ملكية جماعية تقع بعض هذه الأراضي في الشمال أي جنوبي قسنطينة، بينما تقع الأخرى في الجنوب على السُّهُب شبه الصحراوية، وفي مطلع فصل الصيف بعد جني محاصيل الحبوب والنخيل يرجع الرعاة الشاوية إلى قراهم حيث تكون المراعي حولها قد تجددت ونضجت ثمار الأشجار من لوز وخوخ وتين، وقد حافظ سكان الأوراس على هذا النمط المعيشي الجامع بين سكنى الجبال والسهوب الشبه صحراوية، أو النظام الرعوي الزراعي حتى مجيء الاستعمار الفرنسي، حيث عمل هذا النظام الاقتصادي على تلبية حاجياتهم المعيشية[2].

وعلى نفس هذا النمط يعيش سكان جبال أولاد نايل والعمور الذين يسكنون قرى يطلق عليها تسمية قصور، حيث يسكنونها لفترة من السنة فقط، أما بقية السنة فيسكنون خياما ينصبونها على الأراضي التي يزرعونها في أسفل جبالهم[3]، ولا بأس أن نعرف هنا بأهم القبائل الرعوية بالجزائر:

قبيلة المهاية: وهي من قبائل الرعية الحدودية بالجنوب الغربي لبايلك الغرب، والمندرجة ضمن عرش اليعقوبية الغرابة[4]، والتي قام عدة بايات بغزوها، وآخرهم الباي محمد الكبير، حيث يذكر ابن سحنون أنهم كانوا خارجين عن دائرة طاعته فشردهم كل مشرد[5]"، يصف الناصري أعراب مهاية قائلا: "وسوَّقنا أعراب أمهايَ بالمحتاج، ما أكثر غنمهم وإبلهم[6]"، والظاهر أن هذه القبيلة اشتهرت كذلك بكسب عتاق الخيل، حيث يذكر أن الباي قايد الذهب المسراتي غزا حناشا الذي كان شيخا على المهاية، وأخذ فرسه المعروف بعود حناش، وكان من أوصافه "كان فرسا طويلا مع الأرض، يسابق ثلاثة مشالي، ويعلف برشالة من الشعير[7]".

قبائل حميان: وكانت منتشرة بالجنوب الغربي الجزائري وخاصة بمنطقة المشرية، وهم ينحدرون من عرب بني هلال من فرغ زغبة بن يزيد، كان يمكن لهذه القبيلة أن تجهز 2000 حصان، كما أنها كانت تملك عددا هائلا من الأغنام والكثير من الخيل والإبل في الصحراء، ولا ترعى أغنامهم بشكل فوضي أبدا، بل ترعى منقسمة على مجموعات تتكون كل واحدة من 400 رأس، يطلق عليها اسم "عصا"، مشتقة من عصا الراعي، وهي تحدد هنا كمية الأغنام المخصصة للحراسة من طرف

(1) أحمد بن عبد القادر القادري، المصدر السابق، ص 279.
(2) عدي الهواري، المرجع السابق، ص 103.
(3) نفسه، ص 104.
(4) Walsin Esterhazy, Op.cit. p 268.
(5) ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 145.
(6) الناصري، الرحلة الناصرية الصغرى، المصدر السابق، ص140.
(7) محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص225.

شخص واحد، أما الجمال فتنقسم كل مجموعة إلى 100 رأس، تسمى إبل، وليس من النادر أن تجد عربا أغنياء يملكون 20 عصا (8000 شاة) وما بين 15 و20 إبلا، (1500 إلى 2000 جمل)، وأثناء صيدهم يفضل الحميان امتطاء الفرس، ويصطادون مع كلاب السلوقي كل من النعام والغزال ...إلخ[1].

أغواط كسل: من قبائل الجنوب الغربي، تضم خمس فرق وهي: أولاد ميمون، الرزيقات، أولاد عيسى، القراريج، أهل ستيتن، الفرق الثلاث الأولى توصف بالإبلة أي أنها تربي الإبل، بينما الفرقتان الأخريين تسمى البقارة، لأنها تربي البقر، وبسبب الفرق بين عادات المجموعتين حدث فصل كامل ومطلق بينهما من حيث نمط العيش المختلف في جوانب عدة، فالبقر يحتاج لشرب الماء كل يوم ويناسبه الطقس البارد أكثر من الطقس الحار، مما يفرض على من يربيه البقاء في البلاد الجبلية حيث منابع المياه، بينما تقضي الإبل الشتاء في سهول الصحراء الأكثر حرا والتي يمكن الرعي فيها لقدرتها على قضاء وقت طويل دون الحاجة لشرب الماء، والبقارة لا يتوفرون على وسائل نقل غير بقرهم التي يستعملونها لحمل أثقالهم، مما يجعلهم غير قادرين على قطع مسافات طويلة في الصحراء، بحيث لا يمكنهم الوصول إلى بلد التمور، فيكتفون بالذهاب إلى التل للتزود بالحبوب، فهم يكادون لا يغادرون مواطنهم مقارنة بالقبائل التي تربي الإبل والتي لا تخشى قطع المسافات الطويلة، فإبلها تسمح لها بالوصول إلى أي مكان، فيمكنها إيصال بضائعها إلى ميزاب وورقلة والقليعة وتيدكلت والقورارة، كما أن قبائل الإبلة لا تحسب حسابا للوقت الذي لا قيمة له فقد تقطع مائة فرسخ إضافية لبيع قطعة قماش 10 سنتيمات أغلى وتعتبر ذلك صفق مربحة[2].

اليعقوبية: يقطن اليعقوبية بشكل عام خلال فصل الشتاء والربيع في السهول الواقعة قرب بحيرة الضاية متاع الشط، تلك السهول تعتبر غير مناسبة لزراعة الحبوب ولكن نتيجة لهطول الأمطار فإنها تنبت عشبا جيدا يرتفع نوعا ما عن سطح الأرض وهو جيد جدا كغذاء بالنسبة للقطعان[3].

قبيلة الأرباع: لم تظهر قبائل الأرباع في منطقة الأغواط حتى عام 1700م، وأطلق عليها هذا الاسم على هذه القبيلة الهلالية الكبيرة بسبب احتوائها على أربع مجموعات وهي: المعمرة، والحجاج وأولاد صلاح وأولاد زيد، قدموا من بلاد الزَّاب[4]، تعد أكثر القبائل الرحالة عددا وقوة، وتملك قطيعا من الأغنام يصل في بعض السنوات إلى 100.000 رأس، وكانت مخيماتها في التل تمتد من عين طاقين إلى الونشريس وصولا إلى سور الغزلان، وكانت تقود عدة قوافل سواء للتل أو الصحراء، حيث يذكر العياشي أن أعراب الأرباع قدموا لورقلة بغنم وإبل، ثم قدمت أخرى بعدها بيوم تحمل مثل ذلك وأكثر فتنعَّم الناس في اللحم والتمر والسمن واشترى الحجاج غنما كثيرة حتى كأن تلك الليالي الثلاث التي أقاموها ليالي مِنى من كثرة اللحم[5].

---

(1) خليفة بن عمارة، المرجع السابق، ص 132.
(2) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء، المصدر السابق، ص379.
(3) T. S. E. F. A, (1838) P 275.
(4)Léon Lehuraux, Op.cit. p 33.
(5) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1ص70.

الشعانبة: وهم القبيلة التي تسيطر على مجموعة الواحات الشرقية الجزائرية، ويشكلون ثلاث تجمعات منفصلة، ويرتحلون في حيز جغرافي كبير، يحده من الشمال الغربي وادي صقر، ومن الجنوب الشرقي كثبان غدامس، ويتكتلون حول ثلاث واحات أعطوها أسماءهم على الترتيب وهي: متليلي (شعانبة برزقة)، المنيعة (شعانبة المواضي)، وورقلة (شعانبة بوروبة أو شعانبة هب الريح)، وأكبر مجالات رعيهم وأهمها تقع في وادي تامديت[1]، كما كان أغلب سكان منطقة متليلي من الشعانبة الذين يعيشون الحياة الرعوية، إذ أن أكثر من ثلثيهم يعيشون في البادية ويقتسمون موسمهم بين الرعي والواحة، التي يدخلونها في نهاية فصل الحرارة لجني التمور، ثم يخرجون بعد ذلك من الواحة قاصدين أماكن الرعي حيث لا يذهبون في الغالب أبعد من 200 أو 300 كلم من واحة متليلي، لكن مناطق الرعي عند الشعانبة أكبر من تلك المساحة فهي تمتد من الحدود الطرابلسية شرقا حتى العرق الغربي الكبير غربا[2].

إن امتهان الشعانبة لرعي المواشي والإبل قد ساهم في اقتصاد متليلي، خاصة الصوف الذي يباع في أسواق توات وميزاب بأسعار باهظة، كما أن الكثير من قطعان الأغنام والماعز يبيعها الشعانبة في أسواق توات وقورارة[3].

أولاد نايل: يسميهم عبد الرحمن بن إدريس التنيلاني (ت 1233هـ/1817م) في رحلته التي كانت إلى ثغر الجزائر سنة 1231 هـ/1816م بـ**"عرب النوائل"**، ويضيف أنهم "أكثر قبائل العرب رجالا وماشية وخيلا، ويقول أن مجال انتشارهم ما بين قسنطينة والجزائر وبوسعادة وواد جير وأمزاب وورقلة والقرارة[4]، وهو تحديد مبالغ فيه نوعا ما، والصحيح أن مستقرهم وموطنهم الذي انتشروا منه لمختلف الجهات، هو صحراء سيدي عيسى وزاغز والمحاقن وما والاها، وكانت هذه المواضع قد سكنها قبلهم السحاري والأرباع، فقاموا بإجلائهم عنها بعد عدة حروب، حيث استقر السحاري بعدها في التل، والأرباع في صحراء الأغواط، وقاموا بإجلاء المويعدات إلى تل تيطري[5].

قبائل الزيبان: تضم 11 قبيلة أهمها: رحمان والبوازيد والشرفة وأولاد عقاب والكلاتمة ودريد وبن برام وقبيلة أهل بن علي والسالمية، كانت تحت سلطة شيخ العرب، الذي كان من أولاد بوعكاز، غير أن التفاهم بين السلطة وهذه القبائل ظل قصير الأمد، وفي عدة مناسبات سعى بايات قسنطينة للإطاحة بسلطة شيخ العرب، وبفضل المؤامرات والدسائس نجح باي قسنطينة صالح باي في تعويض آل بوعكاز بعائلة بن قانة[6]، كانت قبائل الزيبان تقضي فصل الشتاء على ضفتي وادي جدي، وتضرب خيامها صيفا بأراضي البلاغة المجاورة لأراضي عبد النور بالهضاب العليا، وأحيانا

---

(1) إسماعيل العربي، المصدر السابق، ص 38.

(2) الشيخ لكحل، مقاومة منطقة متليلي الشعانبة الاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين 1851-1908م، إشراف، محمد الزين، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، 2017/2018م، ص 48.

(3) نفسه، ص53.

(4) خير الدين شترة، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس التنيلاني إلى ثغر الجزائر، تح: خير الدين شترة ودرار عبد الرحمن، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2015، ص 460.

(5) محمد بن عبد الرحمن الديسي، تحفة الأفاضل في ترجمة سيدي نائل، تح: محمد بسكر، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، ط1، 2016م، ص 73-75.

(6) ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 286. فايسات، المصدر السابق، ص 35.

تصل حتى مشارف مدينة قسنطينة، ويدلنا اتساع أراضي هذه القبائل على ضخامة عدد مواشيها التي بفضلها اعتبرت الممول الرئيسي لقسنطينة وضواحيها باللحوم، حتى أن زعيم هذه القبائل كان يقوم وحده بنحر حوالي 140 جملا أيام الأعياد والمواسم(1).

الحنانشة: كانت هذه القبيلة تقوم برحلتي الشتاء والصيف بين السهوب والتلال سعيا وراء المراعي الخصبة لقطعانها، وكان شيوخها يصلون على رأس قواتهم حتى سهول قسنطينة وعنابة وقالمة التي كانت في الواقع مركزا هاما للأسرة ومنها يعودون إلى قلعة سنان ملجأهم أيام الحروب والمحن، كما كانت قرية تيفش مخزنا لحبوبهم وحبوب أتباعهم، وكان شيخ الحنانشة يعسكر بزمالته صيفا إما في كاف ثلاثة بجبل مسيد أو بجبل حناش (قلعة سنان) وفي الشتاء ينتقل مع أتباعه إلى الجنوب ويضرب خيامه على ضفاف وادي مجردة حيث يقضي كامل الشتاء(2).

النمامشة: يصفها توماس شو في العقد الثاني من القرن 18م بأنها قبيلة تضاهي الحنانشة في القوة والعدد، ولا يفصل بينهما إلا وادي الحميس، ويضيف أنهم أقل حضارة من الحنانشة(3)، وذلك نظرا لكونهم في تمرد مزمن على السلطة، بسبب حياتهم الرعوية المترحلة، ولم يكن خضوعهم لبايات الشرق يتجاوز فترة تزودهم بالحبوب من الشمال، كانت ثروتهم تتمثل في قطعان الماشية وخاصة الجمال، وتمتد مراعيهم جنوب تبسة وشرق الأوراس في منطقة انتقالية بين التل والصحراء(4).

كانت قبائل البدو الرحل تملك أعدادا لا تحصى من الأغنام والجمال والخيول، وفي ظل غياب احصائيات دقيقة تعود إلى هذه الفترة، فإنه يمكننا الاستئناس ببعض الأرقام التي توردها المصادر حول أعداد رؤوس الماشية التي كانت تصادر وتستحوذ عليها المحلات العسكرية في خرجاتها لإخضاع القبائل الممتنعة:

الحملة وتاريخها	القبيلة المستهدفة	قيمة الماشية المصادرة
حسين بوكمية 1724	الحنانشة	8000 الإبل(5)
آغا العرب (ابن الداي عبدي باشا) 1732	وطن حمزة (التيطري)	800 جمل 2000 خروف(6)
محمد بن عثمان الكبير 1785	الأحرار الأغواط	500 جمل 1000 جمل أكثر من 4000 غنم(7)
محمد بن عثمان الكبير حوالي سنة 1779م	منطقة جنوب معسكر بـ 200 فرسخ	67000 غنم 5000 جمل

(1) جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص 37.
(2) نفسه، ص 49.
(3) Shaw (Dr), Op.Cit. p, p 381.
(4) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 419.
(5) Peyssonnel, Desfontaines, Op.Cit, T1, P 293.
(6) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 66.
(7) أحمد ابن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 38-40.

		653 بغل 720 بقرة[1]
إبراهيم القسنطيني باي التيطري 1817-1819م	أولاد ضياء (أولاد نايل)	2000 جمل 10 آلاف من الأغنام
الباي إبراهيم باي القريتلي 1822	النمامشة	60 ألف من الغنم[2]
مصطفى بومزراق سنة 1825	الأرباع	10700 جواد
مصطفى بومزراق 1826	أولاد مختار الشراقة	500 جمل 4000 خروف[3]
أحمد باي 1828	الحنانشة وريغة، المغانمة وفرقة العمامرة بجبل الأوراس وأولاد الشيخ وأولاد مسعود	16575 بقر 19310 غنم 135 بغال

(1) تدنا، المصدر السابق، ص 85.
(2) فايسات، المصدر السابق، ص 272.
(3) FEDERMANN (H.) et Baron AUCAPITAINE : Notice sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri, R. A, V. 9, A 1865, p 297-301.

المبحث الثالث: تربية الخيول والإبل

I. نشاط تربية الخيول في الجزائر العثمانية:

1- أهمية الخيول في المجتمع الجزائري:

لقد أبدى الجزائريون خلال فترة الحكم العثماني بمختلف قبائلهم وأنماط عيشهم، وبدرجة أكبر السلطة الحاكمة اهتماما بالغا بتربية الخيول خاصة، حيث يذكر حمدان خوجة أن هذا الشعب "مولع بالخيل، وكَلِف بركوبها وممعن النظر في نمو نسلها، فهو حارس على فرز أنواعها وعدم اختلاط بعضها ببعض بكل عناية، فالنوع السافل منها يوضع في منزلة البغال فيسخر لما سخرت هي له من حيث الأعمال الشاقة، ونوع آخر خصِّص للحراثة أما النوع المختار فوظيفته السباق واستعماله للكرِّ والفر أيام الحرب والخيول الجيدة لا تباع إلا نادرا[1]."

أما محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري فيذكر أنه بلغ "من شدة محبة العرب للخيل أن أشرافهم كانوا يخدمونها بأنفسهم ولا يتَّكلون في ذلك على غيرهم[2]"، ويضيف حمدان خوجة مرة ثانية مؤكدا على شدة اهتمام أهل الصحراء بالخيول قائلا: "إن سكان الصحراء بصفة خاصة ليعزون خيولهم ويبجلونها كثيرا، حتى أنهم يسقونها ألبان نوقهم، ويقول أنهم يملكون من أنواع الخيول وأكرمها وأحسنها[3]، كما كانت الخيول البربرية بالنسبة للإدارة هامة للتصدير، والأفراس الجيدة المدللة كثيرا ما يقدمونها كهدايا للسلطان العثماني وحاشيته في الآستانة أو إلى الأمراء المسيحيين، كما كانت جزءا أساسيا من الواجبات الضريبية التي يدفعها البايات للدايات[4]، وحتى القبائل كانت تطالب في كثير من الأوقات على توفير أجود أنواع الخيول للبايلك حيث يذكر ابن هطال في رحلته أن الباي محمد الكبير صالح بني الأغواط على أن يدفعوا من ضمن ما يدفعوا "أربعة أفراس من عتاق الخيل[5]".

اشتهرت معظم جهات القطر الجزائري بإنتاج الخيول، سواء في التل أو في الصحراء، يقول أبو القاسم سعد الله: "حافظت الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة، وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الخيول، مثل قبائل اليعقوبية وبني أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول وادي الشلف، ولكن معظم الخيول الجيدة كانت تأتي من جنوب وهران وجنوب قسنطينة[6]" ويقول حمدان خوجة عن أهل معسكر أنهم فلاحون ويشتغلون عادة بتنمية أنواع الخيول المختلفة والمواشي الأخرى"، ويضيف أن مكاسب سكان الصحراء لا تعدو أن تكون إبلا وبقرا وخيولا ولا يكسبون قطعان من الضأن أو المعز، لأنها تعرقل فرارهم عندما يهاجمهم بعض قبائل العدو، فيتحتم عليهم حينها أن

---

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 50.

(2) محمد باشا ابن الأمير عبد القادر، عقد الأجياد في الصافنات الجياد، مخطوط مكتبة برلين، رقم: 4087، ص 26.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 54.

(4) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 142.

(5) ابن هطال، المصدر السابق، ص 62. يقول ابن سحنون الراشدي في الثغر الجماني (ص330): "العتاق جميع عتيق من الخيل، وهو ما ليس بهجين ولا مقرف فهو نجيب الخيل وجيدها".

(6) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2011م، ص 153.

يتركوها له في غالب الأحوال[1]، غير أنه يقول أنه من النادر أن نصادف الخيول في سهل متيجة، وأن ما يكسبه السكان منها يستعملونها في ركوبهم ويسخرونها لحمل حبوبهم وحرث أراضيهم[2].

2- أنواع وأصناف الخيول في الجزائر:

يقول رفاعة الطهطاوي: "وعند المغاربة خيول جيدة وهجن مشهورة بكونها من أقوى الهجن وأسرعها في السير، حتى أنَّ بعضهم حكى أن بعض هذه الهجن يمكنه أن يقطع 75 فرسخا فرنساويا في اليوم 36 فرسخا عربيا[3]، ومما يؤكد هذا ما اعترفت به جريدة المبشر في أحد أعدادها، حيث قالت: "قد كان جنس الخيل بعمالات الجزائر مشهورا بالجيادة، وحصل لأهل هذا الوطن فوائد جزيلة لاستعمالهم بها وقت الحاجة، وكان سبب ضياع أصل الخيل الجياد وفقد حسن جنسها ترادف الفتن والأهوال حتى لم يوجد الآن ببلادكم إلا القليل من حسن صنفها التي كنتم تفتخرون بها سابقا"[4].

واشتهرت الجزائر بنوع من الخيول الأصيلة وهي الخيول البربرية، والتي تدعى باللاتينية (barbe) أصلها من بلاد البربر، ويرى حسن الوزان أن هذه السلالة لا تختلف عن تلك الموجودة في غيرها من البلاد، ويضيف أن الخيول الأكثر خفة وسرعة تسمى الخيول العربية[5]، في حين يؤكد الأمير عبد القادر أن السلالة البربرية هي نفسها السلالة العربية ولا فرق بينهما[6].

وقد عبر ابن سحنون في الثغر الجماني عن أهم أصناف الخيل عند العرب بقوله: "**والهجنة** في الخيل أن يكون أبوه عربيا وأمه ليست كذلك، فإن كان الأمر بالعكس **فالقرفة**، فإن كانا غير عربيين **فالبرذنة**، وبالعكس **العتق**، فالواحد من الأول **هجين**، ومن الثاني **مقرف** ومن الثالث **برذون** ومن الرابع **عتيق**[7]" ويمكن تلخيص ما سبق في جدول كالتالي:

الحصان	الفرس	الناتج
عربي	غير عربية	هجين
غير عربي	عربية	مقرف
غير عربي	غير عربية	برذون
عربي	عربية	عتيق

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 73. و53 ويعلق مترجم المرآة الأستاذ محمد بن عبد الكريم: " أن المعروف لدى سكان الصحراء أنهم لا يكسبون بقرا، لأنها لا تتحمل العطش كثيرا"، والظاهر أن حمدان خوجة يقصد البدو الرحل في الهضاب العليا كأولاد نايل وأغواط اكسل الذين اشتهروا بتربية البقر، وحتى حمل الأثقال عليها.

(2) حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 67

(3) رفاعة الطهطاوي، التعريبات الشافية لمريد الجغرافية، دار الطباعة الخديوية بولاق مصر، الطبعة الثانية 1254 هـ 1838م، ص 207.

(4) المبشر: العدد 16/107فيفري 1851

(5) حسن الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 262.

(6) Eugène Daumas, Les chevaux du Sahara et les mœurs du désert, Eugène Daumas, M. Lévy frères, 1864, p 267.

(7) ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 354.

لقد كانت القبائل التي تسكن الصحراء قادرة دائما أفضل من قبائل التل في الهروب من النزوات القمعية والسلبية لمختلف غزاة افريقيا، لذلك تمكنوا من الحفاظ على سلالة أصيلة من الخيول المتميزة بالأناقة والسرعة والرصانة المعترف بها عالميا، ويذكر دوما أسماء لعدة سلالات أصيلة مثل: شارب الريح، الحيمر، بوغارب، ومريزيق، السلالات الثلاث الأخيرة معدة خاصة للسباق، وهي تنتشر عند حميان، أولاد سيدي الشيخ، أغواط كسل، أولاد يعقوب، لمقان (les Makena) العمور، أولاد سيدي الناصر، الأحرار، كما يملك الأرباع سلالة الركايبي، المنتشرة بين الحرازلية وأولاد شعيب وأولاد مختار وأولاد خليف، كما يمتلك أولاد نايل سلالة من فحل شهير يسمى الأبيض يمتلكه أولاد سي امحمد مشتهر بالرصانة والسرعة(1).

3- تدريب الخيول العربية الأصيلة:

سنعتمد في هذا المبحث على الرسالة التي كتب بها الأمير عبد القادر إلى الجنرال دوماس بتاريخ 8 نوفمبر 1851م، وأثبتها هذا الأخير في كتابه (خيول الصحراء) وهي تتضمن رأي الأمير في الخيول العربية وأصنافها وطرق تربيتها وخصوصيات الخيول الجزائرية وأهم القبائل التي حافظت على السلالات الأصيلة.

يذكر الأمير عبد القادر أن العرب يقولون "أن الحصان كالإنسان لا يتعلم إلا في وقت مبكر"، يدرب العرب الحصان في السنة الأولى على القيد بالرسن، ويسمونه جدة، وعندما يدخل السنة الثانية يركبونه لميل أو اثنين، ثم إلى فرسخ، وبعد 18 شهر لا يخشون من تكبيده المشاق، وعندما يدخل سنته الثالثة يربطونه ويتوقفون عن ركوبه ويخلعون عليه غطاء مناسبا ويعلفونه جيدا، والعرب تقول "في السنة الأولى اربطه بحيث لا يتعرض لحادث فهو جدة، وفي الثانية اركبه ليعرف ظهره التقوس، وفي الثالثة اربطه مجددا فإن لم يصطلح فبعه"، وإن لم يركب الحصان قبل سنته الثالثة لن يكون صالحا إلا للجري وهدا شيء أصيل فيه(2).

أما الحسن الوزان فيقول أن عرب الصحراء لا يقدمون لخيولهم سوى حليب الناقة مرتين في الليل والنهار، وذلك بقصد الإبقاء عليها خفيفة متحفزة، رغم كونها تبدو ضامرة، أما في موسم المراعي فإنهم يتركونها ترعى العشب ولكن لا يركبونها في ذلك الوقت، كما أنهم كانوا يمتحنون أصالتها بالجري وراء حيوان اللمط أو خلف النعامة، وعندما يتمكن الحصان من اللحاق بأحد هذين الحيوانين تصل قيمته إلى 1000 دينار، وهو ما يعادل 100 بعير(3).

ويضيف الأمير عبد القادر قائلا أنه ليست جميع خيول الجزائر أصيلة في نسبها العربي، إذ أن كثيرا منها قد فقدت نبلها، لاستعمالها في حراثة الأرض، والدراسة وحمل الأثقال، وأعمال أخرى مماثلة، كما تعرضت الأفراس لنزو الحمير، وهذا ما لم يكن يحصل لدى العرب سابقا، بل إنهم يقولون إن مجرد سير الحصان في أرض محروثة يفقد ميزاته، وينقل عن والده قوله: "زالت البركة

---

(1) Eugène Daumas, op.cit. p 52-57.
(2) ibid, p 264.

(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 262.

من أرضنا منذ أن جعلنا من خيولنا حيوانات حراثة وحمل أثقال، فالله لم يخلق الحصان إلا للعدو والثور للحراثة والجمل لحمل الأثقال ولن يربح الإنسان شيئا إن غير في مشيئة الله(1)".

وأن الحصان العربي السليم الجسم والمغذى جيدا بالشعير يستجيب لكل ما يطلبه منه فارسه، وينقل أن من الأمثال العربية قولهم: "**عَلِّف وأَنَّف**"، وعلى هذا فالحصان الذي يملك هذه المواصفات يمكنه الجري 16 فرسخ دون ارهاق، وهي المسافة بين معسكر وكدية غليزان على وادي مينا، ويضيف أنه رأى عدة خيول تقطع مسافة 50 فرسخ خلال يوم واحد، وهي المسافة بين معسكر وتلمسان، ولكن يجب مراعاة استراحة الحصان في اليوم الموالي، كما أن الخيول كانت تقطع المسافة بين معسكر ووهران في يوم واحد، ويضيف أنه وجيشه انطلقوا من سعيدة في الضحى (نحو الساعة الثامنة صباحا) ووصلوا إلى مخيم الأرباع في عين تكرية لدى أولاد عياد قرب طازة مع الفجر(2).

يقول الأمير عبد القادر أنهم يقومون بتدريب الخيول بلعب الجريد وعراضة إطلاق البارود والخيول التي لا تتحمل هذا التدريب الأخير يستغنى عنها، وكانت خيولنا تبقى أحيانا بدون سقاية يوما أو يومين، بل حدث في إحدى المرات أننا لم نجد ماء إلا بعد ثلاثة أيام، وخيول الصحراء أشد صبرا، ويمكنها أن تبقى 3 أشهر بدون حبة شعير في علفها، كما أنها لا تعرف التبن إلا في أيام شراء الحبوب في التل، وعدا ذلك فهي ترعى الحلفا أو الشيح، وأحيانا القطوف، والشيح أفضل من الحلفا، والقطوف أفضل من الشيح والعرب تقول: "الحلفا تساعد على السير، والشيح يهيئ للقتال، أما القُطف فهو أفضل من الشعير" قد تمر سنوات دون أن يتسنى تأمين الشعير في علف جياد الصحراء، عندما يحظر على القبائل الوصول إلى التل، فيقدمون عندئذ لخيولهم التمور لكن هذا العلف يسمنها، إنما تستطيع القتال والمشاركة في الغزوات(3).

كان الجزائريون قديما يخصصون الخيول الجيدة للعب في مناسبة الوعدات والأعراس، وكانوا يعودون خيولهم الرقص على أيقاع "القلال"، والوقوف على رجليه الأخيرتين، ورفع قدميه الأوائل للمساء، ويظل على هذا الوضع ماشيا بهدوء إلى غاية أن يصل إلى القلايلية، وكانت بعض الخيول بمجرد شمها لرائحة البارود تغيب عن وعيها سرورا(4).

4- أشهر القبائل في تربية الخيول:

يقول الأمير عبد القادر أفضل خيول الصحراء هي **خيول حميان** دون استثناء، لديهم فقط الخيول الممتازة، لأنهم لا يستخدمونها للحرث ولا للحمل، إنما للجري الطويل والقتال، وهي أفضل الخيول في تحمل الجوع والعطش والتعب، وبعد خيول حميان تأتي **خيول لحرار ولرباع وأولاد نايل**.

أما عن أفضل خيول التل في نبلها وجودة سلالتها وجمال شكلها، فيقول أنها: **خيول شلف**، وخاصة **أولاد سيدي بن عبد الله [بوعبدالله] سيدي العريبي** قرب مينا، وأيضا خيول **أولاد سيدي احسن** وهم فخذ من أولاد سيدي دحو الذين يسكنون جبل معسكر، وأجمل خيول الميدان هي **خيول**

---

(1) Eugène Daumas, op.cit. p 268.
(2) ibid, p 262.
(3) ibid, p 263.
(4) محمد بن عبد الرحمن، الفلك المشحون بالمعرب والملحون، جوردان، الجزائر، 1906، ص 16.

قبيلة فليتة وأولاد شريف وأولاد لكرد وأفضلها للسير على الأرض المحصاة بدون حدوة خيول **قبيلة الحساسنة في اليعقوبية**، وينسب إلى مولاي إسماعيل سلطان مراكش الشهير أنه قال: **"قد تربى حصاني في المعاز=وسقي من البياز"** والمعاز منطقة في بلاد الحساسنة والبياز نهر يعرف باسم فوفط يجري في أراضيهم، كما أن **خيول أولاد خالد** مشهورة للمواصفات ذاتها، وقد قال سيدي أحمد بن يوسف بخصوص تلك القبيلة **"ستبقى أطول الجدايل وأطول الجلايل موجودة لديكم حتى يوم القيامة"** يعني الثناء على جمال نسائهم. وأصالة خيولهم[1].

يذكر محمد بن الأمير عبد القادر نقلا عن والده أنه كان لذوي منيع سلالة خيول تعرف **بالحيمر**، وهو فحل عظيم "أخبرنا الثقاة من قبائل احميان عن أصل هذا الفحل قالوا أن ذوي منيع ارتحلوا وتركوا فرسا من الخيل الجياد في ديارهم كانت مريضة لم تقدر على المشي، وكان ذلك وقت الربيع، فخالفهم إليها حمار الوحش وعلاها فحملت منه فجاءت بهذا الفحل، ظهرت منه غرائب وعجائب في الجري والصبر على الجوع والعطش ومكابدة الغارة اليوم واليومين، فصارت الناس تقصده من البلاد البعيدة للضراب واشتهر ذكره وكل من رأى نسل هذا الفحل لا يشك أن الحكاية صحيحة فإن شبههم بحمار الوحش ظاهر في الشعر وغيره، وقد رأيت نسله عند احميان وفي قبيلة احميان نسل هذا الفحل فحول إلا أنهم قليلون جدا، لأن أهل الصحراء لا يقدر على ملك الفحل منهم إلا الأكابر أصحاب الأموال، لأن الفحل يحتاج إلى كلفة وإلى سايس يلازمه دائما ولا يمكن صاحبه أن يرسله يرعى العشب، والأنثى بخلاف ذلك ولذا كان أكثر خيل أهل الصحراء الإناث ولا يركب الفحل منهم إلا القليل[2].

أما الضابط فرانس ألفار الذي كتب بحثا حول قبيلة أولاد جرير فينقل قصة أخرى بخصوص ظهور الحيمر، وهي أن عرب ذوي بلال عندما كانوا يرعون في الحمادة غرب أعالي واد قير، وضعت لهم فرس مهرا وتركوه هناك، فحازه أحمد بن المبارك من ذوي منيع، وهو متأكد من أصالته، وبعد عامين ونصف نهب حميان إبلا لذوي منيع، واستطاع أحمد بن المبارك بفضل جواده الحيمر اللحوق بهم واستعادة الإبل، واستطاع أن يسبق رفيقيه إلى خيام ذويهم للبشارة، مما لم يبق مجالا للشك في أصالته، وترك هذا الحيمر سلالة وفيرة بقبيلة ذوي منيع، وأولاد جرير، ويضيف الضابط فرانس ألفار أن السلالة الأصيلة هي الآن عند بني قيل، وبرغم إلحاح الأجانب عليهم في شرائها والثمن المغري المقدم إلا أنهم يرفضون تلك العروض[3].

ولا يمكن أن ننسى بهذا الصدد خيول بني عامر، والتي اشتهرت كذلك بكثرتها وأصالتها، حتى أن صاحب بهجة الناظر يقول أن فرقة أولاد علي من بني عامر بوهران كان لهم ما يفوق المائتي فارس وأن خيل بني عامر كانت تناهز العشرة ألاف فارس[4]، وندرج في ختام هذا المبحث جدولا بعدد الفرسان التي كان يمكن لقبائل بايلك الغرب تجنيدها، وهي تعكس بالضرورة عدد الخيول التي كانوا يملكونها، بدليل أن حمدان خوجة عندما سأل ابن قانة عن عدد الفرسان الذين يمكنه

---

(1) Eugène Daumas, Op.cit, p 279, 280.

(2) محمد بن الأمير عبد القادر، كتاب عقد الأجياد في الصافنات الجياد، سنة 1876/1293، بيروت، ص348

(3) عبد الله حمادي، الاستبصار في تاريخ بشار، المرجع السابق، ج1، ص 567.

(4)عبد القادر المشرفي الجزائري، المصدر السابق، ص31

تجنيدهم عند أول إشارة، فكان جوابه بأنه يستطيع تجنيد 10 آلاف فارس، يعقب حمدان قائلا: "ولا أعتقد أن في هذا العدد مبالغة، لأن مجموع الخيل يزيد عن العشر آلاف[1]" مما يؤكد التلازم المطرد بين عدد الخيول والفرسان[2]:

القبيلة	عدد الفرسان
الغرابة	700
حميان	200
عبيد الشراقة	300
البرجية	1500
بني شقران	500
سجرارة	150
حبوشة	250
بني غدة	300
عكرمة الغرابة	300
مجاهر	4000
المكاحلية	600
الحساسنة	300
أولاد بوعلي	400
دواير فليتة	400
المحال	800
عكرمة الشراقة	1000
بني زروال	1000
بني زنطيس	400
مديونة	500
ولاد بورحمة	150
ولاد خلوف	300
ولاد سلامة	500
ولاد العباس	1000
زوا	1000
ولاد خويدم	500
صبيح	3000
مازونة	500
مغراوة جملة	1000
بني مادون	1500
حميس	600
ولاد فارس	300
بني مسلم	2000
بني وراغ	3000
بني وعزان	400
سنجاس	3000
ولاد القصير	1000
بني راشد	500
بني درجين	500
بني هجة	500
براز	1000
العطاف جملة	3000
بني بودوان	1000
ولاد بني فغول	300
ولاد أحمد	1500
ولاد عياد	500
ولاد عنتر وولاد هلال	600
بلال	500
مطماطة	300
بني مايدة	2000
ولاد بسام	500
قبايل ونسريس	1000
ولاد عمار	400
بني تغرين	2000
الكرايش	1000
حلوية	700
ولاد الأكرد	2000
بني لنت والمعاصم	600
ولاد شريف	2000
الاحرار السبعة	10000
ولاد خليف	1500
بني مديان وعكرمة	400
خلاته	1000
صدامة	3000
فليتة جملة	5000
الحوارث	500
الكسانة	500
الجويدات وأولاد منصور	500
بني بوسعيد	700
اهل انقاد جملة	8000
العيون جملة	500
القبايل السواحلية	300
طرارة جملة	600
ولهاصة	700
الغسل جملة	1500
بني وعزان	400
مديونة	1400
ولاد بوعامر	200
ولاد جبارة	200
الدواير	1800
الزمالة	1000
مجاجة	50
بني زقزق	150
الصحاري	12
اليعقوبية جملة	10000
الحشم شراقة وغرابة	5000
بني عامر جملة	4000
بني غواط	200

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 60.
(2) J. J. Marcel, tableau statistique des principales tribus du territoire de la province d'Oran, N. J. A,juillet 1835, TXVI, p 79, 86.

عين ماضي ونواحيها	500
الارباع جملة	1000
الأغواط	500
حميان متاع الصحرة جملة	10000
ولاد بالغ	1000
بني مطهر	600
ولاد انهار	800
بني صميل	500
ولاد ورياش	500

بني ورنيد	400
ولاد يحيى ودوي يحيى	1400
غمرة	150
ندرومة	60
بني اسنوس	50
العمور	500
الزناخرة	500
ولاد بن عفران	150

5- تدهور تربية الخيول في أواخر العهد العثماني:

وقد أدت الاضطرابات الداخلية إلى وقف التعامل مع سكان الجنوب وسكان التلال مما أضر بإنتاج الخيول، وبالتالي الحالة الاقتصادية عامة[1]، وقد لاحظ القنصل الفرنسي شالر خلال إقامته بالجزائر أنه لم يرى فرسا واحدا جميلا في مدينة الجزائر، ويقول أنه يعتقد أن الخيول العربية أقل قيمة من خيول الولايات المتحدة، ويؤكد شو في النصف الأول من القرن 18م هذا التدهور الذي لحق تربية الخيول في الجزائر، ويضيف أن العرب أهملوا تربية هذا الحيوان الجميل، بسبب مظالم الأتراك الذين لن يتوانوا عن مصادرته[2]، وفي سنة 1808 يقول بوتان في تقريره: "تضيع سلالة الخيول العربية الجميلة تقريبا، هو موجود الآن فقط بأعداد قليلة عند العائلات الكبيرة، وحتى الخيول العادية بدأت تصبح نادرة ومكلفة للغاية.

ويضيف شارل أندري جوليان أن تربية الخيل كانت في تقهقر غداة الاحتلال الفرنسي وكان كل رب أسرة عربية يعمل كل ما في وسعه في سبيل امتلاك جواد أو فرس وكان يحافظ جيدا على السلالة التي يمتلكها، وكان لا يعتني بالخيل التي لديه كما ينبغي، ولكنه كان متمسكا بها كل التمسك، ولقد كانت أجود فحول الخيل تأتي من الجنوب الوهراني، وأما خيرة الأفراس فكانت تأتي من الجنوب القسنطيني. وفي عام 1830 كان من الممكن شراء الحصان بمبلغ 372 فرنكا، غير أن الملاك لم يكونوا يبيعون الفرس إلا بشق الأنفس، وكان الفرسان من الأهالي قد قاموا بدور بارز في مقاومة المحتل الغازي[3].

يرجع ياكونو أسباب تراجع الخيول العربية الأصيلة في الجزائر أواخر العهد العثماني إلى الاضطرابات والغارات وانعدام الأمن بشكل عام خلال هذه الفترة، مما ساهم في تنقل القبائل واستشراء حياة الترحل، الأمر الذي شكل عقبة أمام الحفاظ على الأفراس في حالة الحمل أو بعد وضعها للمهر، بالإضافة للرسوم التعسفية التي قامت بها السلطات التركية والتي دفعت أصحاب الخيول إلى إخفاء الخيول الجميلة في الجنوب، أو ممارسة ما يسمى الحرق الاحترازي وهو نوع من تشويه الخيول لإخفاء مزاياها كي لا يسطو عليها ضباط الانكشارية الذين كانوا يأنفون من ركوب الخيول التي بها هذه التشويهات[4].

(1) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص 153.
(2) SHAW (Dr), op.cit. p 39.
(3) شال أندري جوليان، المرجع السابق، ص18-19
(4) Yacono, Xavier, Histoire de l'Algérie op.cit, p 28.

II.تربية الإبل في الجزائر:

1- قيمة الإبل وأهميتها في المجتمع الجزائري:

يرى البعض أن تربية الحيوانات تتميز بوجود أربع أقاليم متمايزة، حيث تشكل السهول إقليما للخيول والأبقار، والجبال إقليما للحمير والبغال، والنجود للأغنام، والصحراء للإبل، ووجود نوع ما في إقليم آخر غير إقليمه الأصلي يكون بصفة عرضية ونادرة، ولا يمكن أن يشكل الأغلبية، وعلى هذا فالجمل إقليمه الأصلي والأم إنما هو الصحاري والقفار، حيث يتميز بجلد سميك يمنع عملية التبخر، وبطن واسع وصلب يحمل كما هائلا من الماء والنباتات الشوكية التي تعافها الحيوانات الأخرى، وأرجل قوية وصلبة تنتهي بخف واسع لا يغوص في الرمال، وعنق طويل يمكنها من الاطلاع على ما وراء السراب والكثبان الرملية، تبلغ سرعتها6 كلم في الساعة إذا ذملت، و10 كلم إذا رسمت، و15 إذا وجفت و25 إذا أجمرت، و40 إذا ارتقلت[(1)].

والجمل البربري كان قد جلب في الأصل من مصر بواسطة شعب "عجيب"[كذا] عرف لدى هيرودوتس باسم القرامانتين، ثم أصبح أساسا لمعاش قبائل الصحراء، وقد ملكت شعوب شمال افريقيا هذا الحيوان مع كثير من التقديس فكانوا يغسلون أنفسهم في الصحراء بما يصدر من فمه من لعاب، ويشيرون إليه غالبا باسم بابا الحاج، أي أبو الحجيج، وذلك بالنظر لعادة الحكام المسلمين في إرسال هداياهم إلى مكة بمناسبة الحج الكبير على ظهور الجمال، ثم إن التجارة عبر الصحراء التي ربطت مدينة الجزائر وتونس وبدرجة أقل الموانئ المتوسطة بمدن الغرب الإفريقي مثل غاو وكانو وتمبكتو قد اعتمدت على النقل بالجمال[(2)].

مثل الجمل في مجتمع الرحل رمزا للثروة والجاه، وعنوانا على الرخاء الذي يرافق النفوذ والسلطان بين العشائر والقبائل، فإن الدِّية مثل المهر، إنما تدفع بالجمال، وأثقال العائلات وخيمها إنما تنقل على ظهور جمالها، وكلما كانت الخيم كبيرة والأثاث ثقيلا وعدد الحريم كبيرا، احتاجت العائلة إلى عدد أكبر من الجمال، حيث نجد على سبيل المثال أن الشيخ أحمد التيجاني لما طلب منه أهل عين ماضي الانتقال إليهم كتب لهم رسالة جاء فيها: "إن حمله ثقيل، لا يحمله إلا سبعون أو ثمانون بعيرا"، فقد عرف عن الشيخ التيجاني أنه من عائلة مشهورة بالغنى، ويذكر أن أعرابا أغاروا على إبل له نحو 600 بعير[(3)].

وعن أهمية الإبل لسكان الجزائر بمختلف فئاتهم يقول الحسن الوزان: "تكون الإبل ثروة الأعراب وأرزاقهم، وعندما يراد ذكر ثروة أمير أو شريف من الأعراب يقال: "فلان له مقدار كذا من آلاف الإبل"، ولا يعتد بما عنده من دنانير وممتلكات، ويقول أن الجمل الافريقي أفضل من الجمل الآسيوي ذلك أن ما يميزها هي مقدرتها على حمل الأثقال مدة 40 أو 50 يوم دون أن تستلزم علفا في المساء، وإنما تنزل عنها الأحمال وتترك ترعى في البرية قليلا من العشب والشوك وأغصان

---

(1) عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 251.
(2) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 141-142.
(3) عبد الباقي مفتاح، أضواء على الشيخ أحمد التجاني وأتباعه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 45، 52، 102.

الشجر، وذلك ما لا يمكن عمله مع إبل آسيا[1]، فالحاصل أن الجمل من بين جميع الدواب هو الأقل كلفة لصاحبه والأكثر فائدة له[2]، كما يقول مارمول كربخال.

كما مثَّل الجمل موردا اقتصاديا هاما للرجل الصحراوي، فهو ينتفع بلبن الناقة، ويلبس ثيابا مصنوعة من وبر الجمال، ولا يذبح الجمل إلا عند الحاجة القصوى أو متى بلغ سن الهرم، وحينئذ يستفيد من لحمه ومن عظامه التي يقيم بها خيمته، ويستعمل جلده لمختلف الأعراض، كما يستعمل لنقل الأمتعة الثقيلة ومختلف أنواع البضائع، ولكنه يستعمل أيضا بسرج أو راحلة للركوب، مثل المهري الذي استخدمه الفرنسيون لاحقا بكفاءة لإخضاع الصحراء[3]، بل إننا لنجد أن أرواث الإبل هي الأخرى كان لها وظائفها في المجتمع الصحراوي، حيث كانت تستعمل بعد تجفيفها كبديل عن الحطب لإيقاد النار لتحضير الشاي ونحوه في الحماد، ويسمونه بالوقيد[4]، كما يذكر العياشي أن ركبهم الحجي بعد خروجهم من سوف "تبعنا كثير من أهل البلد يلتقطون البعر من منزل الركب للنخل[5]"، مما يدل على استعماله كسماد.

2- أنواع الإبل:

يقسم الحسن الوزان الإبل إلى ثلاثة أصناف وهي:

الهجن: تتميز بضخامتها وطولها، وقدرتها الفائقة على حمل الأثقال، غير أنها لا تستطيع أن تحمل الأثقال قبل بلوغها أربع سنوات، وبعد بلوغها هذا السن يصبح أضعف الهجن قادرا على حمل 1000 رطل إيطالي.

البخت: تتميز بوجود سنامين كلاهما صالح لحمل الثقل أو الركاب، وهذا الصنف لا يوجد إلا بآسيا.

الرَّواحل: وهي إبل نحيلة الجسم رقيقة الأعضاء لا تصلح لغير الركوب، لكنها سريعة جدا، أغلبها قادر على قطع 100 ميل أو أكثر في اليوم[6]، وهي التي يسميها كاربخال بالمهاري، وأن أمراء نوميديا الأعراب وأفارقة ليبيا يتسعملونها بمثابة خيل البريد إن سنحت الفرصة لقطع مرحلة طويلة كما أنهم يمتطونها في القتال[7].

في حين يفرق حمدان خوجة بين إبل التل وإبل الصحراء، حيث يقول أن إبل الصحراء كادت تكون متوحشة، فمن الصعب ترويضها وتذليلها للأعمال التي ذللت لها إبل التل[8]، ولا ندري في حقيقة الأمر على أي أساس أقام هذه الفروق بين النوعين، وهل هو مبني عن مشاهدة أم مجرد رواية،

(1) حسن الوزان، المصدر السابق، ص 259.
(2) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص 71.
(3) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 45.
(4) عبد الله حمادي الإدريسي، الاستبصار، المرجع السابق، ج1، ص 562.
(5) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ج1، ص 78.
(6) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 260.
(7) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص 70.
(8) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 54

لأننا سنرى بأن المصادر تكاد تجمع على أن إبل الصحراء هي التي روضت وذللت لمختلف الصعوبات من حمل أثقال وتجشم أسفار ونقل بريد وحتى في الحروب والغارات وغير ذلك، في حين لا نعلم مختلف الاستخدامات التي قد ذللت لها الإبل في التل اللهم إلا أن تكون قد استخدمت في الحراثة لدى بعض القبائل، مع أن ذلك ظل في حيز ضيق ونادر جدا.

تصبر الإبل على العطش صبرها على الجوع، ففي استطاعتها أن تبقى 15 يوم دون أن تشرب ولا أن تتأذى، وإذا أورد أحد إبله كل ثلاثة أيام أضرها ذلك لاعتيادها الورود كل 5 أيام فقط أو كل 9 أيام أو أكثر.

ومن مميزات الإبل أنها تتحفز بالحداء، ذلك أن سائقها عندما تأبى عليه في السير لا يرغمها بالضرب وإنما يغني لها ألحانا خاصة تطرب لها فتتابع سيرها بأسرع مما تفعله الخيل المدفوعة بالسوط والمهماز.

3- المهاري وأهميتها:

وهو صنف نادر من الجمال العربية يمجد العرب سرعته، ينتشر بكثرة لدى التوراق، يتميز برقبة طويلة جدا، وبطن نحيف وحدبة صغيرة، وساقان رقيقتان نحيفتان، ونظرته كبقية الجمال صامت وغير مكترث، إلا أنه يمتاز بالرصانة المفرطة والإخلاص واللطف في كل المراحل، وذكاء يقترب من ذكاء الكلب وسرعة في التحرك أكبر بكثير من تلك التي يملكها الحصان، وقليلا ما تظهر بالصحراء، والنقاط الوحيدة التي يظهرون فيها في الجزائر هي متليلي ورقلة حيث أتى بها الشعانبة بعد سرقتها أو شرائها من التوارق، ومع ذلك فالظاهر أن بعض القبائل التلية عرفت المهاري كما يتجلى ذلك في قصيدة الأمير عبد القادر:

لنا المهاري وما للريم سرعتها= بها وبالخيل نلنا كل مفتخر[1]

كما يذكر فايسات أن شيخ تقرت أهدى للباي أحمد المملوك جملان من سلالة المهاري على ظهريهما سرجان خاصان مغطيان بقماش أحمر وقطيفة امتطى الباي أحدهما وسيق الآخر أمامه[2].

يوجَّه هذا النوع من المهاري خصيصا لخدمة البريد ويقدم أيضا خدمة مفيدة جدا للقوافل التي ما إن تمتلكه عند إقلاعها تقوم بإرسال كشافين على ظهره لدراسة الطريق أو جزء منها، والتأكد من جود الماء بها، وهل يوجد بها خطر أم لا؟ يكاد ينحصر استخدام هذا الجمل في الصحراء والحافة الجنوبية للصحراء.

ويوجد فرق كبير بين سعر المهاري والجمال العادية، حيث يبلغ سعر المهاري 400 بوجو (720 فرنك) أما الجمل العادي فسعره 50 بوجو (90 فرنك)[3].

(1) محمد باشا بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر، المصدر السابق، ج2، ص 18.
(2) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 265.
(3) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، ج6، ص 143-145.

4- تربية المهاري وتدريبها:

رغم كون سمات المهاري سلالة وراثية إلا أن العرب يعتمدون بشكل كبير على تربيتها وتدريبها لتحسين نوعها، حيث يقومون بدفن المهري بمجرد خروجه من بطن أمه في الرمل حتى مستوى بطنه، وذلك لتفادي اعوجاج قوائمه تحت ثقل جسمه، وذلك لمدة 14 يوم يطعم خلالها السمن، وفي اليوم 14 يعطى قليلا من حليب أمه، ثم يعود لتناول السمن مدة 5 أيام إضافية، وبعدها يمنح المزيد من حليب أمه، وبعد بلوغه شهرا يوضع له حزام يحتفظ به لمدة 3 أشهر، ثم تلي الحزام حلقة حديدية تسمى الرسن يربط بها اللجام تخترق أنفه ويحتفظ بها مدى الحياة.

يتلقى المهري بعدها تدريبا لتطوير ذكائه، حيث يتعلم كيف يحرز ويعرف مسبقا رغبة سيده، فإذا رمى المزراق نحو الأمام فعلى المهري حينها أن ينطلق لالتقاطه، وإذا قام بغرز مرزاقه في الأرض فعلى المهري أن يدور حول الحربة إلى أن يلتقطها المحارب، وإذا وقع المتسابق أثناء المبارزة فعلى المهري أن يتوقف فورا إلى جانب جسد سيده، لينحني ويساعده على امتطائه.

يعير التارقي عناية بالغة للمرحلة الثانية من تدريب المهري فيعتاد أن يكلمه باستمرار حتى يألف صوته ويميز من نبرته ما يريده منه، فبكلمة أو إشارة واحدة يثني المهري ركبته أو يقيمها أو يحيي أو ينطلق وحتى إن كان العدو بأقصى سرعة فإن كلمة واحدة من سيده تكفي ليبطيء عدوه أو يتوقف تماما.

غير أن حركة المهري تثير الغثيان كما يثيره تأرجح السفينة، ولتفادي هذا الانزعاج يحرص الراكب على شد حزام حول جذع جسمه من الخاصرة إلى أسفل الإبط، كما يغطي العينين والاذنين ليحتمي من العواصف الرملية[1].

(1) نفسه، ج6، ص 248.

المبحث الرابع: الصيد البري والصيد البحري والنهري:

I. الصيد البري:

مثَّل الصيد البري نشاطا حيويا لكثير من ساكنة الريف الجزائري، ليس كنشاط ترفيهي ولكن كمورد اقتصادي من أجل تلبية حاجات غذائية ضرورية أو من أجل أغراض تجارية بحتة تكتسي طابعا كماليا بذخيا، ويظهر ذلك جليا من خلال الاهتمام الذي كان يوليه الكثير من ممتهني هذه الحرفة لوسائل الصيد من كلاب وطيور جارحة أو من خلال بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع.

ومما ساعد على قيام هذا النشاط عدة عوامل تتمثل في شساعة الصحاري وكثافة الغابات التي كانت تحتوي على قطعان من الحيوانات البرية سواء المتوحشة منها أو الأهلية (الأليفة)، يقول صاحب تحفة الزائر: "وفيها _الجزائر_ من صنوف الصيد: الغزال والأرنب والكنينة _وهو نوع أصغر من الأرنب_ وفي صحرائها النعام والحمار والبقر، وفيها من صنوف الحيوان المفترس: الأسد والنمر والفهد والخنزير والذئب والضبع، وفيها من الطيور الجوارح وغيرها ما يطول شرحه وأهل الصحراء ومن قاربهم يعتنون كثيرا باقتناص الجوارح وتعليمها واستعمالها"[(1)].

كما أن الرحالة الهشتوكي في رحلته الحجية سنة 1685م لفت انتباهه أثناء مروره بمنطقة البيض حيث أحياء وخيام قبيلة حميان "كثير الطير وبيضها وكثرة الأرانب، ويقع الناس في البيض الكثيرة والأرانب الغير اليسيرة، ترى أرنبا يثيره مشي الحجيج أو كلامهم أو صهيل خيلهم ونحو ذلك، يجري من ناحية إلى أخرى حتى لا يجد سبيلا فيقف فيقبض، وكثيرا ما يضربونه بالمعراض فيكسرونه ويوقدونه فيذبحونه ويأكلونه" وكان الرحالة الهشتوكي ينادي ويصيح على من رآه يفعل ذلك بأن ذلك حرام لا يجوز أكله لأنه موقوذ[(2)].

ويحدثنا أوجين دوما أن بأقصى الجنوب الجزائري حيث جبال الهقار "تصادفنا اللوري والغزلان وبقر الوحش والثعالب والضباع والنعام والنيص والقنافد والقواع والأرانب والوزغات التي يسميها العرب الدب [كذا في الأصل، ولعله الضب] والتي تتخفى تحت الرمال، كما توجد في وديان وهضاب هذا الجبل الصقور والنسور والغربان حتى في الصيف والحجل والسمان والبلبل والعصافير والكناري (المعروف ببوفسقو) وهي تسكن وديان وهضاب الجبل[(3)].

وتأكيدا لما سلف يذكر ابن مليح القيسي في رحلته التي كانت على الطريق الصحراوي سنة 1630م، أن ركبهم توقف عند مورد ماء يعرف بواد جان "تحت جرف مرتفع كثير الماء وفيه من الحمام البري ما لا يحصى عددا، ووجدنا فيه بعض العرب من التوارك، تعاطينا معهم البيع والشراء[(4)]".

---

(1) محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر، المصدر السابق، ج1، ص 37.

(2) أبو العباس الهشتوكي، هداية الملك العلام إلى بيت الله الحرام، مخطوط رقم: ق 190، المكتبة الوطنية الرباط، ص 112.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المصدر السابق، ص 88.

(4) محمد القيسي، المصدر السابق، ص31.

1- أغراض الصيد البري:

أ- الغرض الاقتصادي:

يرى الباحث أ. د حمدادو بن عمر "أن العرب في جاهليتهم عُرفوا بالفقر والإملاق وذلك نتيجة لبداوة وطبيعة الترحال التي كانوا عليها وللقضاء على هذه الحالة حاولوا البحث في الطبيعة عما يسد رمقهم فلاحقوا الضواري ووحوش الصحراء، ومن هنا عرفوا الصيد كحاجة طبيعية لتوفير قوتهم(1)".

ومن هنا تتجلى قيمة القنص والصيد في البرية كقيمة اقتصادية الغرض الرئيسي منها اكتساب الرزق ولقمة العيش، وكان يمارس هذا النشاط قطاع واسع من سكان الجنوب الجزائري خاصة، يقول الحسن الوزان أن عرب الصحاري المجاورة لمملكة تلمسان وبمجرد اقتنائهم لحاجياتهم من لباس وطعام وسلاح خلال شهر أكتوبر من المنطقة التلية يعودون ليقضوا فصلي الشتاء والربيع يتسلون بالصيد بالكلاب والصقور يصيدون جميع أنواع الحيوانات ذات الشعر والريش، بالإضافة إلى صيد الغزال وحمار الوحش والنعام واللمط والمها وغيرها من الوحش(2).

وهو نفس ما لاحظه لويس دو كولومب على جماعات شعانبة المواضي، إذ وبعد موسم جني التمور ووضع المؤن في مخازن القصر، يتفرقون في الصحراء الشاسعة الممتدة حول القليعة لممارسة الصيد والعيش بحرية مثل رعاة الصحراء، ويضيف أن مساحة المجال الصحراوي المحيط بالقليعة والذي يمارسون به الصيد ورعي القطعان لا يقل عن ثلاثين ألف فرسخ مربع(3)، ويقول الزبيري أن الشعانبة اشتهروا بالاستعانة بالفهد الصيَّاد لاقتناص النعامة والغزال والأرانب، ويضيف أن هذا النوع من الفهود كان لا يزال موجودا بكثرة في بني مزاب ومتليلي عند دخول الفرنسيين هذه المناطق(4).

وهو نفس الأمر الذي يقال عن شعانبة بوروبة الذين كانوا بدورهم يمتهنون الصيد، ثم يقصدون به سوق إن صالح لبيعه وشراء البارود(5).

كما أن الرحالة العياشي يتحدث في رحلته سنة 1661م عن أهالي وادي سوف بأنهم "كثيرا ما يقتنون الكلاب للصيد، فإن بلادهم ذات صيد كثير وجلُّ معيشتهم منه(6)". وهو نفس الأمر الذي ينطبق على سكان صحراء تبلبالة بالجنوب الغربي الجزائري، الذين يقول عنهم حسن الوزان أنهم يقتاتون على النعام والوعول التي تصطاد.(7)

---

(1) أبي راس الناصري، الشقائق النعمانية في شرح الروضة السلوانية، تحقيق، حمدادو بن عمر، دار الكتب العلمية، ص 94.

(2) حسن الوزان، المصدر السابق، ص 62-63.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 354.

(4) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص166.

(5) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 344.

(6) عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، مج1، ص 77.

(7) حسن الوزان، المصدر السابق، ص 129.

في حين نجد أن سكان القفار والصحراء الكبرى كان الصيد بالنسبة لهم أسلوبا للحياة ونمطا للمعيشة، ويكاد يعتبر المورد الوحيد لهم، يقول أوجين دوما متحدثا عن جماعات سوكمارن وهي فرقة من الطوارق أنهم: "لا يمتلكون سوى بعض الجمال والبغال والماعز، وهم يمارسون الصيد على نطاق واسع، فيقضون شهورا كاملة في الجبل يصطادون الغزلان وبقر الوحش واللوري الذي يأكلون لحمه الطازج والمجفف، بالإضافة إلى حليب قطعانهم الهزيلة، وبعض الحبوب والتمور التي يأتون بها من تيديكالت الذي يقصدونه لبيع جثث النعام وغيرها مما يحصلون عليه من صيدهم[1]".

وفي حقيقة الأمر لم يقتصر نشاط الصيد والقنص على المناطق السهبية والجنوبية الصحراوية من الجزائر، بل شمل حتى المناطق التلية الشمالية خاصة في الجبال والغابات الكثيفة، يحدثنا ارنست كاريت أن في جبل وغابة جرمونة من بلاد القبائل العديد من الفهود والكثير من الخنازير البرية الجريئة لدرجة أنها تخرج من مخابئها نهارا وتطوف حول المنازل، تستفيد القبائل في هذه المنطقة الفقيرة من هذا الحيوان المحلي المزعج ويجعلون منه موردا إضافيا باصطياده، حيث يقوم الصيادون بوضع قطع من اللحم في مرمى بندقية معبأة بالبارود وجاهزة لإطلاق النار، ويصلون خيطا بين الطعم والزناد، فيتخلصون بهذه الطريقة من بعض هؤلاء الجيران غير المرغوب فيهم ثم يبيعون جلودها في السوق حيث يقتنيها المرابطون بصفة عامة، ولا تباع الجلود الجميلة أقل من 50 فرنكا، لذلك يمارس سكان قرية جرمونة هذا الصيد بكثرة[2].

كما يحدثنا صاحب طلوع سعد السعود عن كل من أبي نقاب وصاحبه دموش _أحد أعيان الدوائر والزمالة ببايلك الغرب_ اللذان اشتغلا بالقنص والصيد، "ولا لهما التفات لما بيد عمرو ولا زيد" ويقول أنه كان لأبي نقاب طيور وسلاق في غاية الجودة والتعليم وأن صاحبه دموش طلب بعضها لنيل التعليم فأعطاه ما أحب مقابل منحه قطعة أرض ببلاد سيرات الشرقية[3] مما يعكس الأهمية التي كان يوليها قطاع واسع من الجزائريين خلال هذه المرحلة لنشاط الصيد ووسائله وأساليبه.

ولعل مما يستأنس به في التأكيد على انتشار الصيد لدى قطاع عريض من ساكنة المناطق التلية، قصيدة الأمير عبد القادر في مدح البادية والتي نظمها سنة 1849م والتي جاء في بعض أبياتها:

نباكر الصيد أحيانا فنبغته=فالصيد منا مدى الأوقات في ذعر

فكم ظلمنا ظليما مع نعامته=وإن يكن طائرا في الجو كالصقر[4]

مما يؤكد أن نشاط الصيد كان يتبوأ مكانة هامة كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالفلاحة وتربية المواشي والصناعة، ما يجعله جديرا بالدراسة والبحث.

(1) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المصدر السابق، ص 91
(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص 272.
(3) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص 327.
(4) محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر، المصدر السابق، ج2، ص25.

ومن المعلوم أن الأسواق الجزائرية كانت حافلة بالمنتوجات والمقتنيات التي هي من موارد الصيد، والتي تأتي بها القوافل التجارية من الصحراء خاصة، مثل ريش النعام وبيضه وفراء الأسود والنمور وما إلى ذلك.

يسوق إ. كاريت رواية شعبية عن تأسيس إحدى الفرق السكانية بمدينة تاغزولت بوادي سوف تدعى "الصيادة" تنتسب لصياد عربي مر بوادي سوف وباع بها صيده بثمن جيد، فأعجبه البلد وسكانه، فطلب منهم أن يزوجوه امرأة ففعلوا[1]". الأمر الذي يدل على مدى الربح الذي قد يجره الصيد لكثير من محترفيه.

ولعل من أهم منتوجات الصيد الأكثر رواجا خلال فترة القرنين 17 و18م بالأسواق الجزائرية، هو ريش النعام وبيضها، فقد كانت العائلات الشريفة يميزون خيامهم بأن يجعلوا على خيامهم بعض ريشات النعام الأسود إشارة لبيوت الشرف، الأمر الذي ينطبق على خيام أولاد سيدي الشيخ على سبيل المثال[2].

وقد ذكر هنري دوفيرييه في مذكرته حول تجارة سوف بالصحراء الجزائرية أن من أهم البضائع التي تعرض بسوق الوادي من غدامس متعلقات النعام من ريش وبيض كما يوضحه الجدول التالي:

البضائع	النوعية، الكمية، إلخ	الحد الأقصى	الحد الأدنى
ريش ذكر النعام	كتلة ريش الذكر الجميلة،	125	100
ريش أنثى النعام	كتلة ريش الأنثى الجميلة	45	40
بيض النعام	الواحدة	0.60	0.50

ويضيف بأنه لا يؤتى بريش النعام وبيضه الذي يباع في الوادي من غدامس تحديدا، وإنما من منطقة الكثبان الرملية الممتدة شمال هذه المدينة والتي يقصدها عرب طرود _من أعراب واد سوف_ بجمالهم لصيد النعام، ويقول أن أغلب من يقتني هذه المواد تجار تبسة وتونس[3].

كما اكتسبت تجارة جلود النمر أهمية قصوى، وكانت تعبر عن شيء من البذخ، حتى أننا نجد أنها كانت محتكرة من قبل الحكام الأتراك الذين كانوا يتقدمون بها كهدايا إلى الباشوات أو إلى سلطان القسطنطينية نفسه، ليحوزوا رضاهم، وكانوا يمنحون رخصا استثنائية لبعض العائلات المرابطية بالمتاجرة في هذا النوع من الجلود، مثل الرخصة التي منحها باي قسنطينة حسن سنة 1751م إلى المرابط سي أحمد بجيجل جاء فيها: "ونحمله خصوصا بكل من له علاقة بجلود النمر، حتى لا يتعاطاها ولا يشتريها أحد غيره" يقول فيرو: "إن احتكار الصيد أو البيع المخول بهذا الأمر من الباي كان من أجل التزود بجلود النمر التي يمكن أن تمس الحاجة إليها بسهولة، وبطريقة أكثر تأكيدا

(1) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المصدر السابق، ص 28
(2) نفسه، ص 407.
(3) نفسه، ص 482.

مع أنها لم تكن نادرة في الناحية الجبلية الكثيفة بالأشجار من الساحل[1]"، كما أن سلطات بايلك الشرق أعفت قبيلة الشتمة (CHEGTMA) بجبل عمامرة والمشتهرة بصيد الأسود، من دفع إتاوة عن فلاحة الأرض، مقابل أن توفر سنويا للباي كمية من جلود هذه الحيوانات[2].

وقد عثرنا بأرشيف المكتبة الوطنية على عدة وثائق تحتوي عدة وصولات لتسليم الهدايا للسلطان العثماني وعدة شخصيات سياسية في الدولة العثمانية، وتحتوي كلها على هدايا بكميات كبيرة لأسود وطيور ونعام وغير ذلك، وكمثال على ذلك ننقل وصل تسليم الهدية التي كانت بتاريخ جمادى الآخر سنة 1231هـ [1816م]، جاء فيها: "ارسال الهدية لاسلامبول الدولة العلية كما سنبينه[3]":

الهدية	الكمية	المعني بالهدية
الأسود	10	السلطان العثماني
النمور	02	
طيور النعام	07	
الغزال	07	
طير باباغايو أخضر اللون	06	
طير باباغايو عكري اللون	01	
طير باباغايو أبيض اللون	01	
طير باباغايو رمادي اللون	01	
جلد النمر	35	
جلد السبع	30	
طير باباغايو	02	ابن سليم أفندي وكيل الجزائر
جلد نمر	15	باش داي بلد أزمير مصطفى شاوش
جلد السبع	15	
طير أخضر باباغايو	02	ابن وكيل أزمير
جلود السبع	05	باش داي أزمير مصطفى شاوش
جلود النمر	05	
جلود النمر	02	والي مصر الحاج محمد علي باشا

ويضيف الرحالة الألماني هابنسترايت الذي قام بجولة بعدة مناطق من الجزائر سنة 1732م أن الجزء الجنوبي من مملكة الجزائر توجد فيه أنواع مختلفة من الحيوانات المتوحشة تعيش في عزلة بجبال الأطلس، إلا أنه لا يمكن الحصول عليها إلا بأمر من الداي عندما يرغب في تقديم هدايا لإحدى الدول الأوربية، أو عندما يعود الجند الانكشاريون في المحلات التي تجوب تلك الجهات لاستخلاص الجبايات، لأن هؤلاء الجند لا يتركون وسيلة تمكنهم من الحصول على هدايا يقدمونها لأصدقائهم.

(1) شارل فيرو، المصدر السابق، ص 142.
(2) ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 267.
(3) رسائل من عهد العثمانيين، الملف الثاني من المجموعة 3190.

ونلاحظ أن هابنسترايت لما كان بمدينة الجزائر اشترى قطا متوحشا له خصائص مختلفة من فصيلة garde lion تعتبر من أجمل الفصائل، إلا أنه لم يحدثنا عن ثمن الشراء[1].

ب-الغرض الترفيهي والروحي:

كثيرا ما يلجأ الأعيان والنبلاء ورجال الدين إلى هواية الصيد طلبا للراحة النفسية والتأمل بعد ضغوطات العمل الإداري أو الضجر من بعض الممارسات الاجتماعية التي يضيق بها رجال الدين ذرعا، ويشهد لهذا أن الشيخ إبراهيم الفجيجي لما ضاق ذرعا بساكنة فجيج التي يصفها بكونها أشبه بالبادية "ألف السياحة في البراري وقنص الوحوش في مهامه الصحاري[2]" ويضيف صاحب الثغر الجماني: "وقد أجمع العقلاء الألباء ومهرة الأطباء أنه لا شيء من اللذات أوفق من الصيد للأرواح وأنفع للذات ولا صقال مثله للنفوس والأفكار التي صديت بإطالة الجلوس إذ به تستريح الأذهان من أقفاص العمران وتنشرح بالإرسال في الفلوات الواسعة والوقوف على الرياض والحياض والجداول والغدران[3]" ويضيف: "أن حظ الصوفي من الصيد يتمثل في الاعتبار في المخلوقات والتفرد بالله في الفلوات وأكل الحلال والبعد عن العامة والأنذال[4]"

والظاهر أن الصيد لم يقتصر على سكان الأرياف والصحاري فقط، فهذا الدكتور شاو _كما ينقل عنه ذلك أبو القاسم سعد الله_ يذكر في رحلته أن الكبار من الحضر ورجال الدولة في مدينة الجزائر كانوا يخرجون إلى منازلهم الريفية المتواجدة بالفحص حيث يقضون راحة الأسبوع، بعضهم كان يعزف الموسيقى بنفسه ويتلهى بأنواع الصيد ونحوه[5].

ونرى من خلال بعض المصادر أن مهنة الصيد كانت الهواية المفضلة لكثير من شيوخ الزوايا ومن هؤلاء الشيخ عبد القادر بن محمد الملقب بسيدي الشيخ، الذي اهتم به ولأجله اعتنى بتربية الطيور خاصة طائري الباز والصقر، بل جعل خداما لطيوره، وفي هذا يروي السكوني _مؤلف مناقبه_ أن أحد مريديه زاره فوجد بين يديه طيورا يصطاد بها، وفيها طير لم ير أحسن منه واسع الصدر كبير الرأس، ويقول آخر: "أن بعض خدامه كان يطعم له الطيور ويتركها عنده أحيانا ليقوم بشأنها".

كما أن أحد مريدي سيدي الشيخ "اكتسب جروا يربيه للصيد إلى أن كمل حوله وحسن حاله وضع له قلادة جيدة واستوى ذلك الكلب وسماه "كسابا" ثم سلمه للشيخ وأعلمه أنه رباه له، وقد سوم عليه بما يبلغ قيمة البعير[6]".

---

(1) هابنسترايت، المرجع السابق، ص 49.
(2) أبو القاسم بن محمد الفجيجي، تعليق على قصيدة روضة السلوان، مخطوط المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم: 3239، ص 4.
(3) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 387.
(4) نفسه، ص 390.
(5) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011م، ج2، 291.
(6) مجدوب موساوي ولد علي، عبد القادر بن محمد الولي الصالح حياته وآثاره، كوكب العلوم، الجزائر، 2019م، ص 114.

كما يحدث السكوني مرة ثالثة أن أحد الفقهاء زار روضة سيدي الشيخ فوجد بعض أولاد الشيخ وبين يديهم باز لهم وهو مثقل بالسمائق والحجر في انتهائها لئلا يطير ويذهب[1] وزاره رجل مرة فوجد حومة طيور بيض عن يمينه والأخرى سود عن يساره فبقي الرجل يتعجب من تلك الطيور "[2].

كما يروي لنا السكوني في سياق تعداد مناقب سيدي الشيخ رحلة صيد قام بها بعد توديعه لقافلة له كانت متوجهة إلى التل، وبعد أن ودعهم رجع فأبصر الشيخ حمار وحش فأخذ عليه يعني حمل عليه حتى غاب وتوارى عن الخادم فتبعه الخادم إلى أن وصل للشيخ فوجده قد وقف أمام الحمار والحمار واقف فتعجب من ذلك فقال له الشيخ دونك وإياه قيده فقيده ويواصل في سرد وقائع القصة إلى أن ينتهي إلى ذبح الحمار وسلخه وشيه[3]".

إنه من الملفت لنظر الباحث حقا خلال هذه المرحلة وجود الكثير من أصناف الحيوانات النادرة والوحشية في حوزة المرابطين وشيوخ الزوايا، ويتضح ذلك جليا من خلال استقراء رحلة هابنسترايت _الرحالة الألماني الذي جال بالجزائر سنة 1732_ فهذا الأخير نجده قد تلقى الكثير من الحيوانات الأليفة والوحشية من قبل مجموعة من المرابطين، فيحدثنا أنه قضى الليل في مكان يعرف بالمرابط _بين جندل ووامري_ وفي هذا المكان حصل على أول الحيوانات خلال رحلته، حيث قدم له الأغا هدية تتمثل في حيرم bubade أو بقر الوحش le bacheraraach صغير كان قد أعطاه له المرابط وهو حيوان أشبه بالأيل إلا أن له قرون غزالة، وقد يبلغ حجمه عند اكتمال جسمه حجم البقرة وهو يعيش في الصحراء حيث لا يمكن القبض عليه إلا عندما يكون صغيرا، ويضيف أنه قد اشترى بعض الماعز لتغذيته من حليبها لأنه لا يزال في طور الرضاعة، كما يحدثنا عن رجل دين صالح آخر يقيم على بعد مسافة يوم من المدية عنده نعامة حيث قام بإعلام الأغا بذلك فأرسل في البحث عنها وبعدما حصل عليها أهداها له، وعندما وصل قبيلة أولاد إبراهيم التقى رجلا صالحا (مرابطا) قدم من صحراء عين القطران لتحية الأغا وقد أهدى له حيرما أو بقر وحش[4].

بالإضافة إلى تلقيه هدايا من قبل بعض موظفي الإدارة الجزائرية، كغزال صغير من حاكم البرج، ونعامة من باي التيطري، كما أهداه ابن الداي والذي اشتغل آغا العرب لبؤة وقنفدين صغيرين وقط متوحش chat tigre وابن مقرض furet وظبي antilope، وأعطى أوامر للمحلة المكلفة بجمع الضرائب بأن تبحث له عن النعام والحيوانات النادرة الأخرى، لأنها اعتادت على الحصول على بعض الحيوانات المتوحشة من سكان الريف[5].

ومن القبائل الجزائرية التي اشتهرت بممارسة الصيد على نطاق واسع قبيلة أولاد نايل، حيث استعملوا في ذلك البارود والسلوقي، خاصة وأن بلادهم تعج بأنواع الطرائد البرية من نعام وغزلان

(1) أحمد بن أبي بكر السكوني، تقوية أهل الإيمان مناقب الشيخ سيدي عبد القادر بن محمد ابن سليمان بن أبي سماحة، تح: طواهرية عبد الله، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 1991، ص 148.
(2) نفسه، ص 128.
(3) نفسه، ص 124.
(4) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 61.
(5) نفسه، ص 61.

وأرانب وبقر الوحش والحبار والحجل، كما امتاز أفراد منهم بالصيد بالصقور، وتعرف عندهم باسم "البيازة"، حيث كانت هواية لها طقوسها وعلومها تتوارثها الأجيال كابرا عن كابر[1].

ولعل ما يدل على الرغبة في اللهو والتسلية بالصيد، هو الخروج لصيد الخنازير البرية، والتي عادة لا يستفيد منها الصياد سوى المتعة والحماس، أو الرغبة في تخفيف آثار عبث هذا الحيوان بالمحاصيل الزراعية، وقد رافق هابنسترايت آغا العرب ابن الداي كرد عبدي باشا في جولة لصيد الخنزير البري بعد خروجهم من مدينة البليدة، ويقول إنه لم يلاحظ شيئا غير عادي سوى سرعة الخيل وكثرة سكان الجبال الذين اجتمعوا من أجل جولة الصيد هذه، ولم يعرض علينا سوى الخنازير البرية التي تم قتلها[2]"

ويحدثنا ابن هطال في رحلته أن الباي محمد الكبير فاتح وهران لما غزا بلدة الأغواط وتم له الفتح سنة 1785م: "ركب يتصيد كما كانت عادته في كل يوم منذ وصل أماكن الصيد وخصوصا الحبارى التي هي أعظم مصيده وأفضل مرغوبه" ويضيف أنه "اجتمع عنده من الطيور الحسان المختلفة في الأشكال والألوان ما لم يجتمع عند غيره من الملوك، فكانت تَرِدُ عليه من كل مكان، فيقبلها ويجازي عليها الجزاء الكثير الذي أوجب جلبها فلما كثرت عنده صار يختار العوارم _الجوارح المفترسة كالباز_ ويقدمها ويفضلها على غيرها[3]"

ولم يقصّر بايات الشرق في اهتمامهم بمثل هذه الهوايات فقد ذكر الضابط روسو في مذكرة له حول بايلك قسنطينة أن "أحمد باي كان من الصيادين المهرة، وقد احترف بكثرة الصيد بواسطة كلاب الصيد (Chasse a courre) حتى أنه قد بادر بإرسال أحد مماليكه إلى لندن _وهو المسمى سليمان_ لجلب كلاب من فصيلة إنكليزية، وقد استقدم هذا الأخير من بين ما استقدمه أربعة كلاب من الأرض الجديدة (أمريكا) وقام بترويضها وتدريبها على جر عربة صغيرة في القصر، ويضيف أن الكثير من موظفي الدولة كانوا يقلدونه في هذا من أمثال ابن عيسى وابن الحملاوي بهدف إرضاء سيدهم[4].

كما كان لأحمد باي حظيرة للسباع، يقول عنها شلوصر أنه لما دخلها وجد بها 8 أسود، أعظمها يبلغ طوله بعد اسقاط الذيل من الحساب 7 أقدام وعلوه 4 أقدام، وكانت كلها مروضة تطيع حارسها، ومع ذلك فهي موثقة بسلاسل قوية تلف أعناقها وتتصل بحلقات حديدية مثبتة في الحائط، وكانت هذه الحظيرة تنظف على السادسة صباحا، ويقدم لها الطعام على التاسعة، وخصص لكل واحد منها رأس وأمعاء خروفين، وتقدم نفس الوجبة في الثالثة بعد الظهر، ويقدم في الرابعة الماء الذي أعد في اناء خشبي، وعند الظهيرة ينبغي أن تُحَكَّ ظهورها الواحد بعد الآخر بواسطة خشبة لأن الغبار الذي يستقر فوقها يسبب لها حكة قوية وتعاد في المساء إلى حظيرتها، وتشد إلى الحلقات الحديدية.[5]

---

(1) مجموعة من المؤلفين، مقاومة الحاج موسى بن الحسن المدني الدرقاوي، الجلفة أنفو، ط1، 2017م، ص51.
(2) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 56.
(3) أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 67.
(4) سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري، المصدر السابق، ص 205.
(5) شلوصر فندلين، المصدر السابق، ص 41، ص 77.

يمكن أن نضيف إلى ما سبق ولع أحمد باي بصيد الطيور المختلفة، حيث كان من عادته أن يقف في نافذة قصره أو فوق القلعة ليترصد ببندقيته الطيور المفترسة الصغيرة منها والكبيرة، ولمعرفة أهالي الصحراء بميولات حاكمهم وهواياته المفضلة، فإنهم كانوا يهدونه أفضل ما يتحصلون عليه في خرجات صيدهم، وفي هذا الصدد يذكر شلوصر أن عرب الصحراء حملوا عدة مرات نعامات يافعة، ارتفاعها أربعة أو خمسة أقدام هدية إلى أحمد باي[1].

ج- الدفاع عن النفس وحماية المواشي:

يقول الشيخ مبارك الميلي: "إن في وفور السباع العادية والحيات السامة ما يقوي الذكاء ويعين على الاختراع لأن مجاورها مضطر إلى وقاية نفسه منها ومحتاج إلى تدبير حيل للانتقام منها. وفي وفور الصيد من الطير وغيرها ما يحمل على تعلم الرماية والحذق فيها. إذن فالشعب الجزائري-بطبيعة وطنه-من أنبل الشعوب وأحكمها رماية[2]"

والظاهر أن سكان الأرياف غالبا ما يستعينون بجنود الانكشارية عند مرورهم أو أثناء خروجهم لجباية الضرائب من أجل حمايتهم من الحيوانات الضارية، خاصة بعد أن عجزوا عن صدها، يروي هابنستريت أن المحلة التي رافقها لما بلغت حدود بايلك التيطري أبلغ السكان الأغا بأن هناك أسودا بالناحية تفترس خرفان السكان، فانتقل إلى المكان الذي أرشدوه إليه بنية قتل بعضها" ويقول أنه عايش عن قرب الاستعدادات لحملة الصيد هذه دون أن يشاهد ما أسفرت عنه، بعد أن تعذر العثور على تلك الأسود، مع أنه من المؤكد أن هذا الجبل تعيش فيه أسود، بدليل أن اللبؤة التي سبق وأهداها له الآغا تم العثور عليها في هذا الجبل.

ويضيف أنه بدلا من مشاهدة الأسود في هذه الحملة شاهد ضبعا تمكن من الهروب رغم إصابته بسهم، وهذا الحيوان شره جدا حتى أنه يقدم على أكل الجثث وله مهارة في إخراجها من التراب ويعتقد سكان هذه الناحية أن رأسه يمكن أن تستخدم في ممارسة السحر ولهذا يحرصون على الاحتفاظ بها جيدا ولعل هذا من الأسباب التي حالت دون حصولي على هذا الحيوان رغم كل الجهود التي بذلتها[3].

2- وسائل الصيد:

استخدم الصياد الجزائري عدة وسائل لممارسة هذه الهواية حسب ما تقتضيه نوعية الحيوان المطلوب، فعادة ما تستخدم الرماح، والأقواس والنبال والمعراض (سهم لا ريش له ولا نصل، وأحيانا تتخذ شكل عصا غليظة)، والشباك، والحبال، والفخاخ، بالإضافة إلى بعض الحيوانات المدربة على الصيد مثل الكلاب وخاصة سلالة السلوقي، الطيور الجارحة كالباز والصقر، بالإضافة إلى الخيول السريعة.

---

(1)شلوصر فندلين، المصدر السابق، ص 101.
(2) مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص55.
(3) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 60.

يذكر أبو إسحاق إبراهيم الفجيجي في قصيدته روضة السلوان أنه كان يفضل الاصطياد بالصقر والباز نظرا "لنزاهته وطهارته وذرابته ونجابته" أما الكلب فيقول أنه تجنبه "لحقارته وقذارته وقلة نباهته وسرعة إجابته" وكان يردد "صقر وقور خير من كلب عقور" ويضيف أن من معايب الكلب أنه يدل على مقتنيه بنباحه في موضع يُخاف فيه سوء صياحه[1]"

ومع ذلك لا يخفى ما للكلب من أهمية كما سبق معنا من اهتمام الباي أحمد به على سبيل المثال، كما أن الكلاب السلوقية تعتبر الأفضل لصيد الظباء والغزلان، ويستفاد هذا من حديث لصاحب كتاب الطرائف والتلائد حين يروي أن قبيلة هقار جهزوا غزوا عرمرما إلى توات، فلما توسطوا الطريق وافوا روضة ذات أزهار رائقة وسبول خالقة، فأجفلوا غفلا من الظباء فقال كبراؤهم ليت لنا كلبا نصيد به هذه الظباء[2]"

وزيادة على هذه الوسائل السالفة الذكر فإن سكان الريف كانوا يفضلون حيازة البارود والبنادق، يقول هابنستريت: "وانه لشرف عظيم أن يمتلك الواحد من سكان الريف سلاحا ناريا مع كمية من البارود والرصاص، وهذان الأخيران أفضل هدية تقدم إلى هؤلاء الناس، ولعل ذلك يرجع إلى كون البارود والرصاص يستعملونه في صيد الحيوانات المتوحشة ويساعدهم في الدفاع عن أنفسهم عندما يلتجئون إلى الجبال"[3].

يعترف لوجي دي تاسي أن العرب ماهرين بشكل استثنائي في استخدام الرماح والأقواس، وذلك من خلال التدريب المستمر الذي يقومون به ضد الوحوش الشرسة[4]، ويضيف شلوصر أن القبائلي يتعلم إطلاق النار منذ صغره وقلما ينجو منه الحيوان الذي يطارده ولذلك فإن البدوي لا يحب أن يعاديه[5].

3- طرق وأساليب الصيد البري:

أ- طريقة صيد النعام:

يعقد الرحالة الأغواطي في رحلته مبحثا هاما عن طريقة صيد النعام وعن العدة التي يتزود بها الصياد في رحلة صيده فيقول: "أن الصياد يركب فرسه بعد أن يتزود بالطعام والماء الضروري ويظل سائرا إلى منتصف النهار حيث تتجمع طيور النعام التي يفوق عددها مائة نعامة أو أكثر، وحينها يحاول الصياد تتبع نعامة واحدة بملاحقتها على ظهر جواده لمدة أربع ساعات أو أقل قصد إرهاقها، حيث ينجح أخيرا في القبض على النعامة فيضربها على رأسها ويقوم بتقطيع أوداجها".

ولكن الغالب أن الكثير من الصيادين يفضل اقتياد النعامة سالمة من أجل بيعها في الأسواق أو إهدائها لشيوخ الزوايا أو موظفي الدولة.

---

(1) أبو راس الناصري، الشقائق النعمانية، المصدر السابق، ص 114.

(2) عبد الله حمادي الإدريسي، زاوية سيدي أحمد بن موسى الساوري، كوكب العلوم، الجزائر، 2019م، ص 78.

(3) هابنسترايت، المصدر السابق، 57.

(4) Laugier de Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Piltan, 1830, p 80.

(5) شلوصر، المصدر السابق، ص 97.

ويشير الأغواطي أن رحلة الصيد لا يصحب فيها الصياد إلا رجل واحد وقد يكون خادمه، من أجل حمل المؤونة من طعام وماء ثم يتتبع آثار الصياد المتروكة، وبعد أن يدركه يتعاونان من أجل وضع النعامة على ظهر الجمل ويعودان بها إلى بلادهما(1).

أما حسن الوزان فيقول أنه عادة ما تصطاد النعامة وهي صغيرة فتعلف وتسمن، ويضيف مارمول أن الأعراب يسوقونها إلى المراعي قطعا فترعى في الفلاة، وعندما تصبح سمينة جدا يذبحونها ويملحونها، وإذا قتل الأعراب بعض هذه الطيور أزالوا ريشها كله وذهبوا به إلى الحدود لبيعه إلى تجار أوروبا(2).

ب- طريقة صيد الفرس الوحشي:

يقول الحسن الوزان أن الفرس الوحشي يعتبر كصيد ولا يرى إلا نادرا، وإذا اصطاده أعراب القفر أكلوه، ويقولون إن لحمه لذيذ لا سيما إذا كان جذعا، إلا أنه من النادر أن يصطاد فرس وحشي بالخيل والكلاب، بل تصنع حبال توضع عند الماء الذي يرده هذا الحيوان وتغطس بالرمل، وبمجرد ما يضع قوائمه في هذا الفخ يتعرقل بحيث يرغم على البقاء هناك وهكذا يمكن القبض عليه(3).

ج- طريقة صيد حيوان اللمط:

ويسميه مارمول كاربخال "الدانت" يقول حسن الوزان أنه حيوان يشبه الثور في شكله لكنه أصغر منه، وحوافره وقرونه أدق، يميل لون جلده إلى البياض إلا أن أظلافه شديدة السواد، وهو سريع جدا بحيث لا يسبقه حيوان آخر في الجري ما عدا بعض الخيول المغربية، ويصطاد بسهولة في الصيف لأنه يفقد بسبب حرارة الرمل أظلافه وسرعة عدوه، حتى يمنعه الألم من العدو، وتصطاد الغزلان والوعول لنفس السبب، وتصنع من جلد اللمط تروس صلبة جدا بحيث لا يخترقها شيء باستثناء القذائف النارية، لكن هذه التروس تباع بأثمان باهظة(4).

د- طريقة الحمار الوحشي:

يوجد الكثير من هذه الحمر في القفر ولونها رمادي أسمر، وهي شديدة السرعة لا تسبقها إلا الخيول المغربية، وعندما تبصر إنسانا تأخذ في النهيق والرفس، وتمكث في مكانها إلى أن يقترب منها الإنسان حتى يوشك أن يمسكها بيده فتفر حينئذ، يقنصها أعراب الصحراء بأشراك وآلات أخرى، وتجتمع حمر الوحش في قطيع عند رعيها وورودها الماء، ولحمها جيد إلا أن رائحته كريهة عندما يكون ساخنا تفوح منه رائحة الوحش، لكنه يصير ممتازا ولذيذا إذا ترك يبرد مدة ساعتين بعد طهيه(5).

(1) الحاج ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ج2، ص 261.
(2) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ص 85.
(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 263.
(4) نفسه، ج2، ص 263.مارمول، ج1، ص 73.
(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ص 264.

هـ- طريقة صيد النمور:

تعيش في غابات بلاد البربر وهي قوية شرسة لكنها لا تؤذي الإنسان إلا في حالات نادرة حين تصادف أحدا في بعض الطرق الضيقة التي لا تساعد على الفرار وتهاجم أيضا كل من صرخ أو تحداها، فيقفز الوحش عندئذ على ظهر الإنسان ممزقا وجهه بأظافره ومقتلعا كل ما أمكنه من لحمه ويكسر أحيانا رأسه ويقتله، لا يهاجم النمر أبدا قطعان الماشية لكنه عدو لدود للكلاب فيقتلها ويفترسها، ومن عادة سكان جبال ناحية قسنطينة أن يصطادوا النمر على الخيل يسدون أمامه جميع المنافذ وعندما يحاول الفرار يجد على المنفذ عددا من الفرسان فيسرع إلى الآخر فيجد فرسانا آخرين ويقتل في الأخير بعد أن يجري عبثا في كل الجهات، ويفرض على كل من تركه يخلص من المكان الذي يحرسه أن يقيم وليمة لسائر الصيادين ولو بلغ عددهم 300 صياد[1].

ويذكر شلوصر أن الرجل القبائلي له طريقة مميزة في صيد النمور، فهو يقضي نهاره يطوف في الجبل ويحمل معه سكينا، فإذا وجد مرقد النمر الذي يعرفه جيدا فإنه يثبت بندقيته ليلا في الدغل ويعلق أمام فوهتها قطعة لحم ويمرر خيط عبر حلقة توجد خلف الفوهة متصلة باللحم ويوصله بعقب الزناد المفتوح ويعود بعد ذلك الى بيته بهدوء منتظرا ما سيحدث، فإذا رجع النمر من نهبه شم في الحين رائحة اللحم وأسرع اليه في نهم ومسكه بفمه بقوة وسحب اللحم مع الزناد في آن واحد فيتلقى طلقة عبر رأسه ويسقط أرضا جثة هامدة، ويعود القبائلي في النهار فيسلخه ويبيعه للفرنسيين أو في قسنطينة[2].

و- طريقة صيد الخنازير:

يذكر الدكتور شاو أنه لا يوجد عربي لا يستطيع هزيمة الخنزير بسهولة، ويذكر أنه شاهد في إحدى ميداليات قوس قسنطينة مطاردة خنزير بري ممثلة تمثيلا جيدا، ويضيف أنه لا تزال هذه المصادرة تتم بنفس الطريقة بين العرب، حيث يحاولون تتبعه في كل تحولاته وانعطافاته ثم يرمى بالرمح، بخلاف صيد الأسد الذي يتطلب تجمع جميع رجال المنطقة.[3]

ز- طريقة صيد الضبع:

حيوان في حجم الذئب وشكله تقريبا، إلا أن جسمه مسطح ويعرج بقدمه اليمنى بشكل طبيعي من الخلف، ورغم هذا العيب فإنه خفيف جدا، لا يؤذي هذا الحيوان غيره من الحيوانات، لكنه ينبش القبور ويأكل جثث الأموات، وهو كريه بليد، ويذكر شاو أن العرب إذا اصطادوا الضبع فإنهم يعتنون بدفن رأسه ودماغه، خوفا من استخدامه في الشعوذة.[4] ويذكر مارمول أن الصيادين إذا عثروا على المغارة التي يأوي إليها قصدوها وهم يضربون على الطبلة ويغنون، فيطرب الحيوان إلى هذا الغناء

(1) حسن الوزان، المصدر السابق، ص 266.
(2) شلوصر، المصدر السابق، ص 97.

(3) Shaw (Dr), op.cit. p126.
(4) Ibid. 52.

حتى أنه لا ينتبه إلى الرجل الذي يربط أرجله بحبل متين، فإذا اشتد وثاقه أخرج من جحره وقتله الصيادون الآخرون، دون أن يأكلوا لحمه، لأن المغاربة يكرهونه بالإضافة إلى أنه لا يساوي شيئا[1].

ح - طريقة صيد الضب:

يعيش في القفار ويشبه الوزغ في شكله، لكنه أضخم منه طوله ذراع رجل وعرضه أربعة أصابيع لا يشرب أبدا، وإذا ما أرغم على الشرب بوضع الماء في فيه مات لحينه، وبيضه كبيض السلحفاة، يقول حسن الوزان أن لحمه لذيذ، ويضيف أنه إذا اختفى في غار وبقي ذيله خارجا فلا تستطيع أية قوة إخراجه منه، فالصيادون يوسعون الغار بمعول صغير ويمسكونه وإذا قرب من النار بعد ثلاثة أيام من ذبحه تحرك كما لو كان قد ذبح في تلك الساعة[2].

ط-طريقة الصيد بالبازي:

يوجد بكثرة كاثرة في إفريقيا، وبعضها أبيض يصطاد في جبال قفار نوميديا، وهو أغلاها ثمنا وأجودها، وبه تصطاد الكراكي، وتوجد منه أنواع مختلفة، منها ما يصلح لصيد السماني والحجل، ومنها ما يصلح لصيد الأرانب، وتدرب النسور في إفريقيا على قنص الثعالب والذئاب، وعلى المصارعة فيما بينها، لكن النسور المتدربة على المصارعة تمسك هذه الوحوش من ظهرها بمخالبها ومن رأسها بمنقارها حتى لا تتمكن من عضها، فتنقلب على ظهرها، إلا أن النسور لا تطلقها حتى تقتلها أو تفقأ أعينها[3].

ك-طريقة صيد الغزال:

يقول مارمول أن الغزال له قامة الأيل الأسمر ولون قرونه أسود قاتم على شكل قرني الماعز، غير أنهما مستديران وحادان، ويقول أن أماكن تواجده هي نفس أماكن قطعان البقر الوحشي، حيث تشاهد قطعانه بتلمسان ويضيف أن لحمه لذيذ وأنه يسرع كثيرا في جريه، ولا يأمن على نفسه في المكان المكشوف إن لم يكن على أحد المرتفعات أو السهول، فإذا رأى رجلا آتيا على فرسه أو كلبا هرب بكل ما له من قوة وسبقهما في العدو، ومهما كان صيده صعبا فإن الأعراب لا يفتؤون يقتلون منه الكثير[4].

ويحدثنا أوجين دوما عن طريقة صيد الغزال وظروف ذلك من خلال إيراده لقصة الشيخ بدة زعيم جماعات سوكمارن _من الطوارق_ الذي خرج مع سبعة أو ثمانية من رفقائه يركبون أحسن إبلهم، وكانت تتبعهم كلاب السلوقي التي يستعملونها في الصيد، وكانوا قد خرجوا للصيد من الفجر إلى المغرب، غير أن خرجتهم دامت ستة أيام بين وهاد وسهول الغرب، وكانوا يشربون من الآبار

---

(1) مارمول، المصدر السابق، ج1، ص 78.
(2) مارمول، المصدر السابق، ج1، ص 83.
(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 277.
(4) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص 74.

العامة ويأكلون من صيدهم، وفي صباح ذات يوم رأوا اثنتي عشرة أو خمس عشرة غزالة، فاختار كل واحد منهم واحدة وأطلق عليها السلوقي، وهذا ما جعلهم يتفرقون في كل الجهات...[1]"

ل-طريقة صيد الأسود:

يعتبر الأسد أقوى الحيوانات المفترسة كلها وأكثرها شجاعة وشراسة، لأنه يفترسها جميعا سواء كانت وحشية أو أهلية، ويقول مارمول أنه ربما هاجم أحيانا 200 فارس، خاصة إذا كان قرب مأوى يمكن اللجوء إليه وفي مكان يتعذر محاصرته فيه، وإذا علم الأعراب أهل البلاد بوجود أحد هذه الأسود الضارية في البادية احتشدوا جماعات كما لو أرادوا شن حرب، وأخذوا الدفوف والنفير والأبواق، ثم امتطوا خيولهم وذهبوا للبحث عنه في عرينه مع بعض الرماة، لأنه لا يسير أبدا في النهار، ويخرج في الليل للبحث عن فريسته، فإذا وصلوا إليه طوقوه من كل جهة وأطلقوا عليه السهام والنبال من بعد استدراجه إلى الخلاء المكشوف، فيقصده بمجرد ما يحس بالجروح ويرتمي على الخيل والرجال وهو يزأر، عند ذلك يأخذون في الضرب والنفخ في الآلات ليزعجوه، يقول مارمول: "ولولا الخطر الكبير الذي يتعرضون له لكان ذلك من أجمل الصيد في العالم" ويضيف لكن الأسد يحدث دائما مجزرة كبرى في الخيل.

ويقول مارمول أن الأسود الموجودة في الجبال الباردة ليست بجريئة مثل الأخرى ولا تؤذي كثيرا الإنسان خصوصا، أما ما يوجد منها في إقليم تلمسان أو مفازات انقاد وبين عنابة وتونس فهي الأعنف والأشرس من سائرها، ويقول ورغم شجاعة الأسد إلا أنه يخشى النار، فإذا قضى الأعراب ليلة في أحد الأماكن المكشوفة أوقدوا نارا كبيرة لمنعه من الاقتراب منهم، وإذا رأوا أسدا رموا إلى جهته مشاعل حامية فأوقفوه حالا بهذه الطريقة[2]

4- المعارف الفقهية والأدبية المرتبطة بنشاط الصيد:

نظرا للأهمية التي يكتسيها موضوع الصيد بأنواعه وارتباطه ارتباطا وثيقا بالحياة الاقتصادية لسكان الأرياف والصحاري خاصة، نجد أن الثقافة العربية والجزائرية كان لها النصيب الأوفر من الاهتمام به في مؤلفاتهم الأدبية والفقهية شعرا ونثرا.

ومن ذلك أن صاحب كتاب **المعيار المعرب في والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس** والمغرب العلامة أحمد بن يحيى الونشريسي (ت1509م) عقد بابا في موسوعته النوزالية في الجزء الثاني منها حول **"نوازل الصيد والذبائح والأشربة والضحايا"** ومن ذلك سؤال حول أكل الطيور التي ذبحها الصيادون، وسؤال حول نتف الطير حيا، وحكم اتخاذ الكلب للصيد وحراسة الماشية، وحكم الأكل مما قطع من الصيد من رجل أو يد أو جناح، وحكم ذكاة الوحش السكران بالضرب، وحكم أكل صيد الكتابي، وحكم صيد الخنزير للأكل[3]، وهلم جرا من المسائل التي تدل

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 92.
(2) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ص 75.
(3) أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقيا والمغرب في فقه النوازل، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011م، ج2، ص 5-45.

على مدى اهتمام شرائح واسعة من سكان البوادي والأرياف بالصيد ومتعلقاته الفقهية جوازا وتحريما.

ومن المؤلفات التي أفردها أصحابها لنشاط الصيد وجعلوه علما قائما بذاته، العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الجبار الفجيجي التلمساني (ت 1547م)، الذي ألف منظومة شعرية أطلق عليها عنوان: "روضات السلوان" ويسميها البعض "روضة السلوان" أو الروضة السلوانية، أو "السلوانية" اختصارا، وهي قصيدة عينية من بحر الطويل تقع في 213 بيت مطلعها:

يلومونني في الصيد والصيد جامع=لأشياء للإنسان فيها منافع

فأولها كسب الحلال أتت به=نصوص كتاب الله وهي قواطع(1)

يقول عنها ابن عسكر في دوحة الناشر: "وهي بديعة في فنها" ويفهم من قوله: "وكونها موجودة بأيدي الناس أغنى عن ذكرها(2)" أنها عرفت انتشارا واسعا، وأنها تداولتها أيدي الناس بالإعجاب، يقول بشأنها أبو القاسم الفجيجي شارحها: "ولما كان أجل ما اعتنى به المعاصر، وأفضل ما أولع به المتبحر في العلوم والقاصر، وشاع وانتشر ذكره لدى كل باد وحاضر، واغتبط كل ذي همة عالية بأمره واتسع في القطر المغربي باع مريدي وضوحه ونشره القصيدة المسماة "بروضات السلوان(3)"

ونظرا لأهمية هذه القصيدة واشتهارها فقد بادر إلى شرحها والتعليق عليها نخبة من العلماء، ومن ضمنهم ابن أخ الناظم وهو أبو القاسم بن محمد الفجيجي (ت1612م) وجعل لشرحه عنوانا: **"الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد"** ويعتبر أول شرح للقصيدة بشهادة الشارح نفسه إذ يقول: "ولم يسبقني إليها أحد بشرح أنصبه أمامي، واتخذه إمامي، ووددت أن ذلك كائن فيسعني الامتناع، أو يسبقني إليها سابق يكون لي فيه أسوة الانتفاع، مع أنها جديرة بالاهتبال، عديمة المثال، لأنها تضمنت من اللغة وفقه الصيد ومحاسن النزهة ورفع الهمة والنباهة ما لا يسع الحازم رفضه، حتى يستكمل غرضه، فشرعت في وضع تعليق عليها يوضح إن شاء الله غريبها ويدني أبيَّها"، وقد شاع هذا الشرح بالقطر الجزائري وانتشر وأصبح إذا قيل "قال شارح السلوانية" لا ينصرف إلا إلى صاحب هذا الشرح، ونجد في كتاب الثغر الجماني نقلا لعدة فقرات من هذا الشرح، وقد فرغ الشارح من تعليقه عشية الاثنين سادس عشر ذي الحجة مختتم ستة وثمانين وتسع مائة [فيفري م1579] وكان ابتداء الشرح حسب قول الشارح في حدود السبعين [1562م] وتوجد نسخة مخطوطة من هذا الشرح بالمكتبة الوطنية بباريس تحمل رقم 3236، عدد لوحاتها: 96 لوحة، مقاساتها: 19×15سم، مسطرتها: 25 سطر، كتبت بخط مغربي واضح ومقروء، نسخت يوم يوم الأربعاء أواخر جمادى الثانية عام 1204 هـ[مارس 1790م] وكانت ملكا لحسن بن بريهمات مدير المدرسة الثعالبية بالعاصمة.

(1) أبو القاسم الفجيجي، المصدر السابق، ص 4.

(2) محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط3، الرباط، 1977م، ص 132.

(3) أبو القاسم الفجيجي، المصدر السابق، ص2.

ومن الجزائريين الذين وضعوا على متن السلوانية شروحا ضافية المؤرخ العلامة أبو راس الناصري (ت 1823م) الذي وضع شرحا فريدا من نوعه يحمل عنوان "**الشقائق النعمانية في شرح الروضة السلوانية**" وله عنوان ثان "**الوصيد في شرح سلوانية الصيد**" وهناك من يقول بأنه شرح ثان للقصيدة، ويقول أبو القاسم سعد الله معلقا على شرح أبي راس قائلا: "ولأبي راس شرح لقصيدة الصيد فقد وجدناه محشوا أدبا وظرفا وأخبارا" والظاهر أن أبا راس يعتبر نفسه أول جزائري وضع شرحا على السلوانية بدليل قوله: "وأرضنا من شروحها شاغرة" إلا أن أبو القاسم سعد الله يرد على هذا الادعاء بقوله: " ولا نعتقد أن الجزائر كانت خالية من هذا الشرح، والغالب أن أبا راس، الذي كان ولوعا بشرح الآثار الأدبية، لم يشأ أن يفوته شرح قصيدة أخذت شهرة واسعة بين الأدباء والولاة، مثل قصيدة الصيد[1]" إلا أن الأستاذ سعد الله لم يحدثنا عن هذه الشروحات الجزائرية للسلوانية، اللهم إلا أن يعني الشرح الأول، والظن أن أبا راس الناصري لم يطلع على الشرح الأول بدليل أنه لم ينقل منه، ولم يشر إليه، أو أنه تعمد ذلك مستقلا برأيه وشخصيته العلمية.

وقد أبدى الباي محمد الكبير اهتماما بالغا بما يتعلق بعلم الصيد، إذ نجده يطلب من أحد العلماء أن يعجل له تأليفا يجمع بين كلام شارح السلوانية في البازي مع تذكرة الأنطاكي، فبادر ذلك العالم إلى طلبه ووضع له تأليفا في أقل من كراسة وكافأه على ذلك بسخاء[2].

كما أننا نجد صاحب "الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني" استطرد كثيرا في حديثه عن غرام الباي محمد بن عثمان الكبير بالصيد، واعتنائه بتربية أنواع البزاة، وتوسع في الحديث عن الصيد والطيور والوحوش، وطبائعها وميزاتها، ونقل فقرات من السلوانية وكذلك منظومة أبي بكر بن علي بين حبيش اللخمي في الصيد، كما نقل كذلك من كتاب طبائع الحيوان وتذكرة الأنطاكي وقصيدة عبد الله الناشئ، في وصف البازي، واسترسل في التعريف بكل صنف من أصناف الحبارى" وذلك عند شرحه لقوله في القصيدة:

وتارة لآبد يقيده=يقدر عنه أولا ويجهده

لكنه يلهو به ويطرده=حتى يلوح غيره فيقصده

وكل جارح شديد أوده=يغيره شأوا وشأوا ينجده

وتارة في صحيح يردده =والصقر تحت الذاريات يرصده

حتى إذا ما فات عنه يعمده=ينقض عنه هابطا فيصعده[3]

بل إن صاحب الثغر الجماني نفسه يحدث عن نفسه أنه كان صيادا، وأنه اصطاد مرة طيورا من وكر، وأنشد في ذلك أبياتا[4]،

---

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج2، ص 179.
(2) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 155.
(3) نفسه، ص 385.
(4) نفسه، ص 391

لقد أضحى الاهتمام بالصيد وشؤونه محل اهتمام سكان الأرياف بسائر طبقاتهم حتى شرع في التنويه به وذكر فضائله وأساليبه بعض شعراء الملحون في أزجالهم، ومن ذلك على سبيل المثال مجموعة من خمس قصائد (أغاني) باللهجة الجزائرية الدارجة من نظم الشاعر الحاج عيسى الأغواطي (1678-1737م) وهو حسب التقاليد الشعبية من الصالحين والأشراف، إذ هو من فروع سيدي الحاج بن عامر، ويقول عنه القاضي حشلاف: "صاحب الكرامات العديدة، واليد البيضاء في الأنشاد الملحونة على طريق إشارة أولياء الله، وقبره مشهور بالأغواط معظم مُزار وعليه بناء عظيم[1]" ويقول أبو القاسم سعد الله أنه قد توفي قبل الاحتلال الفرنسي، غير أن تأثيره ظل قويا[2]، وموضوع هذه الأغاني في الصيد بالصقر ومن ذلك قوله:

ثلاثة شتا يواتي فيها الصيد =إذا كثر الضباب ودث الصب

واهلك رحلوا وراك وأنت كنت بعيد=جيت تراعي لداركم صبت المضرب

فالشاعر يوضح هناك _على سبيل المثال_ أن أشهر الشتاء الثلاثة هي الأشهر المفضلة لممارسة الصيد بالصقر، خاصة في الأيام التي يتكاثف فيها الضباب وينزل رذاذ خفيف، وقد صدر النص بالعربية والترجمة الفرنسية بتعليقات وشروح بالمجلة الأفريقية لسنة 1908، وقد نشره المترجم القضائي في قصر البخاري السيد سيدون[3].

كما نشر السيد محمد قاضي في كتابه الموسوم بـ "الكنز المكنون في الشعر الملحون" سنة 1928م ما وجده من أبيات من قصيدة طويلة للحاج عيسي الأغواطي "في شأن الصيادة" جاء في بعض أبياتها:

يليق في العناقر ثم مشتانا=طيور يرعدو وأنا في كمكوم

ما كان غير طيري وأنا وأنا=أنا عقيدكم آرياس القوم[4]

نلاحظ غياب أي منظومة قانونية تنظم عمل الصيد في الجزائر خلال العهد العثماني، اللهم إلا ما هو من ضمن مقررات الفقه الإسلامي، وقد أدى غياب النصوص التشريعية المرتبطة بالصيد والغياب الكلي للسلطة تجاه هذا الموضوع إلى شيوع الصيد الجائر الذي يكون في موسم التكاثر ما أدى إلى انقراض بعض الأنواع بالكلية، خاصة بالمناطق المحاذية للمدن التي كان يكثر بها الصيد عادة، بالإضافة إلى أن الكثير من الصيادين كانوا يدوسون الأراضي المزروعة والخصبة بخيلهم وكلابهم وأعوانهم ويفسدون الحراثة والخصب، ما يؤدي عادة إلى نشوب نزاعات وخصومات تفضي لسفك

---

(1) عبد الله حشلاف، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، دار الذاكر والمذكور، البليدة، 2006، ص 89.
(2) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج8، ص319.
(3) M. SIDOUN : Chants sur la chasse au faucon attribués à Sid El Hadj Aïssa, Chérif de Laghouat. R. A, V. 52, A. 1908, p 272-294.
(4) محمد قاضي، الكنز المكنون في الشعر الملحون، تقديم أمين دلاي، منشورات كراسك 2007، ص 232.

الدماء، ولم يوجد أي تشريع ينظم عملية الصيد الا مع بداية الاحتلال الفرنسي الذي أصدر أول تشريع لمنع الصيد وتنظيمه يوم 22 نوفمبر 1850م[1]

II.الصيد البحري والنهري:

يذكر الباحث نور الدين عبد القادر أن الجزائريين كانوا يصطادون السمك بقرب السواحل، وأن السمك بها كثير ولذيذ الطعم، لأن ماء البحر الأبيض المتوسط _حسب رأيه_ أكثر ملوحة من ماء المحيط الأطلسي، ويضيف قائلا أن سبب كثرة السمك تعود إلى "التيار البحري الأطلسي الذي يجتاز بوغاز [مضيق] جبل طارق ويسير محاذيا الشطوط [الشواطئ] الجزائرية في عرض نحو عشرة كيلومترات ويسوق معه الأسماك المتنوعة ويسحبها إلى أن يصل إلى بجاية فينعكس مرتفعا إلى جهة جزيرة سردينية"[2].

وهو بهذا يتفق مع شالر الذي يرى أن بحر الجزائر تعيش به جميع أنواع السمك المعروفة في البحر الأبيض بوفرة، كما يوجد على السواحل الشرقية أجمل أنواع المرجان المعروف في العالم[3].

وقد أبدى الرحالة الأوروبيون إهتماما كبيرا بالأسماك والنباتات البحرية في الجزائر، خاصة خلال القرن 18م، حيث كانوا يعملون على تطوير معارفهم في علم الأحياء (البيولوجية) ومن بين هؤلاء على سبيل المثال الرحالة الألماني هابنسترايت، حيث يقول "أما بحر الجزائر وفر له أسماكا نادرة عمل على تجفيفها أو رسمها لفائدة المكتب الملكي الذي كان يقوم بالرحلة لحسابه[4]"ويضيف أنه خلال إبحاره باتجاه عنابة "كنا نتسلى أحيانا برؤية الدلافين وأسماك أبي يوسف أو الدوراد والتونة وهي تقوم بحركات خاصة بها[5]".

ومن بين الأسماك التي يذكرها الدكتور شاو أصناف القشريات مثل جراد البحر، الروبيان، الجمبري، السلطعون ذي القشرة الرقيقة، المحار الطويل، كراي البحر..إلخ، ويقول شاو أنه قبل بضع سنوات ألقيت على شواطئ مدينة الجزائر حوت بطول ستين قدما، وهو الحدث الذي اعتبره كثير من الجزائريين معجزة في حين اعتبره الآخرون نذير شؤم.

ولعل من المدن القلائل التي احتفظ سكانها بممارسة الصيد بكثافة نجد مدينة تنس، والتي "أسسها صيادون أندلسيون حيث سكنوها وأولعوا هناك بصيد السمك إلى هذه الأيام" كما يقول الباحث نور الدين عبد القادر. ويضيف أن الأندلسيين ساهموا بشكل كبير في الترويج لصيد السمك بالضفاف الجزائرية واقتدى بهم سكان السواحل، كان صيادو تنس يستعملون الشقوف جمع شقف وهو مركب شراعي يسير بالقلوع[6].

(1) جريدة المبشر، العدد 84، يوم 15 مارس 1851م
(2) نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 149.
(3) وليام شالر، المصدر السابق، 32.
(4) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 49.
(5) نفسه، ص 76.
(6) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 150.

كانت بمدينة الجزائر طائفة مهنية مستقلة تدعى: "طائفة الصيادين" وكان لهذه الطائفة أمين خاص بهم يدعى "أمين الحواتين" خاضع لسلطة شيخ البلد، والذي كان حسب القانون والعرف يدفع سنة 1691 ضريبة بسعر بشماق و400 صايمة،[1] مما يدل على انتشار مهنة الصيد بهذا الفضاء الحضري.

يذكر كاثكارت أن من بين الأطباق التي كانت تصل وكيل الحرج[2]، "كمية كبيرة من أجود أنواع السمك الذي يقدمه إليه صيادو السمك هدية، غير أن المدير كان يدفع ثمنه بسخاء[3]"

ويتحدث بايسونيل الذي زار مدينة جيجل سنة 1725م أن أهلها من جملة ما يتعاطونه نشاط صيد المرجان ويضيف أنه كان لهم حينها أربعة مراكب للصيد[4].

كما يعتبر صيد السمك من اختصاصات سكان دلس، لكونهم بحارة وصيادين، فقد كانوا يؤمنونها للمستهلكين بالجزائر مع حمولات الخضر والفواكه يوميا، ويجلبون معهم السمك أيضا، إذ كان يمثل ميناء دلس إحدى أفضل النقاط الساحلية من حيث الثروة السمكية، ويقول كاريت أن هناك موضعين يفضلهما الصيادون على جميع المواقع الأخرى، أحدهما شرق دلس والآخر غربها يدعى الأول دار الحجر، والثاني القوس.

وهذا ما يؤكده الحسن الوزان حيث يقول أن جميع سكان دلس تعودوا على اصطياد السمك فيحصلون كمية وافرة منه لا تباع ولا تشترى وإنما يهدونه لمن يرغب فيه[5]، أما مارمول فيدعي أن البحر يلقي بساحل دلس أسماك كثيرة يلتقط منها السكان كفايتهم ثم يعيدون ما زاد عن حاجتهم إلى البحر إذا لم يتقدم أحد لشرائه[6].

ويذكر الباحث الأمين سواق أن أهالي دلس عرفوا عدة أنواع من الأسماك، وكانوا يطلقون عليها أسماء خاصة من قبيل: مُجْنِيبْ، القَمْرُونْ، حمار البحر، بوسلامة (الدلفين) القُرْنِيطْ، السَرَنْبَقْ، الشَّادِيَّه..إلخ، ويقول أن هذه الأسماء انقرضت تدريجيا مع بداية الاحتلال الفرنسي[7]

طيلة فترة الاحتلال الإسباني لوهران الذي استمر حتى سنة 1792م، كانت القبائل الخاضعة أو المتعاونة معهم والملزمة بدفع رهائن وضريبة سنوية تدعى "الرومية"، وبعد تسديدها تقام لشيوخ العشائر وليمة كبيرة تتكون أطباقها الرئيسية من الفواكه الجافة والأسماك[8]

---

(1) Albert. Devoulex, op.cit, p43.

(2) جعلها الأستاذ إسماعيل العربي في ترجمته للكتاب "فيكيلهارش"، وعرفه بالمدير العام للبحرية.

(3) كاثكارث، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982م، ص 72.

(4) Peyssonnel et Desfontaines; op.cit, p472.

(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ص 42.

(6) مارمول، المصدر السابق، ص 372.

(7) فوزي سعد الله، الشتات الأندلسي، دار قرطبة، الجزائر، 2016م، ج1، ص 181.

(8) Henri Léon Fey: Histoire d'Oran avant pendant et, après la domination espagnole, Typographie Adolphe Ferrier éditeur, Oran, 1858, p 226

ت- أسباب عدم تفاعل الجزائريين إيجابيا مع البحر:

يرى الباحث زيدين قاسيمي أن سكان منطقة سيباو ورغم مجاورتهم للبحر فإنهم لم يتفاعلوا مع البحر تفاعلا إيجابيا واضحا، ولم يكن البحر مصدر استرزاق لهم أو موردا أساسيا لمختلف القبائل، رغم أن ما شهدته موانئ أزفون، تيقزيرت، دلس من حركة نشيطة خلال فترات زمنية متعاقبة[1]، ويقول العربي الزبيري أن المصادر لم تتكلم عن وجود مصانع لتصبير السمك أو غيره[2].

وعلى عكس ما يراه الباحث نور الدين عبد القادر سابقا، فإن الجغرافي الجزائري عبد القادر حليمي يقول أنه ورغم طول الشريط الساحلي الذي يصل إلى 1200كلم، إلا أن الشواطئ الجزائرية لا تعتبر مثالية وجيدة للحياة البيولوجية وبالتالي لصيد الأسماك، وذلك بسبب ضيق منطقة الرصيف القاري التي يزيد عمقها عن 200م والتي لا تتعدى 50 كلم، حيث يشتد عمق البحر أزيد من 200م، وتنعدم النباتات وينعدم معها حيوان البلاكتون الذي تعيش عليه الأسماك، وبالإضافة إلى شدة عمق الشواطئ الجزائرية يضيف الأستاذ عبد القادر حليمي سببا آخر يتمثل في تقطع هذه الشواطئ وعدم ظهور الموانئ الطبيعية بها إلا نادرا حيث تعتبر ضرورية ليحتمي بها الصيادون أثناء طغيان البحر، وهذا ما يؤكده القنصل الأمريكي بالجزائر وليام شالر في مذكراته إذ يقول بأن خليج بجاية وخليج ستورا [سكيكدة] يضمان الميناءين الوحيدين اللذين تتوفر فيهما الحماية، نظرا لاتساعهما وإحاطة الجبال بهما مما يقي السفن من الرياح في جميع الفصول، بالإضافة إلى كل من ميناء مدينة الجزائر ووهران وعنابة التي تعد بدورها كذلك من المرافئ المأمونة[3]، وهذا ما جعل السكان لا يرغبون كثيرا في حرفة صيد الأسماك، بخلاف السواحل التونسية والمغربية، اللذان ينتجان كمية كبيرة من الأسماك أكثر من الجزائر التي يقل إنتاجها كلما توجهنا غربا[4].

ورغم أن جغرافيي العصور الوسطى يذكرون عدة مرافئ ومدن ساحلية اشتهرت بالصيد كعنابة وسكيكدة والقل وجيجل ودلس ومرسى الدجاج وبرشك وتنس ووهران، إلا أن ظروف القرن 16م من تحرشات إسبانية وغزوات أوربية متكررة على المدن الساحلية وشيوع القرصنة الأوربية أدى بالضرورة إلى تراجع نشاط الصيد البحري بصورة كبيرة جدا، إذ يذكر بيري ريس أنه شرق حصن هنين تزدحم تلك السواحل بزوراق الكفار التي تجوب الساحل تترصد الزوارق العربية[5].

ويضيف حسن الوزان أنه عندما تناهى إلى أسماع سكان هنين نبأ احتلال وهران من طرف الإسبان تركوا جميعا المدينة وأصبحت خاوية على عروشها، ويذكر مارمول أن شارلكان بعث إليها بحملة من أجل تدميرها حيث حطمت أسوارها وأبراجها وحرقت الديار وخربت، ولم يفكر أحد في ترميمها. وكذلك بالنسبة لمدينة أرشكول التي خربها المرينيون وكانت لا تزال خرابا إلى عهد

---

(1) قاسيمي زيدين، قيادة سيباو (تاريخ منطقة القبائل في العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي) دار الأمل، 2009، ص207.

(2) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 61.

(3) وليام شالر، المصدر السابق، ص32.

(4) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 239.

(5) محمد دراج، الجزائر في المصادر العثمانية، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 56.

مارمول، أما المرسى الكبير ووهران وكرشتل فقد خضعت بين سنتي (1505-1792م) للاحتلال الإسباني، وكذلك الأمر بالنسبة لمدينة أرزيو التي خربت منذ دخول عرب بني هلال للمنطقة ولم تعد إليها العمارة بعد ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لمزغران التي بدأت في الانحطاط بعد سقوط وهران. ولم يذكر جغرافيو القرن 16 وما بعده من المدن الساحلية التي لها بعض أهمية إلا مستغانم وتنس وبرشك وشرشال ومدينة الجزائر، ودلس وبجاية وجيجل والقل وعنابة.

وحتى مدينة برشك التي كان لها دور كبير خلال العصور الوسطى وبداية الفترة الحديثة، فإنها هجرت هي الأخرى، قبل زيارة الدكتور شاو لها سنة 1725م، حيث وجدها قد تحولت إلى أطلال[1].

إذن فقد ساهم خراب المدن الساحلية وهجرة الكثير من ساكنيها للمناطق الداخلية، خاصة مع توالي الحملات الأوروبية وتراجع مكانة البحرية الجزائرية إلى تراجع الاهتمام بالثروة السمكية والصيد البحري بصورة بارزة وكبيرة جدا.

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم من الأسباب ما يذكره فونتور دي بارادي من أن التركي لا يأكل لحم العجول ولا يأكل الدجاج ولا لحم الطيور، ما عدا البط البري، وكذلك لا يهتم بالسمك ولا يأكل المحار، ولا يأكل لحم البقر إلا مضطرا ويفضل عليه لحم البعير[2]، ولا شك أن الجزائريين تأثروا بثقافة الأكل التركي ونمط معيشتهم.

وهذا ما يؤكده الأستاذ سعيدوني بقوله "رغم ما توفره السواحل الجزائرية من أسماك إلا أن سكان المدن والجهات الساحلية لم يقبلوا على استهلاكها، لكونهم كانوا يفضلون لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة، الأمر الذي لم يشع الصيادين على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان"[3].

(1) Shaw (Dr) ; Op.cit. P 266.
(2) Venture de Paradis, op.cit, p27.
(3) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 179.

III. الصيد النهري:

ونلاحظ أن الثروة السمكية لم تكن حكرا على المنطقة الساحلية، إذ يمكن أن نجدها بالكثير من أودية المنطقة التلية والمناطق الداخلية، بل ونجدها أحيانا حتى في الصحراء حيث تعيش أنواع مختلفة من الأسماك ببعض الآبار والفقارات.

فمن أهم الأنهار التي نجد بها بعض الأسماك:

نهر التافنة: يقول حسن الوزان عن نهر التافنة أنه لا يوجد فيه إلا سمك صغير جدا لا قيمة له.

نهر شلف: فيقول عنه بأنه يصطاد في مصبه كمية وافرة من السمك الجيد منه كبير وصغير

الواد الكبير ببجاية: وهو مليء بالسمك الذي يفترض اصطياده بكميات كبيرة، غير أنه أهمل، حيث لم يكن من عادة صيادي بجاية أن يصطادوا فيه لقربهم المباشر من البحر[(1)].

واد الهبرة بمعسكر: حيث يرتفع منسوب مياهه في فصل الشتاء ويصبح صالحا للصيد، إلا أن نوعيته قليلة وطعمها رديء[(2)].

واد يسر: يذكر مارمول أنَّ ساكني واد يسر قرب دلس كانوا يصطادون منه كمية من السمك[(3)].

يذكر شاو أن من بين أسماك المياه العذبة في الجزائر سمك الباربو barbeau ويقول أنه ذو مذاق جيد، وكذلك سمك جثم النهر الصغير (la petite perche)[(4)].

ويذكر جول جيرارد Jules Gérard أن كلا من بحيرة تونغا بالقالة وبحيرة فيزارة بعنابة غنية بالأسماك[(5)]، وهو نفس ما يذكره صاحب الاستبصار من أن بغربي مدينة بونة بركة في دورها نحو 10 أميال، وفيها سمك كثير جليل[(6)].

أما أهم أودية الجنوب التي نجد بها بعض الأسماك:

واد الشعير: يقول كاريت أن واد الشعير بعد عبوره لآثار القعرة يشكل حوضا كبيرا معروف بوفرة أسماكه[(7)]

---

(1) جيمس ويلسون ستيفنس، الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1785/1797م، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 143.
(2) عدة من داهة، معسكر عبر التاريخ، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص 9.
(3) مارمول كربخال، المصدر السابق، ج1، ص 39.
(4)Shaw (Dr), p 74.
(5) Jules Gérard, L'Afrique du Nord, p 10.
(6) مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 127.
(7) إ. كاريت، الاستكشاف العلمي للجزائر، ج1، ص 50.

وادي الأشبور: وبالجنوب الغربي الجزائري نجد وادي الأشبور، يصفه ابن الطيب الشرقي في رحلته بقوله: "وهو واد عظيم لا ماء به فضلا عن السمك والأشبور[1]" والأشبور نوع من السمك Sparus واحدها أشبورة، رخوية بحرية تعيش في الرمال وصدفتها مقوسة كالناب[2].

وادي الحوت بالأغواط: وهو قريب من بلدة العسافية شرق الأغواط، له عدة تسميات مثل: واد أبي الجواد وواد الفج، ويعرف كذلك بواد الحوت لوجوده به، كما يذكر ذلك الناصري في رحلته الكبرى ويصف ماءه بالكثير العذب[3].

وادي أغرار: يذكر الزبيري أن أسفل وادي أغرار توجد كثير من العيون الكبيرة التي يطلق عليها السكان اسم البحر وهي عبارة عن بحيرات صغيرات كثيرا ما يكون لها شكل فوهة بركان وتكون ذات عمق يبلغ 30 أو 40م حيث تعيش بها طيور وأسماك استوائية[4].

وحتى في وسط الصحراء الجزائرية كانت تتوفر الفقارات على كمية لا بأس بها من الأسماك، يقول لويس دو كولومب: "يتفق أهالي البلد _توات_ على القول أن الفقاقير تنتج عنها جداول كبيرة جدا ينساب فيها الماء بسرعة، ويعيش فيها عدد كبير من الأسماك[5]".

وبما أن طبيعة أودية الجنوب والجزائر عموما موسمية وغير دائمة الجريان فإننا نعتقد بأن هذه الثروة السمكية تبدأ بالتناقص ثم الانقراض بمجرد انتهاء المواسم المطيرة، مما يجعلها قليلة الجدوى بالنسبة للسكان ولا تدخل في نمط معيشتهم ولا أسلوبهم الغذائي فضلا عن البحث في تسويقها والمتاجرة بها إلا في حالات نادرة ومعزولة لغياب طرق التصبير.

---

(1) ابن الطيب الشرقي، المصدر السابق، ج1، ص178.
(2) رينهارت بيتر آن دُوزِي، المرجع السابق، ج6، ص234.
(3) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، المصدر السابق، ج1، ص 207.
(4) إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 140.
(5) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 334.

الفصل الثالث: الأنشطة الصناعية والحرفية في الريف الجزائري

المبحث الأول: الإمكانيات الصناعية في الأرياف الجزائرية

المبحث الثاني: الصناعة النسيجية والجلدية

المبحث الثالث: الحدادة وصناعة الأسلحة والصياغة

المبحث الرابع: خصوصيات الصناعة الريفية بالجزائر العثمانية ومعيقاتها

المبحث الأول: الإمكانيات الصناعية في الأرياف الجزائرية

ظلت الأرياف الجزائرية عبر تاريخها الطويل تقدم للصناع والحرفيين المادة الأولية التي تعتبر أصل نشاطهم، بل وسببا في انتشاره أو انحصاره، بقدر توفرها أو ندرتها، ونظرا لكون الصنائع والحرف السائدة خلال الفترة المدروسة يدوية في غالبيتها تتميز بالبساطة وعدم التعقيد، اعتمدت على المواد الميسورة التداول، والتي يوفرها غالبا الإنتاج الزراعي والرعوي، كالأخشاب التي توفرها الغابات للنجارة، والصوف والوبر والجلود التي توفرها القطعان، وكذا بعض المعادن المختزنة في الصخور وبعض طبقات التربة كالحديد والنحاس لصناعة الأسلحة والمحاريث الحديدية، مما يدعونا إلى التساؤل عن حجم الموارد التي كانت تقدمها الجزائر العثمانية للصناعة الريفية، ومدى استغلالها؟

I. الموارد المعدنية

1- المناجم (الحديد)

يزعم رفاعة الطهطاوي أن "وجود المعادن قلةً وكثرةً في بلاد الجزائر خلال القرن 19م مجهول الحال لأنهم يهملون استخراجها والبحث عنها[1]"، وهو رأي يقترب من قناعات بنانتي حول الموضوع، إذ يورد حادثة توحي بإهمال الاهتمام بالصناعات الاستخراجية في عموم الشمال الافريقي، حيث يذكر أنه عُرض على باي تونس اقتراح فتح المناجم للتنقيب عن الذهب في الأطلس، فأجاب بأن الذهب والفضة كانا سببا في خراب أمريكا، ولا حاجة لاستخدام هذه المعادن والبحث عنها، وأضاف أن باطن الأرض أنسب لها[2]، وهي نفس الدعوى التي ترددها صحيفة المبشر الاستعمارية، والتي تعمم الحكم بإهمال استخراج المعادن منذ زوال الاحتلال البيزنطي ومجيء طلائع الفتح الإسلامي، حيث تقول: "ولا يخفى عن ذوي الألباب أن الروم السالفة كانت اشتغلت في أوانها بخدمة بعض هؤلاء المعادن التي يجدُّون الآن في طلبها، ولما جاء الإسلام تغافلوا الناس عنها جهلا بخدمتها مع أن مراد السلاطين الأقدمين حصول الثروة لأنفسهم دون غيرهم فلذلك تعطلت خدمة المعادن عدا ببلاد القبايل[3]"، وهو رأي مردود لأنه وحسب المتخصصين في تاريخ العصور الوسطى والدراسات الأثرية فإنهم يجزمون بأن أنشط فترة بالنسبة إلى الصناعة المنجمية في شمال افريقيا هي القرون الوسطى لا العصور القديمة[4].

أما الدكتور شو فيفسر إِعراض سكان الجزائر عن استخراج الذهب وغيره من المعادن الثمينة مثل النحاس والفضة بقوانين الدولة التي تمنع ذلك وتصادرها إذا ما ثبت فعل ذلك[5]، وهو ما يؤكده الباحث الجزائري عبد القادر نور الدين حيث يقول: "وأما الغابات والمناجم (المعادن) ومقاطع الحجر

---

(1) رفاعة الطهطاوي، كتاب التعريبات الشافية لمريد الجغرافية، دار الطباعة الخديوية بولاق مصر، الطبعة الثانية 1254 هـ 1838م، ص207.

(2) Pananti, Op.cit. p 164.

(3) المبشر العدد 87، يوم 16 أفريل 1851.

(4) روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 240. وينظر كذلك:

Gsell, Stéphane, Vieilles exploitations minières dans l'Afrique du Nord, Hesperis, 1928, 8, p 1.

(5) Shaw (Dr), Op.cit. p.37.

فكانت للبايلك[1]" مما يدل على دور السلطة في إعاقة ازدهار الأنشطة المرتبطة بالاستثمار في المناجم، في حين يرى كاريت أن المسلمين تخلوا عن مهنة صياغة الذهب لليهود من باب احتقار تلك الحرفة والترفع عنها[2]، ويخالفهم في هذه الدعاوى حمدان خوجة حيث يذكر أن سكان القرى الجبلية (القبائل) يعرفون كيفية استخراج الحديد من التراب، كما أنهم يملكون معادن الرصاص وملح البارود بكثرة، وأنهم حذاق ما هرون وتعتبر صناعتهم في الدرجة الأولى[3].

في حين يرى الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أن اغفال المصادر لذكر مناجم الحديد والنحاس الذي اشتهرت به عنابة يعود إلى كونهما أصبحا من مغانم الجهاد البحري، مما وفر حاجة السوق الداخلية من النحاس والحديد الجاهز للاستعمال مما جعل الصناع يتحولون تدريجيا عن معالجة هذين المادتين[4].

والواقع أن عدم إقبال الجزائريين بالتنقيب عن المعادن يعود بالدرجة الأولى إلى بساطة الوسائل المستعملة في حياتهم اليومية، وعدم وجود دواعي لاستخراج ما يفوق كفايتهم، بالإضافة إلى عدم تشكل مراكز صناعية سواء بالمدن والأرياف، ومع ذلك وجدت عدة مواضع بالجزائر اشتهرت باستخراج الحديد والرصاص والفضة والذهب، حيث يؤكد بنانتي أنه: "حتى الآن يعتبر الحديد والرصاص من أهم المعادن التي تم اكتشافها في الإيالة، والأول هو الأكثر شهرة، يوجد مشبعا بشدة بالطين، مما يعطي لونا أصفر داكنا، بينما تتحول جزيئات الرمل إلى اللون الأسود، ويضيف أن بعض الناس يزعمون بوجود الذهب ولكن حتى الآن هذا التأكيد ليس سوى نظرية[5].

أما سبنسر فيقول أن المصادر المعدنية كانت موزعة بشكل جيد عبر كل الإيالة وكانت الموجودات الأساسية لمعدني الحديد والرصاص في بلاد القبائل، حيث اشتهر حديد بلاد القبائل بكونه من الدرجة العالية بصورة عامة، بالرغم من أن استغلاله كان للاستعمال المحلي أكثر منه للتصدير[6].

أما في الجهة الغربية فيوجد معدن الحديد بكثرة بمناجم جبال دوي وزكار، لكن في هذا الأخير أغنى وأثقل[7]، ويذكر مارمول كاربخال عدة مناجم بجبال الأطلس التلي، خاصة في جبل ترارة، "مازالت توجد فيه معادن كثيرة للحديد والفولاذ[8]" وكذلك جبال تفسرة أو تسالة التي يشتغل أهلها بالحدادة ويتوفرون على عدد من المناجم يستخرجون منها مادة عملهم، ويقول أن أهالي هذه المنطقة معظم تجارتهم الحديد الذي يحملونه قصد بيعه بتلمسان وغيرها[9].

---

(1) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 152
(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج 3 ص 246
(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 45
(4) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 453
(5) Pananti, Op.cit. p 165.
(6) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 141.
(7) Shaw (Dr), Op.cit. p 35.
(8) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص 297.
(9) نفسه، ج2، ص 323.

يشير توماس شو أن شرشال اشتهرت بمصانع الصلب (الفولاذ) الذي كانت تستفيد منه القبائل وعرب المناطق المحيطة بها(1)، أما حسن الوزان فيذكر أن قمة جبل ونشريس الشديدة الوعورة توجد بها كمية وافرة من معدن التوتيا (الزنك)(2).

وقد لاحظ ليون الافريقي استخدام البجائيين للحديد الذي كانوا يصنعون به سبائك صغيرة تستعمل كعملة(3)، كما تشتهر قبيلة برباشة في بلاد القبائل باستغلال مناجم الحديد التي تزخر بها الجبال التي تسكنها، حيث يذهبون للتنقيب عن المعادن عن طريق حفر أروقة وآبار فيها، ومن أجل إذابة المعدن يستخدمون فحم الخشب، الذي يحضرونه بواسطة الأشجار الكثيرة التي تتواجد في جبالهم عن طريق عملية الصهر يحصلون على نوعين من المعادن أحدهما الصلب الذي يسمونه الأحرش، والآخر هو الحديد الذي يسمونه الرطب، لكنهم لا يحسنون صنع الفولاذ، كحال غيرهم من سكان بلاد البربر وانما يستعيضون عنه بالحديد، يجعلونه على هيئة قضبان طوال يضعونها في قدور من طين أو غدران أو يسقونها بالغطس في الماء والرمال والأعشاب، ثم يعيدون انضاجها فتكون لها صلابة الحديد، ومع ذلك فهو أقل جودة من الذي يجلب اليهم من أوربا(4)، ويصف شو حديد الإيالة بأنه أبيض ذو نوعية جيدة، وأن قبائل المقاطعات الجبلية في بجاية وبعد استخراجه وتصنيعه، يجلبونه على شكل قضبان صغيرة إلى أسواق بجاية ومدينة الجزائر.

كما يعتبر استخراج ومعالجة الحديد الخام الصناعة الخاصة بقبيلة بني سليمان، حيث تقع مناجمهم في جبل قنديرو بالقرب من قرية الحدادين، حيث يستخرج الخام بمعول ومطرقة ثقيلة، ثم يذوب في أفران، غير أن رداءة نوعية هذا الحديد حصرت استخدامه في صناعة الهياكل البسيطة، ويذكر محفوظ قداش أنه أقيم قرب مناجم برباشة وبني سليمان فرن صغير على الطريقة الكتلانية، حيث استعمل منفاخ الحدادة المصنوع بجلد التيس المعمول بالأيدي(5)، مما يدل على تطور الصناعة ببلاد القبائل، لكن دون تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث يلجأ سكان القبائل إلى استيراد المعدن الأوروبي، أو إعادة تدوير الحديد المستعمل خاصة من السفن الغارقة على السواحل(6).

أما في الناحية الشرقية فإن عنابة كانت تتوفر على خام الحديد بشكل واسع، بدأ استغلالها منذ أواخر العهد العثماني كمنجم مقطع الحديد ومنجم بوحمرة ومنجم منطقة مجاز الرسول وعين أم الرخاء ووادي معجوبة(7)، ويقول مالتسان عن كاب فيرو بعنابة بأن العرب يسمونه "رأس الحديد"،

(1) Shaw (Dr), Op.cit. p .267

(2) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 45

(3) نفسه، ج2 ص 102.

(4) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص 375.

(5) Kaddache (Mahfoud), L'Algérie durant la période ottomane, Office des Publications Universitaires, Alger, 1992. p.168

(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج 3، ص 278.

(7) درياس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، دكتوراه الحلقة الثالثة، إشراف: مولاي بلحميسي، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، سنة 1989-1990م، ص 62. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المصدر السابق، ص 453

لاحتوائه على أجمل أنواع الحديد، الذي لا يقل جودة فيما يقال عن حديد جزيرة إلبا الإيطالية الشهير[1].

2- الرصاص

أما بالنسبة للرصاص فنجده عند قبيلة بني بوطالب ببلاد القبائل، حيث يستخرج هؤلاء من جبالهم بكميات كبيرة ويعالجونه بواسطة النار، وقد شرح شو طريقة معالجته حيث ذكر بأنها تتم عن طريق وضع طبقات من الخشب والرصاص الخام بشكل متناوب، ثم يتم اشعال النار فيها ويستخرج عادة بهذه الطريقة 80 رطل من هذا المعدن من قنطار خام، يقول شو أن مناجم الرصاص توجد بجبل الرصاص بالقرب من حمام ليف، وكذلك مناجم الونشريس وبني بوطالب وفيرة للغاية، ويقول أنه يمكن لمستخرجها أن يجني ثروة كبيرة إذا تم استغلالها بشكل أمثل[2]، كما يذكر شو دائما أن سبب تسمية وادي الفضة الواقع غرب مليانة في سهول الشلف، بهذا الاسم راجع إلى كونه ينبع من جبال الونشريس التي تختزن بداخله جزئيات من الرصاص، لتصبح براقة تلمع تحت أشعة الشمس[3]، في حين يعتقد بيليسيي أن تلك القطع من الفضة على ما يبدو[4].

ويقول الأغواطي: "وفي الصحراء منجم عظيم من الرصاص والعرب يأتون منه بكميات لبيعها ولا يقع هذا المنجم تحت سلطة أية قبيلة وهو يقع شرقي أولاد نائل وهو يسمى جبل الرصاص.[5]" كما تذكر جريدة المبشر أنه قد " عظمت الخدمة في معدن رصاص بكهف أم الطبول بالقالة[6]"، مما يوحي بكونه كان مستغلا سابقا، ولو بشكل ضعيف.

3- النحاس والذهب والفضة:

يشير بوتان في تقريره إلى عدة أماكن مختلفة يشتبه في توفرها على مناجم للذهب والفضة والرصاص والقصدير، حيث قال أنه يوجد منجم للنحاس بالقرب من تلمسان، وثلاثة مناجم للأرتيفو أو الكويفو (الرصاص الكبريتي) أحدهم قرب تلمسان واثنان بمعسكر، غير أنها غير مستغلة[7].

أما النحاس فإن الآثار الدالة على استغلاله قليلة لأن الصناعة المحلية _وخاصة في الأرياف_ لم تكن تعتمد بشكل كبير على هذا المعدن إما بصعوبة معالجة النحاس الخام، أو لأن النحاس لم يكن مادة أولية أساسية بالدرجة الأولى لسكان البايلك.

يقول شو أنه من المحتمل وجود مناجم نحاس على الأقل في جبل فرنان نظرا لوجود أحجار ثقيلة للغاية مغطاة بنوع من الزنجار، ويضيف أنه توجد أحجار مماثلة في جبل تمولقة قرب واد

---

(1) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، 235ج2.

(2) Shaw (Dr), Op.cit. p .36
(3) Ibid. p 239

(4) بيليسيي، المصدر سابق، ج1، ص 238.
(5) الحاج ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص 255.
(6) المبشر: العدد 38، يوم 30مارس1849

(7) Esquer, Op.cit. p77.

الفضة، غير أن سكان البلاد لا يستغلونها، وحتى لو تم لهم ذلك فإن الحكومة لن تتأخر عن الاستيلاء عليها، لأنها تحتكر لنفسها حق ملكية كل ما تحتويه الأرض كجزء من أملاك الدولة(1).

يقول مالتسان أن القسم الأكبر من أهالي مدينة تنس كانوا يعيشون من مدخول معادن النحاس، ويضيف أن سيدي أحمد بن يوسف الملياني أشار في إحدى مقولاته الشهيرة إلى أن "تنس مبنية على النحاس"، في إشارة إلى معادن النحاس في المنطقة(2)، ويؤكد بيليسيي أن منجم النحاس بموزاية كان مستغلا في السابق من طرف القبيلة، وأنه لا يزال غنيا جدا(3)، كما وجدت مع بدايات الاحتلال الأولى عدة مناجم للنحاس في جبل غبال بسيدي بلعباس، وبدأ التنقيب عن النحاس والرصاص بوادي حيدوسة بثنية ريغة بمليانة وجبل يدوغ بعنابة(4).

والظاهر أنه كان ببلاد القبائل عدة مناجم للفضة بدليل أن شلوصر ذكر أن أحد وجهائهم أطلعه على عدد من السبائك الفضية طولها 15 و16 بوصة، كان قد أمر بنفسه باستخراجها وصهرها(5)، ويوجد منجم الفضة هذا بجبل قرب مصيبح(6)، وكان الكثير من المشتغلين على استخراج معدن الفضة يعملون على تزوير العملة النقدية، كما وجد منجم آخر للفضة ببلاد الحراكتة بايلك الشرق، فقد حاول أحمد باي استغلاله رغم رداءة نوعه وقلة مردوده، من أجل تغطية نقص العملة في إقليم قسنطينة خلال فترة حكمه(7).

ويذكر هابنسترايت في رحلته إلى الجزائر سنة 1732م أنه كان بالجبال الموجودة بنواحي المدية كهوف تعرف بـ"غيران الحديد"، اكتشف فيها الأسرى المسيحيون في فترة سابقة معدني النحاس والفضة، غير أن إنتاجها كان محدودا، ويقول أنه وبعد الزيارة الميدانية لم يجد سوى حجارة تحتوي على مكونات معدني الحديد والبيريت(8).

يقول صاحب الصروف: "وكان الأولون يجدون على وجه أرض سوف قطع الذهب الصغيرة كالبريقي، ويذهبون فيبيعونها في الجريد، ولا يدرون من أين تولدت تلك القطع، هل من ترابها أو أطارتها الرياح مع التراب من أرض أخرى كأرض السودان(9)".

ونشير في هذا المقام لما اشتهر به الكثير من الجزائريين، وخاصة المنتسبين منهم للعلم، من البحث عن الكنوز والمعادن النفيسة، باستعمال بعض العلوم الروحانية والطلاسم والتعويذات، حيث ينقل الشيخ الفكون أن الشيخ أحمد الجزيري "كان كثير البحث على الكنوز وتخديم الروحانية، ولم

---

(1) Shaw (Dr), Op.cit. p .37

(2) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج1 ص219، 225.

(3) بيليسيي، المصدر السابق، ص ج1 ص 357.

(4) المبشر: العدد: 5، 15 نوفمبر 1847، والعدد 15/81جانفي 1851، والعدد 16/87أفريل 1851.

(5) شلوصر، المصدر السابق، ص 98.

(6) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 182.

(7) بلبروات بن عتو، المدينة والريف، المرجع السابق، ج2، ص 658.

(8) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 63.

(9) إبراهيم محمد الساسي العوامر، المرجع السابق، ص 49.

يحظ بطائل من ذلك[1]"، كما يذكر يوهان كارل بيرنت أنه عند اقتياده من مليانة إلى معسكر، وخلال عبوره سهل الشلف، لاحظ اهتمام قبائل المنطقة في التنقيب عن الكنوز في آثار مدينة رومانية، ولعلها كاستيلوم تانجيتانوم، (مدينة الأصنام) حيث طلب منه المساعدة لاستخراج كنوز تلك المدينة، ويضيف أنه سبق أن تمت حفريات في المنطقة، ولكن نظرا لنقص الآلات وقلة المعدات جعله يتوقع نجاحا بطيئا وقد يكون سلبيا[2].

4- استخراج البارود:

كان للبارود مكان هامة في حياة سكان البوادي والأرياف، فعشقهم له مشتهر معروف، وقد لاحظ الرحالة الهشتوكي أثناء رحلته التي اخترقت شمال الصحراء الجزائرية أن "أكثر ما يطلبه أهل هذه البلاد الكبريت والرصاص والبارود[3]".

يقول سعيدوني أن أهم مراكز تحضير البارود في الأرياف يوجد بمنطقة جرجرة، حيث كانت قبيلة الربولة LES REBOULA [غبولة] تختص بتحضير نوع جيد من البارود، الذي استخدم منه محمد الكبير باي الغرب كميات كبيرة في محاصرته لمدينة وهران سنة 1791م، وكذلك بارود القبائل الصحراوية الذي كانت تحضره من ملح البارود الذي تستخرجه من مناجم لقساين LOUKSEIN الواقع إلى الغرب من بسكرة مسيرة ثلاثة أيام[4]، كما تم استخراج ملح البارود من الكهوف المجاورة لسطيف، ووجد بالقرب من تبسة في شكل صخور، وفي نقاوس بكميات كبيرة.

يوجد في الصحراء الجزائرية عدد كبير من الأماكن التي تحتوي على ملح البارود خاصة في الآثار المتراكمة وأطلال القصور القديمة أو المغارات الطبيعية التي كان عرب الزيبان وأولاد نايل يحفرونها بغرض جعلها كمأوى للمواشي، حيث تحتوي على كميات معتبرة منه[5]، ويذكر الناصري في رحلته الكبرى أنه بعد خروجه من قرية أولاد جلال مر بطرف واد جدي على مكان يعمل فيه البارود، وهذا المكان مجاور لبنيان قديم بحجارة منحوتة عن يسار الطريق ينسب للنصارى، مما يدل على توفر البارود بذلك المحل[6].

يوجد البارود كذلك غرب خنقة سيدي ناجي، حيث تجمعه قبيلة بني معاصم، وفي العديد من المواضع بواحة الزيبان، وخاصة الكيادة عند مصب وادي الدوسن، حيث يستخرجه البوازيد والشرفة، وعلى ضفة وادي الجرف أحد الروافد السيلية لوادي الجدي توجد آثار على مساحة واسعة يحتوي جوفها على كميات هائلة من ملح البارود يستخرجه أولاد نايل الذين يصنعون منه بارودا ذا رواج كبير يعرف باسم "البارود الجرفي[7]"

---

(1) عبد الكريم بن الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، ط خ، 2011م، ص70.
(2) يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2003م، ص 60.
(3) الهشتوكي، المصدر السابق، ص 117.
(4) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 188.
(5) مجموعة من المؤلفين، المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل، المرجع السابق، ص 59
(6) الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، المصدر السابق، ج1، ص 218.
(7) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 198.

ويوجد ملح البارود أيضا في أماكن عديدة في الكتلة الواسعة بين بحيرة مسيلة ووادي الجدي وخاصة في نواحي قرى العمورة والهامل والعلاق وبوفرجون والديس وبن نزو وبوسعادة، ونجد الأرض كذلك في وادي ريغ مشبعة بالبارود الأبيض الذي يقوم السكان بجمعه، ويحتوي وادي ميزاب أيضا على ملح البارود وإن بكميات أقل، لكن لا يوجد قرية واحدة بهذه الواحة لا يصنع بها البارود، يأتي ملح البارود المستخدم في هذه الصناعة في معظمه من افريقيا الوسطى على شكل أقراص يجلبها التوارق(1).

يقول صاحب الصروف عن مواضع تواجد ملح البارود: "كما أن في بعض شطوطها ملح البارود ويظنون أن موضعه كان بقرب الذواهب الآن دفنتها الرياح وكثر عليها الرمل وفسد موضعه(2)."

5- الملح:

يعد الملح أهم مورد معدني في شمال افريقيا، وكانت كتل ملح المناجم الموجودة محل استغلال محلي، وخلال مرحلة العصور الوسطى كانت ربوة الملح الموجودة في الوطاية شمال غربي بسكرة تزود الخلفاء الفاطميين بالملح الصالح للاستهلاك(3)، يتحدث ابن هطال عن موضع خنيق الملح وعن جبل الملح "وهذا الجبل كله من ملح، إلا أن أكثره يظهر في رأي العين أخضر، والبعض منه كشفت ترابه الأمطار وغسلته فصار ملحا أبيض ما يكون(4)"، ولعله نفس الجبل الذي ذكره الأغواطي في رحلته بقوله: " وهناك أيضا جبل من الملح بالقرب من جبل عمور(5)"، وجبال الصحراء عموما غنية بمعادن الملح، مما جعلهم يقيمون تجارة واسعة بالملح الذي يطبخ أو يجدونه مجففا بفعل الشمس، وكذلك مناجم الملح الذي يرسلونه إلى قسنطينة في حجارة تزن قنطارين(6).

كما عرفت شطوط الجنوب الشرقي بوفرة الملح بها، خاصة بشط التاجر، وشط العجيلة وشط الأرواح، والملح الذي به من أحسن الأنواع، وهو المسمى من بين أنواع الملح الأندراني والداراني، وفي ناحيته القبلية أي الجنوبية نوع آخر يسمى "**ملح العجين**" وبناحيته الغربية نوع أبيض بسواد يسمى "**المر**"(7)، ويذكر الأغواطي أن مدينة ورقلة عبارة عن سبخة من الملح(8).

أما في بلاد القبائل فقد عرفوا باستغلالهم للملح منذ زمن طويل، وكانوا يذهبون لبيعه في قسنطينة كما يحملونه أيضا إلى سطيف في كامل مناطق القبائل الصغرى بين سطورة وجيجل يقوم

(1) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 198.
(2) إبراهيم محمد الساسي العوامر، مرجع سابق، ص 49.
(3) روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 239.
(4) ابن هطال، المصدر السابق، ص 39
(5) الحاج ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص 252.
(6) شلوصر، المصدر السابق، ص 102.
(7) إبراهيم محمد الساسي العوامر، المرجع السابق، ص 49.
(8) الحاج ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص 256.

الأهالي بفتح أعداد كبيرة من الآبار الصغيرة التي يستخرجون منها الملح، والتي يتراوح عمقها بين 15 و20 متر(1).

ويقول كاريت أن الملح المنتج في بلاد القبائل يأتي من مجاري المياه المالحة التي تعبرها، ويستخرجونه عن طريق تغيير مجرى الماء وتبخيره في أحواض غير عميقة مبنية بالحجر والجير ثم يعرضونه لأشعة الشمس، ويذكر عدة منابع ماء مالحة مستغلة مثل منبع قرية تملاحت بأزفون، وقرية بلعياد بالبيبان، وقرية المالحة ببني ورثيلان، وقرية إشقابن بمقاطعة أماسين، وقرية الملاحة بمقاطعة قنديرو(2).

أما في بايلك الغرب فيوجد منجم للملح الصخري حول عين تموشنت على ضفاف واد المالح(3)، وعلى مسافة قريبة من أرزيو نجد ملاحة (مملحة) ضخمة فيها الملح بكميات معتبرة في التربة، وعموما التربة في بايلك الغرب مشبعة جدا بالملح(4)، وبإمكان سبخات أرزيو ووهران الغنية بالملح تغطية حاجيات الإيالة الجزائرية(5)، ويروي محمد المصطفى بن زرفة في رحلته القمرية أن الملح في كل من سبخة ميسرغين والسانية قرب وهران من بركات سيدي أبي مدين التلمساني لحاجة الناس للملح(6).

ويشير ياكونو إلى أن قبيلة عكرمة الشراقة حازوا سمعة وشهرة بتفوقهم في انتاج الملح، لوجود "سبخة بن زيان" في منطقتها، رغم كونه أقل بياضا من مملحات آرزيو، فإنه يعتبر ممتازا، وكان يباع في معظم جهات سهل الشلف، وحتى في الجنوب(7).

وقد اعتبر الملح من طرف السلطة الحاكمة بالجزائر من الموارد الاستراتيجية التي احتكرت تجارتها، وفرضت عليها رسوما مرتفعة(8)، إلى أن قرر محمد باشا (1766-1791م) جعل تجارة الملح حرة، وذلك بتاريخ 20 رمضان 1203هـ [1788م(9)].

6- المحاجر:

توفرت جبال الأطلس المتيجي على محاجر للجبس ولوح الحجر (الأردواز)، كان يستغله كل من بني صالح وأولاد زيتون على وجه الخصوص، الواقعة في منحدره الشمالي، حيث استخدمته في بناء البيوت(10)، كما وجدت بفحوص بعض المدن الجزائرية كفحص باب الواد بمدينة الجزائر

---

(1) Louis de Baudicour, Op.cit. p 100.

(2) إ. كاريت، بلاد القبائل، ج3، ص 265.

(3) Louis de Baudicour, Op.cit. p 102.

(4) بيليسيي، المصدر السابق، ج1، ص 244

(5)Venture de Paradis, Op.cit. p .24

(6) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج1، ص 480.

(7) Xavier Yacono, La Colonisation des plaines du Chélif, de Lavigerie au confluent de la Mina, E. Imbert, Alger, 1955, T. 1 p. 227.

(8) عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر، ص 321

(9) Albert. Devoulex, Op.cit. p 47

(10) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 272.

وفحص بجاية وسكيكدة محاجر لاستخراج الأحجار بغرض بناء المساكن والحصون والقلاع بالمدن[1].

كما توفرت بلاد القبائل على الصخور الجيرية، والتي كانت تستغلها قبيلة بني إيراثن وتبيعه بني واقنون، وكذلك محاجر الجبس التي توجد بمحيط وادي آقبو، وعند قبيلة أولاد أمريوب، وكانت قبيلة فناية تستغل ثلاث محاجر جبس، وتقوم ببيعه لكل من المزاية وأولاد تامزلت، أما حجر الطحن فتوفره جبال جرجرة وجبال فليسة مليل، كما يوجد قرب بجاية بقرية تازروت وغيرها[2].

كما أن واحات الجنوب بالصحراء الجزائرية كانت تستعمل مادة كلسية في البناء تدعى "التمشمت"، وهي المادة التي بنيت بها مدن وادي ميزاب وورقلة، والعديد من مدن واحة توات كإن صالح، كما استعمل في قرى تماسين، ويوجد التمشمت بكميات كبيرة في الجبال قرب قرية بونورة، كما يوجد منه بورقلة منجمين يقع أحدهما في السهل على بعد مرحلة من المدينة، والثاني في التلة الصخرية ببامنديل، وفي نقوسة تسمى هذه المادة "تغوري"، وهذه المادة طرية بحيث تستخرج بالمعاول ثم يفتت لقطع صغيرة[3]، كما أن قرية الدبيلة بواد سوف فكان يوجد بها الجبس على عمق صغير تحت الرمال، وتوجد إلى جانبه طبقة من الحجارة الحمراء التي تستخرج منها قطع الحجارة المستعملة في البناء، حيث كل القرية مبنية بالحجارة والجبس[4].

كما لا يمكن أن ننسى بهذا الصدد أنه يتواجد بكل أنحاء الإيالة عدة أنواع من الطين الذي يصنع منه "الأهالي" كميات من الفخار البدائي، ويذكر شالر أن شرشال بعد أن فقدت أهميتها "أصبحت لا تتجاوز كونها مركزا لصنع نوع الفخار الرديء الذي يحمله سكانها على السفن إلى الجزائر لبيعه[5]".

II. الموارد النباتية والحيوانية:

1- الغابات:

مثَّلت الغابات مصدرا مهما سواء لممارسة نشاط الرعي، أو حتى النشاط الصناعي، حيث كان الحرفيون يجدون فيها المادة الأولية لصناعتهم الخشبية المختلفة وحتى الصباغة، والعطور والصيدلة، لما تتوفر عليه من نباتات صبغية كالفوة والقرمز وغيرها، وكذا نباتات طبية مختلفة، بالإضافة إلى صناعة الفحم والقطران المستخرج من أشجار العرعار، كما أن بعضها مثل موردا غذائيا لكثير من سكان الجبال على غرار أشجار البلوط مثلا.

تنقل جريدة المبشر عبر أعداد مختلفة معطيات دقيقة عن غابات الجزائر من حيث مساحتها وملكيتها ومختلف أوجه استغلالها، فمن ذلك اشارتها لغابة العطاف الموجودة بدائرة مليانة والتي تقدر مساحتها بـ 2384 هكتار، وقد كان عرش العطاف وأولاد الشيخ يأخذون منها عدة القوطن

(1) بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص 659.
(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 279-281.
(3) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 246.
(4) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء، المرجع السابق، ص 25.
(5) وليام شالر، المصدر السابق، ص 30، 38.

لبناء ما يحتاجون اليه[1]، وغابة قرقور التي على مسافة 20 كلم من تنس من وطن الأصنام، كانت ملكية لأهل عرش الرابطة والعزالة لمرعى دوابهم بتلك الغابة وأخذ البلوط منها خلال شهري نوفمبر وديسمبر، وقد كان لهم في ذلك وثائق ورسوم تقدر مساحتها بـ 158 هكتار و72 سنتيار [2].

أما غابة شجر الأرز الموجودة بثنية الحد من دائرة مليانة، فكان يستفيد منها عرش أولاد عياد وبني محرز في رعي غنمهم ومواشيهم وقطع ما يحتاجونه من الخشب خاصة لصناعة المحاريث، وجمع حب البلوط، تقدر مساحتها بـ 3000 هكتار[3]، وغابة بورويس المعروفة بالفرنان الموجودة بعمالة مليانة كان يستفيد منها المجاورون لها خشب البناء وآلة الحرث وحطب النار 2500 هكتار[4].

يقول ياكونو المتخصص في دراسة تاريخ وجغرافية منطقة حوض الشلف من بايلك الغرب أن الخشب هو المادة الأهم التي استطاعت خلق حرف عديدة لسكان المنطقة، وجعلته قادرا على خلق تجارة حقيقية، حيث كان يؤدي الخشب إلى ظهور مجموعة متنوعة من الصناعات التي تغذي التبادلات مع سكان السهول، تقوم العديد من القبائل الجبلية بإعداد الفحم، مثل سنجاس وأولاد سيدي صالح، ويضيف أن بني بوخنوس اشتهرت بتصنيع القطران، والبعض منهم يصنع أدوات مختلفة تتراوح من الملاعق الخشبية إلى أذرع المحاريث، بما في ذلك أوتاد الخيام، والقصع (الأطباق)، وألواح الطلبة، وعصي البنادق...؛ نفس الحالة عند أولاد بوفريد وتلعصة في دائرة تنس، وبني زوق زوق من دائرة مليانة، وحميس والونشريس في دائرة الأصنام (Orléansville)، وبني لنت ودوي حسني، من دائرة ثنية الحد، إن تحضير الألواح الخشبية للتوابيت (المدران) التي تمارسها على وجه الخصوص شوشاوة (دائرة الأصنام)، باستغلال مدمر لأشجار العرعار (التويا)، بسبب نقص الأدوات اللازمة لاستخراج بعض الألواح، فإن الأهالي يضطرون لقطع أشجار جد جميلة التي لو قطعت بصفة حسنة لأعطتهم عشرة أضعاف[5].

كما كانت تتجلى الغابات خاصة أثناء الغزوات، سواء لصنع المتاريس أو حاملات المدافع، حيث نجد الباي محمد الكبير خلال فتح وهران يكلف ابنه السيد عثمان تمهيدا للمحاولة الثانية لفتح وهران بجمع الحطب والخشب لصناعة المدافع وما تحمل عليه فتوجه في ربيع الأول 1205 هـ قرب غابة واد البطوح، يقول محمد المصطفى الدحاوي: "فحينئذ بعث ابنه الغطريف الدهقان أبا المكارم السيد عصمان لناحية ضريح الولي الأبر القطب المشهور سيدي ميمون الأسمر رحمه الله تعالى وأمره يقطع من الخشب ما استطاع وأقام من الأجراء لقطع الجذوع ما لا قبل للغابة

(1) المبشر: العدد 187، يوم 15 جوان 1855.
(2) المبشر: العدد 188، يوم 30 جوان 1855.
(3) المبشر: العدد 189، يوم 15 جويلية 1855.
(4) المبشر: العدد 197، يوم 15نوفمبر 1855.
(5) Xavier Yacono, Les Bureaux arabes, Op.cit. p 66.

به ولا دفاع، فغاب ستى [كذا] عشر يوما (16) وقد كشف عن ساق الجد في ذلك وشمر ساعد الحزم للإكثار مما هناك حتى قطع ما لا قبل للدواب بحمله ولا للقراريط بثقله(1)"

وعن أهم أنواع الأشجار المنتشر بالجزائر نجد أن كلوزيل كتب في ملاحظاته: "أشجار الغابات الأكثر تواجدا في محيط مدينة الجزائر هي البلوط الأخضر والدردار والمران والحور الرجراج أو الحور ذو الأوراق الفضية والسرو والزيتون البري والتي تصل بفضل المناخ إلى حجم مذهل بألوانها الخضراء، والتي يختلف لون أوراقها الغامق تماما عن أشجار الزيتون ذات الأوراق الرمادية الموجودة في جنوب فرنسا(2).

كما أن سلطات البايلك كانت تستغل أشجار الغابات _وخاصة في الشرق الجزائري_ في صناعة السفن، حيث كانت تطلق على هذا النوع من الأشجار "أشجار الكراستة"، وهي كلمة فارسية "**كَرَسْتَى**" تعني "اللوازم البنائين ولوازم الحذائين، وهي في الأصل نوع من الخشب المستعمل في المباني وصناعة السفن(3)"، وكانت قطع الأسطول الجزائري تبنى منذ التحاق الجزائر بالإيالة العثمانية بأخشاب منطقة شرشال، حيث يذكر مارمول أنه يوجد شرقي شرشال غابة تدعى المومس، وفيها أشجار عظيمة مثل أشجار الأرز والصفصاف والفلين والرند، ومنها تقطع الأخشاب التي تحمل إلى مدينة الجزائر بقصد صنع السفن" ثم يضيف ببادية تنس غابة في جبل داخل البحر، "ولا يسمح لأحد أن يقطع الأخشاب من هذا الجبل إذا لم يرخص له بذلك عامل الجزائر الذي جعل عليها حراسة دائمة(4)".

والظاهر أن الاستغلال المفرط لغابات شرشال وتنس أدى إلى نفادها بسرعة أواسط القرن 17م، الأمر الذي أدى إلى تعويضها بأخشاب غابات بجاية، خاصة بعد أن وجد الداي مصطفى في عام 1700 أن البحرية الجزائرية قد تضاءلت بشكل كبير، ولم يعد الرياس هم أسياد البحر، وأصبح من الصعب الاستحواذ على السفن في الخارج نتيجة للمراقبة التي تمارس في الموانئ من قبل القوى الأوروبية، وهنا يقرر الداي أن يستأنف صناعة السفن، وإذا لم يكن في الامكان الاستفادة من غابات منطقة شرشال التي جردت بشيء سيء، فإن جبال القبائل الشرقية كانت لا تزال مغطاة بأشجار البلوط والصنوبر، مما أفسح المجال للاستغلال المرغوب فيه بشكل مثير للإعجاب(5).

وفي سنة 1702 توصل الأتراك إلى اتفاق مع المقرانيين في مجانة تعهد فيه الأخيرون بتوفير الأخشاب مقابل حصولهم على أراضي زراعية في المناطق الواقعة بين سطيف وواد زناتي، تم تشكيل مصلحة خاصة بهذا الأمر مقرها بجاية، ضمت إليها جيجل والقل، ووقع على عاتق المقرانيين جلب الأخشاب إلى موانئ جيجل وبجاية والمنصورية، وهناك يتلقون السعر المتفق

(1) مصطفى بن زرفة الدحاوي، الرحلة القمرية، خزانة بلقرد بوكعبر، معسكر، اللوحة 108.
(2) Bertrand Clauzel, op.cit. p 133.
(3) حسان حلاق وعباس صباغ، المرجع السابق، ص 190.
(4) مارمول، المصدر السابق، ج 2، ص 358.
(5) Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Impr. P. Crescenzo, Alger, 1910, p 587.

عليه، بالإضافة إلى امتياز الاعفاء من دفع أي ضريبة سياسية أو الاضطرار إلى الخضوع لتسلط أو ابتزاز قياد آخرين، عدا الخضوع للموظف المكلف بهذه المصلحة، والذي أخذ لقب وزير الكراستة[1].

كانت الأخشاب تؤخذ من غابات بني ميمون وبني عمروس القريبة من ميناء بجاية، وبما أن أخشاب الزان التي تعد أجود الأخشاب، والتي تتوفر عليها بصفة خاصة قبيلة بني فوغال غرب جيجل، وبحكم أن هذه القبيلة كانت من القبائل الممتنعة فقد لجأ الأتراك إلى إقامة علاقات ودية معها بواسطة المرابطين، ومنذ سنة 1750 أوفدوا المرابط الحاج المكي بن عبد القادر أمقران للإقامة في جيجل، ونجح في إقامة علاقة مع بن حبيلص بن عون قائد بني فوغال، وبذلك تمكنوا من الحصول على الأخشاب مقابل تقديم أراضي لهذه القبيلة في الدهامشة وحموية وأولاد عنان في فرجيوة، وأراضي أخرى في ضواحي قالمة[2].

وللتأكيد على الحصانة التي حظي بها المسؤولون المحليون المشرفين على مهمة تأمين حق الانتفاع بالكراستة، ننقل بعض الظهائر والرسائل التي كان يثبت بها باشوات الجزائر تلك الامتيازات:

وجاء في رسالة بعث بها الداي مصطفى لقبائل جيجل في شأن تولية سيدي عبد القادر بن سيدي محمد أمقران "كما أقمناه في مقام والده على شغل البايلك الكاين بالبلد المذكور يجري عليه مثل الكراستة وغيرها من غير ممانع له" بتاريخ أواخر حجة الحرام عام 1114هـ(1702م)[3].

وهذه رسالة بعث بها الباشا من مدينة الجزائر لمباشرة قطع الكراستة بعد التوصل لاتفاق مع بني فوغال:" يتعرف بذلك من يقف عليه جوابنا ويتصل إليه كتابنا إلى سي سعيد بن حبيلص وأحمد بلخير وكافة بني فغال تبقوا بوصول أمرنا عليكم تقدموا تقطعوا الكراستة امتاع البايلك، وأما الوكلاء: الشيخ محمد والشيخ سعيد، وسلِّم من الخوجة وكيل الكراستة"[4].

وبعث باي قسنطينة إلى قايد بني فوغال الذي خلف بن حبيلس: "أمرنا هذا السعيد بيد حاملة الشيخ محمد بن عواز شيخ جبل الكراستة واخوانه بني فغال على أن البلاد الدهمشة التي أعطاها لهم سيدنا الباشة لهم وجددنا لهم عليها على حسب ما كانت بيدهم سابقا، بحيث لا يقربها أحد من بني زونداي ولا الريشية ولا غيرهم من الدايرة والأعراش والذي يقرب بلادهم المذكورة تلزمه العقوبة الشديدة ..من المعظم السيد إبراهيم باي[5]".

---

(1) Ibid, p 588.

إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص 231.

(2) Charles Féraud, Exploitation des forets de la Karasta, R. A, A13, N73, (1869), p 44.

(3) Charles Féraud, Exploitation des forets de la Karasta dans la Kabilie orientale, sous la domination turque, R. A, A12, N71, (1869), p 388.

(4) Charles Féraud, Exploitation des forets de la Karasta …Op.cit. R. A, A13, N73, (1869), p 41.

(5) Ibid, p. 44.

كانت القبائل التي تعود إليها ملكية الغابات أو العمال القائمين على تقطيع الأخشاب وتصنيفها، يستفيدون من أجور متفاوتة، حيث يستفيد شيخ الكراستة من أجرة تدعى العربون، يستفيد منها عرش أولاد خالد من بني فوغال، الذين تعود لهم ملكية الأشجار، كما يستفيد بقية العمال الآخرين من حق الخدمة وحق الرفود ويتقاسمه سكان المناطق المجاورة مثل قرى أولاد خزر وأولاد قاسم وأولاد وارث وبني معاد وبني عيسى[1].

وكانت سلطات البايلك تقوم بتصدير ألواح الكراستة في كثير من الأحيان إلى الباب العالي، حيث ورد في مراسلة أرشيفية بين وكيل الجزائر خليل إلى علي قبطان مؤرخة بتاريخ يوم 17 رمضان 1244هـ (1829م) أنه قد تم اِرسال أربع مراكب محملة بالكراستة، مع قدوم سفينتين لنفس الغرض كذلك، إلا أنه يشير إلى أن السفينتين القادمتين لا تستطيع حملها، لأن هذه الأخشاب تتطلب سفنا أكبر، ولو بالكراء، وتشير هذه المراسلة أن "الكراستة حاضرة على شاطئ البحر فقط، لما كانت هذه الكراستة غليظة وثقيلة جدا كان المصروف عليها وعلى حملها زائدا" ويضيف أنه إذا كان في نية مراد السلطان استخراج الكراستة في العام المقبل، "فاستخراجها بالقيمة التي أخرجت بها في هذه السنة المباركة لا يمكن، لأن النشارين الذين هم في محل الكراستة في مرادهم يطلبون أربعة أو خمسة قروش زيادة في الأجرة عن هذه السنة[2]".

ثلاث سنوات قبل الاحتلال الفرنسي، ونظرا لاحتكار أسرة بكري اليهودية للتجارة وحتى الكراستة مع منطقة القبائل، وتعرض السكان للاستغلال دون دفع مستحقاتهم، وشيوع التحايل في المعاملة والرشاوي، امتنع السكان من تزويد السلطة بهذه المادة، ورغم توسط الداي حسين لإيجاد حلول لهذه الصعوبات إلا ان الحصار البحري الفرنسي حال دون اِرسال آخر شحنة والتي ظلت مكدسة بالميناء حتى سقوط مدينة الجزائر، مما حذا بالسكان إلى حرقها حتى لا يستفيد منها الفرنسيون[3].

كان التل الجزائري يضم عددا هائلا من الغابات، حيث كانت تعد منجما لا ينضب للفلاحين والرعاة والصناع، وكانت تعود ملكية الغابات بطبيعة الحال إلى القبائل الموجودة على ترابها، ولذلك لا يستفيد منها الأجانب عن القبيلة إلا بعد دفع ثمن حق قطع الأشجار لأهالي القبيلة[4].

قدرت مساحة الغابات الجزائرية المتوزعة بإقليم التل والهضاب العليا في بداية الاحتلال بـ: 1.250757 هكتار[5]، وهو التقدير الذي تقدم به بوديكور، أما لويس بياس يعطي تقدير قريب من الأول: 1274172 هكتار، موزع بالشكل التالي على عمالات الجزائر[6]:

---

(1) Ibid, p. 43.

(2) أ. م. و. ج، المجموعة الثانية رسائل من عهد العثمانيين، رقم: 3190، رقم الوثيقة: 78.

(3) Moulay Belhamissi : Histoire de la marine Algérienne, (1516-1830),2e édition, ENAL, Alger, 1986, p 121.

(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص 235.

(5) Louis de Baudicour, Op.cit. p. 52.

(6) Louis Piesse, Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie, comprenant le Tell et le Sahara, Paris, Hachette, 1862, p XLIII

مقاطعة الجزائر	232181 هكتار
مقاطعة وهران	411291 هكتار
مقاطعة قسنطينة	630700 هكتار
المجموع	1274172 هكتار

غير أن احصائيات متأخرة _أواخر القرن 19م_ تشير إلى أن مساحة الغابات الجزائرية قدر بـ 3 ملايين هكتار[1]، وكان تركز الغابات وكثافتها بالمنطقة الشرقية، نظرا لكونها تتلقى أكبر قدر من الأمطار، وكما يوضحه الجدول الموالي، والذي هو عبارة عن إحصاء دقيق لغابات الجزائر ومساحتها، يعود لسنة 1869م[2]:

الغابات في مقاطعة وهران

الغابة	مساحتها (هكتار)
مولاي اسماعيل	12239
أولاد الزاير	5260
شعبة اللحم	2000
مسيلة	2128
المقطع	2275
العقوب	3270
الظهرة	4000
تاوقريت	44900
ويسارت	23000
نسمط	21000
كنيسر	13000
الحساسنة	30000
الصدامة	46000
تاقدمت	6000
القطارنية	10000
أولاد سليمان	22000
التنيرة	15000
سيدي علي بن يوب	3500
جبل سليسن	15000
أولاد مسولن	3000
دايرة	26000
وارقلة	15000
بني سماعيل	13000
أولاد شولي	6500
الناظور	7638
سبدو	8000
عين أفير	5000
أولاد رياح	9000

مقاطعة الجزائر

الغابة	المساحة
الونشريس	32400
سوماتة	18000
أولاد عنتر	14400
كسانة	13000
أولاد دردار	8000
أولاد بلال	7500
ضواحي تنس	6200
العطاف	2400
مجاجة	1200
بورنويس	1800
مسفران	12000

(1) Henri Lefebvre, Les forêts de l'Algérie, Giralt, imprimeur-photograveur, Alger, 1900, p. 1.
(2) Chabassière, Jules, Croquis de l'Algérie (carte), imp. de Bastide (Alger), 1869. Format : 1 fille; 75 x 53 cm, B. N. F, département Cartes et plans, GE C-1362.

بني مناصر	6000
موزاية	5600
عين تلاريد	5200
بني خلفون	4000
ثنية الحد	4000

فليسة	3200
وزرة	3000
بودواو	8000
بني سليمان	16000
جرجرة	8000

مقاطعة قسنطينة

الغابة	مساحتها
سكيكدة	82000
قالمة	79000
بجاية	77000
باتنة	71000
القالة	56755
عنابة	53442
سطيف	51700
قسنطينة	50790
سوق هراس	50400
بسكرة	46965
تبسة	46300
جيجل	42000
عين البيضة	23950
برج بوعريرج	20176
بوسعادة	12600

الظاهر أن الغابات تعرضت لاستنزاف خطير، أدى إلى تجريد مناطق واسعة جدا لتصبح مناطق مقفرة، ولم يكن الاستنزاف بفعل الاستغلال المفرط في صناعة الكراستة، بل كان كذلك من جهة أخرى بسبب الرعي الجائر، والرغبة في خلق مساحات محروثة، وفي هذا الصدد يقول بوديكور: " يخبرنا التاريخ أنه في عام 1789 قام الداي الحاكم في ذلك الوقت بتجريد منطقة مدينة الجزائر من جميع الأشجار الكبيرة لبناء سفن جديدة و40 زورقًا حربيًا و10 قاذفات قنابل، هذا الاستغلال ربما تم باحتياطات أكثر من المعتاد لكن النتيجة كانت نفسها بفضل القطعان العربية، وفي عام 1830، عندما هبطنا، لم يقدم لنا ساحل الجزائر سوى طبقة سميكة من فرك وأشجار النخيل القزم[1]، وتشير جريدة المبشر إلى أن الأهالي كانوا يتغافلون عن المحافظة على الثروة الغابية "لكنكم تتغافلون عنها وتسرحون دوابكم في الغياب تاكلوا الأوراق الجديدة، وتفسدوا الأشجار وتحرقون أيضا في أراضيكم النار من غير احتياط وتنتشر إلى الغياب وتتلفها[(2)]".

وتشير التقارير الاستعمارية إلى أن سبب اندثار كثير من الغابات يعود إلى: "تداول الحروب وتتابع الفتن، فهذا هو السبب الأكبر، ولكن هناك بواعث أخرى من جملتها ما أنت متمسك به من عادة أجدادك، ألا ترى أن أعراشا عديدة يتعمدون اطلاق النار في الغاب لأجل احداث مراعي لمواشيهم، وكذا أنت في نفسك تستهلك ما استطعت من الشجر للانتفاع بالدباغة والصمغ، كما أنك إن أردت بيع أحمال من الفحم تقطع ألوفا من الأشجار الصغيرة ولا تبالي بفسادها وكذلك

(1) Louis de BAUDICOUR, Op.cit. p 18.

(2) المبشر: العدد 36، يوم 28 فبراير 1849.

إن رأيت مواشيك في فصل الصيف غير مكتفية بأعشاب البطحات تسوقها إلى الغاب فتأكل منها عذبات الأشجار وتتركها عرضة للبوار(1)".

الحلفاء: توجد نباتات الحلفاء بالجزائر في منطقة النجود حيث الأمطار القليلة، والتربة الغير الفيضية، ويحدها جنوبا الإقليم الصحراوي، وشمالا سفوح الأطلس التلي، وتنتشر بكثرة في منطقة النجود الغربية، وذلك لقلة الأمطار في هذه المنطقة، حيث نجدها في منطقة سعيدة وسبدو وفرندة والمشرية والعين الصفراء وفي جنوب الجزائر بمنطقة عين بوسيف وبوسعادة والجلفة ومنطقة البيبان وباتنة وتبسة(2)، أما الأغواطي فيقول أن الحلفاء تنمو في الثماد التي تبعد مسيرة يوم عن متليلي كما تنمو في السعداني قرب المنيعة(3).

الدوم: وهو من النباتات البرية التي تكثر بإقليم التل، يشبه النخيل إلا أنه قصير جدا لا يزيد طوله عن المتر، ينبت في التربة الرملية والطينية على السواء، ويكثر في غابات الأحراش الخالية من الأشجار العالية(4)، ويقول مارمول أن جبل ونشريس لا ينمو به الا الرتم الذي تصنع منه السلال والحصر(5).

2- الصوف والوبر

تشير جريدة المبشر إلى أن صوف الجزائر جيد عموما، رغم عدم الاعتناء به، وتضيف أنه لم يقبل الصنع كما ينبغي في مصانع فرنسا، بسبب امتزاج أصول الأغنام، واختلاف ألوانها، مما يتولد عنه صوف رديئة(6)، وذكر أن أحسن صوف بعمالة قسنطينة أحسن من صوف عمالة الجزائر بشيء يسير، وأدناهما صوف عمالة وهران، لعدم اتقانه ووقوع بعض العيوب التي يمكن ازالتها، وقد لاحظت جريدة المبشر أن الصوف المجلوب إلى أسواق مدن الجزائر مختلط بوسخ "حتى قيل في بعض الأحيان يكون وزن الوسخ أكثر من الصوف، وكان بعض الناس قصدوا الغش في تجار النصارى بتخليطهم الزبل والتراب مع الصوف لتثقل في الموازين(7)"

وتقول المبشر أن من عيوب الصوف الجزائرية: الخشن والحروشة الصلبة مع عدم الليانة وضعفها على ظهور الغنم حتى قيل انها لا توجد في الأعراش المشهورة بكثرة الصوف الجيدة إلا جزة من الغاية في وسط 250 جزة(8)، وتقول أن متوسط وزن جزة الصوف كيلوغرام وستماية غرام تقريبا، وأن مقدار الصوف "الموذحة" المتحصل عليه سنويا ما بين 15 و16 مليون كلغ(9)،

وتقول أن الصوف يباع أحيانا بالميزان وأحيانا بالجزة، بثلاث طرق:

---

(1) P. Trolard, La forêt: conseils aux indigènes, Imprimerie de l'Association ouvrière, P. Fontana et Cie, Alger, 1883, p5.

(2) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 201.

(3) ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص255

(4) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 203.

(5) مارمول، المصدر السابق، ج2، ص 361.

(6) المبشر، العدد 73، 15 سبتمبر 1850.

(7) المبشر، العدد 111، 15أفريل 1852

(8) المبشر، العدد 189، 15جويلية 1855

(9) المبشر، العدد 188، 30جوان 1855.

الأول: تباع بعد جزها بمدة.

والثاني: ساعة الجز، يعني في محله.

والثالث: في الأسواق.

وتضيف أن صفة البيع على الوجه الأول دايما يقع منه التنافس بين المتبايعين، والوجه الثاني يشق على التاجر الشراء حيث لا يمكنه التقليب والحضور بنفسه لبعد المسافة والكلفة، وأما الثالث وهو البيع في الأسواق فإنه الأحسن والأسهل.

وتذكر أنه أقيمت مسابقة لأحسن أنواع الصوف في الجزائر، وبعثت كل عمالة وناحية وقبيلة أجود ما عندها، وكانت النتيجة كما يوضحه الجدول التالي[1]:

<table>
<tr><th>العمالة</th><th>الناحية</th><th>اسماء القبائل</th><th>مواصفات الصوف</th></tr>
<tr><td rowspan="4">عمالة الجزائر</td><td>الأغواط ونواحيه</td><td>أولاد سعد بن سالم
أولاد سي أحمد
أولاد القريني
أولاد يحيى بن سالم
أولاد بن الأعور
أولاد الحماني
أولاد ضيا
أولاد محمد مبارك
أولاد سيدي يونس</td><td>أحسن صوف جيدة، لرفاهيتها وجعدها ورطوبتها</td></tr>
<tr><td>بوغار ونواحيها</td><td>أولاد رمان
أولاد بوعيش
أولاد سيدي عيسى
السواقي
أولاد سيدي عيسى
الورك
العباضلية
الزناخرة</td><td>على الصفة المتقدم ذكرها</td></tr>
<tr><td>المدية</td><td>تيطري</td><td>على الصفة المذكورة</td></tr>
<tr><td>سور الغزلان</td><td>ديرة</td><td>/</td></tr>
<tr><td>عمالة وهران</td><td>معسكر ونواحيها</td><td>سجرارة
حويطة البرج
فليتة
المحاميد وأولاد
حميان الفواقة
الحوارث</td><td>صوف رفيعة جدا على نوع آخر أطول جعدا</td></tr>
</table>

(1) نفسه.

	مستغانم ونواحيها	عمورة أولاد سيدي يحيى الشارف بن لومة أولاد رافع هاشم دروش	
	وهران ونواحيها	حميان بعض الدواير	
عمالة قسنطينة	**برج بوعريريج ونواحيه**	أولاد نايل	
	تبسة ونواحيها	الحضنة النمامشة	
	قسنطينة ونواحيها	الحراكتة عمر الشراقة	صوف جيدة لطولها وقلة جعدها ورطوبتها تماثل الحرير
	بسكرة ونواحيها	أولاد رامة أهل بن علي	صوفة جيد غاية لطوله ورفاهيته
	باتنة ونواحيها	أولاد بوعون أولاد سلطان	صوف طويل رفيع مستقيم دون جعد

المبحث الثاني: الصناعات النسيجية والجلدية والخشبية:

1- الصناعة النسيجية:

تعتبر الصناعة النسيجية من أكثر الصناعات انتشارا في الفضاء الريفي، وذلك نظرا لتوفر الإمكانيات المساعدة على ازدهارها، وخاصة الثروة الحيوانية التي تمد هذه الصناعة بالمادة الأولية المتمثلة خاصة في الصوف وشعر الماعز والوبر، والتي تدعمت بفضل المبادلات الموسمية في فصل الصيف خاصة، حين تأتي نجوع الصحراء يحملون على ظهور إبلهم الزبدة والصوف، وتعتبر هذه الصوف من النوع الرفيع وهي كثيرة الشبه بصوف غنم الاسبان المارينوس[1]، ويقول شالر أن نسج الصوف لصناعة البرانس والشالات والسجاد منتشر في القرى الكبيرة التي هي قرى ريفية، ناهيك عن ممارستها في البيوت[2]، مما يعني أن الصناعة النسيجية بمختلف أنواعها لم تكن حكرا على جماعة أو منطقة معينة، كما يشاهد ذلك في المدن التي يتوارث أصحابها المهنة في الأسرة والبيت الواحد[3]، بل كانت تمارس في كل أنجاء البلاد، فالمجتمع الجزائري ولاسيما الريفي كان ينسج ملابسه وأفرشته وأغطيته، مما أغناه عن الاستيراد، كما يقول محمد باشا ابن الأمير عبد القادر: "ناهيك بها أن تجارتها منحصرة في نتائج أراضيها وصنائعها، فلا تحتاج إلى جلب البضائع من الخارج، إلا ما قل منها، وربما يستغنى عنها[4]".

ويقول شو أن العرب والقبائل يقضون معظم أوقاتهم في صناعة الحايك، وأقمشة الشعر يستخدمونها لتغطية خيامهم، حيث لا يقوم بهذا العلم سوى النساء، وهن لا يستعملن آلة النسيج، وإنما تقمن بربط الخيوط بواسطة اليد[5].

يستعمل في هذه الصناعة الصوف وشعر الماعز، وتستخدم فيه آلات النسيج الكثيرة المنتشرة في بيوت الريف، وكانت أجود أنواع الصوف تخصص في الغالب لصناعة النسيج، والتي تتميز بقصرها ورقتها أحيانا وطولها وخشونتها أو قوتها ومرونتها، وكان كل نوع منها يوجه لصناعة نسيجية خاصة، حيث نجد الصوف المحضرة بمدينة البليدة توجه لصناعة شاشيات مدينة الجزائر[6].

يقدم لنا شوصلر مشهد تصويري عن طريقة العمل في ورشة النسيج التي تديرها النسوة قائلا: "تجلس امرأتان خلف المنسج لتنسجا ألبسة للرجل ولأنفسهما وللأطفال، وينتصب المنسج بصورة مستقيمة ويربط به جزء من الخيوط، وتمرر البقية بواسطة الأصابع، وتثبت بواسطة خشب، وفي الوقت نفسه تجلس امرأة ثالثة خارج الخيمة، وتشد خيوط صوفية بين أربعة أعمدة، وتنسج القماش

---

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص54.
(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 94.
(3) عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بلحميسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001م، ص 157.
(4) محمد باشا الجزائري، تحفة الزائر، المصدر السابق، ج1، ص 36.
(5) Shaw (Dr), Op.cit. p.112
(6) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 275.

الذي تُصنع منه الخيمة"، بينما تغزل امرأة أخرى الصوف مستعملة مغزلا ذا قرص خشبي، يدار بواسطته، وتمسك تحت ذراعها عصا، لفَّت حولها الصوف، وتسحب منها خيطا، وتضعه حول المغزل وتديره فوق فخذها، ثم تبعده عنها إلى تحت وتدعه يدور، وأثناء سحبها للخيط من الصوف ببطء ينشأ خيط سميك[1]".

حسب ياكونو أن صناعة الخيام تأتي في الدرجة الثالثة بعد زراعة الحبوب وتربية الحيوانات بالنسبة للأسرة الريفية، وهي تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة[2]، ثم تأتي بعدها صناعة الملابس للرجال والنساء والأطفال، ويعد الفليج أهم مكونات الخيمة، وكان لونه في القطاع الوهراني أسودا أو رماديا، أما في الهضاب العليا والتيطري وبايلك قسنطينة حيث مجالات قبيلة أولاد نايل اشتهروا بالخيام الحمراء أما الأرباع وأولاد سيدي الشيخ فخيامهم سوداء[3].

ويعقد الديسي في كتابه حول سيدي نايل فضلا بعنوان: "في بيان اختصاص أولاد سيدي نايل بصبغ بيوتهم بالحمرة دون من يجاورهم ويساكنهم من غيرهم حتى صارت شعارا لهم وعلامة خاصة بهم، فيقال لهم أهل البيت الحمراء" حيث يذكر أن شيخَ سيدي نايل وهو سيدي أحمد بن يوسف الملياني هو الذي أمره بالصباغ الأحمر، حيث كوشف بما سيؤول إليه أمر تلميذه من كثرة النسل وانتشار ذريته وأنهم ستكون لهم عزة ومكانة يحسدون عليها، وأعداء يقاتلونهم وأنهم محتاجون في مستقبل الزمان إلى زي وشعار يميزهم عمن عداهم لئلا يختلطوا بغيرهم ويتمكنوا من نصرة بعضهم بعضا، ويضيف الديسي أنه يحتمل أن سبب اختصاص سيدي نايل بحمرة بيته الشعرية أنه هو الذي اختار ذلك، وأراد أن يكون شعارا لأولاده من بعده لكمال علمه بالتاريخ والسير فإنه شريف حسني قرشي، وقريش من مضر ومضر كانت تسمى مضر الحمراء، وذلك أنها كانت له قبة من أدم حمراء، فلا يبعد أن يراعي سيدي نايل هذه المناسبة ويمتاز بهذا الشعار الأحمر ويقتدي به أولاده من بعده محافظة على النسبة العربية الصميمة، وإشارة إلى أنهم من خالص الأسرة المضرية الكريمة[4]، وإلى هذا يشير كذلك الأستاذ محمد صوالح، حيث يقول أن أولاد نايل يصبغون بيوت الصوف والشعر بالمغرة الحمراء لانتسابهم لأحد أبناء مضر الحمراء[5]".

يعتبر لبس القندورة هو لباس عامة الناس في الجزائر سهلا وجبلا، عربا وبربرا، وهو نسيج من الصوف على شكل كيس، جعلت له فتحة في الأعلى لإدخال الرأس، وفتحتان على جانبيه لخروج اليدين، وعرضه باع تقريبا، أما طوله فإلى نصف الساق، ولونه أسود، غير أن حمدان خوجة يقول

(1) شوصلر، المصدر السابق، ص91، ص 93،

(2) Yacono, les bureaux.., Op.cit., p63.

(3) Prosper Ricard, Les arts et industries indigènes du Nord de l'Afrique, Imprimerie Musnicipale, 1918, Fés, p 11.

(4) محمد بن عبد الرحمن الديسي، تحفة الأفاضل في ترجمة سيدي نائل، تح: محمد بسكر، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، ط1، 2016، ص 82.

(5) الصوالح محمد ولد معمر، الكتاب المكمل للتلميذ المومل في تكلم العربية المغربية، ويتضمن أعياد الوطنيين وشرعهم وعوائدهم ولغتهم من الشرق إلى الغرب، مطبعة جوردان، الجزائر 1914م، ص 112.

قندورة الرجل العربي تختلف عن قندورة القبائلي في مادة الصنع، حيث تصنع الأولى من القطن والثانية من الصوف[1].

ومن أشهر الصناعات النسيجية صناعة البرنوس الذي يلبسه الرجال أو يحملونه على أكتافهم، ويغطي كل جسمهم، وهو عبارة عن معطف له شكل دائري، يلصق في وسطه قلمون، ويمكن للرجل أن يتركه معلقا بدون استعمال أو يغطي به العمامة، وهو وسيلة للوقاية من المطر، ويصنع البرنوس قطعة واحدة بدون تخييط، ويتطلب نسجه صوفا ناعمة بيضاء تمزج أحيانا بالحرير، وزخارفه وحواشيه من الحرير في بعض الأحيان، والبرنوس الذي يلبس في فصل الشتاء ويحمل في الأسفار له نفس الشكل ولكنه ينسج من خيوط أمتن بحيث يقي من المطر ويكون لونه أسود[2].

ويقول حمدان خوجة أن البرنوس هو لباس إضافي يلبس فوق "القندورة"، كما أنه لباس الأثرياء في بلاد القبائل، ومن خصائصه أنه قابل للإصلاح والترقيع، ويطول بقاؤه حتى يتساقط رقعة رقعة، وكان برنوس واحد يكفي عادة لمدة حياة الرجل، وهو لا يفارق جسده أبدا[3].

يعتبر **البرنوس الزغداني** الذي اشتهرت به معسكر من أهم الصناعات النسيجية التي برع فيها الجزائريون ونافسوا به حتى الصناعات الغربية، وكان يصنع من الصوف العسلية، كما كان بايات بايلك الغرب يهدونه لكبار موظفي دار السلطان، خاصة عندما يذهبون بالدنوش[4]، وبهذا الصدد يقول حمدان خوجة: "في معسكر تصنع البرانيس السوداء المشهورة، بيد أن سواد لونها طبيعي، ونسيجها متين مسيك لا ينفذه سائل، وتستعمل عادة هذه البرانيس في جميع أنحاء الإيالة، وترسل إلى مصر وتركيا وترتفع قيمة البرانيس الجيدة إلى 100 فرنك للبرنوس الواحد، والفرنسيون أنفسهم قد أصبحوا مولعين بلبس هذه البرانيس[5]، وتعود أسباب شهرة مدينة معسكر بالبرانيس السوداء إلى وفرة الصوف السوداء في المنطقة كما لاحظ ذلك فاغنر، والذي يقول أن وفرة الصوف السوداء جعلت أغلب رجال الأمير يرتدون البرانس السوداء[6].

ويذكر مالتسان أن قبائل بني عباس الثمانية والساكنة بأربعين قرية ببلاد جرجرة تشتهر بصناعة البرانس التي تستعملها الجزائر كلها إلى حد ما، وقال أن لبني عباس دكاكين برانس في مدينة الجزائر[7]، وأقمشة بني عباس أشبه بالملاءة الأوروبية السميكة، وهي مقلَّمة بالرمادي والأبيض، أما برنوس بني ورثيلان فكان أبيضا موحد مثل برانيس الصحراء لكنه أمتن وأسمك منها بكثير[8].

---

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 40. 47
(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 83
(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 40.
(4) مذكرات أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 36، 37.
(5) حمدان خوجة، المصدر السابق، 73.
(6) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، ص 135-175.
(7) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج2 ص159
(8) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المصدر السابق، ج6، ص 188.

كما كانت النساء بالأرياف ينسجن لباسهم الذي يعرف باسم الحايك، الذي ينسج من الصوف أو الحرير أحيانا، والذي يستعمل أحيانا كغطاء للفراش لا يوجد أفضل منه لتوفير الدفء مع خفة وزنه(1)، ويذكر شو أنه قطعة مربعة الشكل طولها 6 أذرع وعرضها 5 أو 6 أقدام، يستخدم لدى القبائل والعرب كلباس كامل وفراش وبطانية في الليل(2)، ويقول حمدان خوجة أن الحايك كانت تزين أطرافه بنوع آخر من النسيج يبلغ عرضه مقدار أربع أصابع من اللون الأحمر أو الأزرق، صوفها الملون مستورد من مدينة الجزائر، أما النساء الثريات فيغطين رؤوسهن بقطعة من قماش أو منديل من قطن(3).

أما نساء الطوارق فكن يرتدين قندورة يلبسنها فوق قميص فضفاض يسمى "السورية" ويغطين هذا اللباس بقطعة قماش طولها حوالي ستة أمتار، وهي تشبه الحايك لدى النساء العربيات، وليس للمرأة التارقية من شغل سوى الخياطة(4).

كما أنتجت هذه الصناعة نوعيات رفيعة من الزرابي، عرفت كل جهة بأسلوبها الخاص ورسومها المميزة، فهناك زرابي الشلالة ومستغانم والأطلس الصحراوي والكلاتمة والحراكتة والنمامشة والقرقور وعمور، وكانت زرابي قلعة بني راشد قد فاقت جميع أصناف الزرابي الأخرى، وأصبحت تصدر للمشرق العربي وتبعث لإسطنبول، وذلك لقدة صنعها وتميزها بطابع محلي عريق، وأسلوب أندلسي راق، واشكال ورسوم أناضولية جميلة(5).

برع نساء الريف في إقليم مدينة الجزائر كبني صالح والزواتنة ويسر وبني مناصر في نسج الصوف، حيث كان لا يتطلب عملهن كميات كبيرة منه لصناعة البرانيس والقندورات والشالات، كما اشتهر في هذا الإقليم صناعة الزرابي من نقاط معقودة من الألياف الصوفية المحضرة بإتقان ودقة تكسبها قابلية للتلون بكل الأوان، وتتميز بزخرفتها وبأشكالها ما جعلها لا تقل مكانة عن الزرابي المصنوع في الجهات الأخرى، حيث اعتبرها البعض شاهدا على الرقي الذي بلغته الحرف الريفية في مجال النسيج(6).

كما اشتهر أولاد العباس في بايلك الغرب بتميزهم وسمعتهم الكبيرة في صناعة الأقمشة الجيدة جدا والفائقة(7)، أما مازونة فقد ضمت ما يقارب 1400 نساج، ساهمت في انتعاش هذه الحرفة بمنطقة حوض الشلف والظهرة، حيث أصبح الحايك الذي تنتجه المنطقة واحدا من مكونات الدنوش

---

(1) وليام شالر، المصدر السابق، ص 83.

(2) Shaw (Dr), Op. Cit., p 111.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 40.

(4) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء، المرجع السابق، ص 214.

(5) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 69.

(6) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 275

(7) Yacono Xavier, la colonisation des plaines du Chélif, Op.cit. T1, p. 227.

الأساسية، كما كانت تساهم مازونة بضريبة تتمثل بـ 100 حايك حق الخزينة في فصل الخريف[1]، كما كان بندرومة أزيد من 25 ورشة، للنسيج[2]. حيث كانت بها صناعة قطنية عتيقة منذ العصور الوسطى، يقول مارمول: "ويصنعون أجمل ما في بلاد البربر كلها من أقمشة القطن"، ويذكر مدينة أخرى قريبة منها باسم تبحريت، كان لهم بعض الكتان يصنعون منه قماشا غليظا، وكذلك الأمر بالنسبة لأهل هنين قبل خرابها، حيث كانوا يشتغلون كلهم تقريبا في القطن والمنسوجات[3]".

أما في بايلك الشرق فقد اشتهرت بالصناعة النسيجية بعض قبائل بني عباس بنواحي مجانة التي عرفت بصناعة البرانيس الجيدة، قبائل منطقة القرقور (بني ورثيلان وبني عديل وبني يعلا وزمورة) التي أتقنت صناعة الزرابي والأغطية المتميزة بألوانها الزاهية وأشكالها المتناسقة، وقبائل الأوراس والنمامشة والحضنة التي أتقنت نسج الزرابي والحصر[4]، وتميزت ميلة بوجود عدد كبير من الصناع يعملون خاصة في نسج الصوف الذي تصنع منه أغطية الأسرة[5].

وكانت صناعة الحرير والصوف حسب شالر من أهم الصناعات الجزائرية، حيث بلغت قيمة المستوردات الجزائرية من مادة الحرير الخام التي يأتي معظمها من سورية 80 ألف دولار سنويا، والمنتجات الرئيسية من الحرير هي الشالات والمناديل والأحزمة ونوع من العمائم والقماش، الذي يطرز بالذهب وغيرها من المنتجات التي تستهلك محليا، وهذه المنتجات تباع بأسعار أغلى من مثيلاتها من المنتجات الفرنسية والإيطالية، ولكن المنتجات الجزائرية أجمل وأمتن، وألوانها جميلة ودائمة، وعلى العموم لا توجد بضاعة أوروبية تفوق المنتجات الجزائرية في هذا المجال[6].

أما الفضاء البدوي فيمكن أن نلاحظ فيه ثلاث أصناف من الصناعة النسيجية:

أ- عتاد الخيمة المنسوج: حيث تعتبر الخيمة والغرارة والحمل أهم ما تصنعه المرأة ببلاد أولاد نايل، فالخيمة معروفة باسم البيت، بينما الغرارة هي بمثابة خزانة العرب، يتم صناعتها عن طريق منسج يسمى الفليج، حيث يتم ذلك بتحضير الصوف ومزجه بشعر الماعز، لكي يزداد متانة ثم ينسج بعد أن يسبقه عملية جز صوف الأغنام وقص شعر الماعز وغسل الصوف وغزله وخلطه بالشعر، كما ينسج من الفليج أيضا بعض القطع الخاصة بتجهيز الخيمة وهي الطريقة والشابحة والحمل المسمى بالحيال أيضا، وكذلك **التليس** وهو خُرْجٌ (وعاء من شَعْر أو جلد) كبير يوضع على جانبي الجمل لحمل المقتنيات.

---

(1) أحمد بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900م، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف: محمد بن معمر، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012-2013م، ص 168.
(2) دباب بومدين، بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م، ص 87.
(3) مارمول، المصدر السابق، ج2، ص 295-296.
(4) فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 5.
(5) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2 ص60.
(6) وليام شالر، المصدر السابق، ص 93.

ب- الألبسة المنسوجة: وعلى رأسها البرنوس المصنوع من وبر المخلول (صغير الجمل) وهو بمثابة زينة الرجل، وهو من أرقى وأغلى الألبسة نظرا لدرجة الإتقان وخفة وزنه، ويضاف إلى ذلك القشابية التي تعتبر من خصوصيات أولاد نايل، أما لباس المرأة فهي تنسج لنفسها "الخمري" والذي يكون متقنا وخفيف الوزن ويكون لونه أسودا مع خطين باللون الأحمر.

جـ - الأغطية: وهي الأفرشة والأغطية المختلفة الأبعاد، كالزربية والوسائد والحولي والحنبل والكسا والقطيفة[1].

ولا يفوتنا أن نذكر بهذا الخصوص اختصاص وتميز أولاد نايل بالخيمة الحمراء _كما أشرنا سابقا_ والتي أصبحت شعارهم وعلامة خاصة بهم، فيقال لهم أهل البيت الحمراء، وذلك لأن سيدي أحمد بن يوسف أمره تلميذه سيدي نايل بالصباغ الأحمر، الذي راعى هذه الوصية وعمل بها واقتدى بها أبناؤه من بعده[2]، ويمكن أن ندرج هنا سببا آخر من الأسباب التي ساهمت في اختصاص أولاد نايل بهذا اللون هو أن "إبلهم كلها حمراء" كما يقول التنيلاني في رحلته، ويضيف كذلك أن جبل الصحاري الذي يقيمون فيه يوجد به القرمز الجيد الكثير[3]، والقرمز مادة نباتية تستعمل في الصباغة، كما أن الناصري في رحلته الصغرى يذكر أن ركبهم بات بمنطقة في بلاد أولاد نايل تدعى "الأقرمز"، وهي بين دمد وعمورة[4]، فكل هذه موارد عملت على اختصاص ذرية سيدي نايل بالخيمة الحمراء.

وكانت قبائل لحرار تستخدم الشعر والصوف اللذين تحصل عليهما بعد عمليات الجز في صناعة الفراش، الجلال (غطاء الخيول)، الأكياس الصوفية، المخدات الموجهة لاستعمالات متعددة، حيث أصبحت مثل هذه الصناعات النسيجية حاضرة في معارض عالمية، كمعرض لندن سنة 1862م، حيث شارك فيه بعض الجزائريين بسجادات وفليج وزرابي[5].

كما أن سكان الواحات كان لهم نصيبهم في المساهمة في مختلف الصناعات النسيجية، حيث اعتبرت المورد الثاني لهم بعد زراعة النخيل، وتتمثل الصناعة النسيجية في الصحراء في صناعة: البرنوس الرفيع، الحايك، القندورة، الجلابة، حيث كانت حياكة الصوف هي من اختصاص النساء حصرا في كل أرجاء الصحراء، وهن بهذا يمثلن نصف الناتج الإجمالي للعمل في الصحراء، فهن يساهمن في إنتاج ثروة المجتمع بنفس النسبة مع الرجال، وذلك باستغلال أوقات فراغهن من الأعمال المنزلية[6].

---

(1) مجموعة من المؤلفين، المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل، المرجع السابق، ص 54.
(2) محمد بن عبد الرحمن الديسي، المرجع السابق، ص 82.
(3) عبد الرحمن التنيلاني، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ عبد الرحمن التنيلاني إلى ثغر الجزائر سنة 1816/1231م، المصدر السابق، ص 464.
(4) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الصغرى، المصدر السابق، ص 148.
(5) كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 218.
(6) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 188.

بالإضافة إلى البرنوس والحايك تصنع قبائل الصحراء أقمشة غليظة مثل أكياس الحمولة للأحصنة، والجلال أي الغطاء الذي يوضع على ظهر الفرس، والغرارة، أي أكياس الحمولة التي توضع على الإبل، وأخيرا الفلجة وهو النسيج الخاص بالخيم، وطريقة انتاج النسيج الخشن تتم بخلط الصوف بكميات متفاوتة من وبر الماعز ووبر الإبل، الذي يرفع سعر الأقمشة، لكونه يمنع نفوذ المطر، وأشهر القبائل في هذه الصناعة قبيلتي أولاد ماضي وأولاد نايل، كما اشتهرت حصرا جبال العمور وواحة الزيبان _وخاصة طولقة_ كمراكز لصناعة الحنبل، وهو بساط طويل مقلَّم (مميز بخطوط وعلامات)[1].

كما اشتهر فرع أولاد عامر من أولاد نايل بصناعة الخيم والزرابي وبعض الملابس المحلية والقشابية والخيتوسة (نوع من البرانس) التي كانت تنسج من وبر الإبل، وكانوا يبيعونها في أسواق بوسعادة والمسيلة وتدر عليهم بدخل طيب[2]، وفي بوسعادة وجدت صناعة "البريمة" وهي عبارة عن حبال مصنوعة من شعر الإبل، يستعملها الرجال كرباط للرأس[3].

مارس التواتيون _سواء داخل بيوتهم أو داخل حوانيت_ صناعة غزل ونسج الصوف والقطن، وتحتل هذه الحرفة عندهم مكانة أولى، وقد ظهرت براعة صناعتهم في عمل الأبسطة والأغطية والملابس كالبرانس والكسى، وقد اشتهرت مقاطعة تينركوك في صناعة الأبسطة التي كان يطلق عليها اسم **"الدكالي"**، وكذلك الأغطية المعروفة باسم "فانيس وتريضانت"، وهذه المنسوجات كانت تصنع بقصور المقاطعة المذكورة ولا سيما قصر فانيس وتبلكوزة وعين حمو وطهطاس وزاوية الدباغ، وقد امتاز دكالي تيزكوك بالمتانة والذوق الرفيع وبألوانه المتناسقة مما أكسبه شهرة كبيرة داخل وخارج توات، ويأتي دكالي تيميمون في المرتبة الثانية من حيث جودة الخامات وطريقة توزيع الألوان، وكان يصنع بقصور زاوية سيدي الحاج بالقاسم وبني مهلال ووجدة ومسينات، وكل هذه القصور تابعة لمقاطعة تيميمون، وكان دكالي تيميمون يعتبر في نفس الوقت أفضل من دكالي منطقة توات، الذي كان يصنع بقصور تمي وبودة وميراجن وتمنطيط وبوفادي[4].

وكان أهم ما واجه الصناعة النسيجية في واحة توات قلة المواد الخام من صوف وقطن خاصة، وذلك نظرا لقلة أغنامهم ورداءة صوفها، وقد جربوا زراعة القطن غير أنهم فشلوا في ذلك وقاموا بتعويض النقص عن طريق استيراد الصوف والقطن من القوافل القادمة من الشمال.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نقول أن صناعة النسيج والشعر تعتبر أهم صناعة في الاقتصاد الريفي، حيث كانت تنتج مختلف ضروريات الحياة الريفية، مثل البرانس، والقشاشب (أو الجلالب) والأغطية (كالحنبل والبورابح والحايك) والزرابي والجبب، والخيام، والشواشي، والطيلسانات، والعمائم، والأكياس (أو الشكاير) والملاحف، والتلاليس (جمع تليس) والغرائر والعمائر (جمع

---

(1) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المصدر السابق، ج6، ص 189

(2) سعيد النعمي، مقاومة أولاد عامر للاحتلال الفرنسي، دار الخلدونية، الجزائر، 2019م، ص 60.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء، المرجع السابق، ص 34.

(4) فرج محمود فرج، المرجع السابق، ص 60.

عمارة) والحبال، والخيوط والأحزمة، والطنافس (مخدات)، كما تركزت صناعة الزربية في الواحات الجنوبية كغرداية والأغواط وورقلة وتقرت وبسكرة وبوسعادة والمسيلة، وصناعة البرانس في القبائل، والقشابية (أو الجلابة) في منطقة الأوراس والهضاب العليا، وتقوم على هذه الصناعة حرفة الطرز، والزخرفة النسيجية بالألوان المختلفة، وتشتهر منطقة مزيتة وأولاد إبراهيم بالبيبان بصناعة نسج الحبال من الشعر، وكذلك التلاليس والغراير والعمائر والجراب والخيوط(1).

2- الصباغة:

ومما له ارتباط وثيق بصناعة النسيج صباغة الملابس وتلوينها، وهي من الفنون المعروفة بشتى نواحي القطر الجزائري، لا سيما وأنها كانت تعتمد على ما تنتجه الطبيعة، فشكلت تراثا وعلامة مميزة من الناحية الفنية، مثلما هو الشأن مع الحمرة الخاصة بلون خيمة أولاد نايل، وكان يستعمل للصباغة عدة مواد، من أهمها: المصادر النباتية كقشور الرمان ولحاء الصنوبر والنيلة والطرثوث والزعفران والعفص والفوة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى بعض المصادر المعدنية كالحجارة المؤكسدة من الجبال مثل الزاج والمقرة، ويمثل الصوف الأسود والبني قيمة عالية ببلاد أولاد نايل حيث تصنع منه النسوة صناعات نسيجية مختلفة، حيث كان يسمى لون هذا الصوف بالأدرع(2).

واشتهرت البليدة ودلس وبوسعادة بصباغة الملابس والبرانس الصوفية، حيث كان بها أربع مصانع معدة لهدا الغرض(3)، كما أن الاستهلاك الكبير للجلود والصوف في قبيلة زمورة ببلاد القبائل أدى إلى ظهور صناعة الصباغة كنشاط مستقل، وجد بها أكبر عدد من الحرفيين الصباغين، ويوجد اثنان في قرية بوعزيز واثنان في قرية سويقة واثنان في قرية ذراع حليمة، واثنان في قرية أولاد بلوشات، وواحد في قرية أولاد عثمان، وهناك العديد منهم أيضا في قرية أولاد عبد الواحد، كما كانت صباغة الأقمشة مصدر ثروة في قبيلة أقني أحمد بقبيلة بني يني، بالإضافة لورشات في كل من قرية بني أوجان وإيغيل أومسل(4).

وقد اشتهر سكان دلس بتحضير مادة الصباغة، المستعملة في تلوين الصوف، والأقمشة، والسلل، والأطباق، والقفف المصنوعة من السعف والدوم والحلفة، وهذا ما جعل المسيحيين يحاولون دائما اختراق أسرار تحضير الصباغة والتعرف على المواد المستعملة(5).

وتوجد في الأغواط ربوة تعرف باسم "ربوة الزباش" كان يستخرج منها الجبس المستخدم في تبييض الأقمشة، واشتهر قصر تاويلة" بجبال العمور بغرس أشجار الرمان، الذي كان يخزن

(1) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009م، ص 403.
(2) مجموعة من المؤلفين، المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل، المرجع السابق، ص 59.
(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص69.
(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 270.
(5) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص 224.

ويستعمل في صباغة نسيج الخيم، حيث يقول ابن هطال "وأصاب فيها بعض الناس– في تاويلة_ بيتا مملوءا بالرمان، وهذا دليل على كثرته بهذا البلد، لأنه ليس وقت إبانه[1]"، واشتهرت بوسعادة كذلك بصباغة الأحزمة الصوفية النسائية والتي يستخدم فيها اللك (lek) وهو القرمز، يحملونها إلى بني عباس وبني ورتيلان، كما كان يصدرون مادة القرمز ومختلف مواد الصباغة لأسواق مدينة الجزائر، أما في الزيبان الذي وجدت به الصباغة غير أنه كان يستورد صبغ النيلة (indigo) واللك (ilex) من أسواق تقرت[2].

يمثل لون الخيمة وسيلة لمعرفة مصدرها، فهو يلعب نوعا ما دور العلامة التجارية، فنجد أولاد ماضي يصبغون صوفهم باللون الأسود، أما أولاد نايل باللون الأحمر المائل إلى البني، وهذا ما يمكن القبائل الرحالة الكبرى من التعرف إلى بعضهم البعض عن بعد بواسطة الخيم[3].

عانت الصناعة النسيجية من منافسة المنتوجات التونسية خاصة، والتي كانت تعتبر أرفع الأنسجة الصوفية والأكثر طلبا، حيث كانت واحة بلاد الجريد التونسية تنتج أجمل الحياك، وأجود البرانيس تصنع في مدينة سوسة خاصة جزيرة جربة، كما تعرضت الشاشية الجزائرية منذ أواسط القرن 18م إلى الانكماش، فانحطت نوعيتها وتناقص المشتغلون بها، ولم يعد يقبل على ارتدائها إلا عامة الناس، وهذا ما سمح للشاشية التونسية أن تغزو أسواق المدن الجزائرية[4]، بل والأدهى أن بعض البلدان الأوروبية أصبحت تقلد هذه الصناعة وتبعث بشحنات كبيرة منها لتبيعها في الجزائر[5].

كان إنتاج الصناعات النسيجية على رأس قائمة صادرات الجزائر، حيث كانت تصدر إلى أوروبا والأقاليم الشرقية للإمبراطورية العثمانية، خاصة خلال القرن 18م، على سبيل المثال: الزرابي، الخرق اليدوية المطروزة، خرق لف الرقبة من الحرير، قماش أهلي سميك يشبه الموسلين يستحوذ بالاهتمام، إن حمولات السفن من هذه النوعية كانت تتحول إلى إنتاج من الطراز الرفيع في مدينة أوسنباروك الألمانية، وحظي بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة بداية من القرن 19م، وكان المشترون الأمريكيون يسمونه أوسنبورف انطلاقا من مكان تصديره، غير مدركين بأن مصدريه الألمان قد زودهم به تجار مدينة الجزائر، ويعلق شالر على الصناعة النسيجية بالجزائر بكونها تجري بطرق بدائية والإنتاج عادة يستعمل لاستهلاك أفراد العائلة، ويضيف أن انتاج الأقمشة الخشنة شائع أيضا في الأرياف الجزائرية وأسعار هذه المنتجات رخيصة جدا، وهي من حيث النوع تشبه المنتجات الألمانية التي تباع في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية[6].

---

(1) أحمد بن هطال، حملة الباي محمد الكبير على قصور جبل عمور والأغواط، تح، ناصر مجاهد، ص 10.
(2) ناصر الدين سعيدوني، الصحراء، المصدر السابق، ص 34، 41.
(3) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6، ص 189.
(4) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 187، سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 70.
(5) وليام شالر، المصدر السابق، ص 84.
(6) نفسه، ص 94.

3- الصناعة الجلدية (الدباغة):

تعتبر الصناعة الجلدية فرعا من الصناعات النسيجية، بحكم أن مادتها الأولية توفرها قطعان الماشية من أغنام وماعز وأبقار وإبل، مما ساهم في ازدهارها وانتشارها خاصة لدى القبائل التي تمارس الرعي، وتتوفر لهم القطعان الكبيرة كالأرباع وألاد نايل والنمامشة والحراكتة وأولاد عبد النور، وبهذا الصدد يقول شالر: "أن صناعة الجلود ودبغها صناعة معروفة بكل أسرارها في الجزائر، والجلود المدبوغة على الطريقة المغربية (الفيلالي) تبدو في هذا البلد قريبة من درجة الكمال[1]"

والدباغة هي عملية تحويل جلد الحيوان بعد سلخه إلى جلد صالح للاستخدام، فهي عملية تحفظ الجلد من التعفن وتعطيه مرونة ومتانة، حيث كانت تستعمل الكثير من القبائل شجر البلوط المتوفر في غاباتهم لمعالجة الجلود، وأينما وجدت غابات بلوط وجدت مدابغ غالبا، مثل قرية تلا أوغراس ببجاية، كما كونت قبيلة زمورة ثروة من عمل الجلود التي يعدونها بأنفسهم، لوفرة شجر البلوط، وعندما يكون نقص في هذه المادة يستعملون لحاء شجر آخر يشبه لحاء شجر الجوز، يدعونه "السلخ" يجلبه لهم العرب في أكياس شبكية من مناطق بعيدة جدا في أغلب الأحيان[2].

بالإضافة إلى توفر الأرياف الجزائرية على ورشات لإعداد الجلود هناك قرى أخرى تعتني بتصنيع المنتجات الجلدية، مثل صناعة الأحذية العادية، والأحذية الطويلة، والسروج وأطقم الحصان، وغير ذلك، حيث نجد أنه ارتبطت بهذه الصناعة عدة حرف أخرى تعتمد عليها: مثل الخرازة والدباغة والسراجة، بل نجد تخصصات أدق كصناعة الشبرلة والبشماق والبلغة، وصناعة المحفظات الجلدية الخاصة بالنقود "الدزادني"، ومصلح الأحذية الجلدية الملاخ، حيث كانت هذه الحرفة أكثر انتشارا في قسنطينة على وجه الخصوص، حيث كانت تعد أهم مركز لصناعة الجلود في العهد العثماني، إذ كان يعمل بها أكثر من 15% من اليد العاملة، وجد بها سنة 1840 حوالي 150 دباغ، موزعين على 33 مدبغة، وتضم كل مدبغة من 3 إلى 5 عمال، توفر شهريا ما معدله 20 قطعة جلد بقر، و30 جلد ماعز، و30 جلد غنم[3]، ووجد بها 210 عامل في 75 ورشة لصنع السروج، و480 عامل في 177 محل لصنع الأحذية[4].

أما في إقليم دار السلطان فقد كانت الجلود تحضر وتلون في أحواض مقامة بالجهات القريبة من المدن، ويستعمل جلد السختيان (Maroqin) في صناعة السروج والأحذية والقطع الجلدية المختلفة، وقد اشتهر في هذا المجال الحرفيون العاملون في مدينتي الجزائر والبليدة[5].

تقوم قرية تاوريغت من بني ميمون بصناعة الأحذية حيث وجد بها ورشتان، وكذلك قرية أولاد أمريوب التي تعتبر متخصصة في هذه الصناعة، بدليل أن جميع المناطق المجاورة لا تلبس

---

(1) نفسه، ص 94.
(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 271.
(3) T. S. E. F. A (1840), p 365
(4) سعيدوني، الجزائر عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 69.
(5) سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 274.

سوى أحذيتها، كما وجدت هذه الصناعة بزمورة بمقاطعة إلماين، حيث بها عدة ورشات، تصنع بالإضافة للأحذية منافخ للحدادة (الكير)، كما تشتهر زمورة بصنع السروج وحاملات البنادق والأحزمة الجلدية ووخوز الخيل، التي تصنعها كذلك بلدة تاورقة في قبيلة أولاد محي الدين بمقاطعة دلس، وتبيعها بأثمان باهظة، ومع كثرة ورشات الدباغة ببلاد القبائل إلا أنها لا تكاد تكفي لاحتياجات السكان بها[1].

أما في بايلك الغرب فبالإضافة لاشتهار أولاد العباس بصناعة الأقمشة الفائقة وصناعة السيوف الجيدة والألجمة، فقد كان لهم مساهمة بارزة في الصناعات الجلدية، وخاصة صناعة السروج والأحذية الطويلة المسماة "التماق"، والركاب وكل ما يتعلق بتجهيز الفارس وتسريج الأحصنة، وكانوا يأتون بالجلود من مستغانم ومازونة وتلمسان وحتى من المغرب الأقصى، واشادة بصفتهم كحرفيين وبسبب طبيعتهم الهادئة المسالمة أعطاهم العرب الآخرون تسمية "الحضر"، أي سكان المدن[2].

كما اشتهرت ورقلة بصناعة القرب والركوة والعمورة وغيرها من الصناعات الجلدية، حيث كانت القرب وهي عبارة عن مزود من جلد الماعز أو الإبل تستعمل لحمل الماء وحفظه وتبريده في فصل الصيف، أما الركوة وهي علبة مصنوعة من جلد الماعز، أما العمورة فهي دلو مفتوح الفم مقام على عود مستدير[3].

يقول صاحب تحفة الزائر: "وقد برع أهل المسيلة في إتقان صنعة الدباغة على وجه أتعب غيرهم تقليده في حسن نعومة الجلد وجودة إتقانه[4]، أما أهل توات وخاصة في إقليم تمنطيط فكانوا يستخدمون الجلود القادمة من السودان أو الجلود المحلية، مستعينين بآلات بسيطة كالقالب والمطرقة والمثقب، ومواد محلية لدبغ الجلود بألوان مختلفة، وذلك بواسطة مادة **الطملة**، وهي عبارة عن حجارة مصدرها جنوب زاوية بونعامة، تستعمل للحصول على اللون الأسود بعد وضعها في الماء وتمريرها فوق الجلد، واستخدموا كذلك الملح الممزوج بأغصان نبتة الصلاح التي تنمو في ناحية زاوية الولي عبد القادر بفنوغيل، كما استخدموا قشور الرمان للحصول على اللون الأصفر، والحليب والشب للون الأبيض، أما اللون الأخضر فاستخدموا مسحوق "جنجر"، وتمثلت أهم مصنوعاتهم الجلدية في الشكوة لتخزين الحليب، والحجابات لحفظ الكتب، والأحزمة والنعال والمزود والقرب والجبيرة لحفظ النقود والسروج والأغماد[5].

---

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 270.

(2) Yacono Xavier, la colonisation des plaines du Chélif, Op.cit. T1, p. 227.

(3) رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: تلمساني بن يوسف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص 97.

(4) محمد باشا الجزائري، تحفة الزائر، المصدر السابق، ج1، ص 36

(5) هرباش زاجية، الوضع الاقتصادي في إقليم توات من خلال مخطوط الغنية في القرنين 12 و13 هـ 18 و19م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: بن نعمية عبد المجيد، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012م، ص233.

تمثلت أهم منتوجات صناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية في صناعة الأحذية والأحزمة ومحافظ السكاكين والأمواس والخناجر، وحافظات النقود، وبعض الطنافس والألبسة الواقية من السلاح في الحروب، والواقية من الأشواك في الحصاد والدرس، كما تقوم عليها صناعة الطرز كذلك بالخيوط الجلدية المدبوغة، والمصبوغة خاصة المحافظ والسروج والعماير وبعض الأكياس الخاصة والطنافس، ويقول الأستاذ يحيى بوعزيز أن هذه الصناعة تنتشر في كثير من جهات الشرق الجزائري، وخاصة الواحات[1].

ومهما كان حال هذه الصناعة فإنها لا تضاهي مثيلتها في بعض المدن المغربية، مثل تيطوان وفاس والرباط، وخاصة الجلود المدبوغة الحمراء المشهورة باسم الفيلالي الذي تنتجه قصور تافيلالت بالجنوب الشرقي المغربي، والذي كان يصبغ باللون الأحمر المستحضر من عروق عشبة الفوة ذات اللون الأحمر، مما يكسبه لونا جميلا[2]، وربما ذلك يعود إلى أن مادة الجلد كانت تصدرها الدولة كغيرها من المواد الأساسية[3].

4- صناعة السلال والدوم:

تعتبر صناعة الدوم والحلفاء من الصناعات القديمة التي عرفها البربر منذ القديم في صناعة القفف والحصر والحبال وغيرها، وظلت مستمرة دون تطور يذكر حتى فترة العصر الحديث، فتوسع نشاطها بشكل كثيف، نظرا لتوفر مادتها الأولية، ساعدت الكثير من الحرفيين الجزائريين في انتاج عدة أنوع من الحُصُر، التي كانت تشكل فُرُشا للأرضية تشبه السَّجاد، وكذلك تصنع السلال في الريف من مختلف الأنواع للأغراض المنزلية، وقد كانت سلال سعف النخيل من شط الجريد والحصر المصنوعة من الديس التي تقوم بنسجها قبيلة بني عباس شعبية أيضا في العالم الإسلامي[4].

تعتبر صناعة الدوم والحلفاء أهم حرفة للفقراء في الجزائر، حيث يمارسها كبار السن غالبا، فهي تناسبهم لكونها تتطلب القليل من الجهد مما يتماشى مع ما تبقى من قوتهم، حيث كانوا يزاولون هذا العمل عند أبواب المدن والأسواق خاصة، ليعرضوا منتجات الحلفاء من سلال وحبال، لذلك ظلت هذه الحرفة ثانوية لدى الجزائريين، ولا يتوجهون إليها إلا عند حدوث الجفاف، وهلاك مواشيهم، فحينئذ يتوجهون إلى جمع الحلفاء للتعويض عن خسارتهم، أما في المواسم المطيرة فهم يتوجهون حينها للزراعة ورعي أغنامهم، فتقل اليد العاملة فيها. وأما منتجات الدوم فتتمثل في الحصير والوسائد وأكياس التحميل على الدواب (الشواري)[5].

تشغل صناعة الدوم والحلفاء عددا كبيرا من الأيدي العاملة في عدة قرى من بلاد القبائل، وغالبا ما يأخذ الحرفيون منتجاتهم بأنفسهم لبيعها في السوق، أو يسلمونها إلى الباعة المتجولين الذين

(1) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص404.
(2) عبد الله حمادي الإدريسي، قاعدة المغرب الأقصى قبل فاس سجلماسة ووريثتها تافيلالت تاريخا وأمجادا وجهادا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2016م، ص 249.
(3) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته، المرجع السابق، ص 226.
(4) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص145
(5) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 201.

يأتون إليهم ويأخذون مسؤولية بيع المنتجات بمقابل مالي، ومن بين القبائل التي يبدو أنها مختصة في هذا النوع من الصناعة نذكر بني أوزلاقن، وبني أوغليس (تصنع الحصير والسلال وأكياس التحميل من الدوم) وقبيلة بني يعلى (تستعمل الحلفاء)، وكان بقرى زنتار وزراقة وتليوة قاضي وتيغليت وإماعليون وعين علوان الكثير من منتجات الدوم(1).

كما اشتهرت قبيلة جرمونة ببلاد القبائل بصناعة الغربال من أمعاء الماعز، حيث يركبونها على إطار دائري من خشب نبات الدفلى، واستطاعوا بفضل هذه الصناعة التعويض نوعا ما عن ضعف زراعتهم(2).

ويفرق الأستاذ بوعزيز بين منتوجات صناعة الدوم والحلفاء والقصب وصناعة السواول والقداشات، كما يوضحه الجدول الموالي(3):

الصناعة	أهم منتجاتها	مناطق تصنيعها
صناعة أدوات نسيج الحلفاء	الحصائر، السجادات والقفف (جمع قفة) والزنابل (جمع زنبيل) والأطباق والأحبال، والمكناسات، والغرابل، والحبال، الأدوات التي تصلح للشحن والتعبئة والفراش والشد والحزم	تزدهر حيث يكثر نبات الحلفاء كما في مزيتة بجبال البيبان والهضاب العليا
صناعة أدوات نسيج الدوم	المظلات، الطلالع أو الطلاعات (جمع طلاعة أو طلاع) والقفف والسجادات والزنابل والأطباق والغرابل والمكانس والخيوط والحبال	تزدهر حيث يكثر نبات الدوم في المناطق الجبلية كجرجرة والبيبان والبابور والأوراس وحوض والصومام وخاصة سيدي عيش
صناعة أدوات القصب	السلل، الأقفاص، الصناجات (جمع صناجة) وهي تشبه السلة، الأطباق، وخاصة الأطباق المثلثة الشكل تستغل في تجفيف التين والمشمش	تزدهر حيث يتوفر نبات القصب في الأودية والأنهار وخاصة ببلاد القبائل ووادي الساحل ووادي مجاهر وبوسلام ووادي عباس

كما ازدهرت ببلاد القبائل صناعة السواول والقداشات وهي عبارة عن سلل صغيرة وكبيرة، تصنع من خشب هش جدا يعرف باسم "أوفال" وهو نبات الكلخة الذي تشوى ثمرته وتؤكل، وتعرف باسم "أفوجيل"، وإذا تركت تنمو كما ينمو نبات السمار، وتتكون منه أخشاب هشة طويلة ورقيقة وخفيفة جدا، تصنع منه أدوات على شكل سلل القصب، حيث تدعى الكبيرة "سوالة" والصغيرة "قداشة" وتستعمل في جني التين الأخضر واليابس لخفتها ونعومتها وملائمتها للجمع والحمل على ظهور الأحمرة والبغال والإنسان(4).

إن الجزء الذي يستغل من الدوم هي أوراقه التي يصنع منها الألياف، والقفف والحبال، والحصر، والأكياس، والمظلات، ويظهر من عبارة لأبي راس الناصري أن الجزائريين كانوا يصعون من الدوم نوعا من الشاشيات والقفف(5)، ويعود تاريخ استغلال الدوم في صناعة الألياف

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 266.
(2) نفسه، ج3، ص 273.
(3) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 408.
(4) نفسه، ص 408.
(5) أبو راس الناصري، فتح الإله، المصدر السابق، ص 21.

التي تحشى بها الكراسي والمراقد إلى القرن 18م، ومنذ هذا التاريخ أخذت شجيرات الدوم تقل بسبب استغلالها الواسع، واجتثاثها في بعض الأحيان لمصلحة توسيع الرقعة الزراعية لدى الفلاحين(1).

5- صناعة الفحم والأدوات الخشبية:

تعتبر مادة الفحم ضرورية في صناعة الحدادة وتذويب المعادن الثمينة، وصناعة الحلي، حيث تركزت في المناطق الغابية الجبلية، وخاصة في بلاد القبائل، حيث يستخرج من الأخشاب بعد قطعها ودفنها في حفر خاصة معدة لذلك، على شكل آبار صغيرة، وتشعل فيها النيران لمدة معينة، ثم تردم بالأتربة لتنطفي النيران، وتستخرج على شكل فحوم، ويستغل لهذه الصناعة خاصة شجر البلوط، لمتانته وقساوة ناره، بينما فحم خشب الصنوبر يكون هشا خفيفا، وقد اشتهرت منطقة آزفون بإنتاج الفحم وتصديره إلى مدينة الجزائر، حتى اقترن اسم مينائها باسم الفحم، فلقب مرسى الفحم(2).

ومن مرسى الفحم الذي يبعد بضع فراسخ غرب جيجل كانت قبيلة بني قايد من جهتها تزود مدينة الجزائر بالفحم الحجري، والذي استعمل كوقود(3)، كما اشتهرت العديد من القبائل الجبلية بالونشريس مثل سنجاس وأولاد سيدي صالح بإعداد الفحم، أما قبيلة بني بوخنوس فقد كانت تقوم بتصنيع القطران(4)، هذه المادة التي اشتهر بإنتاجها خاصة البدو الرحل سواء لإعطاء مذاق خاص للماء الموضوع في القرب أو حتى علاج لبعض أمراض الخيول، وكذا جرب الإبل(5)، كما اشتهرت قبيلة بني حسن ببايلك التيطري هي الأخرى بصناعة القطران(6).

استخدم التواتيون أخشاب أشجار البلبال والطلحة الموجودة في مجاري الأودية، ومن النخيل غير المثمر في تحضير الفحم النباتي لاستعماله في أغراض الاشتعال والتدفئة، وكانت مراكز هذه الصناعات في كل قصر من قصور مقاطعة أولاد سعيد والجريفات والحيحة وشروين بمنطقة قورارة وبودة وتسفاوت بمنطقة توات(7).

كما استغلت الكثير من القبائل الجبلية غاباتها في صناعة مختلف الأدوات الخشبية، حيث يقول لامبير: "القبائلي حطاب وحداد، حيث تأتي من هناك جميع الأطباق المحلية في الجزائر، وهناك على وجه الخصوص يتم اعداد أطباق خشب الزان الفخمة المسماة القصعة، التي يقدم فيها كل يوم الطبق الوطني الكسكس(8)"

فالثروة الخشبية كانت تستغل لصناعة أدوات منزلية وفلاحية مثل: الملاعق الصغيرة والمغارف الكبيرة والقصعات والمثارد والمجامع والمحاريث والصناديق والخزائن، والطاولات

(1) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 203.
(2) Shaw (Dr), op.cit. p 327.
(3) Henri Garrot, Op.cit. p 588.
(4) Xavier Yacono, Les Bureaux arabes, Op.cit. p 66.
(5) Ibid, p. 41.
(6) A. N. O. M: GGA 50II 240.
(7) فرج محمود فرج، المرجع السابق، ص 61.
(8) L'abbé Edmond Lambert, Op.cit. 337.

والكراسي والقباقب والأسرة والغرابل والمحامل والأقفال التي تدعى الشلالات وأيدي الأمواس والسكاكين والخناجر والمناجل، وأرجل الفؤوس والمساحي والمدرات والمكانس والقادومات وغيرها، كما كان بعض الحرفيين يمارس عليها صناعة النقش والزخرفة لمختلف الأدوات المنزلية كالصناديق والأبواب والنوافذ وقصع عصر الزيتون، وأركان الأبواب وإطاراتها العلوية والسفلية والجانبية، حيث استغلت في هذه الصناعات الخشبية أشجار البلوط والزان والزيتون والعرعار والصنوبر والزبوج والأرز والفرنان[1]، هذا الأخير الذي كانت تصنع منه سدادات قارورات الزيوت ومختلف السوائل، نظرا لاتساع مساحة أشجار الفلين المقدرة بـ 440 ألف هكتار، المتركزة خاصة في الإقليم الشمالي الشرقي من الجزائر[2].

6- صناعة الصابون والشموع:

كان يتم تصنيع الصابون إما من بقايا الزيتون المعصور، وإما بالرماد، ويشير الأغواطي أن صناعة الرماد الذي يصنع به الصابون يعالج بنفس طريقة صناعة البارود[3]، وهناك من يصنعه بخلط الجير مع الصودا كقبيلة الفناية، اشتهرت بتصنيع الصابون وانتَّاجه عدة جهات بالإيالة الجزائرية، ومن أشهرها قلعة بني راشد التي اشتهرت بصناعة الصابون من رماد الضرو، وهو أجود أنواع الصابون في الغسل لثياب الصوف والبدن[4]، ويستشف من كلام الأغواطي أن القبائل التي كانت تنتج البارود تنتج الصابون، وخاصة في الجنوب الجزائري، كما وجد الفرنسيون عند احتلالهم لمدينة بوسعادة 40 صانعا للصابون، كما اشتهرت بتحضيره قبيلتي بني راشد ومجاجة شمال واد الشلف، وقبيلة بني بوخنوس بالونشريس[5].

أما في بلاد القبائل فقد كان يتم توفير المواد الأولية لصناعة الصابون من نفس المناطق التي تنتج الزيوت، قرب معاصر كل قبيلة، كما يتم استخراج الصودا من رماد نبتة الآس، التي تنمو في المناطق المنخفضة، وخاصة عند بني عباس، وقد كانت هذه الحرفة كذلك من حرف الفقراء الذين ليس لهم وسيلة أخرى للعيش غير ارتياد الغابات وحرق نباتات الآس[6].

لقد أدت عملية تصبين الزيوت في بلاد القبائل إلى تصدير الصابون بكميات كبيرة، وقبائل بني أوغليس وفناية وبني عباس هم الذين أعطوا الدفع الكبير لتنمية هذه الصناعة بالمنطقة، حيث اشتهرت بها قرى تيفرة وتيبان وتمزقوق وزكارة وتيغليت وإمليون وآيت علوان في قبيلة بني وغليس، وقرية تيغليت أونقراج بقبيلة الفناية، ونشير إلى أن صناعة الشموع كانت تتم باستخدام شمع العسل المصفى، اشتهرت بصناعتها القبائل التي كانت تمتلك أجباح النحل خاصة[7].

---

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 404.
(2) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 198.
(3) سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء، المرجع السابق، ج2، ص 255.
(4) مجهول، مخطوط أحوال القلعة الراشدية، بنسخ البشير محمودي البرجي، ص 6.
(5) Xavier Yacono, les bureaux.., Op.cit., p63
(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص276.
(7) نفسه، ج3، ص 263.

المبحث الثالث: الحدادة وصناعة الأسلحة والصياغة

1- الحدادة

نظرا لكون منطقة القبائل تحتوي على أهم مناجم الحديد، وخاصة في جبل قنديرو، فقد وجدت بقربه قرية تسمى بالحدادين، حيث وبعد خروج الحديد من الأفران يؤخذ جزء منه لاستعماله وتصنيعه في الورشات الثمانية المشغولة باستمرار في صناعة المعاول والمحاريث وغيرها من الأدوات الزراعية، ولا يصنع بحديد منجم قنديرو سوى هياكل بسيطة نظرا لرداءة نوعيته، أما الأشياء الفنية الدقيقة مثل طوابق البندقية فيستعمل فيها القبائليون الحديد الأوروبي المستورد من تونس وقسنطينة والجزائر، بالإضافة إلى استخدامهم حديد السفن الغارقة على سواحلهم(1).

تميزت منطقة فليسة البحرية بإنتاج الأسلحة البيضاء ذات الجودة العالية، فهي تمتلك ورشات لصنع الأسلحة والسكاكين والسيوف الجميلة والطويلة والمستقيمة والمدببة، والتي تسمى "خدامه" ويسميها الفرنسيون "فليسة" من اسم مصنعها(2)، وقد اشتهرت بصناعتها منطقة بني عبد الله بالتحديد.

أما في بايلك الغرب فقد سمح انتاج الحديد إلى نشوء صناعة صغيرة في المناطق التي يوجد فيها القليل من المناجم، مثل بني شعيب في الونشريس الذين يصنعون الفؤوس والسكاكين والألجمة والحلقات الحديدية؛ وفي بني زاوي في منطقة شرشال يصنعون أدوات البستنة ونعال لتقوية خشب المحاريث، أما بربر الونشريس فيستخرجون الرصاص؛ مع جيرانهم في منطقة بني بوعتاب في دائرة مليانة، وينتجون أيضًا الملح الصخري باتباع طريقة بسيطة جدًا: يُترك السماد في الرطوبة لفترة طويلة وتتشكل كتل ترابية مغطاة بالملح الصخري، كما كان تصنيع البارود مهمًا في قبيلة صبيح حسب الكابتن ريتشارد(3).

تنتج صناعة الحدادة عدة أدوات أهمها: الخناجر، والسكاكين والأمواس والفؤوس والقادومات والمساحي والقدور والأباريق والمناجل والمدرات والبنادق والصحون والصنيات والمسامر والأقفال والألجمة والمهامز والدروع والرصاص، والشبابيك والأبواب والنوافذ والسلاسل وأدوات تسمير البغال والأحصنة والخيول وبعض القضبان والشرائح الحديدية، كما كانت تقوم هذه الصناعة على تلحيم الأدوات الحديدية المكسرة وترميم المعطوب منها، وتذويب الرصاص والنحاس، تزدهر هذه الصناعة في كل أنحاء الشرق الجزائري والأوراس، وكان يستغل فيها الفحوم المستخرجة محليا لتذويب الحديد ومعالجة صناعته، كما اشتهرت بوسعادة بإنتاج الخناجر ذات الشهرة الكبيرة والواسعة (البوسعادي) ويشتهر بنو عباس بالبيبان بصناعة الأسلحة وتشتهر قرية الماين بالحدادة وصناعة

(1) كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 278.
(2) محمد أرزقي فراد، المجتمع الزواوي في ظل العرف والثقافة الإسلامية 1749-1949م، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط1، 2015م، ص 40
(3) Yacono, les bureaux.., Op.cit., p 66-67.

الفؤوس والقادومات والمساحي والسكاكين والمسامير والمدرات والتلحيم وتسمير الحيوانات، ويشتهر بنو بوهالي بمعالجة الحديد وتكييفه ويرتبط بهذه الصناعة صناعة البارود كذلك[1].

يلعب الحداد دورا كبيرا في عادات منطقة القبائل، لأنه من يقصد لإصلاح المعاول والمناجل والمحاريث، وفي حال كانت الورشة بعيدة، يصبح التنقل إليها مهمة صعبة ومصدر إزعاج وخطر أحيانا، لذلك يحتفظ السكان بعناية فائقة بأدواتهم، لذلك فقدوم حداد لقريتهم يعتبر نعمة للمنطقة التي قدم إليها، حيث كان عليهم في بعض الأحيان قطع مسافة 6 إلى 8 فراسخ لإصلاح أدواتهم أو شحذها، إلا أن كاريت يقول رغم الأهمية التي حظي بها الحداد إلا أنه نادرا ما يصبح غنيا، بخلاف صانع السلاح الذي يصل في كثير من الأحيان إلى درجة الغنى[2].

أما في الصحراء وخاصة في واحة توات كان كل قصر يحتوي على صانع أو أكثر، يزاول مهنة الحدادة، ويعرف باسم (حداد القصر) وكان من أهم الأعمال التي يقوم بها الصيانة المستمرة للآلات اليدوية الزراعية التي يستخدمها فلاحو القصر، مثل المنجل والفأس وعمل الحدوات للدواب، وكان يتقاضى نظير ذلك حصة يتفق عليها من التمور ومن غلال كل بستان مزروع بالقصر في آخر كل موسم زراعي، بالإضافة إلى أعماله السابقة يساهم حداد القصر في بناء وصيانة سور البلدة كلما دعت الضرورة إلى ذلك[3].

2- تصنيع العملة المزورة:

تزييف النقود تعتبر صناعة اختص بها بعض سكان بلاد القبائل، خاصة القبائل الواقعة على حدود جزئها الشرقي، وجنوبها الغربي كقبيلة أولاد العزيز، وقبائل قيادة عمراوة الموجودة بين سهل شندر وجبل فليسة مليل، وكذلك قبيلة بني مسلايم التي كانت لا تملك حرفة سوى تزوير النقود، حيث كانت قرية أوريغ أوزمور التي كانت خلال فترة الحكم العثماني تنتج معظم النقود المزورة التي تغرق بها كل الجزائر، وقد لاحظ كاريت جزءا من عملاتهم المزورة وقال "أنها صنعت بمهارة[4]"، وهو نفس ما قاله حمدان خوجة في مرآته: "ولهم مهارة عجيبة وكفاءة خارقة للعادة من حيث قدرتهم على تقليد غيرهم في نقش جميع أنواع العملة المعدنية، كعملة الجزائر واسبانيا مثلا، فلو كان لديهم بعض الاتصالات بالجيش الفرنسي لما عجزوا عن تقليد فرنسا في عملتها، تقليدا يجعل الصرافين لا يفرقون بين عملتهم الحقيقية وبين العملة المزورة[5]" بل قد استطاعوا حتى تقليد العملة الفرنسية، حيث يقول كارت: "وقدمت لنا عينات من النقود المزورة لاحظنا أنها صنعت بمهارة" غير أنه يقول أنها تحمل دليلا قاطعا عن مكان أصلها، بحيث وجدنا في أيدينا قطعة نقدية من أصل 5 فرنك مزورة بشكل جيد ولكنها تحمل عبارة فرنسا مقلوبة في جزء من الشريحة" غير أن سلطات الاحتلال ظلت عاجزة عن جمع معلومات عن المواد التي تدخل في تكوين المعدن ولا عن عمليات التصنيع[6].

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 406.
(2) كاريت، دراسة بلاج القبائل، ج3، ص 250.
(3) فرج محمود فرج، المرجع السابق، ص62.
(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 285.
(5) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 45.
(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 285.

يقول إيميل كاري أن الطريقة المستعملة في صنع العملة المزورة رثة وبدائية، إلا أنها سهلة التنفيذ، وهم لا يزورون سوى العملات الفضية من دون نتوءات، ويصنعون قطعا تشبه القطع الحقيقية بحيث لا يمكن التمييز بينهم، يستعمل مزور العملة في آيت الأربعاء مزيجا قاعدته من الرصاص يخلطونه بالحديد الأبيض أو الإيتان الأقل وزنا والأكثر صلابة من الفضة، ويأتي من عناصر هذا المزيج المختلفة من تونس والمغرب حصرا وبالخصوص من الجزائر ودلس، (يذكر أنه تم التخلي عن المناجم المحلية منذ مدة طويلة) وفي زمن الاحتلال (سنة 1857م) أصبح ضرب العملة المزورة منحصرا في قرية واحدة وعدد قليل من العمال، وتذكر التقارير الفرنسية أنه منذ زمن بعيد لم يعد بنو يني يصنعون العملة المزورة إلا نادرا وتحت الطلب، وتوزع الكمية التي يصنعونها بصفة شبه كلية في دواخل افريقيا عبر الصحراء وفي تونس والمغرب، أما عرب الجزائر فمن السهل عليهم التعرف على القطع المزورة[1].

كما اشتهرت قرى آث يني بجرجرة وآث عباس بجبال البيبان ونظرا لخبرتهم الصناعية بصناعة العملة المزيفة، وكانوا يصدرونها إلى العديد من المناطق الجزائرية، وحتى إلى تونس والمغرب، وصار هذا النشاط يؤرق السلطة الحاكمة، خاصة مع عجزها عن اقتحام المنطقة[2]، ويقول شوصلر أنهم يدسونها بين العرب وسكان الصحراء بصورة خادعة[3].

فلجأت إلى سياسة الترغيب عن طريق تقديم عرض لحرفيي آث يني، يقضي باستقرارهم بالأراضي السهلية بوادي سيباو، مقابل تخليهم عن هذا النشاط المضر باقتصادها، غير أنهم رفضوا هذا العرض، كما استعملت أسلوب الترهيب بتسليط عقوبة شديدة على التجار المروجين لهذه العملة خارج منطقة زواوة، كما حدث سنة 1827م حينما تمكن الأغا يحيى من إلقاء القبض على 100 شخص من التجار المروجين للعملة الزائفة في مدن الجزائر وقسنطينة وعنابة وسطيف وهددهم بالموت ما لم يسلم له الحرفيون المواد الأولية والقوالب المستعملة، فاضطروا للرضوخ، ومع ذلك عجزت عن القضاء نهائيا عليها[4].

3- صناعة البارود:

كانت هذه الصناعة من أهم الصناعات التي لم يكن يقتصر انتاجها على مصانع البايلك فقط، بل وجدت مصانع للبارود في شتى نواحي القطر الجزائري، وذلك لولع الرجل العربي بالبارود، الذي كان مادة لحروبه ونزاعاته المختلفة، وللعبه ولهوه في الأفراح والمناسبات المختلفة، كما ازدادت الحاجة إليه منذ ظهوره واختراعه واشتداد الصراع بين الشرق والغرب، حيث يقول الراشدي في الثغر الجماني: "إن البارود الذي هو في هذا الزمان للحروب أساس[5]"، ويقول صاحب مخطوط العز والمنافع: "اعلم أن صناعة الحرب هي من أشرف الصنايع، وأعلاها وأحسنها، والتي

---

(1) Emile carrey, Récits de Kabylie: campagne de 1857, Lévy, Alger, 1858, p. 170.
(2) محمد أرزقي فراد، المرجع السابق، ص 42.
(3) فندلين شوصلر، المصدر السابق، ص 97.
(4)Eugène Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie, op.cit, p 175.
(5) ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 234

يحتاج إليها في أمور السياسة أكثر من غيرها، وبذلك علمنا أنها أعز ما يوجد فيها يكون القهر للخارجين والجبارين والمعتزلة والكافرين(1)".

وقد أرخ الشقراني لظهور صناعة البارود قائلا: "والبارود شيء يتخذ بالمعالجة، ولم يكن في الدهر الأول، وإنما أحدث في نيف وستين وسبعمائة، وذلك أن حكيما يعالج صنعة الكيمياء فعالج ذلك ففرقع له، فأعجبه فاتخذه آلة للحرب، فعمل لذلك الكفرة المدافع والبنادق، فصار في هذا الزمان هو أعظم آلة الحرب، وبذلك بطل المنجنيق وهو آلة من عمل المتقدمين(2)"، وقد عرف البارود في الجزائر وتونس باسم الكسكسي الأسود (كسكسي أبركان في بلاد القبائل) نظرا لما بينه وبين الكسكسي (الطعام) من تشابه في التحبيب(3).

يستخرج ملح البارود بعدة طرق ومن أشهرها:

الطريقة الأولى: ترمى الأتربة المشبعة بالبارود الأبيض في حفرة في الأرض مخروطية الشكل، لكنها تبقى تحبس أعلى قليلا من القاع بواسطة شبك أفقي من الخشب، ويصب الماء على الأتربة فيتجمع في الفراغ تحت الشبك مع ما تجرفه من ملح البارود، وتحفر قناة صغيرة في الجزء الأسفل من الحفرة لتصلها بحفرة أخرى يكون مستواها أدنى من الأولى ويوضع فيها إناء ليستقبل ذلك السائل وبعدها يبخر السائل بتعريض الانا‌ء للنار فيترسب ملح البارود، ويأتي الكبريت الداخل في تركيبة البارود من أوروبا أما الفحم فمن خشب الدفلى عموما(4).

الطريقة الثانية: وهي التي يذكرها صاحب الثغر الجماني عن كيفية صناعة البارود: "وصفة تركيبه أن يؤخذ من التراب الذي يعلوه شيء كغبرة الملح أو كالثلج الخفيف، ومن علاماته أن تكون مواضعه في المصيف كأنما أهرق فيها زيت، ولها بريق كعنق الحمام الأزرق، وقد يوجد في الخراب والغيران القديمة، والحيطان، وتحت البسط وفي مرابض الغنم من قوة أبوالها، وفي المزابل العتيقة التي يبول الناس عليها، فيجعل في حوض مثقوب الأسفل، ويركز جدا، ثم يجعل عليه ماء ويقطر كراس الصابون، ثم يطبخ القاطر بنار قوية جدا، ثم يفرغ في أواني واسعة ويلقى فيه أظلاف الدوم ونحوها حتى يجمد عليها كالملح، ثم ينزع منها، ويعاد إلى مرجل الطبخ، ويجعل عليه ما يغمره ماء وزيادة أنملتين على غمره، ويطبخ ثم يجفف كما تقدم فتؤخذ خمسة أجزاء منه، وجزء من الكبريت، وجزء من فحم البندق، أو الزرجون، أو البيلم وهو أحسنها بعد سحق كل منها وحده جدا حتى يصير غبرة، فيجعل سحيق الملح في سطلة ويفرغ عليه ماء نقي بقدر الكفاية، ويوضع على فحم محروق

---

(1) إبراهيم الرياش الأندلسي، كتاب العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بآلات الحروب والمدافع، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1511، لو: 6.

(2) أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي، القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، 2014، ص 74. الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 267، نقلا عن محمد بن يوسف الزياني في دليل الحيران، غير أن النص الذي أورده لا يوجد بالنسخة المطبوعة التي حققها الشيخ المهدي البوعبدلي، مما يؤكد أن المحقق تصرف في متن الكتاب بالتهذيب والتلخيص.

(3) درباس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه الحلقة الثالثة، إشراف مولاي بلحميسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990م، ص 15

(4) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6 ص199.

مرتين، فإذا ذاب ينزل ويلقى عليه الكبريت والفحم ويحرك بمدلك حتى يمتزج ثم يجعل في قصاري عريضة ويفتل ويترك حتى يجف ويذخر وله وجوه أخر يسأل عنها أرباب صناعته[1].

الطريقة الثالثة: وهي التي يذكرها الرحالة الأغواطي: "وجميع سكان هذه الصحاري يعرفون فن صناعة البارود وطريقتهم فيه هي هذه: يجمع التراب من الأرض أو من الملاط في القرى المهدمة وهذا التراب الذي كان في الأصل من مادة مالحة يوضع في ماعون ويصب عليه الماء بنفس الطريقة التي يعالج بها الرماد عند صناعة الصابون ثم يغلي الماء إلى أن يصبح خاثرا ثم يؤخذ رطل منه ويخلط مع أربعة أرطال من الكبريت وأربعة أرطال من الفحم المستخرج من شجرة الدفلى وهذه العناصر المختلفة تخلط جميعا في غضون 4 ساعات فتصير بارودا[2].

الطريقة الرابعة: وقد أوردها الرحالة توماس شو بقوله: "ملح البارود الذي يسميه العرب "الملح الهايج" يستخرج من التربة بطريقة خاصة، ويتم عن طريق تجهيز أحواض من القرميد أو الحجارة، وتوضع شباك من الخشب في القعر ويفرش داخلها بحصائر وجريد النخل، ثم يملأ الحوض بالتربة المليئة بالملح ويتم رشها بالماء كل 6 أو 8 ساعات، لمدة 5 أو 6 أيام متتابعة، ويقوم الماء خلال تسربه عبر هذه التربة بحمل جميع جزيئات الملح الذي يصادفه في طريقه ويتجه ليسيل عبر الحصيرة ويصب في الأحواض الصغيرة التي توجد تحتها، بعد تجميع كميات كافية من هذه الجزئيات يتم غليها في قدر معدنية، ثم بتكريرها بعد ذلك[3].

ويقول الرحالة الهلالي السجلماسي في رحلته أنه سئل وهو بالقرب من مدينة عين ماضي عن البارود أطاهر هو أم نجس؟ وذكر له السائل أنهم يصنعون ملحه من تراب يخلطون به الزبل النجس، وقد عمَّت به البلوى، وأضاف أنهم يطبخون الملح بعد ذلك بالماء المطلق طبخا ناعما، حتى لا يبقى فيه شيء من أثر الزبل، ويصير ماء مطلقا ثم يجمد، فأفتاه بأن الملح يطهر بذلك فيكون البارود طاهرا[4].

أما الفحم الذي يعتبر المكون الثاني من مكونات البارود فيعتمد في تحضيره على أغصان نبات الدفلى الذي ينمو على أطراف جميع الجداول المائية أما الكبريت فتوفره التجارة الأوروبية، إلى جانب بلاد القبائل يتم صنع البارود في مناطق أخرى مختلفة مثل نقاوس إذ يمارس جميع سكانها تقريبا صناعة البارود وذلك بفضل تواجد الكثير من ملح البارود بجوارهم.

والظاهر أن الجزائريين استعملوا تقنيات متطورة في صناعة البارود، خاصة المستعمل في الحروب وصد الحملات الأوروبية، والذي ظل الاسبان يعتقدون أنه كان مسموما، كما ينقل ذلك ابن رقية التلمساني في الزهرة النائرة: "والملاعين (يقصد الاسبان) يقولون أن رصاصكم مسموم، لأن المجاريح كلهم ماتوا، حتى المائة لم يبرأ واحد[5]".

---

(1) ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 111.
(2) الحاج بن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص 254-255.
(3) Shaw (Dr), Op.cit. p 26.
(4) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص140.
(5) محمد بن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص 152.

امتهنت صناعة البارود في الجزائر قبل القرن 16م على الأقل، ثم توسعت مع مهاجري الأندلس، وتعتبر منطقة زواوة ببلاد القبائل من أهم المراكز في التل الجزائري في تصنيعه، حيث يذكر ابن سحنون الراشدي أن الباي محمد الكبير "بعث إلى ناحية زواوة من أتاه بالكثير من البارود[1]"، ومن أشهر قرى زواوة في هذه الصناعة نجد قرية آيت العربي التابعة لقبيلة بني يني، التي يشتغل بها أمر المعلمين، حتى أن إنتاجها يعد أفضل مما تنتجه مصانع دار السلطان نفسها[2].

تعتبر صناعة البارود إحدى صناعات بلاد القبائل حيث يفضلون استعمال فحم خشب الدفلى الموجود بوفرة قرب جداول المياه أما الكبريت والملح الصخري فيقتنيان من الأسواق، يوجد مصنع للبارود في قبيلة بني إيراثن بمقاطعة زواوة في قرية آيت موسى أوعيسى، ومصنع آخر في قرية إلماين البلدة المركزية لقبيلة لفناية بمقاطعة أقفادو، ولهذه القرية ظروف عمل فريدة إلى حد ما، حيث نجد ورشة صناعة البارود في مسجد من طابقين، الطابق الأعلى للصلاة أما الطابق السفلي فهو ورشة العمل، وفي مقاطعة إلماين يصنع البارود في قرية تيزي عيدل وتنتج قبيلتا بني عفيف وبني مواحلي كميات كبيرة منه وخاصة في القرى الثلاث أقمون وأحفير وتيقراين ولكن قبيلة غبولة تصنع هذه المادة بوفرة فائقة فكل قرية أو بالأحرى كل بيت من بيوتها هو ورشة تستعمل شبه حصريا لهذا النوع من الإنتاج، وتوجد قرية بني أوجان من قبيلة قيفصار في مقاطعة أماسين مختصة في تصنيع البارود الذي هو من اختصاص قبيلة بني جماتي[3]، ويقول شو: "توجد معامل كثيرة لتكرير ملح البارود في مناطق مختلفة في بسكرة عند القبائل والعرب أيضا، مثل قبيلة بني بوطالب التي تسكن الجبال التي تحد جنوبا سهل سطيف على بعد 35 فرسخ عن بجاية[4]، يقول شلوصر عن بارود القبائل: "وهو سميك وليس له حبيبات متساوية، لأنهم يجهلون طريقة تنقية ملح البارود من أجزائه الترابية، ولذلك فهو قليل القوة[5]"

يذكر الباحث سعيدوني أن البايلك كان يمارس رقابة على صناعة وتجارة الأسلحة والبارود، ورغم ذلك دأبت قبائل الأطلس المتيجي على تحضير البارود وصهر الحديد.[6] وقد ذكرت جريدة المبشر عدة مناطق وقبائل اشتهرت بصناعة البارود مثل قبائل زتيمة وبني زيري بشرشال، والحفاير فرقة من ريغة، وأولاد خويدم، ومازونة وصبيح، حيث كان تداهم هذه المصانع السرية من قبل قوات جيش الاحتلال وأعوانه ويجدون عندهم آلات مخصصة لصناعة البارود كالمهراس والميزان والكبريت والملح[7]، واشتهرت قبائل الصحراء بصناعة البارود، حيث يذكر كاريت أنه في منطقة واد التل والتي تصبح خاوية في فصل الصيف تمتلئ بالخيام في حدود فصل الشتاء إذ تأتي إليها كل

---

(1) ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 255.
(2) درباس لخضر، المرجع السابق، ص 28
(3) كاريت ج3ص277.
(4) Shaw (Dr), Op.cit., p 27.
(5) فندلين شوصلر، المصدر السابق، ص97
(6) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، 271.
(7) المبشر: العدد 50، يوم 30 سبتمبر 1849، العدد 27، يوم 15 أكتوبر 1847 العدد 92، يوم 1جويلية1851، العدد 99، يوم 16أكتوبر 1851، العدد 64، يوم 30 أفريل 1850.

من قبيلتي سلمية ورحمان للاستقرار بها والتفرغ لصناعة البارود، حيث تجد ملح البارود في آثار المنشآت القديمة[1].

كانت تجارة البارود مربحة وتمارسها كل القرى الجنوبية بدون استثناء، ويقول دوماس أن بارود دمد كان يباع في قراطيس من القصب الجاف، ويعتبره من أجود أنواع البارود وأشهرها في الصحراء[2]، ومن غريب ما يذكره سيمون بفايفر أن العرب والقبائل كان محرما عليهم حمل السلاح، ولم يأذن له في حمله حتى اقلاع الحملة الفرنسية أوائل ماي 1830م[3].

4- صناعة البنادق:

انتشرت هذه الصناعة بشتى نواحي الجزائر، وذلك للحاجة الماسة إليها في مواجهات الغزو الاسباني ومختلف الحملات الأوروبية التي كانت تستهدف السواحل، حيث ظهرت قلعة بني راشد القريبة من معسكر كأهم مراكز صناعة الأسلحة النارية وذلك بفضل العائلات الأندلسية والتركية التي حافظت على صناعة البنادق منذ القرن 16م، والتي خصصت لها ورشات عديدة، كما لاحظ شو بمستغانم وجود قصر موريسكي قديم يبدو من هيكله المعماري أنه بني قديما خصيصا لاختراع الأسلحة النارية[4]، والظاهر أنه يشير إلى برج لمحال الذي بنته قبيلة سويد قبل دخول العثمانيين للجزائر، وليس برج الترك الذي ابتناه لاحقا الباي مصطفى بوشلاغم بعد استقراره بمستغانم ووفاته بها سنة 1733م[5].

كما اشتهرت بلاد القبائل بوجود عدة ورشات لصناعة الأسلحة، حيث يرى نيكولا روزاليم قنصل مدينة البندقية بالجزائر أن سكان منطقة القبائل كانوا بحاجة لحيازة الأسلحة للدفاع عن حريتهم في مواجهة سلطة الجزائر[6]، وكانت بنادق قبائل جرجرة لا تضاهي بنادق أوروبا نوعية، فهي تمتاز بطول كبير يصعب شحنها، وتحتوي على زنبرك (نابض) البلاتين بداخلها، إلا أنها نالت استحسان الدكتور شو الذي قال أن قبائل بني عباس تصنع أسلحة نارية جيدة[7]، كما اعتبر الضابط لابين أن قلعة بني عباس مدينة قديمة وصناعية يهتم جميع سكانها بصناعة الأسلحة كما هو الحال في زمورة وبني ورثيلان[8].

---

(1) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، ج6 ص68

(2) مجموعة من المؤلفين، المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل، المرجع السابق، ص 61.

(3) سيمون بفايفر، مذكرات سيمون بفايفر أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974 ص 65.

(4) Shaw (Dr), Op.cit., pp.236-237.

(5) رشيد محمد الهادي بن تونس، نيل المغانم من تاريخ وتقاليد مستغانم، المطبعة العلاوية، مستغانم، 1998م، ط1، ص 36-41.

(6) SACERDOTI (A.): « La mission à Alger du Consul de Venise Nicolas Rosalem (1753-1759) », In. R.A: No 96, Année 1952, p.84.

(7) Shaw (Dr), Op.cit. p.347.

(8) LAPENE (Edouard), Vingt-six mois à Bougie, Présentation de Camille LACOSTE-DUJARDIN et Nedjma ABDELFETTAH-LALMI, Editions Bouchène, Paris, 2002, P.101., p.102.

كما كانت قبيلة فليسة ترصع بنادقها الجيدة التي تنتجها ورشاتها بالفضة والمرجان، وقد حظيت بنادق بلاد القبائل بشهرة واسعة استحقت أن تصدر لتونس وغيرها من المناطق المختلفة، يمتاز القبائل بصناعة البنادق الجيدة ويبلغ طولها 6 أو 7 أقدام ولها ماسورة مثمنة لا مربعة ومقبضها يمتد إلى وسط الماسورة وقاعدتها ذات زوايا وهي مزينة بحجارة أو جواهر صغيرة ذات ألوان متعددة وأسفلها مغطى بنحاس أو بخشب جميل والماسورة موصولة بالمقبض بواسطة ثمان أو عشر حلقات فضية، أما القفل فيشبه ما هو عندنا، الا أن القدر طويلة وعرض غطائها بوصتان أو ثلاث بوصات، ومبرودة لتطلق النار بصورة أجود، والزناد في نفس الحجم، ويحتوي على حجر بينه وبين المربع بوصتان أو ثلاث بوصات، ومع أن البنادق ثقيلة جدا، فإنهم لا يرغبون في تبديلها بالبنادق الأوربية، لأنهم لا يثقون في بقائها مدة طويلة، نظرا لصناعتها الدقيقة، ويصنعون البارود بأنفسهم أيضا، وهو سميك وليس له حبيبات متساوية لأنهم يجهلون طريقة تنقية ملح البارود من أجزائه الترابية ولذلك فهو قليل القوة[1].

يصف الضابط لابين الذخيرة المستخدمة في بنادق منطقة القبائل بقوله: "أن الخراطيش التي تم صنعها في منطقة القبائل تشبه إلى حد كبير الخراطيش الفرنسية، فالرصاصة نادرا ما تكون من عيار الماسورة ونادرا ما تصهر داخل القوالب، وهي تنتج غالبا من أصل رصاصة أكبر، ثم تقطع أو تقص بواسطة السكين، الأمر الذي يجعلها ضعيفة عند الرمي وغير دقيقة وأقل خطورة، وفي الأخير فإن فعالية الرمي في هذه الحالة لا تكون مضمونة بالنظر إلى المسافة الكبيرة التي يأخذها بالإضافة إلى علو الشحنة وطول ماسورة البندقية، لذلك فإن الجروح التي يحدثها هذا الرمي ولو كانت في الظاهر جد خطيرة فهي قليلا ما تكون قاتلة، ويقول أن بارود الخرطوشة ناعم وجد محبب، نوع يتم تصنيعه من طرف قبائل المنطقة، ويكون دوي انفجاره على العموم قويا جدا، وتفسر هذه الحالة من جهة، من خلال الوضعية التي يوجد فيها الرامي، بحيث يكون في حالة ترصد وراء الصخور أو على ربوة، فيحدث عندها الصدى، ومن جهة أخرى تكون بأثر علو الشحنة التي تساوي وزن الرصاصة، حينها غالبا ما تنفجر مواسير البنادق[2].

قد يكون القائد العسكري لابين يؤرخ لفترة انحطاط وانحدار للصناعة الحربية في الجزائر أواخر العهد العثماني، غير أن هذا لا ينفي أنها كانت تتمتع بمواصفات إيجابية أخرى نالت اعجاب مصنعي الأسلحة الأوروبيين، حيث اشتهرت بلاد الجزائر بصناعة الأسلحة النارية بحديد الداماس (Damas) أو الفولاذ الدمشقي الشهير الذي كانت تصنع به السيوف اليمانية والخرسانية والدمشقية في العصور الوسطى[3].

والظاهر أن قلة من الباحثين من تفطن لإتقان الجزائريين لصناعة الأسلحة بهذا الفولاذ، وقد عثرت على مقالة في مجلة مسيحية لبنانية تحدث فيها صاحبها عن شهرة السلاح الجزائري وقوته زمن المقاومة الشعبية، وكيف ألهم هذا السلاح صناع الأسلحة الحربية بفرنسا، حيث جاء في المقال ما مختصره: يقول السيد ماريوس برجار (M. Berger) أحد أشهر الفرنسيين في تجهيز السلاح

---

(1) فندلين شلوصر، المصدر السابق، 97

(2) LAPENE (Edouard), op.cit, pp.105-106.

(3) أحمد الإيبش، معالم دمشق التاريخية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1996م، ص 215.

وصاحب معمل سلاحي كبير في سانت إتيان، قال في مقدمة كتيب جمع فيه شهادات الذين اختبروا أسلحته ومدحوها: "إن معملنا أقدم معمل سبق إلى اصطناع **جوهر داماس** وذلك أنه عندما انتشبت الحرب بين الفرنسيين وأهل الجزائر (1832-1847) رأت الحكومة الفرنسية أن سلاح الجزائريين أمضى من سلاحنا، وكانت بنادقهم تصيب المرمى وتفتك بعساكرنا فتكا ذريعا، فاستدعى أركان الحرب جدِّي وعهدوا إليه بفحص هذه الأسلحة واكتشاف سرها، فسار إلى الجزائر وجمع عددا وافرا من الأسلحة التي كانت عساكرنا غنمتها من العدو، فحلل حديدها وعرف تركيبه، وجعل من ثم يصطنع حديد الأسلحة من الداماس مثل أهل الجزائر، فكان مذ ذاك الوقت لمعملنا التقدم على بقية المعامل الفرنسية في اصطناعه الداماس".

والداماس أو المجهر هو الجوهر الحديدي في الأسلحة النارية، وهو كالجوهر الفولاذي المعروف بالضبان، يتميز بالمتانة والصلابة وصبر أسلحته على الزمان لا يصدئها طول العهد، فعندنا بندقيات مجهرية من نحو 200 سنة فترى حديدها صافيا لم يقو عليه الصدأ، بخلاف بعض البندقيات الفرنجية التي ابتعناها من زمن قريب، فإن الصدأ تولى عليها وأتلفها، وممن عني في الشرق باصطناع المجهر ونالوا فيه ذكرا طيبا أهل دمشق الشام والعجم والجزائر وبلاد الأرناؤوط ومصر[1].

ويؤكد البعض على أن الحرفيين الماهرين ببلاد القبائل استطاعوا حفر فوهة مدفع، وقد جاء بهذا الفن إلى البلاد حرفي من الجزائر، استقر أول الأمر في قلعة بني عباس، ثم أتى لاحقا للاستقرار في جمعة الصهاريج[2].

والظاهر أن أسعار البارود والبنادق كانت مرتفعة حيث ذكر شلوصر أن جيش الباي أحمد كان لا يتلقى البارود إلا من قبل الهجوم بفترة قصيرة، ولا يعطي للمقاتل سوى 10 خراطيش فقط لغلائه، ولما تنفذ العشر خراطيش يحارب بالسيف[3].

إحصاء عام للحدادين وصانعي الأسلحة ببلاد القبائل[4]

المقاطعة	القبيلة	الحدادون	صانعوا الأسلحة
بجاية	مزاية	2	//
	توجة	3	2
	بني بومسعود	//	3
	أولاد تامزلت	3	//
بوداود	بني قسيلة	8	3
	آيت أحمد قارت	7	//
	آيت عمر	4	//
	بني حاسين	4	//

(1) مجلة المشرق، السنة 3، العدد 19، 1 تشرين الأول سنة 1900م، ص 874.
(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 251.
(3) شلوصر، المصدر السابق، ص 65.
(4) Ernest Carette, études sur la Kabylie, Impr. nationale,Paris, 1849, TI, p. 269.

	إمادالن	4	//
	آيت أومالك	3	//
	بني يحيى أو يوسف	3	//
	آيت سعيد بني عمرن	3	//
زفون	زخفاوة	2	3
	بني فليق	5	//
	أولاد سيي يحيى أوسعد الله	2	//
	بني عزوز	22	//
	بني جناد	7	4
تقصابت	بني ورقنون	11	//
	فليسة البحر	25	//
دلس	بني تور	4	//
	عمراوة	8	//
	أولاد محي الدين	2	
	بني غبري	12	
زواوة	بني بوحي	2	
	بني بوشعيب	6	
	بني يعلا	1	
	بني بوعقاش	الكثير	
	بني رباح	1	الكثير
	بني وسيف	الكثير	الكثير
	بني يني	//	//
	بني منقلات	1	//
	بني عيسي	5	
	بني فرعون	2	//
	بني إيراتن	6	
أقفادو	بني وغليس	8	الكثير
	الفناية	7	1
بوغني	بني اسماعيل	1	2
	بني قوفي	2	
	بني بوعدو	2	
	مشراس	1	
	فرقات	1	
	معاتقة		

فليسة مليل	مزالة	3	
	بني شلمون	2	
	بني عمران	1	
	روافع	الكثير	
	بني مالك	7	2
جرجرة الجنوبية	اغيل أومسل	1	
	إيلولة	4	
	بني مليكش	5	
بن هيني	نزليوة	1	
البيبان	بني عباس		الكثير
	كولة أوساطور	1	
إلماين	بني عيدل	8	
	بني خيار مسيسنة	3	
أماسين	صنهاجة	1	
	أولاد جليل	4	
	قويفسار	4	
قنديرو	بني سليمان	8	
	بني حاسين		الكثير

5- الصياغة وصناعة الحلي:

اشتهرت بصناعة الحلي بعض قبائل وقرى بلاد القبائل، وعلى رأسها القرى الثلاث بعرش بني يني: بني لحسن، بني لربعا، تاوريرت، ميمون والحجاج، وقد قدِّرت عدد ورشاتها غداة الاحتلال بأزيد من 120 ورشة، بالإضافة إلى ورشات آث علي أوحرزون القريبة منها وكذلك بني منقلات، والجدول الموالي يوضح توزيع الصاغة على قرى بني يني:

	القرى	**عدد الصَّاغة**
بني يني مقاطعة زواوة	بني لحسن	60
	بني لربعا	30
	تاوريرت ميمون	12
	تاوريرت الحجاج	20
	المجموع	**122**

تمثلت صناعة الحلي بالفضة والذهب في صناعة الأساور والخلاخل والرديف (خلخال رقيق كالأساور) والخواتم الدح (سوار غليظ) والعقود، والعمائم، والتيجان، والأقراط، والمشرفات (نوع من الأقراط) والمقايس (سوار عريض وغليظ يشبه خلخال الرِّجل[1]).

كما اشتهرت بهذه الصناعة بعض قرى الأوراس وقسنطينة وبعض الواحات الصحراوية والقبائل البدوية كبني نايل، الذين أبدعوا في صناعة الحلي مستفيدين من نمط عيشهم وبيئتهم، وقد تم تصديره إلى عدة مناطق من الجزائر بفضل تنقلات الحرفيين الذين عرفوا باسم "المعاليم" لا سيما أولاد بوبكر وأولاد الجيلالي وأولاد لعور وأولاد أم الإخوة، وتميزت صناعة الحلي النايلية ببساطتها وبساطة أدواتها، المتمثلة في الزبرة والرابوز (للمقيم) أو المزاود (للمرتحل) والفحم ورقعة الترزق والكلاليب وقوالب (مواثيل) لنماذج الحلي ومناقيش ومطارق والدابد (الفرجار) والميلق والمجرات وغيرها، وقد توارثت هذه العائلات حرفة الصياغة والحدادة كابرا عن كابر، فكانوا يصنعون الخلاخيل (الذوادي وبطن اللفعة والمبروم والمظفور وراس الحنش) والمكحلة والأساور (السوار والدح والمشبوك والحدايد والمسيبعات) والعصابات (الناصية والتعصيبة والناصية أم صفين) والقلادات (القلادة والخناق والطلق والشنتوف والدرقات) والأبازيم (المدور والخلالة والدرقة) والأحزمة (مختلفة النقوش والأحجام)[2].

إن مهنة الصائغ مكرسة لاحتياجات الطبقة الغنية المترفة، وبالتالي فهي تغني ممتهنيها، رجالا وقبائلا.

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص406.
(2) مجموعة من المؤلفين، المقاومة الشعبية ببلاد أولاد نايل، المرجع السابق، ص 62.

خصوصيات الصناعة الريفية بالجزائر العثمانية ومعيقاتها

1- خصائص الصناعة الريفية الجزائرية:

تميزت الصنائع والحرف الريفية في الجزائر خلال العهد العثماني بمجموعة من الخصائص، جعلتها متميزة عن الصناعات الحضرية المنتشرة في المدن فضلا عن الصناعة في دول الجوار والقارة الأورووربية التي كانت تشهد خلال هذه الفترة نهضة أوروبية أعقبتها ثورة صناعية غيرت مجرى الحياة نحو تطور صناعي متسارع، وتضاعف في الإنتاج في ظرف وجيز.

ولكن ينبغي أن نشير ابتداء إلى أنه ورغم الضعف والتقهقر الاقتصادي الذي عرفته البلاد الجزائرية أثناء القرنين 14 و15م وخراب الحواضر والأرياف واستشراء البداوة والهجرة الداخلية والخارجية، تحسنت الأوضاع طيلة القرن 16م والنصف الأول من القرن 17م، وانتعش الإنتاج الاقتصادي وازدهرت بعض المدن التي عمرها بعض المهاجرين الأندلسيين الأمر الذي ساهم في تحسن النشاط الزراعي وتعدد الصناعات، حيث أضحت كثير من المدن تعج بالصناع والحرفيين، فعرفت البلاد نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة في الأقطار الإسلامية والأوروبية، وهذا ما يناقض الكتابات الفرنسية القائلة بأن الصناعة في الجزائر أثناء العهد العثماني كانت تقتصر على بعض الصناعات التي وصفت بأنها بدائية في طريقة صنعها بسيطة في نوعيتها تقليدية في أساسها[1].

إذا كان هذا هو حال الصناعة في المدن والحواضر الجزائرية فإننا نقول أن الريف الجزائري كان أقل حيوية ونشاطا وتطورا، ولم يعرف أي تحسن على مختلف الصناعات سواء من حيث الكمية أو النوعية، حيث حافظت الأرياف على أدواتها البسيطة والتي كانت تحتفظ بها وتتوارثها العائلات، وحتى في حال التلف، فإنها تحاول إصلاحها بنفسها، دون اللجوء إلى أشخاص متخصصين، ولعل هذا ما ساهم بقسط كبير في تراجع النشاط الصناعي بالأرياف، وانحداره لذيل ترتيب الأنشطة الاقتصادية، فإذا كان المحراث وهو من أهم الأدوات التي يحتاجها الفلاح، فإنه غالبا لم يقتنيه وإنما ورثه عن أسلافه، وحتى إن كان هذا الفلاح من كبار الملاك، فإن نظام التويزة جعله يستغني عن الاكثار من المحاريث، بما أن كل مساهم في عمليه الحرث أو حتى الحصاد يأتي بأدواته، ولا يفكر في تجديدها أو شراء المزيد منها، وروح التكافل هذه، والتي تكون ضمن نطاق العرش والقبيلة تدفع بالفلاح حتى في حالة عدم وجود الآلات الضرورية لمباشرة عمله إلى اعارتها من بقية أفراد القبيلة، وهذا ما دفع بياكونو إلى التساؤل، عن مدى وجود صناعة حقيقية في ظل هذه الحياة البسيطة، وخرج بنتيجة مفادها أن الاقتصاد الريفي لم يكن يتجاوز الإطار القبلي الذي لا يسعه إلا أن ينتج ما يستهلكه، وهو يرى أن أهم أداة في الريف الجزائري كانت تتمثل في رحى الحبوب والتي يتوفر عليها كل بيت في الريف[2]، وفي دراسة أخرى له يقول أن صناعة الخيمة والتي تلعب فيها المرأة دورا أساسيا كانت تأتي في الأهمية بعد زراعة الحبوب وتربية المواشي[3].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 61.

(2) Yacono Xavier, la colonisation des plaines du Chélif, Op.cit. T1, p. 227.

(3) Yacono Xavier, Les Bureaux arabes, Op.cit. p. 63.

إن النشاط الصناعي، مثله مثل النشاط الزراعي ظل بدائيا، ولم تبرز أي منطقة في الجزائر خلال العهد العثماني بأية صناعة يدوية، اللهم إلا بلاد القبائل والتي تعتبر قطبا صناعيا، أو الصناعات البدوية المشتهرة بصناعة فليج الخيام، أو اشتهار معسكر بالبرنوس الزغداني أو بوسعادة بالسكين البوسعادي، وأما عموم البلاد فقد كانت الصناعة تقتصر فيها على الحاجيات الضرورية للسكان، وحتى اشتهار عشيرة أو عرش بصناعة معينة مرتبط أساسا بوجود المادة الأولية في محيطها، فعلى سبيل المثال نجد في محيط منطقة جيجل بعض القبائل تمارس الصناعات التالية[1]:

القبيلة	الصناعة	المادة الأولية
بني فوغال	قطع الأخشاب وصناعة الألواح الخشبية	وفرة الغابات
بني مسلم	صناعة قرميد عرب	توفر مادة الطين الخاص بهذه الصناعة، وتوفر المياه على ضفاف الوادي الكبير ما بين العنصر والميلية
بني قايد	صناعة الفحم	القرب من مدينة جيجل
بني صالح	صناعة القفف وحصائر الصلاة	وجود النبات الخاص بتلك الصناعة في محيطهم
عشيرة حبيلي	صناعة الحبال	وجود مادة الديس في محيطها

ومن هنا نستنتج أن الصنائع في الريف غالبا غير مكلفة لممتهنيها، فهم لا يكلفون أنفسهم عناء استيراد المواد الأولية، أو حتى اقتنائها من السوق، بل هي متوفرة في المجال المشاع لكل أفراد القبيلة، اللهم إلا في حالات قليلة ونادرة مثل ما رأينا سابقا مع بعض القبائل في جرجرة التي تستورد الحديد أو قبيلة أولاد العباس بسهل الشلف التي تستورد الجلود، أو حتى القبائل البدوية التي كانت تمر بها الأركاب المغربية محملة بالجلود والصنعة الفيلالية، وإننا نعتقد لو أن الصناع والحرفيين كانوا يدخلون في مبادلات متعلقة بالمواد الأولية لنتج عنه تطور كبير سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى التجارة.

بالإضافة إلى أن الصناعة الريفية في الجزائر كانت تستمد خاماتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني، مما جعل انتاجها متنوعا، فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا، والجزء الآخر يصدر إلى الخارج[2]، وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة من حيث أهميتها في الاقتصاد الريفي، بعد الفلاحة وتربية الحيوانات، وكانت على أشكال وتخصصات متنوعة حسب جهات الوطن، وحسب المواد الخام التي تصنع منها، وكانت تستقطب نسبة لا بأس بها من السكان، لا تقل عن 5%[3]، إلا أنه ينبغي أن نشير بهذا الخصوص أن الجزائر

---

(1) علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، منشورات الأنيس، الجزائر، ط3، 2011، ص 151.
(2) أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م، ص 62.
(3) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، ص 403.

برزت كمصدر للخامات أكثر من تصديرها للمواد المصنعة، فأكثر ما كانت تصدره بعد الحبوب تمثل في الصوف والجلود، أما المواد المصنعة فتمثلت في بعض البرانيس والزرابي الفخمة.

وعند احتلال الفرنسيين للجزائر وبدايات توغلهم في دواخل البلاد لاحظوا أن الصناعة كانت في وضع مزري للغاية، كما أنهم لم يجدوا أي ورشات كبيرة في البلاد، فضلا عن المصانع، باستثناء عدد قليل من طواحين المياه ذات بناء بدائي وبسيط للغاية، كان عدد كبير منها في محيط تلمسان، وما عدا ذلك فإن كل خيمة عربية كانت تعتبر ورشة تحيك بها النساء كل أنواع الأقمشة الضرورية لملابس العائلة(1).

مارست سائر القبائل الريفية صناعة ذات أدوات بدائية، وكانت موكلة بشكل أساسي إلى النساء، كانت تسعى لتلبية احتياجات الاقتصاد الزراعي في إطار محدد أو في إطار العائلة أو العشيرة أو القبيلة، ومن هنا اكتسبت طابعها، بادئ ذي بدء، افتقرت هذه الصناعة إلى التنوع والتطوير: كانت الصناعات الزراعية أساسًا (طحن الحبوب، تصنيع الزيت المتوسط، تحضير التين المجفف – الكرموس-، الزبيب، التبغ) أو المنسوجات (صناعة الحياك) ، البرانيس ، أكياس المؤن ، أجزاء الخيمة أو الزرابي أو الجلال أو البطانيات للخيول) بإضافة شبكة سلال مع نخيل الحلفاء أو الدوم، بصرف النظر عن صناعة الفحم النباتي وبعض الفخار والأدوات الزراعية الخشنة ، يبدو أن العمل الصناعي غالبًا ما يكون شغلا يمارس بعد انتهاء الموسم(2).

نلاحظ أن الأرياف تتميز عن المدن بخاصية الارتباط الوثيق بين الزراعة والصناعة اليدوية، حيث تصبح العائلة خلية عمل متكاملة، حيث تشكل في كثير من الأحيان وحدة زراعية صناعية، حيث يختص الرجال عادة بالأعمال الفلاحية وتختص النساء بالأعمال الحرفية، مثل الغزل والنسيج وصناعة الأواني الفخارية، وقد نجد بعض التخصص على مستوى القبائل والعشائر والعائلات، ولا تنفصل الزراعة عن الصناعة إلا في المدن، حيث تسعى الصناعة لتلبية حاجيات سكان المدن، وخاصة الفئات ذات الامتيازات التي لا تقتصر على استهلاك ما هو محلي بل تستهلك بعض المنتوجات الواردة من أوروبا وغيرها(3).

ولا يفوتنا هنا التأكيد على دور المرأة ومحوريتها _ليس في النشاط الصناعي فحسب_ بل في سائر قطاعات الاقتصاد الريفي، فالمرأة الريفية كانت تساهم بشكل فعال في العمل سواء داخل الخيمة وحتى خارجها، إذ كانت تقوم بجلب الماء وحمله سواء من البئر أو العيون، وكذا جمع الأخشاب والحطب من الغابة للتدفئة وطهي الطعام، بالإضافة إلى تنظيف مكان المواشي والحلب واستخراج الزبدة من الحليب، ويعتبر طحن الحبوب أشق مهنة بالنسبة لها، بالإضافة إلى عملية الفتيل (تجهيز الكسكس)، وفي حال انهائها لسائر هذه الأعباء اليومية تستغل ما فضل لها من الأوقات للصناعة وحياكة البرانس، وهذا ما دفع ببانانتي إلى وصف المرأة الجزائرية بأنها تظهر عليها ملامح

(1) Pellissier de Reynaud, Edmond, Annales Algériennes, Librairie militaire, 1854, T3, p. 412.

بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص 336.

(2) Yacono Xavier, Histoire de l'Algérie, Op.cit. p 30.

(3) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، ط3، 2011، ص 396.

الكبر بسرعة، فترى الفتاة في العشرين من عمرها تبدو وكأنها في الأربعين[1]، يقول حمدان خوجة: "وهؤلاء النساء اللواتي ينسجن الخيام والحياك والبرانيس هن اللواتي يمخضن الحليب ويستخرجن منه الزبدة، ويتبعن الحصدة ليلتقطن السنابل الساقطة من قبضاتهم، وقد كلفن أيضا بعبء طحن الحبوب وعجن الدقيق، بل وسخرن ليشتغلن بجميع ما يتصل بالشؤون المنزلية على وجه العموم، وبدون انقطاع، ونرى هؤلاء النساء في حالة إهمال تعلوهن أوساخ قد تعرضن للحمى وأمراض أخرى، تنجم عنها أتعاب كثيرة، تدفع بهن إلى غاية الجود بنفوسهن[2].

وفي هذا الصدد يقول الأمير عبد القادر: "إن المرأة عند المسلمين لا تترك الخدمة سواء كانت من بنات الأكابر أو بنات الأصاغر، فإذا كان زوجها فقيرا تشتغل بالخدمة دائما، وإذا كان زوجها غنيا تشتغل بالخدمة في أوقات مخصوصة، لا في سائر الأوقات، وما سمعنا بامرأة معرضة عن الخدمة مقبلة على اللهو والبطالة إلا إذا كانت صغيرة لا تدرك، ولم تصل حد التكليف بشؤون الخدمة، ومن أخبرك بخلاف هذا فقط أخطأ وقد كان والدي من الأشراف الأغنياء، وكان في بيته نحو الستين نفسا بين خادم وخادمة ومع ذلك فإن بناته ونساءه لم يتركن الخدمة اللائقة بهن في أوقاتها المخصوصة[3].

ولعل هذه الأعباء الملقاة على كاهل المرأة الريفية حذا بالكثير من الفلاحين إلى استعمال العبيد والجواري والخدم بالإضافة إلى تعدد النساء، ويذكر الجنرال دوما أن سيدة من الجزائر العاصمة قدمت لتشتكي لقايد ثنية الحد مسألة تعدد الزوجات فأجابها: "أنا مقتنع تماما يا سيدتي أنك لو عشت أياما قليلة فقط في إحدى الخيام العربية، كزوجة محترم، فإنك لن تتأخري في تغيير رأيك لتطلبي بنفسك من زوجك أن يتزوج امرأة واحدة أخرى على الأقل، إنك عندما تجدين نفسك وحيدة في إعداد الخضر، واحضار الماء من المنبع، وحياكة الثياب، وحراسة قطيع الغنم، وتقديم الشعير للخيل وإعدادها للركوب، وإزالة عدة الركوب عنها، والاستعداد للارتحال وفك الخيام وإقامتها، عند ذلك ستتنازلين بإرادتك عن قناعتك وتقبلين تقاسم الليالي مع امرأة تقاسمك تعب النهار[4]"، ومن خلال ما تقدم يتضح لنا ضعف رأي عبد الجليل التميمي بخصوص المرأة الجزائرية ودورها في الحركية الاقتصادية والتي وصفها بـ"الدور المحتشم"[5].

ويذكر قايد مولود أن الإنتاج الحرفي بالريف الجزائري أواخر الفترة العثمانية يركز على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهي في غالبها منتجات عادية وبسيطة أما المنتجات الفاخرة التي لا يطلبها سوى ذوي الجاه والمال مثل البرنوس والزرابي فإنها تصنع بناء على الطلب أو تنتج من غير طلب لكن بكميات قليلة، ويضيف أن العائلات الريفية كانت تحتكر التقنيات الحرفية وهذا أدى

---

(1) Pananti, Op.cit. p. 348.

(2) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 52.

(3) محمد بن الأمير عبد القادر الجزائر، المصدر السابق، ج2، ص 283.

(4) Eugène Daumas, La femme arabe, A. Jourdan, Alger, 1912, p 21.

(5) فاطمة الزهراء قشي، سجل صالح باي للأوقاف 1158-1207هـ/ 1771-1792م، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 5.

إلى بروز التخصص الحرفي عبر بعض جهات الإيالة مثل اختصاص قبائل بني ورثيلان بصناعة البرانيس وقبائل قرقور بصناعة الزرابي وقبائل جرجرة وعنابة وبجاية بصناعة الأسلحة[1].

كما أن الصناعة اليدوية في الأرياف لم يطرأ عليها أي تغيير منذ القرون الوسطى تقريبا، فظلت الحياة الفلاحية ويومية الرعايا الجزائريين في ظل الإيالة تشتغل بنفس الأدوات العتيقة دون أن يطرأ عليها أي تطوير أو تحسين فضلا عن تجاوزها، حيث لاحظت فلنزي أن أول الخصائص المشتركة في المشاهد الريفية والتي تظهر كثوابت، هو ضعف الوسائل التقنية الفلاحية، يستوي في ذلك أشباه الرُّحل والبستانيون، فإنهم يستعملون كلهم أداة حرث وحيدة، وهو المحراث الخشبي، وتتعايش عدة نماذج من هذا المحراث في بلاد المغرب قاطبة، وهي كلها أدوات خشبية لا توجد فيها أي قطعة حديدية بوجه عام، باستثناء قطع التجميع وسكة المحراث، فحسبها أن المحراث المستعمل في الإيالة والذي يصفه بواري سنة 1785 لا يعدو أن يكون سوى المحراث الافريقي في العهد الروماني الذي لم يطرأ عليه أي تغيير[2]، وتضيف أننا لسنا بحاجة إلى التذكير بأن الحصاد يتم بواسطة المنجل، وأن الطواحين اليدوية المعمول بها في العهد الروماني ما زالت تستعمل لطحن الحبوب، وبالتالي فإن ما يسترعي الانتباه هو ركود الطرق الزراعية والآلات الفلاحية، حتى في المناطق التي يتم فيها استغلال الأرض استغلالا مكثفا ويتسم فيها عمل الفلاح بالدقة[3].

فالصنائع والحرف في الجزائر العثمانية كانت تستمد طرق تصنيعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو في الأرياف، ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وترابط الطائفة والأقلية، وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة، وهذا ما أدى إلى اختصاص بعض المدن والمناطق والجماعات بمهن معينة وحرف مميزة، مثل مناطق جرجرة ومدن تلمسان والجزائر وقسنطينة، وجماعات الأندلس واليهود والحضر داخل المدن[4]، وهذا يعني غياب مدارس للتكوين أو معلمين للحرف يقصدهم هواة ومريدي هذه الحرف والصنائع اليدوية، وهذا ما دفع ببليسيي إلى القول أن الصناعة المغاربية في الجزائر فقدت الكثير من خصائصها فضلا عن عدم استفادتها من التحسينات الأوروربية[5].

لاحظ كاريت أن هناك حقيقة غريبة مشتركة بين جميع مناطق الجزائر، وهي أن الصناعة الحديدية والصناعة المعدنية بشكل عام تشتكي نوعا من سوء التقدير والاستهجان، وإذا كان من الطبيعي أن الطبقات الراقية في المجتمع تمتنع عن ممارسة مهن صياغة المعادن لارتباط هذه المهن لديها بدناءة المستوى فلا نجد من المرابطين من يعمل حدادا أو صانع أسلحة أو صائغا، وعندما يكون هناك في القرى أو القبائل المتدينة ورشات للصناعة الحديدية فحتما يكون العاملون بها من

---

(1) بلبروات بن عتو، المدينة والريف، المرجع السابق، ج، ص 651.
(2) لوسات فالنزي، المرجع السابق، ص 56.
(3) نفسه، ص 57.
(4) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المصدر السابق، ص 71.
(5) Pellissier de Reynaud, op.cit, T3, p. 412.

الغرباء غير المنتمين إلى مؤسسة دينية، وغالبا ما يكون هؤلاء من أصل قبائلي، ويضيف أنه مهما بلغت ثروة هؤلاء الحرفيين فإنهم يحتفظون بنوع من الدونية الاجتماعية المتعلقة باسم الحدادين(1).

إن الدناءة التي ألصقت بمهن صياغة الحديد تشمل باقي المعادن عموما، فقد تخلى المسلمون الجزائريون عن مهنة صياغة الذهب لليهود، وهذا من باب الاحتقار لتلك الحرفة والترفع عنها، إذ يندر وجود حداد أو صانع أسلحة أو صائغ للذهب تحت خيمة راع، ولأن هذه الصناعات لا توجد إلا في المدن فإن العرب يقصدونها لشراء حاجاتهم من أدوات وأسلحة ومجوهرات(2).

ولكن حتى نتمكن من إعطاء فكرة حول قيمة وأهمية الصناعة الريفية ومدى انتشارها، نجد أنفسنا ملزمين بأخذ العينة التي اشتغل عليها ياكونو في أطروحته، وهي منطقة حوض الشلف والسرسو، حيث لاحظ بناء على مسح يغطي ما مجموعه 105 قبيلة، ضمن تقرير تفتيش صادر عن المكاتب العربية خلال العقد الأول من الاحتلال، يشير بشكل قاطع إلى أن الصناعة في دائرة مليانة تقتصر على تصنيع المواد الأساسية وأنه لا يوجد أي تخصص، الأمر ذاته في تقرير يتعلق بدائرة شرشال، ويورد نفس الصناعات لمختلف القبائل: الخزف، سلال الدوم، الحايك، البرنس، الفحم، زيت الزيتون والأدوات الزراعية البسيطة، باختصار، اقتصاد يتمتع بالاكتفاء الذاتي، ومن هذه الخاصية الأولى نستخلص ثانيا: التطور الطفيف للنشاط الصناعي، فبالنسبة للملابس، لوحظ خاصة في دائرة ثنية الحد، أن الأهالي اعتمدوا جزئيًا على الملابس التي يجلبها البدو، وفي جبال شرشال، من بين 13 قبيلة، انفردت قبيلة شنوة بممارسة نشاط صناعي، تمثل في صناعة كميات كبيرة من المزهريات البسيطة وحصائر الدوم، وحتى في المناطق التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة، لم يكن يوجد إلا عدد قليل من الحرفيين، ففي عام 1849 في مدينة تنس العربية، وعلى الرغم من تشجيع المكتب العربي، لم يوجد سوى: حدادًا واحدا، وصانع أسلحة واحد، وصباغًا واحدا، وفي شرشال، في الوقت نفسه، كانت الصناعة الوحيدة المشهورة إلى حد ما هي صناعة الفخار(3).

كما ينبغي ملاحظة الطبيعة الغير منتظمة (منقطعة) للصناعات المحلية، بالنسبة لدائرة تنس، تتمثل الصناعة الرئيسية في صنع بعض الحصائر والسلال والقفف، باستخدام الحلفاء، ولكن نظرًا لعدم وجود أي شخص ينغمس فيها بشكل دائم، لا توجد هذه المنتوجات إلا في الأسواق، وعند الحصاد، يبدو العمل الصناعي، عند وجوده، يبدو كأنه أشغال خارج الموسم (أوقات الفراغ). على سبيل المثال، عند بني حوا (دائرة تنس)، 80 شخصا يصنعون الحصائر، والغرابيل، والقفف، والسلال من الحلفا والدوم يتعاطون هذه الأشغال فقط عند التفرغ من أعمال الزراعة ورعايتها(4).

وفي هذا الصدد لا يسعنا سوى أن نتوافق مع الطرح الخلدوني بخصوص الصنائع والحرف سواء في الريف أو في شمال افريقيا على وجه الخصوص، فقد حاول عالم الاجتماع العلامة ابن خلدون أن يلخص أهم خصائص هذه الصناعة بقوله: **"العمران البدوي أو القليل لا يحتاج من**

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج2، ص245.
(2) نفسه، ص 247.

(3) Yacono Xavier, Les Bureaux arabes, Op.cit. p. 64.
(4) Ibid, p 65.

الصنائع إلا البسيط، خاصة المستعمل في الضروريات من نجار أو حداد أو خياط أو حائك، وإذا وجدت فلا توجد فيه كاملة ولا مستجادة وانما يوجد منها بمقدار الضرورة، إذ هي كلها وسائل إلى غيرها وليست مقصودة لذاتها[1]"، ثم يضيف في نفس السياق: "والصنائع في المغرب قليلة وغير مستحكمة، إلا ما كان من صناعة الصوف من نسجه، والجلد في خرزه ودبغه، وكون هذين أغلب السلع في قطرهم لما هم عليه من البداوة[2]".

2- الأقاليم الصناعية في الأرياف الجزائرية

يمكن للباحث أن يلاحظ أن الأرياف الجزائرية كانت تضم إقليمين صناعيين بامتياز، حيث مثلت الصنائع والحرف لدى أفرادها النشاط الأول، مخالفا للقاعدة العامة، والترتيب المعهود، وهذين الاقليمين هما:

أ-إقليم الجبال:

فإذا كان سكان السهول من العرب ليس لهم صناعة بالمعنى الدقيق للكلمة، على الرغم من مهارتهم في صناعة السروج وأزمَّة الخيول والألجمة، فإن سكان الجبال صناعيون بدرجة كبيرة، حيث اشتغلوا بالنجارة وصناعة الأسلحة والسيوف والفؤوس والمحاريث والبرانيس والشواشي البيضاء، وأحجار الرحى وصناعة الصابون من زيت الزيتون ..إلخ[3]، فكان النشاط الصناعي والحرفي يحتل مكانة مرموقة في المجتمع الزواوي خاصة، وحقق السكان بفضله اكتفاء ذاتيا في العديد من المواد المصنعة التي كانوا في حاجة إليها في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والحياة اليومية، وأكثر من ذلك كانت منتجاتهم ذات جودة عالية، وتفيض أحيانا عن حاجتهم، فصارت مطلوبة في غير أسواقهم، وهذا بفضل توفر المعادن التي كان يستخرج بعضها محليا، ويستورد بعضها الآخر، كالحديد والنحاس والرصاص والقصدير[4].

تعتبر الحرف والصنائع عتيقة جدا وأصيلة ببلاد زواوة، فقد ذكر مارمول (القرن 16م) أنهم يصنعون أجود المنسوجات ببلاد البربر، ويضيف أنه يوجد من بينهم من يحسن صناعة البارود حيث تتوفر جهاتهم على معادن ملح البارود ويأتيهم التجار بالكبريت من فرنسا، كما تتوفر عندهم معادن الحديد وفيهم صناع مهرة يجيدون صنع السيوف والخناجر والرماح، غير أنهم لا يتوفرون على الفولاذ حالهم في ذلك حال غيرهم من سكان بلاد البربر وانما يستعيضون عنه بالحديد يجعلونه على هيئة قضبان طوال يضعونها في قدور من طين أو غدران أو يسقونها بالغطس في الماء والرمال والأعشاب ثم يعيدون انضاجها فتكون لها صلابة الحديد ومع ذلك فهو أقل جودة من الذي يجلب اليهم من أوربا[5]، أما وليم سبنسر فيقول أن بلاد القبائل كانت تتوفر على الموجودات الأساسية

(1) عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 858.
(2) نفسه، ج2، ص 862
(3) Eugène Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie: Tell, Kabylie, Sahara, L. Hachette et cie, 1853, p 172.
(4) محمد أرزقي فراد، ص 40
(5) مارمول، المصدر السابق، ج2، ص375.

لمعدني الحديد والرصاص، كما كانت هناك محتويات لأنابيب القرميد والفلوريد وصخر الملح، وحديد بلاد القبائل كان على درجة عالية بصورة عامة، بالرغم من أن استغلاله كان للاستعمال المحلي أكثر منه للتصدير(1).

ومما يدل على شدة عناية أهالي بلاد زواوة بالصنائع والحرف اليدوية، حتى لقبهم ياكونو بـ"القبائل الصناعية(2)" أنهم كانوا يحرصون على تكوين أولادهم وتعليمهم أهم التقنيات المتعلقة بهذه المهن، بل وبلغ من عنايتهم أنهم كانوا يقومون بإرسال بعثات من أبنائهم سواء إلى مدينة قسنطينة أو حتى إلى تونس كي يقتسبوا ويتعلموا على معلميها وحرفييها(3).

ويرجع ياكونو سبب هذا الاهتمام المتزايد بالصنائع والحرف لدى سكان الجبال عموما وبلاد زواوة على وجه الخصوص لعدة عوامل أهمها:

افتقار المنطقة لكفايتها من الحبوب وخاصة القمح والشعير، نظرا للتضاريس الجبلية الغير مواتية لمثل هذه الزراعات.

الاكتظاظ السكاني وشح الموارد الغذائية، حيث أن ارتفاع عدد السكان كان يجعل هذه القبائل أمام تحدي كبير من حيث توفير الغذاء والمؤن، ما أدى بهم إلى ممارسة مختلف الأنشطة، مما كان يلجئ الكثير منهم إلى الهجرة للعمل في المزارع بأحواش متيجة أو كبنائين أو دباغين أو تجار ثيران في قسنطينة أو حتى كجنود مشاة مأجورين في الحكومة العثمانية، وغالبا ما يشار إليهم باسم زواوة، كما شكلوا في مدينة الجزائر طائفة عرفت باسم البرانية، كما تعرضوا في عدة مناسبات لإجراءات الطرد الجماعي، وتم الاعتراف بهم بشكل خاص في الأسواق (السوق المفتوح) وجزء من شارع باب عزون، الحي التجاري بامتياز حمل اسم "سوق القبايل"، وهذه الحاجة المستمرة للتنقل حدت من استقلالهم عن الأتراك، وهو وضع مشابه تماما لحالة البدو الكبار الذين أجبروا على التردد على أسواق التل(4).

وفي الحقيقة لم يقتصر تركز الصناعات على منطقة بلاد القبائل إلا للظروف الخاصة السابقة، وإلا فإن سائر سكان الجبال كانوا صناعيين بدرجة كبيرة، كشنوة بجبال شرشال وقبائل جبال الونشريس وترارة، الذين سبقت الإشارة إلى مختلف الصناعات التي امتهنوها.

ب-إقليم الصناعات البدوية:

حيث نجد هناك بين قبائل البدو وفي قصور الصحراء أهم الصناعات التي برزوا واشتهروا بممارستها، ألا وهي صناعة الأنسجة الصوفية، والتي تعد مع زراعة النخيل الموردان الأساسيان للصحراء، وتتمثل أهم منتجات هذه الصناعة في البرنوس الرفيع، الحياك، القندورات، الجلابيات، حيث تعتبر حياكة الصوف بين قبائل البدو والصحراء اختصاص النساء حصرا، في حين يشتغل

(1) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 141.

(2) Yacono Xavier, Histoire de l'Algérie, Op.cit. p 30.

(3) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 100.

(4) Yacono Xavier, Histoire de l'Algérie, Op.cit. p 30-31.

الرجال بزراعة النخيل، وهنا يتأكد لنا مرة أخرى مكانة المرأة في الاقتصاد الريفي وخاصة النشاط الصناعي، حيث يمثل النساء نصف الناتج الإجمالي للعمل في الصحراء، فهن يساهمن في انتاج ثروة المجتمع بنفس النسبة مع الرجال، وذلك باستغلال أوقات فراغهن من الأعمال المنزلية، وبفضل هذا اكتسبت المرأة في الصحراء مكانة خاصة، حيث أن ممارستها لعمل منتج رفعها لمستوى الرجل، الذي يكف عن اعتبار نفسه المعيل الأوحد للأسرة، وكان عليه أن يتقاسم سيادة العائلة مع شريكته العاملة، فمن المؤكد أن فضل المرأة في الصحراء يقاس بمهارتها في حياكة الصوف وليس فقط بسحر جمالها[1].

رغم أن صناعة الأنسجة الصوفية ليست حصرا في الصحراء، فهي منتشرة بقبيلتا بني عباس وبني ورثيلان ببلاد القبائل، وفي القرقور (جنوب بجاية)، والمعاضد (شمال المسيلة)، الحراكتة والنمامشة (شرق باتنة)، غير أن الصحراء تظل أهم مصنع للنسيج، بالإضافة إلى أن نسيج الصحراء أرفع وأقل رصا من نسيج القبائل، وبالإضافة لصناعة البرنوس والحايك تنتشر صناعة الأقمشة الغليظة كالتليس لحمولة الأحصنة، والجلال وهو الغطاء الذي يوضع على ظهر الفرس، والغرارة وهي أكياس حمولة للإبل، وأخيرا الفليج وهو النسيج الخاص بالخيم، وإذا كان البرنوس والحايك يصنع في المدن الصحراوية حصرا، فإن النسيج الخشن تختص به القبائل البدوية، التي تخلط الصوف الذي هو أساس النسيج بكميات متفاوتة من شعر الماعز ووبر الإبل لمنع نفاذ المطر، وتعتبر قبائل الصحراء الوسطى كأولاد نايل وأولاد ماشي الأنشط في هذه الصناعة، حيث يمثل لون خيمتهم علامة تجارية، فأولاد نايل يصبغون بالأحمر المائل للبني، وأولاد ماضي بالأسود، حيث يساهم هذا التباين في الألوان من جهة أخرى في تعرف القبائل الرحالة الكبرى على بعضها البعض عن بعد بواسطة لون الخيام[2].

كما تعتبر شعوب الصحراء ماهرة في حياكة الزرابي والبسط الطويلة، المسماة بالحنبل، والتي تكاد تنحصر في مكانين اثنين، هما جبال عمور بالأغواط، وواحة الزيبان ببسكرة، حيث تعتبر مدينة طولقة أهم مراكز هذه الصناعة، وسبب عدم انتشار هذه الصناعة بكثافة بين القبائل البدوية أنها وبحكم الترحال المستمر وخشية الهجوم وكذلك للهرب كان البدو الرحل يرفضون كل ما يعيق هذه العملية، وخاصة القيام بالأشغال التي تستغرق أوقات طويلة، لذلك لم تكن لهم صناعة أهم من صناعة الخيام، التي اشتهر بها أولاد نايل والأرباع وأولاد سيدي الشيخ[3].

أما القبائل شبه المستقرة أو أنصاف البدو المنتشرين بالمناطق التلية، فرغم انتشار بعض الحرف التي تكون غالبا بعد انقضاء الموسم، حيث كانت متواجدة في أغلب المناطق، وفي كثير من الأحيان، قد تميل للتخصص واكتساب سمعة محلية، في صناعة الأدوات الحديدية، وأحجار الرحى، والصابون، والأنوال اللازمة لصناعة النسيج، وإنتاج الملح الصخري، واستغلال الملح على سبيل المثال، إلا أنه يمكن في حالات استثنائية وقليلة الحديث عن "القبائل الصناعية"، بأتم معنى الكلمة،

(1) Ernest Carette, Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale, Op.cit. p 218.
(2) Ibid. p. 219-220.
(3) Prosper Ricard, Op.cit. p. 11.

وأصدق مثال على ذلك ، قبيلة أولاد العباس في حوض الشلف، الذي اشتهروا بأقمشتهم الرفيعة للغاية، وشفرات سيوفهم ذات الجودة العالية، واللجام، والسروج، وأحذية الركائب (التماق)، وكل تجهيزات الحصان، حيث كانت تستورد الجلد الذي تستخدمه من مازونة ومستغانم وتلمسان وحتى من المغرب الأقصى، لدرجة أنه تكريمًا لصفات أفرادها كحرفيين، منحهم العرب الآخرون مؤهلات الحضر أو البرجوازية[1].

3- مشاكل الصناعة:

مع أننا ألمحنا فيما تقدم إلى بعض ما كان يعانيه قطاع الصناعة الريفية في الإيالة الجزائرية، وتراجع مكانة هذا القطاع وقلة الاكتراث به، وبدائية وبساطة الأدوات والمنتجات، واحتقار الكثير من الصنائع والحرف وخاصة المتعلقة بالتعدين، وعدم استغلال ما يزخر به باطن الأرض من كنوز وخامات، فإننا يمكن أن نضيف لكل ذلك جملة أخرى من المعيقات والمشاكل التي كانت تحول دون تطور هذا القطاع وانتعاشه.

فالملاحظ أن الصناعة في الجزائر كانت تحتفظ بطابعها التقليدي نظرا لعدم محاولة تطويرها والنهوض بها، كما أن الصناعة تعرضت هي الأخرى إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة، ولما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي، فعندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني ارتفعت أسعار المواد الخام، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج وارتفاع أسعار خاماتها، هذا بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم[2].

ومن أهم العوامل التي أضعفت أيضا الصناعة الريفية، استيراد المصنوعات الأجنبية التي تنافس مثيلتها المحلية، حيث أصبحت الإيالة تستورد منتوجات تنافس المنتوج المحلي، كالقطن المغزل والخام والأقمشة الدمشقية ومواد الصباغة والتلوين[3].

كما أن الأوبئة والطواعين ألحقت أضرارا بالغة بالسكان والعمران، حيث يؤكد ابن خلدون أن الطاعون الجارف طوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها وخربت الأمصار والمصانع[4]"، يقول شارل أندري جوليان: "أن الصناعات المحلية ظلت نشيطة توزع انتاجها في كافة المقاطعات غير أن تناقص عدد السكان وفقرهم المطرد قضيا على التجارة والصناعات بالانهيار[5]، وهو نفس ما تؤكده لوسات فلنزي بقولها أنه وفي سنة 1787م تضاعفت كمية الصوف المصدرة من عنابة إلى الشركة الإفريقية لأن عدد صانعي البرانس قد أصبح غير كاف لتصنيع محاصيل الصوف، كما

(1) Yacono Xavier, Histoire de l'Algérie, Op.cit. p 31.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 63.

(3) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص145.

(4) عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج 1، ص 326.

(5) شارل أندري جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية، ج2، ص 374.

انخفض صنع الأحزمة الحريرية وتصديرها بسبب قضاء الطاعون الجارف على صانعي الحرير في مدينة الجزائر(1)، وإذا كان هذا الحال في المدن فإننا نعتقد أن الأوضاع في الأرياف لم تكن أحسن حالا.

ورغم اعتراف بيليسيي بأنه من الصعب إيجاد شعوب أكثر دقة وذكاء من الشعب الذي استقر في الإيالة الجزائرية، إلا أنه يرجع أسباب ضعف القطاع الصناعي إلى الإدارة العثمانية، "ولكن حكومة محطمة للعزائم أرهقت كاهلها لمدة طويلة، أو أن الفوضى الأكثر تحطيما كذلك هي من التهمتهم أو على الأقل أوقفت كل مصادر الثروة"، ويضيف في هذا السياق أن ما ينقص العرب والمغاربة _يقصد الجزائريين_ هو العناصر والتشجيع من أجل العودة إلى نقطة التقدم الصناعي لأجدادهم، فلديهم من الذكاء والبراعة المناسبين للقيام بالأعمال الميكانيكية وكذلك روح الابتكار والملاحظة الخاصة بالإتقان(2).

وبالحديث عن روح الابتكار نجد أن المفكر الجزائري مالك بن نبي يقول أنها توقفت في مجتمع ما بعد الموحدين، والذي يقول بخصوصه أنه أصبح غير خاضع لقاعدة "الحاجة هي أول عمل تاريخي شعر به الإنسان في علاقاته الاجتماعية"، أي رغم شعوره بالحاجة فإنه لم يفكر في الابداع والاختراع، وظل رهين الركود والجمود والتقليد والاجترار، فلا شك أن هذا المجتمع كان يشعر ببعض الحاجات البدائية، كالحاجة إلى الأكل والشرب مثلاً، لكنه منذ سبعة قرون لم يخترع حتى يد المكنسة، اللهم إلا ما اخترعه من (خيط يقطع به الزُّبد). !! لم تكن (الحاجة) إذن هي التي تنقصه، فإن جداتنا قد استشعرنها عندما كن يكنسن حجراتهن كل صباح بمكانسهن القديمة القصيرة، فيلعنّها ويتنهدن، إذ تضطرهن إلى الانحناء، ومع ذلك فإن الفكرة البسيطة التي توحي إليهن بعمل ذراع للمكنسة لم تراود خيالهن(3).

نلاحظ أنه خلال الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر انتشرت ظاهرة لبس الثياب البالية والممزقة أو المرقعة، كمظهر للزهد والتصوف، وكانت تسمى تلك الملابس بالخرقة أو المرقعة أو الدربالة، وهي لباس مصنوع من قطع مختلفة من القماش، حل في ما بعد محل لباس الصوف الذي كان يلبسه أوائل الصوفية، وأصبح لشيوخ الطرقية ومريديهم شعارا لهم ويروون أسانيد متصلة بلبسها، وما جاء في فضلها، وقد عقد صاحب المناقب المعزية في مآثر الأشياخ الكرزازية فصلا في لبس المرقعات، وقال أن لباسهن سنة بإجماع العلماء، وكذلك قال بخصوص الخرقة، ونقل عن أبي مدين أن من أنكر لبسها كان النبي وصحابته خصومه يوم القيامة، غير أنه يعقب بقوله أن أهل زماننا هذا عميت بصائرهم، فصارت المرقعة لهم حرفة لمعاشهم، يتلبسون بها وينتسبون بها إلى

(1) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص27-28.
(2) بيليسيي، المصدر السابق، ج2، ص 335-337.
(3) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط8، 2010م، 141.

مقام الزهد، وهم مارقون مروق السهم من الرمية[1]، ويذكر ابن الفكون أن سيدي قاسم بن أم هانئ كان يتقشف في لبسه بلبس الغرارة والمرقعة حتى أمال القلوب إليه[2].

والظاهر أن لبس الثياب البالية والمرقعة والمشي بالحفا لم يكن طقوسا أو سلوكا تدريبيا في بعض الطرق الصوفية، بل كان تعبيرا عن تدني المستوى المعيشي وشظف العيش، الذي عانت منه الأرياف أكثر من غيرها، حيث أننا نجد الحافظ أبا راس الناصري يكتب في مذكراته: "وقد استمررت عشر سنين عريانا، لا لباس لي، إلا خرق كالعدم، وما لبست نعلا إلى أن قرب صومي"[3]، إن هذا الوضع المزري يدل على تراجع خامات الصوف بالإضافة إلى تراجع الصناعات النسيجية والجلدية خلال القرن 18م، بالإضافة إلى تدهور في الوضع الاجتماعي والمعيشي، حتى في الأوساط المنتمية لسلك رجال الدين والنخبة المثقفة.

(1) محمد بن عبد الكريم الكرزازي، المناقب المعزية في مآثر الأشياخ الكرزازية، تح: مجدوب موساوي ولد علي، كوكب العلوم، الجزائر، 2019م، ج1، ص 82.
(2) عبد الكريم بن الفكون، منشور الهداية، المصدر السابق، ص 118.
(3) أبو راس، فتح الإله، المصدر السابق، ص 19.

الفصل الرابع: الأسواق وأنواعها في الريف الجزائري

المبحث الأول: ظروف تأسيس السوق وخصوصيات الموقع

المبحث الثاني: الأسواق الأسبوعية في الريف الجزائري خلال العهد العثماني

المبحث الثالث: الأسواق الأسبوعية في ضواحي المدن

المبحث الرابع: الأسواق الموسمية في الريف الجزائري

المبحث الخامس: الدور الحضاري للأسواق الريفية وعلاقتها بالسلطة

المبحث الأول: الأسواق الأسبوعية: ظروف التأسيس وخصوصيات الموقع

1- تسمية السوق:

تطلق أسماء أيام الأسبوع عادة في الجزائر على الأسواق الأسبوعية الريفية، وذلك بإضافة اسم اليوم إلى السوق، فيقال مثلا: "**سوق الأحد**"، كما قد يتم الاشارة إلى السوق بذكر اليوم الذي يقام فيه فقط، كأن نقول: "الأحد، والاثنين" وما إلى ذلك، وغالبا ما يقترن تحديد موقع السوق ويوم انعقاده عند الرغبة في تعيين سوق ما، كجمعة الصهريج وثنية الحد، وبما أن العديد من القبائل تقيم أسواقها في أيام مماثلة، وتجنبا لالتباس الأمر يضاف إلى يوم السوق اسم القبلية، لتمييز هذا السوق عن أي سوق آخر من شأنه أن يقام في نفس اليوم في نقطة أخرى، مثل: أربعاء جندل، وأربعاء بني موسى[1].

وأحيانا يرتبط اسم السوق بخاصية تاريخية أو جغرافية، عوض أن يحمل اسم القبيلة، وهناك عدة أمثلة على ذلك، حيث نجد سوق "أحد تيمزيرت"، وسوق بوشقعة نسبة لأولياء صالحين، سوق جمعة الصهاريج عند بني فراوسن تيمنا بصهريج عتيق، سبت علي خوجة نسبة للقائد التركي الذي أقام هذا السوق عند ملتقى نهري الكلاب وعمراوة[2]، كما يطلق على الأسواق الأسبوعية التي تقام بالقرب من أسوار المدن وأبوابها اسم "**الرحبة**"، حيث نجد رحبة عنابة لبيع القمح على سبيل المثال، غير أن الرحبة تختلف عن الأسواق في تخصصها مثل رحبة القمح ورحبة الصوف ورحبة المواشي[3].

2- خصوصيات الأسواق الأسبوعية مكانا وزمانا:

عبَّر أندري نوشي في أطروحته حول المستوى المعيشي لسكان ريف قسنطينة عن استغرابه لوجود مبادلات تجارية في بيئة ريفية، بحكم ارتباط التجارة بالمدينة بزعمه، إلا أنه يقر أن الملاحظة تكشف عن علامات أولية للنشاط التجاري، بما في ذلك الأسواق المحلية التقليدية التي توجد عند مفترق الطرق أو المتصلة بالمناطق المختلفة، حيث تنتعش أسبوعيا بمقايضة السكان لمنتجات مناطقهم بمواد غذائية أخرى يفتقرون إليها[4]، فالأسواق الأسبوعية في حقيقة الأمر تكاد تكون أهم خصائص المجتمعات الريفية في البلدان النامية، وتوجد غالبا في المناطق الريفية المكتظة بالسكان[5]، حيث يقول دي بارادي أن لكل قبيلة أو قايدة من قايدات الإيالة الجزائرية يوم من أيام الأسبوع، تقام فيه سوق يجلب إليها القبائل الدجاج والبيض ولحم البقر والفواكه المجففة والشعير والقمح والخضروات[6]، وغالبا ما تعقد صباحا وتستمر إلى ما بعد الظهر، حيث يعود

---

(1) Louis-Jacques Bresnie, Chrestomathie arabe, Bastide, (Alger), 1857, p 296.

(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 332.

(3) نادية فتيسي، أوضاع الجزائر من عهد محمد بن عثمان باشا إلى غاية عهد حسين باشا، أطروحة دكتوراه، إشراف صالح فركوس، 2017-2018م، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص 243، 244.

(4) André Nouschi, op.cit, p 143.

(5) مجموعة من المؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2012م، ص 228.

(6) VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIIIe siècle, R. A. N39, A 1895, p 277.

المتسـوقون إلى منازلهم سـيرا على الأقدام أو على حمار أو بغل[1]، ويتم اختيار مكان السـوق بـاعتمـاد عـدة اعتبـارات، فعلى الرغم من الاهتمـام الكبير للقبـائل الجزائريـة برؤيـة سـوق على أراضـيها، إلا أنه ليس لدى كلٍّ منها سـوقها الخاص، حيث يتم تأسـيس هذه "اللقاءات العظيمة" إما نتيجة لأهمية القبيلة نفسها، أو نتيجة لحظها السعيد بوقوعها في الأماكن الاستراتيجية، خاصـة عند تقاطع عدة مسارات أو عدة وديان أو في وسط البلاد مع سهولة الوصول إليه[2].

وغالبا ما تعقد الأسـواق في أراضـي حيادية غير مأهولة، وخاصـة على الحدود المشـتركة بين عدة قبائل لضمان أمن المعاملات التجارية، فأراضي السوق حقول غير مزروعة ولا مالك لها إلا الله، إلا أن السوق يشتهر وينسب إلى القبيلة التي يخضع السوق لرقابة شيوخها ويشغل حيزا في طرف أراضيهم[3]، إلا أن هانوتو يشير إلى أن السوق مملوك لقبيلة واحدة، وفي بعض الأحيان _وهذا نادر جدا_ تشترك في ملكيته قبيلتان، ويضيف أن أرض السوق في بلاد القبائل يتم شراؤها وذلك بتوزيع سـعر الشـراء بين القرى والمنازل، إلا أنه غالبا ما يتم التنازل عنها مجانا من قبل الملاك الذين يتوقون إلى الشعبية والشهرة[4]، وهناك أسواق أسبوعية يقصدها سكان الأرياف تقام خارج أسوار المدن وعند بواباتها، وذلك نظرا لأن شوارع المدن غالبا ما تكون ضيقة جدا تمتلئ بالطين صـيفا وشـتاء بسـبب روث الدواب التي تبيت في المنازل، بالإضـافة إلى افتقار المدن للساحات الواسعة التي يمكنها من استيعاب الأعداد الكبيرة من رواد الأسوق الأسبوعية[5].

كما كانت الأسوق تعقد غالبا على مفارق الطرق سواء بين مسلك ومسلك آخر أو على جسر واد[6]، أما الأسـواق الرئيسـية الهامة غالبا ما تقام على خط طول الطريق السـلطاني الرابط بين عواصم البيالك الثلاث: قسنطينة، الجزائر، وهران، حيث توجد الأبراج والحصون ومخازن البايلك والطواحين، وتتوفر شروط أمن وسلامة القوافل والبضائع، فقد كان موضع السوق وتحديد مكان إقامته عملية إستراتيجية بالنسبة للبايلك، حيث يراعى في ذلك المصـالح والحسـاسيات الخاصـة بالمنطقة[7]، وبعد حلول الاحتلال الفرنسـي اقترح مهندسـو خط سكة الحديد أن يراعى في سيره العبور على أكبر قدر ممكن من الأسـواق المحلية التي يقصـدها الأهالي، حيث تم مد هذه الخط محاذيا للطريق السلطاني، كما يوضحه الجدول التالي[8]:

(1) André Nouschi, op.cit. p 148.
(2) Oscar MacCarthy, Géographie physique, op.cit, p 200.
(3) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 335،
(4) A. Hanoteau, La Kabylie et les coutumes Kabyles, Imprimerie impériale, 1873, p 78.
(5) Peyssonnelle, Op. Cit., p 278.
(6) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ج1، ص 36.
(7) Louis de Baudicour, La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Sagnier et Bray, (Paris) 1853 p p. 291-292.
(8) P. Delavigne, O. Mac-Carthy, Chemin de Fer de l'Algérie par la ligne centrale du Tell, , Im Dubos frères (Alger) 1854, P35-36.

المقاطعة	السوق	اليوم
وهران	سوق تليلات	الإثنين
	سوق الهبرة	الخميس
	سوق مينا	الخميس
	سوق سيق	الأحد
	سوق سهل القاع (الشلف)	الأحد
	سوق أولاد خويدم	الأربعاء
	سوق أولاد العباس	الأربعاء
الجزائر	سوق واد سلي	الخميس
	سوق أولاد قصير	الخميس
	سوق واد الفضة	الاثنين
	سوق واد الروينة	الخميس
	سوق جندل	الأربعاء
	سوق غريب	الجمعة
	سوق وامري	الخميس
	سوق حجوط	السبت
	سوق بوفاريك	الاثنين
	سوق بني موسى (الأربعاء)	الأربعاء
	سوق ريغة	الأحد
	سوق مطماطة	
	سوق بوغار	
	سوق قصر البخاري	
	سوق دوار التيطري	الثلاثاء
	سوق الرُبعية	الأحد
	سوق أولاد علان	الجمعة
	سوق العذاورة	الخميس
	سوق أولاد نهار	الثلاثاء
	سوق البرواقية	الاثنين
	سوق بني سليمان	الأربعاء
	سوق عريب	الاثنين والجمعة
	سوق أولاد بليل	السبت
	سوق بني منصور	
قسنطينة	سوق بني عباس	الاثنين والاربعاء
	سوق إيلولة	الاثنين
	سوق بني ايمال	الأحد
	سوق الفناية	الاثنين
	سوق أولاد تامزلت	السبت

	سوق بني بومسعود	الأربعاء
	سوق مزيتة	الأربعاء
	سوق برج بوعريرج	الأحد
	سوق قصر الطير	الأحد
	سوق سطيف	الأحد
	سوق برج معمرة	
	سوق العثمانية	
	سوق قسنطينة	كل الأيام
	سوق عامر الشراقة	
	سوق سيدي تمتام (طمطم)	الاثنين
	سوق قالمة	
	سوق الفندق	

فانعقاد الأسواق بالقرب من الأبراج والحصون التي كانت تقيم بها الحاميات التركية الصغيرة المعروفة بالنوبات يوفر عنصرا مهما تتطلبه حركة السوق وهو الأمان، رغم أنه يوحي _بطبيعة الحال_ بخضوعه لإشراف السلطة، فإنه يضمن في نفس الوقت حماية المتعاملين فيها، ونفس الأمر بالنسبة للأسواق التي تقام قرب أضرحة الأولياء والمرابطين، التي قد تكون أكثر أهمية لما توفره من أمان باعتبار الاحترام الكبير الذي حظيت به هذه المزارات، ليس من جانب الأهالي فقط ولكن حتى من قبل السلطة أيضا[1].

كما نجد للأسواق عامة معالم بارزة تحدد بدقة محل انعقاده، كضفاف الأنهار أو الينابيع، وغالبا ما تعقد بجانب غابة في العادة، حيث يدل على موقعه شجرة مغروسة على قبر درويش، والتي تظلل المنبع، كما قد توجد قرب موقع السوق مقبرة ومسجد، أو آثار مدينة أو قرية رومانية، كسوق الأحد بقبيلة أولاد قصير قرب آثار مدينة كاستيلوم تانجيتانوم (Castellum Tingitanum) الرومانية[2]، كما كان يفضل مؤسسو الأسواق إقامة السوق غالبا بالقرب من الأشجار التي توفر ظلا لطيفا، حيث يستطيع المتسوق أن يقضي يومه دون أن يضايقه حر الشمس[3]، والجدول الموالي يوضح المعالم البارزة التي تحدد مواقع بعض الأسواق الهامة:

السوق	خصوصيات الموقع
سوق الأربعاء (حجوط)	بحيرة حلولة
سوق أربعاء بني موسى	وجود ثلاث نخلات
اثنين بني جناد	قرب غابة أشجار الزيتون
سوق اثنين بني وارقنون	مقام مرابطين (تيفلكوت، تلاتا)

(1) انعام محمد سالم شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية، 1711-1835م، ط1، 1998م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ص 92.

(2) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 335. خريطة كاريت ووارني.

(3) A. Hanoteau, op.cit. p 78.

سوق جمعة يسر	ملتقى واد يسر بواد أوغانيم
سوق جمعة عمال	قرب جسر بني هيني
سوق سبت أولاد بليل	في برج البويرة
سوق أحد عامر بسطيف	قرب آثار رومانية
سوق واد سليسن لقبيلة نقاد الشراقة	قرب آبار وخرائب
سوق الأربعاء بأولاد العباس	قرب واد شلف ومرجة سيدي عابد
سوق الخميس بقيزة	سهل ملاتة وسبخة وهران

كما أننا نجد بعض الأسواق لها موقعان، موقع يقام فيها صيفا وآخر يقام فيها شتاء، كسوق البرانية بنواحي سطيف، حيث يقام صيفا بمخالفة، وشتاء ببئر بن ضياف، وسوق الزمول الذي يقام في صلاب صيفا وفي ميلة شتاء[1]، وكذلك سوق أولاد عبد النور الذي يقام صيفا ببرج المعمرة، ولما تنزح هذه القبيلة زمن الشتاء للسباخ تقيم سوقها بالقرب من عين السلطان[2].

اختيار يوم السوق: لا نعلم على وجه الدقة المعايير والأبعاد التي يتم على أساسها اختيار يوم معين للسوق، خاصة وأنَّ معظم الأسواق التي وجدت بالعهد العثماني تعارف الناس على ارتيادها في أيامها المعلومة وراثة خلفاً عن سلف، وكان سكان بلاد القبائل وقبل انشائهم لسوق جديد على أراضيهم تلتزم القبيلة بضرورة الحصول على موافقة قبائل الجوار، واختيار يوم لا يؤثر على مصالحهم[3]، مما يعني أن اختيار يوم انعقاد السوق الأسبوعي يخضع غالبا لتراتبية زمنية مرتبطة بتقسيم الزمن خلال الأسبوع بين الأسواق الأسبوعية في المنطقة التي يعقد بها السوق والمناطق المجاورة[4].

كما نجد في بعض النصوص إشارات تدل على وجود بعض الأغراض في اختيار يوم ما في بعض الأسواق، مثلما نجده في سوق قلعة بني راشد على سبيل المثال، والذي تقول الرواية أنه اتخذ يومه يوم السبت كي لا يرتاده يهود المدينة، كون السبت يوم راحة لهم، ويحرم عليهم فيه البيع والشراء[5]، وبغضِّ النظر عن وجاهة هذه الدعوى من عدمها، فإنه من غير المنطقي حرمان طائفة سكانية من حقها في التسوق، بما أنها ارتضت العيش في هذه المدينة الإسلامية، والتي لا تمنع شريعتها أهل الذمة عموما من حقهم في البيع والشراء مع المسلمين، بالإضافة إلى أن شرائح واسعة من المجتمع الجزائري كانت تدرك ما للطائفة اليهودية من أهمية في المبادلات التجارية، وكانت ترى أن وجودهم في الأسواق يعد أكثر من ضرورة، ويتجلى ذلك من خلال بعض الأمثال الشعبية التي لا تزال تحتفظ بها الذاكرة الجزائرية والمغاربية عموما، والذي يقول: "سوق بلا يهود

---

(1) T. S. E. F. A. (1854-1855)، p 552.
(2) Charles Féraud, Notice historique sur la tribu des Oulad-Abden-Nour, Alessi et Arnolet, (CONSTANTINE) 1864, p 147.
(3) A. Hanoteau, op.cit. p 78.
(4) سعيد بعلي، المرجع السابق، ص 13.
(5) بوكعبر تقي الدين، أبحاث وآراء في تاريخ معسكر الفترة الحديثة 1519-1830، ألفا دوك، الجزائر، ط1، 2020م، ص 191.

كالقاضي بلا شهود[1]"، وهنا يشير بعض الباحثين أن الكثير من القبائل الريفية والتي بها طائفة يهودية كانت تتفادى عقد أسواقها الأسبوعية يومي الجمعة والسبت، لإعطاء الفرصة ليهود المنطقة للتسوق، مما يعكس حيوية المشاركة اليهودية ودورها في المبادلات المحلية والجهوية[2]، خاصة إذا علمنا أن اليهود كان لهم حضور آخر في الفضاء الريفي الجزائري من خلال ممارسة تجارة الدواسين أو التجار المتنقلون أو الرحالة.

كما قد تلجأ بعض القبائل لتغيير يوم السوق نظرا لاعتبارات عدائية وتنافسية، لتعقد سوقها في نفس اليوم الذي تعقده منافستها، وذلك لتفادي الهجوم على القبيلة أثناء انشغالها بالتسوق، كما حدث مع قبيلة قشطولة التي كان لها سوق يوم الأحد، واغتنم منافسوهم من قبيلة زواوة فرصة تسوقهم للهجوم عليهم دون مقاومة تذكر، فقرر أهالي قشطولة تغيير يوم السوق ليوم السبت، حيث كانت قبيلة زواوة تقيم سوقها في نفس اليوم، وذلك ليأمنوا هجومهم مرة ثانية[3].

تكرار السوق أكثر من مرة في الأسبوع: كما قد تدعو ظروف قبيلة واحتياجات القبائل المجاورة لها إلى اتخاذ أكثر من سوقين في الأسبوع الواحد، كسوق الأحد وسوق الخميس بقبيلة أولاد قصير، وسوق الأربعاء والاثنين بالعطاف، وسوق الاثنين وسوق الخميس ببني جعد[4]، غير أن هذه الأسواق تعقد في أماكن مختلفة عادة.

امتداد الأسواق على أكثر من يوم: وأحيانا تعقد الأسواق لعدة أيام متوالية، وإن كان هذا يحدث غالبا في أسواق المدن: كسوق الثلاثاء والأربعاء بالبرج[5]، قرب القلعة الراشدية، وسوق معسكر أيام السبت والأحد والاثنين، ومازونة يومي السبت والأحد، وتنس يومي الأربعاء والخميس[6].

الأسواق اليومية: تعقد الأسواق اليومية غالبا في المدن والحواضر الكبرى، لترادف توافد القوافل عليها، مثل مدينة تلمسان ومدينة قسنطينة، وكذلك أغلب مدن الصحراء وقصورها، وخاصة بلاد توات وقورارة وبوسعادة، ويذكر كاريت سوق النخلة والتي تقام كل يوم على ضفاف واد بوحمادو وعلى السهل وما بين إقليمي أولاد نجاع وأولاد عدي، وهما فصيلتان من أولاد دراج[7].

كما وجد في بلاد القبائل سوقان تعقدان في نفس اليوم ولكن في مكانين مختلفين، وهما سوقا أربعاء بني عباس بمقاطعة البيبان، وهما سوقان في غاية الأهمية، رغم أنهما يعقدان في نفس اليوم ورغم قرب المسافة بينهما، في نفس القبيلة تقام إحداهما فوق قرية تالفسة، والأخرى بين قبيلة

(1) فوزي سعد الله، يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون، دار الأمة، الجزائر، ط2، ص 101.
(2) محمد كنبيب، تاريخ يهود البوادي والمدن المغربية الصغرى ملاحظات عامة، ندوة مدينة أبي الجعد، الذاكرة والمستقبل، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 1995م، ص 48.
(3) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج2، ص 247.
(4) خريطة كاريت ووارني
(5) T. S. E. F. A. (1839), p 269.
(6) ينظر المبحث الموالي: الأسواق الأسبوعية في المدن.
(7) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المصدر السابق، ج6، ص 48.

تازيرت وإغيل علي، وتتردد عليهما القبائل البربرية والعربية[1]، دون أن نعرف خلفيات هذا الأمر الذي أدى إلى قيام سوقين متجاورتين في نفس اليوم وعند نفس القبيلة.

3- ظروف التأسيس:

إن أكثر الأســـواق التي وجدت طيلة فترة حكم الدايات موجودة منذ أقدم العصـــور، مثل الأســـواق العتيقة التي يذكرها كل من حســـن الوزان ومارمول كربخال في القرن 16م، كســـوق معســكر يوم الخميس والاثنين، وســـوق جمعة الصـــهاريج ببلاد القبائل، وســـوق الاثنين بزمورة بمجانة، وسوق الجمعة بعنابة، وسوق تيفاش، والأسواق الأسبوعية ببلاد القبائل[2].

وهناك أسواق مستحدثة خلال القرن 18م أسسها موظفو الإدارة العثمانية، كسوق سبت علي خوجة التي أنشأها القائد علي خوجة في حدود سنة 1133 هـــ /1720م في منطقة واد دفالي قرب ذراع بن خدة ثم نقل إلى تيزي وزو وصـار يسمى سبت علي خوجة وفي نفس السنة أسس برج سيباو، كما أسس عدة أسواق محلية أخرى كسوق الاثنين في بغلية، وكانت الغاية من تأسيسهما مراقبة سكان الجبال وفرض الضرائب عليهم.[3]

كما كان العداء المتجدد بين القبائل يدفع كل منها إلى الاستقلال بسوقها، وهذا ما جعل منطقة القبائل على ســبيل المثال تشــهد وجود أســواق جد متقاربة، مثل ســوق اثنين إلولة الواقع على بعد بضعة فراسخ من سوق إثنين بني عباس[4].

كما كانت بعض الأســـواق تؤســـس من طرف بعض المرابطين وشـــيوخ الزوايا من أجل ضـمان مداخيل متجددة لصـالحهم، وعلى سـبيل المثال نذكر سـوق الخميس بالشـقفة لدى بني أيدر (أقدر) بجيجل، والذي يعود الفضل في تأسيسه لسيدي عبد الله والذي "أقام بأولاد عمرو، وهم فرع من بني أيدر، حيث بنى بدوره جامعا وبالقرب منه أنشأ سوقا، وهذا في حدود سنة 1775م لكونه معاصرا لحملة أوريلي على الجزائر[5].

وكمثال ثان عن الأسواق التي أقامها المرابطون نذكر السوق الذي أقامه مولاي العربي بن عطية البوعبدلي الونشريسي (ت 1271هـــ/1855م) بأعالي جبال الونشريس بقرية متيجة بعرش بني يندل في أواخر العهد العثماني، "وأحدث سوقا معمورا لأرباب البضائع والأرباح مقصودا من كل مكان، ويؤمه المقصود والمعهود هو يوم الجمعة، ومن كسدت عليه تجارته (بضاعته) يضعها ببناء أعده الشــيخ لذلك إلى الجمعة القابلة، وكان وســع هذا المكان خمس وخمســون جائزة" وكان يؤتى في هذا الســوق حتى بالنعام والغزال، وقد كان الدافع في تأســيســه "كثرة البغاة واشــتد النهب

---

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 356
(2) الحسن الوزان، ج2، ص 26، 62، 103. مارمول كاربخال، ج2، ص 324، 374، 383، وج3، ص 9، 14، 16.
(3) محمد أرزقي فراد، المرجع السابق، ص 47.
(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 342.
(5) شارل فيرو، تاريخ جيجلي، ص 63

والسبي وكثرة الأعداء لبني يندل الذين نزل الشيخ عليهم وحل بأرضهم، فضاقت عليهم معيشتهم فلجأوا إليه ولحوا عليه فلبى دعوتهم وهمه أمرهم وتألم لما دهمهم[1]".

وكانت الأسواق في بلاد القبائل خاصة تنشأ غالبا بإشارة جماعة الأعيان، فهم من كان يقرر يوم السوق ومكانه وبعض الأحكام المتعلقة به، وهناك وثيقة تثبت تاريخ تأسيس سوق السبت ببني واسيف، وأن "عمارته كانت بإرادة الله وقدرته وبعد اجتماع سادات بني بترون مع عدول أهل قراهم وإمام مسجد تحمامت[2]"، وتشير الوثيقة أن تاريخ التأسيس كان سنة 1162 هـ 1749م، وقد كان لجماعة الأعيان الدور الحاسم في كل متعلقات الحياة العامة ببلاد القبائل، حتى ضرب بهم المثل بقولهم: "عند القبائلي القاضي يقضي والجماعة تلغي[3]"، مما يدل أن سلطتهم كانت أعلى من سلطة القضاة ورجال الدين، وتشير جريدة المبشر إلى أن سوق سبت بني شعيب بالونشريس أعيد تأسيسه وفي نفس يومه السابق "وبحسب مراد أهل جماعة بني شعيب[4]"، مما يدل أن اختيار أيام عقد الأسواق من صلاحية جماعة أعيان وكبراء القبيلة.

كما يمكن أن نلاحظ أن الأسواق الأسبوعية تكاد تكون خصوصية للمنطقة التلية، وقد يكون ذلك داخلا ضمن استراتيجية الإدارة لاستقطاب القبائل الجنوبية وضمان تبعيتها السياسية، فلا يوجد بالجزء الجنوبي من الجزائر حيث الصحراء والقفار إلا أسواق دائمة داخل القصور، أو الأسواق الموسمية التي سنتحدث عنها في مبحث لاحق، ولا يذكر لنا الجغرافيون والمؤرخون أي سوق أسبوعي بالجنوب ما عدا ما يذكره مارمول كاربخال من أن تيكورارين (قورارة) كان لهم سوق يعقد مرة في الأسبوع يبيع فيه الأعراب لحوم الخيول والجمال الهرمة[5].

4- مظهر السوق ومساحته:

تفتقر الأسواق الأسبوعية في الأرياف غالبا لأي مظهر عمراني، بل هي مجرد فضاء مفتوح في الهواء الطلق، يقول كاريت أن ملامح السوق في الأيام العادية (ستة أيام في الأسبوع التي لا ينعقد فيها السوق) تبدو مجرد سهل مهجور، صامت وقاحل، به منبع صاف يظلله حور رجراج كبير، ومبنى أبيض صغير، مغطى بقبة وغطاء من القرميد، تتواجد حوله بضعة قبور، تحيط به كعائلة بسيدها، كما ترى شقوق جدران قديمة، وأضرحة من عصر آخر، حتى أن الزائر لا يساوره أدنى شك بأهمية المكان، أو بالإزدحام والصخب والضجيج الذي يكسر صمت ووحدة المكان مرة في الأسبوع[6]".

---

(1) ورقات ملحقة بمخطوط الاستمدادات الربانية في ما من الله عليَّ من بحر الوحدانية، مخطوط بالزاوية العداوية بتيارت.

(2) PATORNI (F.): Délibération de l'année 1749 dans la grande Kabylie, R. A. N 39, A 1895, p 315.

(3) شال فيرو، المصدر السابق، ص 36.

(4) المبشر، العدد: 20، 30 يونيه 1848م.

(5) مارمول، المصدر السابق، ج3، ص 163.

(6) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج 3، ص 335.

يتصـــف المشـــهد المألوف للســـوق الريفية بتوزع عدد من الأكواخ والخيام حول مكان ما، وتســـتعمل كمقاهي أو دكاكين تفرش على أرضـــها حصـــائر من ألياف الخيزران أو جلود تعرض فوقها البضـائع المختلفة(1)، ونادرا ما نجد أسـواقا مغطاة، إلا ما يذكره شـارل فيرو عن سـوق روم السوق (Roum-el-souk) وهو سوق مغطى يعقد كل يوم ثلاثاء بالطارف(2).

نجد في الأسـواق الأسـبوعية في الأرياف أن كل منتج غذائي يباع على حدة في مكان يدعى "الرحبة"، فهناك رحبة للحبوب، وأخرى لثيران الحرث، وأخرى للأبقار والأغنام والماعز والبغال والزيوت والتبغ والصـــحون الخشـــبية والفخار وغيرها، كما كان لباعة الأقمشـــة والحرير والبقالة ومواد التنظيف خيام صـــغيرة يســـتقبلون فيها زبائنهم ويعرضـــون فيها بضـــاعتهم، تحتل محلات الجزارة أكبر منطقة في الســـوق، وفي كل رحبة ينتقي أول الواصـــلين أماكنهم، كما يقوم القائمون على الســـوق بتحديد مواقع الرحبات المختلفة، والتي يتغير مكانها باختلاف الموســـم وحالة الجفاف ورطوبة التربة(3).

وغالبا لا تكون للسوق في الأرياف أي مرافق، فالمتسوقون غالبا ما يتسوقون بدوابهم وحتى الباعة منهم أحيانا، فلا توجد اصطبلات محروسة أو مواضع للاحتفاظ بالسلع، غير أنه وجد ببعض الأسواق من كان يترك سلعه التي لم تبع في مكانها ليتم بيعها خلال سوق الأسبوع الموالي بشـرط دفع ضـريبة محددة، وعند الأمن التام غالبا ما يترك أهالي جبل شـنوة بضـائعهم التي لم يتمكنوا من بيعها وراءهم من دون حراســـة، ويعودون إلى جبالهم في هدوء، واثقين من عثورهم على حالها، بعد أن عهدوا بها إلى الله ووليه الصالح سيدي زيد(4).

أما مساحة السوق فهي تختلف من سوق لآخر، حيث يقدر فاغنر مساحة سوق معسكر بأنها "تكاد تبلغ نصـف مسـاحة مدينة معسـكر(5)"، في حين تكون أسـواق الجبال أقل مسـاحة نظرا لعدم وجود أراضـي مسـتوية، حيث كانت مسـاحة سـوق متيجة بجبال الونشـريس لا تتجاوز 55 جائزة (خطوة)(6).

5- دائرة استقطاب الأسواق الأسبوعية:

تعقد الأسواق الأسبوعية صبيحة الأيام المخصصة لها، ونظرا لوقوع أغلب الأسواق خارج الدواير والمداشـر فإن روادها كانوا يبكرون للوصـول إليها قبل أن تنفض، ويذكر حمدان خوجة أن

(1) سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص 280.
(2) CHARLES FÉRAUD, Histoire des villes de la province de Constantine LA CALLE, p 22.
(3) A. Hanoteau, op.cit. p 79.
(4) E. Laoust, Étude sur le dialecte berbère de Chenoua, comparé avec ceux des Beni-Menacer et des Beni-Salah, E. Leroux, 1912, (Paris).p 5.
(5) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، المرجع السابق، ص 154.
(6) مولاي العربي بن عطية البوعبدلي الونشريسي، الاستمدادات، المخطوط السابق.

الذاهب إليها ربما يقضي ساعة أو ساعتين مشيا، ومن كل حدب وصوب تهرع إليها جماعة من الناس، إما للشراء وإما لبيع حبوبهم ومختلف سلعهم، والمحمول جميعها على ظهور البغال[1].

وبعملية حسابية نستنتج أن مجال استقطاب الأسواق الأسبوعية في المتوسط يقارب دائرة نصف قطرها ما بين 6 إلى 12 كلم تقريبا بالنسبة للفرد المسافر وحده، أما الأركاب والقوافل والتي يقدر سيرها بــــ 3 كلم في الساعة الواحدة[2]، فإن وصولها للسوق يتطلب أكثر من يوم عادة، وحتى بعض الأفراد الذين يقصدون الأسواق الريفية البعيدة عادة ما يكونون محل شبهة ومتابعة، إذ يرى فيهم البعض أنهم ما قصدوا هذا السوق إلا لبيع سلع مسروقة، وهو ما رصدته جريدة المبشر، وذلك أن شخصين أحدهما من صبيح والثاني من مكناسة كانا سرقا بسوق جندل وعاء (قربة) مملوءة صابون، وذهبا إلى سوق بوفاريك لبيعها، غير أن قايد بني خليل تنبه لهما "ومكنهما بيد الحكم[3]".

هذا بالنسبة للأسواق الريفية، أما أسواق المدن فقد كانت دائرة استقطابها أوسع، ويتطلب الورود عليها مدة قد تصل أحيانا إلى ثمانية أيام كاملة، والجدول الموالي يوضح لنا المدة التي كان يستغرقها المتسوق للوصول لسوق وهران من مختلف الجهات[4]:

المنطقة أو القبيلة	الأيام أو الساعات
كرستل	6 ساعات
غرابة، أولاد عبد الله، أولاد علي	يوم واحد من المشي
أولاد الزاير، القلعة، الشرفة	يوم ونصف
أولاد سليمان، البرجية، هاجل، هاشم دار المحل، حشم دارو، زلامطة، ولهاصة، بني شقران، أولاد خالفة، البرج	يومين
أولاد سيدي دحان	يومين ونصف
المكاحلية، تلمسان، أولاد انهار، بني وعزان، أولاد سيدي أحمد بن يوسف	3 أيام
أولاد سيدي بن عبد الله	3 أيام ونصف
أولاد سيدي العريبي، أولاد العباسي	4 أيام
حميان الغرابة والشراقة، حشم الشراقة عكرمة	5 أيام
الجعافرة، القصر، أولاد الشريف، أولاد لكرد	6 أيام
أولاد سيدي الشيخ	7 أيام
بني سليمان	8 أيام

وهذا الجدول الثاني يوضح القبائل الأكثر ترددا على سوق قسنطينة والمسافات التي يقطعونها، وهي كما يلي[5]:

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، 49.
(2) عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة الحجية الصغرى، ص 23.
(3) المبشر، العدد 68، يوم 30 جوان 1850.

(4) T. S. E. F. A (1842-1843). P. 93.
(5) T. S. E. F. A (1842-1843). P. 94-95.

القبيلة	المدة
أولاد الملاح	1 ساعة
شطابة	2 ساعتين
أولاد عزيز	3 ساعات
أولاد أدرامة، العطاطفة	4 ساعات
البعلة	5 ساعات
أولاد عطيش	6 ساعات
دمبر	7 ساعات
أولاد ولبان	8 ساعات
بربارة	9 ساعات
موحية	11 ساعة
تلاغمة	12 ساعة
بني إبراهيم، بني مروان	20 ساعة
عامر الغرابة متاع سطيف	26 ساعة
أولاد موصلي عين الترك، سدراتة	30 ساعة
زمورة	60 ساعة
بني يعلا	7 أيام
بني ورتثيلان	8 أيام
زواغة	يومين

أما عدد المتسوقين فيختلف من سوق لآخر حسب أهميته، وكذلك من فصل لآخر كثرة وقلة كما سنراه في المطلب اللاحق، والجدول الموالي يوضح ولو بشكل تقريبي بعض الاحصائيات المرتبطة بأعداد المتسوقين لمجموعة من مختلف الأسواق الجزائرية:

السوق	أعداد المتسوقين إليه
سوق بوفاريك يوم الاثنين	4000-3000[(1)]
سوق بجاية يوم الخميس	2000 قبايلي[(2)]
سوق آيث تامزالت (بجاية)	4000-3000 قبايلي[(3)]
سوق قالمة يوم الثلاثاء	أكثر من 4000 عربي[(4)]
سوق الأحد (سطيف)	10000-8000 جزائري[(5)]

---

(1) Louis PIESSE, Collection des Guides-Joanne. Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie, comprenant le Tell et le Sahara, etc, Hachette,(Paris), 1862, p 99.
(2) Charles Féraud, Histoire de Bougie, Éditions Bouchène, Saint-Denis, France, 2001, p 128.
(3) المبشر: العدد 64، 30 أفريل 1850.
(4) Jacques BUDIN, Colonisation, acculturation et résistances : la région de Bône (Annaba, Algérie) de 1832 à 1914 (Thèse de doctorat en Histoire). p 158.
(5) هايتريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج2، ص 167.
T. S. E. F. A (1854-1855). P 544.

سوق بسكرة	1911 أجنبي[1]
سوق تيارت	9000[2]
سوق سعيدة	3000 عربي[3]
أربعاء جندل	6000 إلى 10000 عربي[4]
سوق أولاد قصير (الأصنام)	4000-5000 جزائري[5]
سوق ندرومة يوم الخميس	3000-4000 جزائري[6]

كما أن الأسواق الأسبوعية تستقطب عادة فئة الرجال البالغين بالدرجة الأولى، وإن كان البعض منهم يصحب أولاده بمناسبة صيامه لأول رمضان، كما يحدث في أسواق زواوة[7]، ولا توجد المرأة في أسواق الأرياف غالبا، وإنما يقتصر تسوقها على بعض المدن والقصور، كما في سوق واد سوف حيث يذهبن للسوق غير محجبات[8]، أو خلال عقد الأسواق الموسمية المرتبطة خاصة بقدوم ركب الحج، والاستثناء الوحيد _في حدود اطلاعنا_ نجده في قبائل الضفة اليمنى من واد سيباو ببلاد القبائل وبين آيت إيراتن وآيت فراوسن وآيت بوشعايب حيث تتردد على أسواقهم النساء، بل وجد لهم رحاب خاصة يبعن فيها الدجاج والبيض والخيط والفخار والصوف والأقمشة التي يصنعونها وجميع الأدوات الصغيرة[9].

6- العوامل المتحكمة في عمارة الأسواق الأسبوعية:

تحدثنا جريدة المبشر أن فيضان الأودية بنواحي دلس وجبالها بسبب "المطر العظيم" والثلج **أدى إلى انقطاع البيع والشراء في الأسواق**، وعجزت الناس عن المسير في الطرق إلى أن صار الموجود مفقودا[10]، الأمر الذي كان يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب[11]، وتشير في عدد موالي أنه قد اشتد المطر هذه السنة وكثر الثلج في نواحي قسنطينة وقد انقطع المجاز بين الأسواق وفي بعض النواحي أفسدت الطرق بحيث لا يمكن استقامتها الا بعد مضي فصل الشتاء[12]، وقد تستمر

(1) المبشر 78: 30 نوفمبر 1850
(2) المبشر: 121: 15 سبتمبر 1852
(3) T. S. E. F. A (1855). p 302.
(4) Xavier Yacono, Les bureaux arabes , op.cit, 1953, p 68.
Raymond Thomassy, Le Maroc et ses caravanes, ou: Relations de la France avec cet empire, Firm. Didot,(paris) 1845, P 37.
(5) Xavier yacono, T1, p 228.
(6) Louis Piesse, Itinéraire de l'Algérie, de la Tunisie et de Tanger, Hachette,(Paris), 1882, p 247.
(7) مجهول، سيرة زواوة، مخطوط، ص 2.
(8) الحاج ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص 260.
(9) A. Hanoteau, op.cit. p 79.
(10) المبشر: العدد 11، يوم 15 فيفري 1848
(11) المبشر: العدد 12، يوم 29 فيفري1848
(12) المبشر: العدد 83، يوم 15فيفري1851.

هذه الحالة إلى نهاية شهر مارس، وتصبح حالة مزمنة تعرفها الأسواق كل سنة، حيث تكرر الأمر نفسه خلال سنوات تالية[1].

كما تتأثر الأسواق الأسبوعية بدخول موسم الحرث حيث يشتغل الناس بخدمة أراضيهم وينقطعون عن الأسواق، تذكر المبشر أن " البيع والشراء قد نقص قليلا لاشتغال الناس بالحراثة[2]" وتؤكد "أن العادة في زمان الحراثة يقل البيع والشراء بالأسواق[3]"، كما تشير نفس الصحيفة إلى أن الأسواق تقل عمارتها بحلول شهر رمضان، وبعد انقضائه تعود إلى عمارتها، وكذلك الأمر بالنسبة لفصل الصيف، حيث يساهم اشتداد الحرارة، في تعطل سير القوافل وقلة ارتياد الأسواق[4].

وعلى ضوء هذا الاستقصاء نرى بأن عمارة الأسوق كانت تقل تبعا لانقطاع السبل بسبب السيول وفيضان الأودية وتوحل الطرق والمسالك، خاصة خلال فصل الشتاء، وإن هذا الأمر كان يؤثر بدوره على تعطل الحراثة حيث لا يمكن للفلاح أن يحرث أرضا موحلة، وهكذا فإنه ينقطع عن السوق وعن الحراثة، وبعد انحباس المطر وانحسار الأودية يشتغل بالحراثة مما يؤدي كذلك إلى بقاء الأسواق على ما هي عليه من قلة العمارة، مما يجعل موسم الشتاء وموسم الحرث من بداية شهر نوفمبر إلى نهاية شهر مارس (حوالي 5 أشهر) فترة ركود بالنسبة للأسواق الأسبوعية، وأن أفضل مواسمها هو الصيف والخريف والربيع، حيث تزداد عمارة الأسواق بانتهاء فترة الحصاد وقدوم نجوع الصحراء، وهو ما تشير إليه التقارير الفرنسية في بداية الاحتلال، حيث استنتجت أن الأسواق المحلية لها فترتان تشهدان تدفقا كبيرا: الفترة الأولى خلال الربيع بين الحرث والحصاد، والفترة الثانية في الخريف بين الحصاد والحرث، حيث تكون فيها الأسواق مجالا لتبادل مختلف العروض من جميع جهات البلد[5].

وبصورة عامة فإن عمارة الأسواق كانت تتأثر بعامل انقطاع الطرق بأي سبب، ومن أهمها شيوع الفتن والحروب، حيث يقل الأمن ويسود النهب والخوف، وكذلك اشتهار طريق ما بوجود قطاع الطرق أو الحيوانات المفترسة، فلا شك أن ذلك يؤثر على ورود المتسوقين إلى الأسواق، وفي هذا الصدد يحدثنا المزاري أن إسماعيل البحثاوي في طريق عودته من سوق معسكر اعترض سبيله أسد فقتله، ثم تعرض له ثلاثة من المغاطيس وقتلهم كذلك[6]، وهذا ما دعى جوليان إلى القول أن هذه الظروف لم تكن مواتية لقيام سوق داخلية وتوحيدها، حيث المبادلات مشلولة بسبب غياب الطرق المعبدة، وصعوبة المسالك، وحتى الطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة ووهران، فإنه وبمجرد اجتياز مدينة الأصنام كان لابد من العبور بمناطق يسكنها البدو الذين يتحدون من أجل

---

(1) المبشر: العدد 85، يوم 16مارس1851، العدد 133، يوم 15مارس1853.
(2) المبشر: العدد 125، يوم 15نوفمبر 1852
(3) المبشر: العدد 130، 3جانفي 1853.
(4) المبشر: العدد 88، 1 ماي 1851، والعدد 118، 1 أوت 1852.
(5) T. S. E. F. A. (1852-1854), P 553.
(6) بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 279.

مهاجمة القوافل ونهبها إلى درجة أن الناس كانوا يسلكونها في صفوف متراصة وبنادقهم مشحونة وهم على أتم الاستعداد للقتال[1].

ويحدثنا صالح العنتري عن الآثار السلبية التي أحدثتها ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق وتأثيرها على الحركة الاقتصادية وعمارة الأسواق بقوله: "إنها أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي وتشتيت أهل محلته، فإن أهل الأعراش قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد ومن أجل ذلك الاضطراب انعدمت الحراثة في تلك السنة أيضا في جهات كثيرة، وانفقدت حبوب الزرع بقيام ذلك الهول، وعز إخراجها وقل من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات وقتئذ[2]".

كما تتأثر الأسواق _كغيرها من مناحي الحياة الأخرى_ في الحالات التي تحدث فيها الأوبئة والمجاعات، فينقطع الناس عن الأسواق مخافة انتقال العدوى، فالأسواق مظنة التقاء تجار مطعونين، يساهمون في نشر الطاعون عن طريق تبادل البضائع، خاصة إذ علمنا أن الأوبئة الطاعونية في الجزائر العثمانية يغلب عليها الطابع الريفي، حيث كانت العدوى في الغالب تنتقل من القرى إلى الحواضر[3]، فقد تحدث العياشي في رحلته أن أهل الأغواط امتنعوا عن التسوق مع ركبهم لما علموا أن به وباء، "فكانوا يدلون الزرع من فوق السور ويأخذون الريال ويغسلونه ولا يتناولونه إلا بعد الغسل[4]"، وذكرت جريدة المبشر أن حاكم عمالة قسنطينة "عطل عمارة سوق أراس الكائن ببلاد الحنانشة خيفة انتشار الوباء الذي حدث بحدود إيالة تونس، وقد كان الناس تأوي إليه من كل جهة ومن هناك إلى عنابة لشراء البضائع وحين يخفف الله الألم يعود لعمارته"[5].

كانت الأسواق الواقعة تحت نفوذ الإدارة العثمانية هي صاحبة القرار الأول بخصوص عمارتها أو إبطالها، حيث يذكر صاحب الثغر الجماني أن الباي محمد الكبير عطل الأسواق أثناء فتح وهران من جميع إيالته من مينة إلى أحواز تلمسان وأمر بجعلها قبالة بيفري ليمكن الطلبة شراء ما يحتاجونه عن قرب ولا يذهبون للأسواق البعيدة حسما لمادة الفتن بينهم وبين من امتلأت قلوبهم ببغضهم من جميع العوام سيما أتباع المخزن الذين كانوا لا يعملون إلا أن يظلموا الناس ولا يظلموا فقيض الله لهم من أخذ منهم بالثأر[6].

يقول كاريت: "وإلى جانب الأسواق التي تغيرت ظروف وجودها وظروف الارتياد عليها المعتادة، من الجدير ذكر الأسواق التي أدت الظروف المختلفة إلى زوالها، مثل سوق بني تور بدلس والذي كان يقام يوم الأربعاء في منبع واد الحمام، غير أن هذه السوق المتواجدة في الحدود

(1) شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ج1، ص 36.
(2) صالح ابن العنتري، مجاعات قسنطينة، ص 33
(3) فلة موساوي القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004م، ص 167
(4) العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج2، ص 530.
(5) المبشر: العدد 72، يوم 30 أوت 1850
(6) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص253

بين قبائل الرعية والقبائل المستقلة كانت تخص بمزاياها القبائل المستقلة على وجه الخصوص، ولذلك فقد تمت إزالتها من طرف الحكومة التركية[1]، وكانت الأسواق الجزائرية عقب عيد الفطر وعيد الأضحى تنقطع لمدة أسبوعين كاملين (15 يوم) وتسمى هذه الفترة في بلاد القبائل (*thouguera lesouak'*) وتعني انقطاع الأسواق[2].

تأثير شبكة الطرق على الأسواق الأسبوعية:

قدم كاريت وروزي وصفا لخصائص الطرق في الجزائر، حيث كانت عبارة عن مسالك بسيطة ترسمها أقدام الراجلين أو حوافر الأحصنة والبغال على الحشائش، بحيث يستحيل أن يسير عليها شخصان جنبا إلى جنب، وعندما يلتقي المسافرون أو القوافل يأخذ أحدهم إلى اليمين والآخر على اليسار، وكلما أزداد تردد الناس كلما ازدادت الممرات، حتى تصل أحيانا إلى عشر مسارات تسير جنبا إلى جنب مع بعضها البعض، وفي بعض الأحيان تتبع اتجاهات متوازية[3].

إلا أن قلة الطرق المعبدة لمرور العربات، وشيوع المسالك الضيقة، ووعورة تضاريس المنطقة التلية ساهمت بشكل بارز في تعثر حركية الأسواق الأسبوعية وتراجع نشاطها، حيث تشير جريدة المبشر _ على سبيل المثال_ إلى عدم توفر طريق يربط بين جندل والمدية، ولا بين كل من أعراش أولاد علان والربعية والتيطري، حيث "كانت بينهم جبال لا مجاز لها[4]".

يضاف إلى هذا أنه وفي حال وجود الطريق، فإنه غالبا ما يكون مشوبا بالمخاطر خاصة في المجازات التي تسيطر عليها القبائل المتمردة والممتنعة، حيث كانت تفرض على القوافل والمحلات العسكرية ضريبة عرفية تدعى **"الزطاطة"**، وهي ضريبة لتأمين المرور بأراضيها، وإلا تتعرض القوافل والمحلات للنهب والإغارة، ومن أشهر قبائل التيطري التي عرفت بمطالبتها بهذه الضريبة قبيلة أولاد علان، حيث تجرأت على اعتراض محلة باي وهران محمد بن عثمان (بوكابوس) أثناء عودته من غزوته على قبيلة عريب، فما كان منه إلا أن غزاهم وانتصر عليهم[5].

---

(1) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج 3، ص 342.

(2) A. Hanoteau, op.cit. p 78.

(3) L’Algérie in L’Univers pittoresque, p 76.

(4) المبشر: العدد 160، يوم 30 أفريل 1854.

(5) عبد القادر بن المسلم، المصدر السابق، ص 100. محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 298. الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 332.

المبحث الثاني: الأسواق الأسبوعية في الريف الجزائري خلال العهد العثماني

يقول الجغرافي والمستكشف الفرنسي ماكارثي (1815-1894م) في دراسته المتخصصة في جغرافية الجزائر الطبيعية والاقتصادية، أنه تم إحصاء 248 سوق في الجزائر سنة 1855م، موزعة بالشكل التالي على المقاطعات الثلاث(1):

المقاطعة	عدد الأسواق
مقاطعة وهران (الغرب)	50
مقاطعة الجزائر (الوسط)	95
مقاطعة قسنطينة (الشرق)	103
المجموع	**248**

والملاحظ أن ماكارثي ضم إقليم التيطري لمقاطعة الجزائر (الوسط)، تبعا للتقسيم الإداري الذي استحدثته الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لذا ارتأينا إعادة دراسة هذه الأسواق وتوزيعها حسب التقسيمات الإدارية في الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات، مع الإشارة إلى الأسواق التي تأسست بعد سقوط عاصمة الإيالة سنة 1830م، أو تم تغيير يوم أو مكان انعقادها، أو التي قد تكون نشأت لرغبة استعمارية أو بإشارة من الأعيان أو زعماء المقاومات الشعبية، كالأسواق التي أنشأها الأمير عبد القادر على سبيل المثال.

1- الأسواق الأسبوعية في إقليم دار السلطان:

رغم صغر مساحة إقليم دار السلطان مقارنة ببقية البيالك، فإننا نجد به شبكة أسواق متنوعة وهامة، سواء بفحوص مدينة الجزائر أو أوطانها أو القبائل المحيطة بها، وعلى هذا سنحاول استقصاء هذه الأسواق وجردها في جداول توضح أيامها ومواقعها والقبائل التي تعقد في أرضها(2):

أ- أسواق الأوطان:

الأوطان	السوق	موقعها
وطن يسر	سوق الخميس	ضفتي واد يسر على طريق برج أم نايل
	سوق الأحد	ثنية بني عائشة(3) وبني عمران
	سوق الجمعة	برج أم نايل
	سوق الثلاثاء	ثنية بني عائشة
	سوق الاثنين	شعبة عامر
	سوق الأربعاء	عزيب بن زعمون

(1)MacCarthy, Géographie physique, économique et politique de l'Algérie, Dubos frères,(Paris), 1858, p 200.

(2) تم تصميم الجدول اعتمادا على دراسة ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص ص 282، 284.

(3) حسب خريطة كاريت فإن بني عائشة تنتمي لوطن الخشنة، ينظر كذلك: إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 388.

وطن الخشنة	سوق الخميس (الفندق)[1]	ضفة مستنقع يمين واد الحميز
	سوق الجمعة	سفح جبل عمال قرب عيون غزيرة المياه
وطن بني موسى	سوق الأربعاء	مكان معزول يعرف بوجود 3 نخلات، على ضفة واد الجمعة
وطن بني خليل	سوق الاثنين (بوفاريك)	وسط مزارع شمال شرق قبة سيدي عبد القادر قرب مجرى مائي وبئر تظلله أشجار الحور
وطن حجوط	سوق السبت	قرب حوش السبت (سوق مزدحم)
	سوق الأربعاء	قرب سيدي راشد وبحيرة حلولة (سوق صغير)

وبما أن الأستاذ سعيدوني اقتصر في دراسته على هذه الأوطان فقط، ارتأينا أن نستدرك بعض الأوطان التي فاته دراسة أسواقها وهي:

وطن سيباو: أهم الأسواق بهذا الوطن حسب خريطة كاريت هو سوق السبت بقبيلة عمراوة عند برج سيباو، والمعروف بسبت واد الدفالي، قرب ذراع بن خدة، ثم نقل إلى تيزي وزو، ويعرف كذلك بسبت علي خوجة، نسبة لمؤسسه الذي أسس كذلك سوقا ثانيا عرف بسوق "اثنين بغلية[2]"، كما كان يقام بدلس سوق أسبوعي كل اثنين وخميس لقبيلة بني تور، حيث يباع القمح والشعير والماشية والعسل والزبدة وبعض الخضروات، وكان لبني تور سوق قديم يوم الأربعاء بمنبع واد الحمام (عين لربعاء) على الحدود بين بني تور (تحت رعاية الباشا) وبني ورقنون وهم من القبائل المتمردة، وبما أن السوق كان يخدم مصالح القبائل المتمردة قررت الحكومة العثمانية غلقه نهائيا[3].

وطن حمزة: يقام ببرج البويرة والتي تدعى عادة برج حمزة على أحد الروافد العليا لوادي آقبو، سوق سبت أولاد بليل، ترتاده غالبا القبائل الواقعة على المنحدر الجنوبي لجرجرة ومركالة وبني مدور وبني يعلى وبني عيسى لشراء القمح[4].

وطن عريب: كان لقبيلة عريب سوقان، يقام الأول كل اثنين ببرج القايد، على ضفاف واد الاثنين، في أراضي قبيلة أولاد قمرة، والثاني كل يوم جمعة بالمكان المسمى دريدية تحت عيون بسام، وتميز السوق الثاني بكونه أقل نشاطا ومراقبة من طرف سلطات البايلك فلذلك كانت تفضله بعض القبائل التي تقصده لشراء القمح والشعير وبيع الزيت والتين والزبيب والبارود والأسلحة مثل قبيلة أولاد

(1) حسب خريطة كاريت يقع هذا الفندق بأراضي قبيلة مراشدة.
(2) ROBIN: « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie », in R.A. N°17, Alger 1873, P.138.
(3) إ. كاريت، الاستكشاف العلمي للجزائر، ج4، ص 172.
(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 390.

العزيز (بني هيني)[1]، كما يقصده كذلك أهل عوامري وأولاد فارهة وأولاد مريم من رعايا بايلك التيطري[2].

وطن بني جعد: حسب خريطة كاريت نجد به سوق الاثنين لبني عمران، كما تقام به سوق كل أحد في مكان يدعى الزبوج في واد يسر العلوي، يسمى هذا السوق "سوق أحد صنهاجة" حيث تبيع فيه قبيلة بني خلفون عنبها، وتقتني مقابله القمح، كما يبيع به بني مناد الزيت والفواكه المجففة التي يشترونها من القبائل ويقتنون بدورهم القمح الذي يجلبه العرب[3].

وطن بني خليفة: كانت قبيلة بني سليمان خلال عهد الدايات ملحقة بأوطان بني خليفة، وكانوا تحت سلطة آغا الجزائر مباشرة، حيث كانت تقيم هذه القبيلة الكبيرة ثلاثة أسواق:

الأول: سوق الأربعاء قرب جبل الحوش بأراضي أولاد مسلم.

الثاني: يوم الخميس في بني سيلم.

الثالث: يوم السبت في ملوان في المكان المسمى بسبت البلوط.

أكثر من يرتاد هذه الأسواق هم قبائل بايلك التيطري، كما أن بني سليمان يرتادون أسواق المدية والبرواقية والرُبعية وبني بويعقوب، كما أن لهم منفذا لسهل المتيجة حيث يتسوقون في سوق أربعاء بني موسى، البلد الغني جدا بالحبوب، يقوم بني سليمان بتجارة كبيرة جدا مع سكان الجبال حيث يجلبون لهم البغال والثيران والفواكه المجففة والزيت والصابون، وتأتيهم من الجنوب الماشية والصوف، والخيول من عريب[4].

ب- أسواق قبائل إقليم مدينة الجزائر: وهي أسواق تقيمها بعض القبائل الواقعة في محيط إقليم دار السلطان، وخاصة المحاذية لبايلك التيطري وبايلك الغرب، بل كان بعضها يقع خارج إقليم دار السلطان من الناحية السياسية، ولكنه يتبعها اقتصاديا في أغلب المبادلات التجارية، وأهمها:

اليوم	القبيلة	موقعه
السبت	بين قبائل بني خليفة وبني موسى الجبل	تدعى سبت ملوان أو سبت البلوط[5]
الثلاثاء	بني يعقوب[6]	بين بني ميسرة وبني خليفة
	بني صالح	مرجة بوغدون
الاثنين	موزاية	هضبة دريدحة قرب زبوج الوزرة

(1)إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج3، ص 390.

(2) Urbain, Notice sur l'ancienne Province de Titteri, T. S. E. F. A (1843-1844). (Paris), 1845. P .415 ،408

(3) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 389.

(4) Urbain, Op.cit. P 432 ،431

(5) سبق ذكر هذا السوق من أسواق وطن بني خليفة.

(6) تتبع إداريا في الأصل أغاليك التل ببايلك التيطري.

الأحد	صوماتة	ساعة من المشيء من حوش الباي ودار الواد
الخميس	صوماتة	الزبوج اليابس على ضفة واد جر
الأربعاء	بني مناد	برج الأربعاء
الأحد	بني مناصر	قرب واد الأحد جنوب شرشال

يعتبر سوق الاثنين المشهور باسم سوق بوفاريك والذي يقام بوطن بني خليل، أهم الأسواق الأسبوعية الريفية بإقليم دار السلطان، حيث يعتبر نقطة التقاء عدة مسالك مؤدية للشرق والغرب والشمال، فهو مجمع الطرق المؤدية إلى مليانة والمدية والبليدة ووهران، مما جعله يحتل مكانة مميزة بين أسواق إقليم مدينة الجزائر(1).

تقع القبائل التي ترتاد سوق بوفاريك في الغالب في أماكن نائية، لاسيما في بايلك التيطري (المدية)، وهذه القبائل هي وامري، سوماتة، والقبيلة الكبيرة بني سليمان، على بعد يوم من المشي من المدية، يجلب الكثير من الماشية فرع من هذه القبيلة يدعى بني عثمان، يجلبون كذلك العلق والفواكه الخضراء والقمح، كما توجد قبائل أخرى من مقاطعة دار السلطان من منطقتي بوفاريك والدويرة مثل: بني شعبان، ريغة، سيدي يحيى، قرواو، غرابة، شرفة، روميلي، بني قندورة، بني صالح، بني موسى، إلخ، حيث يقطعون من 4 إلى 8 كلم للوصول إلى السوق(2).

2- الأسواق الأسبوعية في بايلك التيطري:

شهد بايلك التيطري حراكا تجاريا نشيطا، بحكم موقعه الهام بين بايلك الشرق وبايلك الغرب، وقربه من الطريق السلطاني وإقليم دار السلطان، وباعتباره كذلك المجال الأول الذي ترتاده القبائل الجنوبية، فهو يمثل همزة وصل بين التل والجنوب، ولذلك شهد بايلك التيطري قيام أسواق أسبوعية في غاية الأهمية، والجدول الموالي يوضح بجلاء أيام الأسواق والقبائل التي تعقد الأسواق والدائرة الادارية التي تنتمي إليها(3):

الأغاليك	**القبائل**	**يوم السوق وموقعه**	**الأسواق التي يترددون عليها**
[illegible]	الدواير	الثلاثاء (عين الثلاثاء)	
	حسان بن علي	سوق مشترك مع قبيلة العبيد يوم الاثنين في البرواقية	سوق المدية، الدواير، سوق الخميس والأربعاء ببني سليمان، سوق الأحد في الرُبعية

---

(1) Gaillard, Marie, op.cit, p 22.
(2) T. S. E. F. 1842-1843. P. 92.
(3) اعتمدنا في تصميم هذه الجداول على دراسة إسماعيل أوربان (مترجم الجيش إفريقيا الفرنسي) والتي كتبها سنة 1843:

Urbain, Op.cit. p 406-431.
A. N. O. M: GGA 50II 240.
E. Carette, A. Warnier, Carte de l'Algérie divisée par tribus (1846).

	بني بويعقوب	الثلاثاء (واد مدالة)	
	ريغة[1]	الأحد	
	هوارة	الخميس	
	أولاد عنتر [2]	الخميس	
	غريب	الجمعة	
	موزاية[3]	الاثنين (يقع في هضبة دريدحة قرب زبوج الوزرة)	سبت حجوط، سوق الجمعة في البليدة سوق أربعاء بني مناد، سوق الخميس لسوماتة وصيفا لسوق بني صالح في مرجة بوغيدو
الشرق	الرُبعية	الأحد (سوق مزدحم)	تجلب الملح لسوق المدية
	أولاد علان	الجمعة (سوق كبير جدا)	
	العذاورة	الخميس (الشلالة)[4]	
	أولاد دريس (وطن ديرة أو سور الغزلان[5])	الأحد	
القبلة	الزناخرة	الاثنين	

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن ظاهرة الأسواق الأسبوعية ظاهرة اقتصادية مرتبطة أساسا بالمناطق التلية، في حين تغيب وتقلّ هذه الأسواق في المناطق الجنوبية والصحراوية، وذلك يعكس مدى تكامل احتياجات القبائل التلية فيما بينها، والتكامل بين التل والصحراء، وحاجة سكان

(1) ريغة هذه التي ببايلك التيطري تدعى ريغة القمانة (Righa el-Guemana)، تقع جنوب غرب المدية، وهي غير ريغة التي بها الحمام الذي ينسب اليها بجبال زكار شرق مليانة.

(2) كانت قبائل أولاد هلال وأولاد عنتر والزناخرة في أواخر العهد العثماني تتبع قيادة جندل التابعة لبايلك الغرب، ينظر:

J. J. Marcel, tableau statistique des principales tribus du territoire de la province d'Oran, N. J. A, juillet 1835, TXVI, p 79, 86.

(3) جعلها أربان ضمن أغاليك التل ببايلك التيطري، إلا أنه يقول أنها كانت أكثر ارتباطا بأسواق المتيجة والبليدة، أكثر من ارتباطها بالمدية والتيطري، ثم أصبحت مرتبطة بآغا الجزائر مباشرة. ص 411.

(4) تورد خريطة كاريت وفارني (1846) سوقا يقام يوم الثلاثاء أسفل شلالة العذاورة بكاف الأخضر بعين بوسيف.

(5) يذكر الباحث إيلال سوقان يصفهما بالهامة والحيوية بمنطقة سور الغزلان، هما: سوق الجمعة الشهير ببلاد المعمورة الذي يتردد عليه أهالي المنطقة وسكان المناطق المتاخمة، وسوق الخميس الذي يعرف بسوق أولاد مسلم الذي يعد ملتقى ومجمعا للسكان يبيعون فيه ما تيسر لهم من موارد الرزق. نور الدين إيلال، قانون السيناتوس كونسلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914) رسالة ماجستير، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر، 2006-2007م، ص 59.

الجنوب لأسواق الشمال من أجل استكمال ضرورياتهم وخاصة من القمح والشعير، ولإبراز الأسواق الأهم في بايلك التيطري، نضع الجدول الموالي والذي يوضح أهم الأسواق التي ترتادها قبائل التيطري والتي ليس بأراضيها سوق خاص بها(1):

الأغاليك	القبائل	الأسواق التي يترددون عليها
التل	بني حسان	سوق المدية بالجمعة، يوم الثلاثاء في الدواير
	وزرة	سوق ثلاثاء بني بويعقوب، والجمعة في المدية
	وامري	سوق الجمعة بغريب، أربعاء جندل، سوق المدية
	أولاد هلال	سوق الجمعة بمطماطة، سوق الأربعاء بجندل
	الحناشة	سوق عمور يوم الجمعة
الشرق	أولاد سي أحمد بن يوسف	سوق الأحد الرُبعية، وأسواق بني سليمان
	جواب	سوق سور الغزلان لأولاد إدريس
	أولاد مريم	سوق الأحد أولاد ادريس يسور الغزلان، سوق الجمعة بعريب، سوق أربعاء بني سليمان
	أولاد فارهة	سوق الأحد بسور الغزلان، سوق الجمعة بعريب
	أولاد بوعريف	سوق الأحد بسور الغزلان
	أولاد سي عامر	سوق أولاد إدريس، سوق العذاورة
	أولاد برقة	سوق الأحد بسور الغزلان
	أولاد سلامة	سوق الأحد بسور الغزلان
	أولاد عبد الله	سوق أولاد إدريس بسور الغزلان، بوسعادة
	أولاد سي موسى	سوق أولاد ادريس، سوق الخميس بالعذاورة
	أولاد سي علي بن داود	سوق أولاد علان
	أولاد سيدي عيسى	سوق أولاد علان بالجمعة، سوق الخميس بالغذاورة
أغاليك القبلة	أولاد هديم	سوق الثلاثاء بالدواير، سوق الاثنين بالبرواقية، تجلب الملح لسوق المدية
	أولاد حمزة	سوق الثلاثاء بالدواير، اثنين الزناخرة
	المفاتحة	سوق الثلاثاء بالدواير، اثنين الزناخرة
	أولاد معرف	سوق الثلاثاء بالدواير، اثنين الزناخرة
	الدهيمات والسواري	سوق الرُبعية بالأحد، سوق جمعة أولاد علان
	التيطري	سوق الرُبعية وسوق الدواير وسوق أولاد علان

(1) Urbain, op.cit. pp: 406-431

	أولاد ذايد	سوق الاثنين بالبرواقية، سوق الجمعة بالمدية
	أولاد أحمد	سوق الزناخرة بقصر البخاري
	العبادلية	سوق الزناخرة
	رحمان	سوق الزناخرة، الرُبعية، الدواير
	العبازيز	الزناخرة، الدواير، أولاد علان، الرُبعية
	أولاد مختار	أولاد علان، العذاورة، الدواير، الرُبعية
	المويعدات	أولاد علان، العذاورة، الدواير، الرُبعية

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الأسواق الرئيسية والأكثر أهمية في بايلك التيطري هي: أسواق الرُبعية وأولاد دريس يوم الأحد، سوق البرواقية والزناخرة يوم الإثنين، سوق الدواير يوم الثلاثاء، سوق العذاورة وبني سليمان يوم الخميس، سوق المدية وأولاد علان يوم الجمعة.

وقد استنتج أوربان بناء على دراسته لأسواق بايلك التيطري أن أغاليك الشرق في التيطري ينقسم إلى مركزين متميزين في التأثير:

المجموعة الأولى: في أوطان ديرة (سور الغزلان) حيث يشكل فيها أولاد ادريس رأس هذه القبائل، حيث ظل سوقهم المركز الرئيسي للحياة السياسية في البلد، إنهم مرتبطون مع سهل حمزة والونوغة ومع الجزء الشرقي من صحراء بايلك التيطري.

المجموعة الثانية: مرتبطة بالتل عن طريق الرُبعية الذي يعقد سوقهم أيام الأحد، يعتبر تقريبا مركز المقاطعة، إذ تلتقي هناك قبائل أغاليك الشرق مع أغاليك الجنوب والتل والمخزن.

وفي الخط الثاني سوق الخميس في العذاورة وسوق الجمعة بأولاد علان هي أيضا ذات أهمية نسبية لبعض القبائل.

أما أسواق هوارة وأولاد عنتر، وريغة، وموزاية، وغريب، هي الأسوق الأقل أهمية، وأما خارج البايلك، نجد أن أهم سوقين هما: أربعاء بني سليمان في الشرق، وأربعاء جندل في الغرب.

الأسواق التي تمون القبائل الصحراوية هي: أسواق الرُبعية، أولاد دريس، الزناخرة، الدواير، العذاورة، أولاد علان، أما الأسواق التي تمون بلاد القبائل: المدية، بني سليمان، بني بويعقوب، البرواقية.

أهم السلع المتبادلة في أسواق بايلك التيطري هي الحبوب والماشية بالدرجة الأولى، وخاصة في الأسواق التي يرتادها البدو، كما أن أسواق أغاليك الشرق كانت غنية بالثيران والخيول والبغال، وأغاليك التل أيضا بعض الشيء، تقوم أسواق القبائل بالتموين بالفواكه المجففة والأصباغ والزيت والصابون وبعض الأقمشة الخشنة(1).

لقد انتعشت الكثير من أسواق بايلك التيطري بفضل وجود طريق هام يربط عاصمة البايلك بدار السلطان، حيث كان هناك اتصال مباشر بين الدار المربعة عند مصب واد الحراش، ومدينة المدية، عبر طريق تجاري يعبر أراضي بني سليمان، فمن الدار المربعة إلى حوش أولاد سلامة

(1) Urbain, op.cit. p 444.

قرب الأربعاء، ثم إلى سبت البلوط قرب حجيرة سالم، وأخيرا إلى سوق الثلاثاء لبني يعقوب والمدية، فهو طريق يخترق أراضي بني موسى والمتيجة وبني امحمد وبني عزون وملوان وبني سيلم (بني سليمان) وبني بويعقوب ووزرة وحسن بن علي، كما أنه يمر على عدة مصادر للمياه مثل قانقا، رمان بوحلبان، واد الحارات واد مدالة واد قرقور، وغالبا ما كان هذا الطريق هو الخط الذي تعبره المحلة لتحصيل ضرائب فصل الربيع[1].

3- الأسواق الأسبوعية في بلاد القبائل:

وُجدت ببلاد القبائل أسواق عتيقة يعود بعضها لفترة العصور الوسطى، حيث يذكر الإدريسي على سبيل المثال "سوق الخميس" و"سوق الاثنين" في منطقتي بجاية في القرن 12م[2]، كما يحدثنا حسن الوزان أن "الجبليين" يقيمون فيما بينهم معارضا وأسواقا لا يوجد فيها غير البهائم والحبوب والصوف، وقليل من الأقمشة المجلوبة من المدن المجاورة[3]، ويؤكد هذه الحقيقة مارمول كاربخال بقوله أن "عندهم أسواق أسبوعية في عدة أماكن يقصدها تجار عنابة والقل وقسنطينة[4]"، بل إنه يذكر حتى سوق بني فراوسن الذي يقام كل جمعة، ويدعى بجمعة الصهريج[5]، مما يدل على عراقته، ومثله سوق الثلاثاء لبني هارون الذي كان مؤسسا في حياة المرابط سيدي يحيى العيدلي البجائي[6].

وغداة الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 كان في بلاد القبائل 66 سوق[7]، والجدول التالي يلخص لنا هذه الأسواق حسب المقاطعة والقبيلة واليوم[8]:

المقاطعة	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	المجموع
بجاية	توجه		ب.ميمون	ب.بومسعود	مزاية		أ.تازمالت	5
بوداود	آ.أومالك				آ. عامر	آ.أحمد قارت	مزالة	4
زفون		ب.جناد	فليسة البحر			أ.سيدي يحيى أوسعدالله ب.عزوز		4
تاقصبت		ب.ورقنون		ب.ورقنون				2

(1) Urbain, op.cit. p 444.

(2) روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 245

(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص46

(4) مارمول، المصدر السابق، ج3، ص16.

(5) نفسه، ج2، ص 374

(6)الحسين بن محمد الورثلاني، المصدر السابق، ص18

(7) ذكر كاريت في دراسته 68 سوق، إلا أن كل من سوق أحد زخفاوة وسوق خميس بني امحمد أحدثتا بعد الاحتلال الفرنسي، ولكنه أشار إلى أسواق أزيلت منذ فترة كسوق تالة هلال، (ج2ص 219) وسوق أحد صنهاجة (ج2ص 384) ونشير إلى أنه سبق وذكرنا أسواق دلس التابعة لوطن السيباو.

(8) E. Carette, études sur la kabilie, op.cit. TI. P 388.

دلس		ب. تور			ب.تور		علي خوجة	3
زواوة	ب.إيراثن ب. بوشعيب ب.صدقة ب.بودرار	ب.عيسى	ب.صدقة ب.يني ب.إيراثن	ب. إيراثن ب.عيسى ب.واصيف	إيلولا أمالو	ب.حمسي ب.فراوسن	ب.غبري ب.يحيى	16
أقفادو		فناية		ب.وغليس				2
بوغني		مشراس			معاتقة		قشتولة	3
فليسة مليل	مزالة تيمزريت	ب.عمران	هل طاية		مكيرة			5
جرجرة الجنوبية		إيلولا			ب.مليكش			2
بني هيني			أ. العزيز	ب. خلفون		نزليوة		3
البيبان		ب.عباس		ب.عباس (تافلسة) ب.عباس (تزارت)	ب.عباس	قلة		5
إيلماين	زمورة			ب. يعلى	ب.عيدل	ب.ورثيلان ب. شيبانة		5
أماسين	ب.إمل		أ.جليل	قيفسار				3
قنديرو		ب.حصاين	برباشة		جرمونة		ب.سليمان	4
المجموع	10	10	9	11	10	9	7	66

ملاحظة: أ. أولاد. **ب**. بني. آ. آيت

وعلى كثرة هذه الأسواق في بلاد القبائل، فإنها لم تكن على نفس القدر من الأهمية والحركية، فقد أحصينا أزيد من 14 سوق وصفهم كاريت بأنها "لا تملك الكثير من الزبائن"، أو أنها "قليلة الحركة"، أو أنها "غير مهمة"، ويعود سبب ذلك بالدرجة الأولى لمجاورتها لأسواق أهم، وهذه الأسواق القليلة الأهمية هي: أحد آيت أومالك، أحد بني إمل، اثنين مشراس، اثنين بني حصاين، ثلاثاء فليسة البحر، ثلاثاء بني صدقة، أربعاء بني وصيف، خميس مزاية، خميس آيت عمر، خميس بني مليكش، خميس بني عيدل، جمعة آيت أحمد قارت، جمعة بني شيبانة، سبت بني غبري.

في حين نجد 20 سوقا صنفهم ضمن الأسواق الهامة، حيث وصف بعضها بأنها أسواق كثيرة الحركة، مثل: أحد بني إيراثن، أحد بني بوشعايب، أحد بني صدقة، أحد مزالة، واثنين فناية، واثنين بني عمران، وثلاثاء بني إيراثن، وأربعاء بني وغليس، وجمعة بني عزوز، وجمعة بني حمسي، ووصف أحد تيمزيرت بكونها نشطة جدا، واثنين بني جناد بأنه من أكثر الأسواق حركة، ووصف ثلاثاء أولاد العزيز بأنها سوق عامرة جدا، وهي من الأسواق التي تدخل عبرها الحبوب إلى بلاد القبائل، ووصف سوقا أربعاء بني عباس أنهما في غاية الأهمية، وقال أن جمعة بني فراوسن "تعد

من الأسواق الأساسية في بلاد القبائل، إن لم تكن الأساسية على الإطلاق، وقال عن جمعة بني ورتيلان "من أكثر أسواق بلاد القبائل حركة".

إن كثرة الأسواق في بلاد القبائل يرجع لعدة أسباب، فمنها ضخامة وتنوع الانتاج الزراعي والحرفي، بحيث أن كل قبيلة تقيم سوقا لتصريف منتوجاتها وبضائعها، والرغبة في استكمال حاجياتها من قبيلة أخرى، بالإضافة إلى وجود التنافس الشديد بين بعض القبائل أدى بدوره إلى قيام أسواق متجاورة، فحسب كاريت أن تجاور سوقين يقامان في نفس اليوم هو غالبا اشارة لوجود عداء بين القبائل التي تمتلكها، مثل ما نجده بين سبت قشطولة وسبت بني يحيى لزواوة(1)، اكتسب السوق مكانة اقتصادية ورمزية رئيسية إلى حد أن الزيارة الأولى للسوق في حياة الطفل كانت موضع احتفال شعائري حقيقي، وكان والدا الطفل يعتبران أن سلوك الطفل في ذلك اليوم بمثابة مؤشر على قدراته في المستقبل(2).

إن أهمية أي سوق في بلاد القبائل هو انعكاس لتنوع مرتاديه من شتى أنحاء البلاد، وخاصة القادمين من خارج بلاد القبائل، والذين يزودون أسواقهم بالقمح والشعير خاصة، والتي تفتقر إليها بلاد القبائل ويكثر عليها الطلب، ويأخذون مقابل ذلك التين وزيت الزيتون، ليعيدوا بيعها في أسواقهم أو أسواق مدينة الجزائر، مع أن ظهور العرب نادر في أسواق بلاد القبائل، بينما يتردد القبائل بانتظام على الأسواق العربية كون الفلاح القبائلي لا يملك الاكتفاء الذاتي لأن زراعته تقتصر على التين والعنب ومعاصر الزيت، فتبقى حاجياته من المواد الأساسية كالقمح والشعير والمواشي لدى الفلاح العربي، فيقتينها منه مقابل منتجاته(3).

يسوِّق سكان بلاد القبائل للأسواق العربية الزيت والتين والملابس الجاهزة والجلود والأواني المنزلية الخشبية والأطباق والملاعق والفخار والفلفل الأحمر والمجوهرات والأسلحة والكتان والفواكه والعنب والجوز والخروب، والشمع، بينما يستوردون منها القمح والشعير والثيران للحرث والذبح، والأبقار الحلوبة والأغنام والبغال والصوف والقطن والحرير والحديد والنحاس والقصدير والرصاص(4).

كما يمكن أن نميز في بلاد القبائل بين نوعين من الأسواق، فمنها ما هو تابع لسلطة البايلك، ومنها ما هو تابع للقبائل الممتنعة، فمن القسم الأول نجد كل أسواق مقاطعة سيباو وبوغني وبجاية وزمورة ودلس، وفليسة مليل أحيانا، حيث كانت تخضع لرقابة موظفي البايلك ورجال المخزن، والذين كانوا يمنعون القبائل الواقعة تحت نفوذهم من التواصل مع القبائل المعادية، فقد كان قايد

(1) إ. كاريت، الاستكشاف العلمي للجزائر، المصدر السابق، ج2، ص 247

(2) فاني كولونا، آيات الصمود الثوابت والمتغيرات الدينية في الجزائر المعاصرة، تر: لطيف فرج، دار العالم الثالث، 2006م، ص 148. مجهول، هذه كيفية سيرة زواوة، مخطوط، لوحة 1.

(3) إ. كاريت، الاستكشاف العلمي للجزائر، المصدر السابق، ج1، ص 13

(4) Adolphe Hanoteau, Aristide Letourneux, La Kabylie et les coutumes kabyles, Éditions Bouchène, 2003, TI, p 444.

عريب يمنع عليهم التردد على سوق أولاد العزيز من أجل حصارهم، وكذلك الأمر بالنسبة لقبيلة بني تور، كما كانت قبيلة مزاية تمنع مزالة من تسويق منتجاتها بسوق بجاية[1].

كما تمتعت بعض الأسواق في بلاد القبائل ببعض الخصوصيات التي فرضها العرف والعادة، ومن ذلك أن المتردد على أسواقهم من خارج قبيلتهم عليه اكتساب صداقة أحدهم، حيث يوفر له الحماية[2]، وهو ما يعبر عنه بـ"لعناية"، والتي هي عبارة عن حماية يمنحها فرد أو قرية أو عرش لفرد أو لجماعة للتنقل في حيز جغرافي معين بأمان، حيث كان لهذا العرف دور بارز في توفير الأمن والأمان للمسافرين والتجار، بل وحتى لتنقل القوات العثمانية عبر أراضي الزواوة[3].

كما كان من أعراف اثنين بني جناد أن الأجانب ليس لهم الحق في الشراء أو البيع، وذلك بذريعة منع ارتفاع الأسعار[4]، أما سوق أربعاء مشدلة[5] فقد كان يعاقب بفرض غرامات مالية على كل فرد من أفراد القبيلة ممن يتخلف عن حضور السوق، ولو بحجة أنه ليس لديه ما يبيعه أو يشتريه، مما يعطي للسوق صبغة سياسية واضحة[6].

---

(1) إ. كاريت، الاستكشاف العلمي للجزائر، ج1، ص 354، ج2، ص 171، وص 92.
(2) مارمول، المصدر السابق، ج3، ص 16.
(3) أرزقي فراد، المرجع السابق، ص 134.
(4) كاريت، الاستكشاف العلمي للجزائر، ج 2، ص 143.
(5) الغريب أن كاريت لم يذكر في دراسته _على دقتها واستقصائها_سوق أربعاء مشدلة.
(6) Nil Robin, Joseph. La Grande Kabylie sous le régime Turc. Éditions Bouchène, 1998, p 75

4- الأسواق الأسبوعية في بايلك الغرب

من خلال خريطة كاريت وفارني الصادرة خلال شهر أفريل من سنة 1846م، والتي أتت على ذكر الأسواق الرئيسية في الجزائر، أحصينا 26 سوقا أسبوعيا في بايلك الغرب، وهو عدد لا يعكس في الحقيقة بصورة دقيقة الأسواق الرئيسية التي عرفت انتشارا واسعا خلال العهد العثماني، والظاهر أن مصممي الخريطة ركَّزوا فيما يبدو على الأسواق الهامة الواقعة على الطريق السلطاني، أو تلك التي تصل التل بالصحراء، حيث لم يحفلوا بجرد الأسواق المنتشرة بجبال الظهرة والمنطقة الساحلية، وإقليم الحدود، نظرا لأن الخريطة مصممة لأغراض استعمارية بحتة، أو لتوقف تلك الأسواق حينها، لكون المنطقة أصبحت ساحة للحرب، خاصة إذا علمنا أن الباحث الفرنسي ياكونو يقول أنه أحصى بالمنطقة المحصورة بين واد شلف ومينا لوحدها 42 سوقا، بناء على تقارير المكاتب العربية لسنة 1848م[1]، ولهذا سنحاول ذكر أهم أسواق بايلك الغرب ابتداء من حدوده الشرقية وانتهاء بحدوده الغربية والجنوبية:

أ- أسواق سهل الشلف:

تعتبر من أهم أسواق بايلك الغرب، حيث تحتل موقعا استراتيجيا هاما، بفضل وقوعها بسهل الشلف الخصيب، وعلى ضفاف واد الشلف، والطريق السلطاني الرابط بين مدينة الجزائر ووهران، والذي تتخلله عدة أبراج وتسيطر عليه عدة قبائل مخزنية، مما يجعل الوصول إليها ميسورا ومأمونا، وأهم هذه الأسواق[2]:

القبيلة	أيام السوق	أماكن انعقاده
جندل	الأربعاء	على واد شلف، أسفل مليانة
الفغايلية (السحاري)	الثلاثاء	جسر شلف (سوق القنطرة)
براز	الثلاثاء، الخميس	الضفة الشمالية لواد شلف
	الأحد	سوق صغير بين بني بري وبني بوعيش
أولاد عيسى	الثلاثاء	سوق على واد بوقلي
الأحرار	الخميس	
العطاف	الخميس	بزمالة بويحيى عند ملتقى واد روينة بواد شلف.
	الاثنين	بأولاد بن عربية عند ملتقى واد الفضة بواد شلف.
	الأربعاء، الجمعة	جنوب واد شلف.
أولاد قصير	الأحد	عند آثار مدينة الأصنام، قرب واد تسيغاوت
	الخميس	عند ملتقى واد سلي بواد شلف بزمالة السايح
	الخميس	الجزء الشرقي من العرش

(1) Yacono, Les Bureaux arabes, Op.cit, TI, p 67

(2) تم استخلاص معلومات هذه الجداول من المصادر والمراجع التالية:

T. S. E. F. A (1854-1855), P 525. / E. Carette, A. Warnier, Carte de l'Algérie divisée par tribus (1846). A. N. O. M /GGA 62II 25. Yacono. Op.cit. TI, p 228.

أولاد فارس	الأربعاء	
حميس	الجمعة	جنوب تنس
صبيح	السبت	صبيح القبالة (عين مران)
	الثلاثاء	الهرانفة
	الخميس	الصبحة
أولاد خويدم	الأربعاء	قرب واد جديوية
أولاد العباس	الأربعاء[1]	على واد الشلف
عكرمة الشراقة	الأحد	دار الملح (سبخة بن زيان)
عكرمة الغرابة	الاثنين	قرب سيدي المقداد على واد يلل
المكاحلية	السبت	سيدي بلعسل
فليتة	الخميس	دواير فليتة على نهر مينا (قوناق حقول الأرز)
أولاد سيدي بوعبدالله	الاثنين	الدار القديمة

ب- أسواق مرتفعات الونشريس[2]:

القبيلة	يوم السوق	الموقع
أولاد عياد	الأحد	عرش بلال ثنية الحد
أولاد عمار	الاثنين	عين تكرية[3]
عزيز	السبت[4]	سبت عزيز الغرابة
مطماطة	الجمعة	
بني زقزق	الأربعاء والاثنين[5]	
بطحية	الاثنين	
بني بودوان[6]	السبت	المدينة

(1) أصبح هذا السوق يقام بعد الاحتلال الفرنسي يوم الجمعة، خاصة بعد اغلاقه من طرف الأمير عبد القادر عقابا للقبيلة بعد متاجرتها مع الفرنسيين، عابد سلطانة، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011م، ص 173.

(2) نشير إلى بعض الأسواق التي وجدت في العقود الثلاثة الأولى من عمر الاحتلال، ولكن لا ندري تاريخ تأسيسها: جمعة أولاد الشيخ، اثنين بني بودوان. ينظر:

B. O. G. G. A (1867) p. 32, 33.

(3) تم نقل السوق إلى بلد أولاد عياد بين تقرية وواد املولم، وتغيير يومه إلى الأربعاء، بأمر حاكم مليانة في أكتوبر 1847، جريدة المبشر: العدد 4، يوم 30 أكتوبر 1847.

(4) الغريب أن السجل الأرشيفي (GGA 62II 25) لسنة 1856 يذكر أن سبت عزيز أصبح يعقد يوم الأربعاء، في حين تذكر الجداول الإحصائية لوزارة الحربية لسنة 1855أنه يعقد يوم السبت. ينظر:

T. S. E. F. A (1854-1855), p 532.

(5) تذكر المبشر أنه كان ببني زقزق سوقان أحدهما يوم الثلاثاء والآخر يوم الأربعاء، المبشر: العدد 26، يوم 30 سبتمبر 1848.

(6) هذا حسب خريطة كاريت وفارني، وحسب السجل الأرشيفي (GGA 62II 25) لم يكن لهم سوق خاص سنة 1856م، ويضيف السجل أنهم يتسوقون إلى إثنين بطحية، وخميس بني بوعتاب، وسبت بني بوشعيب، وأربعاء

بني بوعتاب	الخميس	
سنجاس	الاثنين	
بني يندل	السبت	بني شعيب عند منبع واد الفضة
	الجمعة	زاوية مولاي العربي بمتيجة
	الأربعاء	لواتة[1]
بني بوسليمان	الأحد	واد لرجام
بني وراغ	الخميس	أولاد سيدي واضح
بني مسلم	الثلاثاء[2]	أولاد بورياح
عرش القبلة	الأحد	حلوية
	الخميس	الكرايش، عند منبع واد رهيو

ت- أسواق جبال الظهرة الساحلية:

القبيلة	يوم السوق	الموقع
بني مناد	الأربعاء	برج الأربعاء
بني مناصر الساحل	الخميس، السبت، الأحد	قرب واد الأحد جنوب شرشال
سيدي عمر	الخميس	
بني فرح	الأحد	بني بوعيش
زاتيمة[3]	الاثنين	تاشتة
	الأحد	أغبال
بني مادون	الأحد	بوقجون
	الأربعاء	بني منة
	الثلاثاء	تلعصة (المطالصة)
بني حواء	السبت	على ساحل البحر
الظهرة	الأربعاء	بني زنطيس، كاف النسور
	السبت	بني زروال، سيدي عبد القادر
	الثلاثاء	عشعاشة، حاسي الخميس
	الجمعة	أولاد خلوف، سي أحمد بن الديلمي
مجاهر	الاثنين	أولاد بوكامل، عين تادلس
	//	سور كلميتو على واد الشلف[4]

بني غالية، وجمعة وأربعاء العطاف، وسبت القنطرة، وأربعاء بني زقزق، واثنين سنجاس، وبعد سنة 1866 أصبح عندهم سوق يوم الاثنين.

(1) سوق لواتة وسوق متيجة ورد ذكرهما في الأوراق الملحقة بمخطوط الاستمدادات الربانية.

(2) يشير الباحث عابد سلطانة أن سوق بني مسلم كان يقام يوم الأربعاء، ص 100.

(3) نجد سنة 1866 سوق باسم جمعة زتيمة. ينظر:

B. O. G. G. A (1867) p. 33.

(4) سوق سور كلميتو يبعد عن عين تادلس بـ6 كلم، وعن مستغانم ب 30 كلم، يقع عند مصب واد الشلف، يقام به سوق مرة واحد كل أسبوع يجمع عددا كبيرا من العرب، والمعاملات المهمة. ينظر:

T. S. E. F. A. (1850-1852), p 255.

	الثلاثاء	أولاد عبد الله، حاسي السدرة
الجبالة	الأحد	سيدي عفيف

نلاحظ أن الأسواق السابقة الذكر هي أسواق قيادة الشرق من بايلك الغرب، والتي تشمل واد الشلف والمرتفعات المجاورة من مازونة حتى حدود دار السلطان، أي بوحلوان[1]، كما أنها تضم قيادة جندل المحاذية لبايلك التيطري وقيادة فليتة ومجاهر، وهو فضاء يمثل شطرا هاما من بايلك الغرب، ذو ثقل اقتصادي وتجاري خاصة، وهذا واضح من كثافة الأسواق وتعددها حتى داخل القبيلة الواحدة.

كانت أسواق قيادة الشرق متفاوتة الأهمية، وقد لاحظ ياكونو أن دائرة تنس بأكملها على سبيل المثال لم يوجد بها إلا سوقان، أحدهما في بني غمريان والثاني ببني فرح، اللذين سرعان ما تضاءلت مكانتكما واختفيا، وذلك بسبب فقرهم، في حين احتجزت القبائل الهامة والقوية أكثر من سوق مثل براز وسنجاس وقوراية التي كان بها سوقان، أما صبيح وبني مناصر فقد كانت لهم ثلاثة أسواق[2].

رغم الأهمية التجارية لمدينة تنس خاصة في تجارة الحبوب، إلا أن سوق بني مرزوق كان يلعب الدور الرئيسي بالنسبة لأسواق الظهرة، حيث كانت تصل دائرة استقطابه إلى مدينة تنس وقبيلة بني هيجة شرقا[3]، أما على المنحدر الشمالي للونشريس فقد كان أكبر سوق هو سوق بني زقزق الذي يعقد يوم الأربعاء، أما في الجهة المقابلة فقد تم استقطاب التجار والمشرتين في بني لنت وبني شعيب وأولاد عياد وأهم أسواق هذه الجهة يبقى سوق أولاد عمار في عين تقرية، كما لعبت مليانة دور مركز تجاري استقطب أهالي بني زقزق وهراوات وبوراشد وجندل وبني مناصر وبوحلوان[4].

أما في اتجاه أسواق سهل الشلف فقد اشتهرت قبيلة أولاد قصير بأنهم تجار على وجه الخصوص، حيث يتحدث جانتي دو بوسي عن القبيلة التي تعيش في خيام بالقرب من مدينة كاستيلوم تانجيستانوم القديمة (الأصنام) وعن دورها الرئيسي في الحركة التجارية، حيث يقول أن جميع سلع الإيالة تمر عليها، غير أنه يعتقد خطأ أنها قبيلة سيدي العريبي، والصحيح أنها قبيلة أولاد قصير[5]، ويكفي للتدليل على أهمية سوق الخميس الذي تقيمه هذه القبيلة أنه السوق الأسبوعي الوحيد الذي لفت انتباه الرحالة توماس شو، وخصَّه بالذكر، وقال أنه يقام بالقرب من آثار سيناب (Sinaab) (الأصنام)[6].

ومن الأسواق الهامة في السهل نجد أسواق قبيلة العطاف التي يتردد عليها قبائل الونشريس والظهرة كما يرتادها سكان السهل، وكذلك سوق ثلاثاء القنطرة عند قبيلة الفغايلية (السحاري)

(1) توفيق دحماني، النظام الضريبي في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1779-1830م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: عمر بن خروف، 2003-2004م، ص 36.

(2)Yacono, Les Bureaux arabes.., Op.cit, p 67.

(3) المبشر: العدد 15، يوم 15 أفريل 1848

(4)Yacono, Les Bureaux arabes.., Op.cit, p64.

(5) Pierre Genty de Bussy, De l'établissement des Français, dans la Régence d'Alger, TII, Firmin Didot Frères, (Paris) 1839 p 253.

(6) Shaw (Dr), op.cit, p .257.

المخزنية، والذي كان يقام عند الجسر الذي بناه عمر باشا على واد الشلف سنة 1814م[1]، حيث كان يجتذب تدفقا كبيرا من المتسوقين خاصة من ساكني الجبال المجاورة وحتى من السهل، فقد كان مقصدا لكل من: الوزاغرة، وأولاد عبو، وأولاد الشيخ، وبوراشد، وأولاد يحيى، والأحرار، وبني غمريان، وبني فرح، وعريب، والعطاف[2].

إلا أن سوق أربعاء جندل هو الأهم على الاطلاق في جميع أسواق الناحية، حيث كان يتردد عليه ما يقارب 10 آلاف متسوق أسبوعيا، وخاصة من قبل قاطني الجهة الغربية من أغاليك التل في بايلك التيطري كوامري وغريب وأولاد هلال وغريب، وسكان جبال الونشريس كأولاد عياد وبلال وبني زقزق، وقبائل جبال مليانة كسوماتة والحشم وبوحلوان، بل مارس هذا السوق تأثيره حتى على العطاف وأولاد قصير وصبيح وسنجاس وأولاد العباس، خاصة في فصل الصيف، بالإضافة إلى سكان مليانة والمدية والبليدة وحتى من الجنوب[3].

في الشمال الغربي لمرجة سيدي عابد وبالقرب من واد شلف، كانت المعاملات التجارية تتم يوم الأربعاء، في سوق أولاد العباس الذين يقومون بتصريف منتجات نشاطهم الصناعي، كما أقامت عكرمة الشراقة سوق الأحد، شمال سبخة بن زيان، في مكان يسمى "السعداوية[4]"، وبالقرب من غليزان بدواير فليتة، حيث كانت قبائل المنطقة تتمون من الأرز من سوق الخميس على ضفاف واد مينا (قوناق الأرز أو نزلة الروازة)[5]، وتعقد به قبائل الشلف ومينا وبني وراغ والظهرة وعكرمة وغريس كل صفقات البيع والشراء المتعلقة بالمواشي والدواب[6].

ويبدو أن هذا السوق كان يعرض به زيادة على المواد الغذائية والمنتجات الصناعية، منتجات مستوردة كالكاغط على سبيل المثال، حيث يذكر سيدي عدة بن غلام الله أن شيخه بقلعة بني راشد بعثه سنة 1226هـ لسوق الخميس بمينا لشراء الكاغط، "وقال لي يا عدة أردتك أن تقدم في هذه الساعة إلى سوق الخميس في ميناء لتشتري الكاغط تكتب التوحيد[7]".

كما ساهمت في الحياة التجارية لواد الشلف أسواق المناطق المجاورة حيث اتجه التجار من سهل شلف الغربي في أيام الأربعاء إلى سوق أولاد خويدم، والذي يبدو أنه لم يتأثر بمجاورته لسوق أولاد العباس الذي يقام في نفس اليوم، ويشتهر بتجارة الحبوب، حيث جاء في بعض رسائل سيدي

---

(1) هذا الجسر الواقع عند سفح جبل دوي بعين الدفلى من مآثر الداي الحاج علي باشا (ت 1814م)، جاء في دفتر تشريفات: "أمر الحاج علي باشا وزيره عمر آغا ببناء قنطرة فوق وادي شلف، أوكل هذا العمل إلى عمال وبنائين، وهم أكثر من 300 مسلم، و167 من العبيد اليونانيين، واشتغل على هذه القنطرة مدة شهرين ليلا ونهارا، واكتمل في 30 رجب 1229هـ (1814م)". Albert. Devoulex, op.cit, p 70.

(2) A. N. O. M: GGA 62II 25.

(3) Raymond Thomassy, op.cit, P 37. Xavier Yacono, Les bureaux arabes …, p 68.

(4) Xavier Yacono, la colonisation …, op.cit. TI, p. 228.

(5) Walsin Esterhazy, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, C. Gosselin,(Paris) 1840, p 250.

(6) عابد سلطانة، المرجع السابق، ص 99.

(7) سيدي عدة بن غلام الله، هذه نبذة عن حياة سيدنا عدة بن غلام الله البوعبدلي، مخطوط بخزانة بوعبدالله شراك (وهران)، ص 16.

عدة أنه لما عزم على زيارة الشيخ بلقندوز (ت 1827هـ) قال: "واشتريت شيئا من خبز القمح من سوق الأربعاء المعد لقبيلتنا الخويديمية[1]"، يعني عرش أولاد خويدم، وشهد سوق السبت للمكاحلية حركة كبيرة للحبوب، وكذلك سوق الثلاثاء لمجاهر، أما بالونشريس الشرقي فتركزت المبادلات الرئيسية بسوق الخميس في بني وراغ[2].

ث- أسواق الدوائر والزمالة

القبيلة	يوم السوق	الموقع
البرجية	الخميس	بطن الواد على ضفاف واد هبرة
عبيد الغرابة	الأحد	قرب واد سيق
حشم الغرابة	الثلاثاء	واد الحمام
الحشم	الخميس	فروحة، قرب أولاد سيدي علي بن عمار
أولاد علي	الثلاثاء	قرب واد تليلات
الدواير	الأربعاء[3]	عين الأربعاء
الزمالة	الأربعاء	أغبال
قيزة	الخميس	سهل ملاتة
أولاد علي	الجمعة	قرب سيدي بلعباس
الضاية	الثلاثاء	
بني عامر	الخميس	واد صارنو قرب واد مكرة وسيدي بلعباس
	الاثنين	سهل قصبت، قرب أولاد ميمون وواد يسر
	الخميس	عين تيموشنت
	الأحد	أولاد الزاير[4]
ولهاصة	الاثنين	
زمورة	الأربعاء	قرب البرج
الكرايش الشراقة	السبت	على واد رهيو
الرحوية	الثلاثاء	قبيلة أولاد راشد
انقاد التل		فندق سيدي مجاهد قرب واد الخميس
انقاد الشراقة		واد سليسن قرب آبار وخرائب

(1) سيدي عدة بن غلام الله، هذه نبذة عن حياة سيدنا عدة بن غلام الله البوعبدلي، مخطوط بخزانة بوعبدالله شراك (وهران)، ص 26.

(2) Xavier Yacono, la colonisation …, op.cit. TI, p. 229.

(3) هذا حسب ما جاء في الرحلة القمرية من انعقاده يوم الأربعاء، ولكن تشير الجداول الإحصائية لوزارة الحربية الفرنسية لسنة 1854 أنه أصبح يعقد بيوم الثلاثاء. ينظر:

T. S. E. F.(1854-1855), P 538

(4) مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 89.

M. LAPÈNE, Tableau historique de la province d'Oran, IMPRIMEUR DE L'ACADEMIE (1842), p 13.

DELPECH, Résumé historique sur le soulèvement des Derkaoua dans la province d’Oran, R. A. N 18 (1874), P 51.

الجعافرة	الاثنين	الهضاب العليا قرب سعيدة
أولاد لكرد	الجمعة	سوق اللوحة قرب مشرع الخيل[1]
أولاد الشريف	الأحد	قبة سيدي العربي بوطن أولاد الجيلالي محمد[2]
بني سنوس	الخميس	

إن هذا الجزء من بايلك الغرب والممتد من عين كيال حتى مازونة، ومن البحر المتوسط حتى جنوب معسكر إلى أطراف الصحراء وبلاد اليعقوبية، كان يدار من قبل قبيلتي الدواير والزمالة المخزنيتين[3]، ورغم هيمنة وتركز أغلب النشاطات التجارية بمدن وحواضر البايلك، مثل معسكر ووهران _بعد تحريرها سنة 1792م_ وتلمسان ومستغانم ومازونة وغيرها، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور أسواق أسبوعية في الأرياف كان لها حظها في تنشيط الحركة التجارية.

ومن أهم الأسواق بهذا الشطر من البايلك نجد سوق الخميس بقبيلة البرجية، والذي يعقد ببطن الواد عند ملتقى واد الملح بواد هبرة، كما أنه يكتسب أهميته، زيادة على وقوعه على الطريق السلطاني، فإنه يمثل حلقة وصل بين معسكر ومستغانم[4]، وتقصده قبائل بني شقران وأولاد سيدي دحو والحشم والبرجية وقبائل جهة سيرات ومينا وسيق، بل إنه كان يستقطب حتى قبائل بني عامر والدواير والزمالة وأهالي مازونة، حيث كانت تجارة الحبوب والماشية في صدارة مبيعاته، بالإضافة إلى وجود الخيول والبغال والحمير[5]، وكذلك الأمر بالنسبة لسوق الأحد الذي يقام بسيق، والواقع على الطريق بين معسكر ووهران، حيث كان يحضره عدة آلاف من العرب، حيث تتمثل تجارته الرئيسية في بيع الحبوب، بالإضافة إلى بيع الصوف والخيول والماشية[6].

وكان سوق الأربعاء الذي تقيمه قبيلة الدوائر، من أهم أسواق وهران، وكان له دور هام خاصة خلال مرحلة حصار وفتح وهران، إذ استطاع تموين رباط الطلبة باللحوم خاصة، حيث كلف الباي محمد الكبير الشيخ مصطفى الدحاوي صاحب الرحلة القمرية بأعباء التموين بعد أن وصلته رسالة من الباي يقول فيها: "لابد أن تأتوا بجزارين من الأسواق القريبة لكم، وادفعوا لهم ما يحتاجونه من الدراهم التي تحت يدكم، يجلبون بها الأنعام ويذبحونها بين ظهرانيكم لينتفع الطلبة بشراء اللحم ويتيسر عليهم ما عسر عليهم" فامتثل لذلك، وركب من حينه "إذ وافق ذلك **سوق الأربعاء عند قبيلة الدوائر**"، فتعاقد الشيخ مع مجموعة من الجزارين حتى يأتوا باللحم إلى رباط الطلبة، وعلى هامش حضور الشيخ هذا السوق عقد مجلس قضاء بطلب من الدوائر للنظر في الخصومات والظلامات" ففصلت بين الجميع بما اراني الله[7]"، مما تجدر الاشارة إليه في هذا السياق أن الباي محمد الكبير

---

(1) هذا حسب خريطة كاريت وفارني، أما الباحث كمال بن صحراوي فيقول أن موقعه بعين سيدي عبد الله بمرجة الرداح، عند المنحدر الجنوبي لجبل اللوحة. ينظر: كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 225.
(2) هكذا حدد موقعه الباحث كمال بن صحراوي بناء على مصادر أرشيفية، كما يضيف أن السوق كان يعقد يوم الاثنين، ينطر: كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 225.
(3) توفيق دحماني، النظام الضريبي، المرجع السابق، ص 36.
(4) خريطة كاريت وفارني (1846م).
(5) كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 227.
(6) T. S. E. F. A. (1852-1854), P 296.
(7) مصطفى بن زرفة الدحاوي، المصدر السابق، ص161.

خلال حصاره مدينة وهران قام بتعطيل جميع الأسواق في إيالته من واد مينا إلى أحواز تلمسان، وأمر بجعلها قبالة (يفري) ليتمكن الطلبة من شراء ما يحتاجونه من قرب، ولا يذهبون للأسواق البعيدة حسما لمادة الفتن بينهم[1].

كما كانت تقام أربع أسواق كبرى في المنطقة الممتدة غرب وهران: أولهما في البريدية في الشمال على بعد يوم من وهران في الطريق إلى تلمسان، والثاني في حمام بوحجر إلى الغرب من سهل مليتة، والثالث متخصص في تجارة وشحن الحبوب عند مصب واد الملاح، والرابع في أغبال وهو سوق الزمالة[2].

كما ازدهرت حركة الأسواق في الجزء الجنوبي من بايلك الغرب، والتي كانت تقصدها نجوع الصحراء خاصة، وعلى رأسها أسواق الجعافرة وسعيدة وأولاد الأكرد وأولاد الشريف[3]، حيث كان يقام سوق سعيدة كل يوم اثنين تحت أسوار الحصن، وتذكر التقارير الفرنسية أن أهميته ازدادت منذ 1852 حيث أصبح يصل إليه 3000 عربي، وتجارته الرئيسية في الصوف والماشية، وفي التاريخ المذكور تم جلب ما بين 20 أو 30 ألف جزة صوف[4]، كما كانت قبيلة الأحرار الشراقة، الغنية جدا بالجمال والخيول والأغنام والثيران التي يقايضونها في أسواق الجعافرة واليعقوبية والصدامة مقابل الحبوب وجميع المواد الاستهلاكية الضرورية التي لا تنتجها أرضهم[5]، أما أولاد الشريف قرب تاقدمت، الذين يخيمون في جبل دركول، عند منابع واد قوجار، وواد الثلاثاء والسرسو، فقد كان لهم سوق كبير جدا كل يوم أحد، إلى أن عطله الأمير عبد القادر كي لا يضر بالسوق التي أقامها بتاقدمت كل يوم ثلاثاء[6].

أما السوق الأهم فهو سوق اللوحة بقبيلة أولاد الأكرد قرب تيارت، حيث اعتبره كاريت مركزاً تجارياً للصحراء الغربية في الجزائر[7]، وقد اكتسب هذا السوق أهميته منذ القرن 18م على أقل تقدير، حيث نجد الرحالة الانجليزي توماس شو ينوه بهذه المنطقة، وأنها كانت واقعة تحت نفوذ قبيلة سويد التي يصفها بأنها أقوى القبائل العربية في هذه الأراضي، وأنهم يملكون أراضي خصبة جدا، ولا يدفعون أي ضرائب على الاطلاق، ويخدمون الجزائريين كمتطوعين[8].

---

(1) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 253. مخطوط المكتبة الوطنية الفرنسية (رقم: 5114) لوحة: 38.

(2) Robert Tinthoin, Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830 à 1885 : b étude de géographie et d'histoire coloniales, Fouque,(Oran) 1947, p 27

(3) Ernest Carette, Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques, A. Guyot, 1844, PARIS, p 19.

(4) T. S. E. F. A (1855), p 302.

(5) T. S. E. F. A (1839), p 276.

(6) T. S. E. F. A (1839), p 279.

(7) كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة في الجزائر الجنوبية، المصدر السابق، ج6، ص 167.

(8) Shaw (Dr), op.cit, p 256.

5- الأسواق الأسبوعية في بايلك الشرق:

لم تحفل خريطة كاريت كثيرا بتسجيل أسواق الجهة الشرقية من الجزائر، ما عدا أسواق بلاد القبائل والتي سبق الحديث عنها، وذلك ربما لاتساع البايلك وكثرة قبائله، حيث لم تترك الأسماء أي مساحة على الخريطة لإضافة أيام الأسواق، لذلك تم الاعتماد على الجداول الإحصائية التي كانت تعدُّها وزارة الحربية مع بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، مع التنبيه على التغيير الذي يطرأ على مكان وزمان عقد بعض الأسواق، وفق توجهات السياسية الاستعمارية حينها، كما أننا لم نذكر الأسواق التي أقيمت في المدن والقرى الاستيطانية، إلا إذا تأكدنا بأنها أسست باعتبار وجود سوق محلي للتموين، وأهم الأسواق التي وقفنا عليها ببايلك الشرق هي[1]:

الجهة	اليوم	القبيلة
عنابة[2]	الأربعاء والخميس	سوق أهراس (الحنانشة)[3]
	السبت	زردزة بواد العرب
	الأحد	على الساحل مع الشركة الفرنسية[4]
	الأحد	بوحجار
	الثلاثاء	روم السوق (سوق مغطى)
	الجمعة	الطارف
	الخميس	أولاد علي عشيشة
	الخميس	ذراع القايد (الحنانشة)[5]
	الثلاثاء والسبت[6]	قالمة
باتنة	الخميس والجمعة	عين شدي

(1) تم إعداد هذا الجدول بناء على المراجع التالية:

T. S. E. F. A (1854-1855), p p. 544-559.

Charles Féraud, Histoire Des Villes de la Province de Constantine, La Calle, 1877, V. Aillaud (Alger), p 22.

Charles Féraud, Histoire Des Villes de la Province de Constantine, Gigelli, Arnolet, Constantine, 1870, p 74.

Carte de l'Algérie divisée par tribus / par MM. E. Carette et Auguste Warnier.

(2) كانت هناك أسواق في إقليم الذرعان ومجاز عمار وعين مقرة قرب بحيرة فتزارة، والسوق الحدودي عين الكبير لم نستطع تحديد أيام انعقادها.

(3) الظاهر أن سوق هراس كان يعقد كل يوم أحد خلال سنة 1850، حسب بربروجر، ينظر:

Adrien Berbrugger, ITINÉRAIRES ARCHÉOLOGIQUES EN TUNISIE, R. A. A 1857, N1, P 202

(4) Charles Féraud, , La Calle, op.cit, p 14.

(5) تشير المبشر إلى أن كبراء أولاد شوك وأولاد عامر بن أحمد (فرق من الحنانشة) قدموا لحاكم سطيف ليفصل بينهم أمر سوق الخميس الذي هو من عادته يعمر بذراع القايد من بلاد الحنانشة، فأمر بعمارته في بوسعدية على يد قايد أولاد ثابت لأنه كان تحت نظره سابقا وسبب بطلانه من ذراع القايد كانوا جميع اللصوص يبيعون ويشترون فيه جميع المسروقات دون مانع والان لما صارت عمارته بالموضع المذكور انقطعت كل المفسدات منه (المبشر 15/35فبراير1849).

(6) أصبح سوق قالمة يعقد يوم الاثنين مع مطلع القرن 20م، ينظر: محمد الخضر حسين وآخرون، خمس رحلات إلى الجزائر 1904-1932، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2004، ص 109-110.

	الأحد	باتنة
	الأربعاء	نقاوس
	الخميس	رأس العيون
	الأربعاء	البيضة
	الاثنين والجمعة	بريكة
	الخميس	شمُرة
	الجمعة	خنشلة
قسنطينة	الأربعاء	واد الغسلة
	الأحد والثلاثاء	عامر الشراقة (برج مهيريس)
	الثلاثاء	بني قطّيط (بوأحمد) لدى عميرة
	الثلاثاء	البرانية: في الصيف في مخالفة، وفي الشتاء في بير بن ضياف
	الجمعة	بني حبيبي بالعنصر
	الجمعة	فرجيوة (واد بوصلاح)
	الاثنين والجمعة	خرارب في عين الصفيَّه
	الاثنين والثلاثاء	ميلة
	الخميس	الموية في أنديلو
	الاثنين والخميس	أولاد عبد النور برج المعمرة
	الجمعة	أولاد الكبير في الجمعة
	الاثنين	أولاد ابراهيم في أنديلو
	الأحد	أولاد فليلن في أنديلو
	الثلاثاء	أولاد عيدون على الواد الكبير في الميلية
	الأحد والأربعاء	الصراوية في البيضة
	الجمعة والثلاثاء	السقنية في قجال السيتية
	الاثنين والخميس	الزمول: في الصيف في سلاب، وفي الشتاء في مليلة
	الاثنين والخميس	الزناتية في سيدي طمطم
	الأربعاء(1)	زواغة في البيحرة
	السبت	بومرزوق في قرية الخوه
سكيكدة	الاثنين	عزابة
	الاثنين	سمندو
	الاثنين	سوق الاثنين على واد بوزقار
	الثلاثاء	سوق الثلاثاء على واد القبلي
	الأربعاء	سوق الأربعاء لدى تمالوس على واد القبلي
	الخميس	سوق الخميس على واد الزهور
	الخميس	سوق الخميس على واد أفلاسن
	الخميس	سوق الخميس على واد الحتة
	الجمعة	القل
	السبت	سوق السبت في سيدي دريس
	الثلاثاء	أولاد علي
	السبت	بني مهنا

(1) في سنة 1854 أصبح يعقد يوم الثلاثاء بموضع يدعى البحيرة.

	السبت	بني بونعايم
	الخميس	بني توفوت
	الخميس	ثعابنة
جيجل	الخميس	الشقفة لبني يدر
	الأحد	فدول
	الاثنين	بوخطاب
	الأربعاء	فكسراون
	الأحد	المورج
	الجمعة	زيامة، بسيدي خليفة
	السبت	بسالمة، بني فوغال
	الأحد	جميلة، بني عافر
	الخميس	دهامشة (البابور)
	الأربعاء	بني زونداي[1]
	الاثنين	بني سُغلال، عند مصب واد بوغريون
	الاثنين	بني سيار الطاهير
	الثلاثاء	أولاد عسكر
	الاثنين	تاكسنة، بني عمران
تبسة	الأحد والأربعاء	عين البيضة[2]
	الأحد والثلاثاء	تبسة
	الخميس	زمالة دايد
سطيف	الاثنين والخميس	العلمة
	الأحد	عامر الغرابة
	السبت	جربسة لدى أولاد تبان
	الجمعة	الخرسة لدى أولاد إبراهم
	الأحد[3]	قصر الطير عند ريغة الظهارة
	الثلاثاء	البير لدى سدراتة
	الأربعاء	قنزات لدى بني يعلا
	الجمعة	الفا ميكيل لدى قبيلة يلولة
	الخميس	تنساوت فرقة من بني سليمان
	الاثنين	آقبو قرية بني سليمان
	السبت	أولاد بحاري بني سليمان
	الجمعة	تاغمونت، لدى بني سليمان
	الخميس	أحمر خدو بقرية جرمونة

(1) يشير موسى لقبال إلى أن سوق بني زونداي تقام كل جمعة، وتعرف أحيانا بجمعة بابور، ويذكر نقلا عن الإدريسي أن سوقهم في أرض مستوية قليل الحصانة، موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 110.
(2) أصبح سوق عين البيضاء يعقد خلال القرن 20 كل يوم اثنين، ينظر: محمد الخضر حسين وآخرون، المرجع السابق، ص 54 وص96.
(3) هذا حسب خريطة كاريت وفارني لسنة 1846م، أما الجدول الاحصائي لسنة 1855 فيشير إلى أنه كان يعقد يوم الخميس. ينظر:

T. S. E. F (1854-1855), p 556.

	الجمعة	عين الروى، ساحل القبلي
	الأحد(1)	عموشة (القرقور)
	الخميس	بني عجاب (القرقور)
برج بوعريرج	الثلاثاء	واد الذهب
	الخميس	برج بوعريريج
	الأحد	مجانة
	الأربعاء	عياض
	الاثنين والثلاثاء والأربعاء	مسيلة
	//	أولاد سيدي سليمان (شمال بحيرة المسيلة)
	يوميا(2)	أولاد عدي (شمال بحيرة المسيلة)
	الخميس	ونوغة
	الجمعة	معاضيد
	الخميس	القلعة
	الاثنين	منصورة

نظرا لكون بايلك الشرق يعتبر أهم البيالك مساحة وخصوبة وثراء فقد تعددت به الأسواق أكثر من بقية البايلك، إلا أنها متفاوتة الأهمية والقيمة، فحسب تقرير روسو الخاص ببايلك قسنطينة (1838م) نجد أنه اقتصر على ذكر الأسواق الأسبوعية التي كانت تعقدها كبرى القيادات والقبائل القوية، مثل **قيادة قرفة**، والتي تدير على أراضيها السوق الذي تعقده كل يوم اثنين بواد الشارف قبيلة أولاد أحمد المقيمة بواد الزناتي، والسوق الذي يقام أيام الاثنين بوادي الذهب قرب ميلة والذي يترأسه شيخ **العرب متاع التل**، وكذا السوق الكبير الذي تعقده **قبيلة فرجيوة** كل جمعة في السهل، والسوق الكبير الذي يعقد كل يوم خميس في موطن قبيلة عرش **الحنانشة**(3)، وهو نفسه سوق أهراس حيث برج شيخ الحنانشة(4).

نلاحظ أن عامل الحبوب كثرة وندرة هو المتحكم في تحديد أهمية السوق دائما، فجميع الأسواق الواقعة في دائرة قسنطينة تشترك بتزويد المستوقين بشتى أنواع المؤن، حيث يباع بها بكميات معتبرة القمح والشعير والصوف والزيوت، والصابون، والقطران والتين الجاف، والخضروات والفلفل واللفت والبصل والخروب والبلوط بالإضافة إلى البقوليات والكتان والأخشاب والمواد الصيدلانية، أما الأسواق الرئيسية فهي تلك التي تتواجد بها الحبوب بكميات معتبرة، من

---

(1) هذا حسب خرية كاريت وفارني، أما حسب جداول وزارة الحربية الفرنسية لسنة 1855 فكان يعقد يوم الجمعة. ينظر:

T. S. E. F. (1854-1855), p556.

(2) هذا حسب كاريت، ولكن في الجداول الإحصائية لوزارة الحربية الفرنسية لسنة 1855م أصبح يعقد كل خميس. ينظر: كاريت، ج6، ص 48.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري، ص 284، 286، 292، 295.

(4) Jacques BUDIN, op.cit, p 37.

قبيل الأسواق التي يعقدها **أولاد عبد النور والتلاغمة والزناتية والسراوية وميلة**، والتي يجلب لها زيادة على ذلك الخزف الخشبي من بلاد القبائل، بالإضافة للملح الخام والأبيض والفحم والزبدة(1).

ويؤكد كاريت أن الأسواق المركزية في بايلك الشرق هي: سوق أولاد عبد النور والحراكتة والسقنية وتلاغمة وأهمها سوق وادي العثمانية السنوي بالقرب من قسنطينة(2)، حيث كان أولاد عبد النور يقيمون سوقا عرف بالمعمرة مفتوحا مرتين في الأسبوع يومي الخميس والاثنين، حيث كان يستقبل أهالي القبيلة الزبائن من شتى القبائل المجاورة، وفي بعض الأحيان يستقبل أعدادا هائلة من الزوار، يخضع السوق لرقابة القياد والشيوخ، ولما تنزح قبيلة أولاد عبد النور زمن الشتاء إلى السباخ تقيم السوق الكبير الخاص بها بالقرب من عين السلطان(3).

كما تعتبر أسواق ساحل جيجل وساحل سكيكدة من أهم أسواق بايلك الشرق في جهته الشمالية، حيث كان لكل عرش سوقه تقريبا، فمثلا سوق الخميس الشقفة لبني يدر، وسوق الجمعة لبني حبيبي وسوق الثلاثاء بأعالي الجبال الشرقية لأولاد عسكر وسوق مدينة جيجل لبني قايد ونفس الشيء لبقية الأعراش، ويباع في هذه الأسواق كثير من البقر والخرفان والماعز واللحم بالتجزئة والصابون والشمع والصوف والزيت والقمح والشعير والذرة (بشنه) والفول والبصل والتين المجفف والعناب والتمر والخروب والحصر الصغيرة وخشب المحراث، وهناك تجار متجولون يبيعون أقمشة قطنية بالتجزئة والتوابل وطرف ذات الصنع الأوروبي ويجلب إلى هناك كذلك بغال وحمير وجنس صغير من عنز الجبل شبيه بذلك الذي بكورسيكا(4).

ومن الأسواق الهامة والعريقة سوق تيفاش الكبير الذي يقام على منابع واد مجردة كل يوم خميس، الموجود بالفعل في زمن مرمول، وهو سوق أطلق اسمه على أنقاض المدينة القديمة والطريق العلوي لمجردة "وادي الخميس"، يقول مارمول متحدثا عن أنقاض تيفاش بالقرب من خميسة توجد ضاحية واحدة فقط يسكنها عدد قليل من البربر بسبب السوق الكبير الذي يقام هناك كل أسبوع حيث يأتي العرب والبربر لبيع بضائعهم(5).

كان سكان الجزء الشرقي من البايلك يفضلون التردد على أسواق عين عبيد، قالمة، عين البيضة، وخاصة سوق واد الزناتي، حيث يبيعون الحبوب ومنتجات قطعانهم، في حين يفضل البعض الذهاب لسوق سدراتة، الذي يقام يوم الجمعة من كل أسبوع، حيث يقول آشيل روبير أن الغالبية

---

(1) T. S. E. F. (1854-1855), p 552.

(2) . M. E. CARETTE: Du commerce, op.cit, P.20.

(3) Charles Féraud, Notice historique sur la tribu des Oulad-Abden-Nour, op.cit, p 147.
يذكر شارل فيرو أن إدارة الاحتلال حافظت على سوق المعمرة، غير أنها ومن أجل تعزيز التجارة المحلية فقد أنشأت سوقا ثانيا يقام يوم الخميس بالقرب من قرية دكري.

(4) Charles Féraud, Notice historique sur la tribu des Oulad-Abden-Nour, op.cit, p 62.

(5) Charles Féraud, Note historique sur la province de Constantine, R. A, N 22, A 1878, p 127.

العظمى من خيام التجار في سوق سدراتة تعود لبني مزاب، وقليل منها للقبائل، وواحدة فقط ليهودي يشتغل بالبقالة[1].

وعلى رغم الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الأوراس وثقلها الديمغرافي والاثني نجد لارتيج يكتب سنة 1904 أنه لا توجد أسواق لدى قبائل الأوراس، وأن كل محاولات إقامة أسواق دورية قد فشلت حتى الآن، ويعزو لارتيج هذا الفشل إلى عدم وجود طرق سالكة، مما حذا بفاني كولونا إلى القول أن الثقافة الأوراسية هي ثقافة بلا سوق أسبوعي على عكس بلاد القبائل[2]، ومن الأسواق الأسبوعية التي يمكن رصدها سوق تسقفين في قلب وادي عبدي الذي هو قلب الأوراس، والذي يقام يوم الأربعاء، وكذلك سوق تاغسوت في وادي بوزينة يوم الخميس، وسوق الأحد في تاكوت الذي كان يشهد حفلا موسميا كبيرا خلال شهر أوت يتم فيه تحديد الأسعار لمدة عام[3]، إلا أن هذا أدى إلى قيام أسواق موسمية هامة اعتبرت الفرص الوحيدة للتبادل المتاحة أمام الأوراسيين.

يقول نوشي أن الأسواق الأسبوعية ببايلك الشرق لم تكن تشتمل على كل العروض التجارية، وإنما هي داعمة للمراكز التجارية الكبرى مثل قسنطينة وبون والقالة والقل وسطيف وتبسة، حيث تهيمن قسنطينة على المناطق الجنوبية، أما المراكز الأخرى كبونة والقالة والقل فمحطات تجارية للشركة الملكية الأفريقية (Compagnie Royale d’Afrique)، ومنافذ بايلك الشرق على البحر والعالم الخارجي، في حين تعتبر سطيف وتبسة الأسواق الداخلية الكبرى[4].

وإذا ظلت قسنطينة السوق المركزي لبايلك الشرق فلا بد من التنويه بأسواق أخرى مفعمة بالحيوية، خاصة سطيف وتبسة، على سبيل المثال، رغم أن تأثيرهما أقل أهمية من تأثير قسنطينة، إلا أنهما استأثرا باهتمام بعض القسنطينيين وسكان مقاطعة دار السلطان وحتى إيالة تونس، فتبسة تقع على اتصال مع مناطق جغرافية مختلفة وعلى طريق الواحات، فهي على مفترق طرق بالغ الأهمية، كما أنها تمتعت بحكم ذاتي تقريبا مقارنة ببقية الإقليم، حيث حافظ أهلها على علاقات مشتركة مع البدو الرحل في السهوب التونسية الذين يترددون أيضا على قفصة أو توزر، أما سطيف فقد سيطرت على الطرق التجارية المؤدية إلى منطقة القبائل وبجاية وواحات المسيلة وبوسعادة، وإذا كانت تبسة سوقا كبيرا للصوف والماشية فإن سطيف هي مركز البذور والزيوت والماشية، والمنتجات المحلية التي تجلبها القبائل المجاورة كالأقمشة القطنية والحريرية والبقوليات واللحوم، كما يقصده سكان القبائل لمقايضة البارود والبنادق والسيوف التي يصنعونها في جبالهم وكذا الزيت والفحم والمحاريث مقابل الحبوب التي تفتقر إليها بلادهم[5].

---

(1) Achille Robert, L'Arabe tel qu'll est: études algériennes & tunisiennes, Impr. J. Angelini, 1900, p 37.

(2) فاني كولونا، المرجع السابق، ص 148.

(3) نفسه، ص 120.

(4) André Nouschi, op.cit. p 143.

(5) ibid. p 48.

ويمكن أن نلاحظ أن بعض أسواق بايلك الشرق كانت تميل نوعا ما إلى التخصص في عروض معينة، كأسواق عين البيضة وسوق قالمة[1] الذين اشتهرا بتجارة الماشية، وخاصة الأغنام والأبقار، حيث تذكر جريدة المبشر أن بعض تجار قسنطينة تعوَّدوا على ارتياد سوق عين البيضة لاشتراء الغنم والبقر[2]، وتشير إلى أن سوق قالمة امتلأ بالمواشي، حتى لم يروا مثله سابقا في العمارة قط، و"كان يوم السوق الماضي ما ينيف على 2000 رأس من البقر و1000 غنم، ما عدا كثرة الخيل والبغال" وتقول أن "بعض تجار الجزائر أرادوا القدوم إليه ليشتروا المال لما فيه من الفايدة والربح[3]".

كما لعبت الأسواق الجنوبية للبايلك دورا هاما في تنشيط الحركة التجارية، سواء بين المناطق التلية والصحراوية، أو بين سكان الجبال وسكان السهول، ومن أشهر هذه الأسواق سوق المسيلة البالغ الأهمية، حيث يتردد عليه السكان المحيطون ببوسعادة والتجار القادمون من بلاد القبائل لبيع الزيت، وشراء البذور، وأهم الأسوق بعد المسيلة هي أسواق البرج ومجانة حيث يشهدان حركة واسعة للحبوب[4].

يقدم لنا الرحالة الألماني مالتسان صورة أخرى عن الحركة التجارية في برج بوعريرج فيقول: "وكانت لبرج بوعريرج باعتبارها خط مواصلات وسوقا تبيع فيه القبائل المجاورة مصنوعاتها أهمية أكبر مما قد يتصوره المرء بناء على قلة سكانها، فإليها كانت قبيلة مليكش تسوق أبقارها السمينة الحلوب، وآيث عباس تبيع فيها منتوجاتها من الزيت والصناعات اليدوية الأخرى، وقبيلة أولاد أبي بكر تزود سوقها بالعسل الذكي الرائحة، الذي تنتجه في منطقتها الجبلية، وتبيع فيها قبائل مجانة أصواف أغنامها الكثيرة، وكان الونوغة يحملون إليها صناعتهم اليدوية الجميلة[5].

6- الأسواق الحدودية في بايلك الشرق

مثَّل الفضاء الحدودي محورا مهما للمبادلات، حيث كان سوق أهراس مقصدا للقبائل التونسية الحدودية كشارن وورغة وأولاد بوغانم وترتكز المبادلات على الأغنام والحبوب والحلفاء وما يصنع منها من حصير وسجاد وقفاف[6]، وتشير التقارير الاستعمارية أن سوق أهراس مشهور جدا، بتنوع المواد الغذائية، ويقصده الباعة والمشترون من جميع القبائل، سواء من تونس أو من بايلك الشرق، غير أنه كثيرا ما تتعثر به الحركة التجارية لسوء حالة الطرق وصعوبة النقل خاصة في موسم الشتاء[7].

---

(1) لم تكن قالمة حينها مدينة ذات تكتل حضري خلال العهد العثماني، ولكن موطنا لسوق مهم للغاية. ينظر: Jacques BUDIN, op.cit. p 36.

(2) المبشر: العدد 24: 31 غشت 1848.

(3) المبشر: العدد 26: 30 سبتمبر 1848.

(4) T. S. E. F. A (1854-1855), p.559

(5) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ج2، ص 167.

(6) إدريس رانسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية، بين الإجارة والإغارة 1830-1881، الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2016م، تونس، ص 79، 80.

(7) T. S. E. F. A. (1852-1854), P 551.

كما لعبت سوق تبسة نفس الدور إذ كانت تجلب إليها أهالي الإيالة التونسية من القصرين وفوسانة وأفران وبودرياس والطباقة وحيدرة وتالة وفريانة والجريد أي قبائل الفراشيش والهمامة، حيث كانت المبادلات التجارية في كامل المنطقة الحدودية تتم في كنف الحرية التامة من الجانبين دون حواجز أو موانع تعيق تنقلاتهم، كما مثلت همزة وصل بين منتوجات الشمال من الحبوب خاصة ومنتوجات الجنوب والواحات والتي تتمثل أساسا في التمور والملابس الصوفية[1]. إلا أن ما لاحظه الفرنسيون على سوق تبسة أنه يشهد حركة شبه موسمية مرتبطة بوفرة الصوف، حيث يقصده من حين لآخر تونسيون بقوافل صغيرة خاصة إبان وفرة الصوف حيث يشهد حركة واسعة في مبيعات الصوف الخام[2].

يذكر شارل فيرو أربعة أسواق أسبوعية حدودية بجهة القالة وهي سوق بوحجار (Bou hadjar) كل يوم أحد، سوق روم السوق (Roum-el-souk) وهو سوق مغطى ومهم للغاية يعقد كل يوم ثلاثاء، ويحظى بشعبية كبيرة من قبل التونسيين، وسوق الطارف: يوم الجمعة، سوق أولاد علي عاشيشة (Achicha) في أقصى حدود الإيالة مع تونس كل يوم خميس[3]، وتذكر المبشر سوقا باسم "خنقت" بالقالة، وتشير إلى ازدياد عمارته، وأن المتسوقين إليه من أهل القالة ونواحيها فقط، إلا أن بعض تجار تونس طلب التسريح للقدوم إليه[4].

كانت الأسواق الحدودية تتوفر على كل المواد الاستهلاكية من حبوب وزيوت وتمور إلى جانب ما تنتجه المجموعات القبلية للمنطقة من انتاج حيواني كالصوف والماشية وبعض المنتوجات الحرفية كالحصير المصنوع من الحلفاء وفليج الخيام والقطران والدباغ[5].

7- تجارة الدواسين أو الشحاتة

يذكر الدكتور بوعزيز نوعا من التجارة المحلية تعرف بـ**"الشحاتة"**، والتي تعني نوعا من التسول أو "الطلبه"، غير أنها عملية تجارية بحتة، وإنما جعلت نوعا من التسول بسبب ذهاب متعاطيها إلى محل الإنتاج وطلب المنتوج، وكانت هذه الطريقة من المبادلات شائعة بين المناطق التلية الشمالية، وبعض جهات الهضاب والسهول العليا الجنوبية، حيث كان سكان بلاد القبائل الصغرى يقومون بشحن الزيوت والخروب والتين وبعض الفواكه الأخرى على الأحمرة والبغال، ويسافرون بها لمقايضتها بالقمح والشعير في المناطق التي تنتجها، كما كان سكان الشطوط يشحنون الأملاح على الجمال، وسكان السهول العليا يشحنون القمح والشعير ويحضرونها لبلاد القبائل ويبادلونها بالزيوت، والخروب والتين والرمان وغيرها، مع أنه من النادر جدا أن يحمل الفلاح الحبوب ويقايض بها سلع سكان الجبال لحاجتهم له أكثر من حاجتهم له.

(1) إدريس رانسي، المرجع السابق، ص 79، 80.

(2) T. S. E. F. A. (1852-1854), P 559.

(3) Charles Féraud, , La Calle, op.cit, p 14

(4) المبشر: العدد 34، يوم 30 جانفي 1849.

(5) إدريس رانسي، القبائل المرجع السابق، ص 79، 80.

تنشط عملية الشحاتة في فصلي الصيف والخريف نشاطا كبيرا، وتعود بالنفع على الطرفين ويمارسها الناس جماعات جماعات في قوافل معروفة حسب القرى والمداشر والدواوير، ويدخل ضمن المبادلات: الخروب والفلفل والطماطم والرمان والإجاص والبلوط والخوخ والزيتون والزعرور والقرعة(1).

ويذكر البعض أن الباعة المتجولين كانوا يعرفون كذلك باسم "العطارين"، ويتاجرون في مواد التجميل والعطرية والمرايا والمحارم وغيرها من المواد التي يقتنونها من المدن الجزائرية، حيث ورد بمخطوط سيرة زواوة "وأما التجارة فكثرة تجارتهم يشترون العطرية من المدن ويملؤون مزاود ويبيعونها في بلاد العرب والبعض يبدلها بالصوف، وكل أحد يحمل ستة وثمانية مزاود مملؤين بالصوف قدر ما يحمل البغل وفي يده زوج عصي طوال لأجل الكلاب ويبيعوا ويشروا مع نساء العرب وعندهم الصوف عزيز غاية وكذلك يشتروا الكسوة من بني عباس وغيرهم ويبيعونها في بلادهم وكذلك البقر والغنم والبغال وسائر الحبوب(2)"

وقد شاع في بايلك الغرب هذا النوع من التجارة، ومارسه البدو والحضر، وعرفوا باسم "المدوسين" وقد أصبح لها أغراض تجسسية لصالح الاسبان، حيث مارسها المتعاونون معهم الملقبين بـ"المغاطيس"، وذلك أنهم يأتون بدوابهم للدواوير على صفة الحضر المتجولين "المدوسين" بالدواوير، البائعين للعطرية، ومعهم مناطقة من الجلود الفلالية، فإذا وجدوا خبرا جلبوه للنصارى، وإذا رأوا فرصة في الصغير أو الكبير أخذوه وجعلوا الجلود على فيه كي لا يتكلم وحملوه على دوابهم ومشوا به ليلا لوهران، فيبيعونه للاسبانيين وينتفعون بثمنه(3).

وتشير المبشر إلى أن تجارة الدواسين كان يمارسها كذلك بعض أهل الذمة من اليهود، وكانوا يقومون من خلال ذلك بنقل الرسائل والأخبار، إلى أن قرر والي الجزائر "منع دخول جميع الدواسين الذين يجولون في الأعراش ببضاعتهم إلا من له تذكرة مختصة من حاكم العمالة تتضمن تسريحه بحدة المحل المعين لبيع أمتعته(4)"، وتنقل المبشر أنه قد كثرت الشكايات بالأناس الذين يبيعون ويشترون في الأعراش مثل الدواسين" خاصة وأن تجارتهم كانت تتضمن بيع "ما منع البايلك بيعه، كالبارود وملحه والأسلحة"، بالإضافة إلى أنهم كانوا يغتنمون كل سانحة للسرقة، مما دعا جريدة المبشر إلى القول بأنهم اتخذوا تجارتهم حيلة لا حرفة، وتهربا من "انتقام المخزن(5)"، ربما تشير إلى التهرب الضريبي، حيث لم تكن خاضعة حينها لمراقبة البايلك، رغم أن أحد الباحثين يشير إلى أن البائع المتجول كان يمارس نشاطه التجاري بترخيص من قايد المنطقة بعد دفع رسم مالي(6).

---

(1) يحيى بوعزيز، الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر، نشر في كتاب: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009م، ص 410.

(2) مجهول، مخطوط سيرة زواوة، ورقة 9.

(3) عبد القادر المشرفي الجزائري، المصدر السابق، ص 14.

(4) المبشر، العدد 68، يوم 30 جوان 1850م

(5) المبشر، العدد 51، يوم 15 أكتوبر 1849.

(6) بلبروات بن عتو، المدينة والريف، المرجع السابق، ج2، ص 663.

ونشير كذلك إلى أن هذا النوع من المبادلات التجارية بخلاف ما يعرف بحرفة "**الدلالين**" والذين هم الباعة المتجولون الذين يتنقلون بالبضاعة لعرضها على المشترين في الأسواق، ولهم نسبة يأخذونها عن المبيعات التي ينادى عليها، وكانت تقدر بعشر قيمة البضاعة، وكانت حرفة الدلالة خاصة بالأسواق الحضرية بالمدن[1]، بخلاف حرفة الدواسين الذين يتجولون في الفضاء الريفي.

(1) عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 39.

المبحث الثالث: الأسواق الأسبوعية في ضواحي المدن

ويمكن تسميتها بأسواق الأطراف، الواقعة على أطراف المدينة وأبوابها وأسوارها، قريبا من أهل الريف، وذلك نظرا لضيق أزقة المدن وعدم تحملها للأعداد الهائلة التي تتردد على الأسواق الأسبوعية من شتى النواحي، وغالبا ما تباع فيها الحبوب أو المواشي، ويطلق البعض على هذه الأسواق تسمية **"أسواق الضواحي"** أو **"الأرباض"**، ويضيف بأنها أسواق خطية طولية تقع على امتداد الطرق المتشعبة من بوابة المدينة، وتمثل صلة الوصل بين المدينة والأرياف(1)، ويمكن القول أن أسواق مدن الجزائر وقسنطينة ووهران وغيرها بازارات مفتوحة دائما ويزورها البدو وسكان الأرياف أو وكلاؤهم باستمرار(2)، ومن أهم هذه الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني من الغرب إلى الشرق:

سوق ندرومة: تعقد كل يوم خميس داخل أسوار المدينة وخارجها، حيث يسمح في الداخل بممارسة تجارة الحبوب والأصواف واللحوم وغيرها، أما تجارة الحيوانات فلا تتم إلا خارج هذه الأسوار، وتأتي إلى سوق ندرومة القبائل القريبة من المدينة: طرارة، السواحلية، الجبالة، بنو يزناسن، وبعض سكان وجدة إضافة إلى قبائل جهة مغنية(3)، وسوق ندرومة سوق عتيق ذكره المديوني صاحب البستان(4)، وكان سوق ندرومة يشكل نقطة التقاء هامة لكل منطقة ترارة، وعلى مستوى أوسع كان يقصدها تجار من أجل البيع والشراء قادمين من مدن عديدة منها وجدة ومغنية وتلمسان وقلعة بني راشد ومازونة، حيث قدر عدد المترددين على سوقها أي الأيام المخصصة للأسواق أو يوم السوق الأسبوعي ما يزيد عن 4000 شخص، وكانت لمدينة ندرومة علاقات تجارية واسعة وصلت إلى غاية مدينة فاس وطنجة، كما كان لها علاقات دائمة مع مدينة تلمسان ومدن أخرى من مدن البايلك، إضافة إلى هذا لقد شكل السوق نقطة لقاء ما بين الجبل والسهل، على مستوى تبادل المنتوجات، كما شكل مجالا يعكس العلاقات التكاملية التي سادت بين هذه المناطق(5)، كانت منتوجات هذا السوق رائجة وأهمها المنتوجات النسيجية والفخار والصوف(6).

كما كان بالقرب من جامع الغزوات قرية صغيرة تدعى **"تونت"** على الحدود مع المغرب الأقصى، يوجد بها ميناء صغيرة تصله القوارب من المغرب محملة بالملح والتبغ والصابون، وتأخذ

---

(1) مجموعة مؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي، المرجع السابق، ص 94

(2) P. Mauroy, Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale dans l'antiquité, le moyen-âge et les temps modernes: comparé au commerce des Arabes de nos jours: ouvrage faisant suite à La question d'Alger en 1844, Au comptoir des imprimeurs-unis, 1845, (Paris), p 175.

(3) كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 228.

(4) ابن مريم المديوني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تح: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م، ص102.

(5) الواليش فتيحة، المرجع السابق، ص 73.

(6) نفسها، ص77.

الفواكه والأقمشة والملابس، كما تأتي إليها البضائع المهربة من جبل طارق، **يقام بها كل ثلاثاء سوق** يتردد عليه قبائل ترارة ومارودة وتجار ندرومة[1].

سوق تلمسان: شهدت تلمسان حركة يومية مكثفة للنشاط التجاري، حيث أن الإحصاءات تشير إلى نشاط يومي متساوي تقريبا، بدون إمكانية تمييز يوم خاص بالنشاط التجاري، وكانت تتردد على سوق المدينة كل القبائل المجاورة، ويأتون كذلك من المناطق البعيدة منهم من منطقة ندرومة وترارة، وعلى هذا يعتبر سوق مدينة تلمسان أهم سوق على مستوى بايلك الغرب، نتيجة وقوعه على المحاور التجارية الكبرى حيث أن العملية التجارية كانت تتضمن منتوجات فلاحية مقابل مواد مصنعة أوروربية أو مغربية أو جنوبية، هكذا استفادت المدينة من موقعها على ملتقى الطرق تلك التي تأتي من فاس باتجاه وهران وتلك التي تأتي من الصحراء وتنتهي عند إحدى موانئ المنطقة، نذكر أهمها: هنين، الغزوات، مستغانم، رشكون، المرسى الكبير، ووهران بعد استرجاعها[2].

سوق عين الكبيرة بتلمسان: قرية تقع بالقرب من منبع وفير المياه، يوجد بها سوق أسبوعي يومي الاثنين والخميس حيث يتم بيع الكثير من الفواكه المجففة والكتان والألواح[3].

أسواق وهران: رغم أن مدينة وهران استعادت حريتها بعد جلاء الاسبان عنها، إلا أن الفرنسيين لاحظوا بأنها كانت عبارة عن مدينة فقيرة يعمها الخراب إلى حد ما[4]، يتم تزويد وهران بالملح من طرف الغرابة والحشم وأولاد خالفة والدواير المجاورة لها، أما مواد الصباغة فتأتي من جميع ضواحي تلمسان، بالإضافة لقبيلة كرشتل، كما تأتي من تلمسان الحياك والنعال والزيت، والفواكه الطازجة والمجففة، والحصائر، والسجاد من قلعة بني راشد، وكان بنو عامر يجلبون إليها جلود الثيران، كما أن سوق مدينة وهران كان يفتقر للصابون والتبغ الذي لم يوجد من يأتي به[5].

أسواق معسكر: يقول فاغنر: يقام سوق معسكر في ميدان فسيح بضاحيتها المعروفة باسم "باب علي" خلال ثلاثة أيام في الأسبوع، يوم الجمعة والسبت والأحد، وهو أكثر الأسواق التي رأيتها في الجزائر كلها حركة ونشاطا، وكان عدد البدو المتجمعين به يزيد بعشرة أضعاف على الأقل عن عدد الباعة الذين يترددون يوميا على سوق باب عزون في مدينة الجزائر، وبثلاثة أضعاف عن رواد أسواق المتيجة المهمة، وكانت كمية البضائع الواردة من داخل البلاد فيه أوفر من كميات البضائع، التي رأيتها في الأسواق الأخرى، فقد اشترينا ريش النعام وبيضها بأثمان رخيصة، وكانت التمور فيها صغيرة الحجم مشوهة الشكل، ولم يكن لها مذاق التمور التونسية والمصرية، أما جلود الحيوانات الجميلة مثل الأسود والفهود فلم تكن توجد بكثرة، وكانت غالية الثمن نوعا ما، ولا تحمل إلى سوق معسكر كذلك تلك الكمية الكبيرة من العسل والشمع التي تحمل إلى أسواق قسنطينة مثلا، وفي مقابل ذلك يوجد فيها الصمغ بكثرة، وتعتبر الصوف وجلود الأنعام أروج البضائع، في حين أن

---

(1) T. S. E. F. A (1839). P.299.

(2) الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بلحميسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993-1994. 73، 76.

(3) T. S. E. F. A (1839). P.298.

(4) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر، المصدر السابق، ج1، ص 20.

(5) T. S. E. F. A (1842-1843). P. 94.

الحبوب لا تعرض في السوق إلا في موسم الحصاد[1]، ومشاهدة سوق معسكر لا تختلف عن مشاهدة سوق بوفاريك وسوق الخميس ... فقد كانت هذه السوق التي تكاد مساحتها تبلغ مساحة نصف مساحة مدينة معسكر[2].

يذكر حسن الوزان أن السوق الأسبوعي لمدينة معسكر كان يعقد كل يوم خميس[3]، أما مارمول فيقول أنه يعقد يوم الاثنين[4]، أما فاغنر فيقول أنه يعقد على امتداد ثلاثة أيام: السبت، الأحد، الاثنين[5]، وتضيف بعض التقارير الفرنسية يوم الجمعة[6]، وتقول الباحثة الواليش أن السوق الذي ذكره فاغنر هو السوق الذي كان يعقد خارج المدينة قرب سورها وبابها، أما الذي ذكره الوزان وكربخال فقد كان يعقد داخل المدينة[7].

كان يباع في سوق معسكر عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل وكثير من منسوجات البلاد وأشياء أخرى أقل قيمة كالحبال والسروج والأعنة وحاجيات الخيل، ويضيف مارمول أنه كان يأتيها التجار من تلمسان، بل يذكر إمري أن سوق مدينة معسكر كان ذو أهمية إلى درجة إقامته علاقات تجارية تمتد إلى غاية أعماق إفريقيا[8]، يعتبر سوق بابا علي سوقا غنيا يباع فيه البارود، وقشور الرمان لدبغ الجلود ولوازم الخياطة والتوابل إضافة إلى الخضر واللحوم، وكان يقصده للبيع والشراء من 30 منطقة[9].

سوق قلعة بني راشد: وسوقها يعود للقرن السادس الهجري، فحسب مخطوط أحوال القلعة يذكر أن مؤسس هذا السوق هو الاسحاقي مؤسس القلعة نفسه، حيث رتب سوقها بيوم السبت[10]، وذلك قصد حرمان اليهود من دخوله، "لما يعلمه من كيدهم"، ولأنهم لا يبيعون ولا يشترون فيه لحرمة ذلك في شرعهم[11]، وكان سوق القلعة يعمر بإحدى فرق المصراتية يعرفون بدار الشيخ،

(1) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 154.
(2) نفسه، ص 154.
(3) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 26
(4) مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص 324
(5) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 154.
(6) T. S. E. F. A (1839). P.264.
وخريطة كاريت ووارني.
(7) الواليش فتيحة، المرجع السابق، ص 77.
(8) نفسه ص 76.
(9) نفسه، ص 77.
(10) تظهر خريطة كاريت أن سوق القلعة كان يوم الجمعة.
(11) مخطوط أحوال القلعة، ص 2، نشره د. الحاج العيفة تحت عنوان: "دراسة لمخطوط قلعة بني راشد" المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد 10، العدد 4، سنة 2013، ص ص 249-265. ونشره أ. بوركبة محمد تحت عنوان: "جوانب من مخطوط قلعة بني راشد للشيخ أبي عمر بن عثمان القلعي، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 1، العدد 1، ص ص 102-118. ونشره في كتيب ميلود أحمد فواتيح بعنوان: "كتاب أحوال قلعة بني راشد" ونسبه خطأ لناسخه البشير البرجي، منشورات الأديب (وهران) سنة 2016م، وقدم حوله مداخلة د. تقي الدين بوكعبر، بعنوان "السوق الأسبوعي بقلعة بني راشد خلال الفترة العثمانية، قراءة في مخطوطات محلية، نشره ضمن كتاب له بعنوان: أبحاث وآراء في تاريخ معسكر الفترة الحديثة، منشورات ألفا دوك (قسنطينة)، سنة 2020م.

وكان يقصد هذا السوق من القبائل المجاورة كبني غدو وقربوصة وأولاد بوعلي والدواير والحساسنة وحبوشة والتمازنية والبرج وسجرارة وبني شقران، ويباع فيه الحبوب والفواكه والخضر والحطب واللحم والمواشي والصوف والكسوة والزبيب والكتان والعطرية والقهوة والسكر والزيت والصابون الجزائري والسمن والعسل والقطران والسلاح وسائر السلع من سباط وبلغة وشاشية والليم والتشينة واللفت والفول والزردية والحنة، دون الخيل والبغال والحمير والبقر[1].

رغم أهمية القلعة كعاصمة مؤقتة لبايلك الغرب، وكونها توصف بـ"أغنى بلاد الله زرعا وضرعا في ذلك الوقت، وكانت ميرة نصارى وهران منها[2]"، ووصفها شو بالسوق الكبير للسجاد والأقمشة الصوفية[3]، إلا أن دورها تراجع بشكل كبير، خاصة بعد نقل العاصمة لمدينة معسكر، والتي أصبحت مركز ثقل تجاري غطى على كل الأسواق المحلية الأخرى، وأصبح سوق القلعة سوقا محليا هامشيا[4].

سوق البرج: وهي مدينة قريبة من قلعة بني راشد، كان يقام بها سوق كبير إلى حد ما يومي الثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع في ساحة البرج[5].

سوق مستغانم: كانت تقام بها سوق عشية الجمعة[6]، حيث تقصدها قبائل مجاهر والمكاحلية والعكرمة وأولاد أحمد والبرجية وأولاد مازونة وأولاد أحمد بن سلطان وأولاد سلامة والحساسنة وبني زروال وأولاد سيدي عبد الله من قبائل الظهرة[7].

سوق مازونة: كانت مدينة مازونة تعقد سوقها كل سبت وأحد، تباع فيه المنتوجات الصوفية والقطنية، إضافة إلى مواد أخرى زراعية وحيوانية ومواد مصنعة[8].

سوق مدينة تنس: يوجد بها كل أربعاء وخميس سوق مزدحم للغاية حيث أسعار القمح والشعير والتين والزبيب والعسل والشمع بأسعار معتدلة للغاية[9].

سوق مليانة: كان لمليانة سوق مهم للحصائر والمنسوجات الكثيرة التي يصنعها أهل البلد ويأتي بها كذلك سكان الأرياف المجاورة، مثل بني زقزق وهاشم وهروات وبوراشد وجندل ومطماطة وبوحلوان وبني مناصر وبني أحمد وغيرهم، حيث يتم توريد الملح والصابون والتبغ من مدينة الجزائر، ومواد الصباغة من مطماطة وبني أحمد، ويشتري العرب من مليانة السلع القطنية

---

(1) مخطوط أحوال القلعة، المصدر السابق، ص 6.

(2) Octave Victor Houdas, Chrestomathie maghrébine, E. Leroux, 1891, (paris), p 57.

(3) Shaw (Dr), op.cit. p 249

(4)Djilali Sari, Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale: Nédroma, Mazouna, Kalâa, Société nationale d'édition et de diffusion, 1978, p 126.

(5) T. S. E. F. A (1839). P.269

(6) رشيد محمد الهادي بن تونس، نيل المغانم من تاريخ وتقاليد مستغانم، المطبعة العلاوية، مستغانم، ط1، 1998م، ص58.

(7) T. S. E. F. 1842-1843. P. 94.

(8) T. S. E. F. A (1839). P 283.

(9) Ibid, p 283.

والقهوة والسكر[1]، ولعل المكان الذي كان يقام فيه هذا السوق الأسبوعي كل يوم جمعة هو الساحة القريبة من باب وهران، والتي ظلت تحتفظ به بعد سقوط المدينة في يد الاستعمار وإغلاق هذا الباب، حيث كانت بها أماكن مهيأة ومخصصة للتجار والأشجار الضخمة من حولها تظلل مجال الحركة[2].

سوق المدية: يعتبر أهم الأسواق الأسبوعية في بايلك التيطري باعتبارها أهم مركز للتبادل التجاري فيه، وقد كان سوق مدينة المدية يعقد في كل يوم جمعة، وتحضره الكثير من الأعراش والقبائل وأهمها: حسن بن علي وبني حسن ووزرة ووامري وربايعة وأولاد دايد، يراقبه حرس الحاكم[3]، يترأس هذا السوق حاكم المدية، الذي يشرف على تسيير المدينة إداريا ومراقبة السكان[4].

يتم جلب الملح إلى سوق المدية من طرف أولاد هديم، أما التبغ فتأتي به قبيلة حسن بن علي والموزاية أما وزرة فتأتي بمواد الصباغة، كما يشتري سكان المدية الصابون من عرب القبائل التي تتردد إلى سوقهم، أما مشتريات العرب فتتمثل في القماش القطني والأوشحة والبقوليات[5].

أسواق مدينة البليدة: كان يتواجد بالبليدة ثلاثة أسواق، فداخل المدينة يوجد سوقان هما: **سوق جنة الزرع:** مخصص لبيع الحبوب، **سوق الجمعة:** تعرض فيها كل البضائع الأخرى، يعقد عند الباب الشمالي المؤدي لمدينة الجزائر، وكان مزدحما للغاية[6]، أما السوق الثالث فهو سوق خارجي يدعى **سوق الخميس:** يعقد خارج أسوار المدينة عند سفح الجبل، ولا يبعد كثيرا عن باب الجزائر وسط البساتين، يؤمها أهل بني صالح وبني ميسرة وبني مسعود وموزاية وحجوط وصوماتة وبني يعقوب وبني مناد ووزرة وجندل، وبني خليل الواقعة في إقليم البليدة وتبعد عنها بمسافة 5 كلم باتجاه بني مراد، حيث يجلب إليه سكان هذه المناطق الدجاج والبيض والبقر والثمار الجافة والشعير والقمح والبقول، ويبيع فيه أهالي القبائل الجبلية منتجاتهم ويشترون حاجياتهم من الأقمشة والأدوات المصنعة[7]. كما كانت القبائل الجبلية تزود أسواق البليدة بالملح، أما زواوة فيوفرون الصابون، وموزاية تأتي بالتبغ، أما بني صالح فيحملون معهم مواد الصباغة، ويشترون مقابل ذلك الأقمشة القطنية والأوشحة والسكر والقهوة والبقوليات والخردوات، حيث قدرت قيمتها سنة 1842 بـ 40000 فرنك فرنسي[8].

(1) T. S. E. F. 1842-1843. P. 93.
(2) ودان بوغفالة، الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016م، ج1، ص 260
Louis Piesse, Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie comprenant le Tell et le Sahara, Hachette, 1862 p 116.
(3) ودان بوغفالة، المرجع السابق، ج1، ص 202.
(4) فايزة بوشيبة، المرجع السابق، ص 49.
(5) T. S. E. F. 1842-1843. P. 93.
(6) Gaillard, Marie, op.cit, p 24.
(7) VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIIIe siècle, R. A. N39, A 1895, p 277.
(8) T. S. E. F. 1842-1843. P. 92.

كما كان كذلك لمدينتي شرشال والقليعة سوقين يوميتين تقام داخل أسوارهما[1]، حيث يعقد سوق مزدحم في القليعة كل يوم جمعة، يرتاده القبائل المحيطة بها[2].

أسواق مدينة الجزائر: تعتبر أسواق مدينة الجزائر الكبيرة بحق محور الاقتصاد والأنشطة الحرفية والتجارية بالمدينة وهي واقعة حول ساحة البادستان بباب عزون، كما كان لمدينة الجزائر سوقين مخصصين أساسا للمبادلات مع الأرياف: سوق خارج باب الوادي: ليس له أهمية كبرى، وسوق خارج باب عزون: وهو على شكل شارع مستطيل مؤلف من 30 إلى 40 منزلا تصطف على الطريق الرابط بين الجزائر وتافورة وتستعمل هذه المنازل كفنادق واسطبلات للبهائم التي يستخدمها الفلاحون لنقل منتجاتهم، يمثل سوق باب عزون _يدعوه البعض سوق تافورة_ السوق الرئيسية التي يأتي إليها سكان الريف والقبائل المجاورة بالمؤن المخصصة لاستهلاك أهالي العاصمة، وأرض هذه السوق غير مستوية، بل ترتفع في شكل دكاك مدرجة وانعطافات إلى أن تصل إلى العين التي تشرف على موقع السوق[3]، يشبه هذا السوق أسواق الأرياف إذ تختلط فيه دواب الحمل بالبضائع المحلية، ويعقد نهارا فقط، في البادية دون سقوف، أو تنظيم، فيه تبادل السلع المحلية بالنقود، وكثيرا ما كان سكان الريف يعزفون عن نقل بضائعهم وبيعها في أسواق مدينة الجزائر للتهرب من الضرائب الفادحة التي كان يفرضها الموظفون الأتراك على السلع الواردة إلى أسواق الجزائر[4]، وأهم رواد السوق هم عرب القليعة وبني خليل بني موسى وحتى منطقة الساحل، يتم تموينه بالمواشي من قبل قبيلة حجوط وقبائل سهل متيجة وعريب، وتأتيه الحبوب من قبائل حجوط والشلف غربا، وقبائل يسر وعمراوة شرقا، أما الزيوت فيتم توريدها من وطن يسر وبلاد القبائل[5].

أسواق مدينة دلس: وتسمى اثنين بني تور[6]، تقام هذه السوق في دلس نفسها، والتي كانت تتبع إداريا قيادة وطن سيباو، ويبيع فيها بني تور القمح والشعير والزبدة وبعض أنواع الخضار، إضافة إلى الخرفان والثيران، يتردد على هذه السوق كل من قبيلة يسر، عمراوة، بني ورقنون، الذين يبيعون فيها الدجاج والخرفان والثيران، إضافة إلى البيض والزبدة والزيت والبلوط والقمح والشعير، بينما يشترون الدهن والملح والأقمشة، وخلال عهد الأتراك كانوا يشترون من هذه السوق الحديد والفولاذ الذي تجلبه القبائل الوسيطة وقبيلة عمراوة من مدينة الجزائر[7].

أسواق مدينة قسنطينة: على عكس بعض حواضر الجزائر الكبرى التي تراجع دورها الاقتصادي خاصة خلال فترة الحكم العثماني، وخاصة مذ بداية القرن 18م، ظلت قسنطينة السوق الأكثر أهمية في الداخل، وامتدت علاقاتها التجارية إلى ما وراء المناطق المجاورة لتبلغ مدينة

(1) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع الساق، ص 282.

(2) T. S. E. F. 1854-1855. P. 220

(3) Lessore, Émile-Aubert, Voyage pittoresque dans la régence d'Alger, Ch. Motte, paris, 1935, p 9.

(4) عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 316.

(5) T. S. E. F. 1842-1843. P. 92.

(6) يورد كاريت في ج4، ص 172، أن دلس كان بها سوق يومي الاثنين والخميس.

(7) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج 3، ص 350.

الجزائر وتونس والجنوب الجزائري، حيث وصفها أحد المؤرخين بأنها "ملتقى القوافل[1]"، مارست قسنطينة على المناطق المحيطة بها نفس التأثير الذي تمارسه في أوروبا المراكز السكانية الكبيرة، حيث يتم تصريف المنتجات الزراعية، ويأتي سكان الأرياف لشراء الملابس والتزود بالمواد المصنعة التي يحتاجونها، وهذه قائمة بالقبائل التي ربطتها علاقات ثابتة بقسنطينة:في الشمال: قبائل السمندو، علمة المعسلة، قبائل واد الزناتي، في الشرق: الحنانشة، الحراكتة، عامر الشراقة، السقنية، في الجنوب: تلاغمة، الزمول، أولاد سالم أهل البقيقة، بعض قبائل جبل الأوراس، مدن الصحراء، في الغرب: أولاد عبد النور، القبائل المتجمعة في جبل شطابة، عامر الغرابة، علمة البازر، بعض قبائل مجانة، بني عباس، في الشمال الغربي: جزء من الزواغة، جزء من فرجيوة.

يرسل سكان زمورة أحيانًا قوافل من البغال إلى قسنطينة تحمل قماشًا صوفيًا وتينًا جافًا وفواكه وزيتًا، إلخ، كما تصل قوافل من بوسعادة غربي المسيلة تحمل أقمشة صوفية وريش نعام ومنتجات صحراوية أخرى، دون أن ننسى أن بلدة ميلة الصغيرة الواقعة على 10 مراحل غرب قسنطينة كانت ترسل كل يوم إلى أسواق قسنطينة الفواكه والخضروات والحبوب والملح وكمية كبيرة من جلود الثيران وخاصة جلود الماعز، فقد كان يدخل قسنطينة بشكل يومي ما يقرب من 500 شخص، ويغادرونها في غضون 24 ساعة، و50 فقط يقيمون يومين أو ثلاث لبيع بضاعتهم[2].

ترتبط مدينة قسنطينة بجميع مدن البايلك وقبائله بشبكة طرق ومسارات نهاياتها في بونة وسكيكدة والقل وجيجل وبجاية ومدينة الجزائر والكاف وتبسة وتوزر وبسكرة وتوقرت وبغاي، مما جعلها مركز تسوق، وأكثر موضع مناسب للتبادل بين سكان الريف، الذين يجدون بها جميع المنتجات التي يحتاجونها، فقسنطينة أكبر مركز للمعاملات في الحبوب والزيوت والماشية، حيث يقصدها عدة مئات من المتعاملين يوميا، فصفقات القمح تعود بفائدة كبيرة على الرحل الصحراويين، مقابل منتجاتهم الزراعية أو التمور أو منتجات أقصى الجنوب كالبرانس الناعمة، والأفرشة والحياك[3].

ولعل هذه الحيوية التي كانت تتمتع بها قسنطينة هي ما أثار تذمر أحد شعراء الملحون بها، وهو الشيخ بلقاسم الرحموني الحداد، والذي نظم قصيدة سنة 1217 هـ/1802م متبرما من كثرة الدخلاء، حتى جعل لازمة قصيدته قوله: "ما بقت تسمَّى بلدة"، ويقول أن سبب ذلك:

من كثير العبد اندخلت=رغما عمرت- كل جنس جاي تهدا
بـ(القبايل) راهي تحشات- و(الشاوية) كلتهم جاءت
و(السوافة) ذوك الأزفات- حتى (مزيتة) زادو
(مغاربة) و(شراقة) حفلات- جايين ليها بالكثرات
(بني مزاب) أقوات بسلعات- (الخومس) عرات الأمات[4]

(1) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ج1، ص 37.
(2) T. S. E. F. 1840. P 368-367.
(3) André Nouschi, op.cit. p 147.
(4) COUR : Constantine en 1802 d'après une chanson populaire du cheikh Belqâsem Er-Rahmouni El-Haddad, R. A, V60, A 1919, p 227-229.

سوق بجاية: بها سوق كبير خارج المدينة يعمر يوم الخميس وبجواره مسجد ومقبرة يعرفان بالخميس[1]، وكان يحضر إلى هذا السوق حوالي 2000 قبائلي من القبائل المجاورة، وأهم ما يباع فيه سكك المحاريث والمعازق والأدوات المنزلية التي يصنعونها من الحديد، بالإضافة إلى كمية هامة من الزيت والشمع[2].

سوق جيجل: تمتعت مدينة جيجل بوجود سوق أسبوعي يعقد كل جمعة بساحة المدينة، وكان جند الأتراك ولضمان الأمن يقومون بحراسة الأبواب وينزعون السلاح من القبائل التي كانت ترتاده، وكانوا يستعيدونه عند خروجهم[3].

سوق سطيف: يعقد بها سوق أسبوعي كل يوم أحد، في أراضي قبيلة عامر الغرابة، وسط آثار متراكمة في فضاء مهجور، ترتاده قبائل المنطقة وسكان الجبال مثل قبيلة كولا أوساطور، وبني عباس وبني ورثيلان وحتى قبيلة زواوة ولكن بعدد قليل[4]، واعتبر مالتسان سوق سطيف من أكثر الأسواق الجزائرية ازدحاما ويقدر عدد من يتسوقون إليه من الأهالي بحوالي ثمانية أو عشرة آلاف[5].

سوق عنابة: يمثل القطاع الاقتصادي في عنابة سوقان أسبوعيان، سوق الحبوب أو الرحبة، وسوق الحيوانات، ويسمى سوق المواشي، وهو امتداد للأول، وينتهي إلى وادي بوجمعة، وتقام التجمعات والمبادلات كل يوم جمعة[6]، وسوق عنابة سوق عتيق ذكره كل من الحسن الوزان ومارمول كاربخال وقالا أنه تأتي إليه العديد من السفن من تونس وجربة وطرابلس ومن سائر السواحل وحتى من جنوة لشراء القمح والزبد، وأن هذا السوق يعقد خارج المدينة قرب الأسوار ويستمر حتى المساء[7]، تبيع فيه قبائل السهول والإيدوغ منتجاتها البستانية والفواكه، وتشتري منه المصنوعات اليدوية المحلية أو المنتجات المستوردة كالشاي والقهوة والسكر والمنسوجات[8].

سوق بوسعادة: يقام بها سوق كبير كل يوم في رحبة النوادر، حيث الساحة الخارجية والرئيسية للمدينة، ويجلب أولاد أحمد الملح من سبخة الحضنة وبحيرة الزاغز، حيث يشتريه عموما أولاد سلامة الذين يعيدون تسويقه في أسواق عمال وحتى في بلاد القبائل[9].

---

(1) الحسين بن محمد الورثيلاني، المصدر السابق، ص 30.

(2) Charles Féraud, Histoire de Bougie, Éditions Bouchène, Saint-Denis, France, 2001, p 128.

(3) شارل فيرو، تاريخ جيجلي، ترجمة عبد الحميد سرحان، الورسم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 171.

(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج3، ص 391.

L'Univers, Algérie, p59

(5) مالتسان، المصدر السابق، ج2، ص 175.

(6) سعيد دحماني، عنابة فن وثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية (الجزائر)، 1983، ص 77. ورقات جزائرية، ص 440.

(7) حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 62. مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج 3، ص 9.

(8) Jacques BUDIN, op.cit. p 38.

(9) Charles Féraud, Histoire des villes de la province de Constantine : Sétif, Bordj-Bou-Arreridj, Msila, Boussaâda, Challamel, 1872, p 351.

المبحث الرابع: الأسواق الموسمية في الريف الجزائري

الأسواق الموسمية عند العرب كما يعرفها عرفان محمد حمُّور: "مواقيت معينة معروفة، يجتمع الناس إليها كلما أهلَّت وينفضُّون عنها إذا انقضت... وهي على ضروب متعددة منها أسواق موسمية للتجارات والاجتماع والسياسة والشعر واللهو والرياضة وغير ذلك من الأغراض، ومنها مواسم للحج والنسك والعبادة، ومواسم للأعياد الدينية ومواسم طبيعية زراعية يخرج فيها الناس من حواضرهم إلى البوادي في الربيع والخريف[1]"، ويضيف "أن أول خصائص الأسواق الموسمية أنها كانت حولية، تنعقد مواسمها مرة واحدة في مواقيت معينة من السنة، وتقوم أياما معدودات معلومات، ثم تنفض بانقضائها، فلا يعودون إلى مثلها حتى يحول الحول، شأنهم في ذلك كشأنهم في مواسم الحج، ومعظم مواسم الأعياد"[2].

وقد عرفت الجزائر عبر التاريخ عدة أسواق موسمية، وظلت مستمرة طيلة العهد العثماني، والبعض منها استمر طيلة الفترة الاستعمارية، ومنها ما لا يزال يعقد حتى أيامنا هذه، تعقد عادة هذه المواسم بشكل عفوي مرافقة لحدث ما، كالأسواق التي تعقد عند مرور المحلات العسكرية، وأحيانا تعقد في موسم معين وباتفاق مسبق، كالأسواق التي تعقد إحياء لذكرى ولي صالح، ولكن تبقى أهم الأسواق الموسمية تلك التي تعقد بمناسبة الحصاد، وذلك بقدوم النجوع الصحراوية للمنطقة التلية قصد الاكتيال والميرة، أو تلك التي تعقد بمناسبة مرور الأركاب الحجية، وعلى هذا يمكن ترتيب الأسواق الموسمية بالشكل التالي:

- الأسواق الموسمية المرتبطة بالحصاد
- الأسواق الموسمية المرتبطة بخروج المحلات العسكرية
- الأسواق الموسمية المرتبطة بالأولياء والصالحين
- الأسواق الموسمية المرتبطة بأركاب الحجيج

1- الأسواق الموسمية المرتبطة بالحصاد

إن الضرورة الحتمية التي تدفع البدو الرحل للانتجاع في المناطق التلية من الجزائر كل عام جعلتهم يختارون في المناطق الحدودية للمنطقتين عددا معينا من النقاط حيث يستقرون في وقت المبادلات قرب الأسواق الأكثر أهمية، ويقول نوشي أن تنقل البدو الرحل إلى التل يتم عن سابق اتفاق مع القبائل المستقبلة لهم، والمصلحة بين الطرفين هي سيدة الموقف، تستقبل القبائل التلية هذه القبائل البدوية وينتج عن ذلك تآزر وتعاون، حيث نجد مثلا قبيلة أولاد عبد النور عندما تستقبل بعض هؤلاء الرحل تستفيد من يدهم العاملة من أجل حصاد مزروعاتها، لأن هناك عادات ومبادلات وتجارة مهمة بالنسبة للطرفين، كما أن لديهم مصاهرات وارتباطات من مصلحتهم الحفاظ عليها[3]،

---

(1) عرفان محمد حمور، مواسم العرب الكبرى: تاريخ المواسم العامة في بلاد العرب والقواعد التي قامت عليها وأشهر أخبارها وآثارها، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ج1، ص 31.

(2) عرفان محمد حمور، مواسم العرب، المواسم الثقافية والتجارية والدينية والطبيعية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006م، ج1، ص 67.

(3) Nouschi, André. Op.cit, p 95.

وهو ما يؤكده برنارد ولاكروا حيث يقولان أن العلاقة بين الأرباع وأهل التل أدت أحيانا إلى تحالفات عائلية، لكن دون أن تستقر أي مجموعة من الأرباع في التل[1].

ونشير هنا أنَّ هذه الأسواق موسمية من حيث زمن انعقادها فقط، أما من حيث المكان فإنها تعقد في أماكن الأسواق الأسبوعية الاعتيادية، في حين يشير ياكونو إلى أنه في بعض الأحيان كانت التجارة تتم بشكل مباشر مع أصحابها في وسط القبائل حيث تنصب المخيمات التي تقام في المناطق الخالية من الأسلحة، ولكن في كثير من الأحيان في نقاط محددة حيث الأسواق، أين يجتمع أهل الصحراء بأهل التل، على سبيل المثال في أسواق أولاد عياد أو أولاد عمار وخاصة في سوق جندل الشهير، التي تعتبر أماكن ذات أهمية كبيرة خاصة من الناحية السياسية[2].

سنحاول هنا ذكر أهم الأسواق الموسمية التي تأتيها نجوع الصحراء، أما بالنسبة لمدن الجزائر وقسنطينة ووهران وغيرها يمكننا القول أنها بزارات مفتوحة دائما ويزورها البدو باستمرار أو وكلاؤهم المنتشرون في جميع أنحاء الجزائر[3]. وهذه هي أهم الأسواق في البايلك الثلاث:

أ- **أهم الأسواق الموسمية في بايلك الغرب**: نجد الأسواق الرئيسية التالية:

- سوق خميس بني سنوس والقور، اللذين تم استبدالهما رسميا زمن الاحتلال الفرنسي بسوق سبدو الذي تم تدشينه في 2 أفريل 1852م[4].
- سوق الجعافرة قرب سعيدة.
- سوق اللوحة عند أولاد لكرد، والذي عوض بسوق تيارت، من طرف الاحتلال الفرنسي.
- سوق أولاد الشريف، أولاد عياد قرب ثنية الأحد.
- سوق جندل قرب عمورة، على ضفة واد الشلف[5].
- سوق سبت الكرايش الواقع في أرض غنية زراعيا قرب تيارت، يقصده البدو لاقتناء كميات كبيرة من الحبوب[6].

يعتبر كاريت أن السوق الرئيسي في بايلك الغرب هو **سوق اللوحة** لأولاد لكرد قرب تيارت، وعلى بعد 4 كلم شمال سيدي الحسني (Waldeck-Rousseau) عند منفذ تلال حبوب زمورة ومنداس، وعلى الطريق إلى واد رهيو، حيث كان موقعه مثاليا ليكون بمثابة مكان اجتماع للبدو الرحل وأهل التل[7]، وكان المشرف على إدارة هذا السوق القبيلة المخزنية **"أولاد خليف"**، والتي

(1) Bernard (A.) et Lacroix (N.): L'évolution du nomadisme en Algérie, Jourdan, Challamel, 1906, Alger, p 170.
(2) Yacono (X.), Les Bureaux arabes, Op.cit, p 43.
(3) P. Mauroy, Précis de l'histoire et du commerce de l'Afrique septentrionale depuis les temps anciens jusqu'aux temps modernes, Ledoyen, 1852, p272
(4) Oscar MacCarthy, op.cit. p 229.
(5) Ibid. p 230.
(6) T. S. E. F. A. (1854-1855), p 541.
(7) R. CAPOT-REY, La migration des Saïd Atba ou « La Zénétie ressuscitée», R. A. N: 85, A: 1941, p 183.

كانت تراقب تحركات أولاد سيدي الشيخ التي كثيرا ما كانت تقلق الباي علي بن شنوف، كما كان شيخها "الخروبي" يفرض على كل القبائل الرعوية من شعانبة وسعيد عتبة والأرباع وأولاد يعقوب والزرارة والمخادمة مبلغا من المال يعرف برسم "**الحاصة**[1]"، مقابل اختلافها إلى سوق اللوحة وترددها على المراعي الواقعة تحت تصرفه[2].

والظاهر أن منطقة اللوحة أخذ صيتها في الذيوع منذ بداية القرن 18م، خاصة إذا علمنا أن الرحالة الإنجليزي الدكتور شو خصها بالذكر، وعرّف بالقبائل التي كانت تعيش بها وبمحيطها، حيث يؤكد أن أراضي اللوحة كانت خاضعة لنفوذ قبيلة سويد أقوى القبائل العربية، ويضيف أنها كانت تملك أراضي خصبة جدا، وأنهم لا يدفعون أي ضرائب على الإطلاق ويخدمون الجزائريين كمتطوعين، وخلف قبيلة سويد نجده يذكر "تاقدمت" و"سبعين عين"، التي كان ينتشر بمحيطها مخيمات "أولاد بوكور" وخلفهم قبيلة "أولاد خليف"، وهي قبيلة لا تكرس نفسها للزراعة ولكنها تكرس نفسها حصريا لتربية المواشي[3]، والظاهر أنه حصل تغيير جوهري في هذا التوزيع القبلي خاصة بعد النكبة التي تعرض لها أولاد سويد على يد الباي عصمان سنة 1160هـ /1747م، لتحل محلها قبيلة أولاد خليف المخزنية[4]، والتي ساهمت بشكل قوي رفقة الباي محمد الكبير في حملته على الأغواط سنة 1785م، حيث ورد عليه شيخها عندما كان نازلا بدير الكاف، وظلوا معه حتى بعد غزوته المظفرة وتسريحه لبقية مشايخ الأعراب الآخرين كالعمور وأولاد يعقوب القبالة، ثم استأذنونه في الانصراف لما وصل موضع "وزاحة[5]"، مما يعكس أهمية هذه القبيلة البدوية في الجهاز المخزني.

في المواسم التي لا يتمكن فيها البدو الصحراويون الكبار من إكمال تموينهم في الأسواق الجنوبية الواقعة على نهر واصل، (أسواق أولاد عياد وعين تكرية) فإنهم يواصلون رحلتهم إلى وادي الشلف، وخاصة قبيلة الأرباع، التي تنتشر على ضفاف وادي شلف أو وادي رهيو، وهي أكثر القبائل اكتيالا، بالإضافة إلى سعيد عتبة من منطقة ورقلة، الطرافي وأغواط كسال وأهل الوكايل الذين صعدوا إلى سهل مينا، وأولاد شايب الذي يمكن أن تصل قافلتهم التجارية إلى 600 جمل، وحتى أولاد سيدي الشيخ الذين تقع مراعيهم جنوب جبال القصور، وحتى حميان، المحصورين في سهول المشرية والذين قاموا بنقل تمور قورارة إلى الشلف، على طول السهول الشلفية كانت هناك عدة قوافل متناثرة يمكن أن تضم كل واحدة 100 جمل، وأحيانًا أكثر من ذلك، وفي بعض السنوات، كان يمكن إحصاء 10 إلى 12 قافلة من أربعاء جندل إلى ضفاف يلل، وبعض القبائل مثل الأحرار وأولاد خليف سمحوا لأنفسهم بتجاوز السهول والذهاب للحصول على الإمدادات حتى في جبال الظهرة، وفي بعض الأحيان، وصلوا حتى مدينة تنس الساحلية، لكن بشكل استثنائي فقط[6].

---

(1) تكتب "الحاصّة" أو "الحصّة" بخلاف ما يكتبه البعض "العسة" تحريفا.

(2) Bernard (A.) et Lacroix (N.), Op.cit, p 28.

(3) Shaw (Dr), Op.cit, p 256.

(4) محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران، ص 255-256.

(5) أحمد بن هطال التلمساني، رحلة الباي محمد الكبير، ص 37-76-89.

(6) Yacino (X.), La colonisation des plaines du Chélif, TI, p 212.

ويمكن أن نضيف أن هذه المبادلات الموسمية ساهمت بشكل كبير في انتعاش تجارة الرقيق، والتي كانت تعتبر ضرورية لسكان التل، لمساعدة النساء في عملهن، ولا سيما في جمع الأخشاب وجلب الماء، والتي تعتبر أعمالا روتينية لا تستطيع فتيات الخيمة الكبيرة القيام بها، فكان تجار الرقيق يأتون بالعبيد خاصة من قورارة، واستمرت هذه التجارة حتى بعد الغزو الفرنسي إلى أن تم ايقافها عام 1848م في سوق الأصنام(1).

ب- أهم الأسواق الموسمية في بايلك التيطري:

- سوق قصر البخاري أسفل بوغار(2).
- سوق الرُبعية
- سوق أولاد مختار
- سوق العذاورة

ويقول كاريت أن السوق المركزي في بايلك التيطري هو سوق الرُبعية(3)، إلا أنه يؤكد أن أسواق الوسط لا تملك نفس الأهمية التي تحظى بها أسواق الشرق والغرب، وذلك بسبب قربها من مدينة تنافسهم وتأخذ منهم الجزء الأكبر من المعاملات وهي مدينة بوسعادة، ورغم تبعيتها للصحراء إلا أن موقعها يجعلها أقرب إلى التل وهذا ما سهل عليها القيام بعلاقات مباشرة معه، وتدين أهميتها لاتساع رقعتها ومجاورتها لبلاد القبائل شمالا وأولاد نايل جنوبا، وتعتبر كمستودع لكل ما يأتي به هؤلاء المتعاملون، كما أنها واقعة على طريق الزيبان – مدينة الجزائر، مما يجعلها في تواصل يومي مع مدينة الجزائر، كما تحافظ على تواصل نشط مع المدية غربا وقسنطينة شرقا وبسكرة وتقرت في الجنوب الشرقي والأغواط وبني ميزاب في الجنوب الغربي، كما أن بوسعادة محاطة بسهول خصبة تكفي استهلاكها وتوفر عليها اللجوء للتل، كما أنها سوق دائم وليس كبقية الأسواق المؤقتة(4).

كما كان في إمكان مدينة بوسعادة أن تنتج 1000 بندقية، ويوجد بها 40 مصنعا للصابون و10 محلات للحدادة والأسلحة و4 بيوت للصباغة، وليس من غير المألوف رؤية 500 أو 600 من الجمال تصل إلى هناك في وقت واحد(5).

ونشير هنا إلى الأسواق الهامة التي كانت ترتادها أهم القبائل البدوية في بايلك التيطري، ألا وهي قبيلة أولاد نايل، والتي كان داي الجزائر شخصيا يُعين قايدها من حاشيته التركية ، حيث خصص لهم الباي مصطفى المنزالي بين سنتي 1775 و1795 **سوق عين الباردة** بأرض قبيلة أولاد علان، والذي كان تحت رقابة شيخ قبيلة أولاد المختار، كما كان يقام هذا السوق أحيانا على ضفاف

---

(1) Yacono (X.), Les Bureaux arabes, Op.cit, p 69.

(2) يسميه كاريت سوق مشرة (Mechra) ينظر:

Ernest Carette, Du commerce de l'Algérie, op.cit, p 19.

إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة، المرجع السابق، ج6، ص 167.

(3) نفسه، ج6، ص 167.

(4) نفسه، ج6، ص 168.

(5) P. Mauroy, Précis de l'histoire et du commerce, op.cit, 1852, p272

واد سانق، ويتوافد عليه الناس من جميع أنحاء البايلك، ويستمر من 5 إلى 6 أسابيع، كنوع من المعارض، حيث خصص لهم للتزود بالقمح والشعير وفق الأسعار التي يحددها الباي، وفي هذا السوق كان الأتراك يتلقون مختلف الضرائب المفروضة على القبيلة وخاصة ضريبتي الحاصة والغرامة، والتي كانت عبارة عن مساهمات عينية ومالية، مكونة من الأغنام والإبل والبرانس والحياك والجلال والسجاد والتليس والتمر والغزلان والنعام، وحسب تقديرات الإدارة الفرنسية فإن سوق التل الذي يفد عليه أولاد نايل يمكنه أن يفيد في تحصيل 200 ألف فرنك فرنسي سنويا(1).

كما كانت قبيلة الأرباع كذلك من قبائل البدو الرحل الكبيرة التي تقصد أسواق التيطري الواقعة تحت رئاسة شيخ أولاد مختار، حيث اعتبر ياكونو أن تحركات هذه القبيلة هي الأكثر إثارة، كانت تخيم شتاء في منطقة الضاية جنوب الأغواط، أما خلال الصيف فيمتد نشاطهم إلى تيارت غربا وبوغار شرقا وشمالا حتى ثنية الحد وما وراءها(2)، كما كانت تخيم بسغوان عند الدواير تارة، وفي عين الثلاثاء بالمفاتحة تارة أخرى، أما مراعيها فقد كانت تفضل التخييم قرب عين طاقين ومنطقة الونشريس (ثنية الحد خاصة) وقصر البخاري، حيث يمكثون أحيانا 5 أشهر كاملة(3)، وكان لهذه القبيلة أهمية كبيرة جدا تكمن في ما تحمله من عدد رؤوس الإبل والجمال التي تصل أحيانا إلى 4000 رأس، كما أنها تمتلك قطيعا من الأغنام يصل في بعض السنوات إلى 100.000 رأس، لذلك يعتبرها البعض القافلة العربية الأكبر، مضيفا أنها تصطحب أحيانا ما يصل إلى 15 ألف جمل، ويعتبر أن هذا الرقم غير مبالغ فيه إذا أخذنا بالاعتبار موقع هذه القبيلة الذي يحيط بقصر الأغواط، والذي لم يقتصر اقتناؤها للحبوب على استهلاكها فقط، بل كانت تقوم بتزويد كل القصور المحصورة بين ورقلة وستيتن، كما زودت المدن المكتظة بالسكان في مزاب(4)، وكان مقدار الحاصة يقدر بـ 1 دورو اسباني عن كل حمولة جمل واحدة، بالإضافة إلى دفع 7 زنوج إلى داي الجزائر للحصول على حقوق شراء الحبوب من التل(5)،

كانت قبيلة أولاد مختار (الشراقة والغرابة) تلعب دور الوسيط بين البايلك والقبائل الرحل في الجنوب، وكانت على علاقة مباشرة مع الباي، وكثيرا ما ساعدته في اخضاع القبايل المتهربة من دفع الضرائب وعلى رأسها أولاد نايل والأرباع(6).

---

(1) T. S. E. F. A (1843-1844) p 434.

مجموعة من المؤلفين، المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل، المرجع السابق، ص 62.

(2)Yacono (X.), Les Bureaux arabes, Op.cit, p 41.

(3) نور الدين إيلال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 318.

(4) H. FEDERMANN, B. AUCAPITAINE, Notices sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri, N° 63, 1867, p 211,212.

(5) نور الدين إيلال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 58.

(6) Urbain, op.cit, 433.

ولإعطاء فكرة عن أهمية هذه التبادلات تذكر التقارير الاستعمارية أنه في عام 1847 تم بيع 6000 حمولة من الجمال في سوق تكرية (أولاد عياد) للقبائل الصحراوية في فترة ثلاثة أشهر، و12000 قنطار من القمح والشعير بمتوسط سعر 20 فرنك للقنطار [1].

كما تشير جريدة المبشر أنه في أوت 1848 دخلت أعراش بلاد القبلة إلى التل ومنها الأرباع وأولاد صلاح المخيمون بنواحي تاكين، وكان في رفقتهم 18 ألف من الإبل[2]، كما أشارت أنه في نفس الموسم اكتال الأرباع وأولاد سيدي عطية 16 ألف أكتليطر، وكل أكتليطر فيه 3 أصواع ومثل ذلك من الشعير[3]، وأن 500 خيمة من فرق أولاد نايل دفعوا لأولاد عياد ودوي حسني وبني مايدة 1400 بوجو، وذلك لطول مكثهم ببلادهم خلافا عن عادتهم السالفة[4]، وتعطي جريدة المبشر مثالا عن حجم المبادلات في أسواق الغرب حيث اشترت فرقة واحدة من حميان في مدة 15 يوم مبلغا جزيلا قدره 1500 وعشرة أحمال إبل[5]، وأن تجار معسكر ووهران اشتروا من سوق سعيدة مبلغ 17000 جزة صوف، كما اشترى تجار أهل سعيدة لأنفسهم 6000 جزة صوف[6].

ج-أهم الأسواق الموسمية في مقاطعة الشرق:

- سوق أولاد عبد النور
- سوق العثمانية
- سوق الحراكتة
- سوق السقنية
- سوق التلاغمة

يعتبر سوق العثمانية المحور التجاري لهذه المنطقة برئاسة شيخ العرب ويقام في واد العثمانية على بعد 9 فراسخ جنوب غرب قسنطينة[7]، والذي يعتبره دوماس من أهم الأسواق في التل، فهو لقاء عام يتم فيه تبادل جميع المنتجات من الشمال مقابل منتجات الجنوب، ففي الربيع عندما يحين موعد دخول التل تجتمع قبائل الزيبان بالقرب من الوطاية وتتحرك ببطء نحو هدف رحلتهم، وتتوقف بشكل متكرر حتى منطقة البشرية، وكذلك العديد من قبائل الصحراء الأخرى تعمل في نفس الوقت نفس الحركة، وكلها تمر عبر الزيبان، تتبعها قطعان لا حصر لها، وبعد انتهاء عملية الحصاد تلتقي القبائل للاقتراب من السوق الكبير في العثمانية، حيث تتواجد زمالة شيخ العرب، وفي اليوم المحدد يقوم شيخ العرب بوضع علمه على أعلى قمة في التل، ويعلن البراحون في البلدة أن السوق مفتوح

---

(1) Yacono (X.), Les Bureaux arabes, Op.cit, p 43.

(2) المبشر: العدد 23، يوم 14أوت 1848.

(3) المبشر: العدد 25، يوم 16 أوت 1848م.

(4) المبشر: العدد 28، يوم 30 أكتوبر 1848.

(5) المبشر: العدد 51، يوم 15 أكتوبر 1849

(6) المبشر: العدد 113، 15 أفريل 1852.

(7) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص168.

وسيعقد في أيام معينة من الأسبوع، وفي نفس الوقت يتوجه الفرسان إلى قياد القبائل المعروفين عادة بارتياد سوق العثمانية والذين في الصحراء(1).

تصدر قبائل الزيبان التمر والكسوة والمشمش المجفف الذي يعشقه العرب كثيرا ويستخدمونه في تحضير أطباق معينة، والفوة والأسلحة، وأدوات أخرى يتم جلبها من الجريد التونسي، ويقومون بجلب الصوف الخام والأغنام والزبدة والزيت والفول والحمص والكثير من الحبوب، في حين تقوم القبائل المحيطة بتقرت وسوف بتصدير الزنوج وريش النعام ومسحوق الذهب والكسوة والحناء وبعد انتهاء الصفقات تتم العودة للصحراء(2).

يقول نوشي في أطروحته عن تقرير يعود لسنة 1840 يكشف عن أهم خصائص البدو في بايلك الشرق قائلا: "إنهم يقضون الشتاء في الصحراء ويأتون كل ربيع لبيع التمور وشراء الحبوب في التل، وقد نصبوا خيامهم بين الزمول والتلاغمة وأولاد سلام أهل بقيقة، وحتى في الأجزاء المتاخمة لقسنطينة، يقومون بإنشاء أسواق يبيعون فيها تمور موسم الخريف، والأقمشة المصنوعة في الصحراء والجمال والأغنام والأحذية الصفراء المسماة بلغة، يستبدلون هذه المنتجات بالحبوب والخردوات، ويضيف أن هؤلاء الرعاة يجلبون معهم زوجاتهم وأطفالهم وقطعانهم وحتى كلاب الدوار، ويؤكد على "الشغب" الذي يتسببون به في طريقهم، حيث تدمر قطعانهم الحقول، وينظم فرسانهم قوات لممارسة النهب وقطع الطريق وسرقة المحاصيل، مما جعلهم محل عدة شكاوى ضدهم(3).

إلا أن نوشي يؤكد أن الحقيقة لم تكن بهذا الشكل المأساوي الذي ذكره صاحب التقرير المجهول، حيث يقول أن قبيلة أولاد عبد النور الذين تنتقل إلى أراضيهم عدة قبائل بدوية كانت ترحب بهم بشغف، لأنهم كانوا بحاجة إلى أيديهم لحصاد المحاصيل، كما كان لهم عادات في التبادل والاتجار المفيدة لبعضهم البعض، كما أن بينهم علاقة صداقة واتحادات عائلية يرغبون في الحفاظ عليها، ويضيف أن البدو وقبل استقرارهم على المراعي التقليدية التي كان لهم حق استعمالها، يرسلون كشافة مسبقا لمعرفة النقاط التي تكثر فيها المراعي والتي يمكنهم توجيه قطعانهم إليها، للاتفاق مع المالكين، ويضرب مثالا على ذلك بقبيلة العمامرة من منطقة خنشلة وأولاد سيدي عبيد في تبسة الذين كانوا يسمحون للصحراويين بالرعي في أراضيهم دون مطالبتهم بأي شيء، وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق الشمالية بالقرب من قالمة (بني إبراهيم، وأولاد حريد) لا نجد أي رسوم على استعمالهم لأراضيهم، من قبل الحراكتة، كما أن البدو الرحل مرتبطون بمراعي القبائل الذين هم على استعداد لقبولهم، ولا يمكنهم التصرف كسادة مستقلين أو تجاوز الأعراف، لأن بينهم وبين القبائل التي تستقبلهم ترابط وثيق ينظمه الاقتصاد التقليدي، حيث أن هذا الاتفاق لا يمنع أن يلحق

---

(1) Eugène Daumas, Le Sahara Algérien, p. 107-108.
(2) ibid, p. 108.
(3) Nouschi, André, op.cit. p 95.

بعض الضرر بالمحاصيل غير أن الخدمة التي يقدمها البدو في نظر المزارعين تعوض عن الضرر الذي تسببه القطعان[1].

كان بايات قسنطينة يسخرون جميع الوسائل الممكنة لجذب سكان الصحراء إلى قسنطينة، ولا سيما في أيام الأسواق، حيث يدفع بهم الترغيب في التوجه صوبها، لاستبدال غلاتهم وسلعهم هناك، من أجل صالح هذه العاصمة، فما كان لمدينة قسنطينة أن تكتسب هذه المكانة لولا هذه المنافع، غير أن بعض أفراد الشيوخ أنفوا أن يعترفوا بسلطة هذا الباي (باي قسنطينة) فضلوا أن يذهبوا إلى الأسواق التي بالقسم الغربي من الإيالة، مثل تيطري وغيرها من المدن الأخرى، وبفضل اتصالاتهم اليومية بهذا القسم استفادت مقاطعة باي تيطري دون أن يخضعوا إلى أي التزام[2].

الجدول الموالي يلخص أهم القبائل والجهات التي تمارس التجارة الموسمية المرتبطة بالحصاد، وأهم الأسواق التي ترتادها في التل، وكذلك السلع والعروض المتبادلة[3]:

القبيلة	الأسواق التي ترتادها	السلع المصدرة	السلع المستوردة
مخادمة	سوق اللوحة (الصيف)	تمور وأقمشة صوفية	حبوب وأصواف
خنقة سيدي ناجي	بني وجانة (الأوراس) صيفا عند عودتها من تونس	زيوت أساسية وقطنيات وحريريات	قمح، شعير، غنم، أبقار
أولاد ساسي (من أولاد نايل)	عين ثلاثة سوق الربعية سوق اللوحة (الربيع)	أقمشة صوفية وخاصة الفلجة للخيم	حبوب وخيول
غرداية	التيطري وبايلك وهران عبر مقان وأولاد عياد والصحاري	لوازم خياطة، عطور، أسلحة، بارود، تمور، عبيد، نعال (بلغة) قطنيات، حريريات، معدات الجلدية للسروج من تافيلالت (فيلالي)	حبوب، صوف خام، غنم، زبدة
أولاد يعقوب	بايلك وهران (الربيع)	تمور، ألبسة صوفية	حبوب

(1) ibid. p 96.

(2) حمدان خوجة، المرآة، ترجمة الزبيري، ص 38-39. ترجمة محمد بن عبد الكريم، ص 54-55.

(3) إ. كاريت، أبحاث حول الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 218-220-224-228-230-232-238-240-242-244.

القرارة	بايلك وهران عبر الأرباع قبيلة من واحة القصور	تمور وأقمشة صوفية	صوف خام وحبوب وغنم وزبدة
أولاد عيسى	الربعية (سوق الأحد) العذاورة (الاثنين والخميس) أولاد مختار (الثلاثاء) أولاد علان (الأربعاء)	أقمشة صوفية وتمور	حبوب وصوف خام
أولاد سي محمد	أولاد مختار وأسواق بايلك التيطري	السلع الواردة من واد ميزاب	السلع الموجهة إلى واد ميزاب
أولاد ساسي	الربعية أولاد مختار سوق اللوحة	أقمشة صوفية وقماش الخيم	حبوب وخيول
أولاد سيدي عيسى الشراقة (المرابطون)	حمزة (الاثنين) العذاورة (الاثنين والخميس) الربعية (الأحد) أولاد علان (الاثنين)	تمور وألبسة صوفية وقماش الخيم ورحال	حبوب
الأغواط	المدية والجزائر أولاد عياد (الأربعاء)	تمور وأقمشة صوفية	حبوب وفول مجفف
الحويطة	سوق اللوحة	تمور وأقمشة صوفية	حبوب
الأرباع	أولاد عياد جندل مشرة	تمور وأقمشة صوفية	حبوب وصوف خام
أولاد ميمون العجالات أولاد سيدي الناصر	سوق اللوحة	غنم، تمور، أقمشة صوفية	حبوب
أهل الوكايل	أسواق بايلك وهران	أقمشة صوفية وتمور	حبوب

أولاد سيدي عيسى الغرابة (مرابطون)	الجزائر	غنم، تمور، أقمشة صوفية، زبدة	زيوت، قطنيات أوروربية، جلود مغربية (فيلالي) قمح وشعير
البواعيش	أسوق شلف السفلي وأسواق أولاد عياد	تمور وأقمشة صوفية	حبوب وصوف خام
أولاد شعيب	أولاد عياد	تمور وأقمشة صوفية	حبوب وصوف خام وزبدة
أولاد خليف	أولاد عياد أولاد الأكرد	تمور وأقمشة صوفية	حبوب وصوف خام
الأحرار	أولاد الشريف (بايلك وهران)	تمور، أقمشة صوفية، زنوج يجلبهم حميان من القرارة في جبل قسان، أسلحة وبارود	حبوب، صوف خام، زبدة
أولاد سيدي الشيخ (الشراقة)	سوق اللوحة والجعافرة	تمور، واقمشة صوفية، زنوج، حناء	حبوب، صوف خام، غنم، زبدة

أ- أهم السلع المتبادلة بين أهل التل والصحراء:

يجلب البدو معهم: التمور، زيت بسكرة أو المنحدرات الجنوبية للأوراس، الخيول، الجمال، الأغنام، الثيران، الصوف الخام، الزبدة، الجبن، الخيام، السجاد الطويل المخطط، أكياس شحن للجمال، شراشف الخيول، الملح، الحناء، الترفاس، الفواكه المجففة، مسحوق الذهب، ريش النعام، الزنوج، العاج، البرانس، الحياك، القندورات، تبغ من واد سوف، البارود، اللقمي، الحشيش(1)، ويقدم ياكونو بعض الشروح المتعلقة بأهم المنتجات الحرفية التي يجلبها البدو إلى التل:

التليس: عبارة عن أكياس مزدوجة كبيرة تحتوي على مؤن، ويمكنها حمل ما معدله 150 كغ من الحبوب، كما تشير عبارة "تليس" إلى سجاد قصير بخطوط ملونة.

الفليج: وهو جزء أساسي من الخيمة، عبارة عن شريط من القماش مصنوع من الصوف وأحيانا من شعر الماعز، معظمه أسود بعرض من 75 سم إلى 1م، وطول متغير.

الغرارة: محفظة من الصوف والشعر توضع فيها الحبوب.

العمارة: قماش مغطى بالكامل بتصاميم مختلفة.

الحايك: قطعة صوف من لون واحد تلتف حول الجسم مرتين وتلف حول الرأس.

القطايف: هو سجاد كبير من الجنوب ومن الصوف الطويل.

الزربية: كلمة تشير إلى السجاد بشكل عام، وبساط الصوف على وجه الخصوص.

(1) P. Mauroy, Du commerce des, op.cit, 175.176.

الوسادة: وهي مخصصة لوضع الأشياء الثمينة.

يستورد البدو: الحبوب التي تنتجها الصحراء بكميات قليلة أو منعدمة، زيت القبائل الأقل جودة من زيت بسكرة والذي تستعمله نساء السودان للزينة، التوابل، السكر، القهوة، الخردوات، الخيوط، الإبر، الأسلحة، أدوات التجميل ومواد الصباغة، الزعفران، والشب والورق، خيوط الحرير، تبغ بلاد الشام، العطور، الشاشية الحمراء التونسية، الجلود من المغرب[1].

يقول ياكونو أن قبائل التل التي تستقبل البدو الرحل لم تكن تشتري منتجات الجنوب لاستهلاكهم الخاص، ولكن أيضا للقبائل الشمالية في منطقة مليانة على سبيل المثال، حيث كانوا يتصرفون كوسطاء من أجل صوف الجنوب على وجه الخصوص[2].

ب ـ الصراعات بين القبائل الرعوية:

غالبا ما تضعهم مسألة المالك الأول لمنبع أو مرعى في خلافات، ودائما ما يقع اقتتال بين الأرباع وأولاد يعقوب والأحرار والشعانبة والمخادمة وأغواط كسال والمعقل (les Ma'ka) غرب جبل عمور الذين يجوبون نفس الجزء من الصحراء في نفس الوقت[3].

تشير المبشر أن الأرباع بعد الاكتيال في ناحية بوغار وثنية الحد وقع بينهم وبين أولاد نايل بعض الفتن ولكن "بخفة دون ضرورية"، وتقول أن هذا الأمر ينفصل على يد أعيانهم[4]، وتشير كذلك إلى بعض الشنآن الذي وقع بين أهل جبل العمور والأرباع الذين قدموا مع خليفة الأغواط للتل وفرقوا نجوعهم من بوغار إلى تيارت[5]، وكذلك تشير إلى أن أعراش القبلة كالزناخرة والبواعيش وأولاد شعيب دخلوا التل على حسب عادتهم وسعوا في الفساد في الأعراش المجاورة ونسبوا غربتهم في بلاد غيرهم وقد وردت شكايات[6].

ومن أكثر القبائل التي كانت لها عداوات مزمنة مع القبائل المحيطة بها، قبيلة أولاد نايل، فأعداؤهم من جهة الغرب الأرباع وجبل العمور وما ينضاف إليهم، ومن الجهة الجوفية (الشمالية) البواعيش وأعراش تيطري ومن يواليهم، ومن الجهة الشرقية عرب الحضنة من أولاد ماضي وأولاد دراج ونحوهم، ومن الجهة الجنوبية القبلية سلمية ورحمان والبوازيد وسحاري أولاد معين وأضرابهم، فكانت كل فرقة من أولاد نايل تقاتل القبائل التي تليها وتجاورها، ويرى العلامة الديسي (ت1921م) _المتعاطف مع أولاد نايل_ أن "طبع أولئك الأقوام الذين جاورهم أولاد سيدي نايل

---

(1) P. Mauroy, Op.cit, 177-179.
(2) Yacono (X.), Les Bureaux arabes, Op.cit, p 43.
(3) Eugène Daumas, Le Sahara Algérien: études géographiques, statistiques et historiques, p 48.
(4) المبشر: العدد 4، يوم 30 أكتوبر 1847
(5) المبشر: العدد 24، يوم 31 أوت 1847.
(6) المبشر: العدد 43، 25 جوان 1849.

الهرج والنهب وإغارة بعضهم على بعض، يأكل القوي منهم الضعيف، لا يصدهم عن ذلك صاد، ولا يردهم راد، لعدم يد حاكمة تكبح جماحهم، وتكسر شوكتهم، وتفل جهدهم[1].

وقد وقفنا على رسالة بعث بها شيخ الأرباع الشيخ بن شهرة إلى الداي حسين يشكوا فيها الاعتداء الذي تعرضت له قبيلته من بعض فرق أولاد نايل بعد انصرافه من التل، ويطلب منه أن يعينه في استرجاع ما نهب منهم وهذا نصها[2]:

(الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، حفظ الله أيام ولاية سيدنا ومولانا حسن باشا[3] السلام عليك ورحمة الله وبركاته، من خديمك ومقبل التراب تحت أقدامك، الشيخ بن شهر [شهرة] شيخ الأرباع أما بعد: سيد [سيدي] فالحمد لله الذي أراني وجهك السعيد المبارك، لاكن سيد كيف انصرفت من حضرتك المباركة، وقدمت من التل انصرفت إلى بني مزاب، فغدروني أولاد زايد وأولاد عيسى بن نايل، فسلبوا متاعنا وقتلوا منا عددا كثيرا، وأنت سيد أمرتني أن لا نجتمع مع درغاوة [درقاوة]، وقلت إلي: "أنت امش مشية أولاد نايل"، فها أنا معهم، وأنا سيدي هربت تحت لوايك السعيد، انظرني بعين الرضى والصواب. وهذا ما عندنا أعلمناك به وعليك السلام. وكتب عن اذن الشيخ بن شهر. وفقه الله آمين. وأنت سيد نريد من الله ورسوله ثم منك أن تتكلم على مالنا الذي أخذوه أولاد عيسى بن نايل وأولاد زيد، وأنت تأخذ حق المظلوم من الظالم لقوله ﷺ: "كلكم رعاة وكل راع يسل على رعايته يوم القيامة"[4].

كان لهذه الصراعات بين القبائل الصحراوية تأثيرها في عدم انتظام هذه الهجرات، حيث أصبحت تفتقر هذه الرحلات للثبات، ويقول ياكونو أن الأرباع توقفوا لمدة عام كامل عن القدوم لمنطقة ثنية الحد، وفي العام الموالي توجهوا لسوق اللوحة قرب تيارت، حيث اعتبروه أفضل للاكتيال والتموين، وبالتالي حرموا القبائل التلية التي كانت تنتظرهم من المنتجات الجنوبية[5].

2- أسواق المحلات العسكرية الموسمية:

المَحَلَّة فرقة عسكرية متنقلة مهمتها تحصيل منتوج الجبايات، كان عدد المحلات في إيالة الجزائر خلال القرن 17م أربع محلات، يصل عدد أفراد كل محلة إلى 2400 جندي[6]، ويرافقهم عدد من الفرسان المحليين يجوبون المناطق الداخلية للبلاد والأرياف بهدف جمع الضرائب، ثم

(1) محمد بن محمد بن عبد الرحمن الديسي، المرجع السابق، ص 99-101.

(2) O. Houdas et G. Delphin, Recueil de lettres arabes manuscrites, A. Jourdan (Alger) deuxiéme édition, 1891, p 6- 129.

(3) هو الداي حسين، آخر دايات الجزائر، واسمه الحقيقي هو حسن بن حسن، ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 172.

(4) ينظر صورة الرسالة في قسم الملاحق.

(5) Yacono (X.), Les Bureaux arabes, Op.cit, p 43.

(6) يقول أ. سعيدوني أن محلة اليولداش لا يتجاوز عدد أفرادها في أغلب الأحيان 270 جنديا، إلا أنها تتدعم بأعداد وفيرة من فرسان القبائل الحليفة، الأمر الذي يؤدي على تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين 500 و1000 رجل على رأسهم الباي وآغا المحلة. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص 114-115.

تقلَّص عددها إلى ثلاثة محلات أساسية، تُشَكَّل دائما على المستوى المركزي لترسل إلى البيالك الثلاث لنفس الأهداف، فجميع المحلات تخرج من العاصمة في شكل طوابير لتقديم الدَّعم للبايات(1)، حيث يذكر مخطوط طرف من ولاية صالح باي: "وكانت تأتيه من الجزائر محلة عظيمة بالأتراك، ستون خباء تجول معه الوطن أو مع خليفته، فتخلص الوطن على كل عرش ستة أشهر، ثم ترجع إلى الجزائر في دنوش الخليفة(2)".

ويضيف فايسات أن المحلة كانت تقدم خدماتها مرتين في السنة، مرة في فصل الربيع، وأخرى في فصل الخريف، وكانت تتألف من عدد من الخيام تأوي كل واحدة منها 19 رجل، كما ينضم إلى المحلة مجموع القوات التي تقدمها الزواوة، ومن بين 1500 تركي الذين يصلون سنويا في فصل الربيع ليجوبوا الإقليم ويجبوا الضريبة، يعود منهم 1250 رجل إلى مدينة الجزائر في فصل الخريف، ويقضي منهم 250 فصل الشتاء في قسنطينة، إما معسكرين في القصبة أو مخيمين على أبواب المدينة على ضفاف واد الرمل، وهو ما يطلق عليه اسم "محلة الشتاء" يغادر هؤلاء 250 رجلا مع شيخ العرب في فصل الخريف لجمع الاتاوات في الصحراء ويعودون في فصل الخريف(3)، كما كان للمحلة خرجات طارئة واستثنائية عند وجود تمرد أو عصيان: "ومهما تخرج طائفة من الطاعة واستعملوا الأمور التي لا تليق، تخرج إليها المحلة المذكورة ومعها الخليفة وآغة الدايرة ويغزوهم ردعا وزجرا لمن حاله الفساد وعدم الانقياد"(4)، وهذا الأمر مما ينص عليه قانون المحلة المسمى "عهد الأمان" الموجه لمحلة الغرب والشرق والتيطري، إذ جاء فيه: "وإذا خرجت محلتنا من أجل الخلاص، ثم ظهر عدو لنا في ناحية من النواحي وأردنا الوصول إلى العدو المذكور لنكسر رأسه بعون الملك المستعان فلا يمكن لأحد أن يقول نحن خرجنا من أجل الخلاص لا من أجل هذا الخصوص فهذا الكلام ممنوع، لأن المحلة تخرج بقصد الخلاص وكسر رأس العدو(5)".

وزمن خروج المحلات مرتبط بعملية دفع الضرائب التي كان يقوم بها كل نصف سنة خلفاء الأقاليم الثلاثة، فعند عودتهم تخرج معهم الفرق العسكرية، المتكونة من الجنود الذين كان عليهم استخلاف أفراد النوبات، وأولئك المكلفين بجمع الضرائب، لقيادتها إلى غاية المواضع التي يسلمون فيها القيادة إلى البايات المتمركزين هناك مع فرسان الصبايحية التابعين لهم.

تخرج محلة الغرب من مدينة وهران عادة في فصل الربيع، أما محلة الشرق تنطلق من قسنطينة، بينما تخرج محلة التيطري من المدية، ويكون خروجهما صيفا(6)، ويضيف الأستاذ سعيدوني أن هذه الحملات الفصلية عادة ما تخرج قبل نهاية فصل الربيع ومع حلول فصل الخريف، حيث يرتبط السكان بمواطنهم لرعي قطعانهم وجمع محاصيلهم(7)، أما الشَّريف الزهار فيحدد بدقة

(1) أوجان فايسات، المصدر السابق، ص 38

(2) مخطوط ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، لوحة: 16.

(3) أوجان فايسات، مصدر سابق، ص 38-39

(4) مخطوط ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، لوحة: 16-17.

(5) وثيقة عهد الأمان، م. و. ج. رقم: 45.

(6) دلندة الأرقش، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، ميدياكوم، 2003، ص 135.

(7) هابنسترايت، المصدر السابق، ص 48.

مواعيد خروج كل محلة بقوله: "فأما محلة الغرب فتخرج في أبريل، وتقيم أربعة شهور، ومحلة تيطري تخرج في الصيف وتتم ثلاثة شهور، ومحلة الشرق تخرج في اليوم الأول من الصيف، وتقيم ستة شهور[1].

أ- دور المحلة في تفعيل الأسواق الموسمية:

وبخلاف النظرة النمطية السائدة عن نظام المحلَّة والذي يرى فيه البعض "السبب الأساس في ابتعاد أهل الريف عن العثمانيين[2]"، وأن تواجد الإنكشاري بالريف يعني "نهب وسلب سكانه[3]" فإن المحلة _في نظر البعض_ كان لها دور بارز في تنشيط الحركة التجارية بين مختلف الفعاليات الاقتصادية، من قوافل صحراوية ورعاة المواشي وفلاحي التل المنتجين للحبوب، فكانت المحلة أشبه بمدينة عسكرية متحركة لما تحمله من تجهيزات ومرافق، أو كقافلة تحمل معها سلع وموارد مختلفة بهدف المتاجرة بها في المدن والقرى التي تمر بها، وهي في الغالب سلع مستوردة من موانئ البحر المتوسط، فكان دخول أفراد المحلة بين الأوساط القبلية يشجع المبادلات خصوصا وأنهم كانوا مزودين بالعملات النقدية.

كان جنود المحلة يتزودون بحاجياتهم قبل السفر من سوق تافورة، الواقع بين الميناء وباب عزون، ويصطحبون معهم مقادير متنوعة من البضائع المستوردة من موانئ المتوسط، يستفيدون من بيعها في مدن وقرى دواخل البلاد، فالمحلات عند تجوالها في الأوطان تمر في أسواق المجموعات القبلية أو في الأسواق التي تلتئم حسب الظروف، داخل منصب خيام المحلة، وكان الجند المسافر يستثمر دوره في السفر لخدمة المحلة وتنمية مداخيله الخاصة، خصوصا وأن العديد منهم يتعاطون التجارة بالعاصمة عند سنة التفرغ من الخدمة العسكرية التي ينص عليها نظام الإنكشارية[4].

تتحول المحلات العادية زمن السلم إلى سوق مبادلة وتجارة، سواء كان ذلك في المواد العينية التي تعرضها المجموعات القبلية بهدف تحويلها إلى موارد نقدية تحتاجها لدفع الضرائب، أو في المواد المستوردة التي كانت كل المحلات عند خروجها من الجزائر تتحمل بها وتوزعها في دواخل البلاد، وذلك زيادة على أن المحلة كانت تصحبها قوافل تجارية تحتمي بها في الطريق، ولعل من بين الأدلة على هذا النشاط التجاري المعتاد في المحلات هو ما لاحظه هايدو عن جند المحلة في موسم رجوعهم للجزائر إذ يقول "حتى إنهم عندما يرجعون من السفر نراهم يجرون وراءهم إبلا

(1) أحمد الشريف الزهار، مرجع سابق، ص 35.
(2) جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: كمال فيلالي، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008م، ص 18. (الأطروحة غير مرقمة) بل هو رقم الصفحة في شكلها الرقمي.
(3) نفسه، ص 80.
(4) محمد الحبيب العزيزي، ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث: المحلة التونسية أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: عائشة غطاس، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006-2007م، ص 61.

وبغالا محملة قمحا وعسلا وزبدة وتينا وتمر وزبيبا يبيعونها في أسواق الجزائر، وذلك في مقابل ثمن البضائع المستوردة التي حملوها إلى دواخل البلاد عند الذهاب[1].

أما تيدنا فيؤكد أن باي بايلك الغرب محمد الكبير كان عند انتهائه من جمع الغنائم يرجع لمنزله ويبيع لكل المقاطعة وللرجال المكونين لجيشه طيلة مدة المحلة ما تمت غنيمته، فيقوم رجال كل مقاطعة بالتجمع ليأخذوا حصتهم ويقسمونها بينهم عند وصولهم، حسب ثروة كل شخص، حيث كانوا يربحون كثيرا من شراء القطعان التي لا يدفعون إلا نصف ثمنها[2].

وكانت المبادلات تتم في الأسواق التي تقيمها المحلة، ويؤمنها الباي بواسطة شواشه، وكان الهدف منها هو استبدال المواد العينية بمواد أخرى أسهل نقلا، وأين كان الناس يجدون ضالتهم فيها لما فيها من فوائد وأرباح.

فالمحلَّة باعتبارها جهاز حكم متنقلا رابطا بين أوطان التيطري (الصحراء القوافلية والوسط الرعوي والتل الحبوبي) كانت مركزا لتلك الشبكة ومحركها الأساسي، وذلك بسبب ما يحدثه خروجها الموسمي من حركية بشرية واقتصادية، وبسبب ما تدخله في المجال من عملات ومكاييل ومعايير ضرورية لدفع دورة تجارية تشمل كل أطراف البايلك، وتربط هذه الدورة التجارية بين البضائع المجلوبة من الصحراء كالتبر والرقيق والمنسوجات الصوفية وبين المواد التي ينتجها التل كالحبوب والبقر والسمن والعسل، فحسب العزيزي فالمحلة كانت تستفز معها دورة تبادلية تضع من جرائها كل فوائض الإنتاج تحت نظرها وتصرفها، كما كان مرورها على المجموعات القبلية والقروية والريفية مناسبة لإدخال النقد وتنشيط التبادل بينهم، طالما تأمنت السبل وانتصب القضاة وارتسمت الأسواق[3].

كما اعتادت المحلة نصب سوق قريبة من مقر إقامتها لبيع ما تتحصل عليه من غنائم البقر والغنم والإبل، ويعرض "قائد الجلب" (وهو وكيل الباي مهمته رعاية المحصول الحيواني) البقر والغنم الذي لا تحتاجه مصالح المحلة للبيع في هذه السوق، كما يعرض قائد الإبل بدوره ما يزيد منها عن الحاجة، فيتكون حول المحلة سوق موسمي للماشية، يتسارع إليه التجار وأهل المخزن من بين ذوي الرواتب على اختلاف أصنافهم يشترون هذه المعروضات ثم يصرفونها بدورهم إلى الرعية مسجلين من وراء تجارتهم تلك أرباحا هامة، ينشط هذا السوق وكيل الباي المكلف بشراء الخيل، الذي توزعه المحلة على فرسان المخزن، وهو باعتباره ملتزما لوظيفته مقابل دفع لزمة سنوية معلومة كان يشتري من القبائل ومن الأسواق الخيل والبغال ويجمع غرامة الخيل الموظفة على قبائل الرعية بأثمان منخفضة متحصلا على أرباح هامة[4].

---

(1) de Haëdo, Diego. Topographie et Histoire générale d'Alger. traduction de Monnereau, Berbrugger Adrien. Éditions Bouchène, 1998, p 79.

(2) تدنا، المصدر السابق، ص 85.

(3) محمد الحبيب العزيزي، المرجع السابق، ص 93.

(4) نفسه، ص 95.

وكلما انتصبت خيمة قايد سباو في سوق سبت علي خوجة إلا والتحقت بها جحافل مشائخ القبائل وقواد الزمالات فتنتصب مع السوق سلطة محلية موسمية قائمة، وقد ذكر قدَّاش أنه بمناسبة تجوال محلة آغا الصبايحية في أوطان دار السلطان كانت تنتصب أسواق في مناطق الاتصال بين السهول والجبال، يؤمها أهل زواوة ليتزودوا منها بالأنعام والحبوب وليزودوها بالزيت والتين والآلات الفلاحية الخشبية(1).

ولعل مما يؤكد هذه الأطروحة التي تقدم بها الباحث العزيزي هو ذلك النص الوحيد والذي يثبته ابن هطال في رحلته التي سجل فيها خروج باي وهران محمد بن عثمان إلى الأغواط وعين وماضي وتاجموت سنة 1785م، حيث يذكر وبالتفصيل السوق الموسمي الذي أقامته المحلة مع أهل تاجموت، "ولما نزلت المحلة أهرعت الناس إلى (تاجموت) منهم بائع، ومنهم مشترٍ وبعث _الباي محمد بن عثمان_ معهم شواشه يمنعونَ الناس ظلمَ أهل المدينة، وقد حصل لأهل البلد ربحٌ كثير، وفائدة عظيمة، حتى أنّهم لو وجدوا لنزل عليهم كلّ سنة، بل كلّ شهر ولا يضرهم ما يدفعون له بجبران ذلك بالربح، الذي حصل لهم، فكانوا يشترون من (المخازنية): الغنم، ثمانية رؤوس بريالٍ بوجه، والبقر أربعة رؤوس بريال بوجه، ومع ذلك لم يدفعوا لهم دينارا ولا درهما، وإنما يدفعون لهم البرانيس والحياك، وربما دفعوا لهم من التمر، حتّى إنّ الرجل منهم يأتي بالبرنوس الرديء، والحياك، فيأخذ عدة رؤوس من البقر والغنم، وحيث رأى الناس لم تزل في قضاء حوائجها، ولم تستتِمَّ مِن مآربها، أصبح مقيما ليقضوا غرضهم ويكملوا مرادهم"(2)، إن هذا النص يؤكد بجلاء أن المحلة كان من عادتها إقامة الأسواق الموسمية مع السكان الذين تمر عليهم، حيث تتم فيها مبادلات هامة.

3- مواسم الأولياء والصالحين

الموسم والوعدة أو الركب أو الطعم مترادفات للاحتفالات الدورية التي تقام حول ضريح ولي صالح، وهي وإن كانت تبدو عمليات تحيين ذكرى وفاة ولي صالح أو احتفال بذكرى ميلاده، فأصلها يرجع إلى الطقوس الفلاحية المنظمة حسب دورات وفصول السنة، وذلك لأجل تجديد العلاقة مع الطبيعة وإخصاب عطاءاتها، وضمن فضاءاتها تعقد مراسيم الزفاف والختان مثلما تنشط التجارة وتبرم المصالحات(3).

ويذكر ديسبارمي أن الجزائريين عرفوا نوعين من المواسم أو الوعدات، حيث تسمى الأولى بوعدة الخيمة، وهي قليلة الأهمية، ووعدة القبيل التي عادة ما يرافقها سوق موسمي:

أ- **وعدة الخيمة**: حيث يقوم الرجل بذبح أضحية وإعداد الطعام ودعوة الناس إليه، وأحيانا ترافق هذه الوعدة سهرة سمر من تنشيط المداحين والمغنيين.

(1) محمد الحبيب العزيزي، المرجع السابق، ص 76.
(2) أحمد بن هطال، المرجع السابق، ص 65-66.
(3) نور الدين الزاهي، المقدس والمجتمع، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011م، ص 84.

ب- وعدة القبيل: وتسمى كذلك وعدة النجع، وتكون من خلال الإعلان والاشهار لها في الأسواق بواسطة البرَّاح، الذي يعلمهم بيوم انعقادها، وذلك ليقدم إليها من هم ليسو من القبيلة، وإذا صادفت الوعدة يوم الجمعة يخرج أصحاب النجع من دواويرهم يوم الثلاثاء أو الأربعاء ويخيمون في الموضع المعتاد للوعدة، وهو غالبا بجوار الولي الصالح الذي تنسب إليه هذه الوعدة، حيث يقولون وعدة سيدي عبد القادر أو وعدة سيدي فلان، أما الغرباء عن القبيلة فيبدأون في القدوم مساء الخميس، حيث يقام لعب الخيل ويقدم الطعام بعد المغرب، وفي الليل يبيت الناس يتفرجون على الشيوخ الكبار من المداحين والمغنين المشهورين، إلى الصبح، وبعد تناول القهوة يتناولون الكسكس بالدهان والزبيب ويسمون كل زلافة سباعية، وفي الصباح تلعب الفرسان على خيولها، ويقام السوق إلى وقت الظهر، حيث يتناولون الطعام في القصاع المزينة بالحلوة والتمر والزبيب والبيض، وبعد تناول هذه الوجبة ينصرفون لخيامهم، وبعض النجوع تقيم وعدتين في العام، واحدة في الربيع والأخرى في الخريف، والبعض يكتفي بوعدة الخريف فقط(1).

ومن أهم الأسواق الموسمية المرتبطة بالأولياء والصالحين في بايلك الغرب الوعدة التي كانت تقيمها قبيلة بني وراغ، حيث تقوم بوليمتين تدعى "طعم مولاي عبد القادر الجيلاني" تقام إحداهما في شهر أبريل، والثانية في شهر سبتمبر، حيث يخصص سكان القبيلة يوما مسبقا يلتقون فيه كسوق غير عادي يتبادلون فيه البيع والشراء، فيقضون مآربهم استعدادا ليوم "الطعم" كما يسمونه، ويدعى هذا اليوم بـ"السويقة"، أما يوم الغد يخصص للفروسية ولعب الخيل المفضل عندهم(2).

كما كان لأولاد الشيخ سيدي بلقاسم بن ميرة موسمان أحدهما ربيعي يدعى "طعم سيدي بلقاسم" يقيمه له أحفاده، حيث يطعمون الوافدين إليه من سكان قرى ومدن الشلف الأعلى، وعادة ما يفتتح هذا الموسم صباح يوم الخميس، ويختتم مساء يوم الجمعة، ويتم إطعام الوافدين إليه والذين يقدر عددهم بعشرات المئات بنظام محكم، أما الموسم الثاني فيدعى "الركب" يقام عادة في منتصف شهر أكتوبر من كل سنة، ويفتتح مساء يوم الخميس، وذلك حين يقترب ركب سكان بني بودوان من زاوية سيدي بلقاسم الذين يتوجه لاستقبالهم كبار وجهاء أولاد الشيخ راجلين وهم يذكرون الله، إلى أن يلتقي الضيوف والمضيفون في وادي صغير حيث يقف الجميع وتنبعث طلقات البارود، ثم يتجه الجميع راجلين إلى ضريح سيدي بلقاسم ويتم اطعام الوافدين من بني بودوان وغيرهم من طرف وكلاء الضريح الذين يستغلون الأراضي الوقفية للشيخ(3).

ومن أشهر المزارات ببايلك الغرب كذلك ضريح سيدي امحمد بن علي المجاجي، حيث قال عنه المشرفي: "وقبره مشهور مزار لقضاء الحوائج حول النخلة، وفي روضتها حول قبره أربعون من

---

(1) محمد بن عبد الرحمن، الفلك المشحون بالمعرب والملحون، جوردان، الجزائر، 1906، ص 21، 22.

(2) عبد القادر بوطبل، تاريخ مدينة حمو موسى في الماضي والحاضر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 58.

(3) محمد بن اسماعيلي، مشايخ خالدون وعلماء عاملون، ط2، مطبعة الكاهنة، البويرة، 1999م، ص 86 وما بعدها.

الأبدال، فمن وقف عند ضريحه وتوسل إلى الله به وبالأربعين نال جميع ما طلبه، فهو كالترياق في سرعة الاستجابة، ومن ثم تشد الرحال لزيارته وزيارة رجال النخلة الذي هو أكبرهم فضلا[1]".

كما يعتبر ضريح سيدي أحمد بن يوسف من أهم المزارات في الجزائر والذي تفد عليه الجموع والأركاب من شتى الأنحاء فقد "بقي اسم سيدي أحمد بن يوسف بعد وفاته رمزا لقوة روحية يحافظ عليها حفدته الأحقاء وغير الأحقاء، أولا في مليانة ثم في كل مكان من شمال وجنوب المغرب الأوسط، عند بني فرح وأولاد الشعير قرب البرواقية، وفي ناحية المشرية وفي توات وعين الصفراء، وعند الزكارة في ناحية وجدة، وعند غياثة في ناحية تازة، وعند الغنانمة والرحامنة في ناحية مراكش، وعند العطاونة في الساورة، فضلا عن بني عداس وعمر النوريين الرحل باعة الخيل وكساري الحجر إلخ، فكلهم يزرون ضريحه فرادى وجموعا، فينظم سكان الدواوير بناحية مليانة في أوقات معينة أركابا، ويهرعون من بومعاد والدالية وجليدة وزكار والحمام وواجر وبني فرح وعناب وبني غمريان وبوهلال بسناجيقهم وخيلهم للسباق وطبولهم وزغاريدهم ورقصهم[2]"، وهو ما يؤكده توماس شو بقوله: "وفي فصل الربيع يندفع الزوار بكل حماس من مدينة الجزائر والبليدة والمناطق المجاورة لزيارة ولي المدينة سيدي أحمد بن يوسف وتقبيل ضريحه[3]".

وتذكر جريدة المبشر أنه في أوائل شهر أكتوبر اشتهر كل الأعراش بزيارة الأركاب لعادتهم في الوقت المعين، وكان أفخرهم وأعظمهم ركب سيدي بلعباس حيث حضر فيه كثير الناس بتحف الأسلحة والثياب الفاخرة وبعتاق الخيل[4].

كما كان لبعض البدو الرحل مواسمهم الخاصة التي يعقدونها لإحياء ذكرى أسلافهم، مثل قبيلة أولاد نهار، حيث جرت عادة أولاد سيدي يحيى بن صفية ومن معهم ممن لهم محبة فيه ومنذ وفاته أن يجعلوا ويعقدوا عليه احتفالا باهرا تذكارا له وتبركا به وتوسلا به إلى الله، ويكون ذلك الاحتفال كل سنة في فصل الخريف بموضع تربته يجتمع فيه قبيلتا أولاد نهار الشراقة والغرابة وغيرهم[5].

كما اشتهرت بعض مناطق بايلك الشرق بإقامة أسواق موسمية للأولياء والصالحين، وأشهر تلك المواسم: سوق عيد الخريف وزردة سيدي عبد السلام بمنطقة تكوت بالأوراس: وهو سوق شعبي يقام في غضون الأسبوع الأخير من شهر أوت بالتقويم الشمسي، ويصادف تاريخ 15 غشت بالتقويم الفلاحي، وهو عيد لأن الفواكه التي تجود بها حدائق مختلف مناطق الأوراس تينع في هذه الفترة، يعتبر من أشهر وأهم الأسواق الشعبية في الأوراس والزيبان، بل وصلت شهرته حتى المناطق المجاورة مثل وادي ريغ والحضنة والمناطق التلية والهضاب، يحتوي هذا السوق على بضائع ومنتجات تقليدية محلية ومنتجات فلاحية وخاصة الفواكه بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية كالعسل

(1) أبو حامد المشرفي، ياقوتة النسب الوهاجة وفي ضمنها التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، تحقيق: بن عمر حمدادو، العربي بوعمامة، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2011م، ص 320.
(2) محمد حاج صادق، مليانة ووليها الصالح سيدي أحمد بن يوسف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1964م، ص 105.
(3) Shaw (Dr), Op.cit. p 162.
(4) المبشر، العدد 51، 15 أكتوبر 1849
(5) الجيلاني بن عبد الحكم، المرجع السابق، ص 84.

والزبدة (الدهان) والكليلة واللحم المجفف ومنسوجات الصوف والشعر والوبر، والمنتجات الحجرية والخشبية، وكانت أغلب المبادلات التجارية تتم بالمقايضة(1)، وقد اقترن سوق عيد الخريف بزردة سيدي عبد السلام أو جمعة سيدي عبد السلام حسب التعبير المحلي.

كما كان لسكان الجنوب أسواق موسمية متعددة، ولعل أشهرها سوق سيدي خالد بأولاد جلال (بسكرة)، حيث تعتبر سوقا شعبية موسمية تعقد مرة في السنة يوم 26 رمضان، يلتقي فيه سكان القرى والبوادي المجاورة لبلدة سيدي خالد، بل وحتى من المناطق المجاورة، فيه يلتقي التُّجار والحرفيين والموَّالون والفلاحون والأدباء والشعراء والمدَّاحون والوشَّامون والأطباء الشعبيون والزُّوار والشيوخ والمريدون، لا يعرف تاريخ محدد لتأسيس هذا الموسم، غير أن الذاكرة الجماعية تعود به لبدايات القرن 18م، وهناك من يربط تأسيس هذا السوق بعملية التحضير لرحلة الحج(2)، ولا يستبعد هذا، خاصة إذا علمنا أن بلدة سيدي خالد تعتبر محطة هامة في طريق ركب الحج الفاسي والسجلماسي.

وقد كان ضريح سيدي خالد مقصدا للزوار من مختلف الأقطار، حيث يذكر الورثيلاني أنه زاره مرتين، ويقول أن زيارته الأولى كانت مع "الجم الغفير والجمع الكبير _نحو الألف_ وفيه من الأفاضل ما لا يحصى(3).

وفي الصحراء نجد الكثير من الأولياء الذين يقصدهم الناس من شمال الجزائر وجنوبها، بل وحتى من الأقطار المجاورة، حيث يذكر صاحب فتح الشكور أن سيدي أحمد البكاي ابن سيدي محمد الكنتي كان يزوره الناس من كل فج في كل ساعة، يزوره الشرفاء والأولياء والصالحون وغيرهم، وأكثر الناس زيارة له الغرباء وأهل التل والمسافرون الذين يأتون بالتجارة من جهة الشمال، لما رأوا من بركاته كثيرا، ويأتون بالفتوحات وينحرون عند قبره ويتصدقون به على الفقراء والمساكين(4).

ويمكن أن نضيف في هذا السياق أن أضرحة بعض الأولياء كانت تستخدم مستودعات للسلع، خاصة أننا نعلم أن هذه الأماكن محترمة جدا ولا يمكن أن تكون فيها أي سرقة، رغم أن أغلبها ليس بها حارس ومفتوحة على الجميع، وبداخلها أشياء متنوعة كالأفرشة والأدوات الموسيقية وأواني الطبخ وبعض المؤن، دون أن يجرأ أحد على سرقتها، حيث يذكر ادموند دوتي أن ضريح سيدي خالد قرب دلس كان يستعمل لمثل هذه الأغراض، وكان الدلسيون يأتون إليه بواسطة الزوارق لأنه

---

(1) سليم درنوني، مساجد الزوايا والأضرحة بين الأمس واليوم الثابت والمتحول وظيفيا ومعماريا دراسة أنثروبولوجية بالأوراس والزيبان، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الأنثروبولوجيا، جامعة أبو القاسم سعد الله بوزريعة، قسم علم الاجتماع، إشراف أحمد رميتة، 2014-2015م، ص 195.

(2) نفسه. ص 279.

(3) الحسين بن محمد الورثيلاني، المصدر السابق، ص 14.

(4) البرتلي الولاتي (أبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق)، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تح: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص30، 31

يوجد على شاطئ البحر محملين بكمية من الملح، ويتركونها به إلى أن ينزل قبائل الأعالي المجاورة ليأخذوا الملح ويضعوا في مقابله الشعير أو القمح، ثم يأتي الدلسيون بعد ذلك لأخذها بدورهم[1].

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن مواسم الأولياء والصالحين وحتى المناسبات الدينية المختلفة كالأعياد والموالد شكلت مجالا لاتحاد الاقتصادي مع القدسي، حيث تحقق "تجارة البركة" رواجا لا تعرفه فترات السنة الأخرى، فكل مستلزمات الهدية والزيارة والفتوح متوفرة على طول المساحة المحيطة بالضريح (شموع، مكونات البخور، ذبائح) وبفضل ذلك يشكل الموسم إضافة إلى بعده الطقوسي البارز طقسا جامعا ومركبا للأبعاد الاجتماعية والرمزية والاقتصادية[2].

4-الأسواق الموسمية المرتبطة بركب الحج

تعتبر الجزائر الفضاء الطبيعي الذي تخترقه قافلة ركب الحج المغربي القادم من فاس ومراكش أو سجلماسة، بالإضافة إلى الركب التكروري والولاتي (الشنقيطي) القادمين من بلاد السودان الغربي وموريتانيا[3]، دون أن ننسى الأركاب الجزائرية المنطلقة من تلمسان والجزائر وقسنطينة، مما جعل الفرصة مواتية لعقد أسواق موسمية تعترض ركب الحجيج في ذهابهم وايابهم، الأمر الذي ساهم في ازدهار التجارة الداخلية وانتعاشها.

وتحتفظ المكتبات والخزائن المغربية والجزائرية بعشرات الرحلات الحجازية المطبوعة والمخطوطة، التي خصَّص أصحابها حيزا معتبرا للحديث عن أهم الأسواق الموسمية التي كان يعقدها ركب الحج مع الأعراب في صحراء الجزائر وبواديها (كحميان وأولاد نايل وأولاد جلال وأولاد صولة) أو في القصور والمدن (كتوات والأغواط وبسكرة) مما يجعل الباحث أمام مادة تاريخية غنية ومتنوعة عن خصائص هذه الأسواق وحجم المبادلات التجارية والعُملة المستعملة وأهم العروض التجارية ودور أمير الركب في عمارة السوق أو تعطيله، وكذا دور المرأة في ازدهار أسواق الجنوب الجزائري خاصة.

1- مسار الأركاب المغاربية في المجال الجزائري

أ-المسارات الصحراوية: وهي المسارات الأنشط والأكثر حيوية، تواتر على عبورها عدة أركاب وهي:

الركب الفاسي: وهو الركب الرسمي للدولة العلوية، وإن كان سابقا لوجودها، له مساران:

المسار التلي الشمالي: نتحدث عنه في المطلب الموالي.

المسار الصحراوي الجنوبي: ويمر على المشرية، المخيلي (نقطة التقاء الركبين الفاسي والسجلماسي) عين ماضي، تاجموت، الأغواط، دمد، سيدي خالد، بسكرة، سيدي عقبة، الزرائب.

---

(1) ادموند دوتي، الصلحاء مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن 19م، تر: محمد ناجي بن عمر، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014م، ص131
(2) نور الدين الزاهي، المرجع السابق، ص88.
(3) محمد المنوني، ركب الحاج المغربي، معهد مولاي الحسن، مطبعة المخزن، تطوان، 1953، ص 8.

وهناك عدة رحلات حجازية وصفت معالم هذا الطريق الأخير، وأهمها: رحلة اليوسي لمحمد العياشي بن الحسن اليوسي (ت 1719م) والذي سجل منازل الركب الفاسي في رحلته الحجية التي كانت بين سنتي 1690-1691م[1]، ورحلة الوزير الاسحاقي الحجازية (ت بعد 1150هـ) والتي كانت سنة 1731م[2]، ورحلة أبي عبد الله محمد بن منصور العامري التلمساني ثم التازي (ت 1170 هـ) وهي عبارة عن قصيدة همزية وصف فيها المراحل من تازا إلى البقاع المطهرة، نظمها سنة 1152 هـ[3] ورحلة الشيخ عبد المجيد بن علي الزبادي الفاسي (ت 1163) "بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام"[4] والتي كانت سنة 1158هـ، ورحلة الإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي (ت 1170هـ) والتي كانت سنة 1139هـ[5]، وآخر الرحلات التي تصف هذا الطريق هي الرحلة الناصرية الصغرى لمحمد بن عبد السلام الناصري (ت 1239هـ/1823م) والتي كانت سنة 1211هـ/1796م[6].

الركب السجلماسي: وهو ركب أهل تافيلالت، وله مساران **أحدهما:** يخترق **القفر** عبر وادي قير وواد الساورة مرورا بأقلي ومازر وبني عباس وبشير بني خلف وقرى أولاد رافع والقصبات وتسابت وتوات والدغامشة وتجورارن، وبلاد أوكيرت (أو أوكرت) عبر واد ايمكيدن، ثم والا والقليعة وصولا إلى ورقلة ثم مكوسة وقرى وادي ريغ، كبلدة أكرك وتماسين ثم إلى تكرت وسوف، انفرد بوصفه عبد الله بن محمد العياشي (ت 1090هـ) في رحلة الذهاب والتي كانت سنة 1661م[7].

والمسار الثاني _وهو الأشهر_ يمر على كل من: العوينة (القنادسة) بشار، مغرار، بوسمغون، الغاسول، المخيلي، حيث يجتمع بمسار الركب الفاسي الذي سبق بيانه، ومن أقدم الرحلات التي حدَّدت منازل هذا الطريق ابن أبي محلي (ت 1612م) في رحلته الأولى التي كانت سنة 1000 هـ /1592 حيث يصف هذا الطريق بـ"طريق الصعاليك"، والجدول الموالي يوضح أهم الرحلات الحجية التي سلك أصحابها هذا الطريق وقدَّموا معطيات حوله:

---

(1) محمد العياشي بن الحسن اليوسي، رحلة اليوسي، تحقيق، أحمد الباهي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، ط1، قرطاج 2018م. ولها تحقيق آخر بعناية عبد المجيد الخيالي، الرحلة الحجازية لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي، مطبعة التومي، سلا، 2017م.

(2) أبي محمد سيدي الشرفي بن محمد الإسحاقي، رحلة الوزير الإسحاقي الحجازية، تحقيق، محمد الأندلسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2017.

(3) محمد المنوني، المرجع السابق، ص 18.

(4) أبي محمد عبد المجيد بن علي الزبادي الفاسي، بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام، الخزانة العامة الرباط، رقم: 1808.

(5) أبي عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي، الرحلة الحجازية، تحقيق: نور الدين شوبد وحسناء بوتوادي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2018م.

(6) محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي، الرحلة الناصرية الصغرى، تحقيق: محسن أخريف، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المملكة المغربية، ط1، 2019م.

(7) عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية للبقاع الحجازية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2011.

الرحالة	تاريخ إقلاع الركب	تاريخ العودة
يوسف بن عابد الإدريسي الحسني الفاسي (ت بعد 1036هـ/1627م)[1]	990هـ/1582م	استقر في اليمن
ابن أبي محلي (ت 1612/1021م)	1000هـ/1592م	1003هـ/1594م
عبد الله العياشي (ت 1090هـ) (الرحلة العياشية المسماة ماء الموائد) رحلة الإياب	1072هـ/1661م	1074هـ/1663م
عبد الله العياشي (ت 1090هـ/1679م) (الرحلة العياشية الحجية الصغرى[2]	رسالة كتب بها لتلميذه سنة 1068هـ/1658م يعدد فيها المنازل الحجازية	
الهشتوكي (ت1127هـ/1715م)	1096هـ/1685م	غير معلوم
ابن ناصر الدرعي (1170هـ/1757م)	1121هـ/1709م	1122هـ/1710م
الهلالي السجلماسي (1175هـ/1761م)	1150هـ/ 1737م	غير معلوم
الحضيكي السوسي (ت 1189هـ/1775م)	1152هـ/1739م	غير معلوم
إبراهيم السوسي العيني (ت 1199هـ/1774م)	1198هـ/	
محمد بن عبد السلام الناصري (1239هـ/1823م) (الرحلة الناصرية الكبرى)	1196هـ/1782م	1197هـ/1783م
محمد بن عبد السلام الناصري (1239هـ/1823م) (الرحلة الناصرية الصغرى) رحلة الذهاب	1211هـ/1796م	1797/1212م

الركب المراكشي: وكان الركب الرَّسمي زمن دولة السعديين، غير أن مكانته تراجعت بعد سقوط دولتهم مما حذا بالعياشي إلى وصفه "بأنه ليس بالقوي[3]"، وكان الطريق الذي يعبره هذا الركب يعرف بـ"طريق فزَّان"، لكونه يمر على الصحراء الليبية، _وهو مسلك تتقاطع معه كذلك الأركاب

(1) يوسف بن عابد الإدريسي الحسني الفاسي، ملتقط الرحلة من المغرب إلى حضرموت، تحقيق: أمين توفيق الطيبي، المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1988، ص3.
(2) عبد الله العياشي، رحلة العياشي الحجية الصغرى الموسومة بتعداد المنازل الحجازية، تحقيق: عبد الله حمادي الإدريسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2013م.
(3) عبد الله العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج1، ص 86.

التكرورية السودانية والولاتية الشنقيطية والركب التواتي كما سنوضحه بعده_ وأقدم رحلة حجية تصف منازل هذا المسار هي رحلة ابن مليح السراج[1] التي كانت سنة 1040هـ/1630م، حيث ذكر أن ركبهم مر على كل من: بلاد تابلبالت، بلاد توات، مدشر الدعامشة، بلاد كسطن، مدشر أوكروت، صحراء ازكر[2]، ويذكر لنا هذا الرحالة أن هناك مسارا ثانيا سلكه الركب في طريق عودتهم وانحرفوا عن الطريق الأولى وتركوها "يمنة لشدة حروشتها وجدبها وبعدها عن العمران"، وهذا المسلك الثاني يمر على طريق تيدكلت أسفل بلاد توات، ويضيف أن من مزايا هذا الطريق أنه "أقرب من الأولى وأسهل منها[3]"، وهذا الطريق يمر عبر مدشر إن صالح، مدشر افران (من مداشر توات)، بلاد الشيخ عافة استابيت، خنق وادي الساورة.

الركب الولاتي والشنقيطي والتواتي: رغم اختلاف محطات انطلاق هذه الأركاب غير أنها تجتمع في نقطة التقاء واحدة وهي توات بالصحراء الجزائرية، حيث يذكر "صاحب فتح الشكور" أن ركب الحاج الولاتي يخرج من ولاتة (أقصى شرق موريتانيا) في وقت معلوم حتى يصل واحات توات في الجزائر يقوده عبد الرحمن أبو نعامة الملقب "البكاي الكنتي[4]" وكذلك الركب الشنقيطي الذي ظهر في أواخر القرن 12هـ يمر هو الآخر في أحد مساراته على طريق توات، وأقدم رحلة تصف هذا الطريق هي رحلة الحاج البشير البرتلي (ت 1800م) التي كانت سنة 1204هـ/1789م، حيث سلك الركب عبر صحراء تنزروفت الموحشة إلى بلاد توات، ودخلوا قرى أقبلي حيث زاوية الشيخ أبي نعامة مجمع ركب الحج، ثم توجهوا لمدينة عين صالح[5]، كما أن هناك عدة رحلات تواتية تصف هذا الطريق ومن أهمها رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس التنيلاني سنة 1188هـ/1774م[6].

ب- المسارات التلية:

الركب الفاسي والجزائري: له مسارات متعددة أهمها:

المسار التلي الساحلي يمر على تلمسان ومليانة ومتيجة ومدينة الجزائر وبلاد القبائل وقسنطينة، ذكره كل من ابن مسايب (ت1190هـ/1776م) والناصري في رحلته الصغرى في طريق عودته من الحج، والورثلاني (ت 1193هـ) في رحلة عودته سنة 1181هـ وأبو القاسم الزياني في الترجمانة الكبرى، والمكناسي، فابن مسايب يذكر في رحلته التي كانت على شكل قصيدة من الشعر الملحون بدقة أهم النقاط التي يعبرها الركب الجزائري المنطلق من الغرب، حيث قال أن الركب يخرج من

(1) محمد بن أحمد القيسي، أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب، تحقيق: محمد الفاسي، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، المملكة المغربية، فاس، 1968م.
(2) نفسه، ص 28-32.
(3)نفسه، ص 133.
(4) أبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي، المصدر السابق، ص 48.
(5) الحاج البشير البرتلي الولاتي، أقدم رحلة شنقيطية مدوَّنة: الرحلة المباركة للحاج محمد البشير بن أبي بكر البُرْتُلِي الولاتي إلىٰ الحرمين الشريفين، تحقيق: عمرو عبد العزيز منير، بريل، 2021م، ص 50.
(6) خير الدين شترة، رحلات جزائرية رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس التنيلاني إلى الحج، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015م، ص 455.

باب تلمسان ثم يتجه مشرقا إلى تسالة ثم تليلات ثم هبرة، ثم القلعة عبر واد يلل، ثم سيدي عابد ثم واد الفضة والعطاف، وعبور واد الشلف إلى مليانة وبوحلوان فالبليدة ومدينة الجزائر وجبل عمال والبيبان ومجانة فقصر الطير وقسنطينة فمدينة الكاف التونسية[1]، أي أنه يقع على الطريق السلطاني الرابط بين عواصم البايلك وهران ومدينة الجزائر وقسنطينة.

مسار ثان داخلي يمر عبر المدية، ذكره مَحمد التامراوي (ت1285هـ) الذي حج سنة 1242هـ ومر على كل من قسنطينة والمدية وتلمسان في رحلة عودته[2]، وكذلك الأمير عبد القادر سنة 1230هـ، فهو ينطلق من الغرب على نفس المسار الساحلي الأول لكن بعد أن يصل العطاف يتوجه منها إلى جندل ثم إلى المدية وأربعاء بني سليمان ثم برج حمزة وقرية بني منصور في مبتدأ البيبان إلى سيدي مبارك فسطيف ومنها إلى قسنطينة[3].

ومسار ثالث ينزل جنوبا إلى بسكرة، حيث يتحد مساره مع مسار الركب الفاسي والسجلماسي، وقد كتب عنه كل من المجاجي[4] في رحلته الحجية التي كانت سنة 1063هـ/1652م والورثيلاني في رحلة ذهابه، إذ بعد مرور الركب على الطريق الساحلي الأول ووصوله إلى قصر الطير ينزل إلى بسكرة.

وهناك مسارات ومسالك أخرى عبارة عن تفرعات جهوية ينحدر منها من يرغب في الوصول إلى الطرق الرئيسية لركب الحج، حيث نجد مثلا طريق فرعي من تلمسان ومعسكر يتجه جنوبا للالتقاء بالركب السجلماسي أو الركب الفاسي المار بالطريق الجنوبي، حيث يذكر الدرعي أن الركب الناصري السجلماسي لما نزل بلدة الغاسول "وجدنا رجلا من الراشدية من أهل غريس مع ابنه واسمه سيدي عبد الله بن سحنون وابنه سيدي الهاشمي قاصدين للحد ينتظروننا رغبة في رفقتنا[5]" كما يذكر العياشي فرعا يتجه من الزيبان إلى قرى واد ريغ ثم توات، ويذكر كذلك أن ركبهم في طريق العودة انحرف عند وصوله إلى الأغواط عن عين ماضي "ومالت طائفة _وهي الأكثر_ إلى المرور على الطريق اليسرى، لقربها وسهولتها وخصبها فيما زعموا[6]"، وهذا الطريق الثاني يمر على قرية الماية ثم الغاسول وبوسمغون، كما يوجد طريق آخر يربط بين توات وبوسمغون[7]، وكان الحجاج الاباضيين من بني ميزاب يفضلون التوجه لمدينة الأغواط وانتظار الركب السجلماسي للذهاب معه، حيث يذكر المصعبي أنه حج سنة 1196هـ رفقة الشيخ الناصري:

(1) أبو عبد الله محمد بن أحمد، ديوان ابن مسايب، إعداد: الحفناوي أمقران السحنوني، أسماء سيفاوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 101

(2) المختار السوسي، المعسول، المرجع السابق، ج8، ص 212.

(3) مذكرات الأمير عبد القادر، تحقيق: محمد الصغير بناني وآخرون، دار الأمة، الجزائر، ط7، 2010م، ص 106.

(4) سعاد آل سيد الشيخ، رحلة المجاجي، مركز الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط1، 2017م.

(5) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية، تحقيق: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2011م، ص 129.

(6) عبد الله العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج2، ص528 و530.

(7) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، المصدر السابق، ص 725.

لدى عصر سبت قد دخلنا ببلدة=تسمى بأغواطن كثير المعاصيا

أوينا إلى شيخ الركب ليلة خامس=شريفا عليا ذا وجاه فلاليا(1)

وقد ذكرهم كذلك الشيخ الناصري في رحلته بقوله: "وتعرض للركب هنا بعض من قبيلة ابن امزاب بقصد التسويق جاؤوا ببغال وعبيد وإماء(2)"، ويذكر المجاجي أن الركب الجزائري افترق لما كان في مدينة مطوية التونسية إلى ركاب فرعية:

هناك افترق الركب عند صباحنا=وارقلي وريغي ثم عنابي نسبة

وغيرهم من النواحي ذكرته=قسنطيني ثم تونسي في صحيفة

وبعض من أهل الزاب فارق عندما=أتى معنا أياما من أهل قفصة(3)

2-الأهمية الاقتصادية للأركاب الحجية

تستمد الأسواق الموسمية الحجية أهميتها من حجم الركب وتعداد الحجاج الذي كان يتجاوز 8000 حاج سنويا في الركب الواحد(4)، وهناك من يقدر عدد ركب الحاج الشنقيطي _على سبيل المثال_ "ما بين 3 إلى 5 ألاف حاج سنويا، وفي تقدير أكثر تواضعا جاء فيه أنه يضم 60 راحلة بصحبتها 300 للبيع(5)"

كما أن المجال الجغرافي الجزائري يمثل دوما في عدة محطات منه مجال التقاء الركب المُشَرِّق والركب المغرِّب، وفي أغلب الأحيان يتحد ركبان في ركب واحد، وهذا كثيرا ما يحدث بين الركبين الفاسي والسجلماسي، ويجتمع هذان الركبان في بسكرة كذلك بالركب الجزائري، كما كانت توات مجمع الأركاب الصحراوية المختلفة كالركب المراكشي والولاتي والشنقيطي والتكروري وحتى ركب الطوارق الذين كان لهم ركبهم الخاص(6)، مما يساهم في ارتفاع حجم المبادلات، كما تساهم قافلة الحج في عملية الاستيراد والتصدير، إذ يعمل الحجاج على تسويق بضائعهم المغربية أو البضائع التي يأتون بها من الحجاز وبلدان المشرق الإسلامي، وكذا تصريف المنتوجات المحلية.

3-أنوع الأسواق الموسمية الحجية

من خلال الكم المعتبر من المصادر المتعلقة بالرحلات الحجازية يمكن أن نلاحظ أن هناك نوعان من الأسواق الموسمية الحجية، مختلفان من حيث الأهمية:

(1) إبراهيم بن بحمان اليسجني المصعبي، رحلة المصعبي (ضمن رحلات إباضية)، تحقيق: يحي بن بهون حاج امحمد، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، ط. خ، 2011م، ص 68.
(2) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، مرجع سابق، ج 1، ص 206.
(3) سعاد آل سيد الشيخ، مرجع سابق، ص 206.
(4) إ. كاريت، أبحاث في الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 151.
(5) حماه الله ولد السالم، الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010م، ص 83.
(6) أحمد بن محمد الناصري الدرعي، المصدر السابق، ص 304.

أ-أسواق المدن والقصور (الأسواق القارة): وهي الأسواق الأهم والمحطات الكبرى المعتبرة لدى الحجاج، والذين اعتادوا التزود منها أو المبيت فيها بضعة أيام، مثل القنادسة وبوسمغون والأغواط وعين ماضي وبسكرة، وتوات وورقلة وتقرت وسوف.

ب-أسواق الأعراب (الأسواق الظرفية): وهي دون الأولى في الأهمية، حيث يقيمها الحجاج مع الأعراب والبدو الرحل في أماكن مختلف، خاصة على ضفاف الأودية وعند منابع العيون، والغابات، ومن أشهر القبائل التي كانت تعقد هذه الأسواق نجد: قبائل حميان وذوي منيع وأولاد نايل والأرباع وأولاد صولة والطوارق وغيرهم[1]، والجدول الموالي يلخص ما أمكننا استقصاؤه مما توفر لنا من كتب الرحلات حول أهم الأسواق الموسمية الحجية القارة والظرفية:

الناحية	الأركاب	الأسواق الثابتة (القارة)	الأسواق الظرفية
أسواق الصحراء	توات ووادي ريغ (الركب المراكشي والسجلماسي والتكروري والولاتي)	بني أركان (توات)	واد جان (الطوارق)
		تمنطيط (توات)	ماء أبي الرغاوي
		ورقلة	
		توقرت	
		سوف	أعراب طرود
أسواق الجنوب الغربي	الركب السجلماسي	القنادسة	
		بشار	
		واكدة	ذوي منيع
		فجيج	أولاد جرير
		أم القرار الشرقية والغربية	حميان
		البيض	أولاد سيدي منصور
		بوسمغون	أولاد سيدي أبي الدخيل
		رباوات	أولاد سيدي الشيخ
		الكراكدة	الأغواط الغربية
		الغاسول	العمور
أسواق الجنوب الغربي	الركب الفاسي	المشرية	أعراب المهاية
			أولاد يحيى وأولاد نهار
			عين الحسيني (حميان)
أسواق الجنوب الأوسط	الركب الفاسي والسجلماسي	المخيلي	العمور
		خنق الملح	بني طيفور
		عين ماضي	الأرباع
		تاجموت	بني مزاب
		الأغواط	
		دمد	أولاد نايل
		عمورة	أولاد رحمان
			أولاد مليك

(1) محمد العياشي بن الحسن اليوسي، المصدر السابق، ص 35.

أسواق الجنوب الشرقي	الركب الفاسي والسجلماسي	خرزة البطم	أولاد جلال
		سيدي خالد	أعراب أبي عكاز
		متليلي	الشعانبة
		الزاب	
أسواق الجنوب الشرقي	الركب الفاسي والسجلماسي والجزائري	بسكرة	أولاد صولة
		سيدي عقبة	أولاد سيدي ناجي
		الزرائب	
		زريبة الوادي	
		زريبة حامد	
		غسران	النمامشة
الأسواق التلية	الركب الفاسي والجزائري	تلمسان	
		وهران	
		معسكر	
		يلل	سويد
		جديوية	
		مجاجة	العطاف
		مليانة	جندل
		المدية	أربعاء بني سليمان
		البليدة	
		الجزائر	
		بلاد القبائل	
		قصر الطير	
		الولجة	
		بريكة	
		أمدوكال	
		مقرة	
		المسيلة	
		قسنطينة	
		تيفاش	

4-المبادلات والعروض:

كانت الأسواق الموسمية الحجية تعمل على توفير الحاجيات الضرورية للأركاب الحجية وعلى رأسها: العلف والشعير والتبن لدوابهم، ثم الزاد والمؤونة للحجاج، فعمل سكان المدن والقصور والأعراب والبدو في المجال البري الجزائري على توفير السمن والألبان واللحوم كما كانوا يعرضون الإبل والأغنام والماعز والدجاج والحمام بالإضافة لمختلف الفواكه التي تجود بها أرضهم وتحتوي عليها بساتينهم، حيث يتزود الحجاج من فجيج إلى بوسمغون بالعلف، وفي بوسمغون تصلهم أخبار ما استقبلهم من البلاد فإن كانت رخيصة فلا يثقلون دوابهم من كثرة العلف وإذا كانت غير ذلك فإنه يشترون علف سبع مراحل أو ثمانية احتياطا إلى عين ماضي، ثم من الأغواط يأخذون علف

ستة مراحل إلى سيدي خالد، وعند وصول الحجيج إلى بسكرة يجددون احتياجاتهم من الزاد، ويشترون جلود البقر ثم من بسكرة يشترون علف ثمانية مراحل إلى توزر[1].

ونلاحظ أن أهم ما كانت توفره الأسواق الصحراوية يتمثل في الإبل والماشية لاشتهار ساكنة المنطقة بتربيتها وكذلك نظرا لاضطرار الحجاج إلى تغيير رواحلهم كلما أصابها العياء أو أصيبت بالأمراض أو هلكت، كما كانت بسكرة وقسنطينة خاصة تعمل على توفير البغال حيث يذكر الاسحاقي أن ركبهم أقام ببسكرة يومين "والسوق بها قائمة يجلب إليها متحينوا قدوم الحاج كل شيء، ولا سيما البغال يجلب منها شيء كثير، وتوجد بها فره البغال يعتمد الناس شراءها لما يعتادون من صلابتها وشدة سيرها[2]"، وقد كانت قسنطينة أيضا مشتهرة بتجارة البغال، بل يذكر الرحالة المكناسي أن قسنطينة هي "منبع البغال فمنها تفرق في البلاد، فلو ترى ما يدخل منها إلى السوق في كل يوم لتقضيت العجب، يأتي العرب بها يسوقونها كأنها القطيع من البقر[3]"، ويذكر الناصري أن ركبهم تسوق عند مروره بزريبة الوادي شرق سيدي عقبة "سوقوا الركب بسائر المحتاج حتى القطران، وما أكثره لديهم، يأتون به في قرب كثيرة موقورة، يشتريه الحجاج للإبل، وهذا أول موضع رأينا به الغنم المنسوبة لشعيب عليه السلام، ذات الذنب الكبير المملوء شحما، يكاد يعدل الربع من الشاة[4]"، وكانت تقام بتوات أهم الأسواق الحجية وذلك لعدة اعتبارات منها رخص سعر صرف الذهب، وكذلك سعر القوت من الزرع والتمر بالإضافة لكونها مجمع القوافل الآتية من تنبكت ومن بلاد أكيدز من أطراف السودان ويوجد فيها من البضائع والسلع التي تجلب من هناك شيء كثير، والسلع التي تجلب من الغرب مما هو خرج السودان نافقة في هذه البلاد، كالخيل وملابس الملف والحرير، فإذا قدمت الأركاب الحجية إليها كان فيها سوق حافل[5].

كما كان تجار بني ميزاب يقدمون إلى الأغواط يتعرضون للركب الفاسي والسجلماسي بقصد التسويق، حيث يبيعون لهم العبيد والإماء، كما وسبق ذلك الناصري في رحلته[6].

وكان الحجاج بدورهم يقايضون هذه المواد الضرورية لرحلتهم بمنتوجات كمالية للزينة والتجميل أو الطبخ غالبا، وكانوا يسمونها "العطرية" وهي تشتمل على الكحل والشب والكبريت والقرنفل والسواك والجاوي، بالإضافة إلى المشط والمرآة والإبر والكاغد والجناوي الصغار (السكاكين) والألواح والنعال، غير أن أهم ما كان يتجهز به الركب المغربي من عروض يتمثل في الجلود المدبوغة الحمراء والصفراء المعروفة باسم "الفيلالي" لكثرة إنتاجه بمدينة تافيلالت[7].

---

(1) عبد الله العياشي، الرحلة الحجية الصغرى، ص 60، 66.
(2) أبي محمد سيدي الشرقي بن محمد الاسحاقي، المصدر السابق، ص ج1، ص 290.
(3) محمد بن عبد الوهاب المكناسي، رحلة المكناسي، تحقيق: محمد بوكبوط، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2003، ص329.
(4) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، المصدر السابق، ج1، ص 239.
(5) عبد الله العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج1، ص 39.
(6) نفسه، ج1، ص 206.
(7) عبد الله بن محمد العياشي، رحلة العياشي الحجية الصغرى، المصدر السابق، ص 47. محمد بن أحمد الحضيكي، المصدر السابق، ص 81.

ويعقب الهشتوكي في رحلته على العياشي في رحلته الحجية الصغرى حين تحدث عن أهم السلع النافقة في طريقهم مع الأعراب فيقول أن: "من جملة ما يطلبه أهل القرى منذ خروج الركب من سجلماسة إلى طرابلس البارود والرصاص والكبريت، وأردية صغار بالية من الكتان وثياب مقطعة حمر"، ويضيف أنه في حجته هذه رأى من أخذ قطعا من ثياب باليات حمر فكفاه ذلك من بذل الدراهم في سمن وتمر وعلف ولحم(1) يذكر السجلماسي أن هناك من الحجاج من كان يحمل التبغ(2)، أما اليوسي فيذكر أن منهم من كان يحمل الثياب والشرك (نوع من القلائد) وقال أنها أكثر ما يطلبونه(3)، في حين أولع علماء وفقهاء مدينة عين ماضي بالكتب التي كان يأتي بها ركب الحج ويبيعونها لهم، حيث تشكل عندهم مكتبة ضخمة، وقد أشار العياشي إلى ذلك في رحلته حيث قال: "وكان لي فيها – أي في عين ماضي_ أرب لبيع بعض الكتب ولقاء الأصحاب(4)".

أما في طريق العودة فتتمثل أهم السلع التي يأتي بها الحجاج في الزباد (مسك الزباد) والمسك وأقمشة مصنوعة في الهند والمسابح بالإضافة إلى مياه زمزم التي غالبا ما تقدم كهدية(5)، وتضيف لوسات فلنزي أن الحجاج المغاربة كانوا يقايضون في البقاع المقدسة سلعهم بالأقمشة الموصلية والحريرية الشرقية والأنسجة الفارسية الثمينة والعنبر والتوابل كما يتزودون في القاهرة بالحرير الخام والقطن(6).

غير أن أوجين دوماس الذي صادف بتوات وصول ركب الحج السجلماسي يعطي لنا تفاصيل دقيقة عن أهم السلع التي حملها الحجاج في طريق عودتهم من رحلة الحج، فيقول: "فهم يحملون معهم السبحات، والأحجار الثمينة، وماء زمزم، وتربة مكة أو المدينة في أكياس صغيرة، وزنجيات من الحبشة يكثر الطلب عليهن في المغرب، وزنوج من بورنو، وجلود الجاموس المدبوغة، وأنياب الفيلة، والسايس والأقمشة القطنية لصناعة الشاش، والأغطية، والصناديق ومشط اللحى، وأسورة القرن، ومصنوعات الزجاج، والمرجان، والمرايا، وكميات كبيرة من الإثمد، والبقول، وقطر السندال وخشب الغماري العطري، والسواك الذي يلون الشفاه بالأسود أو الأحمر، والمسك، والزبد، واللبان، والأسلحة، والبنادق والمسدسات، والسيوف والذهب وسبائك الفضة والتبر(7).

5-العملة المستعملة في الأسواق الموسمية الحجية

أهم العملات التي نجد الأركاب الحجية المغربية تتعامل بها هي "الريال " والذي يقول عنه العياشي أنه نافق في كل بلدة، أما "الدرهم الزياني فكان مجال استعماله من فجيج إلى بوسمغون

(1) أحمد الهشتوكي، هداية الملك العلام إلى بيت الله الحرام، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط المغرب، ص 94.
(2) أبي العباس الهلالي السجلماسي، التوجه لبيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام، تحقيق: محمد بوزيان بنعلي، مطبعة الجسور، وجدة، المملكة المغربية، ط1، 2012م، ص138
(3) محمد العياشي بن الحسن اليوسي، المصدر السابق، ص 75.
(4) عبد الله العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج2، ص 530.
(5) إ. كاريت، أبحاث في الجغرافيا، المصدر السابق، ج6، ص 154.
(6) لوسات فالنزي، المصدر السابق، ص75.
(7) Eugène Daumas, Le grand désert, Imprimerie et librairie centrales de N. Chaix, 1848, p 115.

فقط[1]، أما في بلاد توات فقد كان المثقال عندهم مساويا لـ 24 موزونة، ويقولون للمثقال الأربعيني مثقال شريفي نسبة للشريف صاحب سجلماسة، وكان الحجاج يفضلون الإقامة بتوات خاصة عند غلاء صرف الذهب بتافيلالت، فيؤخرون الصرف إلى توات لأن الذهب بها أرخص[2]، أما في ورقلة فكانوا يتعاملون بدراهم يكثر فيها النحاس، أربعة وعشرون في ربع ريال، أما أهل تقرت فدراهمهم فقراريط صغيرة اثنان وثلاثون منها في ربع ريالة[3].

غير أن الكثير من أهل القرى والأعراب _كما يقول العياشي_ لا يعبئون بالذهب وانما تجارتهم قائمة على المقايضة فقط، حيث جاء في رسالته التي بعث بها لتلميذه الذي رغب في الحج "وستصل إلى قرى لا يعبئون بالذهب، ولا يعرفون له قدرا، ولا يستخرج الإنسان من عندهم ما يحتاج إليه من زاد وعلف ودواب وتبن وحطب إلا بما يسميه الحجاج العطرية[4].

6-العوامل المتحكمة في الأسواق الموسمية الحجية

ساهمت عدة عوامل في إقامة وعقد الأسواق الموسمية، أو في ضعفها وقوتها خاصة الأسواق الظرفية التي تعقد مع الأعراب والبدو، حيث كان يشكل ترحالهم خلال موسم الصيف للتل طلبا للاكتيال والميرة، أو إلى واحات الجنوب لجلب التمور، ارتباكا في تموين الحجاج وتصريف سلعهم التي تصاب بالكساد، حيث يذكر السجلماسي أن ركبهم التقى أعرابا قبل حلولهم بعين ماضي أخبروه أن قافلتهم غائبة لجلب الميرة من وركلا، كما يقول أنه وجد أعراب الزيبان "غيبا لناحية تجرت، انتجعوها لكثرة التمر بها وقلته في بلد الزاب، وكسدت سلع الحجاج التي جلبوا من سجلماسة، بقصد البيع هنا لغيبة الأعراب[5].

كما ساهمت العوامل الطبيعية المتمثلة خاصة في جدب الأرض والجفاف وكذا جائحة الجراد في قلة العروض المقدمة للحجيج، كما كان الركب الحجي ينحرف عن القرى والمواضع التي تشهد انتشار نبتة الدرياس، وهو نبات سمي يقتل الإبل ينتشر حوالي قرية تجموت ودمد خاصة، مما يدفع بسكان هذه القرى إلى اعتراض ركب الحاج خارج قراهم، ويمكن أن ندرج في هذا الباب عاملا آخر وهو اختيار الركب الحجي مسالك وطرق يراها أقرب وآمن، مما يحرم بعض القرى والقبائل من التسوق مع الركب.

كما لاحظ الحجاج أن غارات الأعراب على القرى والقصور في الجنوب حملهم على ترك الاهتمام بالحرث والزراعة، ويضاف إلى هذا الاقتتال الداخلي خاصة بين مكونات مدينتي الأغواط وبوسمغون، كل هذا يؤثر على حركة المبادلات بين السكان والحجاج، ويساهم الغلاء ورخص الأسعار في عقد الأسواق أو تعيلها، خاصة وأن الحجاج يلتمسون الأسواق الأرخص والتي تقدم أفضل العروض.

---

(1) عبد الله العياشي، الرحلة الحجية الصغرى، المصدر السابق، ص 60.
(2) عبد الله العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج1، ص 38.
(3) نفسه، ص 73، 77.
(4) عبد الله العياشي، الرحلة العياشية الحجية الصغرى، المصدر السابق، ص 48.
(5) السجلماسي، المصدر السابق، ص 138، ص 159.

كانت الدعاية المغرضة تؤثر على سمعة بعض المناطق والقرى فيتجنب الحجاج إقامة معاملات تجارية معهم، فأغلب الحجاج لا يتسوقون مع أولاد جلال وأولاد بوعكاز وأهالي قرية دمد لاشتهارهم عند الحجيج باللصوصية، بالإضافة إلى أن سكان القرى كانوا يغلقون مدنهم وقراهم ويتجنبون التعامل مع الأركاب الحجية في حال تناهى إلى علمهم وجود وباء به، مثل اغلاق سكان قرية الأغواط قريتهم أما ركب الحجيج سنة 1662م[1].

من خصائص أسواق الجنوب أن متولي البيع والشراء فيها غالبا هم النساء، الأمر الذي كان يسبب صدمة للحجاج المغاربة، ومن الأسواق التي يخرج إليها النساء نجد: العوينة (القنادسة) الغاسول، بوسمغون، عين ماضي، سيدي خالد، فكان بعض الرحالة المغاربة يوصي بعدم دخول الأسواق التي ترتادها النساء، ونظرا لمكانة الشيخ الناصري فإن النساء كن يمتنعن من التسوق في وجوده، في حين نجد أصحاب رحلات حجازية لا ينكرون خروج المرأة للتسوق[2].

إن تدارك الوقت الضائع والإسراع _خاصة أثناء عودة الركب من الحج_ كثيرا ما يكون على حساب الأسواق الموسمية، فالشيخ أبو العباس الناصري تجاوز بسكرة ولم يعرج عليها في حجته سنة 1709م[3].

وفي الأخير، يمكن القول أن الأسواق الموسمية ساهمت في تشجيع واستمرار الأركاب الحجية بما كانت توفره من بضائع وسلع ومقايضات للحجاج، غير أن ارتباطها بالتقويم القمري ساهم في تذبذبها وعدم انتظامها، كما ساهم من جهة أخرى على توفير سلع تجارية زراعية متنوعة، كما أنها لم تساهم بالرقي بحياة السكان نظرا لانعدام سلطة محلية قوية تعمل على تنظيم التجارة الداخلية وخلق نظام مالي وجبائي، بالإضافة إلى شيوع البداوة وخراب المدن الأمر الذي ساعد على تكريس نمط حياة مبني على التقشف والاقتصاد، والانكفاء لحياة الزهد والتصوف، ما أدَّى لتدهور الحياة الاقتصادية في الجنوب الجزائري خاصة.

---

(1) عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية، المصدر السابق، ج2، ص 530.
(2) الناصري الدرعي، المصدر السابق، ص 130.
(3) أبو العباس الناصري الدرعي، المصدر السابق، نفسه، 139.

المبحث الخامس: الدور الحضاري للأسواق وعلاقتها بالسلطة

1- دور القايد في تنظيم الأسواق:

كان القايد يتولى الرئاسة والاشراف المباشر والفعال على الأسواق الأسبوعية وتنظيمها، وتتجلى أهميته في أنه يغتنم فرصة تجمع القبائل ليتلقى الاعتراف من قبيلته، ويقدَّم له الولاء الإداري والسياسي، والتبعية للسلطة الحاكمة، ويقوم هو الآخر بنشر الأوامر العامة الصادرة عن الباي، والإعلان عن فترة الجباية والضرائب المستحقة وطريقة توزيعها، كما يقوم بالإعلان عن مواقيت خروج المحلات العسكرية والقوم، وعند رفض أي قبيلة للطاعة والدخول في تمرد مفتوح مع الحكومة يصدر إعلان في جميع أسواق الإيالة بخروج الجناة عن القانون ومنعهم من ارتياد الأسواق، وفي حال القاء القبض عليهم يتعرضون للسجن ومصادرة ممتلكاتهم، هذا الإجراء عرف نجاعة في جلب الجناة إلى السوق بعد أسابيع قليلة، لأن الذهاب للسوق ليس ضرورة للسكان لبيع منتجاتهم فقط، بل هو أيضا حاجة ملحة وعادة لا تقاوم، ففي السوق يلتقون بآبائهم وأصدقائهم، وهناك تتم مناقشة التحالفات والأعمال العدائية، وتتشكل تلك العلاقات التي تخلق التضامن بين القبائل المجاورة، ولهذا السبب أنشأ القايد شرطة صارمة لا تتجاهل أي شيء مما يحدث في السوق، حيث تعمل على التعرف بدقة على كل القادمين والغائبين وما الذي تم بيعه أو شراؤه[1].

وعليه يمكن اعتبار السوق أداة لبسط سلطة البايلك على الجهات الجبلية، بحيث تفرض الخضوع والطاعة على القبائل الممتنعة والفرق المتمردة، وفي الغالب يقابل امتناع قبائل الأطلس المتيجي وجرجرة عن سلطة البايلك وممثلي الوجاق بتطبيق اجراءات قاسية، منها فقدان حق ارتياد الأسواق فيصبح أفراد القبيلة وأملاكها عرضة للمصادرة، مما يجبرها على الرضوخ لسلطة البايلك وقبول شروطه حتى تتمكن من تلبية حاجياتها[2].

استغلت السلطة العلاقات بين المدينة والريف، كي تفرض الضرائب على القبائل التي امتنعت عن دفعها من قبل، ورغم تواضع قيمة الضرائب التي لم تكن تتعدى كمية قليلة من الزيت أو التين المجفف أو الحبوب فإنها كانت في نظر السلطة تعتبر رمزا للتبعية، وكانت بعض القبائل الجبلية تضطر إلى دفع الضرائب حتى يسمح لها بحرث أراضيها الواقعة في السهول وزرعها والتي كانت تحت رقابة رجال المخزن، أو الحاميات العسكرية[3].

كان خروج القياد إلى الأسواق يكتسي نوعا من الأبهة والمراسيم، مما يعكس دوره وأهميته كحاكم مطلق للسوق وللقبائل التي ترتاده، فعلى سبيل المثال، نجد أن قايد برج سيباو والذي كان يرتاد سوق سبت علي خوجة بشكل دوري، حيث تنصب له خيمته، وخلال مسيره للسوق يقام له موكب احتفالي على الشكل التالي: يتقدم في الصدارة حصانين عليهما جلال فاخر، مقادان باليد، ثم

(1) Urbain, Notice sur l'ancienne Province de Titteri, T. S. E. F. A (1843-1844). (Paris), 1845, p 401.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص285.

(3) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792-1865، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: عمر بن خروف، 2007-2008م، ص 195.

أربعة مكاحلية على ظهور الخيل، ثم يأتي القايد بعد ذلك، تتبعه أعلامه السبعة التي يحملها المكاحلية، وخلفهم الموسيقيون على أحصنتهم، وكان فرسان الزمول يغلقون الموكب باستعراضات الفروسية على أحصنتهم(1).

يعرف تدخل الدولة في إدارة الأسواق عند الأهالي أنفسهم على أنه الخاصية الشرعية للسيادة والنتيجة الطبيعية لخضوعهم، وقد جعل الأتراك من هذا الامتياز إحدى وسائل حكمهم الأساسية، في كل البلدان المسيرة عبر إدارة قانونية يتم تأسيس مراكز الحكم السياسي بجانب مراكز النشاطات التجارية، وكانت أبراج أو مقر حكم قوادها تتواجد في الأسواق الأساسية، والسبب بسيط، في القبيلة لا يحكم القايد سوى القبيلة نفسها، أما في السوق فهو يحكم جميع القبائل(2)، وتجدر الإشارة إلى أن العثمانيين فهموا بعمق كيفية التحكم بفعالية في الأسواق عن طريق المراقبة انطلاقا من الأبراج والبريجات، وذلك باستخدام قبائل المخزن التي تلعب دورا حساسا وشائكا في مراقبة الاتصالات بين مختلف القبائل والأعراش(3).

2- رسوم الأسواق:

يخضع حق الرقابة الشديدة الذي يتمتع به القياد على السوق إلى ضريبة عند وضع المكس، وتفرض هذه الضريبة التي تقدر بـ 10 % على كل البضائع، وتتم جبايتها عند الدخول، وتكون بطبيعة الحال لصالح الخزينة أو وكيلها، أما في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة وخاصة في بلاد القبائل المتمردة، لم يكن لهذا الرسم وجود، غير أن القبائليين كانوا يدفعون ثمنه في الأسواق العربية، بسبب نقصان السلع الضرورية ووفرة السلع الكمالية، ويقال أن مكس بجاية كان يرجع على المدينة بمداخيل هامة(4)، أما في أسواق المدن فقد كان كاتب الرحبة يقتطع 2% من الإنتاج الزراعي المورد من الأرياف، كما يقتطع من الحبوب والخضر الجافة حوالي 3.5 لترات على كل صاع (60 لتر)، ويحصل أمين السوق كوبا واحدا (3.5 لتر) على كل قلة (32 لترا)، أما خوجة الزوايل فيحصل 7.20 موزونات على البغال والخيول، و10 موزونات على الحمير(5).

أما بيليسيي فيقول أن قايد وطن بني خليل المعروفين بتجارة الزبدة والجبن، يحصل على بعض السلع التي توضع للبيع في سوق بوفاريك، فيحصل في يوم واحد على 1 بوجو أي 1 فرنك و80 سنتيما عن بغل أو إبل أو ثور يتم حجزه، وكما كان يحصل على حصة كبيرة نسبيا من جميع الغرامات، يقدم له زوار البليدة أسبوعيا 40 من الأغنام، ومقدار شعير و8 خبزات(6)، ويقول الأستاذ سعيدوني أنه مما يؤكد أهمية رسوم الأسواق المتنقلة كمصدر دخل في أرياف إقليم مدينة الجزائر قيمتها التي قدرت بـ 200.1 قرشا(7).

---

(1) Joseph Nil Robin, La Grande Kabylie sous le régime Turc, op.cit, p 55-56.

(2) كاريت، دراسة بلاد القبائل، المرجع السابق، ج1، ص 338.

(3) قاسيمي زيدين، المرجع السابق، ص 62.

(4) كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج1، ص 338.

(5) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 186.

(6) بيليسيي، المصدر السابق، ج1، ص 349.

(7) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، ص 186.

إن الأسواق الريفية هي الأداة الفعالة للتحكم في القبائل النائية، التي يصعب إجبارها على دفع ضرائب أخرى، وذلك من خلال إرغام كل القبائل على التبادل التجاري في أسواق تكون تحت مراقبة البايلك، ولعل هذا ما أدى بالقبائل الصحراوية إلى القدوم إلى التل للتبادل التجاري، زيادة على رغبتها في توفير مراعي ومنتجع صحي لقطعانها خلال موسم الحصاد، حيث كانت تفرض على القبائل البدو الرحل ضريبة سنوية تدعى **بحق الحاصَّة** (Le Heussa, l'eussa) أو الحصة كما يضبطها كل من أوربان وأوكبيتان وفيدرمان، والتي يترجمها غالبا المشتغلون بالدراسات الاقتصادية **بحق العسة**، غير أن النطق الصحيح لها هو "الحاصَّة" كما هو دارج وشائع في الثقافة الشعبية حول هذه الضريبة، والتي كان لها أهمية قصوى في مداخيل البايلك، حيث تعتبر وكأنها حصيلة مداخيل عدة ضرائب متراكمة تدفع جملة واحدة، ونجد جريدة المبشر تكتبها بالحاصَّة كما في النص التالي: "أن الأرباع وأولاد سيدي عطية الذين تسوقوا للتل لشراء البر دفعوا شطر الحاصَّة الملزومة عليهم والتي قدرها 64 ألف فرنك[1]"، والحصة هي الضريبة التي فرضها الأتراك على البدو الذين يأتون سنويا لاكتيال الحبوب من التل، إلا أن هذا الحق على الرغم من تباينه الشديد كان في السنوات العادية حوالي ريال بوجو واحد (80 فرنك و1سنت) لكل جمل[2].

كانت قبائل البدو الرحل تدفع ضريبة الحاصة عن طريق إعطاء الأغنام والإبل والبرانس والحياك والزرابي والتليس والجلال والتمور والغزلان والريش والنعام، وكان البايلك يقوم بتعسير كل هذا بشكل تعسفي وإعادة بيعه بربح[3]، كما كانت خاضعة لرسم مثبت على شراء القمح، وقدره 01 دورو إسباني عن حمولة جمل واحد، إضافة إلى حق المكس[4]، وقد كان أولاد نايل يدفعون حاصتهم للأتراك في السوق الموسمي الكبير الذي يعقد في سانق، وقدرت بـ 100.000 فرنك[5]، كما كانت نفس القبيلة تدفع للقبائل التلية التي تتيح لها نصب خيامها في أراضيها واطلاق قطعانها فيها ضريبة تقدر بحسب مدة المكث، حيث تشير جريدة المبشر أن "خمسماية خيمة من فرق أولاد نايل دفعوا لأولاد عياد ودوي حسني وبني مايدة ألف بجه وأربعماية بجه لطول مكثهم ببلادهم، خلافا عن عادتهم السالفة وقد حصل بينهم هذا التاويل بتوافق الجميع[6]"، ويقول دوماس أن أهل الأغواط كانوا يدفعون لداي الجزائر ضريبة عبارة عن 7 زنوج للحصول على حقوق شراء الحبوب من التل[7]، والظاهر أن هذا كان على سبيل الهدية.

مما يلاحظ على الأسواق الموسمية المرتبطة بموسم الحج غياب السلطة المحلية التي تعمل على تنظيم عملية التبادل أو الحسبة على الأسواق أو حتى الجباية، اللهم إلا بروز شخصية شيخ القبيلة الذي يستضيف الركب أحيانا ويلتمس منهم التسوق مع قبيلته، أو يحاول أحيانا أخذ ضريبة المرور

---

(1) المبشر: 1، يوم 16 أوت 1848.

(2) H. Federmann et H. Aucapitaine, op.cit, p293.

(3) Augustin Bernard ،Napoléon Lacroix, L'évolution du nomadisme en Algérie, Jourdan, Challamel, 1906, Paris, p 27.

(4) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 193.

(5) Augustin Bernard ،Napoléon Lacroix, op.cit, p 87.

(6) المبشر: العدد 28، يوم 30 أكتوبر 1848.

(7) Eugène Daumas, Le Sahara algérien, op.cit, p 17.

المعروفة لدى الأعراب بـ(الزطاطة[1]) ورغم خضوع الجنوب الشرقي لإيالة الجزائر العثمانية إلا أننا لا نلمس أي دور لموظفي الإدارة بهذا الخصوص.

3- إتاوة الزطاطة:

في المجالات التي تغيب عنها السلطة في الجزائر العثمانية، تظهر الزعمات المحلية والعشائرية، والتي تعيش فيما بينها على الغزو والكر والفر، وقد عرفت بعض القبائل المتنفذة بفرض ضريبة على المسافرين _وخاصة القوافل والأركاب التجارية_ تعرف بالزطاطة، غير أن الحجاج غالبا ما كانوا يمتنعون عن دفعها، مما يضطر أفراد القبيلة إلى التعويض عن هذا التهرب بنهب ما يمكن نهبه من الركب، وهذا ما جعل الأركاب الحجية في مواجهة وصراع مزمن لا يتناساه الطرفان، وفي هذا الصدد يقول الناصري: "على الحاج عدم إعانة الفجرة من الأعراب خصوصا أهل الجريد والحجاز بتسليك ما هو شبيه بالمكس والجزية من مال أو كسوة ولو نعلا، فإن تسليم ذلك إليهم إعانة على الظلم وتيسير لأسبابه عليهم، فهو كالإعانة بالنفس، فليتلطف في حيلة تقود إلى الخلاص بنحو إظهار قوة وشجاعة، فلقد شاهدت في ذلك العجب، فكم من مرة يطلبون ذلك ونمتنع فيتحزبون وينصرنا الله، بل يقول: "إن هناك من العلماء من قال بالرجوع من الطريق، قال وهو أفضل من إعانة الظلمة وفي الانقياد لها ما يجعلها سنة مطردة، وفيه ذل وصغار على المسلمين ببذل الجزية[2]"

ويذكر السجلماسي أن ركبهم التقى بالأعراب المعروفين بأولاد صولة، "ولم نر منهم ضررا، غير أنهم تعرضوا لتجار امزاب المتسترين بالركب، يطلبون منهم ما جرت به عادتهم معهم من المغرم لهم بهذه الطريق، وأراد الحجاج منعهم من ذلك، فأكثروا الخصومة مع العرب، ثم قنعوا بقبض بعض الجلود المصبوغة[3].

وينفرد المكناسي في رحلته بذكر تعرض الأركاب الحجية في تلمسان _عند مروره بها سنة 1202هـ-1788م_ إلى دفع الضريبة لحاكم المدينة، "ومن قلة حياء حاكم البلد وكثرة حرصه وإذاية العامة، أن كل من يمر به من حجاج بيت الله يقبض منهم شيئا معينا على أمتعتهم وحوائجهم من غير مبالاة[4].

رغم القدسية والمهابة التي تحظى بها الأركاب الحجية إلا أن هذا لم يمنع السلطة من اعتراضه كلما دعت الضرورة الأمنية لذلك، مما يدل أنه كان تحت أنظار السلطة وإدارتها، وفي هذا الصدد يذكر الشريف الزهار في مذكراته أن الداي حسين أمر باي قسنطينة أن يعترض طريق السيد محمد

(1) عبد القادر بن مسلم، المصدر السابق، ص 100. محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 298. الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 333، وج2، ص 125. حيث اشتهر بفرض هذه الإتاوة كل من قبيلة صبيح ببايلك الغرب، وقبيلة أولاد علان ببايلك التيطري.

(2) محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، ج1، ص 79.

(3) الهلالي السجلماسي، المصدر السابق، ص 220.

(4) محمد بن عبد الوهاب المكناسي، المصدر السابق، ص 331.

بن الشيخ التيجاني والذي كان "ملوك الترك" يخشون ثورته عليهم، والذي ذهب للحج على طريق الصحراء، غير أنهم لم يتمكنوا من اعتراض سبيله[1].

والظاهر أن غزو الباي محمد الكبير للأغواط كان يرمي بالدرجة الأولى إلى السيطرة على طريق الحج، بحكم أن الأغواط وعين ماضي وتجموت محطات هامة في ركب الحج الفاسي والسجلماسي، ولا تخفى هذه المكانة التي تحتلها هذه القصور عن الإدارة العثمانية، قال في الثغر الجماني: "فهؤلاء بنو الأغواط أهل المدينة الحصينة بالصحراء **في ممر الركب المغربي للحجاز** لما سمع بأنهم لا إمام لهم يلتزمون طاعته ويمتثلون حكمه... جرد لهم صارم عزمه واستفرغ لغزوهم منتهى همه[2]".

أمام هذا الفراغ السياسي الذي كانت تعيشيه مدن وبوادي الجنوب تبرز خلال موسم الحج شخصية أمير الركب الذي يأتمر الركب بأوامره وهو من كان يعقد الأسواق أو يعطلها لذا كان الأهالي يلتمسون منه دوما التسوق، فأحيانا يجيبهم وأحيانا يمتنع إما لدواعي أمنية كالخوف من النهب والتعرض للسرقة أو دواعي صحية كالوباء إذا ضرب مدينة مثلا فلا يدخلها، أو الحذر من نبتة الدرياس التي تقتل الإبل وكانت تنتشر خصوصا حوالي قرية تاجموت[3].

4- القضاء والافتاء والعقود في الأسواق:

يقول كاريت أن كل أسواق بلاد القبائل تتوفر على قاض، ويتمثل في شخصية موقرة ليس بسلطته فقط، بل بنسبه وتقواه أيضا، ولكونه مرابطا فقيها وسلطانا في آن واحد، فهو يحكم في القضايا المدنية فقط، ويتكفل كل شيخ بالقضايا الإجرامية في قبيلته، ويجلس القاضي سواء تحت الشجرة التي تظلل المنبع أو بجانب المرابط الذي يشغل مركز السوق، وهناك يقيم جلساته محاطا بمرابطين ووجهاء المنطقة الذين يستمعون إلى قراراته، كما كان المرابطون يترأسون المحكمة المدنية في الأسواق المدنية، وفي حالة عدم وجودهم يتولى الطالب المهمة، يكون مجازا في الفقه الإسلامي يتم اختياره كحكم بين الطرفين، غير أن قرارات الطالب لا تطبق إلا في حالة النزاعات غير المهمة، وتتم إحالة القضايا الخطيرة إلى القاضي الذي يبحث عنه المترافعون في السوق، وتتم هذه العدالة بصفة سريعة ومجانية غير أنه يحق لكل شخص أن يختار القاضي الذي يريد، غير أنه في العادة يتم التوجه إلى أقرب مقر لحل النزاعات[4]. ويقول شلوصر أن سيدي علي بن عيسى (ت 1836م) كان يذهب إلى الأسواق كلها ليقوم بدور الحكم في جميع القضايا التجارية، وكانت لكلماته قوة غير عادية فما من كلمة تخرج من فمه إلا ويعتبرها أتباعه كلمة مقدسة[5].

---

(1) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 196.
(2) أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 146.
(3) ينظر: أحمد بن ناصر الدرعي، المصدر السابق، ص 717.
(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص339.
(5) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 21. أما عن سيدي علي بن عيسى المغربي فهو خليفة سيدي امحمد بن عبد الرحمن _صاحب الطريقة الرحمانية_على زاويته الأم، حيث تولاها بين سنتي 1794-1836م، أي لمدة حوالي 43 سنة، حيث توسعت في عهده الطريقة الرحمانية في جل مناطق الشرق الجزائري والجنوب وتونس، ويقول عنه حمدان خوجة: "وفي وقتنا الحاضر فالمرابط الوحيد الذي يتمتع بصيت ذائع والذي ينظر إليه البرابرة

والحقيقة أن ظاهرة القضاء في الأسواق كانت عامة في سائر أسواق الإيالة، حيث أن الأسواق التي تشرف عليها الإدارة العثمانية كان يترأسها القايد والقاضي، ويقول في هذا الصدد أوربان أن كلا من قائد حسن بن علي وقائد العبيد –في بايلك التيطري_ يترأسان السوق الكبير الذي يقام كل يوم إثنين في البرواقية، ويضيف أنه يحضر للسوق قاضيان عن كل قبيلة، وفي حال وقوع نزاع بين شخصين من القبيلتين يلتقي القائدان والقاضيان ويشكلان محكمة للفصل في القضية، يتردد أهل حسان بن علي على كل من أسواق المدية والدواير، ويوم الخميس والأربعاء إلى بني سليمان ويوم الأحد إلى سوق الربعية[1]، وينقل الأستاذ بوغفالة في جدول بأسماء القضاة في مدينة المدية وأوطانها مستخرج من الوثائق الأرشيفية[2]:

اسم القاضي	التاريخ
الحسين بن محمد الشريف قاضي الخميس	1219 هـ
أحمد بن محمد بن أبي جمعة قاضي أربعاء جندل	ربيع الأول 1215 هـ
محمد بن داوود قاضي وطن عمورة والخميس	رجب 1157 هـ رجب 1218 هـ
أحمد بن عيسى قاضي بسوق البرواقية	شوال 1225 هـ
ابن أحمد قاضي سوق البرواقية وأحوازها	رمضان 1234 هـ
محمد المداني قاضي أربعاء جندل	صفر 1235 هـ

كما يذكر الشيخ الرماصي في قصيدته التي رثا بها شيخه عمر التراري المشرفي، وبعد أن ذكر جل الفنون التي كان يدرسها الفقيد انتقل إلى نشاطاته في المجال الاجتماعي، وذلك أن الفقيد كان على سنن فقهاء عهده الذين كانوا ينتصبون في الأسواق للقضاء بين المتخاصمين وللفتوى تلقائيا ومجانا، إذ لم تكن لهم خطة رسمية تلزمهم بذلك، وإنما يقومون بهذه الواجبات التي يرونها من أهم مأمورياتهم، وهي من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الملقاة على عاتق كل مسلم، وميزة هذه الطبقة من الفقهاء أنهم يتمتعون بثقة الجماهير لإخلاصهم ونزاهتهم وتفقههم في الدين، وقد بقي لهذه العادة امتداد إلى العهد الأخير، فقضت عليها السلطات الفرنسية وقضاة المحاكم الرسمية، وإلى هذه الأوصاف أشار الرماصي في مرثية أستاذه بقوله:

ليبكِ سوق أم عسكر دائما= به قد أذاع الحق لا من يناجده

فيحكم بين الخصم بالفصل حازما=فسيان عنده القريب وباعده

وسيان عنده الحقير ومن سطى=فلم يخشه ولم ترعه مكائده

كشخص سام متعلق بالإله هو المسمى بسيدي علي بن عيسى القاطن بقرومة، ويضيف أن له في كل قبيلة أو قرية أو مدينة من إيالة الجزائر وكيل يمثله". ينظر: حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 38. عبد الباقي مفتاح، أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

(1) T. S. E. F. A (1843-1844), P. 407.

(2) ودان بوغفالة، المرجع السابق، ج1، ص 177-180-181-182-183

ولا يستميله الغني برشوة =فيجري مع المنهاج لا من ينادده[1]

ويقول المهدي البوعبدلي أن الجزائريين كانوا يقصدون التحاكم عند الفقهاء في مجالسهم التي كانوا يعقدونها في الأسواق، واستمر الأمر على هذا النحو طيلة الفترة العثمانية وطرف من فترة الاحتلال الفرنسي حتى سنة 1877 تقريبا حيث منعت الإدارة الاستعمارية الفقهاء غير الرسميين من عقد مجالسهم[2]، وتشير جريدة المبشر أنه قد جرت العادة إلى عقد التزويج في جميع الأسواق الجزائرية على يد القضاة[3].

5- التشهير بالمجرمين والتمثيل بجثثهم:

كانت السلطة العثمانية في الجزائر تستغل السوق كفرصة للتشهير بالمجرمين، والتمثيل بجثثهم، أو تسليط مختلف العقوبات التعزيرية من ضرب وجلد وفلقة، وذلك لتعزيز رهبتها في نفوس الرعايا، يقول أبو راس في فتح الإله أن ظالما من الحشم يقال له عبد الرحمن سرق كباشا من حلة الشيخ عبد القادر المشرفي فذهب إليه الشيخ فوجده يقسم لحمها، فلما رآه شتمه، فقال له: يأخذك الله، فلم تمض جمعة إلا وهو بسوق أم عسكر **مقطوع اليدين والرجلين للصوصية** أخرى ظهرت عليه[4]، ويذكر الأغا بن عودة أن باي وهران المسلوخ والملقب كذلك بالرقيق وبوكابوس محمد الصغير بن عثمان اخترع قتلا لم يصدر من البايات قبله، وهو فعل شنيع، نوَّع عذاب من يظفر به إلى أنواع، فمنهم من يأمر بدق أعضائه حيا بالمعول في السوق إلى أن يموت بانفضاع، ومنهم من يقلع عينيه ويتركه أعمى، ومنهم من يأمر بقطع أعضائه إلى أن يموت أو يجهز عليه وهو أظمى، ومنهم من يأمر بذبحه، ومنهم من يقطع رأسه بعد فضحه، ومنهم من يقتله خنقا، ومنهم من يبقره، ومنهم من يقتله شنقا، إلى غير ذلك من الأنواع المختلفة المعاطب المؤتلفة[5].

أما في بايلك الشرق فيذكر مارسي أن من بين أفعال قرة مصطفى أنه قام بجمع أبناء عائلة ابن العطار التي ينتمي إليها منذ زمن طويل موظفون مخلصون للمخزن وأمر بإعدامهم في ساحة السوق[6].

6- قراءة الرسائل في الأسواق:

يقول سعيدوني: "وإضافة إلى كونها ضرورة اقتصادية وأداة رقابة تمثل الأسواق تقليدا راسخا للحصول على الأخبار والآراء أو نشرها فهي مراكز اجتماع ونقاط يتجمع فيها العامة ففي كل أسبوع يلتقي فيها سكان السهل والجبل والفحوص والأحواش وأفراد القبائل وتجد فيها السلطة فرصة لربط

---

(1) المهدي البوعبدلي، الأعمال الكاملة، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013م، الجزء 1، ص 51، 52. تقي الدين بوكعبر، دراسة وتحقيق مخطوط للعربي المشرفي في الرد على أبي راس الناصر في قضية نسب أسرة المشارفة، إشراف: دحو فغرور، السنة الجامعية 2013-2014م، ص139.

(2) المهدي البوعبدلي، الأعمال الكاملة، المرجع السابق، ج4 ص 102.

(3) المبشر: العدد 15، يوم 15 أفريل 1848.

(4) أبو راس الناصري، فتح الإله، المصدر السابق، ص 54.

(5) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1ص 330. محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 295.

(6) E. Mercier, Histoire de Constantine, J. Marle et F. Biron, 1903, p 351 ، 349

الصلة مع ممثلي الجماعات والقبائل وغيرها من المجموعات السكانية[1]"، ولقد عثرنا على وثيقة تعتبر دليل مادي ملموس على الدور السياسي الذي كانت تقوم به الأسواق، خاصة استغلاله من طرف السلطة لبث أوامرها، والوثيقة عبارة عن رسالة بعث بها آغا الصبايحية إبراهيم على عهد حسين داي، من أجل الاستعداد والمساعدة في صد الغزو الفرنسي سنة 1830م جاء فيها: "الأمجد الأنجد سيدنا إبراهيم آغة، أعزه الله ونصره وعلى الخير والطاعة أعانه...من المسلمين عليكم أولادكم وخدامكم قبيلة فليسة، يليه قد أرسلت إلينا أصبايحك وأتى إلينا بكتابك العزيز على شأن قدومنا إليك، **فقرأناه في سوقنا الأحد، وسوق امكيدة وسوق الأحد المصالة**، وفهمنا ما فيه على مجيئنا إليك للجهاد ولنصر دين الإسلام[2]".

7- تنظيم الأسواق عند القبائل الممتنعة:

كانت الأسواق في منطقة القبائل تسيَّر من قبل مجالس مختصة منتخبة من القبيلة التي يقع في إقليمها السوق، حيث يتم تأمينها وتنظيمها والسهر على حرمتها، ويتم أحيانا توثيق المداولات التي تتم في السوق، ومن ذلك مداولة سادات بني بترون بسوق سبت بني واسيف سنة 1749م، "ولما أن أراد الله تعالى بقدرته وارادته بعمارة سوق السبت المنسوب لبني واسيف، فاجتمعوا هنالك سادات بني بترون مع عدول أهل قراهم وإمام مسجد تحمامت، فاشتكى كل واحد بما يضره وما يؤول إلى الفتنة والتهارج والمشاجرة في القرى والأعراش[3]"

تتمتع القبيلة التي يتواجد السوق على أرضها بنوع من السلطة، ويتحكم شيخها بصفة أساسية في سياسة السوق، وغالبا لا تستعمل القبيلة سلطتها سوى لفرض النظام وحفظ حرية المبادلات التجارية، غير أن بعضها تستغل هذه السلطة لكسب امتيازات غريبة، حيث نجد بسوق اثنين بني جناد أنه يحق للغرباء البيع فقط، ولا يحق لهم الشراء، وذلك منعا لارتفاع الأسعار، كما يتحكم الشيوخ في سياسة التجزئة، كل فيما يعنيه، كما يتدخلون لحل أي خلاف يقع بين البائع والمشتري، وإن عجزوا عن ذلك يتدخل مرابط لفض النزاع، حيث يلعب المرابط دور الوسيط في المعاملات التجارية، كخبير أو كحكم دون أن ينتظر مقابلا، سوى بركات أو صدقات المتعاقدين، غير أنه في حالة امضاء عقد يتقاضى المرابط أو الطالب حق أتعابه، وغالبا ما يكون الثمن متواضعا.

وقد قامت الحكومة التركية بمقاطعة الأسواق بسبب استحالة فرض سيطرتها على أسواق بلاد القبائل المتمردة، حيث حظر على قبائل الرعية التردد عليها، وفي حال ذهابها إلى تلك الأسواق يتم في السر ودون علم قايدها[4].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المصدر السابق، ص285.

(2) Octave Victor Houdas, Recueil de lettres arabes manuscrites, A. Jourdan, Alger, 1891, p. 19-146.

(3) Patorni, F. : Délibération de l'année 1749, **R. A**, V : 39, A : 1895, p 315.

(4) إ. كاريت، دراسة بلاد القبائل، المصدر السابق، ج1، ص 338.

8- الدور الاجتماعي والثقافي للأسواق:

مثَّلت الأسواق الأسبوعية مظهرا من مظاهر التماسك والوحدة بين مختلف قبائل المجتمع الجزائري، حيث يلتقي فيها الوافدون من كل حدب وصوب، في تجسيد للتكامل القائم بين عناصر المجتمع، حيث نجده يضم قبائل أمازيغية وعربية متحالفة ومخزنية ومرابطية ورعية ومزارعية وجبلية وتلية وصحراوية، حيث ساهمت في التقريب بين قبيلتين أو أكثر[1]، كما مثل السوق ملتقى للشيوخ والقياد وكل فئات المجتمع، بشتى طبقاته ومستوياته.

وفي هذا السياق يقول الباحث عابد سلطانة: "إن حركة الأسواق وانتشارها لم تكن تعبر عن خصوصية اثنية عرقية بقدر ما كانت تعبيرا عن تكامل اقتصادي، فقبائل الظهرة على سبيل المثال (بني زنطيس وأولاد رياح) مثلا يتسوقون بسوق المكاحلية بسهول يلل، كما تتسوق مجاهر بأسواق الظهرة، أما أولاد خويدم فيتسوقون بسوق الأربعاء ببني مسلم، في حين نجد قبائل فليتة تتسوق بسوق الخميس بعمي موسى، مما يعبر عن تفاعل اقتصادي واجتماعي بين مجتمع الجبل ومجتمع السهل[2]. حيث كان أفراد مختلف القبائل المتعادية يتناسون أحقادهم مؤقتا ليحل محله التنافس حول التجارة والمصالح.

يمكن أن نعتبر سوق معسكر الذي وصفه فاغنر بكونه نموذجا لبقية الأسوق في الإيالة الجزائرية، حيث قال أنه كان يعج بشخصيات غريبة مسمرة الوجوه ملتحية طويلة القامة قوية العضلات، ترتدي في الغالب أردية سوداء فضفاضة، وتجمع بين المشعوذين والقصاصين والمغنيين العميان والراقصين والموسيقيين والعرافين والباعة والشراة والكسالى، وكلهم يؤدون أدوارهم في ملهاة الأسواق العربية العادية[3]، وهذه الفئات من غير فئة التجار هي من نحاول الإلمام بها في ما يأتي.

في الجزائر العثمانية لم يكن الرأي العام يتشكل عبر الجرائد، التي لم تعرف طريقها للظهور بعد إلا بعد الصدمة الاستعمارية، وانما تنتشر الأفكار عبر الأسواق، فهناك يتم سماع صوت الشعب وتبادل الآراء ومناقشة القضايا، وهناك يتم الاعلان عن الرأي العام، فالسوق بالنسبة لسكان الإيالة هو المجلس السياسي والمؤتمر البلدي وفيها تتخذ القرارات المشتركة تحت تأثير المرابطين، وفيها يتم الاتفاق على الهجمات والاعلان عن القتال، وهذا ما دعى كاريت إلى القول "يبدو لنا أن الأسواق المحلية جديرة بأن تحظى بأكبر قدر من اهتمامنا[4]"، ومن السوق تتسرب الأخبار والأسرار والاشاعات، وفي السوق تنصب المنابر لمخاطبة الجموع وتوجيه النداءات السياسية، فالعثمانيون

(1) خديجة كريمي، أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر وأهل يسر 1830-1872، ماجستير، اشراف جمال قنان، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص 25
(2) عابد سلطانة، المرجع السابق، ص 100
(3) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 154.
(4) كاريت، دراسة بلاد القبائل، ج1، ص 344.

أنفسهم استخدموا الأسواق لاستنفار القبائل واعلان الجهاد ضد الكفار، كما استخدمها خصومهم للانتفاضة والثورة[1].

9- المداحون:

بالإضافة إلى الدور التجاري للأسواق فإنها تلعب دورا ثقافيا هاما إذ يقصدها المداحون من مختلف أنحاء البلاد يقصون على الجماهير أنواعا من الأقاصيص الدينية والتجارية[2]، وينقل ديسبارمي قصيدة الشيخ عبد القادر المازوني والتي تعتبر مرثية لسقوط مدينة الجزائر العاصمة في يد الاحتلال الفرنسي، والتي من بين أبياتها قوله:

حسراه وين ذيك المرسة=وغنايم القهاوي وملف

اقطر مات بهم رصى=بسناجق الحرير ترفرف

قرصان داخلة للمرسى=قداش من أسير مكتف

حيث يؤكد ديسبارمي حسب الكُتَّاب الذين رووا له القصة والقصيدة أنه منذ قرن كانت هذه القصيدة تتناقل في الأسواق من قرية إلى قرية وتنشد في كل مكان، كان السخط يزأر فيه، وأنها ساهمت في التحضير لكثير من الانتفاضات الشعبية في ولاية الجزائر[3].

كما كانت الأسواق الفضاء المناسب للإعلان عن المواعيد الهامة كالحج مثلا، أو موسم ولي من الأولياء أو حتى تبليغ تعليمات الإدارة، حيث يقول جوزيف بتس: "وعندما تكون احدى السفن جاهزة للإبحار إلى الإسكندرية ينادي المنادي في مدينة الجزائر معلنا ميعاد إقلاعها، وعندئذ ينتهز كل من نوى الحج في ذلك العام الفرصة للسفر بحرا لأنه أقل ارهاقا وتكلفة من السفر برا[4]" ويذكر الورثيلاني: " أننا سمعنا أن الشيخ الفاضل الكامل شيخ الركب سيدي محمد المسعود نجل الشيخ البركة سيدي الموهوب نجل الشيخ الولي الصالح والبدر الواضع سيدي محمد الحاج قد ضرب طبله في المدينة المحروسة الجزائر على عادة الأمراء في ذلك"، ويضيف قائلا: "فلما بلغت البيت حدث لي العزم التام نعم أخذنا في التأهب إلى السفر والأخذ في أسبابه واشتهر أمر سفرنا وبلغ أمره أطراف نواحي عمالة الجزائر فقامت لذلك فضلاء الخاصة والعامة ثم وقع النداء في أسواق بلدنا فيمن عزم للسفر[5]" ويقول الأمير عبد القادر في سيرته الذاتية: "ووقعت في أعرابنا فتنة كبيرة، وصار كل واحد يسعى بأخيه إلى العمال ويدلي بماله إلى الحكام، واستمروا على ذلك مدة إلى أن نبه بعض من له رياسة وثبات يغير الباي قائلا له أن هذا الفعل ليس فيه عمارة وطنك، فإن الناس كلهم ابتلوا بهذه

(1) Urbain (I), op.cit, p 400-401.

(2) العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص64.

(3) المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ج2، ص352.

(4) جوزيف بتس (الحاج يوسف)، رحلة جوزيف بتس إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م، ص 23

(5) الحسين الورثيلاني، المصدر السابق، ص 12-27.

البلية فلا ينفعك في ملكك إلا أن تستقصي الكلام عليها أصلا، **فحينئذ قام المنادين في الأسواق أن من قال لشيء عرفه أن هذا لي متاعي ذهب لي يوم التجاني فماله ودمه هدر فهدأ الروعة**[1].

10- **الطبيب والصيدلي والحلاق:**

عادة ما تكون أصغر خيمة في السوق هي خيمة الطبيب الصيدلاني العربي، لا تحتوي طبعا على تمثال نصفي لأبقراط أو جالينوس يزين الصيدلية، وكل ما فيها عبارة عن سجادة صُففت عليها العديد من الأكياس الصغيرة التي تحتوي على أدوية فقط، حيث يعطي الطبيب وهو جالس القرفصاء وصفاته بجدية، ويظهر متصفحا المعارف الطبية القديمة المخطوطة، ويعطي زبائنه العلاجات والتمائم اللازمة، دون أن ينسى أن يستلم حساب أتعابه[2].

وأكثر الأطباء العرب في مقاطعتي وهران ودار السلطان من أصول مغربية، لذلك غالبا ما تراه حاملا رزمة من العطرية (أدوية) ليؤدي وظيفته، كما أنه يرتاد الأسواق بشكل دوري، وفي نفس الوقت يزور البلاد العربية[3]، غالبا لتطوير معارفه.

كما كانت تشهد كثير من الأسواق الأسبوعية في الأرياف مجموعة من محترفي الحلاقة، ويعرفون بالحفافين، حيث يقيمون خيمهم في أطراف الأسواق، ويحلقون لزبائنهم إما شعور رؤوسهم أم يأخذون لهم من لحاهم، كما أن الحفاف في السوق يقوم بأدوار أخرى كأن يمارس مهنة الحجامة، التي يدعونها بـ "قطع الدم"، واقتلاع الأضراس المسوسة، وكان العرب يقومون بالحجامة في فصل الربيع والخريف والصيف، وأكثرهم في الصيف، حيث يفضل بعضهم الحجامة من القفا أو وسط الرأس أو حلقه أو قوائمه[4].

11- **إقامة الحضرة والطقوس الصوفية:**

الظاهر أن إقامة العمارة الصوفية أو الحضرة أو الرقص الصوفي بالقفز والتمايل تعود جذوره لفترة العصور الوسطي، حيث نجد لها ذكرا في بعض قصائد سيدي أبي مدين الغوث التلمساني، والتي من بين أبياتها:

فقل للذي ينهى عن الوجد أهله=إذا لم تذق معنى شراب الهوى دعنا

إذا اهتزت الأرواح شوقا إلى اللقا=ترقصت الأشباح يا جاهل المغنى[5]

أما ارتباطها بالأسواق فنجد لها أثرا في بعض رسائل سيدي أحمد بن يوسف الملياني، حيث نجد له رسالة بعنوان: **"رسالة في الرقص والتصفيق والذكر في الأسواق**[6]**"**، إلا أن هذه الظاهرة

---

(1) الأمير عبد القادر، المذكرات، المصدر السابق، ص 113-114

(2) Achille Robert, L'Arabe tel qu'll est : études algériennes & tunisiennes, Impr. J. Angelini, 1900, p 37.

(3) Idem, p 37.

(4) محمد بن عبد الرحمن، الفلك المشحون بالمعرب والملحون، جوردان، الجزائر، 1906م، ص 40.

(5) محمد الطاهر علاوي، العالم الرباني أبو مدين شعيب التلمساني، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص 162.

(6) أحمد بن يوسف، رسالة في الرقص والذكر في الأسواق، الخزانة العامة بالرباط، رقم 2792 د.

اشتهرت أكثر مع أتباع الطريقة الدرقاوية التي ذاع صيتها منذ النصف الثاني من القرن 18م، والذين اجتذبوا بها الكثير من الأتباع ولفتوا نظر السلطة العثمانية وكانت سببا للفتك بهم، يذكر الأغا المزاري أن إقامة الحضرة بالأسواق كانت من بين الأسباب التي دعت إلى الانكار عليهم وتخوف الإدارة منهم: "وسبب قيام درقاوة، أهل الحالة الدالة على ذمّ وشقاوة، أنهم عامة ينتحلون العبادات، ويتلبسون على الناس ببعض الخيالات. يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف وهم في أحوالهم في غاية التلطف لإنالة مالهم به التوصّف ، يجتمعون في الأسواق والطرق والفنادق ومراح الدواوير والمقابر والمواسم والزوايا حلقا حلقا ويذكرون لا إله إلا الله جهرا مناوبة ثم يذكرون الاسم المفرد بالأصوات المتجاوبة ، ثم يقومون للشطح والرقص بعد الأكل الكثير، إلى أن يغمرهم العرق والتشرير[1]".

والظاهر أن شيخ الطريقة الدرقاوية مولاي العربي بن أحمد الدرقاوي، قد استشرف مآلات هذا الحماس الزائد، فوجه إلى مقدم طريقته بمعسكر الشيخ عبد القادر بن الشريف رسالة ينكر عليه ما يفعله بعض فقراء درقاوة من إقامة الحضرة بالأسواق: "وأؤكد عليك تأكيدا محتما أن تردُّ الفقراء عن حلقة الذكر التي يعملون في الأسواق، وهلا كفاهم الذكر في غير الأسواق وهل رأوا من فعل ذلك أو سمعوا به من أول الزمان إلى آخره؟ لا والله ما كانت حلقة الذكر في الأسواق التي هي محل البيع والشراء **وإنما كان ذلك في الأسواق الخالية من البيع والشراء والشواغل كلها**، ولابد ولابد ولابد **قل لهم يرجعون عن تلك الحالة ويتحصنون** بالسنة المحمدية من شياطين الجن والإنس، ولا يعملون لهم القناطير ليأتوهم عليها، أو ما علموا أن الدنيا مشحونة بالحساد؟ أوما سمعوا قول الله تعالى: **(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)** [البقرة: 195] ولابد ولابد حذرهم مما يضرهم فإن حذروا فتبارك الله وإلا فاهجرهم والله أدرى بهم[2]"، وينقل سيدي عدة بن غلام الله في رسائله، إحدى الرسائل التي خاطب بها مولاي العربي بن أحمد الدرقاوي مريديه بخصوص الحضرة في الأسواق، والتي بين فيها أن ما لحق الطريقة من أذى وتضييق بسبب تهور بعض المريدين، وعدم احترام ارشاد شيخهم وامتثالهم لأوامره: "إياكم ثم إياكم وخرق العوائد المؤدي إلى الزندقة والبدعة المخرجة على الطريقة المحققة، منها الحضرة المسماة بالحلقة في السوق، قال رضي الله عنه في رسالته المنورة وأؤكد عليكم تأكيدا محتما ألا يتبدل ولا يتغير، ومن بدله أو غيره فالله يبدله ويغيره، أن لا تجعلوا الحضرة في السوق، وهذا عمل من أعمال الفسوق، وهل لا كفاكم الذكر في غير الأسواق، وهل رأوا من فعل ذلك وسمعوا به من أول الزمان إلى آخره، لا والله لا وما كانت حلقة الذكر في الأسواق التي محل البيع والشراء، وانما تكون الحلقة في الأسواق الخالية من البيع والشراء والشواغل كلها، ولابد يرجعون عن تلك الحالة الذميمة ولا يجعلون لهم الناس القناطير المقنطرة ليجعلوا لهم الحلقة في السوق فلا يجعلوها أبدا، فحذروا الأحباب منها، فإن استحذروا فتبارك الله، وإلا فاهجروهم وتحصنوا أيها المحبين بالسنة المحمدية، فمن تحصن بها نجا ومن تخلف عنها هلك وغرق، وما به اعلامكم أني منذ أربعة وأربعين سنة ما رأيت من الملوك ما أنكره، ولا بأس أصابني من جانبهم، ولا من عباد الله أجمعين، وكنت أحذر الدراويش على افشاء الأسرار وإظهار الحلقة في السوق

---

(1) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 302.

(2) مولاي العربي الدرقاوي، رسائل مولاي العربي الدرقاوي المسماة بشور الهدية في مذهب الصوفية، تحقيق، عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ص 165.

ونحو ذلك من خرق العوائد التي تردينا وإياهم للهلاك والمقت عند خلق الله أجمعين، فلم يسمعوا لنا ولا يتحذروا كما قلنا، حتى سجن بعضهم وسوط أحدهم ومرض أحدهم ومات أحدهم بسبب سوء أدبهم، وأصابني ما أصابني من أجلهم هـ من مؤلفه(1)"، ولكن لا ينفع حذر من قدر.

ورغم هذه التحذيرات والتشديد على ضرورة الابتعاد على إقامة الحضرة بالأسواق إلا أننا نجد أن مولاي العربي بن عطية البوعبدلي مؤسس الزاوية الدرقاوية بجبل ونشريس في حدود سنة 1243 هـ، يقول أنه أقبل عليه أهل المحبة حيث كان يلقنهم الأوراد ويلبسهم المرقعة "**وعادوا يذكرون الله في الأسواق والمداشر بالجهر، ويخرقون العادة في تلك الجبال لأنها لم تكن تحت ملك الترك في ذلك الزمان**" ويضيف أن الباي حسن عامل وهران لما سمع به عزم على الخروج إليه غير أنه لم يحدث ذلك لسقوط مدينة وهران بيد الاحتلال الفرنسي سنة 1831م، ويؤكد مرة أخرى هذا الأمر في رسالة أخرى من كتابه الاستمدادات الربانية فيقول: "فبعد ذلك فتح الله علينا بهلاك الأعداء وجاءتنا الإخوان من كل جهة **وصارت الطائفة مشهورة بالذكر في الأسواق** والمدن والبوادي والحمد لله والشكر لله(2)"، مما يدل على استمرار هذه الطقوس رغم تحذيرات شيخ الطريقة.

كما كان درقاوة يقصدون الأسواق ويظهرون فيها بأحوال ملفتة للنظر، الغرض منها اسقاط المنزلة في أعين الناس، ويجمل أبو زيان الغريسي هذه الطقوس بقوله: "وأما تعرية الرأس والمشي بالحفا والسؤال في الأسواق وغيرها إلى غير ذلك من أحوال الملامتية وأفعالهم التي تبعد من الخلق وتقرب من الملك الحق ولا يفعلها إلا المخلص الذي لا يبالي بنفسه ولا يرائي أبناء جنسه(3)" ويضيف إليها الجلوس بالمزابل بشرط الحذر من النجاسة والأكل بالأسواق والرقاد بالطرق.

12- السوق في بلاد زواوة

اكتسب السوق مكانة خاصة في بلاد زواوة، حيث تجاوز وظيفته بكونه موضعا للتجارة، إلى كونه تجمعا يكتسب طابع رسمي إلزامي، يجبر سكان القبيلة على القدوم إليه، وفي هذا السياق يقول جوزيف روبين: "كان يوم الأربعاء وهو يوم سوق مشدلة، وكان من المعتاد أن يحضر الجميع هذه الاجتماعات، التي كانت ذات يوم سياسية بقدر ما كانت تجارية، بل إن بعض القوانين كانت تفرض غرامات على من لم يذهبوا إلى السوق القبلية بحجة أنه ليس لديهم ما يبيعونه أو يشترونه(4)"، كما كان السوق في بلاد زواوة يحتوي على طقوس خاصة تتعلق بالأطفال أو الزواج، فعندما "يكبر الولد ويبلغ عشر سنين فيصوم السنة الأولى والثانية يحمل البندقية في رمضان ثالث عشر سنة ويلبس ما عنده من برنوص نظيف وجلابة ويدخل السوق مشهرا ببندقيته على كتفه، وأباه معه فيباركوا له الناس وهو يفتخر ويجر أذياله تيها بكلامهم، هذا ولد فلان صام وحمل السلاح"، أما عند الزواج فقد كان والد العريس يشتري "ثور ويذبحه في السوق ويبيع جلده والراس والدوارة والفواد وزوج طوابق

---

(1) عدة بن غلام الله، الرسائل، المصدر السابق، ص 153.

(2) مولاي العربي بن عطية البوعبدلي الونشريسي، الاستمدادات الربانية في ما من الله علي من بحر الوجدانية، تح: بومدين بوزيد، محمد خاين، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 2015م، ص47-234. النسخة المخطوطة بالزاوية الحبيبية بخميس مليانة، ص 8-141.

(3) أبو زيان الغريسي، كنز الأسرار، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم: 1339د، ص 41.

(4) Robin joseph, Op.cit. p10.

متاع القشوش ثم يحمل النصف الآخر متاع المسلان مع ما ذكر ويقدم إلى دار البنت فيبيت عند أصهاره...وبعد مدة شهر ينفق ثانيا من السوق كالنفقة الأولى من قمح وسمن وعسل ونصف ثور[1].

13- مساهمة الأسواق في التعريب:

تشير التقارير الفرنسية إلى أن الأجيال الجديدة من برابرة جبال تيبازة أصبحت تتحدث اللغة العربية وتفهمها جيدا، منذ فترة يصعب تحديدها، وأن اللغة الأمازيغية متجهة للاختفاء في هذا الجزء من دوار شنوة بشكل عام، وفي الواقع لا يستطيع أهل شنوة العيش بدون العمل كعمال يومين في السهل، وسوف يتبنون تدريجيا لغة السهل، الذي يترددون على أسواقه كذلك[2]. يقول كاتب التقرير أنه قام باستجواب الأعيان وكبار السن بشكل عفوي في دوار بني راشد عن سبب توقفهم عن الحديث بالبربرية فكانت إجابتهم أن ذلك بسبب اتصالهم شبه اليومي مع الناطقين بالعربية في الأسواق المجاورة في السهل، حيث كانوا يترددون على أسواق العطاف ووادي الفضة والأصنام من أجل تصريف منتجاتهم من الخضر والفواكه حيث يقضون بها أربعة أيام، ويقول أن هذا هو السبب الرئيسي إن لم يكن الوحيد لاختفاء البربرية من دوار بني راشد.

كما يقول أن اللغة البربرية التي يتحدث بها بني منصور ببلاد القبائل فاسدة تماما ومليئة بالكلمات والجذور العربية، وأن الرجال خاصة يتحدثون بعربية نقية إلى حد ما وذلك من ترددهم على أسواق السهل وخاصة في مدينة قسنطينة وعنابة وسطيف وبجاية وسوق أهراس، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الفروع البربرية بجهة تابلاط حيث يصبحون متحدثين بالعربية منذ بلوغهم ومنذ شروعهم في التردد على الأسواق المجاورة، وكذلك الأمر لبربر بلزمة وبسبب نشاطهم الهائل في الأسواق والتي أصبحت أهميتها متزايدة ومكانا لالتقاء العديد من عرب الجنوب جعلتهم يتحدثون اللغة العربية، وتؤكد هذه التقارير أن غلبة اللغة العربية من بين أهم أسبابها المعاملات في السوق والتي تتم دائما باللغة العربية، حيث تعد اللغة الأكثر انتشارا بين تجار الخيول وتجار الماشية[3].

14- مشاكل الأسواق:

اعتاد السكان على الذهاب للأسواق مسلحين وعادة ما يتسببون في حدوث مشاجرات يتم عقابها بفرض غرامات تحدد حسب خطورة الأحداث[4]، وتشير جريدة المبشر أن الجزائريين من عادتهم حمل الأسلحة عند التسوق نظرا للمخاطر التي قد تكون للمتسوق أثناء مجيئه للسوق مما يحتم عليه حمل سلاحه، غير أن ذلك عادة ما يجر إلى سفك الدماء ووقوع الفتن[5]، وكثيرا ما تقع في الأسواق مشاجرات كبيرة بين سكان الدواوير المختلفة لأسباب تافهة ليس من النادر أن تتحول إلى حرب

(1) مجهول، كيفية سيرة زواوة، لو: 02.

(2) Edmond Doutté, & E.-F. Gautier, Enquête sur la dispersion de la langue berbère en Algérie, faite par ordre de M. le gouverneur général, A. Jourdan, Alger, 1913, P 31.

(3) Ibid, P 32-35- 51-61-82

(4) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 280.

(5) المبشر: العدد 19، يوم 15جوان1848.

رسمية وللحيلولة دون ذلك يأتي إلى السوق عدد من القواد ومرابط ليفصلوا في المنازعات التجارية بصورة حاسمة ويعاقبوا بالضرب أو بالموت أيضا[1].

كانت بعض الأعراش تفرض غرامات على كل مشاجرة تقع في الأسواق، ومن ذلك القانون الذي وضعته قبائل زواغة وأراس وأولاد حاية وأولاد عيدون وبني خطاب في جيجل "إذا تضارب رجلان في السوق فعلى كل واحد منهما ثلاثة دورية خطية" ويضيفون: "وإذا تسوق للسوق رجل من قبيلة أخرى وسرق سريقة وظهرت عليه فيلزمه ما ذكر وإذا أحد من أناس العرش سرق أحد البرانية فيجري عليه الحكم بحسب العادة كما أن البراني إذا ضرب أحدا من أناس العرش يلزمه أيضا ما يلزمهم" وإذا كان أحد البرانية ظهرت عليه سريقة ولم يرجع إلى السوق يضاف لئلا يمسكوه فكل من يأتي إلى السوق من جماعته يطالبونه فيه إلى أن تخلص قضيته[2]، وظاهرة النهب والسرقة وغش المعاملات والتحايل من الظواهر التي لا تخلو منها الأسواق، فعلى سبيل المثال يذكر المزاري "وليا من الراشدية الواصلين يقال له سيدي أبو جناح جاء لسوق البرج لبيع جلبه فنهب" ثم يذكر أنه رد له ثمنه بفضل بونقاب البرجي[3].

النفرة: رغم حرص القبائل والسلطات على أن يكون السوق خارج كل صراع، لأن الأمن في السوق أمر ضروري لمزاولة المبادلات التجارية، إلا أنه نظرا لوجود الحزازات القبلية أو الرغبة في الثأر أو اللصوصية كثيرا ما تتعرض الأسواق لظاهرة الانكسار والنفرة، والتي تعني إثارة مشاجرة في الأسواق بهدف السماح لبعض المجرمين الذين أثاروها من الاستفادة من ذعر التجار لنهبم، وغالبا ما تبدأ النفرة بإطلاق حيوان الجربوع، الذي يتم أسره ثم إطلاق سراحه في وسط السوق لاستفزاز التجار، ثم يشرعون في الصراخ والمطاردة ويدفعون أي شيء يعترض سبيلهم، وكأن خطرا كبيرا وشيكا قادم بسرعة كبيرة، فيبدأ السوق بأكمله في حال اضطراب، ونتيجة لذلك يتم تبادل ضربات العصا والسكاكين بين الباعة والمشترين، وتهرب القطعان وتتفرق ويقوم مدبروا الفوضى بتنفيذ خطتهم الاجرامية، وعند استعادة الهدوء يكتشف أن هناك الكثير من الماشية قد فقدت بالإضافة إلى وجود جرحى وقتلى، وكثيرا ما كانت السلطات التركية تفرض ضريبة الخطية على المشاركين في هذه المشاجرات[4].

كما أن بعض الأسواق كانت تشهد نفرة وفوضى بسبب عادات وتقاليد متوارثة، حيث كانت أسواق حوض الشلف، وخاصة التي يقيمها كل من قبائل أولاد فارس وأولاد قصير وسنجاس والعطاف تتشاءم من قدوم حاملي اسم أو نسب "بن شاعة"، من عرش بني مرزوق بجبال الظهرة، حيث يتهمون أجداد حاملي هذا الاسم باغتيال سيدي امحمد بن علي المجاجي، الذي أوصى مريديه بأن لا ينظروا في وجوههم، وإن فعلوا ذلك فإنهم سيتعرضون للعمى أو مصيبة تحل بهم أو بأقاربهم، وقد حصل أن نزل سنة 1845 _كما تروي ذلك الصحافة الفرنسية بتعجب كبير_ مرابط من عرش

(1) فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 92

(2) شارل فيرو، تاريخ جيجلي، المصدر السابق، ص47.

(3) الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص 327.

(4) H. Lavion, L'Algérie musulmane dans le passé, le présent et l'avenir, A. Challamel (Paris). P 163-164.

بني مرزوق يحمل اسم بن شاعة إلى سوق الأربعاء بأولاد فارس، ففر كل من كان في السوق وتركوا متاعهم وسلعهم وقاموا بتغميض أعينهم، وبصعوبة كبيرة استطاع القايد بوزيد التوصل لتهدئة الجماعة ومنعها من الفرار وتفاوض مع ذلك المرابط ليعود أدراجه، وهكذا استطاع استعادة النظام، غير أن هذا اللقاء كانت له آثاره السيئة على القايد، حيث ذكر أنه وبمجرد عودته لخيمته وجد ابنه الصغير ميتا، وأن زوجته الجديدة تلقت رصاصة في ركبتها أثناء حفل الزواج[1].

(1) L'Afrique, le marabout ben chaa. (Mœurs arabes.) N 36, du 22 au26 février 1845, p 2.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الأطروحة الموسومة بـ **"الأسواق والاقتصاد الريفي بالجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)"** توصلنا إلى النتائج التالية والتي هي إجابة عن الإشكالية التي سبق طرحها في المقدمة:

شهدت الأرياف الجزائرية خلال فترة حكم الدايات (1671-1830) تنوعا ملفتا في الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتربية مواشي وصيد وصناعة وتجارة، هذه الأنشطة التي أدت إلى خلق ديناميكية اقتصادية إيجابية، من حيث تنوع الإنتاج والوسائل والأساليب، بحيث كان كل نشاط عاملا لقيام نشاط آخر في إطار مجهود اقتصادي تكاملي.

كانت موارد الريف الاقتصادية المختلفة المصدر الأول والأساسي والثابت للخزينة، منذ أن أصبحت الجزائر إيالة عثمانية، ولم تكن مصدرا كماليا أو هامشيا حتى في ظل انتعاش الخزينة بفضل موارد غنائم البحر والجهاد البحري، في حين تأكدت أهميتها فقط بعد تراجع الموارد البحرية، بحكم أن الجباية تعتبر مطلبا شرعيا وقانونيا والتزاما اجتماعيا بين الحاكم والمحكوم في جميع الأنظمة السياسية.

يعتبر النشاط الزراعي المحور الأساسي في الاقتصاد الريفي، بحيث كان القطاع الأول الذي يوفر الغذاء لساكنة الأرياف، وكانت بقية القطاعات خادمة لهذا القطاع من حيث توفير الأدوات الإنتاجية من محاريث ودواب حرث وتخصيب التربة من خلال ممارسة نشاط الرعي.

انتقاد بعض المصادر والدراسات الأوروبية للسطح الجزائري (امتداد التضاريس) وشبكة الأودية التي لا تصلح للملاحة، نابع في حقيقته من نزعة إمبريالية كولونيالية، لأنه مثل عقبة أمام استغلالهم لموارد السطح ومن ثم تسويقه للخارج، بخلاف الفرد الجزائري في الأرياف الذي لم تكن تعنيه مسألة الثروة وخلق رأس مال بقدر ما كان يسعى لتحقيق اقتصاد الكفاف وبأقل التكاليف.

مثل انتاج الحبوب المحصول الاستراتيجي سواء للسلطة وحتى ساكنة الأرياف، بحيث كان هذا المنتوج هو المؤشر الأول على غنى قبيلة من القبائل، والتي تستطيع بفضله أن تمارس نفوذها على بقية القبائل الأخرى والتي كانت بحاجة إلى التموين بهذه المادة، كما مثل للسلطة المورد الأول لخزينة الدولة، بحيث احتكرت تصديره، وعملت على توجيه القطاع الزراعي لإنتاج الحبوب فقط.

تنوع وثراء المحاصيل بسبب تنوع المناخ وتنوع أقاليم التربة، بحيث نجد ثلاث أقاليم إنتاجية في الجزائر: الإقليم الحبوبي والذي تمثله السهول التلية خاصة، وكان ينتج الحبوب بشكل رئيسي، أما الإقليم الثاني فهو الإقليم الزيتوني والذي يمثل المرتفعات والجبال الجزائرية، والتي اشتهرت بإنتاج الزيتون بالإضافة إلى ممارسة البستنة وزراعة الخضر والأشجار المثمرة، ثم الإقليم الجريدي وهو الجنوب الجزائري المتخصص في انتاج التمور التي تعتبر المورد الأساسي لساكنة هذا الإقليم.

إن أكبر مؤشر على قوة الاقتصاد الريفي خلال عهد الدايات يكشف عنه مؤشر جد هام، ألا وهي كمية الحبوب التي تنتجها الأرياف، بحيث أننا نجد أنها كمية وفيرة إلى حد كبير جدا، وتوجه لأربع أغراض غالبا، حيث يوجه جزء منها للاستهلاك المعاشي فيدخره الفلاحون في مطاميرهم،

ويوجه نصيب آخر للمعاملات التجارية حيث يوجه إما لسكان الجبال الذين لا ينتجون إلا كمية قليلة من الحبوب، وإما إلى نجوع الصحراء التي تقدم للمنطقة التلية للاكتيال والميرة، كما كان قسط وفير من هذه المادة تتم جبايته من قبل السلطة والتي كانت بدورها تخزنه في مطامير ومخازن البايلك وتقوم بتصدير كميات كبيرة منه، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة في العمل والإنتاج.

كان نشاط تربية المواشي من الأنشطة الرئيسية والضرورية في الاقتصاد الريفي، حيث أنه كان يمثل أحيانا نشاطا ضروريا لقيام النشاط الزراعي، ولم يكن مجرد نشاط تكميلي أو مساعد، بحيث كانت الأراضي الزراعية بحاجة إلى تخصيب التربة من خلال رعي القطعان في الحقول المحصودة أو البورية، بالإضافة إلى حاجة الفلاحين للثيران ودواب الحرث التي يوفرها قطاع تربية المواشي.

مثل الصيد نشاطا اقتصاديا هاما في اقتصاديات الأرياف الجزائرية، حيث كان هذا النشاط يعمل على توفير احتياجات غذائية وعلاجية وكمالية للسكان، خاصة من اللحوم والدهون والريش، كما مثل موردا للصناعة خاصة الجلود والفراء باهظة الثمن، والتي كانت تقدم غالبا كهدايا للسلاطين وكبار الأعيان والمندوبين الدبلوماسيين، بالإضافة إلى أن هذا النشاط كان يحد من الخسائر التي تسببها بعض الحيوانات المفترسة من خسائر للحقول (كالخنازير مثلا) أو في قطعان الماشية (كالأسود والنمور وغيرهما).

لم يتفاعل سكان الأرياف التفاعل الإيجابي مع البحر، حيث لم يستعمل كوسيلة للتبادل الداخلي بين مختلف السواحل، ولا من حيث الاستغلال الأمثل للثروة السمكية والتي لم تمثل لهم سوى مورد ترفي يوجه غالبا للسكان من الحضر، وذلك بسبب أن البحر أصبح مصدرا للخطر والسواحل مهددة بالغزو، حيث كان يخشى ساكنة السواحل من الأسر والقرصنة التي مارسها الأوربيون على نطاق واسع خلال فترة العصر الحديث.

مثلت موارد الإنتاج الفلاحي من جلود وأشعار وأوبار بالإضافة إلى الموارد الغابية أهم عامل لقيام صناعات متعددة كالصناعة النسيجية والدباغة والصباغة والنجارة، في حين ظل نشاط التعدين يمارس على نطاق ضيق، وذلك بسبب عدم الاستغلال الجيد للثروات المنجمية من حديد ونحاس وغيرهما، في حين ازدهرت صناعة البارود والأسلحة التي فرضتها الحاجة إلى مواجهة الاعتداءات الأوروبية المتكررة أو المواجهات الداخلية بين القبائل مع بعضها البعض أو مع السلطة.

تحامل الكثير من المصادر على ساكنة الريف والفرد الجزائري بصفة عامة "بالخمول والكسل" هو تحامل لا يمت للواقع بصلة، بدليل ما نجده في المجتمع الريفي من تعاون وتضامن من أجل توفير احتياجات العرش والقبيلة والعائلة سواء الغذائية أو الأمنية، في إطار التويزة أو الصف، وتعاون القبائل التلية والصحراوية في مواسم الحصاد، كل هذا يدل على أن العمق المجتمعي والضمير الجمعي كان على وعي بضرورة العمل وكسب أسباب المعاش والبقاء، وتبقى ما كتبته المصادر الأجنبية مجرد انطباعات شخصية على فئة قليلة لا يخلو منها عصر ولا مِصر.

هناك مبالغة كبيرة من كثير من المصادر وحتى الدراسات المتأخرة في توصيف الأرياف الجزائرية بالتدهور والانحطاط أواخر العهد العثماني بسبب ترادف الأوبئة وسنين القحط وأسراب

الجراد وغيرها من الجوائح التي كان يتعرض لها الاقتصاد الريفي، حيث أننا وجدنا وبعد التدقيق أن هذه الكوارث نادرا ما تكون عامة في كامل الإيالة، وكان يظل تأثيرها محليا غالبا، كما أن ثقافة الادخار والتباعد الصحي في الأرياف وأسلوب إقامة السدود على الأودية، كان يجعل الريف في منأى عن آثار هذه الكوارث التي كان تأثيرها على الوسط الحضري أكبر من الوسط الريفي، ولا يمثل خطرا على محاصيل الأرياف سوى أسراب الجراد التي تعتبر عائقا مزمنا للاقتصاد الريفي.

كانت الأرياف الجزائرية خلال العهد العثماني تضم سلالات نادرة من الحيوانات كالخيول والأغنام والإبل، وشتلات أصيلة ونادرة خاصة من القمح (كالزناتي ومحمد البشير والبليوني) أو التمور (كدقلة نور) والتي تم نقلها من الجزائر إلى أوروبا بعد الاحتلال الفرنسي، وأصبحت اليوم _مع كل أسف_ منحسرة على أضيق نطاق، مما يستدعي إعادة بعثتها لا لكونها سلالات جيدة وأصيلة فقط، بل لكونها جزء من تراثنا الاقتصادي.

تعتبر الأسواق الموسمية المرتبطة بالحصاد، أهم مظهر من مظاهر الحراك الاقتصادي في الجزائر، بحيث كانت هذه الأسواق تشهد أكبر حركة للحبوب في موسم الصيف، كما كانت تعكس مظهرا من مظاهر التكامل بين التل الحبوبي والجنوب الجريدي، أو بين الشمال والجنوب، كما اعتبرت هذه الأسواق فرصة تتجدد كل سنة من أجل التأكيد على تبعية الصحراء للمنطقة التلية، والتي كانت تستغلها السلطة العثمانية في فرض سلطتها على قبائل البدو الرحل.

يكتسب أي سوق أسبوعي في الأرياف الجزائرية أهميته من كمية الحبوب التي تعرض فيه طيلة أيام السنة، غير أن الحبوب نادرا ما كانت تعرض في الأسواق الأسبوعية في غير موسم الحصاد، لأن الفلاحين يتوجسون خيفة من أي انتكاسة تصيب محاصيلهم بسبب قحط أو جراد، لذلك يقومون بادخارها وتوفيرها كاحتياط لسنوات الجفاف والندرة، فإذا تحققوا من نجاح الموسم فإنهم حينها يعرضونها بعد انقضاء موسم الحصاد، حيث تأتي القبائل الجنوبية للاكتيال، فتصادف وفرة في الحبوب ورخصا في الأسعار، ومن هنا يتأكد لنا عمارة الأسواق وحيويتها يناسبها موسم الصيف بالدرجة الأولى.

عمل الاحتلال الفرنسي بعد انهيار الحكم العثماني في الجزائر على إقامة مستوطنات ومدن بالسهول، وخاصة في الأماكن التي كانت تعقد بها الأسواق الأسبوعية، وذلك لفرض سلطته على مختلف القبائل التي تضطرها حاجاتها اليومية للتزود من هذه الفضاءات، ورغم أنها أصبحت في فضاء حضري، إلا أنها حافظت على نمطها الأصيل كأسواق ريفية بدوية، تطلق عليها إدارة الاحتلال تسمية: "الأسواق العربية" أو "أسواق الأهالي".

كان لانتشار أفكار التصوف والميل لحياة الزهد والعزلة أثر جزئي في تراجع فعالية سكان الريف، وتقهقر المحاصيل وضياع الثروة ورأس المال، غير أن الكثير من رجال التصوف كانوا يرون أن الزهد لا يتنافى مع كسب المعاش واتخاذ الأسباب، حيث نجد ثلة منهم كانوا سببا في تأسيس الأسواق الأسبوعية والصلح بين الأعراش المتنازعة على الماء والحدود، بالإضافة إلى انتداب مريديهم للعمل في الأراضي والبساتين الوقفية.

كان للمرأة دور بارز في الاقتصاد الريفي، حيث أننا نجدها تساهم بالنصيب الأوفر في سائر الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، فقد كانت تساهم في رعاية الأغنام ومواسم الحصاد، بالإضافة إلى اتخاذها لخيمتها ورشة عمل في النسيج وصناعة أدوات الخيمة وملابس العائلة، أم في القطاع التجاري فنجدها تقيم أسواقا خاصة بالنساء بالقرب من الأضرحة، وكذا مشاركتها في مختلف المبادلات التي تكون في إطار القوافل، حيث كانت تغتنم فرصة مرور قافلة الحج للخروج ومباشرتها البيع والشراء بنفسها.

مارست السلطة نفوذها ووجودها على الأرياف بكل صرامة وجدية، بحيث لم تتخلى عن توفير مواردها لخزينة الدولة من جباية وضرائب مختلفة، غير أنها كانت تخفف على الفلاحين التزاماتهم الجبائية إما بالإعفاء أو التأجيل في غالب الأحوال، وتساعدهم أحيانا أخرى بالبذور والحبوب في سنوات القحط والمجاعة، غير أنه في حالات متكررة نجد تعسفا من قبل السلطة، الأمر الذي نجده بصورة أو بأخرى في شتى الأنظمة عبر مختلف العصور.

تعتبر محاولات الإصلاح والنهوض بالاقتصاد الريفي في الجزائر والتي تزعمها بعض الدايات والبايات _خاصة خلال القرن 18م_ محاولات رائدة في العالم العربي والإسلامي، حيث نجد أن محاولة الداي محمد بن عثمان وباي وهران محمد الكبير وصالح باي قسنطينة ويحيى آغا، سابقة لمحاولة محمد علي باشا بمصر، غير أن الظروف والملابسات المحيطة بنهايتهم المأساوية أدت إلى عدم اكتمال هذه التجارب ونضجها، خاصة وأن الذين خلفوهم في مناصب لم يكونوا في مستوى طموحاتهم ومشاريعهم.

الملاحق

الملاحق



ملحق 1: رسالة وكيل الحرج حسن سنة 1187 إلى الشركة الفرنسية بخصوص بيع شحنة قمح، ورغبته في عدم تدخل اليهود

نص الوثيقة: الحمد لله وحده وإليه يرجع الأمر كله ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلى أعزاء أقوامهم، ورؤساء أبناء أجناسهم، جماعة الكنباية من الفرانصيص، بعد مزيد التحية والإكرام عليكم من محبكم السيد حسن وكيل الحرج بمرسة الجزاير المحمية بالله تعالى، وبعد:

لما كان من أمر الزرع وأنه لم يتوافق وكيلكم مع الباي على السفر الذي طلب منه ثم إن اليهود بلغوا في زيادة الزرع على أربعة وثلاثين ريالا للقفيز، فلما إن كان ذالك كذلك أتاني القنصوا متاعكم ووكيل البستيون وطلبوا مني أن أكون واسطة بينهم وبين الباي رجاء من أن اليهود لا يدخلون في أمركم ولا يكون لكم على أيديهم شيء، فقلت لهم هذا ليس هو من شغلي، فألحوا علي فامتثلت أمرهم وأرسلت إلى الباي مع سيارة بعد ما جعلت قيمة الزرع باثنين وثلاثين ريالا فرضي القونصوا وحضرة وكيل البستيون، ثم بعد ذالك حين سمعتم بالقيمة المذكورة لم ترضوا بذلك وكتبنا إلى الباي، وها هو اتفق وكيلكم الذي في عنابة معه، واعلموا وأننا أحباب هذا العام اقبلوه بهذه القيمة والعام الآتي _إن شاء الله_ نتكلم مع الباي أولا ولا يكون إلا خاطركم كما تشتهون، وإنما فعلنا في هذا الأمر في هذا العام إلا على خاطر اليهود لكي لا يعرفون مداخلكم وأشغالكم ولا ينظرون إلى عوراتكم والسلام. وكتب خلف الرسالة: (تسلم بيد جماعة الفرانصيص في مرسلية)

المصدر:

Recueil de pièces de tout genre, et de toute provenance, qui étaient conservées dans un carton à la fin du fonds arabe, B. N. F, Département des Manuscrits. Arabe 6635.

ملحق 2: رسالة شيخ الأرباع الشيخ بن شهرة إلى الداي حسين يشكوا فيها الاعتداء الذي تعرضت له قبيلته من بعض فرق أولاد نايل

نص الوثيقة: الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، حفظ الله أيام ولاية سيدنا ومولانا حسن باشا[1] السلام عليك ورحمة الله وبركاته، من خديمك ومقبل التراب تحت أقدامك، الشيخ بن شهر [شهرة] شيخ الأرباع أما بعد: سيد [سيدي] فالحمد لله الذي أراني وجهك السعيد المبارك، لاكن سيد كيف انصرفت من حضرتك المباركة، وقدمت من التل انصرفت إلى بني مزاب، فغدروني أولاد زايد وأولاد عيسى بن نايل، فسلبوا متاعنا وقتلوا منا عددا كثيرا، وأنت سيد أمرتني أن لا نجتمع مع درغاوة [درقاوة]، وقلت إلي: "أنت امش مشية أولاد نايل"، فها أنا معهم، وأنا سيدي هربت تحت لوايك السعيد، انظرني بعين الرضى والصواب. وهذا ما عندنا أعلمناك به وعليك السلام. وكتب عن اذن الشيخ بن شهر. وفقه الله آمين. وأنت سيد نريد من الله ورسوله ثم منك أن تتكلم على مالنا الذي أخذوه أولاد عيسى بن نايل وأولاد زيد، وأنت تأخذ حق المظلوم من الظالم لقوله ﷺ: "كلكم رعاة وكل راع يسل على رعايته يوم القيامة.

المرجع: هوداس وديلفان، الكتاب المعرب عن كيفية مكاتيب المغرب، مطبعة جردان، الجزائر، 1891م، ص 6.

O. Houdas & G. Delphin, Recueil de lettres arabes manuscrites, Im. Jourdan, Alger, deuxième édition, 1891, p 6.

---

[1] هو الداي حسين، آخر دايات الجزائر، واسمه الحقيقي هو حسن بن حسن، ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 172.

ملحق 3: قراءة رسالة للداي حسين بأسواق بلاد القبائل حول الحملة الفرنسية على الجزائر

نص الوثيقة: الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد، حفظ الله تعالى ذاتك وطيب بمنه أولاتك، ومتع المسلمين بطول حياتك آمين، ألبسك الله ملابس الولاية، وتوجك بتاج العز والحمالة، الأمجد الأنجد سيدنا إبراهيم أغة أعزه الله نصره وعلى الخير والطاعة أعانه، آمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وتحياته ورضوانه لا زايد بحمد الله ورسوله سوى الخير والعافية ونعم الله الضيافة المتوالية من المسلمين عليكم أولادكم وخدامكم قبيلة فليسة يليه قد أرسلت إلينا اصبايحك وأتى إلينا بكتابك العزيز على شان قدومنا إليك **فقرأناه في سوقنا الأحد وسوق اميكدة وسوق الأحد المصالة،** وفهمنا ما فيه على مجيينا إليك للجهاد ولنصر دين الإسلام، والآن قد جاءوك جميعا ولم يبق إلا القليل ومن لم يجئك ياتيك إليك أيضا عاجلا بلا تراخ ولا تفريط والله المستعان على دين الإيمان والسلام ويعون أمة محمد عليه الصلاة والسلام على الكفار بحرمة النبي المختار صلى الله عليه وسلم والسلام على كافة العساكير، وعلى إخواننا الذي كانوا معك والسلام على القاري والمستمع.

المرجع: هوداس وديلفان، المرجع السابق، ص 19.

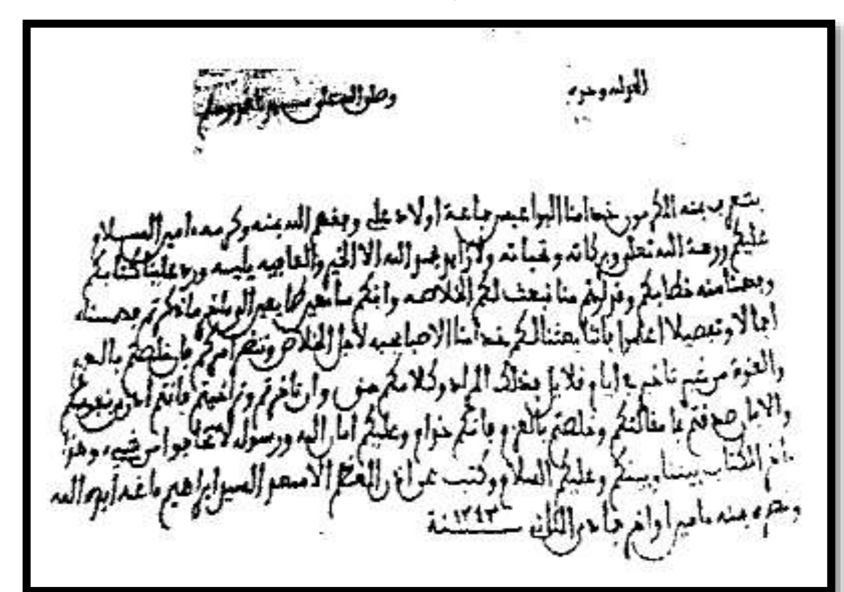
O. Houdas & G. Delphin, Op.cit, p 19.

ملحق 4: رسالة حسن باي وهران لقايد مليانة حول انتصاراته على الدرقاوي

نص الوثيقة: الحمد لله صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، المكرم الأجل الزكي الأقبل ابننا وعاملنا السيد على قايد مليانة وفقه الله آمين السلام عليكم ورحمة الله والبركة وبعد، فالتعلم ولدنا أن الدرقاوي أخذ، وقد أخذوه قبايل زقدو وأولاد سيد الشيخ بأمر المعظم السيد حسن باي ولا باقي شي من محلته، سوى هو بنفسه نجى بعد أن أصبته رصاصة في قفاه خرجت من حنكه، والحمد لله على نصرة السانجاق العثماني، فلذلك بشرناك وعليك ألف سلام من كاتبه ورفيقه بأمر المعظم السيد سليم الخليفة وفقه الله آمين وآمين وآمين.

المرجع: هوداس وديلفان، المرجع السابق، ص 20.

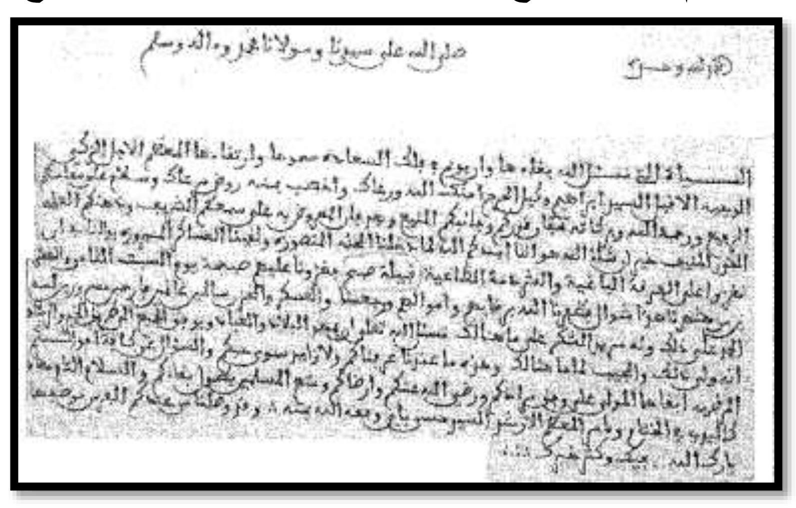
ملحق 5: رسالة إبراهيم آغا العرب لقبيلة البواعيش لتأدية ما عليهم من الضرائب



نص الوثيقة: الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم، يتعرف بمنه المكرمون خدامنا البواعيش جماعة أولاد علي وفقهم الله بمنه وكرمه آمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وتحياته، ولا زايد بحمد الله إلا الخير والعافية، يليله ورد علينا كتابكم وفهمنا منه خطابكم وقد أردتم منا نبعث لكم الخلاصة وأنكم سامعين طايعين إلى آخر ما ذكرتم فهمناه اجمالا وتفصيلا، اعلموا بأننا بعثنا لكم خدامنا الاصبايحية لأجل الخلاص وننتظر أمركم فإن خلصتم بالعزم والقوة من غير تأخير في أيام قلايل فذلك المراد، وكلامكم حق، وإن تأخرتم وتراخيتم فأنتم أحق من نقومكم، وإلا فإن صدقتم بما مقالتكم وخلصتم بالعزم فإنكم خدام وعليكم أمان الله ورسوله لا تخافوا من شيء، وهذا آخر الكتاب بيننا وبينكم وعليكم السلام وكتب عن إذن المعظم الأسعد السيد إبراهيم آغه أيده الله ونصره بمنه آمين، أواخر جمادى الثاني سنة 1242.

المصدر: أ. م. و. ج: الوثيقة رقم 7، المجموعة رقم: 3204.

ملحق 6: رسالة حسن باي وهران للسيد إبراهيم وكيل الحرج بخصوص انتصاره على قبيلة صبيح


صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

نص الوثيقة: الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم، السيادة التي نسأل الله بقاءها وأن يديم في فلك السعادة سموها وارتقاءها المعظم الأجل الزكي الوجيه الأقبل السيد إبراهيم وكيل الحرج أمنك الله ورعاك وأخصب بمنه روض مرعاك، وسلام على مقامكم الرفيع ورحمة الله وبركاته تحفان قدركم وجانبكم المنيع، وبعد:
فإن المعروض على سمعكم الشريف وذهنكم العلي القدر المنيف خير إن شاء الله هو أننا أيدكم الله لما دخلنا المحلة المنصورة ولقينا العساكر المبرورة بدا لنا في أن نغزوا على الفرقة الباغية والشرذمة الطاغية قبيلة صبيح، فغزونا عليهم صبيحة يوم السبت الثامن والعشرين من شهرنا هذا شوال فظفرنا الله برقابهم وأموالهم ورجعنا والعسكر والمخزن سالمين غانمين فارحين مسرورين لله الحمد على ذلك وله مزيد الشكر على ما هنالك نسأل الله تعالى أن يمهد البلاد والعباد ويوفق الجميع إلى طريق الخير والرشاد انه ولي ذلك والمجيب لما هنالك وهذه ما عندنا عرفناكم ولا زايد سوى حبكم والسؤال عن كافة أحوالكم المرضية أبقاها المولى على وفق مرادكم ورضي الله عنكم وأرضاكم ومتع المسلمين بطول بقائكم والسلام التام معاد كالبدء في الختام وبأمر المعظم الأرشد السيد حسن باي وفقه الله بمنه وقد وصلنا من عندكم الفرس بوصفها بارك الله فيك وكثر خيرك.

المصدر: أ. م. و. ج: الوثيقة رقم 42، المجموعة 1903.

ملحق 7: رسالة حسن باي وهران لقبائل الونشريس للعودة إلى بلادهم

نص الوثيقة: الحمد لله وحده، كافة الكبراء من بني لنت وأولاد بسام وأولاد عمار وأولاد سي رابح وكافة رعيتنا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فإنا قد أمناكم الأمان التام الذي لا تعقب ولا انصرام، فارجعوا لبلادكم وعمروا أرضكم ولا يبقى أحد منكم بقبيلة بني مايدة، ولا غيرهم، فإنا قد سامحناكم في جميع الأشياء بعدما أخذنا منكم ما أخذناه، ولا تخشوا من أحد وإن عدتم لفعلكم القبيح فلا ينفعكم منا الفرار لأي موضع شيتم هذا ما منا إليكم والسلام وبأمر المعظم الأرفع الهمام الأنفع السيد حسن باي وفقه الله آمين.

المصدر: أ. م. و. ج: الوثيقة رقم 37، المجموعة رقم: 3206.

ملحق 8: تعيين الحدود بين بلاد الشرفاء والقطارنية وتحلايت ومهاجة من قبائل بايلك الغرب.



الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

نص الوثيقة: الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله (ختم العربي بن عامر 1207)

لما ورد علينا طابع أمير المؤمنين، وخليفة رب العالمين، المؤيد بالله، المجاهد في سبيل الله، السيد محمد باي أمنه الله، أمرنا فيه بالخروج إلى بيان الحد بين الشرفاء وتحلايت، وبينهم وبين القطارنية، فاجتمعت الشرفاء منهم: الفقيه السيد البشير بن عبد القادر، والسيد مَحمد، والسيد أحمد بن عبد الله، والسيد محمد بن الدايج والسيد عبد القادر أخوه والسيد ابن يحيى بن البشير وأخوه السيد محمد والسيد أحمد وسي محمد بن بغداد وسي مَحمد بن علي والسيد الطاهر بن النجادي والسيد محمد بن إبراهيم والسيد الهاشمي بن البوعناني والفقيه السيد الحاج أبو زيان عبد الرحمن والسيد محمد بن المختار والسيد أبو زيان بن الطاهر والسيد البشير بن العربي وسي البشير بن دحو والسيد أحمد بن دحو والسيد أبو زيان بن الخضر والسيد أبو زيان بن الدايج، والسيد عبد القادر بن أحمد والسيد عبد القادر بن الشريف والسيد عبد القادر بن إبراهيم وسي ابن يحيى بن علي والسيد محمد بن الداني والسيد أحمد الخرار وسي ابن فريحة لقب عقاد وسي الحبيب بن العربي، ومن جماعة تحلايت عبد القادر بن عمارة الوكيل وداود بن حمو ومحمد بن السايح ومحمد القرمي وابن رزق الله وغيرهم، فاتفق رأي الجميع على أن الحد الفاصل بين أرض المخزن والأرض التي باعها السيد محمد باي لجميع الشرفاء المسطورين قريبا، ابتداؤه قنطرة بني عبد الوادي وخذ ريح الجبل الغربي إلى قبر الجاهل واذهب على رسلك إلى جاهل آخر مرورا مستقيما وخذ الريح إلى الطريق الجادة واهبط مع مر الحجر الهابط إلى جهة البحر الواصل إلى شعبة مهتارة، واصعد مع مسيل الماء إلى أن تصل إلى الكدية الكبيرة التي برأسها الجاهل وبجانبها القبلي بياض كبير، وخذ الريح الكاين فوق الطريق دايرا معه حيث دار إلى المحل الضيق المتصل بالوادي الكبير، ويقال لها ضيع ابن زعزوع، وذلك المحل هو الحد بين الشرفاء والقطارنية وأولاد أبي الرحيل، وفي هذا الحد المذكور ما هو فاصل وحد بين الشرفاء ومهاجة، والذي حضر من مهاجة الفقيه السيد العربي بن عبد القادر وسي الفريح بن المصطفى والحاج ابلاحة، فالجهة القبلية للشرفاء ما عدى ما هو محوز بيد مهاجة قبل هذا الشراء، ومن المحل الضيق المتصل بالواد السائل اذهبت إلى جهة المشرق وخذ الريح إلى أن تصل بجبل شرقراق وذلك الجبل بعينه هو الحد بين الشرفاء المذكورين والقطارنية المفاتيح دون ما بيد سيدي البشير بن عبد القادر مما هو بأرض القطارنية، وخذ الجبل المذكور إلى الشعب البترا، واهبط معها إلى النهر واهبط إلى مقبرة سيدي يوسف، واطلع إلى رأس الجبل المسمى بحمودة، وخذ الريح إلى القنطرة المبتدأ بها، ومن حضر من القطارنية المفاتيح منهم سي الخلوفي بن نكروف وعلي زيان ولد بوسماحة ومحمد بوخيرة وغيرهم، وحضر مفتي الإسلام السيد الحاج محمد بوراس والفقيه السيد محمد بن عبد القادر العدل، والفقيه السيد عبد القادر بن الموفق ومحمد ابن سعده، وعدة بن الرزام وكل واحد من أصحاب الحدود شاهد على صاحبه بتاريخ تاسع يوم من رمضان عام 1207 سبعة وألف ومايتين وكتب شاهدا به محمد العربي بن عامر لطف الله به،

الحمد لله ما نسب إلي من الحضور للرسم المسطور على الوجه المذكور حق صدق وكتب محمد أبو راس أمنه الله آمين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ما نسب إلينا من الحضور على ما وقع بالرسم المذكور أعلاه حق وقول صدق، وكتب محمد بن عبد القادر اللعباني وفقه الله.

المصدر: عائلة بشير بويجرة أحمد البدوي (مفتي مدينة سيدي بلعباس)

ملحق 9: رسالة أحمد باي قسنطينة إلى الداي حسين باشا عبارة عن تقرير حول خروج محلة الشرق 1243 هـ /1827م.

نص الوثيقة: الحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أسعد الله تعالى بطوله أيامكم، وحفظ بعزه مقامكم، ووالى بفضله انعامكم، المعظم الأسعد الصدر الهمام الأصعد الأمجد الأنجد الكهف الأحمى، الملاك الأسمى، ولي النعم سيدنا حسين باشا الدولاتلي أعزه الله وأيده وحفظه ونصره آمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ورضوانه العميم وتحياته ولا زائد بعد حمد الله جلت قدرته وتقدست كمالاته إلا الخير والعافية ونعم الله المتوالية التي نطلب من المولى الكريم رب العرش العظيم دوامها بقاءها على سيادتكم العلية بكرة وعشية، بجاه أشرف البرية سيدنا ومولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التحية، وبعد سيدنا أعزك الله ونصرك وأبقى وجودك وسلمك، فالذي يتصل بشريف علمكم خير إن شاء الله أننا لما أن انفصلنا من وطن ريغة ونزلنا بقرب زانة غزونا من هنالك على فرقة العمامرة من جبل أوراس، وإنها سيدي فرقة عاصية لم يعطوا مطالبهم ولم تكن بهم طاعة وأصبحنا عليهم في اليوم الحادي عشر من شهر تاريخه في جبلهم فمنحنا الله النصر ورزقنا الظفر فقطعنا منهم ستة عشر (16) رأسا، وجئنا بها لقسنطينة، وأخذنا لهم غنيمة جيدة وذلك خمسة عشر ألف وستماية (15600) غنم، منها 2000 كبش، ألفان اثنان، وأخذنا لهم من البقر ستة عشر مائة وستين رأسا (1660) من البقر و34 هوير و17 إبل، ورجعنا نحن وعسكرنا ومؤننا سالمين غانمين والحمد لله، ثم استرحنا نحو يومين وغزونا من هنالك

إلى بلاد الحنانشة، فأخذنا أولاد نشيح وأولاد مسعود في الجبل، فنصرنا الله عليهم فقطعنا منهم أحد عشر (11) رأسا وأخذنا لهم اثنى عشر ماية وستين (1260) رأسا من البقر وأخذنا لهم ثلاثة عشر مائة وعشرة 1310 غنم، ونصيب هوير، وولينا في أمان الله وحفظه، ونزلنا بوطن الحنانشة نقضوا حاجتنا هنالك، ونرجعوا إلى محلتنا إن شاء الله، وهذا كله من فضل الله تعالى وبركتك ونحمده جل وعلا ونشكره الذي جعل سانجاقك منصورا حيث ما توجه، والمطلوب منه سبحانه أن يمد لنا في حياتك ويبارك لنا في سنينك وأعوامك، وأن يذل ويهلك أعداءك وأن يشيد أركان مملكتك ويرفع سلطانك وينصر راياتك وأعلامك، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وهو نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والسلام من الفقير لربه سبحانه عبدكم وخادمكم ومقبل قدمكم عبده الحاج أحمد باي وفقه الله أواخر صفر الخير عام 1243.

لاحقة خير هي سيدنا حفظك الله أننا لما رجعنا من بلاد الحنانشة ذهبنا إلى الدير عند الشيخ بلقاسم ولد يونس بعث لنا ونحن مقيمون نصلح في بعض أحوالهم ونستخلص ما تيسر ونقضوا من هنالك مصالحنا ونخلفوا العافية في وطنك بحول الله وقوته واعانته.

هذا سيدنا أسعدك الله ومما يجب اعلامك به هو خير إن شاء الله أنني لما ذهبت لبلاد الحنانشة جاءني الخبر الأول والثاني على أن أولاد زكري وابن نعمون ومن معهم قد عزموا على الهروب للشرق فبعثت من يبحث عن تحقيق ذلك فخبرني أنهم يقضون في أمورهم وأنهم ذاهبون للشرق من غير شك، فبعثت لشيخ العرب وللشيخ بورنان بن عاشور وأعطيهم التسبيح والأمان على الرجوع إلينا وأوصيتهم أن يحدثوهم ويعينوهم ويعلموهم أنه لا خوف عليهم ولكن لا يبقون هنالك وبلغني أنهم في كثرة فأوصيت شيخ العرب ومن معه أن يذهبوا لخدامهم وأتباعهم خوفا من غدرهم فذهبوا إليهم ووقفوا من بعيد وبعثوا خدامهم بالتسبيح والأمان لم يكن منهم جواب إلا بالبارود فقتلوا اثنين من خدام ابن عاشور وجرحوا جماعة من خدام شيخ العرب فحينئذ ضربوهم وقتلوهم ولم ينج منهم إلا ثلاثة واحد من أولاد بن زكري وآخر ابن نعمون وألسماري الذي كان قايد جابري، لكن سيدي هؤلاء الناس كانوا خدامهم بخبره يأتونهم بالأخبار تبلغ إليهم قبل كل أحد وأن سبب عزمهم على الهروب قالوا أن عمدتنا ومن عليه عملنا ومعولنا ذهب فلا بقاء لنا هنا، وأنا عبدك رأيت فسادهم ومخالفتهم وتغييرهم قلوب الناس وصبرت على ذلك كله إلى هذه الواقعة نفذ فيهم حكم الله وأراح منهم البلاد والعباد ولم يثني عليهم أحد خيرا، لما يعلمه الناس من شرهم ونسأل الله أن يبقي لنا وجودك وينصرك ويحفظك آمين.

المصدر: أ. م. و. ج: المجموعة 1642، وثيقة رقم 19.

ملحق 10: مقطع من مداولة بسوق سبت بني واسيف (بلاد القبائل) سنة 1749م.

الحمد لله وصلى الله على محمد المصطفى * عونك يا كريم

هذه نسخة رسم نقلت لمس الحاجة الى ذلك خوف اندراسها
و ذهاب ما فيها وتبديل الحالة الحمد لله وحده والامر كله له
وصلى الله على من لا نبي بعده بعد السلام على من يقف على
كتابنا ولما ان اراد الله تعلى بقدرته وارادته بعمارة سوق
السبت المنسوب لبني واسيف باجتمعوا هنالك سادات بني
بترون مع عدول اهل فراهم وامام مسجد تحمامت باشتكى كل
واحد بما يضره وما يؤول الى الفتنة والتهارج والمشاجرة في
القرى والاعراش وقبيلة بني بترون حضروا من كل قرية باتفقوا
على كلمة واحدة بان الميراث وشفعة الحبس وشفعة البنات
والاخوات واليتامى وصداق المراة ان طلق لها زوجها او مات
عنها مسقط في بني بترون و من اتصل معهم باتفقوا على اتفاق
واحد ومن اراد احداث هذه الامور فهو جور والجور منهى عنه
لان حكم العرف والعادة لا يخرقان ولا ينقضان كحكم السلطان
ومن اراد الانقاص والاخراق لما سطرنا فهو مسبب في هموم
الاناس والفتن والفتنة نار لقوله عليه الصلاة والسلام الفتنة نار
لعن الله واقدها ورحم خامدها ومن اراد هتك حرمة ما سطرنا
ادقه الله بالذل والفقر والجوع والاهانة في الدنيا والاخرة في
زماننا او زمان ذريتنا او ذرية ذريتنا خلفا عن سلف ومن لم
يتبع ما سطرنا من السادات وكبراء القرى دخل في الدعوة الاولى
والله يحاسبه ويسايله فقالوا كل من حضر أمين أمين أمين فبعد
ذلك قيدت ما حضر من السادات والكبراء منهم الشريف المكرم

المصدر:

Patroni, F., Délibération de l'année 1749 dans la Grande Kabylie, (R. A), A : 1895, N : 219, p 315.

ملحق 11: ظهائر لأعيان من بايلك الشرق ممن لهم الحق في استغلال الغابات المخصصة للكراستة

الحمد لله وحده

ايعلم من يقف على هذا لامر الكريم والخطاب الواضح الجسيم العلى شانه وقدره من باى لار الناحية الشرقية وكافة القواد والعمال والخاص والعام وجميع المتصرفين في لاحوال ببلدنا الجزاير المحمية بالله تعالى وبلد بجاية سدد الله الجميع ووفق الكل الى الصالح القول وحسن الصنيع امـــا بعد فان حامله المكرم الوجيه البركة السيد محمد الشريف ابن المرحوم بكرم الحي القيوم المقدس المنفس الشيخ سيدي عبد القادر بن سيدي محمد امقران انعمنا عليه وقدمناه على كافة زواياه وافقهناه في مقام والده المذكور وانزلناه بمنزلته ينظر في امور الزوايا المذكورين ويكونوا كلهم عند نظره وسمعه وطاعته واطلقنا يده فيهن بحيث يتمتع بخراجهم جريا في ذالك على سبيل عادته المعلومة وعادة السادات المرابطين اسلافه المتقدمين قبله السابقة المفهومة كما انعمنا عليه بزاوية بنى بو مسعود وحبسناها عليه وعلى عاقبه وعاقب اعقابه ذلك صدقا منا عليه لوجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم ولاطعامه للفقراء والمساكين وعلى كافة اهل الزواية المذكورين خصوصا زاوية بنى بو مسعود أن يكون كلهم عند نظره وسمعه وطاعته كما اننا افقهناه في مقام والده المذكور على شغل البايلك الكاين بالبلد المذكورة يجري عليه مثل الكراستة وغيرها من غير ممانع له في ذلك مع حرمه واحترامه ورعيه وحفظ جنابه بحيث لاتنهتك له حرمه ولا من يتعدى عليه ولا على كافة زواية ولا يكلفهم احد بشي من التكاليف المخزنية ● من اذن المعظم الارفع الدولاتلي السيد مصطفى داي اواخر حجة الحرام عام ١١١٤

الحمد لله وحده

ليعلم من يقف على هذا لامر الكريم والخطاب الواضح الجسيم من القواد والعمال والخاص والعام وجميع المتصرفين في لاحوال خصوصا قرية جيجل امـــا بعد فان حامله المعظم لاجل السيد الحاج احمد المكي نجل القطب سيدي محمد امقران نفعنا الله ببركاته امين انعمنا عليه وقدمناه مرابط بقرية جيجل.... ولا يتعدى عليه احد من اهل النوبة ولا من يسكر عليه حرمه لا ءاغه النوبة ولا غيره من سكان قرية جيجل من العسكر هذا كله حرمة منّا له ولوقوفه مع النوبة في اتيان الازاق ولوجه جده المذكور ولطعامه للفقراء والمساكين كتب عن اذن المعظم الارفع مولانا الدولاتلي السيد على باشة اوسط شوال عام ١١٦٨

الواثق بالردود
الحاج محمد بن محمود

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

ليعلم من يقف على هذا الامر الكريم والخطاب الواضح الجسيم من المطلعين الباى الار وكافة القواد والعمال والخاص والعلم وجميع النظر في لاحوال بالناحية الشرقية اسعد الله الجميع امـــا بعد فان حامله المعظم الفقيه لاجل السيد المولى لاعلى البركة السيد عبد القادر ابن المرحوم الوالى الصالح القطب الناصح الشيخ البركة سيدي محمد امقران نفعنا الله ببركاته وافاض علينا انعمنا عليه بكافة عرش برباشة الذي هو على ثلاث فرقات فرقة يقال لها اولاد عبد الله والفرقة الثانية يسمى ببزّي والفرقة الثالثة التى تجمع الجميع يقال لها برباشة يكون الجميع كلهم زاوية له من جميع زواياه ويكون كلهم حبسا عليه وعلى اعقاب اعقابه يتمتع بعشرهم وزكاتهم ورفعنا عليهم يد باى الار العمال هذا الناحية الشرقية وعمالهم ● من اذن المعظم لارفع مولانا الدولاتلي الحاج محمد باشا ايده الله بمنه امين اوسط شهر جماد الثاني سنة ١٠٩٣

الحمد لله

امرنا هذا السعيد بيد حامله الشيخ محمد بن عواز شيخ جبل الكراستة واخوانه بني فغال على ان البلاد الدهمشة التى اعطاها لهم سيدنا الباشة لهم وجددنا لهم عليها على حسب ما كانت بيدهم سابقا بحيث لا يقربها احد من بني زوندادي ولا الريشية ولا غيرهم من الدايرة ولاعراش والذي يقرب بلادهم المذكورة تلزمه العقوبة الشديدة ودنوبه في رقبته فلا يتعدى احد على بلادهم لان عليهم الحرمة التامة ولاحترام وعلى هذا العمل والسلام من المعظم السيد ابراهم باى اعزه الله امين

يتعرف بذلك من يقف عليه جوابنا ويتصل اليه كتابنا الى سى سعيد بن حيلص واحد بالخير وكافة بنى فغال تبقوا بوصول امرنا عليكم تقدموا تقطعوا الكراستة امتاع البايلك واما الوكلا الشيخ محمد والشيخ سعيد وسلم من الخوجة وكيل الكراستة

المصدر:

Charles Feraud, Exploitation des forêts de la karasta, dans la kabylie orientale, sous la domination turque, (R. A), A: 1868, N: 71, p 384, 387. & A: 1869, N: 73, p 38, 41, 44.

ملحق 12: تعيين الداي محمد باشا لقايد بجاية وتكليفه بقيادة الكراستة والزيت والمرسى

نص الوثيقة: ليعلم الواقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضح الجسيم النافذ أمره العلي شأنه وقدره من القواد والعمال وأولادنا البيلار والحكام والخاص والعام وجميع المتصرفين في الأحوال وسائر الأحكام ببلادنا الجزاير المحمية بالله تعالى من سوء الدواير وساير عمالتها خصوصا بلدة بجاية سدد الله الجميع ووفق الكل إلى صالح القول وحسن الصنيع، أما بعد فإن حامله المكرم الأوفى ابننا السيد مصطفى ولد المرحوم السيد أحمد قايدا كان، قد أنعمنا عليه ووليناه قايدا على محروسة بجاية حاكما فيهم متصرفا في جميع أمورهم وكافة شؤونهم بحيث لا يتصرف فيهم أحد سواه، وليكن جاريا في جميع أموره وكافة شؤونه على حسب العادة القديمة والطريق السابقة المستقيمة عادة المتقدمين أمثاله، كونه متبعا للشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وقد أوصينا بحرمه واحترامه ورعية واكرامه وحفظ السني جنابه، بحيث لا تهتك له حرمة ولا يهظم له جناب، ولا يصله أحد بإذاية ولا مكروه ولا يقاس به غيره، ولا لأحد إليه من سبيل بوجه ولا حال، كما أنعمنا عليه أيضا بقيادة الكراستة، فهو المتولي قطعها وأمرها على يديه، وكذلك أنعمنا عليه بقيادة الزيت، فهي على نظره، وكذلك أمر المرسة، فهو القبطان وهو المتصرف فيها، فهؤلاء الأمور كلها هو المتصرف فيها وعلى نظره دون غيره، ولا يتصرف فيها أحد سواه مع الحرمة الكاملة والمبرة الشاملة انعاما تاما شاملا عاما بحسب الواقف عليه أن يعمل بما فيه ولا يتعداه ومن تعد الحد فقد استوجب الواقف عليه أن يعمل بما فيه ولا يتعداه ومن تعد الحد فقد استوجب الحد، والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب، لا رب غيره ولا معبود سواه، والأمر كله لله وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والسلام وكتب عن اذن المعظم الأمجد مولانا الدولاتي السيد محمد باشا أيده الله بمنه أوايل جمادى الأولى سنة 1200.

المصدر: أ. م. و. ج: رقم 39، مجموعة رقم 3206.

ملحق 13: رسالة خوجة الخيل لوكيله بأزمير بشأن الاتيان بزريعة لبعض الخضر والفواكه

نص الوثيقة: سعادتلو مكرمتلو أخي أعز وأكرم أمير حسين لحضرتك دائما مستدام عز وعافية ومظهر توفيقات جناب حضرة العزة مستوجب أدعية وسيلة نماء المحبة ما يذكر بنم أخ نريد من جزيرة بوزجه أطه، مقدار مائة درهم زريعة اللفت السوداء، ومقدار وقة من زريعة التي يتخذ من شجرها مَصَّلْحَة الكنيس، ومقدار كيلة من الفاكهة اليابسة المسماة فزلجق، وعدد واحد من آلة التي ينزع بها زريعة القطن، ترسلهم إلي ومقدار ما وجب عليهم من المصارف، فعلي ومن طرفك افادة لنا ببعثهم لطرفنا وعلى كل حال لا يقبل الإهمال بهذه الأشياء الموصى بها، كما تبعث لنا أيضا من أزمير قرطيل داخله زرجوتتين أو ثلاثة من العنب الذي لا زريعة بداخله، ومن جملة طرفنا إلى جملة طرفكم كثير السلام، واعلم يا أخي أن شاء الله تعالى وقت أوان الزراعة ترسل لنا الزرايع المذكورين، وأما القزلجق اليابس ترسله لنا من المركب الأول القادم باقي الدعاء، 1241 الخالص المخلص مصطفى خواجة الخيل جزاير غرب.

المصدر: أ. م. و. ج: رقم 152، المجموعة رقم: 3190.

ملحق 14: رسالة يحيى آغا العرب للداي حسين باشا بخصوص حملته على عرب مرداس بعنابة



نص الوثيقة: دولتلو عنايتلو عطوفتلو رأفتلو ولي النعم سني الهمم أفندم سلطانم لحضرتك دولة اقبال وسعادة واجلال تام الصحة والكمال عرض حال عبدك الحقير مستدام السلام وثناء الدعاء وتقبيل اليد الشريفة بنم دولتلو افاندم موضحة افادة البيان بهذه الدفعة من طرفك العالي وورود يطغان من الذهب الخالص اهداء واكرام بوصوله لحقي زيادة السرور فالحق جل وعلا يكافيك على احسانك ويكثر خيرك ويجزل لك العطاء، بنم أفندم مقدما صدور دفعة أو اثنين من الغوازي فلم نباشرهم بنفسي بسبب حشمتي فأعلمتك الآن بعدم المباشرة ليلا يظن أن ذلك سبب فلهذا بريت نفسي ويجب لمن هو من صفك باعلا مرتبة من قهر العدو وعلى قدر غيرته وبهذه الدفعة تحركت غيرتي بسبب بركات دعائك حططنا محلتنا المنصورة بساقية عين كريم وأشياؤنا اللازمة وأخذت معي كفاية مقدار من العسكر وكفاية مقدار من القومان وكان ذلك اليوم يوم الجمعة وسرت غازيا بمن ذكر ففي صبيحة يوم الاثنين صبحنا على قبيلة من قبائل بلاد عنابة مسماهم عرب مرداس، فطحنا عليهم وأخذنا منهم ثلاثة ألف راس من البقر عدى الوكارف وخمسة آلاف يخص خمسين راس من الغنم وسبعة وثمانين حيوان كيادر وفراصات ومایة من الابل مع تحيلهم أخذنا الجميع عن غير نقصان، فأخذنا الجميع ووقعت البراءة، فسلمت الجميع ليد الباي، واعلم بنم أفندم إن شاء المولى يوم الأربعاء في نيتي جوازي لطرف عنابة وتحويسي لسائر دواوير بحيرتها واستخباري منهم ما سبب خلاء الوطن، هل سببه الظلم أو غيره، ونرتبه ترتيب حسن ببركاتك وبركات دعائك وغيرتك، ومن طرف ابنك الحاج أحمد باي قد أعطى لجانبك أفندم ألف ومایة راس من الأثوار مع ألف راس بقرات من اعلاء الصنف هدية منه لطرفك أفندم، فاستوجب لنا أن نسلمهم لوكيل ومقدما بطريق قوانين المرحومين الباشلار تعمير دوارين اثنين من تراب بحيرة عنابة، وفي نيتي أفندم تعميرك خمسة وعشرين زويجة بها، فاستوجب علي مشاورتك ماينمز عطفتلو أفندمز فلاوك الشريف الطاعة، ولابد للخديم من مشاورة السيد، فإن طابق مرادك العمارة فابتداري لأمور العمارة، وبحول الله تعالى يوم الجمعة أبراج البلد المذكورة ومدافعهم وقراريطهم أيضا تسجيتهم على أحسن حال على منوالهم الأول، وباقي الدعاء ملحقة خير وقد أخذنا بالغازية مقدار من البغال المربوط بخدمتكم ابنكم يحيى آغا آغة العرب محروسة الجزائر في 9 صفر 42.

المصدر: أ. م. و. ج: رقم 180، المجموعة رقم: 3190.

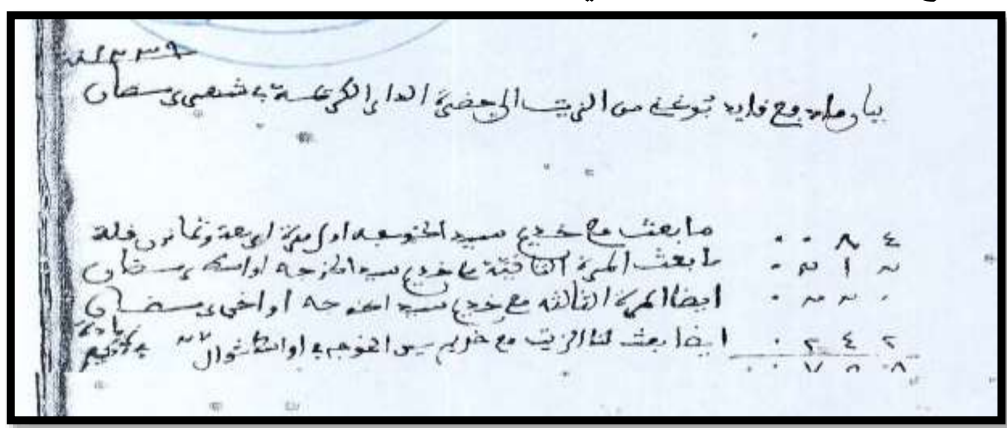
ملحق 15: رسالة جافر باي قسنطينة إلى الداي عمر باشا بخصوص دفع الدنوش الصغرى سنة 1232 هـ/

نص الوثيقة: الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حضرة المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر الشهير الأمنع الأفضل الأكمل الأجمل الأبجل الأحضى الأرضى الأزكى الأكرم الأفخم الأمجد الأسعد الأرشد مولانا وسيدنا عمر باشا الدولاتلي أعزه الله وأيده وحفظه ونصره آمين آمين، السلام الأتم الشامل الأعم عليكم ورحمة الله وبركاته ورضوانه وتحياته ولا مزيد عن حمد الله جل جلاله وعم فضله ونواله سوى الخير والعافية ونعم الله المتوالية التي نطلب من المولى الكريم رب العرش العظيم دوامها وبقاءها على سيادتكم العلية بكرة وعشية بجاه أشرف البرية سيدنا ومولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التحية، وبعد: سيدنا أعزك الله ونصرك وأيدك وأبقى لنا وجودك أن الذي يكون في شريف علمك هو خير إن شاء الله أن ابنكم وخديمكم عثمان خوجة الخليفة قد انفصل من عندنا من قسنطينة يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر التاريخ ومعه لزمة الدار الكريمة وما يتبعها من عادات وقادات وبقر وجلب على الوفاء والتمام على حسب العادة والطريقة المباركة المعتادة جعلها الله عادة مستمرة الدوام مع بقاء وجودك ودوام سلطانك وهو متوجه إلى حضرتك العلية جعل الله وروده عليكم ورود خير وعافية ويمنا وسرور، دائما، هذا سيدي وإنني لما أتاني أمرك السعيد بأن يكون دخول الخليفة لمحروسة الجزائر يوم السابع من رجب ضبطنا أحوالنا وعزمنا بقضاء حوائجنا ووجهناه لكم في اليوم المذكور ولعله يكون دخوله للجزائر المحمية اليوم الثامن من رجب أو التاسع، لأن السابع على هذا أظنه بالجمعة ومعذرة إليك سيدي فإن ذلك نهاية ما في جهدنا والله يمد لنا في حياتك وينصرك ويحفظك بمنه تعالى، والمطلوب من الله سبحانه وتعالى أن يبقي لنا وجودك ويخلد ملكك وسلطانك وينصر السانجاق السعيد ويعلي بفضله وكرمه كلمة التوحيد إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير ودمت سيدنا في أمان الله تعالى وحفظه ورعايته وكلاءته وكرامته ولطفه آمين آمين، والسلام من الفقير لربه سبحانه عبدكم ومقبل قدمكم وخادم دولتكم مَحمد جافر باي وفقه الله بمنه وذلك أواخر 25 جمادى الثانية عام 1232.

المصدر: أ. م. و. ج: رقم 09، المجموعة رقم: 1642.

ملحق 16: نموذج لما كان يدفعه قايد بوغني وسيباو من ضرائب عن بلاد القبائل



بيان ما دفع قايد بوغني من الزيت إلى حضرة الدار الكريمة في شهر رمضان سنة 1239

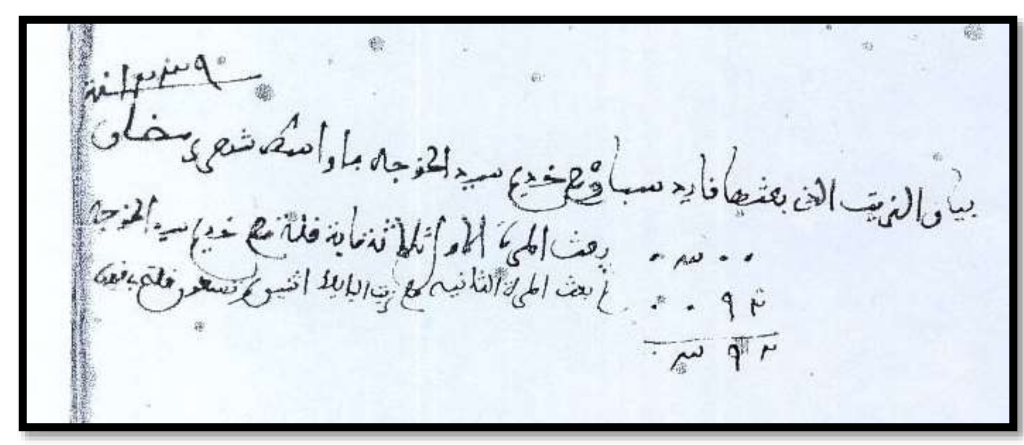
0084 ما بعث علي خديم سيد الخوجة أول مرة أربعة وثمانون قلة

0212 ما بعث المرة الثانية علي خديم سيد الخوجة أواسط رمضان

0220 أيضا المرة الثالثة علي خديم سيد الخوجة أواخر رمضان 27 زيادة في الخير

0242 أيضا بعث لنا الزيت مع خديم سيد الخوجة في أواسط شوال

00758



بيان الزيت الذي بعثها قايد سباو مع خديم سيد الخوجة بأواسط رمضان سنة 1239

0333 بعث المرة الأولى ثلاثة مائة قلة مع خديم سيد الخوجة

0092 ثم بعث المرة الثانية علي زيت البايلك اثنين وتسعون قلة

0392

المصدر: ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 25، ص 118.

ملحق 17: نموذج لاستخلاص ضرائب عن قبيلة عريب ببايلك التيطري

الحمد لله، بيان ما أخذ السيد إسماعيل قايد عريب من القايد أحسن قايد حمزة:

08 أوله أخذ منه ثمانية بغال. وأخذ منه أيضا خمسة عشر ثورا، وكمال الستة عشر أخذ جلده، منهم ثلاثة بلا طابع. وأخذ منه ثمانية بقرات متاع عوايد السيارة. وآخر ووجدنا عنده ستة وثلاثين جملا شعيرا، وأخذنا منه ثمانية أجمال شعير، المجموع أربعة وأربعون. ووجد ثمانية أجمال قمح، وقصعتين بعد المحاسبة. ووجد سبعة أسكك. ووجد نصف قسط من السمن. وأخذ منه خمسة عشر كبش.

صحاح: ثم دين الخمامسة:

32 عند الجلاني، 12 عند الموفق، 8 عند ثابت، 15 عند الشعوان، 15 عند الفشيح
11 عند يحيى بقرة، 3 عند عيسى بن أحمد.

هذا الذي وجد من رزق البايلك على يد السيد إسماعيل قايد عريب.

الحمد لله، هذا بيان ما يأخذ قايد حمزة من لزمة من الأعراش وسمنا كما سنذكر

050 أولهم أولاد العزيز خمسون ريال بوجه

050 ثم أولاد مندور خمسون ريالا بوجه مع ثمانية 8 طيسان سمن

40 ثم من مركالة أربعون ريالا بوجه مع زوج 2 طيسان سمن

50 ثم بني يعله خمسون ريالا بوجه مع ثمانية 8 طيسان سمن

30 ثم بني عيسى ثلاثون ريالا بوجه

50 ثم أهل القصر خمسون ريالا بوجه لكن يدفعونهم في فصل الشتاء

50 ثم أولاد أبو عيسى خمسون ريالا بوجه مع ثمانية أكباش 8

50 ثم أهل الرقاب خمسون ريالا بوجه مع ثمانية أكباش 8

ثم بني عمر وبني يد خمسون ريالا بوجه مع ثمانية أكباش 8

50 ثم أهل مغنينة خمسون ريالا بوجه مع ثمانية أكباش 8

50 ثم أولاد أسلامة أربعون ريالا بوجه مع زوج طيسان سمن 2، وأربعة أكباش 4.

40 ثم الهواري أ ربعون ريالا بوجه مع زوج طيسان سمن 2، وأربعة أكباش 4 لا غير.

وأما الأفراد متاع البايلك احدى عشر 11، والأبغال ثناني، للطاحونة، وبغلا للأساقة والشطبة لا غير.

المصدر: ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 25، ص 110.

ملحق 18: نموذج لقيمة ضريبة الحاصَّة التي كانت تدفعها قبيلة أولاد نايل لأغا العرب

الحمد لله، بيان ما بعث قايد أولاد نايل للدار الكريمة بتاريخ شعبان سنة 1239:

241 أول ذلك فع رؤوس جلب+180 ثم دفع ثانيا جلب +350 ثم دفع أيضا= 771.

463 ثم دفع أيضا، 427 ثم دفع أيضا، 405 ثم دفع أيضا، 348 ثم دفع أيضا، 655 ثم دفع أيضا.

005 ثم دفع القايد المذكور أعلاه إبل بظروفهم، 3 ثلاثة مع ناقتين 2 بظرفهم أيضا +007 ثم دفع ثانيا أربعة جمال بظروفهم مع ثلاثة أنياق من غير ظرف +012 ثم دفع أيضا خمسة بطروفهم، مع سبعة نياق من غير ظروف=024.

013 ثم دفع ستة جمال بظروفهم مع سبعة نياق +013 ثم خمسة جمال بظروفهم وجمل بغير ظرف وسبعة أنوق بغير ظرف +011 ثم خمسة جمال بظروفهم وستة ناقة+013 ثم ثمانية جمال بظروفهم وخمسة ناقة +012 وأيضا دفع ربعة جمال بظروفهم من جمال السخرة وثمانية يناق.

021 ثم دفع القايد سمنا احدى وعشرين طاس +030 ثم دفع ثانيا ثلاثين طاسا +045 ثم دفع أيضا خمسة وأربعين طاسا=096.

043 ثم دفع أيضا ثلاثة وأربعون طاسا +039 ثم دفع تسعة وثلاثين طاسا +040 ثم دفع أربعون طاسا +037 ثم سبعة وثلاثون طاسا +025 وأيضا خمسة وعشرون طاسا.

وثلاثون غرارة بقى في حوشه أخذهم في مقابلة خمسة وأربعون كبشا ولم يدفع الغراير.

المصدر: سجل البايلك رقم 25، ص 118.

محلق 19: قصيدة ابن مسايب (ت 1190هـ / 1777م) في منازل ركب الحج الجزائري

يا الورشان اقصد **طيبة**	وزُر وافقد مرسم شيبة
لا تخمم في أمر الغيبة	ولا تحدّث نفسك بها
نرسلك من باب **تلمسان**	سِر في حفظ الله في مأمان
بعد ما تزور بلا تمنان	كل ما من صالح فيها
وادّع أهل التصريف وسِر	شَرّق قبالة خذ **الدّير**
صاحب الحكمة والتدبير	يمنع النفس ويحظيها
قَصّر اليوم كفاك الوعد	بات ليلة واصبح جداد
سر يا الورشان الوكاد	**تَسَالَة** وجز عليها
قّم قبل طلوع الزهرا	واقطع **تليلات** و**هبرا**
مستغانم وقرى أخرى	توصل **القلعة** بحصنها
وادها يسمى **يلل**	تحتها بمياه يهوطل
على رحيها لابد سايل	هابط **لمينة** يلقاها
قّم من ثم امش دباب	على يمينك واصبح رقاب
راه **سيدي عابد** في الباب	قبته جز تواليها
قابله وتلحظ لحظة	وشيا أعطاك به ارضَ
طِر وانزل **واد الفضة**	ميز الأرض وتمشها
ميز الأرض واصبح شواف	واعمد قبالة **للعطاف**
اقطع **شلف** سام الأجراف	بَت من هذيك الجهة
اقطع المشرع وتهدف	وبَت من ثم لا تلهف
زر سيدي أحمد بن يوسف	وبت **مليانة** داخلها
قُم قبل طلوع الغرار	واوعد المدفون في **زكار**
زُر وادخل عنده للدار	وعدته لابد تعطيها
قُم يا طير امش عجلان	باش تخرج **لبوحلوان**
بَت مكروم على الأمام	عند ناس بلادك فيها
قُم قبل الفجر وبكر	باش تخرج ساع **لواجر**
شُف **متيجة** واستخبر	**البليدة** بيّت فيها
زُر مولى ساكة نوصيك	طِر من ثم لبوفاريك
اعمل الدرك على جنحيك	تبات بلد الجير نزاها
بَت زاهي واصبح مسرور	بين ما ومنازه وقصور
خُذ وعدة سيدي منصور	قبل الا تدخل هيها
قّم كي تنحل البيبان	**للجزاير** داخل فرحان
زُر سيدي عبد الرحمن	بركته ينفعنا بها
قُم يا طير جلوسك طال	طِر وانزل في **جبل عمال**
اخرج على **البيبان** وسل	جُز **مجانة** خلها

قُم من **قصر الطير** ورُح   تبلغ **قسنطينة** مشروح
ادخل وباب الله مفتوح   كلها الناس تراعيها
قُم يا طير مَنَاش تخاف   ريّح النفس وادخل **الكاف**
عندهم تأدب واطرف   يعجبك صوت مغانيها

المصدر: Mohammed Ben Cheneb, Itinéraire de Tlemcen à la Mekke, Jourdan, Alger, 1901, p 19-22.

ملحق 20: قصيدة عبد الرحمن ابن الخروب المجاجي يصف طريق رجوعه من الحج سنة 1063 هـ، وأهم منازل الركب بعد دخول الإيالة الجزائرية وصولا إلى قرية مجاجة في بايلك الغرب.

ومن ذلك المكان سرنا نهارنا   نزلنا نخيلا قد يسمى **الشبيكة**
ومنه نزلنا **قيصرانا** لكونه   كثير خصب ماء أهلا بنزلة
فسرنا بعون الله بعد ارتحالنا   نؤمل في الطريق أين العمارة
فبتنا بواد عادمين لمائه   في وقت حلول الوسطى بالظهر تنعت
فسرنا بعون الله نطلب قصدنا   لعل من الرحمن تدني المسافة
زريبة حامد وصلنا مكانها   في وقت الضحى نهار العروبة
إلى أن نزلنا موضعا بنخيله   يسمى في تلك الأرض قدما **ليانة**
ومن هناك نزلنا واد وماؤه   قليل يسمى **منصفا** به ينعت
فلما طلع الفجر سرنا نهارنا   لنحو نخيل فيه **سيدي عقبة**
وثم ارتحلنا من مقامه صبحنا   نزلنا ضحى في وسط دار **ابسكرة**
ومن المدينة الكثير نعيمها   نزلنا بقرب الظهر عند **الوطاية**
ومن هناك ارتحلنا صبحا وقصدنا   نزولا بدار الأمير **أمدكالة**
أقمنا بها يومين عند أميرنا   وأجزل بالمجهود من كل نعمة
بباركة نزلنا مع ضيق حالنا   من المطر الغزير ينهل بسرعة
نزلنا بلاد العرب وهي تسمى في   قديم عهد عند الجميع **بمقرة**
وأصبحنا منها راحلين لنحو من   تسمت في هذا العصر أعني **مسيلة**
وثم ارتحلنا منها سرنا نهارنا   نزلنا بجبل المحزم عشية
وأصبحنا منه راحلين وسيرنا   سريعا نزلنا الظهر عند الثنية
بواد الجنان قد يسمى مكانها   وبه اشتهر عند كل قبيلة
وثم ارتحلنا عازمين وقصدنا   نزولا بالبلاد الشهيرة **حمزة**
ومن هناك ارتحلنا بالجد جهدنا   إلى أن نزلنا واديا بصعوبة
يسمى **بواد الشرفاء** مسكنا   وجاءنا فيه أهله بالكفاية
سلكنا بعسر منه ثم نزلنا في   عشية ذاك اليوم قصد استراحة
فيا لها من طريق صعب سلوكها   أصاب الحجاج فيها عسر وشدة
وسرنا أيضا من ثم طول نهارنا   دخلنا جبلا ليست فيه سهولة
ندور معه حيث دار ولم نجد   فيه فسحة حتى نزلنا بكلفة

فبتنا بجامع هناك وعنده ... أشجار من الزيتون إذ بذلك ينعت
وثم ارتحلنا من طريق صعيبة ... وفيها مضيق غيضة وحجارة
فبتنا بموضع معد لركبنا ... نزولا في ماضي الدهر عند الجماعة
بني موسى أهلا حبذا بلقائهم ... فزادهم الإله عزا ومنعة
دخلنا به وسط **الجزائر** قصد من ... له في بلاد الخير بند وراية
وثم ارتحلنا قاصدين نريد من ... يسمونها أسلافنا **بمتيجة**
وفي ثالث الأيام جئنا **لواجر** ... نزلنا قبل اصفرار الظهيرة
نزلنا بقرب القطب شيخ زمانه ... مناقب لا تحصى له بكتابة
هو أحمد بن يوسف شاع فضله ... زيارته قصدناها في **مليانة**
أقمنا بها يوما وثم ارتحلنا في ... صباح النهار تغليسا في بكورة
هبطنا برفق حتى وطينا عيرنا ... لأرض بلاد القاطعين الطريقة
فسرنا إلى الغروب ثم بتنا بواد من ... تسمى **شلفا** فيه للعير راحة
وعند الصباح منه أتممنا قصدنا ... لأولادنا والأهل ثم القرابة

المصدر: عبد الرحمن بن الخروب المجاجي، رحلة المجاجي، المكتبة الوطنية الجزائرية، مخطوط رقم: 1564، ص 12-22.

ملحق 21: طرف من رحلة الأمير عبد القادر الحجازية سنة 1823 م انطلاقا من مدينة وهران:

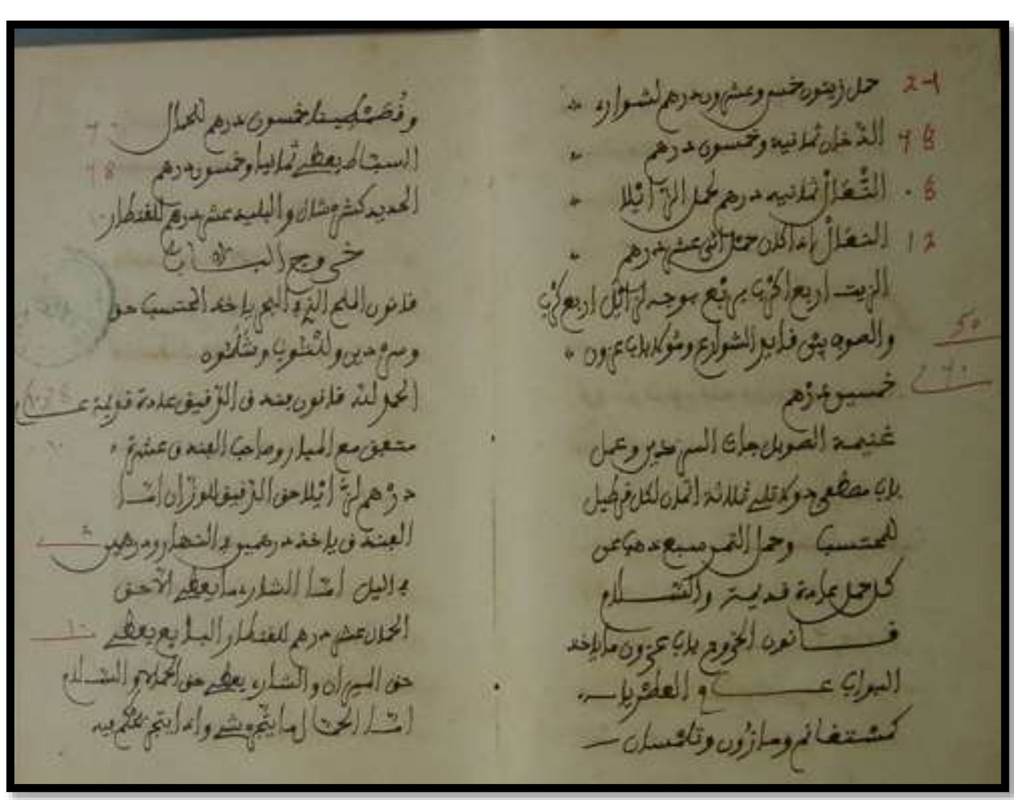
نص الوثيقة: فكان سفره من وهران مع كبائر دولتها يوم السبت ثاني يوم من شهر شعبان سنة آخر وثلاثين ومائتين وألف، في ركب مرونق اللباس، ومحفة الساج، قاصدين ابتغاء مرضاة الله الفجاج، والانخراط في زمرة الحجاج، على حسب رحلات وطننا المعلومة المبينة آثارها المرسومة، من **واد سيق** إلى **وادي سيدي المقداد** إلى **جديوية** إلى **مجّاجة** إلى **العطاف** إلى **جندل** إلى **المدية**، ثم منها إلى **أربعاء بني سليمان** إلى **برج حمزة** إلى **قرية بني منصور** في مبتدأ البيبان إلى **سيدي مبارك** إلى **الصديف** إلى **وكلت البار** إلى **قسمطينة**، ثم منها إلى *الصومعة* إلى **الوادي الشارف** إلى **مرجة كحيل** إلى **ورغة** بوادي شراط إلى مدينة **الكهف** إلى تستور إلى سيدي الحطاب، وافق دخولنا المدينة الخضراء تونس المؤنسة أول يوم من رمضان في السابع والعشرين يوما من مسيرنا

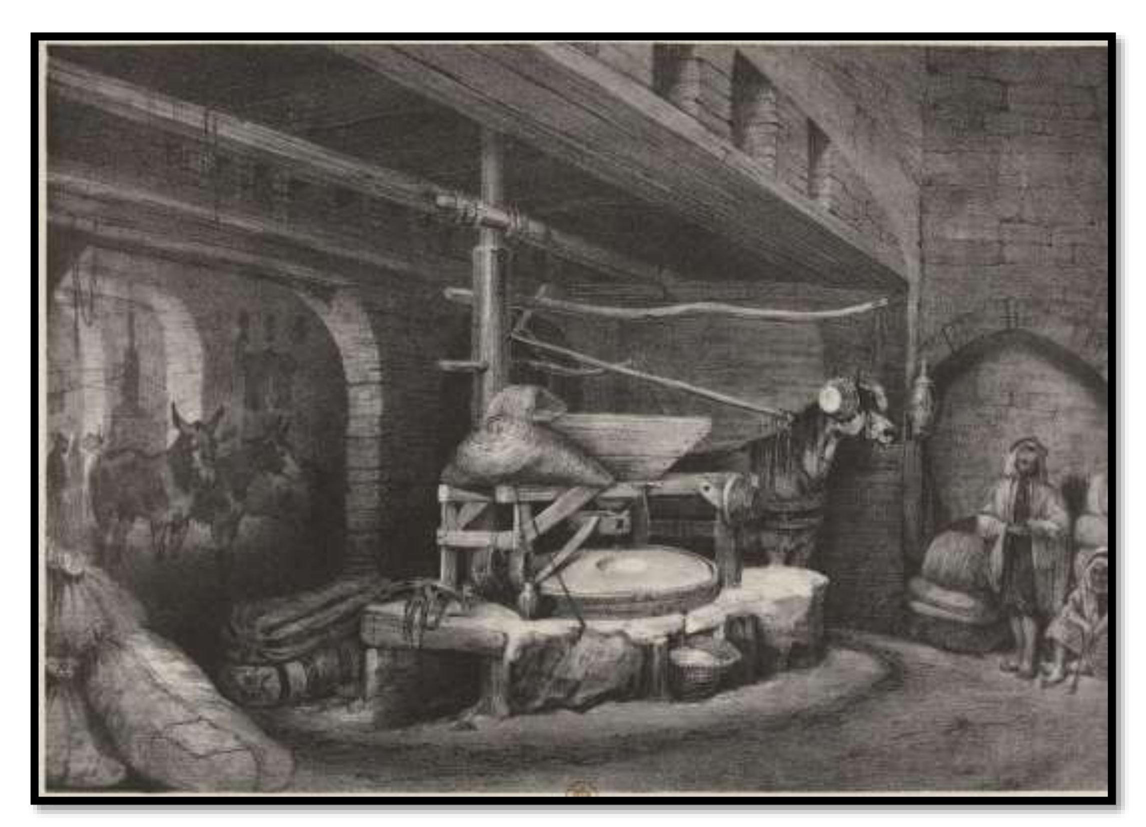
المصدر: محمد المصطفى ابن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 2592، ص 49.

ملحق 22: مقتطف من قانون أسواق مدينة الجزائر لابن الشويحت

الحمد لله، بيان قانون باب عزون ما يأخذ المستلزم من زمام القديم عام (بياض)،
إذا جاءت قافل [قافلة] من تلمسان: دينارين لكل حمل.
إذا جاو [جاء] بني عباس: ثمانيا وخمسون درهم لشليف الكتان، للقنطار الصغير خمس وعشرون درهم.
المملوك: زياني يعطى مولا [صاحب] الرزق 5 صيم.
حمل التمر: يعطى التاجر خمسون درهم.
حمل زيتون: خمسون درهم.
حمل زيتون: خمس وعشرون درهم لشواري.
الدخان: ثمانية وخمسون درهم
النعال: ثمانية درهم لحمل الزايلا [الدّابة]
النعال: إذا كانت حمل اثنى عشر درهم.
الزيت: أربع اكرب [قِرَب] بربع بوجه لزايل [للدابة] أربع كرب [قِرَب]
والصوف: بين قايد الشوارع ومولا باب عزون خمسين درهم.
قانون الخروج باب عزون ما يأخذ البواب عام (بياض)
العطريا [التوابل وأدوات الزينة] كمستغانم ومازون [مازونة] وتلمسان وقصمطينا [قسنطينة] خمسون درهم للحمال.
السباط: يعطى ثمانيا وخمسون درهم.
الحديد: كشرشال والبليد [البليدة] عشر درهم للقنطار

المصدر: مجهول، كتاب قنون بالجزاير على الأسواق وغيرهم، المكتبة الوطنية الجزائرية، مخطوط رقم: 1378، ص 67، 68.





مطحنة عربية بمدينة الجزائر سنة 1833م



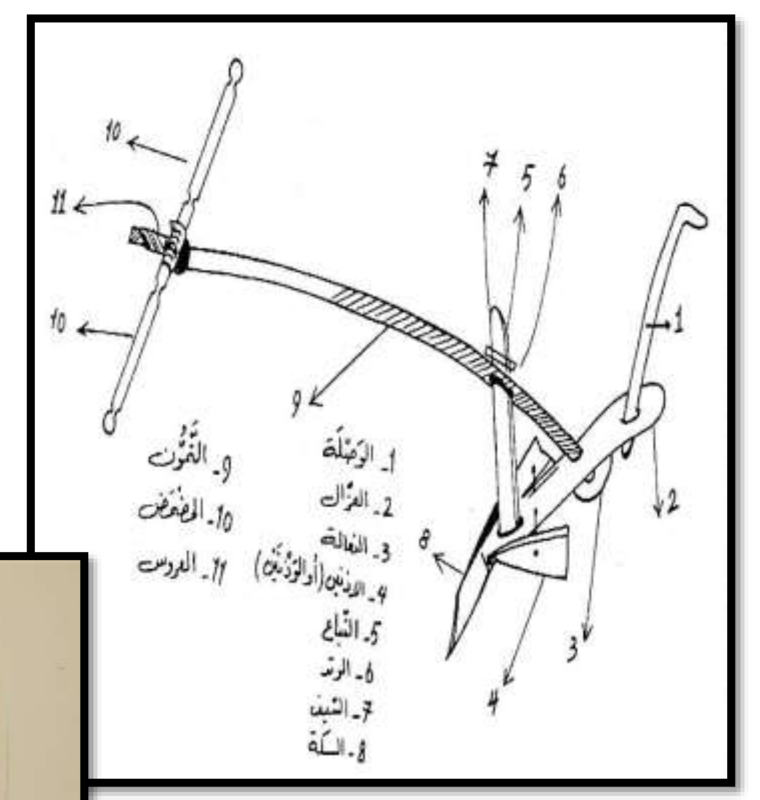
سوق باب عزون الأسبوعي سنة 1833م

المصدر:

É. Lessore & W. Wyld, Voyage pittoresque dans la régence d'Alger pendant l'année 1833, Ch. Motte, Paris, 1835, p. 10, 21.

رسم للمحراث الخشبي المستخدم في نواحي تلمسان، مع ذكر المصطلحات التي يطلقها الفلاحون على قطعه

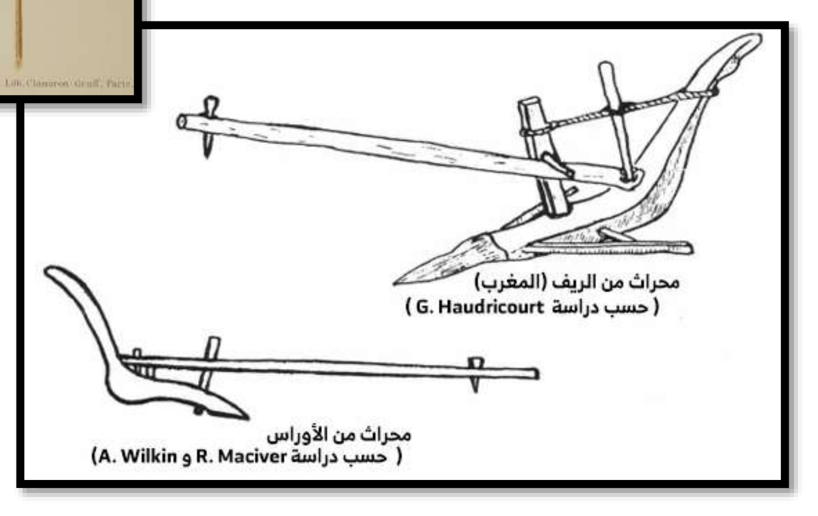
المصدر: عبد المالك مرتاض، الأمثال الشعبية الجزائرية، تحليل لمجموعة من الأمثال الزراعية والاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2014م، ص 154.



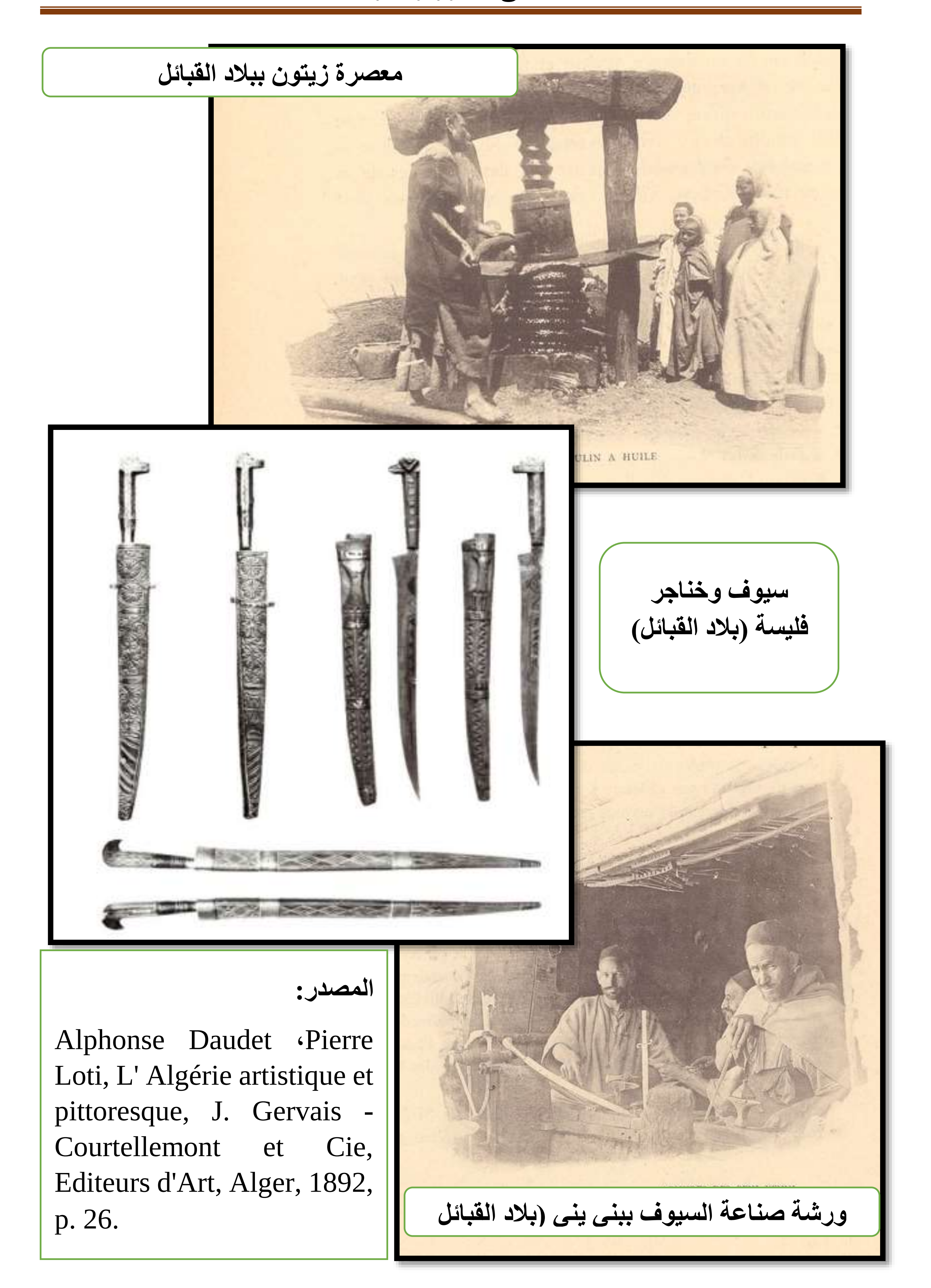
صنف قمح المدية من أجود أنوع القمح في العالم

المصدر:

Vilmorin-Andrieux, Les meilleurs blés, Paris, 1880, p 143.



المصدر: G. Camps, « Araire », Encyclopédie berbère, EDISUD, ix-en-Provence, France, 1989, T. 6, p 845.



معصرة زيتون ببلاد القبائل

سيوف وخناجر
فليسة (بلاد القبائل)

ورشة صناعة السيوف ببنى ينى (بلاد القبائل)

المصدر:

Alphonse Daudet ،Pierre Loti, L' Algérie artistique et pittoresque, J. Gervais - Courtellemont et Cie, Editeurs d'Art, Alger, 1892, p. 26.

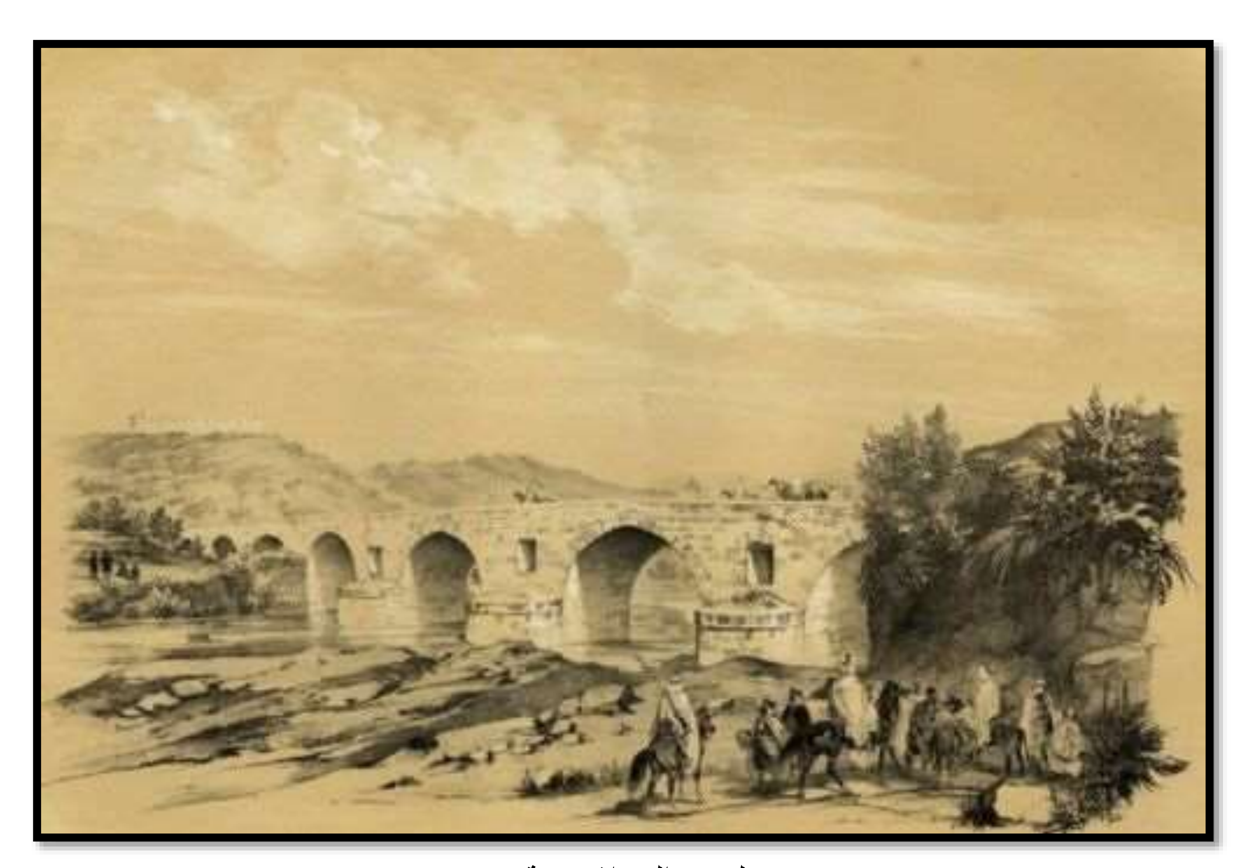




أساليب الجزائريين في محاربة الجراد باستعمال المشاطب والحياك

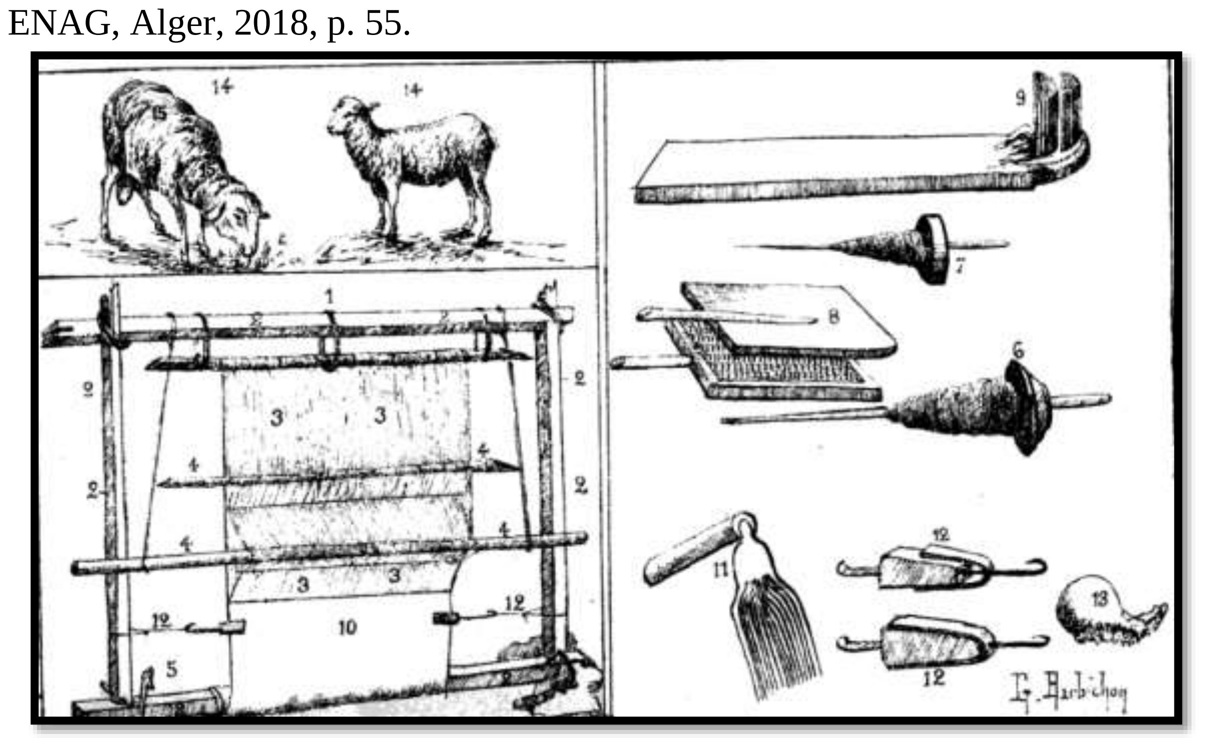
المصدر:

Jules Künckel d'Herculais, Invasions des acridiens vulgo sauterelles en Algérie: Invasions depuis la conquête d'Alger, Imp. Giralt, Alger, 1893, p 109, 123.



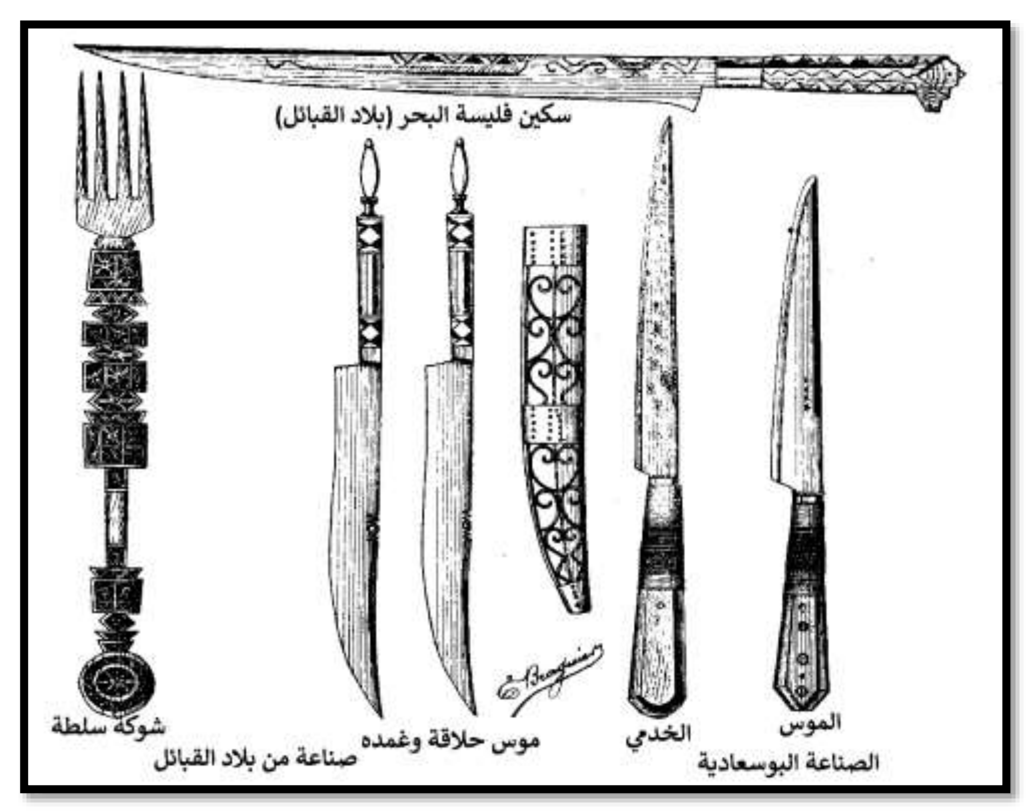
صورة لجسر الحراش سنة 1830م

M. Berbrugger, Algérie historique, pittoresque et monumentale, province d'Alger, ENAG, Alger, 2018, p. 55.



الأدوات المستعملة لحياكة البرنوس: 1-المنسج، 2-المرمة، 3-القيام، 4-القصبة، 5-الحاذق، 6-المغزل، 7-المغيزلة، 8-القرداش، 9-المشطة، 10-النسيج، 11-الخلالة، 12-الجباذة، 13-العظم، 14-الكبش، 15-الصوف.

المصدر: إبراهيم بن فاتح، لهجات وتعليم القراءة والخط والتكلم بالعربية الملحونة، مطبعة جوردان، الجزائر، 1904م، ص 240-241.

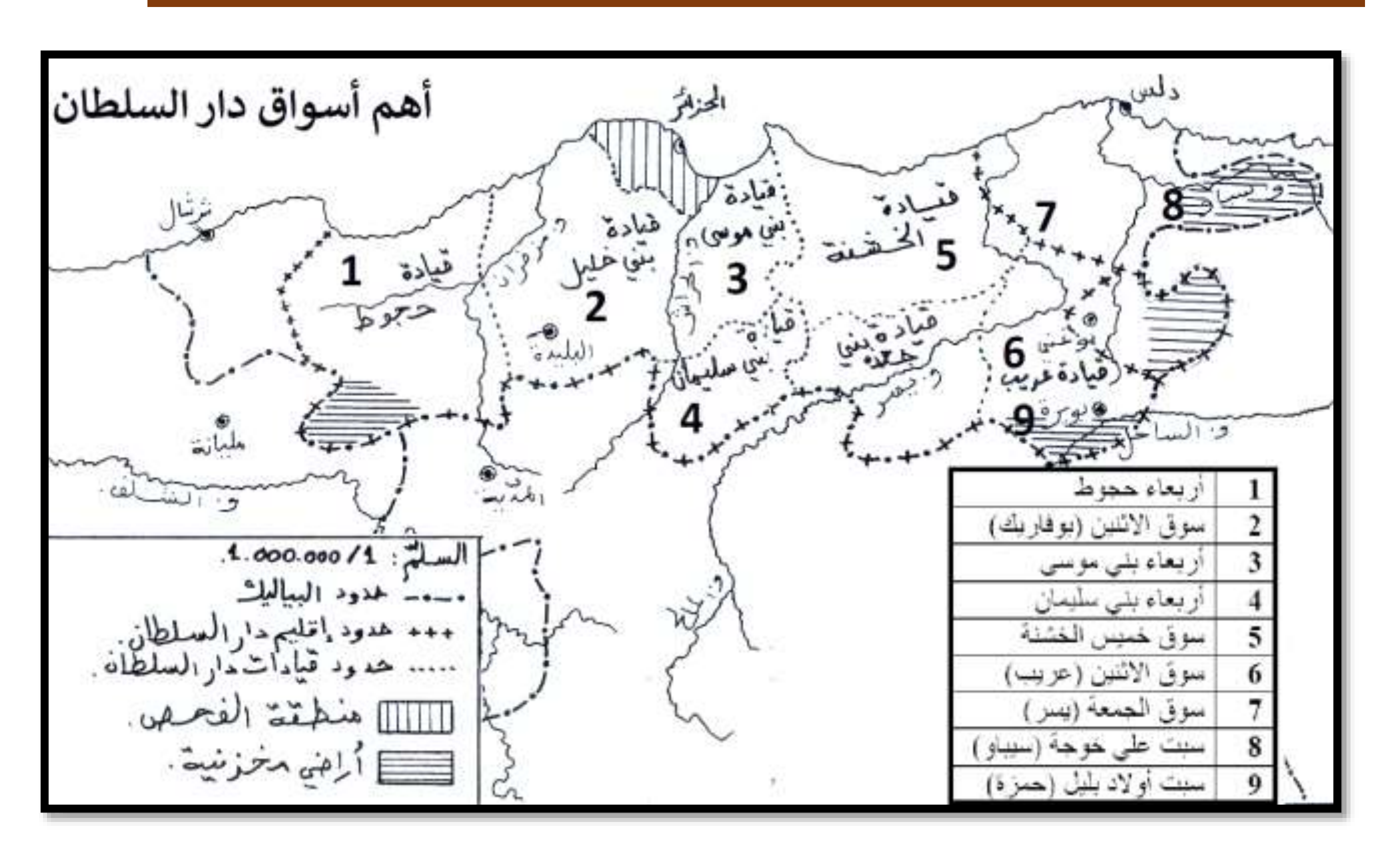




صانع سكاكين في بوسعادة

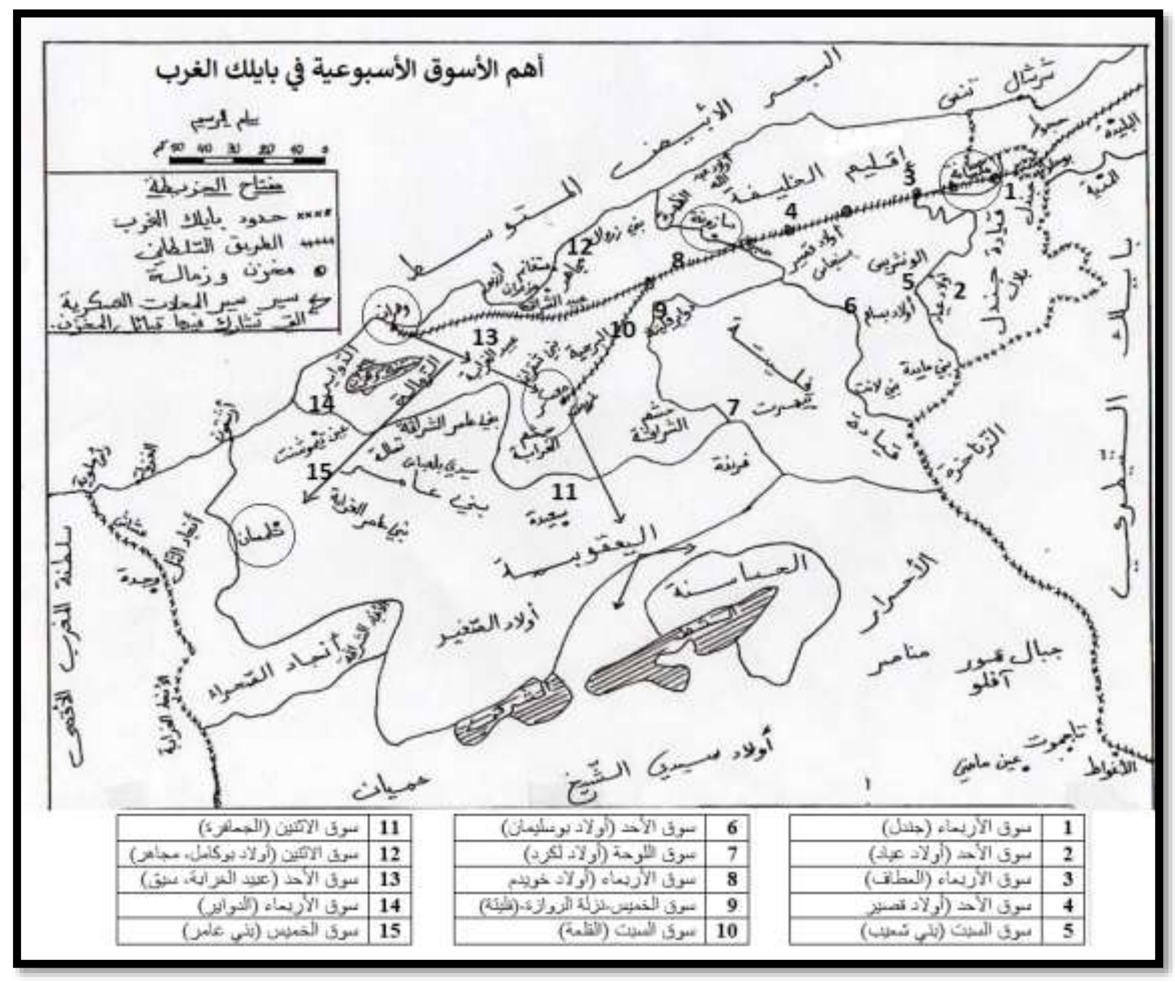
المصدر:

Camille Pagé, La coutellerie depuis l'origine jusqu'à nos jours, Impr. H. Rivière, Châtellerault, 1896, T. 1, p. 1036.

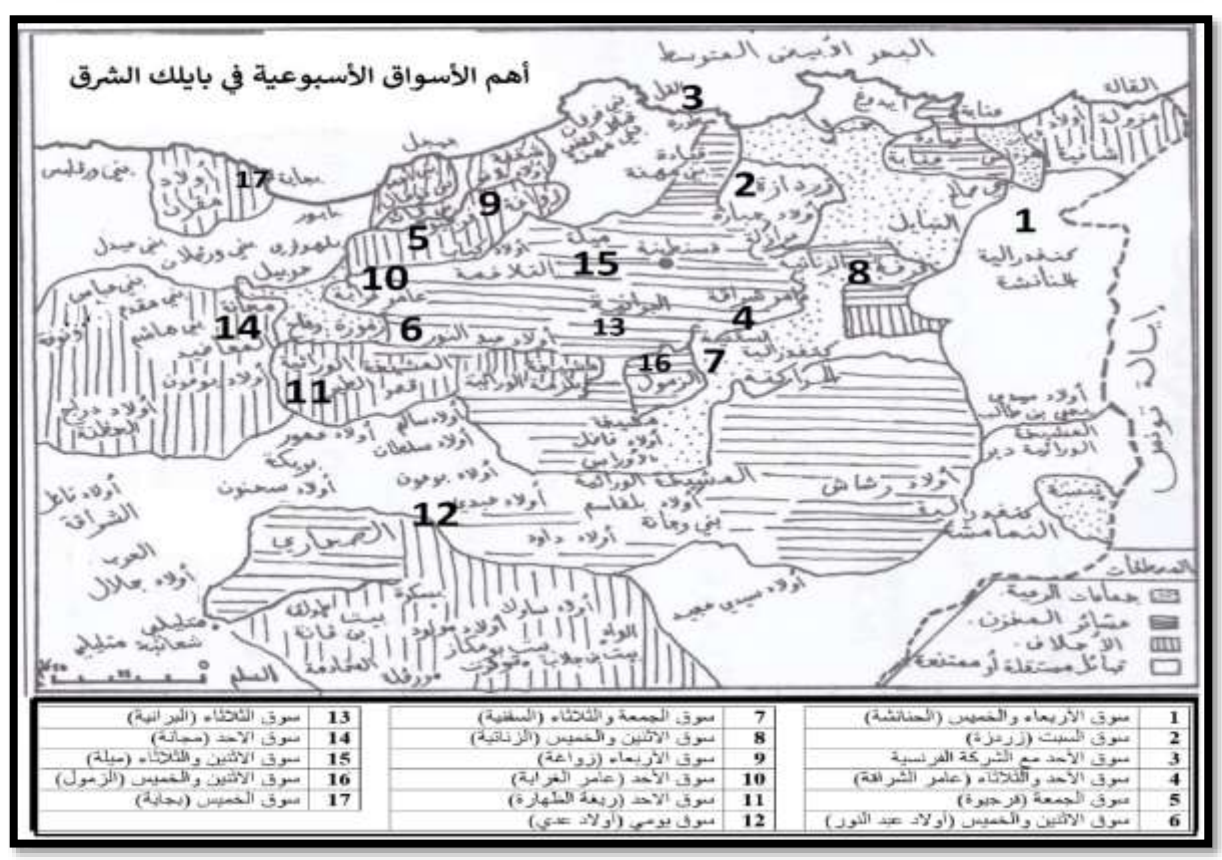


أهم الأسواق الأسبوعية في بايلك التيطري

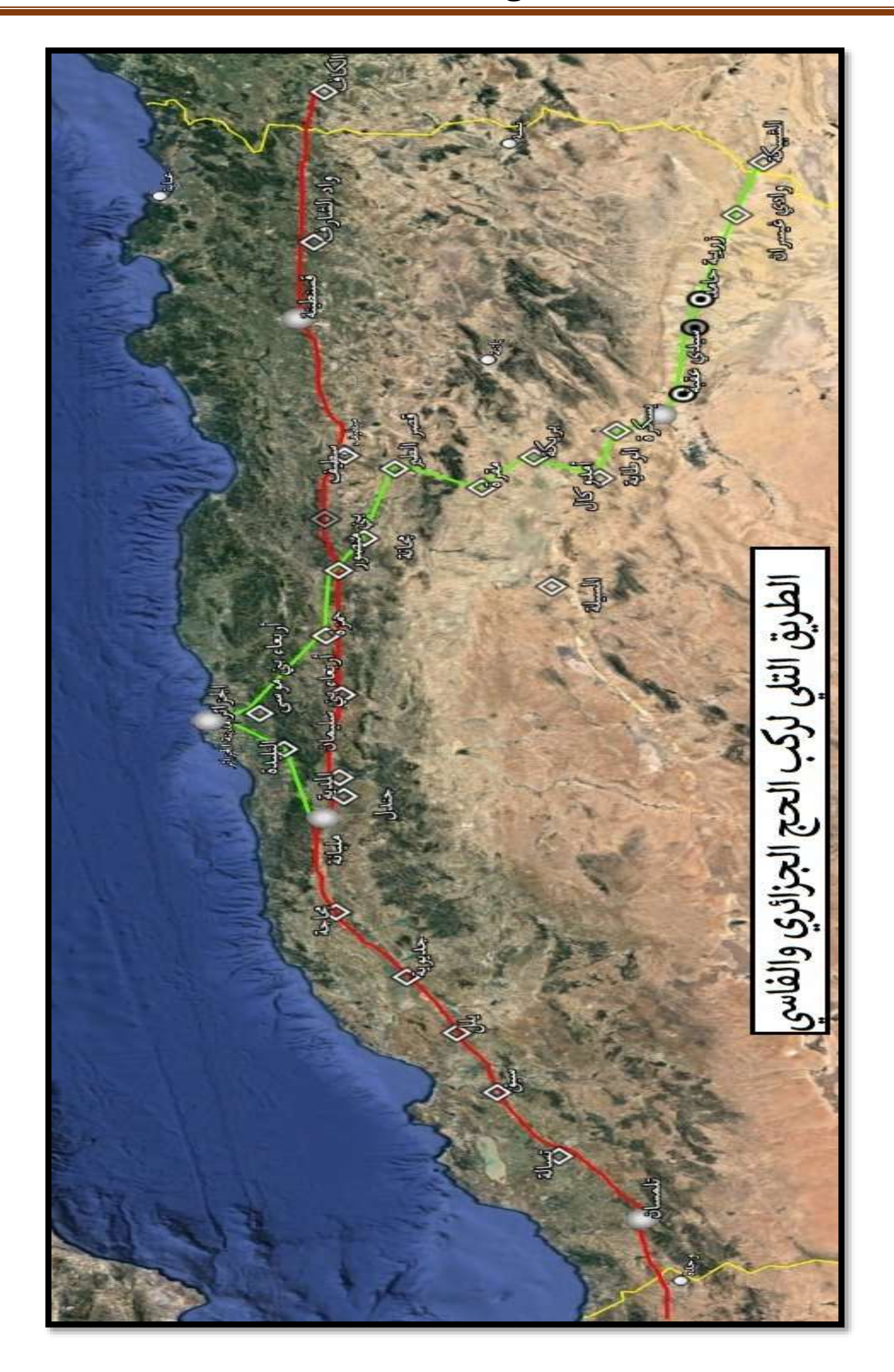
1	سوق الثلاثاء (الدواير)
2	سوق الاثنين (البرواقية)
3	سوق الثلاثاء (بني بويعقوب)
4	سوق الأحد (ريغة)
5	سوق الخميس (هوارة)
6	سوق الخميس (أولاد عنتر)
7	سوق الأحد (الربعية)
8	سوق الخميس (العذاورة)
9	سوق الأحد (وطن نيرة)
10	سوق الاثنين (الزناخرة)
11	سبت عزيز

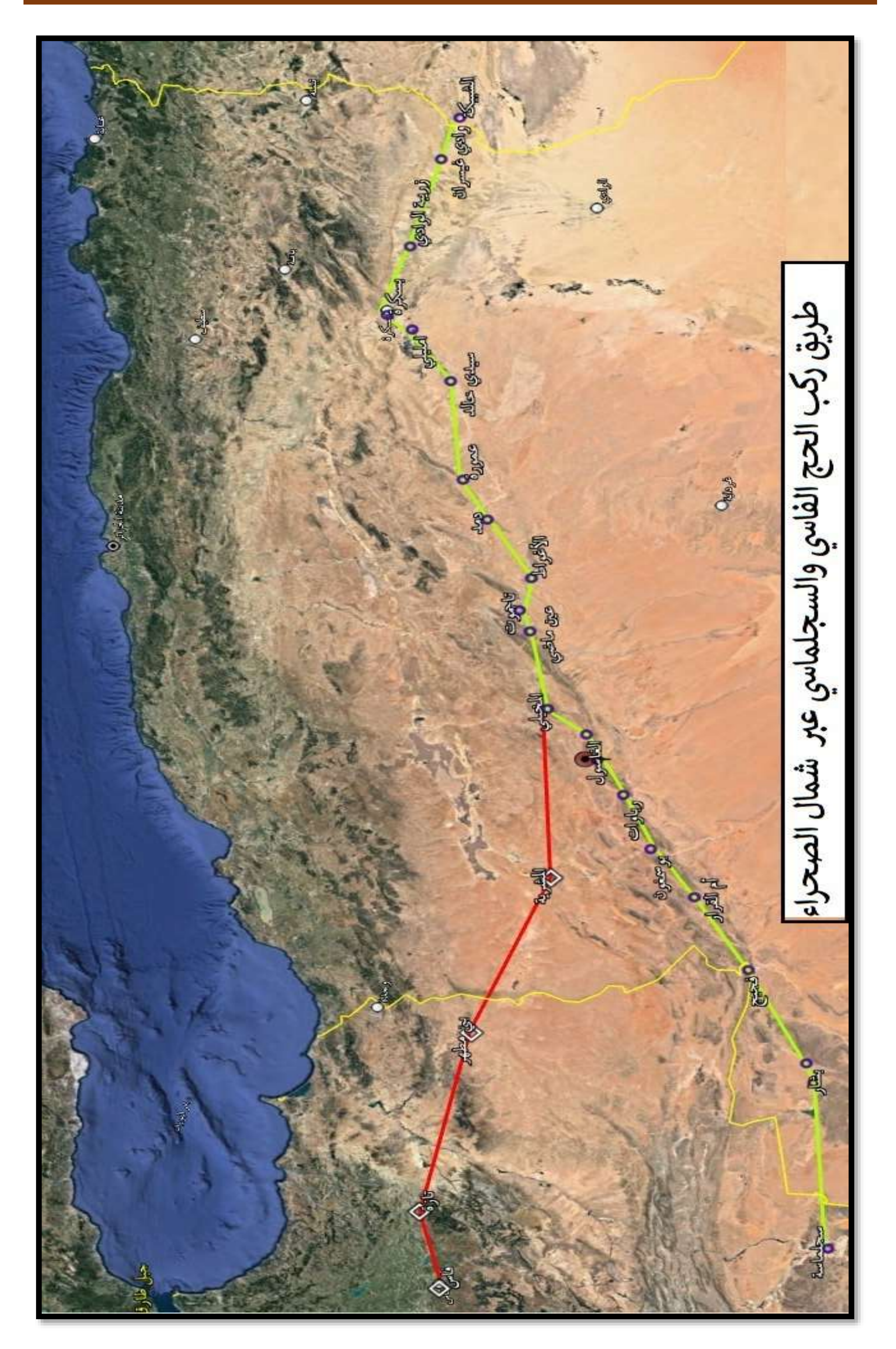


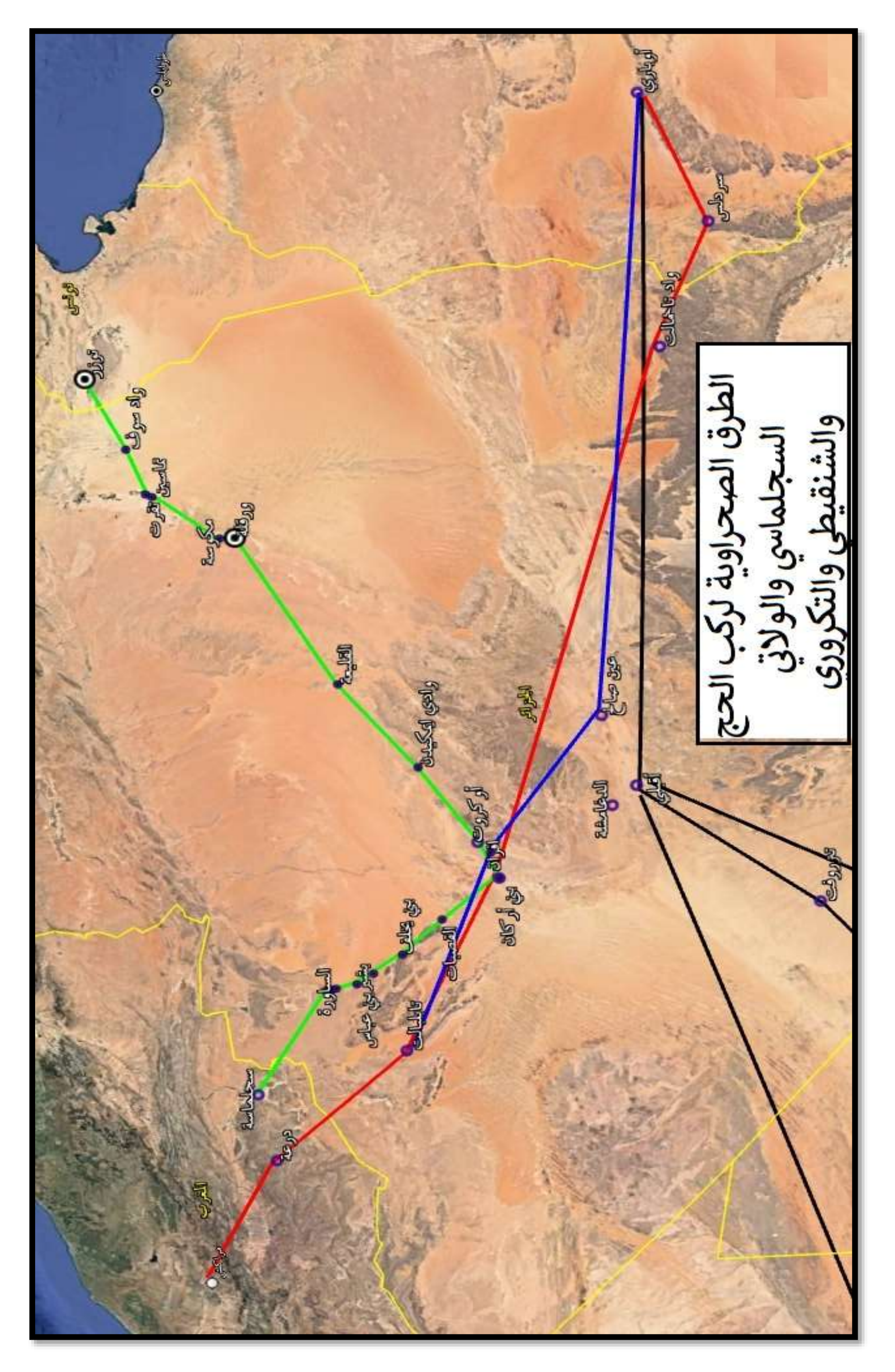
1	سوق الأربعاء (جندل)	6	سوق الأحد (أولاد بوسليمان)	11	سوق الاثنين (الجعافرة)
2	سوق الأحد (أولاد عياد)	7	سوق اللوحة (أولاد لكرد)	12	سوق الاثنين (أولاد بوكامل، مجاهر)
3	سوق الأربعاء (العطاف)	8	سوق الأربعاء (أولاد خويدم	13	سوق الأحد (عبيد الغرابة، سيق)
4	سوق الأحد (أولاد قصير	9	سوق الخميس-نزلة الزوازة-(فليتة)	14	سوق الأربعاء (الدواير)
5	سوق السبت (بني شعيب)	10	سوق السبت (القلعة)	15	سوق الخميس (بني عامر)



1	سوق الأربعاء والخميس (الحنانشة)	7	سوق الجمعة والثلاثاء (السقنية)	13	سوق الثلاثاء (البرانية)
2	سوق السبت (زرمزة)	8	سوق الاثنين والخميس (الزناتية)	14	سوق الاحد (مجانة)
3	سوق الأحد مع الشركة الفرنسية	9	سوق الأربعاء (زواغة)	15	سوق الاثنين والثلاثاء (ميلة)
4	سوق الأحد والثلاثاء (عامر الشراقة)	10	سوق الأحد (عامر الغرابة)	16	سوق الاثنين والخميس (الزمول)
5	سوق الجمعة (فرجيوة)	11	سوق الاحد (ربعة الطهارة)	17	سوق الخميس (بجاية)
6	سوق الاثنين والخميس (أولاد عبد النور)	12	سوق يومي (أولاد عدي)		


الطريق التلي لركب الحج الجزائري والفاسي
تلمسان
مليانة
البليدة
الجزائر
قسنطينة
الكاف
بسكرة


طريق ركب الحج الفاسي والسجلماسي عبر شمال الصحراء


الطرق الصحراوية لركب الحج
السجلماسي والولاتي
والشنقيطي والتكروري

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع)

(1) مخطوطات ووثائق أرشيفية

ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 25.

أ. م. و. ج: المجموعة 1642.

أ. م. و. ج: المجموعة 1903.

أ. م. و. ج: المجموعة رقم: 3204.

أ. م. و. ج: المجموعة رقم: 3206.

أ. م. و. ج: الملف الأول من المجموعة رقم: 3205. (المتضمن قانون العهد والأمان).

أ. م. و. ج، المجموعة الثانية رسائل من عهد العثمانيين، رقم: 3190.

البوعبدلي (عدة بن غلام الله)، مخطوط به رسائل سيدي عدة بن غلام الله، ملك السيد عبد الرحمن ميسومي، زاوية قصر البخاري، (المدية).

البوعبدلي (عدة بن غلام الله)، هذه نبذة عن حياة سيدنا عدة بن غلام الله البوعبدلي، مخطوط بخزانة بوعبدالله شراك (وهران).

البوعبدلي (محمد بلمختار)، مخطوط حول سيرة سيدي عدة غلام الله (حياة النفوس)، مخطوط بزاوية سيدي الحاج بن شرقي بالعطاف، ملك للشيخ بونجار بلقاسم.

البوعبدلي الونشريسي (مولاي العربي بن عطية)، الاستمدادات الربانية في ما من الله علي من بحر الوجدانية النسخة المخطوطة بالزاوية الحبيبية بخميس مليانة.

التمنطيطي (محمد الطيب بن الحاج عبد الرحيم)، القول البسيط في أخبار تمنطيط، (مخطوط)، المكتبة الفرنسية باريس، رقم: 6399.

خوجة حسان، تاريخ بايات وهران، مخطوط أ. م. و. ج، رقم: 1634.

الدحاوي (مصطفى بن زرفة)، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، أ. م. و. ج، رقم: 3322.

الراشدي (أحمد بن سحنون)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، مخطوط المكتبة الوطنية الفرنسية (رقم: 5114)

الرياش الأندلسي (إبراهيم)، كتاب العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بآلات الحروب والمدافع، أ. م. و. ج، رقم: 1511.

الزبادي الفاسي (أبي محمد عبد المجيد بن علي)، بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام، الخزانة العامة الرباط، رقم: 1808.

سجل صالح باي للأوقاف 1158-1207هـ/ 1771-1792م، تقديم وتحقيق فاطمة الزهراء قشي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

الشلاطي الزواوي (محمد بن علي)، معالم الاستبصار بتفصيل الأزمان ومنافع البوادي والأمصار، (مخطوط) أ. م. و. ج، رقم: 2684.

الشويحت (عبد الله محمد)، كتاب قانون بالجزائر على الأسواق وغيرهم، أ. م. و. ج، رقم: 1378.

العابدي عمر (الحاج العربي)، نبذة حول الشيخ مولاي العربي بن عطية البوعبدلي الونشريسي، مخطوط بمكتبة زاوية سيدي عدة بن غلام الله بتيارت، (ملحق بمخطوط الاستمدادات الربانية).

عبد الرحمن بن الخروب المجاجي، رحلة المجاجي، المكتبة الوطنية الجزائرية، مخطوط رقم: 1564.

الغريسي (أبو زيان)، كنز الأسرار، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم: 1339د.

الفجيجي (أبو القاسم بن محمد)، تعليق على قصيدة روضة السلوان، مخطوط المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم: 3239.

مجهول، كيفية سيرة الزواوة، (مخطوط) م. و. ج، رقم: 3012.

مجهول، مخطوط ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، المكتبة الوطنية التونسية، رقم: 263.

محمد المصطفى ابن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 2592.

المزيلي الراشدي (محمد الجوزي بن محمد)، فتح الرحمن في شرح عقد الجمان، مخطوط بخزانة الشيخ بلقرد بوكعبر (معسكر).

الملياني (أحمد بن يوسف)، رسالة في الرقص والذكر في الأسواق، الخزانة العامة بالرباط، رقم 2792 د.

الناصري (أبو راس)، كتاب الدُّر المهدي لغوثية أبي مهدي، (مخطوط) أ. م. و. ج، رقم: 3326.

الهشتوكي (أبو العباس)، هداية الملك العلام إلى بيت الله الحرام، مخطوط المكتبة الوطنية الرباط. رقم: ق 190.

الونشريسي (سحنون بن عثمان)، مفيد المحتاج بشرح السراج، مخطوط مكتبة بوردو (Ms 1114)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (5117).

A. N. O. M : GGA 50II 240 : Renseignements généraux sur les tribus, Subdivision de Médéa, 1844.

A. N. O. M : GGA 62II 25 : Tableau statistique de la population arabe soumise au régime de l'administration militaire, Cercle de Miliana, 1856.

Carte de l'Algérie divisée par tribus, par MM. E. Carette et Auguste Warnier. (1846). B. N. F, département Cartes et plans, GE B-2285 (RES).

Chabassière, Jules, Croquis de l'Algérie (carte), imp. de Bastide (Alger), 1869, B. N. F, département Cartes et plans, GE C-1362.

Recueil de pièces de tout genre, et de toute provenance, qui étaient conservées dans un carton à la fin du fonds arabe, B. N. F, Département des Manuscrits. Arabe 6635.

(2) المصادر باللغة العربية:

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979.

ابن المفتي (حسين بن رجب شاوش)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط1، 2008.

ابن خلدون (عبد الرحمن)، ديوان المبتدأ والخبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر بيروت، ط2، 1988.

ابن خلدون (عبد الرحمن)، مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الجيزة، مصر، ط7، مارس 2014.
ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف، المغرب، 1988.
ابن مسايب (أبو عبد الله محمد بن أحمد)، ديوان ابن مسايب، تح: الحفناوي أمقران السحنوني، أسماء سيفاوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
ابن مسايب، ديوان ابن مسايب، تح: محمد بن الحاج الغوثي بخوشة، نشر ابن خلدون، تلمسان، 2001.
ابن مليح السراج القيسي (محمد بن أحمد)، أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب (1630-1633م) تح: محمد الفاسي، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس، المملكة المغربية، 1968.
ابن هطال التلمساني (أحمد)، حملة الباي محمد الكبير على قصور جبل عمور والأغواط، تح: ناصر مجاهد، المطبعة العربية، غرداية، 2010.
ابن هطال التلمساني (أحمد)، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري 1785م، تح: محمد بن عبد الكريم، دار السويدي، ط1، أبو ظبي، الإمارات، 2004.
الإدريسي الحسني الفاسي (يوسف بن عابد)، ملتقط الرحلة من المغرب إلى حضرموت، تح أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، 1988.
الاسحاقي (أبي محمد الشرقي)، رحلة الوزير الإسحاقي، تح: محمد الأندلسي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، ط1، 2017.
الإشبيلي (أبو زكريا يحيى بن العوام)، كتاب الفلاحة، تر: الراهب خوسي أنطونيو بانكيري، مطبعة ريال، مدريد، 1802.
الأغواطي (الحاج ابن الدين)، رحلة الأغواطي في شمالي افريقية والسودان والدرعية، تر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.
البجيرمي (سليمان)، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، التجريد لنفع العبيد، مطبعة الحلبي، 1950.
البرتلي الولاتي (أبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق)، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تح: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
البرتلي الولاتي (الحاج البشير)، أقدم رحلة شنقيطية مدوَّنة: الرحلة المباركة للحاج محمد البشير بن أبي بكر البُرْتُلِي الولاتي إلى الحرمين الشريفين، تح: عمرو عبد العزيز منير، دار بريل للنشر، ليدن، هولندا، 2021.
بفايفر (سيمون)، مذكرات سيمون بفايفر أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
بن العطار (أحمد بن المبارك)، تاريخ بلد قسنطينة، تح: عبد الله حمادي، دار الفائز، قسنطينة، 2011م.
بن الفكون (عبد الكريم)، محدد السنان في نحور إخوان الدخان، تح: أبو عبد الرحمن محمود، منشورات سيرتا، الجزائر، ط1، 2017.

بن الفكون (عبد الكريم)، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.
بن حمادوش الجزائري (عبد الرزاق)، رحلة ابن حمادوش الجزائري، تح: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983.
بن عبد القادر (مسلم)، أنيس الغريب والمسافر، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
البوعبدلي الونشريسي (مولاي العربي بن عطية)، الاستمدادات الربانية في ما من الله علي من بحر الوجدانية، تح: بومدين بوزيد، محمد خاين، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 2015.
بيربروجير (أدريان)، مع الأمير عبد القادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة، تر: أبو القاسم سعد الله، دار عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.
بيرنت (يوهان كارل)، الأمير عبد القادر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2003.
بيليسيي، حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة، دار الأصالة (ط. خ بوزارة المجاهدين)، الجزائر، 2013.
التلمساني (محمد بن رقية)، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق: خير الدين سعيدي، أوراق ثقافية، جيجل، الجزائر، ط1، 2017.
التنيلاني (عبد الرحمن بن إدريس)، رحلات جزائرية رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس التنيلاني إلى الحج، تح: خير الدين شترة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015.
التنيلاني (عبد الرحمن بن إدريس)، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس التنيلاني إلى ثغر الجزائر، تح: خير الدين شترة ودرار عبد الرحمن، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2015.
التواتي (ضيف الله بن محمد بن أب)، رحلتي لزيارة قبر الوالد (1160هـ/1747م)، تح: أحمد أبا الصافي جعفري، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2015.
التوجيني (أبي زيد عبد الرحمن بن عبد الله)، عقد الجمان النفيس في ذكر الأعيان من أشراف غريس، دار الخليل القاسمي، المسيلة، الجزائر، 2005.
تيدنا، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، تر: احميدة عميراوي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.
الجامعي (عبد الرحمن)، مدينة وهران الرباط والتحرير من خلال شرح أرجوزة الحلفاوي التلمساني، تح: العربي بوعمامة وحمدادو بن عمر، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2015.
الجزائري (الأمير عبد القادر)، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير بناني وآخرون، دار الأمة، الجزائر، ط7، 2010.
الجزائري (محمد أبو راس)، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تح: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
الجزائري (محمد باشا)، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، تح: داود بخاري ورابح قادري، دار الوعي، الجزائر، 2012.

الجزائري (محمد باشا)، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، تح: داود بخاري ورابح قادري، دار الوعي، الجزائر، 2012.
الجزائري (محمد باشا)، عقد الأجياد في الصافنات الجياد، مخطوط مكتبة برلين، رقم: 4087.
الجزائري (محمد باشا)، كتاب عقد الأجياد في الصافنات الجياد، بيروت، 1876.
جوزيف بتس (الحاج يوسف)، رحلة جوزيف بتس إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.
الحضيكي (محمد بن أحمد)، الرحلة الحجازية، تح: عبد العالي لمدبر، مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب، ط1، 2011.
خواجه الجزائرلي (حمدان بن عثمان)، إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز عن الوباء، دار الطباعة العامرة، القسطنطينية، 1254هـ/ 1838.
خوجة (حمدان)، المرآة، تر: العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
خوجة (حمدان)، المرآة، تر: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2017.
الدرعي (أحمد بن محمد بن ناصر)، الرحلة الناصرية، تح: عبد الحفيظ ملوكي، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2011.
الدرقاوي (مولاي العربي)، رسائل مولاي العربي الدرقاوي المسماة بشور الهدية في مذهب الصوفية، تح، عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
الراشدي (أحمد بن محمد بن علي بن سحنون)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013.
الزجالي (أبو يحيى)، أمثال العوام في الأندلس، تح: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، المملكة المغربية، 1971.
الزهار أحمد (الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تح: أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009.
الزياني (أبو القاسم)، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تح: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1991.
الزياني (محمد بن يوسف)، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح: المهدي البوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.
ستيفنس (جيمس ويلسون)، الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1785/1797م، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
السكوني (أحمد بن أبي بكر)، تقوية أهل الإيمان مناقب الشيخ سيدي عبد القادر بن محمد ابن سليمان بن أبي سماحة، تح: طواهرية عبد الله، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 1991.
شالر (وليام)، مذكرات وليام شالر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
الشرقي الفاسي (أبي عبد الله محمد بن الطيب)، الرحلة الحجازية، تح: نور الدين شوبد وحسناء بوتوادي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2018.
الشفشاوني (محمد بن عسكر الحسني)، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط3، الرباط، 1977.

الشقراني الراشدي (أحمد بن عبد الرحمن)، القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
شلوصر (فندلين)، قسنطينة أيام أحمد باي، تر: أبو العيد دودو، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
شونبيرغ (أ. ف)، الطب الشعبي الجزائري في بداية الاحتلال، تر: أبو العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، ط. خ، 2009.
الشويهد (عبد الله بن محمد)، قانون أسواق مدينة الجزائر، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
الضعيف الرباطي (محمد بن عبد السلام)، تاريخ الضعيف الرباطي، تح: محمد البوزيدي الشيخي، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007.
الطهطاوي (رفاعة)، التعريبات الشافية لمريد الجغرافية، دار الطباعة الخديوية بولاق مصر، الطبعة الثانية 1254/ هـ 1838.
العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
العنتري (محمد الصالح)، تاريخ قسنطينة، تح: يحيى بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2008.
العياشي (عبد الله بن محمد)، الرحلة العياشية للبقاع الحجازية، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011.
العياشي (عبد الله)، رحلة العياشي الحجية الصغرى الموسومة بتعداد المنازل الحجازية، تح: عبد الله حمادي الإدريسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
فايسات (أوجان)، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517-1837، تر: أحمد سيساوي، دار كنوز يوغرطا، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2019.
فكري (عبد الله باشا)، الفوائد الفكرية للمكاتب المصرية، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط 4، 1893.
فيرو (شارل)، تاريخ جيجلي، تر: عبد الحميد سرحان، الورسم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
القادري (أحمد بن عبد القادر)، نسمة الآس في حجة سيدنا أبي العباس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2020/1441.
كاتكارت (جيمس ليندر)، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
كاربخال (مارمول)، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرين، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، 1984.
كاريت (إرنست)، أبحاث حول الجغرافيا والتجارة في الجزائر الجنوبية (ضمن الاستكشاف العلمي للجزائر خلال أعوام 1840، 1841، 1842)، تر: حمزة الأمين يحياوي، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2016.
كاريت (إرنست)، دراسة الطرق التي يسلكها العرب في الجزء الجنوبي من الجزائر وإيالة تونس (ضمن الاستكشاف العلمي للجزائر خلال أعوام 1840، 1841، 1842)، تر: حمزة الأمين يحياوي، عالم المعرفة، ط. خ، 2016.

كاريت (إرنست)، دراسة بلاد القبائل، ج1، وج2، (ضمن الاستكشاف العلمي للجزائر خلال أعوام 1840، 1841، 1842)، تر: حمزة الأمين يحياوي، عالم المعرفة، ط. خ، 2016.
الكرزازي (محمد بن عبد الكريم)، المناقب المعزية في مآثر الأشياخ الكرزازية، تح: مجدوب موساوي ولد علي، كوكب العلوم، الجزائر، 2019.
مالتسان (هاينريش فون)، ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا، تر: أبو العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.
الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تح: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
المجاجي (عبد الرحمن بن الخروب)، رحلة المجاجي، تح: سعاد آل سيد الشيخ، مركز الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط1، 2017.
المجاجي (عبد الرحمن)، التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج، تح: خالد بوشمة، دار التراث ناشرون، الجزائر، ط1، 2005.
مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، تح: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، 1988.
المديوني (ابن مريم)، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تح: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013.
المزاري (بن عودة)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا، تح: يحيى بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007.
المشرفي (أبو حامد)، ياقوتة النسب الوهاجة وفي ضمنها التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، تح: بن عمر حمدادو، العربي بوعمامة، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2011.
المشرفي الجزائري (عبد القادر)، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر تح: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2017.
المكناسي (محمد بن عبد الوهاب)، رحلة المكناسي، تح: محمد بوكبوط، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2003.
الناصري (أبو راس)، الدرة الأنيقة في شرح العقيقة، تح: أحمد أمين دلاي، CRASC، 2007.
الناصري (أبو راس)، الشقائق النعمانية في شرح الروضة السلوانية، تح، حمدادو بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
الناصري (أبو راس)، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تح: محمد غالم، منشورات CRASC، وهران، 2008.
الناصري (محمد بن عبد السلام)، الرحلة الناصرية الكبرى، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2013.
الناصري الدرعي (محمد بن عبد السلام)، الرحلة الناصرية الصغرى، تح: محسن أخريف، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2019.
هابنسترايت، رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، 2014.
هايدو (فراي ديغو)، تاريخ ملوك الجزائر، تر: أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.

الهلالي السجلماسي (أبي العباس)، التوجه لبيت الله الحرام وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام، تح: محمد بوزيان بنعلي، مطبعة الجسور، وجدة، المملكة المغربية، ط1، 2012.
الورثيلاني (الحسين بن محمد)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بالرحلة الورثلانية، تح: محمد خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2017.
الوزان (حسن)، وصف افريقيا، تر: أحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983.
الونشريسي (أحمد بن يحيى)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقيا والمغرب في فقه النوازل، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.
اليسجني المصعبي (إبراهيم بن بحمان)، رحلة المصعبي (ضمن رحلات إباضية)، تح: يحي بن بهون حاج امحمد، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، ط. خ، 2011.
اليوسي (العياشي بن الحسن)، الرحلة الحجازية لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي، تح: عبد المجيد الخيالي، مطبعة التومي، سلا، 2017.
اليوسي (العياشي بن الحسن)، رحلة اليوسي، تح، أحمد الباهي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، ط1، قرطاج 2018.

جريدة المبشر:

العدد 4، يوم 30 أكتوبر 1847.
العدد 5، يوم 15 نوفمبر 1847.
العدد 9، يوم 16 أوت 1848.
العدد 11، يوم 15 فيفري 1848.
العدد 12، يوم 29 فيفري1848.
العدد 13، يوم 15 مارس 1848.
العدد 15، يوم 15 أفريل 1848.
العدد 16، يوم 30 أفريل 1848.
العدد 17، يوم 15 ماي 1848.
العدد 19، يوم 15جوان 1848.
العدد 20، يوم 30 جوان 1848.
العدد 23، يوم 14 أوت 1848.
العدد 24، يوم 31 أوت 1848.
العدد 25، يوم 16 أوت 1848.
العدد 26، يوم 30 سبتمبر 1848.
العدد 27، يوم 15 أكتوبر 1848.
العدد 28، يوم 30 أكتوبر 1848.
العدد 33، يوم 15 جانفي 1849.
العدد 34، يوم 30 جانفي1849.
العدد 35، يوم 15 فبراير 1849.
العدد 37، يوم 15 مارس 1849.
العدد 38، يوم 30مارس1849.
العدد 40، يوم 30 أفريل .1849.
العدد 41، يوم 15 ماي 1849.
العدد 43، يوم 25 جوان 1849.
العدد 44، يوم 30 جوان 1849.
العدد 49، يوم 15سبتمبر1849.
العدد 50، يوم 30 سبتمبر 1849.
العدد 51، 15 أكتوبر 1849.
العدد 55، يوم 15 ديسمبر 1849.
العدد 64، يوم 30 أفريل 1850.
العدد 66، يوم 30 ماي 1850.
العدد 68، يوم 30 جوان 1850.
العدد 70، يوم 30 يوليه 1850.
العدد 72، يوم 30أوت 1850.
العدد 73، 15 سبتمبر 1850.
العدد 76، 31 أكتوبر 1850.
العدد 78، 30 نوفمبر 1850.
العدد 80، يوم 31ديسمبر1850.
العدد 81، يوم 15جانفي 1851.
العدد 82، يوم 31جانفي 1851.
العدد 83، يوم 15 فيفري1851.
العدد 84، يوم 15 مارس 1851.
العدد 85، يوم 16مارس1851.
العدد 86، يوم 31مارس1851.
العدد 87، يوم 16أفريل 1851.

العدد 88، يوم 1 ماي 1851.
العدد 92، يوم 1جويلية1851.
العدد 99، يوم 16أكتوبر 1851.
العدد 107، يوم 16فيفري 1851.
العدد 111، يوم 15أفريل 1852.
العدد 113، يوم 15 أفريل 1852.
العدد 115، يوم 15جوان 1852.
العدد 118، يوم 1 أوت 1852.
العدد 121، يوم 15 سبتمبر 1852.
العدد 125، يوم 15 نوفمبر 1852.
العدد 130، يوم 3 جانفي 1853.
العدد 133، يوم 15 مارس1853.
العدد 135، يوم 15أفريل 1853.
العدد 149، يوم 15نوفمبر 1853.
العدد 160، يوم 30 أفريل 1854.
العدد 187، يوم 15 جوان 1855.
العدد 188، يوم 30جوان 1855.
العدد 189، 15جويلية 1855.
العدد 197، يوم 15 نوفمبر 1855.

(3) المراجع باللغة العربية:

الأرقش (دلندة)، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، ميدياكوم، 2003.
أفغاني (سعيد)، من حاضر اللغة العربية، دار الفكر، لبنان، 1971.
ألتر (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1989.
الإيبش (أحمد)، معالم دمشق التاريخية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1996.
برنشفيك (روبار)، تاريخ افريقيا في العهد الحفصي، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
بلبروات (بن عتو)، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016م.
بلبروات (بن عتو)، المدينة والريف، دار كوكب العلوم، الجزائر، ط1، 2016.
بلعالم (محمد باي)، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، دار هومة، الجزائر، 2005.
بن اسماعيلي (محمد)، مشايخ خالدون وعلماء عاملون، ط2، مطبعة الكاهنة، البويرة، 1999.
بن أشنهو (ع)، الدولة الجزائرية في 1830، مؤسساتها في عهد الأمير، تر: لعراجي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013.
بن أشنهو (عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.
بن تونس (رشيد محمد الهادي)، نيل المغانم من تاريخ وتقاليد مستغانم، المطبعة العلاوية، مستغانم، ط1، 1998.
بن حموش (مصطفى أحمد)، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000م.
بن حموش (مصطفى)، المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط1، 1999م.
بن داهة (عدة)، معسكر عبر التاريخ، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.

بن عبد الحكم (الجيلاني)، كتاب المرآة الجلية في ضبط ما تفرق من أولاد سيدي يحيى بن صفية، تح: حسين جيلالي بن فرج، دار النعمان، الجزائر، 2018.
بن عبد الرحمن (محمد)، الفلك المشحون بالمعرب والملحون، جوردان، الجزائر، 1906.
بن عمارة (خليفة)، تاريخ الجنوب الغربي الجزائري الأعلى، تر: بوداود عمير، دار القدس العربي، وهران، 2016.
بن فاتح (إبراهيم)، لهجات وتعليم القراءة والخط والتكلم بالعربية الملحونة، مطبعة جوردان، الجزائر، 1904م.
بن نبي (مالك)، وجهة العالم الإسلامي، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط8، 2010.
بوطبل (عبد القادر)، تاريخ مدينة حمو موسى في الماضي والحاضر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
البوعبدلي (المهدي)، الأعمال الكاملة، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013.
بوعزيز (يحيى)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر، الجزائر، ط. خ، 2009.
بوغفالة (ودان)، الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016.
بوكعبر (تقي الدين)، أبحاث وآراء في تاريخ معسكر الفترة الحديثة 1519-1830، ألفا دوك، الجزائر، ط1، 2020.
بيات (فاضل)، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
جوتييه، الصحراء، تر: أحمد كمال يونس، وكالة الصحافة العربية، ناشرون، الجيزة، مصر، 2018.
جوليان (شارل أندري)، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: جمال فاطمي وآخرين، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.
الجيلالي (عبد الرحمن)، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ط8، 2008م.
حاج (صادق محمد)، مليانة ووليها الصالح سيدي أحمد بن يوسف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1964.
حرزلي (محمد يحيى)، وقفات في تاريخ بوسعادة النضالي وذكرى وراء القضبان، المنهل، 2012.
حسين (محمد الخضر) وآخرون، خمس رحلات إلى الجزائر 1904-1932، دار السويدي، أبو ظبي، ط1، 2004.
حشلاف (عبد الله)، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، دار الذاكر والمذكور، البليدة، 2006.
حليمي (عبد القادر علي)، الفضائل المروية في الأعشاب الطبية، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ط. خ، 2015.
حليمي (عبد القادر علي)، جغرافية الجزائر، طبيعية بشرية اقتصادية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ط1، 1968.
حليمي (عبد القادر علي)، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ط. خ، 2015.

حمادي الإدريسي (عبد الله)، الاستبصار في تاريخ بشار وما جاورها من الأمصار، كوكب العلوم، الجزائر، ط1، 2019.
حمادي الإدريسي (عبد الله)، زاوية سيدي أحمد بن موسى الساوري، كوكب العلوم، الجزائر، 2019.
حمادي الإدريسي (عبد الله)، قاعدة المغرب الأقصى قبل فاس سجلماسة ووريثتها تافيلالت تاريخا وأمجادا وجهادا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2016.
حمور (عرفان محمد)، مواسم العرب الكبرى: تاريخ المواسم العامة في بلاد العرب والقواعد التي قامت عليها وأشهر أخبارها وآثارها، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
حمور (عرفان محمد)، مواسم العرب، المواسم الثقافية والتجارية والدينية والطبيعية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
خنوف (علي)، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، منشورات الأنيس، الجزائر، ط3، 2011.
دحماني (سعيد)، عنابة فن وثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية (الجزائر)، 1983.
دراج (محمد)، الجزائر في المصادر العثمانية، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
الدراجي (بوزيان)، عبد الرحمن الأخضري العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، نشر بلاد، ط2، 2009.
دوتي (ادموند)، الصلحاء مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن 19م، تر: محمد ناجي بن عمر، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014.
دودو (أبو العيد)، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
ديسبارمي (جوزيف)، كتاب الفوائد في العوائد والقواعد والعقائد، مطبعة السيد موقان، البليدة، 1905.
الديسي (محمد بن عبد الرحمن)، تحفة الأفاضل في ترجمة سيدي نائل، تح: محمد بسكر، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، ط1، 2016.
رانسي (إدريس)، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية، بين الإجارة والإغارة 1830-1881، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 2016.
الزاهي (نور الدين)، المقدس والمجتمع، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011.
الزبيري (محمد العربي)، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
زيدين (قاسيمي)، قيادة سيباو (تاريخ منطقة القبائل في العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي) دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2009.
سبنسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.
سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.
سعد الله (أبو القاسم)، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.

سعد الله (أبو القاسم)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، ط. خ، 2011.
سعد الله (فوزي)، الشتات الأندلسي في الجزائر والعالم، دار قرطبة، الجزائر، 2016.
سعد الله (فوزي)، يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2004.
سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
سعيدوني (ناصر الدين)، أعمال الندوة العلمية الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19م، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014
سعيدوني (ناصر الدين)، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
سعيدوني (ناصر الدين)، الشرق الجزائري، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
سعيدوني (ناصر الدين)، الصحراء الجزائرية من خلال التقارير الفرنسية، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2019.
سعيدوني (ناصر الدين)، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي في أواخر العهد العثماني 1792-1830م، دار البصائر الجديدة، ط3، الجزائر، 2014.
سعيدوني (ناصر الدين)، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات أندلسية، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
سعيدوني (ناصر الدين)، ورقات جزائرية، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.
السوسي (مختار)، المعسول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة 2014.
السويدي (محمد)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
شرف الدين (انعام محمد سالم)، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية، 1711-1835م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1998.
شويتام (أرزقي)، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.
الصوالح محمد ولد معمر، الكتاب المكمل للتلميذ الموءمل في تكلم العربية المغربية، ويتضمن أعياد الوطنيين وشرعهم وعوائدهم ولغتهم من الشرق إلى الغرب، مطبعة جوردان، الجزائر 1914م.
عباد (صالح)، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، ط3، 2011.
عبد القادر حليمي، من الأطلس المتيجي سكان وادي أربعطاش، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ط. خ، 2015م.
العتيبي(ضرار) وزملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2018.
العربي (إسماعيل)، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

علاوي (محمد الطاهر)، العالم الرباني أبو مدين شعيب التلمساني، دار الأمة، الجزائر، 2011.
علي (جواد)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط4، 2001.
العوامر (إبراهيم محمد الساسي)، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تح: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
فراد (محمد أرزقي)، المجتمع الزواوي في ظل العرف والثقافة الإسلامية 1749-1949، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 2015.
فلنزي (لوسات)، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830، تر: حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994م،
فواتيح (ميلود أحمد)، كتاب أحوال قلعة بني راشد"، منشورات الأديب (وهران) سنة 2016.
الفوال (صلاح مصطفى)، علم الاجتماع البدوي التأصيل النظري، دار الغريب، القاهرة، 2002م
فوزي العبادي (هاشم) والطائي (يوسف حجيم)، التعليم الجامعي من مفهوم إداري، قراءات وبحوث، دار اليازوري العلمية، 2011.
فيرون (ريمون)، الصحراء الكبرى، تر: جمال الدين الدناصوري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1963.
قاضي (محمد)، الكنز المكنون في الشعر الملحون، تقديم أمين دلاي، منشورات كراسك 2007.
قشاعي (فلة)، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837م، القافلة للنشر والتوزيع، 2016م، ص 44.
كنبيب (محمد)، تاريخ يهود البوادي والمدن المغربية الصغرى ملاحظات عامة، ندوة مدينة أبي الجعد، الذاكرة والمستقبل، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 1995.
كولونا (فاني)، آيات الصمود الثوابت والمتغيرات الدينية في الجزائر المعاصرة، تر: لطيف فرج، دار العالم الثالث، 2006.
لقبال (موسى)، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
مجموعة من المؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2012.
مجموعة من المؤلفين، المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل - مقاومة الحاج موسى بن الحسن المدني الدرقاوي، الجلفة أنفو، ط1، 2017.
مجموعة مؤلفين، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
المحاسب (جمال)، علم الاجتماع الريفي، دار اليقظة، دمشق، سوريا، 1955.
محمود فرج (فرج)، إقليم توات خلال القرنين 18 و19م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977.
المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، تونس، 1931.
المدني أحمد (توفيق)، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، مطبعة الشريف، تونس، 1948،

المدني أحمد (توفيق)، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، دار البصائر، الجزائر، 2009.
مرتاض (عبد الملك)، الأمثال الشعبية الجزائرية، تحليل لمجموعة من الأمثال الزراعية والاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2014م.
مرتاض (عبد الملك)، في الأمثال الزراعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
مروش (المنور)، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار، والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
مروش (المنور)، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع، الجزء الثاني، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
مزيان (عبد المجيد)، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
معاشي (جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
مفتاح (عبد الباقي)، أضواء على الشيخ أحمد التجاني وأتباعه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
مفتاح (عبد الباقي)، أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
المنوني (محمد)، ركب الحاج المغربي، معهد مولاي الحسن، مطبعة المخزن، تطوان، 1953.
موساوي ولد علي (مجدوب)، عبد القادر بن محمد الولي الصالح حياته وآثاره، كوكب العلوم، الجزائر، 2019.
الميلي (مبارك)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 2004.
الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر ومحمد الناصري، 1956م، دار الكتاب، الدار البيضاء.
النعمي (سعيد)، مقاومة أولاد عامر للاحتلال الفرنسي، دار الخلدونية، الجزائر، 2019.
نور الدين (عبد القادر)، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، 2007.
هارون (علي أحمد)، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000.
الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830-1960م، تر: جوزف عبد الله، دار الحداثة، بيروت لبنان، ط1، 1983.
وصفي (زكريا)، زراعة المحاصيل الحقلية، دار رسلان، دمشق، 2015.
ولد السالم (حماه الله)، الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
ياسين (كمال بن صادق)، أحكام الحشرات في الفقه الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض (السعودية) ط1، 2007.

(4) رسائل وأطاريح:

إيلال (نور الدين)، إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900) أطروحة دكتوراه، إشراف: شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014/2013.

إيلال (نور الدين)، قانون السيناتوس كونسلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914) رسالة ماجستير، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر، 2006-2007.
بحري (أحمد)، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900م، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف: محمد بن معمر، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012-2013.
بعلي (سعيد)، الحياة الجماعية وأماكن التعايش الاجتماعي ضمن فضاءات التبادل والتفاوض في الأسواق الأسبوعية، أطروحة دكتوراه، إشراف: سيكوك قويدر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، 2017-2018.
بلخوص (الدراجي)، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16-17م (10-11هـ)، رسالة ماجستير، إشراف: مختار حساني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012.
بن صحراوي (كمال)، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، إشراف: دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013.
بوحفص (بولنوار)، نوازل ابن الفكون القسنطيني المالكي، دراسة وتحقيق من الأكرية إلى منتصف الحبس، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي ميهوبي، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الدراسية: 2018-2019.
بوشيبة (فايزة)، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073-1245هـ / 1662-1830م، رسالة ماجستير، إشراف: عمر بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005.
بوعزيز (جهيدة)، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير، إشراف: جميلة معاشي، قسم التاريخ جامعة قسنطينة 2، 2011-2012م.
بوكعبر (تقي الدين)، تلخيص الجمان من حياة الحيوان لمحمد المصطفى بن زرفة الدحاوي المعسكري دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه، إشراف: دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، 2019-2020.
بوكعبر (تقي الدين)، دراسة وتحقيق مخطوط للعربي المشرفي في الرد على أبي راس الناصر في قضية نسب أسرة المشارفة، رسالة ماجستير، جامعة وهران، إشراف: دحو فغرور، السنة الجامعية 2013-2014.
بولحبال (رياض)، أخبار بلد قسنطينة وحكامها لمؤلف مجهول (دراسة وتحقيق) رسالة ماجستير، إشراف: إسماعيل سامعي، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010م.
حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
دحماني (توفيق)، الضرائب في الجزائر 1792-1865م دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: عمار بن خروف، 2007-2008م.

دحماني (توفيق)، النظام الضريبي في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1779-1830م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: عمار بن خروف، 2003-2004.
درباس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه الحلقة الثالثة، إشراف مولاي بلحميسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990.
درويش (شريف)، التغير الاجتماعي في الريف الجزائري تغير علاقة الانسان بالأرض وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية في ولاية المدية، رسالة ماجستير، إشراف: علي مزيغي كمال، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989-1990.
راس مال (عبد العزيز)، البداوة والمجتمعات المستحدثة دراسة سوسيو-أنثروبولوجية حول قبيلة المجاذبة بالجنوب الوهراني، أطروحة دكتوراه، إشراف: محمد السويدي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1986.
سلطانة (عابد)، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011.
شافو (رضوان)، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: تلمساني بن يوسف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011-2012.
شويتام (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.
العزيزي (محمد الحبيب)، ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث: المحلة التونسية أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: عائشة غطاس، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006-2007.
غطاس (عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بلحميسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.
فتيسي (نادية)، أوضاع الجزائر من عهد محمد بن عثمان باشا إلى غاية عهد حسين باشا، أطروحة دكتوراه، إشراف صالح فركوس، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017-2018.
فوزي (مجمج)، حياة الترحال بين الاستمرار والزوال، دراسة أنثروبولوجية حول نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل منطقة عين عبيد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأنثربولوجية، إشراف: حسني بوكرزازة، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
قوراري (عيسى)، قبيلة حميان من القرن 5-8هـ، أطروحة دكتوراه، إشراف: حاجيات عبد الحميد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006.
قيداري (قويدر)، كعبة الطائفين وبهجة العاكفين في الكلام على قصيدة حزب العارفين (ج1) لمحمد بن سليمان الصائم التلمساني الملقب بالجازولي، تقديم وتحقيق، أطروحة دكتوراه، إشراف: شايف عكاشة، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013م

كريمي (خديجة)، أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر وأهل يسر 1830-1872، ماجستير، اشراف جمال قنان، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006.
لكحل (الشيخ)، مقاومة منطقة متليلي الشعانبة الاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين 1851-1908م، إشراف، محمد الزين، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، 2017/2018.
معاشي (جميلة)، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: كمال فيلالي، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
موساوي القشاعي (فلة)، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004.
هرباش (زاجية)، الوضع الاقتصادي في إقليم توات من خلال مخطوط الغنية في القرنين 12 و13 هـ 18 و19م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: بن نعمية عبد المجيد، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012.
الواليش (فتيحة)، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بلحميسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993-1994.
الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2.
الصغاني (الحسن بن محمد)، الشوارد ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تح: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983.
الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
مجموعة من المؤلفين، معلمة المغرب، مطابع سلا، 1998.

(5) المقالات باللغة العربية:

بوركبة (محمد): **جوانب من مخطوط قلعة بني راشد للشيخ أبي عمر بن عثمان القلعي**، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 1، العدد 1.
دي إيبالثا (ميكيل)، **الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى**، ترجمة جمال عبد الرحمن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.
دي ايبالزا (ميكال)، **حول ثلاثة أحداث غير معروفة من العلاقات التاريخية بين عنابة واسبانيا**، تر: عبد الحميد حاجيات، مجلة الأصالة، العدد 34-35، ص 117، ميكيل دي إيبالثا، الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى، ترجمة جمال عبد الرحمن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.
عليش (حبيبة)، **الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في بايلك التيطري أثناء العهد العثماني**، مجلة تاريخ المغرب العربي، القسم 3، العدد 6.
العيفة (الحاج): "**دراسة لمخطوط قلعة بني راشد**" المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد 10، العدد 4، سنة 2013.

غنام ثابت (يوسف أفندي)، **الأسلحة النارية في الشرق**، مجلة المشرق، السنة 3، العدد 19، 1 تشرين الأول سنة 1900.
المومني (مختار)، **الفلاحة في أمثالنا العامية**، الإتحاف مجلة ثقافية جامعة، اللجنة الثقافية الجهوية بسليانة، تونس، العدد: 143-144، السنة: 20 (جانفي-فيفري 2004).

(6) القواميس والمعاجم والموسوعات

ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992.
ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984.
ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، 1414هـ.
أبو منصور الهروي، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
أحمد بن فارس القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.
الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م.
الحسن بن محمد الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، (حرف الفاء) تح: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1981.
حلاق (حسان)، صباغ (عباس)، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
دُوزِي (رينهارت بيتر آن)، تكملة المعاجم العربية، تر: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، 1982م.
الزبيدي (مرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.

(7) المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

Aperçu historique, statistique et topographique sur l’état d’Alger à l’usage
B. O. G. G. A (1867).
Barbier, (Jean), ***Itinéraire historique et descriptif de l ' Algérie, avec un vocabulaire français-arabe des mots les plus usités et un résumé historique des guerres d'Afrique****, L. Hachette (Paris), 1855.*
Basset (René), Les dictons satiriques attribués à Sidi Ahmed ben Yousof, Imprimerie nationale, 1890, Paris.
Baudicour (Louis de), ***La guerre et le gouvernement de l'Algérie****, Sagnier et Bray, (Paris) 1853.*
Baudicour (Louis de), ***La colonisation de l'Algérie*** *: ses éléments, J. Lecoffre, 1856.*
Belhamissi (Moulay): ***Histoire de la marine Algérienne****, (1516-1830),2e édition, ENAL, Alger, 19.*

Berbrugger (A), ***Algérie historique, pittoresque et monumentale, province d'Alger****, ENAG, Alger, 2018.*
Bernard (A.) et Lacroix (N.): ***L'évolution du nomadisme en Algérie****, Jourdan, Challamel, 1906, Alger.*
Bernard (Augustin), ***Enquête sur l'habitation rurale des indigènes de l'Algérie*** *: faite par ordre de M. le Gouverneur Général, Imprimerie orientale Fontana frères, 1921.*
Berthezène (Baron p. de), ***Dix-huit mois à Alger, ou récit des événemens qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830 jusqu'à la fin de décembre 1831****, imp. Ricard, 1834.*
Boutin (V.), ***Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger****, publier par: Esquer Gabriel, librairie ancienne honoré champion, Paris, 1927.*
Bresnie (Louis-Jacques), ***Chrestomathie arabe****, Bastide, (Alger), 1857.*
Budin (Jacques), ***Colonisation, acculturation et résistances : la région de Bône (Annaba, Algérie) de 1832 à 1914*** *(Thèse de doctorat en Histoire).*
Bussy (Pierre Genty de), ***De l'établissement des Français, dans la Régence d'Alger****, TII, Firmin Didot Frères, (Paris) 1839*
Carette (E), ***Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques****, Imp. Du Roi, Paris 1844.*
Carette (E), ***études sur la kabilie****, Impr. nationale, 1849.*
Carette (E), ***Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale****, Impr. royale, Paris.*
carrey (Emile), ***Récits de Kabylie****: campagne de 1857, Lévy, Alger, 1858.*
Castries (Henry de), ***Les gnomes de Sidi Abd er-Rahman el-Medjedoub****, Ernest Leroux, Paris, 1896.*
Clamageran (Jean Jules), L'Algérie, impressions de voyage (17 mars-4juin 1873; 14-29 avril 1881) suivies d'une étude sur les institutions kabyles et la colonisation, G. Baillière, Paris, 1874.
Clauzel (Bertrand), ***Observations du Général Clauzel sur quelques actes de son commandement à Alger****, Paris, A.-J. Dénain. 1831.*
D'ESTRY (S): Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Admame et Cie, ed. Tours 1845.
Daudet (A) ، Loti (P), ***L' Algérie artistique et pittoresque****, J. Gervais - Courtellemont et Cie, Editeurs d'Art, Alger, 1892.*

*Daumas (Eugène)، **Les chevaux du Sahara et les mœurs du désert**, ، M. Lévy frères, 1864.*
*Daumas (Eugène), **Le grand désert itinéraire d'une carovane du Sahara au pays des négres (Royaume de Haoussa)**, Michel Lévy frères (paris), 1860.*
*Daumas (Eugène), **Le grand désert**, Imprimerie et librairie centrales de N. Chaix, 1848.*
*Daumas (Eugène), **Le Sahara Algérien** : études géographiques, statistiques et historiques.*
*Daumas (Eugène), **Mœurs et coutumes de l'Algérie : Tell, Kabylie, Sahara**, Hachette, 1858.*
*de Castries (Henry), **Les gnomes de Sidi Abd er-Rahman el-Medjedoub**, Ernest Leroux, Paris, 1896.*
*de Haëdo Diego, **Histoire des Rois d'Alger**. Traduite et annotée par de Grammont Henri-Delmas. Éd. Bouchène.*
*de Haëdo, (Diego). **Topographie et Histoire générale d'Alger**. traduction de Monnereau, Berbrugger Adrien. Éditions Bouchène, 1998.*
*de Tassy (Laugier), **Histoire du royaume d'Alger**, Piltan, 1830.*
*Delavigne (P), Mac-Carthy (O), **Chemin de Fer de l'Algérie par la ligne centrale du Tell**, Im Dubos frères (Alger) 1854.*
*Delphin (Gaëtan) ،**Recueil de textes pour l'étude de l'arabe parlé (جامع اللطايف وكنز الخرايف)**، E. Leroux, 1891, (PARIS).*
*Dépôt de la guerre (France), **Aperçu historique, statistique**, **et topographique sur l'état d'Alger**, C. Picquet, 1830.*
*Devoulex (Albert), **Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**, impr. du Gouvernement, Alger, 1853.*
*Doutté (Edmond), & Gautier (E.-F), **Enquête sur la dispersion de la langue berbère en Algérie, faite par ordre de M. le gouverneur général**, A. Jourdan, 1913.*
*Dozy (Reinhart Pieter Anne), **Supplément aux dictionnaires Arabes**, E.J. Brill (LEYDE), 1881.*
*Duveyrier (Henri) ،**Exploration du Sahara: Les Touâreg du nord**, Challamel aîné, 1864.*
*Élie de La Primaudaie (F), **Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la Conquête Française**, C. Lahure et cie, 1861.*

*Esquer (Gabriel), c***ollection de documents inédits sur l'histoire de l'Algérie après 1830***, librairie ancienne honoré champion (paris) 1927.*
Esterhazy (W), ***De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger****, C. Gosselin, 1840.*
Féraud (Charles), ***Histoire de Bougie****, Éditions Bouchène, Saint-Denis, France, 2001.*
*Féraud (Charles****), Histoire des villes de la province de Constantine : Sétif, Bordj-Bou-Arreridj, Msila, Boussaâda****, Challamel, 1872.*
Féraud (Charles), ***Histoire Des Villes de la Province de Constantine, Gigelli****, Arnolet, Constantine, 1870.*
Féraud (Charles), ***Histoire Des Villes de la Province de Constantine****,* ***La Calle****, V. Aillaud (Alger) 1877.*
Féraud (Charles), ***Notice historique sur la tribu des Oulad-Abden-Nour****, Alessi et Arnolet, (CONSTANTINE) 1864.*
Gaillard (Marie), ***Sur Alger****, Imp. de Boniez-Lambert, 1837.*
Garrot (Henri), ***Histoire générale de l'Algérie****, Impr. P. Crescenzo, Alger, 1910.*
Gauthier (A), ***l'Algérie: décolonisation- socialisme industrialisation-géographie économique****, Bréal, 1976.*
Gérard (Jules), ***L'Afrique du Nord : description, histoire, armée, populations, administration et colonisation, chasses, le Maroc****, E. Dentu, Paris, 1860. .*
Gourgeot (F), ***Situation politique de l'Algérie****, Challamel Ainé, 1881.*
Gouvernement Générale de l'Algérie, ***L'Enseignement de l'Apiculture Rationelle en Algérie****, Imprimerie Orientale Fontana Frères & Cie., 1910.*
*Grammont (H. D. de) ،****Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)****, E. Leroux, Paris, 1887.*
Gsell (Stéphane), ***Vieilles exploitations minières dans l'Afrique du Nord****, Hesperis, 1928.*
Guyon (Jean Louis Geneviève)، ***Histoire chronologique des épidemies du Nord de l'Afrique****, Imprimerie du gouvernement Alger, (1855).*
Hanoteau (A) et Letourneux (A), ***La Kabylie et les coutumes Kabyles****, Imprimerie impériale, 1873, Paris, T. 2.*
*Houdas (Octave Victor) ،****Chrestomathie maghrébine****, E. Leroux, 1891, (paris).*
Houdas(Octave Victor) et Delphin (G), ***Recueil de lettres arabes manuscrites****, A. Jourdan (Alger) deuxiéme édition, 1891.*

*KADDACHE (Mahfoud), **L'Algérie durant la période ottomane**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1992.*
*Khoja (Hamdan-Ben-Othman); **Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, intitulé en arabe : "Le Miroir"**, Traduit de l'arabe par H. D. Imprimerie de Goetschy Fils et Compagnie (PARIS), 1833.*
*Künckel d'Herculais (Jules), **Invasions des acridiens vulgo sauterelles en Algérie**, Alger-Mustapha, 1893.*
*Lambert (L'abbé Edmond), **A travers l'Algérie, histoire, mœurs et légendes des Arabes**, R. Haton, 1884.*
*Laoust (E), **Étude sur le dialecte berbère de Chenoua, comparé avec ceux des Beni-Menacer et des Beni-Salah**, E. Leroux, 1912, (Paris).*
*Laoust (E)**, Étude sur le dialecte berbère de Chenoua, comparé avec ceux des Beni-Menacer et des Beni-Salah**, E. Leroux, 1912, (Paris).*
*LAPENE (Edouard), **Vingt-six mois à Bougie**, Présentation de Camille LACOSTE-DUJARDIN et Nedjma ABDELFETTAH-LALMI, Editions Bouchène, Paris, 2002.*
*LAPÈNE (M), **Tableau historique de la province d'Oran**, IMPRIMEUR DE L'ACADEMIE (1842).*
*Larfeuil (M. de), **Guide du colon en Algérie, et description des productions de ce beau pays**, Dentu et Garnier (Paris), 1848.*
*Lavion (H), **L'Algérie musulmane dans le passé, le présent et l'avenir**, A. Challamel (Paris).*
*Lefebvre (Henri), **Les forêts de l'Algérie**, Giralt, imprimeur-photograveur, Alger, 1900.*
*Lehuraux (Léon), **Le nomadisme et la colonisation dans les hauts plateaux de l'Algérie**, Éd. du Comité de l'Afrique Française, 1931.*
*Léon Fey (Henri): **Histoire d'Oran avant pendant et, après la domination espagnole,** Typographie Adolphe Ferrier éditeur, Oran, 1858.*
*Lessore (Émile-Aubert), **Voyage pittoresque dans la régence d'Alger**, Ch. Motte, paris, 1835.*
*Mac Carthy (Oscar L. A), **Géographie physique, économique et politique de l'Algérie**, Dubos frères, 1858.*
*Marcel Devic (L), **Dictionnaire étymologique des mots français d'origine orientale**, Imprimerie nationale, (PARIS) 1876*
*Marchika (J), **le peste en Afrique septentrionale : Histoire de la peste en Algérie de 1363a1830, Alger**, Julien Charbonnel, 1927.*
*Masqueray (Emile), **Souvenirs et visions d'Afrique**, E. Dentu, 1894.*

Mauroy (P), ***Précis de l'histoire et du commerce de l'Afrique septentrionale depuis les temps anciens jusqu'aux temps modernes****, Ledoyen, 1852.*
Mauroy(P), ***Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale dans l'antiquité, le moyen-âge et les temps modernes: comparé au commerce des Arabes de nos jours: ouvrage faisant suite à La question d'Alger en 1844****, Au comptoir des imprimeurs-unis, 1845, (Paris).*
Mercier (E), ***Histoire de Constantine****, J. Marle et F. Biron, 1903.*
Mercier (Ernest), La Propriété foncière musulmane en Algérie, AD. Jourdan, Alger, 1898.
*Mohammed Ben Cheneb**, Itinéraire de Tlemcen à la Mekke**, Jourdan, Alger, 1901.*
Moll(Louis)، ***Colonisation et agriculture de l'Algérie, Librairie Agricole de la Maison Rustique****, 1843.*
Nil Robin, (Joseph). ***La Grande Kabylie sous le régime Turc****. Éditions Bouchène, 1998.*
Nouschi (André), ***Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises****, Éditions Bouchène, 2013.*
Pagé (C), ***La coutellerie depuis l'origine jusqu'à nos jours****, Impr. H. Rivière, Châtellerault, 1896.*
Pananti, ***Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuele cette Régence, les rapports des états Barbaresques avec les puissances Chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de es subjuguer****, Imprimerie le Normand, Paris, 1820.*
Pellissier de Reynaud (E), ***Annales Algériennes****, ALGER, LIBRAIRIE BASTIDE, 1854.*
Peyssonnel et Desfontaines; ***Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger. Fragmens d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, fait de 1783 à 1786****; publ. par M. Dureau de La Malle, Librairie de Gide, 1838.*
PIESSE (Louis), ***Collection des Guides-Joanne. Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie, comprenant le Tell et le Sahara****, etc, Hachette,(Paris), 1862.*
Piesse (Louis), ***Itinéraire de l'Algérie, de la Tunisie et de Tanger****, Hachette,(Paris), 1882.*
Piesse (Louis), ***Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie comprenant le Tell et le Sahara****, Hachette, 1862.*

*Poiret (Jean-Louis-Marie), **Voyage en Barbarie**, chez J. B. F. Née de la Rochelle, 1789.*
*Pouyanne (M), **La propriété foncière en Algérie**, Jourdan, 1900.*
Pouyanne (M.) , La propriété foncière en Algérie, Jourdan, Alger, 1900.
*Ricard (Prosper), **Les arts et industries indigènes du Nord de l'Afrique**, Imprimerie Musnicipale, 1918, Fés.*
*Robert (Achille), **L'Arabe tel qu'll est: études algériennes & tunisiennes**, Impr. J. Angelini, 1900.*
*Rozet (Claude-Antoine), **Voyage dans la régence d'Alger**, Arthus Bertrand, 1833.*
*Saladin (Jean Huber), **Lettre sur la colonisation des possessions Francaises dans le nord de l'Afrique**, Imprimerie de Labor et Ramboz, 1837.*
*Sari (Djilali), **Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale**: **Nédroma, Mazouna, Kalâa**, Société nationale d'édition et de diffusion, 1978.*
*Shaler (W), **Esquisse de l'état d'Alger considéré sous les rapports politique, historique et civil**: Tra. M. X. Bianchi, Librairie Ladvocat, 1830.*
*Shaw (Dr), **Voyage dans la régence d'Alger**, Tra. J. Mac Carthy, Chez Marlin, Paris, 1830.*
T. S. E. F. A (1839).
T. S. E. F. A (1840).
T. S. E. F. A (1842-1843).
T. S. E. F. A (1855).
T. S. E. F. A, (1838).
T. S. E. F. A, (1843-1844).
T. S. E. F. A, (1852-1854).
T. S. E. F. A. (1854-1855)
*Thomassy (Raymond), **Le Maroc et ses caravanes**, ou: Relations de la France avec cet empire, Firm. Didot,(paris) 1845.*
*Tinthoin (R), **Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830 à 1885** : b étude de géographie et d'histoire coloniales, Fouque,(Oran), Fouque, 1947.*
*Turlin(Alfred) ،F. Accardo ،G. B. M. Flamand, **Le pays du mouton**, imp. de Giratt, 1893.*

*Urbain (I), **Notice sur l'ancienne Province de Titteri**, T. S. E. F. A (1843-1844). (Paris), 1845.*
*Venture de Paradis (J. M), **Alger au XVIIIe siècle**; édité par E. Fagnan, Alger.*
Vilmorin-Andrieux, Les meilleurs blés, Paris, 1880.
*Warnier (Auguste) ،**L'Algérie devant le Sénat**, Dubuisson, 1863.*
*Yacono (X). **Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell algérois (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou)**, Paris, Larose, 1953.*
*Yacono (X.), **La colonisation des plaines du Chélif**, Impr. E. Imbert, 1955.*
*Yacono, (X), **Histoire de l'Algérie** : de la fin de la Régence turque à l'insurrection de 1954 Editions de l'Atlanthrope, 1993, Versailles, 1993.*

(8) المقالات باللغة الفرنسية:

Berbrugger (Adrien), ITINÉRAIRES ARCHÉOLOGIQUES EN TUNISIE, R. A. A 1857, N1.
*Bresnier (Louis**), Expédition de Chellala par le Bey Mohamed el Kebir**, R. A, T. 04, N 21, A. 1860.*
*CAPOT-REY (R), **La migration des Saïd Atba ou « La Zénétie ressuscitée»,** R. A. N: 85, A: 1941.*
*COUR (A) : **Constantine en 1802 d'après une chanson populaire du cheikh Belqâsem Er-Rahmouni El-Haddad**, R. A, V60, A 1919.*
*de Paradis (Venture), **Alger au XVIIIe siècle**, R. A. N39, A 1895.*
*DELPECH, **Résumé historique sur le soulèvement des Derkaoua dans la province d'Oran**, R. A. N 18 (1874), P 51.*
*Emerit (Marcel), **Les aventures de Thédenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIIIe siècle), (Mémoires de Thédenat),** R. A. T92. A 1948.*
*FEDERMANN (H), AUCAPITAINE (B), **Notices sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri**, N° 63, 1867.*
FEDERMANN (H.) et Baron AUCAPITAINE : Notice sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri, R. A, V. 9, A 1865.
*Féraud (Charles), **Exploitation des forets de la Karasta**, R. A, A13, N73, (1869).*
*Féraud (Charles), **Les Mokrani, Seigneurs de la Medjana, Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de***

***Constantine**, V 15 -année 1871-1872, L. Arnolet, libraire éditeur, Constantine.*
*Féraud (Charles), **Note historique sur la province de Constantine**, R. A, N 22, A 1878.*
*G. Camps, « **Araire** », Encyclopédie berbère, EDISUD, ix-en-Provence, France, 1989.*
*Guin (L), **Notice sur la famille des Robrini de Cherchell**, R. A, A 17/1873.*
*Hebenstreit (Jean Ernest**), voyage a Alger, Tunis et Tripoli,** Nouvelles annales des voyages, A 1830, T 46.*
*L'Afrique, **le marabout ben** chaa. (Mœurs arabes.) N 36, du 22 au26 février 1845.*
*Marcel (J. J), **tableau statistique des principales tribus du territoire de la province d'Oran**, J. A, juillet 1835.*
*PATORNI (F.): **Délibération de l'année 1749 dans la grande Kabylie**, R. A. N 39, A 1895.*
R. A, A 1948, N 92.
*ROBIN: « **Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie** », in R.A. N°17, Alger 1873.*
*SACERDOTI (A.): « **La mission à Alger du Consul de Venise Nicolas Rosalem (1753-1759)** », In. R.A: No 96, Année 1952.*
*Servier (J). **Les rites du labour en Algérie. In: Journal de la Société des Africanistes**, 1951, tome 21, fascicule 2.*
*SIDOUN (M): **Chants sur la chasse au faucon attribués à Sid El Hadj Aïssa, Chérif de Laghouat**. R. A, V. 52, A. 1908.*

فهرس الأعلام والأماكن

﴿حرف الألف﴾

﴿حرف الباء﴾

﴿حرف النون﴾

﴿حرف الهاء﴾

﴿حرف الواو﴾

﴿حرف الياء﴾

﴿حرف النون﴾

﴿حرف الياء﴾

الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)

الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)

ملخص الأطروحة:

تتناول هذه الأطروحة الواقع الاقتصادي للأرياف الجزائرية خلال فترة حكم الدايات (1671-1830)، والتي شهدت تنوعا ملفتا في الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتربية مواشي وصيد وصناعة وتجارة، هذه الأنشطة التي أدت إلى خلق ديناميكية اقتصادية إيجابية، من حيث تنوع الإنتاج والوسائل والأساليب، فقد كان كل نشاط عاملا لقيام نشاط آخر في إطار مجهود اقتصادي تكاملي.

كما مثَّلت الأسواق الأسبوعية والموسمية خلال هذه الفترة، أهم مظهر من مظاهر الحراك الاقتصادي في الريف الجزائري، حيث كانت تشهد أكبر حركة للحبوب في موسم الصيف، الأمر الذي كان يعكس مظهرا من مظاهر التكامل بين الشمال والجنوب، واعتبرت هذه الأسواق فرصة من أجل التأكيد على تبعية الصحراء للمنطقة التلية، والتي كانت تستغلها السلطة العثمانية في فرض سلطتها على قبائل البدو الرحل، كما استغلت السوق الأسبوعي لإخضاع القبائل الممتنعة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد ريفي، بدو رحَّل، سوق، ضرائب، بايلك، ركب، مواسم، تجارة داخلية، قافلة، المحلة، صنائع.

Abstract:

This thesis deals with the economic reality of the Algerian countryside during the period of the rule of the Deys (1671-1830), where it witnessed a remarkable diversification in economic activities such as agriculture, livestock breeding, hunting, industry and trade. Each activity was a factor for the establishment of another activity within the framework of an integrated economic effort.

The weekly and seasonal markets during this period also represented the most important manifestation of the economic movement in the Algerian countryside, where it was witnessing the largest movement of grain in the summer season, which reflected a manifestation of integration between the North and the South. These markets were considered an opportunity to emphasize the subordination of The desert was a hilly area, which was used by the Ottoman authority to impose its authority on the nomadic tribes, as well as the weekly market to subdue the rebellious tribes.

Keywords: Rural economy, nomads, market, suq, taxes, beylik, rakb, seasons, internal trade, caravan, mehala, trades.

ملخص الأطروحة:

تتناول هذه الأطروحة الواقع الاقتصادي للأرياف الجزائرية خلال فترة حكم الدايات (1671-1830)، والتي شهدت تنوعا ملفتا في الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتربية مواشي وصيد وصناعة وتجارة، هذه الأنشطة التي أدت إلى خلق ديناميكية اقتصادية إيجابية، من حيث تنوع الإنتاج والوسائل والأساليب، فقد كان كل نشاط عاملا لقيام نشاط آخر في إطار مجهود اقتصادي تكاملي.

كما مثَّلت الأسواق الأسبوعية والموسمية خلال هذه الفترة، أهم مظهر من مظاهر الحراك الاقتصادي في الريف الجزائري، حيث كانت تشهد أكبر حركة للحبوب في موسم الصيف، الأمر الذي كان يعكس مظهرا من مظاهر التكامل بين الشمال والجنوب، واعتبرت هذه الأسواق فرصة من أجل التأكيد على تبعية الصحراء للمنطقة التلية، والتي كانت تستغلها السلطة العثمانية في فرض سلطتها على قبائل البدو الرحل، كما استغلت السوق الأسبوعي لإخضاع القبائل الممتنعة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد ريفي؛ بدو رحَّل؛ سوق؛ ضرائب؛ بايلك؛ ركب؛ مواسم؛ تجارة داخلية؛ قافلة؛ المحلة؛ صنائع.

تاريخ المناقشة : 2022/07/12

بتقدير : مشرف جدا

ملخص الأطروحة:

تتناول هذه الأطروحة الواقع الاقتصادي للأرياف الجزائرية خلال فترة حكم الدايات (1671-1830)، والتي شهدت تنوعا ملفتا في الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتربية مواشي وصيد وصناعة وتجارة، هذه الأنشطة التي أدت إلى خلق ديناميكية اقتصادية إيجابية، من حيث تنوع الإنتاج والوسائل والأساليب، فقد كان كل نشاط عاملا لقيام نشاط آخر في إطار مجهود اقتصادي تكاملي.

كما مثَّلت الأسواق الأسبوعية والموسمية خلال هذه الفترة، أهم مظهر من مظاهر الحراك الاقتصادي في الريف الجزائري، حيث كانت تشهد أكبر حركة للحبوب في موسم الصيف، الأمر الذي كان يعكس مظهرا من مظاهر التكامل بين الشمال والجنوب، واعتبرت هذه الأسواق فرصة من أجل التأكيد على تبعية الصحراء للمنطقة التلية، والتي كانت تستغلها السلطة العثمانية في فرض سلطتها على قبائل البدو الرحل، كما استغلت السوق الأسبوعي لإخضاع القبائل الممتنعة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد ريفي؛ بدو رحَّل؛ سوق؛ ضرائب؛ بايلك؛ ركب؛ مواسم؛ تجارة داخلية؛ قافلة؛ المحلة؛ صنائع.

تاريخ المناقشة : 2022/07/12

بتقدير : مشرف جدا